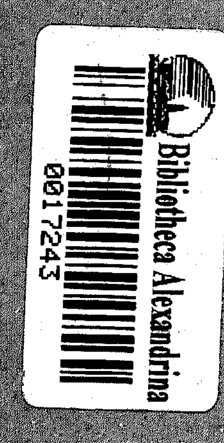
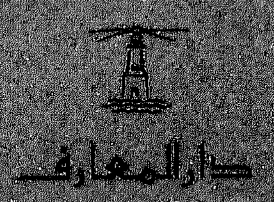
دكتور السيد يوسف نصر

الوجود المصري في أفريقيا

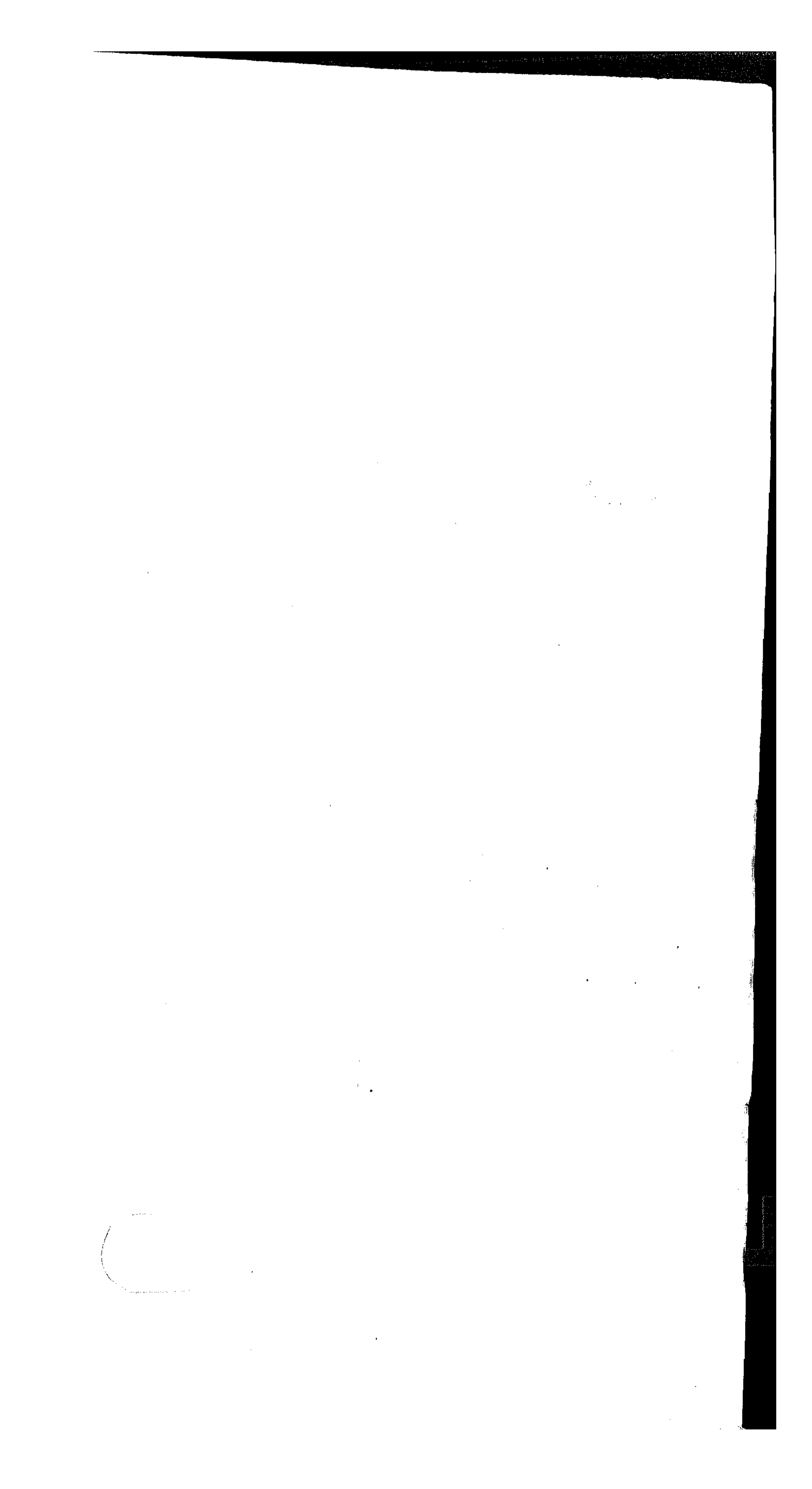
في الفترة من ١٨٢٠ إلى ١٨٩٩م



Bibliotheca Alexandrina
0017243



دار المعارف



الوجود المصرى فى أفريقيا

فى

الفترة ما بين ١٨٢٠ - ١٨٩٩ م

962.03
نصر
و

اعداد وتقديم

الدكتور السيد يوسف نصر

كلية الآداب — جامعة اسيوط
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر

الهيئة العامة لمكتبة الأسكندرية
رقم التصنيف 962.03
رقم التسجيل ٣٣٧٤٦

الطبعة الأولى
١٩٨١

دار المعارف

الناشر : دار المعارف — ١١١٩ كورنيش النيل — القاهرة — ج . م . ع

فهرس الكتاب

الموضـــوع

الموضوع	رقم الصفحة
المقـــدمة :	١٠
البـــاب الأول :	٢٩
الوجود المصرى فى أفريقيا فى الفترة مابين ١٨٢٠ — ١٨٦٣ م .	٢٩
الفصل الأول : الثروة البشرية	٣١
١ — محاولات محمد على جلب العبيد	٣١
٢ — نقل العبيد	٤٠
٣ — استخدام العبيد	٤٢
٤ — موقف محمد على من تجارة الرقيق	٤٩
الفصـــل الثانى : الثروة الحيوانية	٥٧
١ — الماشية	٥٧
٢ — الجلود	٧١
٣ — الصوف	٧٢
٤ — العاج	٧٣

رقم الصفحة

الفصل الثالث : المعـــادن	٧٥
١ ـــ الحديد	٧٥
٢ ـــ الذهب	٧٧
الفصل الرابع : الزراعة والغلات الزراعية	٨٧
أولا : الزراعـــة	٨٧
ثانيا : الغلات الزراعية	٩١
١ ـــ بذرة القطن	٩١
٢ ـــ الأبنوس	٩٤
٣ ـــ الصـــمغ	٩٤
٤ ـــ السنامكى	١٠٢
٥ ـــ النيلة	١٠٤
٦ ـــ الأقمشـــــة	١٠٥
٧ ـــ دودة الحرير	١٠٥
الفصل الخامس : التقدم العمرانى فى افريقيا	١٠٩
١ ـــ الادارة	١٠٩
٢ ـــ الصـــــناعة	١١٢
٣ ـــ العمارة وحفر الابار	١١٤
٤ ـــ الكشف عن منابع النيل	١١٦
٥ ـــ التعليم	١٢٠
٦ ـــ علاقة مصر ببعض الدول الافريقية والأجنبية	١٢٢

رقم الصفحة

الفصل السادس : الوجود المصرى فى افريقيا فى عهدى عباس الأول ومحمد سعيد باشا ١٢٥

١ ــ عصر عباس الأول ١٢٥

٢ ــ عصر سعيد باشا ١٣١

الباب الثانى :

الوجود المصرى فى افريقيا فى الفترة مابين ١٨٦٣ ــ ١٨٧٩ ١٣٩

الفصل السابع : الثروة البشرية والغاء الرق ١٤١

الفصل الثامن : الزراعة والغلات الزراعية ١٥٧

١ ــ الزراعة ١٥٧

٢ ــ الغلات الزراعية ١٦٠

أ ــ القطن ١٦٠

ب ــ الخلوات التى اتخذها اسماعيل ١٦١

جـ ــ نظام ملكية الأراضى فى السودان ١٧٤

الفصل التاسع : ١٧٧

أ ــ السكة الحديد والمواصلات ١٧٨

١ ــ اهمية مد السكة الحديدية الى السودان ١٧٨

٢ ــ تطور انشاء السكة الحديد السودانية ١٧٩

٣ ــ البعثات ١٨٣

٤ ــ انشاء المحطات ١٩٢

رقم الصفحة

ب ــ المواصلات السلكية	١٩٧
١ ــ البرق	١٩٧
٢ ــ البريد	٢٠٢
الفصل العاشر : علاقة مصر بالحبشة	٢٠٥
١ ــ اصـــول العلاقات	٢٠٥
أولا : فترة الســـلم	٢٠٦
ثانيا : الفترة غير السلمية	٢٠٩
الفصل الحادى عشر : علاقة مصر ببعض الدول الأوربية	٢٣٧
١ ــ بريطـــانيا	٢٣٨
٢ ــ ايطاليـــا	٢٤٤
٣ ــ فرنســـا	٢٤٨
الفصل الثانى عشر : الكشوف الجغرافية المصرية فى أفريقيا	٢٥٣
١ ــ الســـودان	٢٥٥
أ ــ غرب السنــودان	٢٥٥
ب ــ شرق السنــودان	٢٥٦
٢ ــ منطقة اعالى النيـــل	٢٥٨
٣ ــ أفريقيا الشرقية	٢٦٢

رقم الصفحة

الفصل الثالث عشر : نظام الحكم المصرى فى البلاد الأفريقية	٢٧١
١ ــ الأمن	٢٧١
٢ ــ التعليم	٢٧٦
٣ ــ الصحة	٢٨١
٤ ــ القضاء	٢٨٣
٥ ــ العمارة	٢٨٤
الباب الثالث :	٢٩٥
الوجود المصرى فى أفريقيا فى الفترة مابين ١٨٨٠ ــ ١٨٩٩	٢٩٥
الفصل الرابع عشر : الثروة البشرية والرق فى أفريقيا	٢٩٧
الفصل الخامس عشر : السكة الحديد	٣١١
١ ــ خط حلفا ــ الخرطوم	٣١٢
٢ ــ خط سواكن ــ بربر	٣١٩
٣ ــ التلغراف	٣٣٣
٤ ــ البريد	٣٣٨
الفصل السادس عشر : نظام الحكم المصرى فى الأقاليم الأفريقية	٣٣٩
١ ــ التنظيم الادارى	٣٣٩
٢ ــ القوانين التشريعية	٣٤٣
٣ ــ القضاء	٣٥٠
٤ ــ الأمن	٣٥٢

رقم الصفحة

٥ ــ التعليم ٣٥٣

٦ ــ الصحة ٣٥٦

الفصل السابع عشر : علاقة مصر بالدول الأوربية فى أفريقيا ٣٥٩

١ ــ ايطاليا ٣٥٩

٢ ــ بريطانيا ٣٦٤

٣ ــ فرنسا ٣٦٨

٤ ــ تركيا ٣٧٣

الفصل الثامن عشر : حجم الوجود المصرى الى السودان ٣٨٧

امتداد الوجود المصرى الى السودان مرة ثانية ٣٨٧

الملاحق : ٣٩٣

المصادر : ٤٠٧

خرائط تاريخية تنشر لأول مرة خلف الصفحة التالية :

٣٣ ، ١٦٣ ، ٢١١ ، ٢١٢ ، ٢٤٤ ، ٢٢٥ ، ٢٣٥ ، ٢٤٨ ،
٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٦ ، ٢٩٠ ، ٣٢٤ ، ٣٣٧ ، ٣٣٦

مقدمة

تكمن اهمية هذا البحث في انه يعالج بالدراسة والتحليل فترة زمنية من اهم فترات التاريخ المصرى الحديث فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر ، وعلى وجه التحديد فى الفترة ما بين ١٨٢٠ ، ١٨٩٩ ، فدراسة هذه الفترة بالذات تلقى الضوء على الجوانب الحضارية الهامة التى قامت بها مصر فى افريقيا فى خلال القرن التاسع عشر ، سواء كان ذلك فى النواحى الاقتصادية أو الاجتماعية أو العمرانية أو فى مجال الكشوف الجغرافية او فى غيرها من النواحى الأخرى ، زيادة على ذلك فان دراستها تبرز لنا دور مصر الايجابى فى أفريقيا فى هذه الحقبة من الزمن فمن الواضح ان دورها لم يكن دورا استعماريا كما يزمع البعض ، بل كان دورا حضاريا الى درجة كبيرة .

وقد زاد من اهمية هذه الدراسة توافر مصادرها الأساسية ، كالوثائق والمخطوطات والتقارير والسجلات وكذلك توافر مصادرها غير الأساسية ، التى تتمثل فى المراجع العربية والأجنبية والدوريات .

ولكن على الرغم من أهمية هذه الفترة ، وعلى الرغم من توافر مصادرها الا ان الباحثين والمتخصصين لم يتناولوها ، بالبحث والدراسة الكافية ، ويرجع ذلك اما لاعتقادهم فى عدم توفر المادة اللازمة لدراسة هذا الموضوع أو لاعتقادهم فى صعوبة دراسة هذه الفترة التاريخية الهامة وذلك لطول مدتها الزمنية ، ولكن عندما راودتنى فكرة هذا الموضوع اقدمت عليه ولم أتردد فى تناوله بالدراسة ، اعتقادا أن دراسته ، ربما تزود المكتبة العربية باضافة علمية جديدة ، أو ربما تمكننى من ابراز دور مصر الايجابى فى افريقيا ، حتى يفيها العالم بما تستحقه من تقدير .

لقد واجهت بعض المصاعب أثناء جمع مادة هذا البحث ، وخاصة ما واجهته منها فى دار الوثائق التاريخية ، تكثير من الوثائق هناك ، غير منظم ولا مرتب ، بل والبعض منها مبتور ايضا .

الى جانب هذا فقد واجهت مشكلة النقص فى بعض المراجع الهامة التى لا يتوفر منها الا العدد اليسير ، ولو تصادف ووجد البعض منها فى احدى المكتبات العامة فاما أن يكون معارا للباحثين والأساتذة ، وأما أن يكون موجودا ولكن غير مسموح بأعارته لكونه من الكتب النادرة ، وترجع ندرته الى انه طبع فى القرن الماضى .

وبعد أن انتهيت من جمع مادة هذا البحث قمت بتصنيفه وفق المنهج العلمى ، مراعيا فى ذلك التسلسل التاريخى للاحداث ووحدة الموضوع حتى يتيسر لى كتابته . هذا عن أهمية الدراسة والصعوبات التى واجهتنى خلال فترة البحث .

واما عن التحديد الجغرافى لموضوع البحث ، فهو يهتم على وجه التحديد بدراسة بعض المناطق الافريقية بصفة عامة والسودان بصفة خاصة .

فبالنسبة لأفريقيا فأنها تختلف عن غيرها من القارات من حيث ظروفها الطبيعية والمناخية ، وكذلك من حيث موقعها الجغرافى ، فهى تقع بين خطى عرض ٣٧° شمال خط الاستواء ، وبين خط عرض ٣٥° جنوب خط الاستواء ، ويمر من خلالهما أيضا خطوط العرض الرئيسية الممثلة فى مدار السرطان ومدار الجدى وخط الاستواء ، وقد كان لمرور هذه الخطوط العرضية الرئيسية اثره المباشر على جغرافية افريقية من حيث تباين مناخها .

وقد أدى هذا التباين فى المناخ الى التنوع فى كثرة غلاتها الزراعية ، وقد ضاعف من هذه الغلات اتساع مساحة افريقيا التى تبلغ حوالى ١١ر٧٠٠ر٠٠٠ (أحد عشر مليونا وسبعمائة الف من الأميال المربعة) ، فهى تعتبر بذلك ثانى قارات العالم من حيث المساحة بعد قارة آسـيا ، كما أنها محاطة بحدود طبيعية تفصلها عن باقى القارات ، فيحدها من الشرق البحر الأحمر والمحيط الهندى ، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسى الذى يفصلها عن الأمريكتين ، ويحدها من الشمال البحر المتوسط ، ويحدها من الجنوب نقطة التقاء المحيط الأطلسى بالمحيط الهندى . وقد وهبها الله عددا من الانهار ، منها نهر النيل والكنغو والنيجر والسنغال والزمبيزى والأورانج ، وغيرها من الأنهار الصغيرة والأخوار ، ولقد ساعدت كثرة الامطار التى تهطل على المنطقة الاستوائية لهذه القارة على وجود مساحات شاسعة من الغابات

الاستوائية ، التى تكثر بصفة خاصة فى غرب القارة الافريقية ، وحوض الكونغو ، وفى منطقة خط الاستواء ، أما فيما عدا ذلك فيقل وجود الغابات تدريجيا نظرا لقلة الأمطار ، وتحل محلها حشائش السافانا التى يندر وجودها بالتالى ، كلما اقتربنا من الصحراء الكبرى الواقعة الى الشمال من خط الاستواء ، والتى تشغل جزءا كبيرا من مساحة القارة الافريقية . والى جانب نمو الغابات فى افريقيا ، تنمو بها أيضا أشجار المطاط والكاكاو ونخيل الزيت والبن والموز ، وينمو بها أيضا نباتات القصب والقطن والسمسم والذرة العويجة والدخن والفول السودانى (١) . وزيادة على ذلك فان هذه القارة غنية بثروتها الحيوانية المثلة فى الأبقار والجاموس والابل والغنم والماعز هذا ، الى جانب وفرة الحيوانات البرية الأخرى العديدة الأنواع ، التى تمثل فى الوقت الحاضر أهم المقومات السياحية التى تجذب الكثير من سياح العالم لزيارة بعض المناطق الأفريقية . ولكن على الرغم من وجود هذه الثروات الضخمة فى افريقيا ، الا أن حكامها لم يستغلوها لصالح شعوبهم ، ويرجع السبب فى ذلك الى انتشار الجهل والتخلف والعزلة ، التى حالت دون اتصال افريقيا بالعالم الخارجى ، بالاضافة الى قلة رؤوس الأموال وعدم توفر الخبرة الفنية ، والأيدى العاملة المدربة .

وتتمثل عوامل عزلة افريقيا فى كثرة الغابات الاستوائية والحرارة الشديدة والأمطار الغزيرة ، والحيوانات المفترسة والأمراض الفتاكة والصحراء الشاسعة ، بالاضافة الى عدم صلاحية شواطئها الغربية لرسو سفن الرحالة والمغامرين ، وذلك راجع الى التكوين الطبيعى للساحل الغربى لأفريقيا والذى يتميز بعدم تعاريجه ، فبينما يرتفع هذا الشاطىء فى مكان ، نجده ينخفض فى مكان آخر ، بحيث تغمره المياه والأمواج ، زيادة على شدة حركة المد والجزر ، بالاضافة الى ذلك فان هذا الساحل يحوى كثيراً من الألسنة الرملية والطميية التى توجد بصفة خاصة فى مصبات الأنهار ، وقد

---

(١) نبيلة عبد الهادى ، وفؤاد مصطفى محمود : الانتاج الأفريقى والتجارة الخارجية . ص . ص ٣ ـ ٤ .

اتخذ تجار الرقيق من الشاطىء الغربى لأفريقيا نقط وثوب لصيد الرقيق الأســــود (٢) .

لم تكن سواحل افريقيا كلها غير صالحة لرسو الســفن مثل الســاحل الغربى . بل نجد أن بقية سواحلها كانت صالحة لرسو السفن ، ليس فقط فى القــرن المــاضى فحسب ، بل من قبل ذلك بكثير ، والدليل على ذلك ما اشتهرت به الموانى الشمالية والشرقية لافريقيا ، وقد زادت أهمية هذه الموانى بعد فتح قناة السويس للملاحة العالمية أى منذ عام ١٨٦٩ ، التى كان لفتحها أثره الفعال فى المساهمة فى تشجيع حركة التجارة العالمية ، بين أوروبا من ناحية ، وافريقيا وآسيا من ناحية أخرى . (٣)

لم تكن هذه التجارة قاصرة على الغلات الزراعية والمعادن فحسب ، بل شملت أيضا تجارة الرقيق الأسود التى انتشرت فى أجزاء كثيرة من افريقيا ، خاصة بعد أن خفت حدة الحرب بين الدول ، فقد كانت هــذه الحروب بمثابة مصدر من مصادر تجارة الرقيق فى العالم ، ولكن بمجرد الانتهاء من هذه الحروب ، بدأ النخاسة فى البحث عن مصدر آخر ، يحصلون منه على الرقيق، فلم يجدوا أمامهم الا افريقيا ، فذهبوا اليها بحجة الاتجار فى العاج وريش النعام ، وهناك عملوا أيضا فى الاتجار بالرقيق الأسود بل وعلى أوسع نطاق ، مستخدمين فى ذلك أبشع الطرق غير الانسانية فى اصطيادهم . (٤) هذا عن افريقيــا .

وأما عن السودان ، فهو الامتداد الطبيعى لمصر حيث كانت له علاقات قديمة معها ترتكز على دعائم قوية ، تتمثل فى وحدة الأرض والعرف والدين واللغة والمصلحة والمصير المشترك (٥) لذلك نجد أن السودان كان يتأثر بما تتأثر به مصر من تيارات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية ، فعنــد ما دخلت المسيحية ومن بعدها الإسلام الى مصر ، دخلا بالتالى الى السودان . . .

---

(٢) Harrison Church, R.G. : West Africa. pp. 10-12.
(٣) Asfour, M.M. Dr. : The ports of Redsea. p. 221.
(٤) دكتور / فيليب رفلة : الجغرافيا السياسية لأفريقيا ص د .
(٥) د / محمد محمود الصــياد ، ومحمد عبد الغنى سعودى : الســودان ، ص ٥ .

يتميز السودان بكثرة أراضيه الخصبة وباتساع مساحته التى تبلغ نحو مليون ميل مربع ، فضلا عن ذلك فانه يتميز بمرور النيل وروافده المختلفة من خلاله والتي تعمل مجتمعة على خلق بيئة زراعية جيدة (٦) .

ولكن على الرغم من كثرة الثروات الاقتصـــادية فى الســـودان خاصة وافريقيا عامة ، الا أن هذه الثروات ظلت دون استغلال من جانب الأفارقة لصالح شعوبهم ، الذين كانوا يعيشون فى ظلام الجهل والتخلف .

وفى أثناء القرن التاسع عشر كانت أوربا تعيش فى ظل ظروف حضارية متقدمة هى الظروف التى خلقت رغبة لدى الأوربيين فى الحصول على المواد الخام اللازمة لمصانعهم كى تواصل استمرارها فى العمل ، كما رغب الأوربيون أيضا فى فتح أسواق جديدة فى أفريقيا لتصريف منتجاتهم الصناعية بكافة أنواعها .

ونظرا لهذه الأهمية الاقتصادية ، شجعت أوربا بعض الرحالة والمغامرين على الذهاب الى أفريقيا ، كى يقوموا بكشف بعض المناطق هناك للوقوف على ما تحويه هذه المناطق من مواد خام ، وكان البعض من هؤلاء الرحالة ينجح فى مهمته ، والبعض الآخر كان يصادفه الفشل ، وكانت المخاطر تصادفهم أثناء الرحلة ، ولم تكن الحماية فى بعض البلاد الأفريقية فى ذلك الوقت مكفولة ، لمثل هؤلاء المغامرين وخاصة قبل دخول مصر الى أواسط أفريقيا .

كان من هؤلاء الرحالة والمغامرين الطبيب الفرنسى جاك فرنسوا بونسيه Poncet الذى زار الحبشة وســنار فى الفترة ما بين عامى ١٦٩٨ م ١٧٠٠ ، والرحالة البافارى كرمب Krump الذى زار سنار فى الفترة ما بين ١٧٠١ — ١٧٠٢ ، ومن بعده زار سنار نائب القنصل الفرنسى بدمياط والمسمى لونواردى رول Le noir du Roule ولكنه قتل عام ١٧٠٥ بمعرفة سلطان سنار ، وبعد ذلك جاء الى أفريقيا الرحالة جيمس بروس Bruce

(٦) د / جمال الدين الدناصوري : مشروعات التوسع الزراعى فى السودان ، ص ١٥٩ .

الاســكتلندى ، ووليم جيمس براون Browne الانجليزى الجنســية ، والشيخ محمد بن عمر التونسى ، وجون لويس بركار Burckar السويسرى الجنسية .

لقد نشر هؤلاء الرحالة والمكتشفون كل مشاهداتهم عن البلدان التى زاروها مثل الحبشة والسودان ، موضحين فى تقاريرهم جميع أحوالها السياسية والاجتماعية والاقتصادية (٧) .

كان من نتائج أعمال هؤلاء الرحالة والمغامرين الذين ذهبوا الى افريقيا تشجيع (محمد على) على دخول أفريقيا ، هو الأمر الذى بدأ بالفعل منذ عام ١٨٢٠ ، مستندا فى ذلك الى عدة دوافع نجملها على النحو التالى : ــ

١ــ تدهور الأوضاع فى السودان ، فقد انتشرت الفوضى والاضطرابات السياسية ، وتدهورت الأحوال الزراعية والتجارية مما ادى بأهل السودان الى أن يطلبوا من مصر التدخل ، لكى تقضى على هذه الفوضى المنتشرة فى بلادهم ، وتستبدل هذه الأوضاع بالأمن والنظام والرخاء الاقتصادى (٨) .

ــ استتباب الأمن فى مصر ، وذلك بعد هزيمة الحملــة الانجليزية ، والتخلص من المماليك نهائيا فى مذبحة القلعة منذ عام ١٨١١ م ، بالاضافة الى الأنتهاء من الحروب الوهابية التى بدأت فى الفترة ما بين عام ١٨١١ م وحتى عام ١٨١٩ (٩) .

ــ اقوال رجال القوافل التجارية الذين كانوا يحضرون من السودان الى أسوان ، فقد اكد هؤلاء الرجال لمحمد على ، صحة ماقاله الرحالة والمغامرون فى تقاريرهم ، بل وأوضحوا له ايضا الصورة الكاملة عن أحوال هذه البلاد من حيث خصوبة التربة فى السودان ، وبصفة خاصة فى اقليم سنار ، وأوضحوا

---

(٧) د / محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ـ ص ص ٩ ، ١٠ .

(٨) د/محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن ١٩ ص ص ٧ ــ ٨ .

(٩) عبد الرحمن الرافعى : عصر محمد على ، ص ١٢٣ .

له أيضا ما تتميز به هذه البلاد من وفرة فى حاصلاتها الزراعية والمعدنية ، والتي يرجح وجودها بوفرة فى جبال كردفان وفى سنار وفازوغلى .

ـ ضعف دولة الفونج ، التى كان لها نفوذ كبير فى الماضى على جميع ممتلكاتها ، ولكن هذا النفوذ بدأ يتضاءل مع بداية القرن التاسع عشر ، وبدأ الصراع يدب بين حكامها على السلطة ، فبعد أن ضعف نفــوذ ملك دولة الفونج وتضاءل سلطانه ، تنافس على السلطة وزيران هما الوزير عدلان ، ومنافسه الوزير حسن رجب ، وقد أدى هذا النزاع فيما بينهما الى سفك الدماء وتفاقم الأمور ، التى كان من نتائجها فقدان دولة الفونج (*) لنفوذها على ملحقاتها من جهة الشمال ، فى كل من دنقلة والدامر وشندى ، ومن جهة الشرق فى كل من مواطن قبائل الهدندوة والحلانقة وبنى عامر (١٠) ولم يبقى لها من السيطرة على المشيخات والدويلات الباقية تحت نفوذها الا السلطة الاسمية (١١) ولكى يتأكد محمد على من صحة المعلومات الخاصة بضعف دولة الفونج أرسل من طرفه مندوبا الى سنار ، عاصمة هذه الدولة، كى يقدم بعض الهدايا الى ملكها ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى كى يقوم بالتجسس على أحوال هذه المملكة من حيث القوة والضعف (١٢) .

---

* أسست دولة الفونج الاسلامية فى سنار فى أوائل القرن السادس الميلادى ، على يد ملكها « عمارة د ونقس » وقد بسطت هذه الدولة سيطرتها على النيل الأزرق ، مدة من الزمن تبلغ نحو ثلاثة قرون ، ومدت حدودها نحو الشمال حتى الجندل الثالث ، ووصل سلطانها فى الجنوب حتى فازوغلى، وخضعت لها الأقاليم الشرقية حتى البحر الأحمر ، ومن ناحية الغرب وصلت حدودها الى حدود دارفور الشرقية .

انظر كتاب الدكتور محمد فؤاد شكرى ، الحكم المصرى فى السودان ص١١.

(١٠) د/محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ، المصدر السابق صص ٩ ـــ ١٠ ، ١٥ ـــ ١٦ .

(١١) د/صلاح الدين الشامى : بورسودان ، ميناء السودان الحديث . ص ١٢٨ .

(١٢) د/مكى شبيكة : السودان عبر القرون ، ص ٨٤ .

— رغبة محمد على فى القضـــاء على المماليك الذين فروا من مصر فى أعقاب مذبحة القلعة عام ١٨١١م الى صعيد مصر ، ومنه اتجهوا صوب الجنوب الى دنقلة ، وهناك اسسوا دولة صغيرة لهم ، وكونوا أيضا جيشا من السود وسلحوه بالأسلحة التى أخذوها معهم من مصر ، أملا فى استعادة سلطانهم عليها (١٣) وكان هؤلاء المماليك عندما استقروا فى دنقلة استغلوا سكانها أبشع استغلال (١٤) وذلك لأن المماليك تعودوا حياة الترف التى كانوا يعيشونها فى مصر ، والتى كانت قائمة على جمع الضرائب الباهظة ، وعلى أسلوب السلب والنهب لشعوبهم ، فيبدو أنهم مارسوا هذا الأسلوب مع سكان دنقلة الفقراء ، مما جعلهم يضيقون ذرعا بأسلوب المماليك ، وكان محمد على فى نفس الوقت يتابع تحركات المماليك الذين يحاولون تهديد أمن بلاده من جهة الجنوب ، فقرر مطاردتهم والقضاء عليهم (١٥) .

— الرغبة فى السيطرة على البحر الأحمر ، لأنه طريق الحجاج الى الأراضى المقدسة، وطريق التجارة العالمية التى تستأثر بها شركة الهند الشرقية، وكان محمد على قد أرسل حملة عسكرية الى الجزيرة العربية عام ١٨١١ م بقيادة ابنه أحمد طوسون ، للقضاء على الوهابيين الذين استمرت الحرب معهم حتى عام ١٨١٩م وكان محمد على قد تمكن من بسط نفوذه على الساحل الشرقى للبحر الأحمر رجاء تدخله فى الســـــودان فى العام التالى للانتهاء من الحرب الوهابية ، فبعث بحملة أخرى الى السودان ، كانت تحت قيادة ابنه اسماعيل (١٦) ويبدو أن السبب فى ارسال هذه الحملة الى السودان كان لاحكام السيطرة المصرية على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، والتى لم تكتمل الا بعد أن حصل محمد على من السلطان العثمانى على مينائى سواكن ومصوع ، فباســـتلائه على هذين الميناءين تمكنت مصر من احكام سيطرتها على شواطىء البحر الأحمر الشرقية والغربية .

---

(١٣) Holt. P.M. : Amodern History of the Sudan. P. 35.

(١٤) د/عبد الرحمن زكى : التاريخ الحربى لعصر محمد على ،ص١٣٤ .

(١٥) عبد الرحمن الرافعى ، عصر محمد على ، المصدر السابق ص١٦٩ .

(١٦) Hill, Richard : Egypt in the Sudan. P. 7.

— وكانت هناك رغبة محمد على فى تزويد جيشه بالأعداد اللازمة من السود ، وذلك لما يتميزون به من قوة البنية وحب الطاعة والنظام ، وكان ذلك أيضا بغرض تعويض جيشه عما فقده من جنود فى الحروب التى خاضها ضد المماليك والوهابيين ، وسوف لا يقتصر عمل هؤلاء السود على الالتحاق بالجهادية فحسب ، بل سوف يمارسون أيضا كافة الأعمال الأخرى ، مثل الزراعة والصناعة والعمل المنزلى .

— وكانت هناك كذلك رغبة محمد على فى التخلص من بقايا جيشه وخاصة من جنود الأرناؤود والدولاة والألبانيين وغيرهم،وكانت هذه العناصر المختلفة التى يتكون منها جيشه ، تمثل عنصر الخطر الذى يتهدد سلطانه فكثيرا ما كان هؤلاء الجنود يثيرون القلاقل والفتن والاضطرابات بين السكان (١٧) .
ولذلك قرر محمد على ضرورة التخلص منهم بارسالهم الى السودان .

— هذا الى جانب عدم الرغبة فى تجنيد الفلاحين المصريين لا لعدم — كفاءتهم ومقدرتهم العسكرية ، ولكن لكى يتفرغوا لفلاحة الأرض ، خاصة لأن الغلات الزراعية فى ذلك الوقت كانت تمثل العنصر الاساسى للاقتصاد المصرى (١٨) .

— وكانت هناك الرغبة فى الحصول على المعادن التى سمع محمد على ، عن وجودها بوفرة فى السودان ، وكان أكثر هذه المعادن حبا له هو معدن الذهب (١٩) حيث كلف فيما بعد قواته العسكرية بضرورة البحث والتنقيب عنه فى كل مكان من بلاد السودان .

— وكان هناك أمر الكشف عن منابع النيل التى ظلت مجهولة رغم المحاولات التى قام بها الرحالة والمغامرون ، وذلك لكشف الغموض عنها (٢٠).

---

(١٧) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ص ٧٧ .
(١٨) د / مكى شبيكة . المصدر السابق ص ٨٤ .
(١٩) Mandour El-Mahdi : Ashort history of the Sudan P. 16.
(٢٠) Ibid. P. 61.

— وكان هناك كذلك الرغبة فى تنمية وتنشيط حركة التجارة بين مصر والسودان ، وقد تلاحظ ذلك فى مخاطبة محمد على لحكمدار السودان بقوله :

« يجرى شراء ما يوجد من أصناف الصمغ وسن الفيل وريش النعام على حساب الميرى ، وتدفع اثمانها المستحقة من خزينة سنار » (٢١) .

ولقد أدى اهتمام محمد على بتنشيط حركة التجارة بين مصر والسودان الى زيادة حجمها ، وخاصة بعد أن استتب الأمن فى السودان ، وبالتالى عاد هذا بالرخاء على مواطنى القطرين الشقيقين .

وكانت قوافل التجارة السودانية القادمة الى مصر تسلك عدة طرق لكى تصل الى مصر ، وهذه الطرق كانت على النحو التالى :

طريق النيل — كرسكو ، الذى يمر عبر صـــحراء أبو حمد ، وطريق سواكن — بربر ، ، وطريق مصوع — كسلا — كيرن . وكان لكل من هذه الطرق مميزاته وعيوبه ، فقد تميز الطريق الأول بوفرة مياهه على مدار السنة ، وذلك لمروره بجوار النهر ، بينما تمثلت عيوبه فى طول مسافته التى بلغت حوالى ١٧٥٠ كم تقريبا ، وتميز الثانى بقصر مسافته التى بلغت حوالى ٢٣٠ كم ولكن كان يعيبه نقص المياه فيه . وتميز الثالث بقصر مسافته التى بلغت حوالى ٤٥٠ كم وتميز بوفرة مياهه أيضا ، وتميز الطريق الرابع بقصر مسافته أيضا والتى بلغت حوالى ٦٥٠ كم ووفرة مياهه .

والى جانب هذه الطرق وجد هناك أربع طرق أخرى تربط الخرطوم ببعض البلدان السودانية وهذه الطرق هى : —

— طريق الخرطوم — دارفور .
— طريق الخرطوم — كردفان .
— طريق الخرطوم سنار .

---

(٢١) دفتر رقم ٢٠ معية تركى ، وثيقة ٣٦ فى ٢٨ شــــوال ســـنة ١٢٤٠ الموافق ١٨٢٤ م

ـــ طريق الخرطوم ـــ المنطقة الاستوائية (٢٢) .

لم تستخدم القوافل التجارية القادمة من السودان الى مصر جميع هذه الطرق ولكنها استخدمت فقط طريقين هما : طريق النيل وطريق غرب السودان ، فبالنسبة للطريق الأول ، كانت البضائع التجارية تمر فيه ابتداءا من الخرطوم بواسطة المراكب التى تسع الواحدة منها ٤٠ طن وحتى أبو حمد، ومنها تنقل على ظهور الجمال عبر صحراء العتمور الى كرسكو ، ومنها بالمراكب الى قرية الشلال الأول الواقعة جنوب حلفا (بالقرب من قرية فيلة) ولكن فى حالة ما تكون مياه النهر مرتفعة ، ففى هذه الحالة يمكن للمراكب مواصلة المسير حتى أسوان مباشرة ، واما اذا كانت مياه النهر منخفضة ففى هذه الحالة يصير تفريغ البضائع فى قرية الشلال ، ومنها تنقل على ظهور الجمال الى أسوان ، ومن الأخيرة بالمراكب الى المحروسة (٢٣) .

واما بالنسبة لطريق غرب السودان ، فكانت البضائع تنقل من خلاله ابتداء من دارفور وكردفان على ظهور الجمال الى بلدتى الدبه وهندك ، ومنها يصير شحن البضائع مرة أخرى فى المراكب الى قرية الحفير الواقعة عند الشلال الثالث ومن هذه القرية يصير تحميل البضائع مرة أخرى ، على ظهور الجمال ، حتى وادى حلفا ، ومنها بالمراكب عبر النيل الى أسوان فى حالة ما تكون مياه النهر مرتفعة تماما أما اذا كانت المياه منخفضة ، ففى هذه الحالة تنقل على ظهور الجمال الى أسوان ومنها بالمراكب الى القاهرة (٢٤) .

وقد قسمت هذه الدراسة الى ثلاثة أبواب على النحو التالى : ـــ

أولا ـــ الباب الأول :

يتضمن حجم الوجود المصرى فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر فى الفترة ما بين ١٨٢٠ ، ١٨٦٣ ، فكان محمد على قد قرر منذ أن دخلت قواته السودان،

---

(٢٢) Report on the Egyptian province of the Sudan Red Sea and Equator. P.P. 155-156.

(٢٣) Ibid. P. 150.

(٢٤) تقرير المسيو فولر والخاص بسكة حديد السودان عام ١٨٧١ م .

أن تظل عند الحدود التى وصلت اليها ، ولم يسمح لها بتخطيها والاستيلاء على بلاد جديدة . ويمكن تعليل ذلك بأن ظروفه وامكانياته لم تساعده على ذلك ، ويتضح ذلك من قوله الى البك الدفتردار ما نصه :

« كذلك كتبنا الى ولدنا ابراهيم باشا والى جده قائلين له ، انه ورد على خاطرنا أن ادارة جهات فى هذه الدرجة من السعة سوف يكون أمرا عسيرا، متى نظرنا الى مقدار ما فيها من جنودنا ، وعلى ذلك يتراءى لنا لو اقتصرنا فى الوقت الحاضر على أقاليم الحلفاية وسنار وفازوغلى واكتفينا مؤقتا بالاقامة فى كردفان ، لكان هذا أكثر تمشيا واتفاقا مع مصلحتنا ، فان لزم الذهاب الى دارفور ، بعد مرور مدة من الزمن فعندئذ يتخذ ما تقتضيه الحاجة من الأهمية والاستعداد وأوفدناه (أى ابراهيم) الى تلك الاقطار بصفة ناظرا ، وأوصيناه أن يأتى الينا بعد وضع الأمور فى نصابها ، تلك الأمور التى تعد تسويتها امرا خطيرا عظيم الأهمية » (٢٥) .

وبعد أن زار ابراهيم باشا السودان ، ووقف على حقيقة الأمور هناك كتب الى والده الباشا خطابا قال فيه : ــ

« سيدى ان ماورد على خاطرك فهو الأصابة بعينها ، وانه هو الموافق لمصلحتنا » (٢٦) .

ويمكن تعليل عدم موافقة محمد على ، على زحف قواته فى داخلية الأقاليم السودانية واستيلائها على مناطق أخرى جديدة الى عدة عوامل منها ، اشتراك بقية قواته فى حروب كريت والمورة (٢٧) ويؤكد ذلك ما ذكره الأستاذ عبدالرحمن

---

(٢٥) محفظة ٣ معية سنية ، وثيقة ٢٣ فى ٣ صفر سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١ م

(٢٦) نفس المصـــدر .

(٢٧) عندما نشبت الثورة فى جزيرة كريت عام ١٨٢١ عهد السلطان محمود ، الى محمد على باخمادها فأعد الأخير حملة مكونة من ٥٠٠٠ خمسة آلاف جندى ، تحت قيادة حسن باشا ، وقد نزل هؤلاء الجنود المصريين على شاطىء كريت فى يونيو عام ١٨٢٢ ، واستمروا فى محاربة المتمردين حتى عام

الرافعى فى كتابه (عصر محمد على) والذى جاء فيه ما نصه :

« ولما استفحل أمر السفن اليونانية فى البحر أرسل السلطان محمود عام ١٨٢١ م الى محمد على يعهد اليه بتطهير البحر من قرصنة هذه السفن » (٢٨) وربما أن محمد على رأى أن تظل قواته فى السودان فى الأماكن التى تم الاستيلاء عليها حتى تستغل ما فيها من موارد اقتصاديةلصالح القطرين (مصر والسودان) بالاضافة الى أن قواته كان يمكنها أن تسترد قواها وتعيد تنظيم صفوفها وتستكمل ما ينقصها من أسلحة ومهمات وعتاد وأفراد .

وبعد أن أنهى محمد على حروبه الخارجية أمر فى عام ١٨٣٩ قواته الموجودة بالأقاليم السودانية بالتحرك صوب الجنوب ، وذلك لمحاولة الكشف عن منابع النيل ، وضم المنطقة الاستوائية الى السيادة المصرية ، ولم يقتصر تحرك هذه القوات على الجنوب فقط بل أنها تحركت صوب الشرق عام ١٨٤٣ واستولت على القلابات والقضارف والتاكة . وأضيف فى عام ١٨٤٥ الى هذه الأقاليم كل من مينائى سواكن ومصوع (٢٩) بعد أن تنازل عنها السلطان العثمانى لمحمد على .

وبذلك أصبح حجم الوجود المصرى فى افريقيا فى عصر محمد على يضم كل من اقليم كردفان فى الغرب وفازوغلى وسنار فى الجنوب ، والقضارف والقلابات والتاكه فى الشرق ، بالاضافة الى مينائى سواكن ومصوع .

= ١٨٢٢ ، ولما استمرت الثورة فى المورة حتى عام ١٨٢٣ وشعر السلطان العثمانى بعجزه فى اخمادها ، اشرك محمد على فى هذه الحرب ، ليحقق بذلك غرضين ، أولهما الاستعانة بالجيش المصرى فى اخماد ثورة المورة ، والثانى صرف محمد على عن المضى فى تنظيم جيشه ومضاعفة قوته ، واصدر اليه فرمانا يخول له ولاية الموره ، وقد تكونت هذه الحملة من ١٧٫٠٠٠ سبعة عشر ألفا من المشاه ، ٤ بلوكات من المدفعية ، ٧٠٠ من الخيالة ، وبلغ عدد سفن الحملة ٥١ سفينة حربية ، ١٤٦ سفينة نقل ، وقد أقلعت الحملة من الاسكندرية فى شهر يوليو عام ١٨٢٤م . أنظر كتاب عبد الرحمن الرافعى « عصر محمد على من ص ٢١٢ — ٢١٦ » .

(٢٨) نفس المصدر ص ٢١٢ .

(٢٩) محفظة ١١١ . سواحل البحر الأحمر وثيقة بدون تاريخ .

وقد قسمت الباب الأول أيضا الى ستة فصول تناولت فى الأول منها موضوع الثروة البشرية والرق فى السودان فى عصر محمد على ، وتحدثت فيه أيضا عن مدى حاجة محمد على الى السود ، وكيفية الحصول عليهم ، سواء أكان ذلك بطريقة الصيد أم الشراء ، وتحدثت أيضا عن طريقة نقل العبيد وكذلك عن كيفية استخداماتهم ، واخيرا تكلمت عن موقف محمد على من تجارة الرق فى أفريقيا .

وتناولت فى الفصل الثانى من هذا الباب موضوع الثروة الحيوانية، ومدى حاجة محمد على اليها ، وتحدثت فيه أيضا عن طريقة الحصول عليها سواء أكان ذلك عن طريق الشراء أم عن طريق الحصول عليها كضرائب ميرية ، ثم تناولت مراحل وصولها الى مصر ، وكذلك تحدثت عن استخداماتها ، واخيرا تكلمت عن الجلود والصوف والعاج .

وتناولت فى الفصل الثالث موضوع المعادن ، فتحدثت عن كيفية التنقيب والحصول عليها ، وكذلك تحدثت عن الوسائل التى استخدمت فى التنقيب عن معدن الحديد والذهب ، سواء أكان ذلك فى جبال كردفان أم دارفور ، أم فى اقليم سنار ، أم فى جبال فازوغلى ، كما تكلمت أيضا عن المدينة التى أنشأها محمد على فى منطقة فازوغلى ، التى عرفت باسمه وكان الغرض من انشائها هو سكنى عمال المناجم .

وتناولت كذلك فى الفصل الرابع الزراعة والغلات الزراعية فى السودان ، فتحدثت عن كيفية النهوض بها ، سواء أكان ذلك عن طريق ارسال عدد من كبار عمال الزراعة فى مصر الى السودان ، أم عن طريق ارسال بذور غلات زراعية لزراعتها فى السودان ، مثل الأرز والقصب ، كما تكلمت عن بعض الغلات التى جلبها محمد على من السودان ، الى مصر ، مثل بذرة القطن والصمغ والسنامكى والنيلة ، والأبنوس والخشب والأقمشة .

وتناولت أيضا فى الفصل الخامس التقدم الحضارى فى السودان الذى تم فى عهد محمد على باشا ، سواء أكان ذلك فى مجال التنظيم الادارى ، الذى ادخل الى السودان لأول مرة والأمن والعمارة ، وحفر الآبار ، والكشف عن منابع النيل .

وتناولت فى الفصل السادس من هذا الباب ، عصر عباس الأول ومحمد سعيد باشا، ودور كل منهما فى أفريقيا ، فمع أن دورهما لم يكن فيه أية اضافة الى الوجود المصرى فى أفريقيا فى هذه الفترة فقد كان لكل منهما بعض الأعمال البارزة ، فنجد مثلا عباس الأول كان يهتم بنشر التعليم فى السودان ، ويتضح ذلك من انشائه لمدرسة الخرطوم التى كانت تعتبر أول مدرسة من نوعها تنشأ فى بلاد السودان ، فقد تقرر انشاؤها منذ عام ١٨٤٩م ونجد أيضا أن محمدا سعيدا باشا قد أصدر عدة قرارات ، كان منها ما هو خاص بتخفيف أعباء الضرائب عن كاهل السكان ، وكان منها ماهو خاص بالعمل على وقف تجارة الرقيق فى السودان ، ولكن يبدو أن هذه الاجراءات لم تحقق الغرض المرجو منها ، وذلك فيما يبدو بسبب قصر مدة حكم سعيد باشا .

ثانيا — البـــاب الثانى :

ويتضمن حجم الوجود المصرى فى أفريقيا فى الفترة ما بين ١٨٦٣ — ١٨٧٩، وقد اشتمل الوجود المصرى فى هذه الفترة على كل بلاد السودان بما فى ذلك دارفور ، ومديرية بحر الغزال والمديرية الاستوائية والسواحل الغربية للبحر الأحمر ولكن اسماعيل لم يكتف بكل هذه المساحات بل حاول من جانبه أن يمد نفوذه الى شرق أفريقيا ، ولكن بريطانيا لم تمكنه من تحقيق ذلك ، فاضطر الى سحب قواته الى رأس حافون ، واكتفى بالمنطقة الواقعة الى الجنوب من خليج عدن أو (الصومال الشمالى) .

وقد قسمت هذا الباب الى سبعة فصول ، الأول منها ويحمل رقم الفصل السابع والذى تناولت فيه موضوع الثروة البشرية والغاء الرق ، فقد تحدثت عن دور مصر فى مقاومة تجارة الرق بكافة السبل المتاحة ، وتحدثت أيضا عن كيفية استخدام العبيد وعن كيفية الحصول عليهم ، كما تحدثت عن معاهدة الرق المبرمة بين مصر وبريطانيا العظمى فى عام ١٨٧٧ م .

وتناولت فى الفصل الثامن من هذا الباب ، الزراعة والغلات الزراعية ، وأوضحت اهتمام مصر على وجه الخصوص بزراعة القطن وكذلك الذرة والبن والخضر واشجار الفاكهة التى كان الجنود المصريون يقومون بزراعتها فى بادىء الأمر أمام معسكراتهم ، ثم انتشرت زراعتها فيما بعد فى بعض البلدان الأفريقية ، مثل دنقلة وبربر وبربرة وسواكن ومصوع .

وتناولت كذلك فى الفصل التاسع موضوع السكة الحديد السودانية ، فتحدثت عن أهمية انشاء سكة حديد السودان وتحدثت عن البعثات التى ارسلتها مصر الى السودان ، لكشف المناطق والطرق التى يصلح مد السكة الحديد من خلالها ، زيادة على ذلك فاننى تحدثت عن بناء المحطات وشراء المهمات والمعدات ، واقامة الجسور ، تكلمت أيضا عن خطوط التلغراف والبريد ، الذين انتشرا على نطاق واسع فى معظم البلدان السودانية والأفريقية

وتناولت أيضا فى الفصل العاشر ، علاقة مصر بالحبشة قبل المعارك الحربية التى دارت رحاها بين الدولتين ثم تحدثت بعد ذلك عن تطور العلاقات السلمية فيما بعد الحرب ، ونشرت عددا من الخرائط العسكرية والتقارير الهامة الخاصـــة بهذه المعـــارك .

وتناولت فى الفصل الحادى عشر علاقة مصر بالقوى الأجنبية وبصفة خاصة علاقاتها مع بريطانيا وايطاليا وفرنسا ، وأوضحت مدى ما وصلت اليه هذه العلاقات من مساوىء بين مصر وبين غيرها من هذه الدول ، نتيجة استيلاء هذه الدول على أملاك مصر فى أفريقيا الشرقية .

وتناولت فى الفصل الثانى عشر ، الكشوف الجغرافية المصرية فى افريقيا ، سواء أكانت فى غرب وشرق السودان ، أو فى مديرية بحر الغزال أم فى المديرية الاستوائية ، أم فى أفريقيا الشرقية ، فقد أعدت مصر عدداً كبيرا من البعثات الكشفية التى ترأسها عدد من الضـــباط المصريين والأجانب مثل الكولونيل كولستون وبردى وبروت وأرنست لينان دى بلفون ، وماكيلوب والدكتور شوينفرث وشايولونج ، وكان من الضباط المصريين الذين اشتركو فى هذه البعثات الكشفية اللواء محمد رؤف باشا والقائمام محمد نادى ، ومحمد مختار وابراهيم فوزى والضابط أحمد حمدى وغيرهم كثيرون .

وتناولت فى الفصل الثالث عشر نظام الحكم المصرى فى السودان ، وفى بعض البلدان الأفريقية الأخرى ، سواء أكان ذلك فى مجال التنظيم والادارة ، أم فى مجال الامن ، والتعليم والصحة والقضاء وتعتبر هذه الأنظمة جديدة بالنسبة للبلاد الافريقية ، التى لم تشـــهد شعوبها من قبل نظما مثل هذه الأنظمة المتقدمـــة .

ثالثا ـ الباب الثالث :

ويتضمن حجم الوجود المصرى فى الفترة ما بين ١٨٧٩ ـ ١٨٩٩ ، فمن المعروف أن حجم الوجود المصرى فى أفريقيا فى هذه الفترة ظل كما هو وخاصة بعد اقالة اسماعيل وحتى عام ١٨٨١ م الذى اندلعت فيه الثورة المهدية فى السودان ، وتعتبر هذه الثورة بداية النهاية للوجود المصرى فى السودان خاصة وأفريقيا عامة ، فمنذ بدأت هذه الثورة بدأ الوجود المصرى معها فى التناقص فى كل من السودان وأفريقيا الشرقية ويرجع ذلك الى ضعف القوات المسلحة المصرية ، وخاصة بعد خوضها عدة حروب ضد القوات الحبشية ، كما يرجع ايضا الى الأحداث الداخلية فى مصر ، وما أعقبها من تدخل بريطانى سافر فى كافة شئونها الداخلية والخارجية .

وأدى الأمر ببريطانيا الى أن تطلب من مصر ضرورة اخلاء السودان وافريقيا الشرقية بحجة أن القوات المصرية غير قادرة على مجابهة قوات الدراويش ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن هذه البلاد لا تعود على مصر بالنفع ، بقدر ما تعود على خزانتها بالخسارة والاضرار .

وما أنحل عام ١٨٨٥محتى كانت مصر قد أجبرت على الانسحاب منجميع اقاليمها فى افريقيا ولم يبق لها الا سواكن على البحر الأحمر وحلفا فى جنوب مصر ، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٩٦ ، ففى هذا العام قررت مصر ومعها بريطانيا استعادة السودان ، وخاصة بعد أن تم لبريطانيا احتلال مصر ، وبعد أن تم لها التدخل الكامل فى كافة شئونها .

وفى عام ١٨٩٦ م بدأ زحف القوات المصرية الكثيرة العدد ومعها القلة القليلة من القوات البريطانية وذلك لاستعادة السودان وقد تمكنت هذه ـ القوات من تحقيق أهدافها كاملة وتمكنت من القضاء نهائيا عام ١٨٩٩ م على نفوذ المهديين وعندئذ حكم السودان حكما ثنائيا أى بين مصر وبريطانيا وبهذا الاسترداد أو الفتح الثانى للسودان أصبح حجم الوجود المصرى فى أفريقيا قاصرا على السودان فقط .

ولقد قسمت الباب الثالث الى خمسة فصول الأول منه يحمل رقم الفصل الرابع عشر ، وتناولت فيه الثروة البشرية والرق وحاولت أن أبرز فيه دور مصر فى مقاومة تجارة الرقيق ، والخطوات التى اتخذتها من أجل ذلك .

وتناولت فى الفصل الخامس عشر موضوع سكة حديد السودان والدوافع التى دفعت مصر الىمواصلة العمل فى انجازها سواء أكان ذلك من أسوان الى الخرطوم أم من سواكن الى بربر وتحدثت أيضا فى هذا الفصل عن تطوير مراحل العمل فى مد هذه السكة الحديدية .

وتناولت فى الفصل السادس عشر علاقة مصر ببعض الدول الأوربية مثل بريطانيا التى كانت فى هذا الوقت صاحبة اليد الطولى والنفوذ المطلق فى مصر ، عن غيرها من الدول الأوربية الأخرى .

وتناولت فى الفصل السابع عشر نظام الحكم المصرى فى السودان سواء أكان ذلك فى مجال التنظيم والادارة أم القضاء أم فى مجال التشريعات الدستورية والأمن والصحة والتعليم .

وأود أن أكون قد وفقت فى تحقيق الجديد واضافة مادة جديدة وأصيلة تساعد على فهم هذا الدور الحضارى الكبير الذى قام به أجدادنا فى القارة الافريقية .

ورغم أن مجهودى لايمثل الا لبنة صغيرة فى ميدان المعارف التاريخية ، فاننى أرجو أن يكون هذا البحث اضافة جديدة للأبحاث والمكتبة العربية .

وانني لأنتهز هذه الفرصة كى أتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى السيد الأستاذ الدكتور / جلال الدين مصطفى يحيى ، الذى كان لرأيه الصائب وتوجيهاته العلمية السديدة أكبر الأثر فى انجاز هذه الدراسة ، كما أشكر السيد الدكتور طلعت أبو العزم على تعاونه معى . وكذلك أشكر الاستاذ الدكتور عبد العزيز الشناوى والاستاذ الدكتور عمر عبد العزيز .

والله ولى التوفيــق

دكتور

(السيد يوسف نصر)

الباب الأول

الوجود المصرى فى افريقيـا فى الفترة

ما بين

١٨٢٠ — ١٨٦٣

الفصل الأول

الثروة البشرية

١ ـ محاولات محمد على جلب العبيد :

تمثل الثروة البشرية فى اى مجتمع من المجتمعات الدعامة القوية التى يقوم عليها تقدم المجتمع ونهضته فى كافة المجالات المختلفة ، وخاصة اذا توفر لهذه الثروة القيادة الواعية ، القادرة على توجيهها والاستفادة منها الى اقصى حد ممكن فمن المعروف أن المجتمع الفقير فى بنيانه البشرى لايمكنه أن يحقق أهدافه وتطلعاته .

وقد ادرك محمد على ، هذه الأهمية الحيوية للأيدى العاملة منذ اللحظة الأولى لتولية حكم مصر عام ١٨٠٥ ، وزاد اهتمامه بها بعد أن خاضت جيوشه العديد من الحروب التى أفقدتها الكثير من القتلى ، فى الوقت الذى كان فيه هو فى أمس الحاجة الى زيادة عدد جيشه ، الذى يتمكن به من تحقيق اهدافه فيما يتعلق ببناء امبراطورية مترامية الأطراف فى آسيا وافريقيا .

ولكى يعيد محمد على بناء جيشه على أسس حديثة كان عليه أن يبحث عن مصدر يمكنه من الحصول على الأعداد اللازمة لبناء هذا الجيش ، بعيدا عن أبناء مصر الذين كان عليهم أن يتفرغوا للعمل الزراعى ، فلم يجد أمامه الا أفريقيا التى كانت تنتشر فيها تجارة الرقيق على أوسع نطاق . (١)

---

(١) يمكن تقسيم الرقيق الى نوعين ، فهناك الرقيق الأبيض ، وهناك ــ الرقيق الاســـود ، أو العبيد الســـود أن صح التعبير ، وكلمة العبيد هذه لا تعنى فى مضمونها العبيد الأبيض بعينه ، ولاتعنى ايضا العبيد السود ، وانما تعنى الجميع معا ، فكانت كلمة العبيد هذه تعنى جميع الرعـــايا الذين يقطنون اى مجتمع من مجتمعات العالم بصرف النظر عن لونهم أو =

عندئذ أرسل محمد على حملتين عسكريتين فى الفترة ما بين ١٨٢٠ م ــ

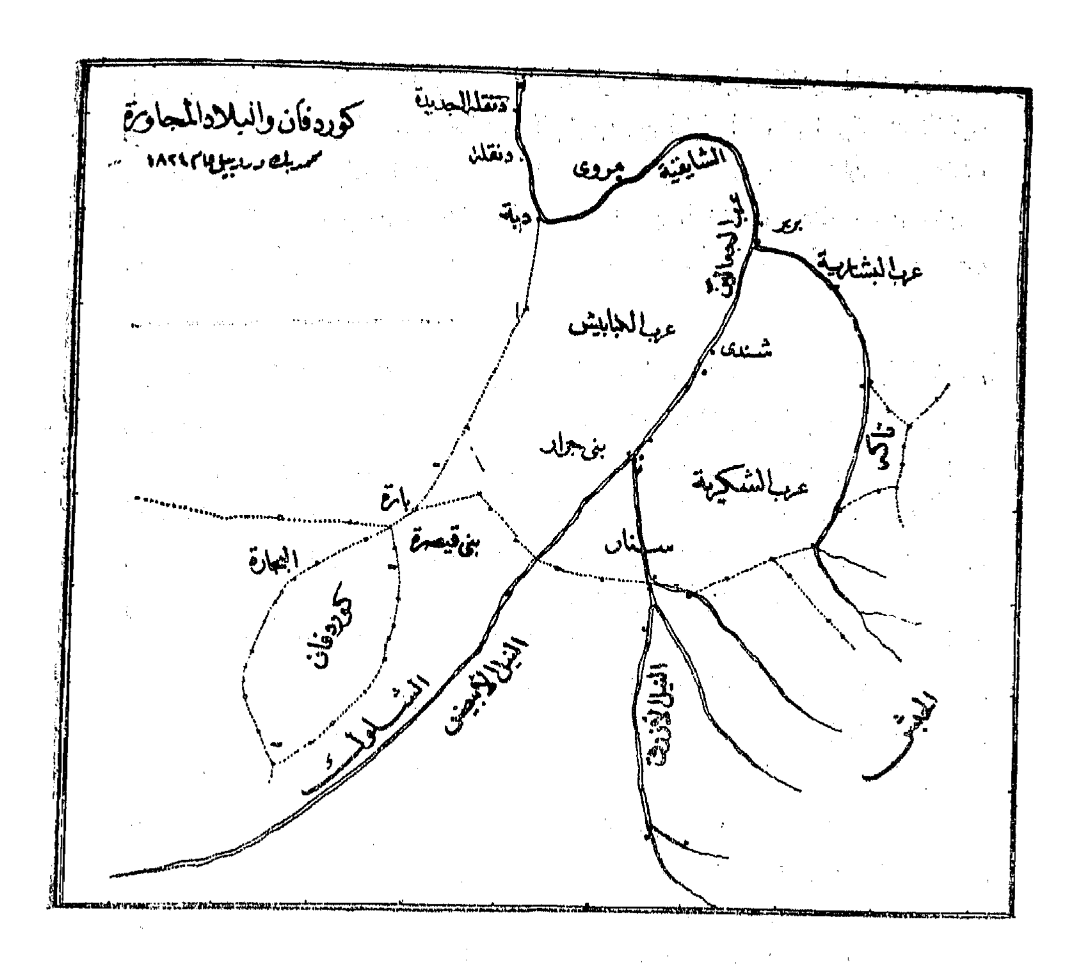
= مستواهم الاقتصادى والاجتماعى ، وقد ساد استعمال هذه الكلمة معظم بلدان العالم ، منذ العصور الوسطى وحتى القرن التاسع عشر ، فمثلا نجد أن سكان مصر فى ظل حكم محمد على كانوا يعرفون بالعبيد ، دون تمييز بين عناصرهم المختلفة فاستخدام هذه الكلمة لا يعنى الاهانة للفرد ، وانما استخدامها يتفق والمثل القائل (كلنا عبيد الله) . وأما عن الحصول على الرقيق الأبيض ، فكان يمكن الحصول عليه بالأسر نتيجة الحروب أو بالاصطياد والقرصنة أو بالبيع والشراء ، وكانت عادة البيع والشراء هذه منتشرة فى ظل العصور الوسطى ، وخاصة من جانب فقراء المسلمين الذين كانوا ــ يقطنون مناطق الكرج والقوقاز ، فكان هؤلاء الآباء يبيعون أبنائهم بمحض ارادتهم ، وذلك للتخلص من أعباء معيشتهم ، وكان هؤلاء الآباء أيضا يعتقدون فى أن بيع أبنائهم الذكور ، ربما يساعد هؤلاء الأبناء فى أن يصبحوا فيما بعد حكاما أو امراءا ، وكان الاباء أيضا يعتقدون فى بيع بناتهم بأن هذا ربما يتيح لهن الفرصة فى أن يصبحن ملكات أو أميرات . وكان لايوجد فرق بين الرقيق الأسود والرقيق الأبيض من حيث الوظيفة أو العمل الذى يقوم به كل منهما ، ولكن كان هناك فارق فى المعاملة التى يلقاها كل من الصنفين من سادته ، فمثلا نجد أن الرقيق فى أوربا فى العصور الوسطى كان يعامل معاملة سيئة للغاية ، ولامجال هنا للاستطراد ، بينما الرقيق فى ظل البلاد الاسلامية كان يعامل معاملة حسنة حتى انه كان يعامل كما لو كان من أفراد الأسرة ، وكان الرسول صلى الله عليه وسلم يحض من وقت لاخر على عتق الرقيق ، ويعد أصحابه بالثواب الجزيل من الله تعالى . ولكن على الرغم من هذه المعاملة الطيبة التى لقيها الرقيق فى البلاد الاسلامية فان القلة القليلة منهم تعرضت للأذى من جانب تصرفات بعض الحكام ، فنجد مثلا أن احمد باشا الجزار والى عكا ، قام بقطع السنة وأنوف ونهود جواريه بحجة التسلية عليهن ، ونجد أيضا أن ابراهيم باشا والى الشام قام بقتل مملوكه الخاص ، لانه ذهب الى الحمام بدون اذن منه ، وفى نفس الوقت أمر بدفنه على شرط أن تظل أرجله ظاهرة على سطح الأرض كي تنهش الكلاب لحمه ، كما نجده أيضا يأمر بخياطة فم احدى جواريه لأنه وجدها النيل ، لأن زوجته اتهمتهن بدس السم فى اللبن لأحد أبنائه ، وكما نجد أيضا عباس الأول من بعده يأمر بخياطة فم احدى جواريه لانه وجدها تدخن الدخان فى أحد طرقات قصره وأما عن الحصول على الرقيق الأسود

١٨٢١ (٢) ، كانت الأولى تحت قيادة ابنه اسماعيل الذى اتجه بها — مباشرة صوب فازوغلى الواقعة الى الجنوب من النيل الأزرق ، وكانت الثانية تحت قيادة محمد بك الدفتردار ، الذى توجه بها صوب كردفان ، وهناك دارت معركة بينه وبين سلطان دارفور ، تمكن الدفتردار خلالها من هزيمة خصمه فى بلدة بارة (٣) واستولى على الأبيض عاصمة كردفان فى ٢٠ اغسطس

= والذى لايختلف عن الرقيق الأبيض الا فى سواد لونه ، فكانت الغالبية العظمى من هذا النوع ، هى التى تقطن وحتى الوقت الحاضر معظم افريقيا ، التى كانت فى القرن الماضى مصدرا من مصادر تجارة الرقيق فى العالم وخاصة بعد أن خفت حدة الحروب بين دول العالم ، فقدأدى وقف هذه الحروب الى ظهور طبقة النخاسة التى ذهب افرادها الى أفريقيا تحت ستار الاتجار فى العاج وريش النعام ، وهناك مارسوا حرفة الاتجار فى الرقيق الأسود على أوسع نطاق . وكان لنشاط هؤلاء التجار فى أفريقيا أثره على محمد على الذى كان فى أمس الحاجة الى العبيد السود (٢) أنظر كتاب تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل تأليف الأستاذ الياس الأيوبى من صفحة ٣٠٠ — ٣٠١ ، وانظر المقدمة من كتاب (التربية فى السودان من أوائل القرن السادس عشر حتى الثامن عشر للدكتور/عبد العزيز أمين عبد المجيد) .

٢ — تكونت الحملة التى زحفت على السودان فى يوم ٢٠ يوليو عام ١٨٢٠ ، والتى كانت تحت قيادة اسماعيل بن محمد على من ٤٠٠٠ مقاتل كان منهم ١٢٠٠ جندى من الفرسان العثمانيين و ٤٠٠ من الفرسان العرب والمغاربة ، ٦٠٠ من المشاه ، ٣٠٠ من رجال المدفعية ، ٨٠٠ من المشاة العرب والمغاربة ، ٧٠٠ من عرب العبابدة ، وقد أضيف الى هذا العدد ١٤٠٠ مقاتل آخرون فأصبح مجموع الحملة ٥٤٠٠ جنديا وقد زودت بأربعة وعشرين مدفعا . أنظر كتاب « عصر محمد على » للاستاذ عبد الرحمن الرافعى ص ١٧٣ . وتكونت الحملة الثانية التى زحفت على السودان أيضا فى شهر أبريل عام ١٨٢١ والتى كانت تحت قيادة محمد بك الدفتردار من ٣٠٠٠ مقاتل وقد زودت هذه الحملة بعشرة مدافع وتمكنت من هزيمة جيش سلطان دارفور فى موقعة بارة فى يوم ٢٠ أغسطس من نفس العام . انظر كتاب (تاريخ السودان وادى النيل الجزء الثانى للدكتور شوقى عطا الله الجمل ص ٢٥) .

٣ — انظر الخريطة الخاصة بموقعة بارة ١٨٢١م خلف صفحة (٣٣)



صورة الخريطة رقم (١)

وتمثل الموقعة التى دارت بين قوات محمد بك الدفتردار وقوات جيش سلطان دارفور عام ١٨٢١م ٠

عام ١٨٢١م (٤) وبهذا الانتصار تمكن الدفتردار من ضم كردفان الى السيادة المصرية .

وفى نفس العـــام أرســل محمد على مأمور جرجا الى مديرية بربر ، وذلك لارسال الأخشـــاب اللازمة لبنـــاء ثكنات ، فى كل من أسوان واسنا ، للعبيد السود المزمع ورودهم من السودان وكان بصحبة مأمور جرجا هذا ١٥ نجارا كانوا مزودين بنحو مائتين من البلط لاستخدامها فى قطع الأخشاب التى تقرر أن تلقى بعد قطعها فى النيل ، لتصل بالتالى مع التيار الى أسوان واسنا ، وكان محمد على قد طلب من مأمور دنقلة أن يزود هؤلاء النجارين بالاعداد اللازمة من العمال كى يعاونهم فى قطع الأخشاب المطلوبة (٥) .

يبدو أن الغرض من جلب محمد على للاخشاب من السودان ، بدلا من جلبها من بلاد الأناضول والشام ، كان يرجع الى عدة عوامل منها قرب بلاد السودان من اسوان واسنا مما يؤدى الى التقليل من قيمة النفقات اللازمة للشحن والنقل والتفريغ خاصة وأن الأخشاب سترد مع تيار النيل ، وربما كان محمد على لا يرغب فى أن يعرف السلطان العثمانى مشروعاته الحربية الجديدة ، حتى لايضع العراقيل أمام تنفيذها ، ومن الأرجح أن يكون هــذا الرأى صحيحا لأن محمد على كان لديه الأسطول الذى يمكنه من نقل الاخشاب اللازمة له من اى مكان .

بعد وصول الأخشـــاب المطلوبة الى أسوان واسنا ، بدأ العمال فى تشييد الثكنات اللازمة للجنود السود وقد انتهى العمل من تشييدها فى مدة قصيرة ، بعد ذلك زودت بما يلزمها من مؤن ومهمات وملابس ومعـــدات وأسلحة ، وذخائر ، كما زودت أيضا بالمستشفيات اللازمة لعـــلاج هؤلاء الجنود حتى لايكونوا عرضة للامراض الفتاكة ، زيادة على ذلك فانها زودت بعدد كبير من الضباط الذين كانوا يقومون بتدريب هؤلاء الجنود الجدد ، وكان

---

(٤) د/شوقى عطا الله الجمل : تاريخ سودان وادى النيـــل جـ٢ ، ص ٢٨ .

(٥) ملخصات دفاتر المعية السنية محفظة ١ وثيقة ١٠ فى ٢ محرم سنة ١٢٣٧هـ الموافق ١٨٢١م .

هؤلاء الضباط على جانب كبير من العلم والمعرفة ، لأنهم تلقوا تعليمهم على أيدى أحد كبار القادة الفرنسيين ، وهو الكولونيل سيف Seve الذى عرف فيما بعد باسم سليمان باشا الفرنساوى (٦) .

وبعد تجهيز جميع الثكنات كتب محمد على الى قادة جيشه فى السودان يقول لهم ما نصه :

« حمدا لله ثم حمدا أن ثكنات اسـوان واسنا وفرشوط ، قد اكتسبت نظامها ، ولم يبق شىء من الأمور ، الا ورود العبيد الذين نطلبهم » (٧) .

وكان جلب العبيد السود يتم بطرق مختلفة منها الصيد والشراء ، ومنها الحصول عليهم من القبائل كضرائب ، بدلا من تحصيلها نقدا أو عينا ، وكانت أولى هذه الطرق هى طريقة الصيد التى كانت تتم بمهاجمة قوات محمد على للقبائل السودانية فى كل مكان وذلك لالقاء القبض على العدد المطلوب من العبيد السود . بعد ذلك يتم ارسالهم الى مصر ، ويتضح ذلك جليا من قراءة أحد خطابات محمد على الى حاكم السودان الذى جاء فيه ما نصه :

« لمـا كان ظاهرا جليا أن المراد والمقصـود من سوق أمثالكم أحب اولادى الى مثل هذه المصالح الصعبة والأعمال العسيرة من ارسال كل هذا القدر من الجنود ، وصرف كل هذه المهمات واللوازم منحصرين فى مسـألة جلب المقادير الكبيرة من العبيد ، فأرنى همتك فان أعز مطلوبنا هو أن تشدوا الرحال وتشمروا عن ساعد الجد نافرين بهمة واقدام الى مهمة جلب العبيد وارسالهم شيئا فشيئا ، على الصورة المأمولة متخذين الشجاعة شـعارا ، ولا يساوركم فى هذا الصدد أدنى تردد ، بل نطلب أن تذهبوا الى كل صوب وجهة ، بمزيد من الجد والاقدام فتنقضوا وتضربوا وتأخذوا ما ينفعنا ويوافق عملنا من رعايا البنادر والقرى » (٨) .

---

(٦) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق صص ٣٨٠ ، ٣٨٣ .

(٧) د/مكى شبيكة : تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) — ص ٣٤٧ .

(٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٩ معية سنية فى ١٥ ربيع أول سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١م .

وبعد أن تلقى حاكم عام السودان تعليمات محمد على قام من فوره بمهاجمة بعض قبائل سنار ، وتمكن من قنص عدد من العبيد ، بلغ حوالى ١٩٠٠ عبد ، ثم قام بارسالهم الى اسنا مع سليم أغا أحد قادته ، وعندما علم محمد على بقدوم هؤلاء العبيد كتب الى مأمور اسنا خطابا جاء فيه ما نصه :

« علمنا من مكاتبة نجلنا صاحب السعادة الباشا سر عسكر السودان ، أنه أرسل نحو الألف وتسعمائة زنجى ، فمن اللازم فرز الذين يصلحون لصالحنا من ذكور الزنوج المذكورين ، مهما كانوا وابقاؤهم فى اسنا مهما كان عددهم ، وان ارادتنا تقضى أنه اذا كان يوجد لدينا أشغال يمكن معها استخدام الباقين كالنسوة والصبيان فيستخدمون فيها واذا لم توجد فيباعون » . (٩) .

لم يكتف محمد على بعدد العبيد السود ، الذين أرسلوا اليه من السودان ، بل نجده يطلب من ابنه اسماعيل أن يرسل المزيد منهم ، وكان محمد على قد افهم ابنه أن الغرض من ذهاب القوات المصرية الى السودان ، هو الحصول على العبيد ، وأخبره أن العبيد بالنسبة له لا يقلوا فى أهميتهم عن الجواهر ، وطلب منه أن يحافظ على حياتهم وخاصة أثناء قدومهم الى مصر ، وذلك بتوفير ما يلزم لهم من مأكل ومشرب ، ويتضح ذلك من خطاب محمد على الذى جاء فيه ما نصه :

« ان الغرض من مجيئكم الى هذه البلاد هو الحصول على العبيد اللازم ابتقاؤهم وفق المطلوب ، وايصالهم الى ثكنات أسوان ، غير معرضين الى الضياع والتلف ، وليس فى نيتنا ولا فى نظرنا غاية أعز من هذا الأمل ، كما هو ظاهر ، وأن قيمة العبيد عندنا بمثابة قيمة الجواهر ، نظرا لمقتضى الوقت والحال ، بل هى أعز من تلك وأجل والمطلوب ارسال ٦٠٠٠ من العبيد » . (١٠)

---

(٩) د/مكى شبيكة : المصدر السابق ، صص ٣٢٩ — ٣٣٠ .

(١٠) محفظة ٣ معية سنية ، وثيقة ٣٤٠ ، دفتر ١٠ معية تركى فى ٩ ربيع أول سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١م .

لم يتمكن حاكم السودان من تنفيذ أوامر محمد على ، على وجه السرعة بسبب ظروف السودان المناخية وبصفة خاصة فى أثناء موسم المطر الذى تتوقف خلاله جميع الأنشطة الاقتصادية فى البلاد ، بما فى ذلك صيد العبيد (١١) ولكن بعد أن علم محمد على بذلك كتب الى حاكم السودان يقول ما نصه :

« انه اذا انقضى موسم الأمطار ، وحان زمن الخروج الى الجهات التى يرجى منها وجود العبيد استولوا على الكثير منهم وعليك أن تعنى بارسال الكثير منهم ، وأن تملأ ثكنات أسوان فى هذه السنة بهم بفضل الله تعالى ، وأن تهتم بهذا الأمر أكثر من أى شىء » . (١٢)

يبدو أن طريقة الصيد التى اتبعها محمد على فى بداية الأمر اضرت بالقبائل السودانية ، التى تعرضت لعمليات الهجوم ، فمن المرجح أن الأعداد التى كانت تنجو من القنص كانت تفر هاربة الى المناطق النائية لكى تنجو بحياتها وكانت القبائل التى لا تتعرض للهجوم تفر هى الأخرى بالتالى بمجرد أن تسمع عما حدث لغيرها من مخاطر ، وحتى لا تلقى نفس المصير المحتوم ، وربما ترتب على ذلك تدهور فى أحوال البلاد الاقتصادية والاجتماعية، زيادة على انتشار الفوضى والذعر فى أرجائها .

ومن المرجح أن محمدا عليا عند ما علم بالأضرار التى ترتبت على عمليات صيد العبيد وما ادت اليه من اضرار بالغة أصابت كيان البلاد بالخلل ، قرر الغاءها واستبدالها بطريقة اخرى أقل ضررا .

كانت الطريقة الجديدة التى حلت محل السابقة هى طريقة الشراء فقد طلب محمد على من ناظر مصلحة أسوان أن يقوم بشراء العبيد السود ، وخاصة الذكور منهم ، من تجار الجلابة القادمين من دارفور (١٣) وطلب منه

---

(١١) د/ محمد محمود الصياد ، ومحمد عبد الغنى سعودى ، المصدر السابق ص ص ٩٩ — ١٠٠ .

(١٢) وثيقة ٣٤٠ دفتر ١٠ معية تركى فى ١٩ ذى القعدة سنة١٢٣٧الموافق سنة ١٨٢١ .

(١٣) سمح محمد على لتجار دارفور بممارسة تجارة الرقيق فى بلادهم ، وكان من قبل قد طلب من مدير دنقلة أن يمنع هؤلاء التجار من القدوم الى مصر كى يعرقل تجارتهم ولكنه سمح لهم فيما بعد بممارسة تجارتهم ، بل وأمر حكامه بشراء ما معهم من عبيد ، وكانت دارفور فى ذلك الوقت غير تابعة لنفوذ محمد على .

ايضا أن يترك لهم النساء والمسنين والصبيان (١٤) وكانت طريقة الشراء المتبعة هو أن يقوم ناظر مصلحة أسوان ، اما بشراء العبيد من التجار بأثمانهم الأصلية ، واما أن يقايضهم على ما معهم من عبيد ذكور بالجوارى ، وندلل على ذلك بما ورد فى أحد خطابات محمد على الى ناظر مصلحة اسوان الذى جاء فيه :

« حاصل القول يا ولدى أن المصلحة تقتضى المتاجرة مع جلابى دارفور بمبادلة العبيد بالجوارى » • (١٥)

كان من نتائج عمليات الشراء هذه أن ازدحمت ثكنات أسوان بالعبيد ولكن محمد على لم يكتف بهذا القدر بل طلب من مأمور جرجا أن يقوم بشراء العبيد السود من الجلابة الذين يأتون الى مديريته ، حتى ولو كانت أعمارهم لا تتعدى سن الثالثة عشرة ، وطلب منه أيضا ، الا يرسلهم الى معسكرات اسوان ، وذلك لازدحامها بالعبيد (١٦) • ويبدو أن هؤلاء العبيد الذين كانوا يأتون مع الجلابة الى جرجا ، جاءوا عن طريق سواكن — برنيس — قفط (قنا) ، وذلك لبيعهم بعيدا عن أعين الحكومة المصرية ومن المرجح أن يكونوا قد أتوا من هذا الطريق كى يتفادوا جمرك أسوان •

لم تقتصر طريقة الشراء على مأمورى كل من مصلحة أسوان وجرجا فحسب ، بل قام بها أيضا حاكم السودان ، وخاصة عند ماطلب منه محمد على أن يدفع أثمان العبيد من قيمة النقود المتحصلة من الضرائب المقررة على السواقى وقد بلغت قيمة ضريبة الساقية ٤ فرنسات (١٧) •

---

(١٤) محفظة ١ وثيقة ٣٦١ — معية سنية فى ٤ جمادى ثان سنة ١٢٣٧ الموافق سنة ١٨٢١م •

(١٥) وثيقة ٢١٩ ، دفتر ١٠ معية تركى فى ٢٢ رجب سنة ١٢٣٧هـ الموافق ١٨٢١ م •

(١٦) محافظ ابحاث السودان — دفتر ١٠ وثيقة ٣١٨ — معية سنية فى ٢٥ شوال سنة ١٢٣٧هـ الموافق ١٨٢١م •

(١٧) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٢٦ وثيقة ٦ صادر معية فى ١١ جماد ثان سنة ١٢٤٢ الموافق ١٨٢٦م •

الى جانب عمليات الشراء هذه ، استخدم محمد على طريقة أخرى تتمثل فى نظام الفردة الذى كان يعتبر نوعا من أنواع الضرائب المعروفة بالسودان. فقد قرر محمد على أن يحصل على عبد واحد ، مقابل الفردة المقررة على كل خمس سواقى (١٨) ومن المرجح أن هذه الطرق الثلاث التى استخدمها محمد على فى جلب العبيد السود لعبت دورا كبيرا فى جلب أكبر عدد ممكن من هؤلاء العبيد السود ، اللازمين لمشروعاته العسكرية والاقتصادية .

٢ ـ نقل العبيد :

تطلب نقل العبيد السود من السودان الى صعيد مصر وسائل نقل سريعة ومأمونة ، بحيث تكفل لهم الراحة والحماية ، وازاء هذا لم يجد محمد على بدا من أن يشرع فى صناعة عدد كبير من الناقورات (١٩) التى تستخدم فى نقل

---

(١٨) نفس الوثيقة .

(١٩) الناقورة نوع من انواع المراكب التى ارتبط تاريخها بتاريخ الأنهار وكان نيلنا العظيم الميدان الأول لنشأة المراكب ، وتطورها ونموها ، وكان لأجدادنا القدامى شأن عظيم فى فن بناء السفن ، وخير دليل على ذلك مراكب الشمس الموجودة الآن بالمتحف المجاور لهرم خوفو ، وعن المصريين نقل الفينيقيون والاغريق والرومان ثم الأوربيون فن صناعة السفن ، وكانت السفن المصرية أول سفن قامت برحلة بحرية عرفها التاريخ ، وهى رحلة سفن الملكة حتشبسوت فى البحر الأحمر الى بلاد بونت (الصومال الحالية) ويتضح ذلك من الرسوم والنقوش الموجودة على جدران الدير البحرى . أنظر كتاب تصميم السفن ، للدكتور محمد عقيل صفحة (٥) .

وقد أضاف كل من ريتشارد هيل فى كتابه النقل فى السودان،وصفا دقيقا للناقورة قال فيه :

«Sudan nuqur, a ship wasbuilt of blanks of sunt wood shaped by the adze and spiked together. In endeavour to exploit local resources the egyptians flounded shipyards wherever there was a supply of sunt for the building of native Cargo Carriers and Ferries.» (1)

هؤلاء العبيد السود وعندئذ كلف كلا من مديرى دنقلة وبربر أن يقوما بهذا العمل بعد أن يزودهما كل من مديرى قنا وابريم ، بعدد من النجارين يقدر بنحو ١٥٠ نجارا ، وبعدد آخر من النشارين والحدادين (٢٠) وقد تمكن هؤلاء العمال من صناعة عدد من هذه الناقورات من خشب السنط ، الذى يوجد بوفرة فى بلاد السودان ، والذى يتميز بمتانته التى تجعله يعيش مدة طويلة من الزمن ، بالاضافة الى تحمله الصدمات والارتطام بالصخور والأماكن الرخوة وقد استخدمت هذه الناقورات بعد صناعتها فى نقل العبيد بنجاح كبير ، والى جانبها استخدمت كذلك الزوارق والذهبيات التى كانت تقوم بنقل العبيد من سنار والخرطوم عبر النيل حتى بلدة بربر ، ومن بربر كان العبيد يركبون الناقورات عبر النيل النوبى حتى بلدة دير القمر ، ومنها يسيرون برا حتى يصلون الى حدود الشايقية ، ومن هناك يركبون مرة أخرى الناقورات الى حنك ومنها بالمراكب الى وادى حلفا (٢١) ومن حلفا الى أسوان . يبـدو أن اســتخدام الزوارق والذهبيات فى نقل العبيد فى المســافة من سنار وحتى بربر ، يرجع الى أن هذه المنطقة كانت خالية من الصخور والجنادل التى تعترض مجرى النهر ، وربما يرجع استخدام الناقورات للســـفر فى النيل النوبى ، الى أنها كانت تتحمل الارتطام بالصخور .

بعد وصول العبيد الى ثكناتها فى مصر زودها محمد على بملابس كانت عبارة عن قمصان بيضاء مصنوعة من البفتة ، ولكن هذا النوع من الملابس لم يصلح للعبيد وذلك لعدم متانته وتحمله لأجسامهم ، مما اضطر محمد على ، أن يستبدله بنوع آخر من القماش ، يعرف بقماش الزعابيط ، الذى يتميز بالمتانة وقوة التحمل . ولقد ثبت فيما بعد عدم صلاحيته كذلك مع العبيد الذين

Dr. Schweinfurth added that «The Nuggers are so strong as they are massive being built to with stand the violent pushing the hippopotami, as well as collisions with the mussed banks which are scattered in various directions. (2)
Regard : Richard, Hill : Sudan transport. P. 2.
and regard : Report on the Egyptian provinces in the Sudan. P. 144.

(٢٠) محفظة (١) وثيقة ١٧ معية سنية فى ١٧ محرم سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١م .

(٢١) وثيقة ١٤ معية ، سنية بدون تاريخ .

تحولوا الى جنود مما دفع محمد على ايضا الى أن يستبدله بنوع آخر من قماش قلوع المراكب (٢٢) .

وكان قد طلب من ناظر الجهادية أن يأمر بتفصيل هذا النوع من القماش تفصيلا حسنا ، كى يعطى الجنود مظهرا مقبولا ، ومن المرجح فى اختيار محمد على لهذا النوع من القماش هو اعتقاده فى متانته وقوة تحمله لأجسام الجند وبصفة خاصة فى أثناء التدريب وفى أثناء خوض المعارك .

٣ ـ استخدام العبيد :

عمل العبيد السود الذين جلبوا من السودان ، فى كافة الأعمال المختلفة فعملوا فى الجيش وفى الزراعة والصناعة ، وفى الأعمال المنزلية الأخرى ، لكننا نلاحظ أن الجيش قد أستأثر بالغالبية العظمى من أعداد هؤلاء السود فقد ألحق محمد على الشباب الذكور منهم بمختلف وحدات جيشه ، وكون منهم فى بداية الأمر آلايان ، يتألف الواحد منهما من ثلاث أورط (كتيبة) وقد تكونت الأورطة الواحدة من ثمانية بلوكات وذكر الدكتور محمد محمود السروجى أن هذين الآلايان كانا يحملان الرقمين التاسع والعاشر (٢٣) .

لم يعرف بعد ، وعلى وجه التحديد عدد العبيد السود الذين جلبوا من السودان سواء ، كانوا ممن جندوا بالجيش المصرى ، أمسواء كانوا ممن عملوا فى الأعمال المختلفة الأخرى ، باستثناء ما ذكره الاستاذ عبد الرحمن الرافعى فى كتابه (عصر محمد على) فى صفحة ٦٥١ ، من أن عدد السودانيين المنتظمين بالجيش بلغ ٢٥٠٠ جندى ، وأن عدد الجوارى السود بلغ ١٠٠٠ جارية ، وأن عدد العبيد الذين عملوا كخدم فى المنازل بلغ نحو ٢٠٠٠ عبد ، ومن المرجح أن هذه الأرقام غير صحيحة لأنها لاتتناسب مع ما اتخذه محمد على من اجراءات بشأن جلب اكبر عدد ممكن من العبيد السود .

---

(٢٢) محفظة ٣ معية سنية ، وثيقة ١٧٤ فى ٢٥ جمادى الثانية سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١م .

(٢٣) د/ محمد محمود السروجى : الجيش المصرى فى القرن ١٩ ، صص ٣٦٨ ، ٣٧١ ، ٦٢٣ .

ولكن ريتشارد جرى Richard Gray ذكر فى كتابه تاريخ السودان الجنوبى فى صفحة خمسة ما نصه : « أن أى حملة مصرية كانت ترسل لمهاجمة أى جبل من جبال السودان ، كانت تعود وهى تجلب معها ما يقرب من ٥٠٠٠ آلاف من العبيد » (٢٤) ربما يكون هذا الرقم الأخير مبالغا فيه ، ولكن ربما يكون على جانب كبير من الصحة ، لأنه يتناسب مع الاجراءات الضخمة التى اتخذها محمد على فى سبيل الحصول على أكبر عدد ممكن من العبيد السود .

تميز الجنود السود عن غيرهم بالشجاعة والطاعة وحب النظام ، ولكن على الرغم من كل هذه الصفات الحسنة فان عددا قليلا منهم كانوا فى بعض الأحيان يقومون بالتمرد والعصيان ، وندلل على ذلك بما ذكره حكمدار السودان حيث قال : « أما العساكر السودانية ، فانهم من القديم متعودين على عدم الضبط والربط ، وأن الفوضى راسخة فى أذهانهم كالمرض المزمن ، ويتضح ذلك من عدم اصغائهم الى النصائح والتلقينات القانونية والعسكرية الموجهة اليهم ، واعراضهم عن قبولها كقاعدة للعمل على حسب المعتاد (٣٥) .

وتأكيدا لما ذكره حكمدار السودان ، نجد أن بعض جنود معسكر التاكه قاموا فى عام ١٨٤٥ م بالتمرد والعصيان ، وأدى تمردهم هذا الى اثارة القلق والاضطراب بين سكان المديرية ، ولكن الحكمدارية تمكنت من اخماد هذه الفتنة واعادة الأمور الى نصابها ، وقد تراوح عدد الجنود الذين قاموا بالعصيان ، فيما بين ٥٠٠٠ ، ٦٠٠٠ جندى وفى نفس العام حدث تمرد آخر فى معسكر واد مدنى كان من نتائجه انتشار الفوضى والاضطرابات بين السكان ولكن الحكمدارية تمكنت أيضا من اخماده ، وقدمت ٢٦ جنديا للمحاكمة بتهمة التمرد ، وبعد محاكمتهم تقرر اعدامهم ، ولكن لما عرض الأمر على محمد على خفف عنهم هذا الحكم ، واكتفى بارسالهم الى مصر تمهيدا لتوزيعهم على كافة الوحدات العسكرية المختلفة ، وفى نفس الوقت رقى الجندى / جورج الى رتبة الجاويش ، كمكافأة له لتبليغه عن هذه الفتنة (٣٦) .

---

(٢٤) Richard Gray : A History of the southern Sudan. P. 5.

(٢٥) د/ محمد محمود السروجى : المصدر السابق ص٦٢٣ .

(٢٦) محفظة ٢ وثيقة ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٦١هـ الموافق ١٨٤٥م .

يبدو أن السبب فى تمرد الجنود السودانيين كان يرجع الى سوء الادارة والقيادة معا ، فربما كان الدافع وراء قيام هؤلاء الجنود بالتمرد والعصيان ، هو عدم حصولهم على مستحقاتهم من التعيينات والمهمات ، وربما كانوا يحصلون عليها ولكن بكميات قليلة لا تتناسب مع ما يبذلونه من جهد ، ومن المحتمل أيضا أن الدافع وراء هذا التمرد هو أنهم كانوا لا يصرفون مرتباتهم الشهرية فى مواعيدها المحددة ، بل كانوا يتركونها لفترات طويلة تصل فى بعض الأحيان الى شهور عدة ، دون أن يحصلوا عليها ، وربما يرجع ذلك الى انعدام الصلة بين مركز الحكمدارية ووحدات الجيش التابعة لها ، والسبب فى ذلك بالطبع هو صعوبة المواصلات وطول المسافات .

ولكن على الرغم من قيام بعض هؤلاء الجنود بالتمرد والعصيان الا أنهم لعبوا دورا هاما الى جانب اخوانهم من المصريين فى حروب اليونان والشام والحجاز ، وفى مقابل ذلك لقوا من نظارة الجهادية كل العناية والرعاية ، من حيث حصولهم على التعيينات والملابس (٢٧) والترقى بالاضافة الى تمتعهم بالرعاية الطبية ، فكان الاطباء المصريون يقومون بتوقيع الكشف الطبى عليهم وتطعيمهم ضد الجدرى والأمراض المعدية الأخرى . (٢٨)

عمل العبيد السود كذلك فى الزراعة الى جانب عملهم فى الجهادية ، فقد اختار محمد على مجموعة منهم، اشتملت على الأطفال والنساء والرجال، وخصص لهم قرية صغيرة تقع بجوار منفلوط ، عرفت باسم « كوم كام بوها » وقد زودها بعدد من مهرة الفلاحين المصريين ، وذلك لتعليم السود حرفة الزراعة ، وبطاحونة لطحن الغلال وبمسجد ليؤدى السكان فيه الصلوات الخمس ، وبعدد من الماشية والأغنام والطيور والملابس والأطعمة . (٢٩)

---

(٢٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩١ صادر معية ، وثيقة ٤٥٤ فى ١٤ محرم سنة ١٢٦٢ الموافق ١٨٤٥م .

(٢٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩ ، وثيقة ١ صادر معية سنية فى ٢٣ صفر ١٢٦٦هـ الموافق ١٨٤٨م .

(٢٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٦ معيه تركى ، وثيقة ١٥٤ فى ٢٤ جماد أول سنة ١٢٣٩هـ الموافق سنة ١٨٢٣م .

ولكن على الرغم من هـذه الرعاية والعناية التى لقيها هؤلاء العبيد السود ، من قبل محمد على ، عندما أرسلهم الى قريتهم الجديدة ، حيث كان يهدف من ورائها أساسا الى النهوض اقتصاديا واجتماعيا بهؤلاء العبيد ، الا انهم فشلوا فشلا ذريعا فى اتقان مهنة الزراعة والدليل على ذلك انهم عجزوا تماما عن تسديد قيمة اثمان الأشياء التى حصلوا عليها من قبل الحكومة المصرية ، مما اضطر شيخ هذه القرية الى أن يطلب من محمد على أن يسمح له بتوزيع سكان هذه القرية من العبيد وبخاصة اقوياء البنية منهم على بعض المصانع ، ولكن محمدا عليا رفض هذا الاقتراح ، وطلب من هذا الشيخ أن يستخدم القسوة فى معاملتهم حتى يجدوا ويجتهدوا فى أعمالهم الزراعية . (٣٠)

يبدو أن فشل هؤلاء الزنوج فى فلاحة الأرض يرجع الى انهم جبلوا على حياة الكسل والخمول ، وذلك راجع الى نشأتهم فى بيئتهم الأصلية ، التى يعتمد الانسان فيها على الجمع والالتقاط ، أى انهم كانوا يعيشـون حياة بدائية بسيطة لا يمارسون فيها حرفة الزراعة الا نادرا . وربما يرجع السبب فى فشلهم الى انهم كانوا من العبيد كبار السن وهم فى هذه الحالة لا يستطيعوا القيام بحرفة الزراعة ، ومن المرجح أن يرجع الفشل الى عدم حبهم للعمل الزراعى لأنهم لم يتعودوا عليه من قبل .

لم يقتصر أمر توطين العبيد السود على قرية (كوم كام بوها) وحدها . بل نجد مجموعات منهم قد توطنت فى بعض مديريات الوجه البحرى ، فقد حدث ذلك عندما طلب محمد على عام ١٨٤٥م من حكمدار السودان أحمد باشا المنكلى أن يرسل له حوالى ٢٠٠ من العبيد الذكور والاناث ، وذلك للعمل فى جفالق بشنتواى بالبحيرة ، وقد استجاب الحكمدار لمطلب محمد على وارسلهم فى العام التالى (٣١) وقبل ذلك كان قد أرسل من حى السيدة زينب (٣٢)

---

(٣٠) محافظ ابحاث السودان ــ دفتر ٢٥ صادر معية ، وثيقة ٢٤٤ فى آخر محرم عام ١٢٤٢هـ الموافق ١٨٢٦م .

(٣١) محافظة ابحاث السودان ــ دفتر ٤١٩ معية تركى ، وثيقة ٤٣٥٨ فى ١٧ ربيع ثان سنة ١٢٦٣هـ الموافق ١٨٤٦ .

(٣٢) حى السيدة زينب كان مركزا من مراكز تجميع العبيد السود ، القادمين من السودان فى عهد محمد على باشا .

عددا من العبيد الى ميت غمر ، وقد شمل هذا العدد الأطفال والرجال والنساء (٣٣) ولكن لم يعرف بعد الغرض الذى ارسلوا من أجله الى ميت غمر، فهل ارسلوا من أجل العمل الزراعى أو الصناعى فلا أعلم بشىء ، لأننى لم اجد من الوثائق ما يفيد ذلك فهذه النقط لاتزال موضع بحث .

من الملاحظ أن العبيد السود لم يكن لهم دور يذكر فى مجال الزراعة ، بقدر ماحققوه من نجاح فى بعض المجالات الأخرى ، كالعمل فى الجيش والصناعة وكالعمال فى خدمة المنازل .

فالى جانب الأعمال السابقة ، عمل العبيد السود فى المصانع العديدة التى أنشأها محمد على ، فعملوا فى مصانع البنادق والمدافع والبارود والحدادة والمهمات (٣٤) كما عمل النساء منهن فى مصنع النسيج الذى أنشىء فى القلعة والذى ضم ٢٠٠ مائتين من الأنوال (٣٥) ويبدو أن النساء اللائى كن يعملن فى مصنع النسيج كن من زوجات الجنود ، وربما كن من السيدات اللائى فقدن أزواجهن فى الحروب ، ومن المرجح أن يكن من السيدات اللائى لهن مقدرة على الأعمال الفنية ، لأن العمل على الانوال يحتاج الى مهارة خاصة ودقة فى العمل ، ولاتزال الفتيات حتى اليوم يمارسن العمل على الانوال وخاصة فى مصانع السجاد والأكلمة .

وزود محمد على جميع العمال الذين يعملون فى مصانعه المختلفة بتذاكر شخصية (بطاقات شخصية) كان يوضح فيها البيانات الخاصة بكل عامل ، سواء كانت الأوصاف الخلقية ، الممثلة فى الطول واللون ، أو البيانات الأخرى التى تشتمل على الاسم والعقيدة والسن ، وكان من المتبع بعد استيفاء بيانات

---

(٣٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٧٥٦ ديوان خديو ، وثيقة ٢٢٢ فى ١٧ محرم سنة ١٢٤٦هـ الموافق ١٨٣٠م .

(٣٤) ملخصات المعية السنية ، وثيقة ٨١٥ فى ٢٥ الحجة سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١م .

(٣٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٩ معية تركى ، وثيقة ٣٦٥ فى ٢٩ جماد ثان سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١م .

هذه التذاكر أن تعتمد من ديوان التذاكر (مصلحة تحقيق الشخصية) ثم تختم بعد ذلك بخاتم هذا الديوان ، ثم توزع بالتالى على أصحابها (٣٦) ويبدو أن الغرض من عمل هذه البطاقات كان بمثابة حصر لعدد العمال الذين يعملون فى أى مصنع ، حتى يمكن حصرهم عندما يتغيب أحدهم عن العمل ، وربما كان الغرض منها هو تمييزهم عن غيرهم من العبيد الذين يعملون فى مهن أخرى ، ومن المرجح أيضا أن يكون الغرض من عملها راجعا الى أن العمال كانوا يحصلون بمقتضاها على مرتباتهم .

والى جانب ممارسة العبيد للأعمال السابقة عمل عدد كبير منهم كخدم فى المنازل ، وقد قدر عدد هؤلاء الخدم بنحو ١٠٠٠ جارية وزعن بمعدل جارية واحدة لكل منزل من المنازل وكن يقمن بأعمال الطهى وتربية الأطفال ونظافة المنزل (٣٧) .

كان مديروا المديريات يقتنون من الجوارى والخدم أعدادا كبيرة فربما يرجع السبب فى ذلك الى اتساع منازلهم ، ومدى حاجتها الى اعداد كبيرة منهم ، وقد ظهر ذلك بوضوح فى منزل عبدى أغا مدير دنقلة الذى وجد فيه بعد وفاته ٢٤ عبدا ، كان منهم ١٦ عبدا من الذكور ، حرر منهم اثنى عشر عبدا والحقوا بالخدمة العسكرية ، ووزع الأربعة الباقون منهم على المنازل للعمل فيها كخدم ، لأنهم كانوا لايصلحون للعمل العسكرى ، وكان هؤلاء الخدم الذكور يمثلون عناصر مختلفة ، فكان منهم الجركسى والكورجى والأبازى والجزائرى . أما عن الجوارى اللائى وجدن فى هذا المنزل ، فقد وجد منهن اثنتان من الجوارى السود ، والباقيات منهن كن من الجوارى البيض ، وكان منهن جارية حامل (٣٨) يبدو أن النظام الذى كان متبعا بالنسبة

---

(٣٦) محافظ أبحاث السودان ـــ دفتر ٧٥٧ ـــ ديوان خديو ، وثيقة ٢ فى ٢٩ شوال سنة ١٢٤٥ الموافق سنة ١٨٢٩م .

(٣٧) عبد الرحمن الرافعى المصدر السابق ص٦٥٢ .

(٣٨) محافظ أبحاث السودان ـــ دفتر ١٧٣٣ ديوان خديو تركى ـــ وثيقة ٧٦٧ فى ١٢ الحجة ١٢٤٢ الموافق ١٨٢٦م .

للجوارى ، وخاصة بعد موت سادتهم ، أن يعاد النظر فى توزيعهن من جديد ، بينما كان من يصلح من الشباب الذكور للجهادية يلحق بالوحدات العسكرية، وكان غير الصالح منهم للعمل العسكرى يوزع من جديد على المنازل للعمل فيها كخدم ، بما فى ذلك الجوارى أيضا ، وربما كان سادة الجوارى فى بعض الأحيان يقومون بمعاشرتهن معاشرة الأزواج ، وكانوا ينجبون منهن أطفالا . والى جانب الجوارى والخدم كان يوجد نـوع آخر من الخـدم يعرف (بالخصيان) (٣٩) الذين كانوا يعملون بصفة خاصة فى قصور الحكام ،

---

(٣٩) الخصـــيان هم الأشخاص الذين يتولون حراسة حريم الأمراء والملوك ويرجع استخدامهم الى زمن بعيد ، فقد انتشر استخدامهم فى بلاد اليونان وكان من أشهرهم الخص (نرسيس) الذى كان اكبر قوادهم بعد بلبزير وانتشروا أيضا فى البلاد الايطالية وفى آسيا وأوربا وفى أفريقيـا ولا سيما فى القطر المصرى فانهم كانوا أكثر انتشارا وذلك لسهولة الحصول على العبيد اللائق لعملية الخصيى ، وكانت حرفة الخصيان رائجة فى مصر بحيث كانت مدينتا أسيوط وجرجا هما الوحيدتين من المدن المصرية اللتين تباشرا تلك العملية الشائنة ، وكانت قرية زاوية الدير القريبة من أسيوط عاصمة للقائمين على عمليات الخصى . فكانوا يقومون بخصى نحو ٣٠٠ شخص كل عام ، وكانوا يختارون هذه الضحايا من بين صغار العبيد السود ، الذين تتراوح أعمارهم فيها بين ٦ ، ٩ سنة والذين كانوا يأتون من سنار ودارفور ، وكان يتراوح ثمن الخصى الواحـد فيما بـين ١٥٠٠ ، ٣٠٠٠ قرشـــا .

كان من المتبع أن تجرى عملية الخصى فى فصـل الخريف لأنه أوفق فصول السنة ، ولم تقتصر عملية الخصى على بتر عضو التذكير وحده ، بل كان يبتر بالموس جميع الأجزاء البارزة المرتبطة به ، ثم يصبون فى الحال على مكان البتر شيئا من الزيت المغلى ، ويركبون أنبوبة فى الجزء الباقى من مجرى البول وبعد القاء الزيت يذرون على مكان الجرح مسحوق الحنا ، ثم يدفنون الفتى الذى تم خصيه فى الأرض الى ما فوق البطن ، وبعد أن يتركونه فى هذه الحالة ٢٤ ساعة يستخرجونه من الأرض ، ويدهنون مكان الجرح منه بعجينة من الطين الأبليز والزيت ، وكان يموت من هؤلاء الصبيان نحو الربع ، وأما الباقى فكانوا يقضون حياتهم فى الضعف والشقاء . وكان البعض منهم يصل الى أكبر مناصب الدولة ، ففى الاستانة مثلا ، وصل كبير الخصيان الى الحاشية السلطانية ، ورفع السلطان أحد خصيانه الى مرتبة الباشـوية وعهد اليه بقيادة جيوشه .

لأنهم فيما يبدو كانوا يعملون كحراس للأميرات ففى عام ١٨٤٥ م ، أرسل حكمدار السودان أحمد باشا المنكلى سبعة من هؤلاء الخصيان الى الأستانة للعمل فى قصر السلطان العثمانى (٤٠) .

٤ — موقف محمد على من تجارة الرقيق :

كانت تجارة الرقيق فى افريقيا معروفة ورائجة منذ زمن بعيد جدا ، وكانت متأصلة فى كيان السودان الاجتماعى والاقتصادى . وكانت هناك عدة قوافل للرقيق تأتى من السودان تعرف الأولى منها بقافلة النيل الأزرق ، التى كانت تبدأ رحلتها من سنار الى شندى ثم تصل الى أبى حمد ، ومنها الى كرسكو ، فأسوان ، وتعرف الثانية منها بقافلة النوبة ، والتى كانت تبدأ رحلتها من المحس الى أسيوط ، وتعرف الثالثة بقافلة كردفان ، والتى كانت تبدأ رحلتها من الأبيض الى دنقلة أو الدبة ، ثم تصل الى المحس فأسيوط ، وتعرف الرابعة والأخيرة بقافلة دارفور والتى كانت تبدأ رحلتها من كوبى عبر صحراء ليبيا ثم تصل فى النهاية الى أسيوط (طريق درب الأربعين) .

كانت كل قافلة من هذه القوافل تحمل معها عددا كبيرا من العبيد ، فقد ذكر جرى Gray فى كتابه تاريخ السودان الجنوبى فى صفحة خمسة أن جملة العبيد التى كانت تصل من سنار الى مصر فى السنة تبلغ حوالى ٥٠٠ عبد ، وقد تضاعف حجم هذا العدد فى نهاية القرن الثامن عشر وأصبح يتراوح فيما بين ٥٠٠٠ ، ٦٠٠٠ عبد فى السنة وكانت الغالبية العظمى من هؤلاء العبيد من البنات ، لأنهن كن مطلوبات للعمل فى المنازل وكان من

= ويذكر كلوت بك أن الخصى يتميز بأنه أمرد سليب اللحية والشارب وفى صوته خشونة ، ويميل الى الأذى والخوف وسرعة الغضب ، ويميل البعض منهم الى مظاهر الصلاح والتقوى .

أنظر كتاب لمحة عامة الى مصر ، تأليف أ . ب كلوت بك ، تعريب محمد مسعود . صفحة ٦٢٨ — ٦٣٣ .

(٤٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩٠ — صادر ، ديوان المعاونة وثيقة ١٩٢ فى شوال سنة ١٢٦١ الموافق ١٨٤٥م .

النادر أن تجد منزلا يخلو من جارية ، ولكن من الملاحظ أن هذا العدد قد تناقص بصورة كبيرة مع بداية القرن التاسع عشر ، ربما يرجع ذلك الى أحداث السودان الداخلية ، التى أدت الى اضطراب الأمن وعدم الاستقرار ، وما نجم عن ذلك من تدهور فى حركة التجارة بين مصر والسودان (٤١) ٠

وكان لانتشار تجارة الرقيق فى افريقيا وعلى نطاق واسع ، أثره الفعال على محمد على ، الذى بادر بمجرد وصول قواته الى السودان ، باستغلال هذه الثروة لحسابه الخاص وأدلل على ذلك بقوله مخاطبا ناظر مصلحة أسوان ما نصه :

« حاصل القول يا ولدى ، أن المصلحة تقتضى المتاجرة مع جلابى دارفور ، وذلك بمبادلة العبيد بالجوارى » ٠ (٤٢)

استمر محمد على فى استغلال تجارة الرق الأسود ، منذ أن دخلت قواته الى السودان ، وحتى عام ١٨٤٠ م ، ففى هذا العام أصبح فى غير حاجة الى العبيد ، ويمكن تعليل ذلك بعدة عوامل منها ابرام معاهدة لندن بين تركيا من ناحية ، وبين الدول الأوربية (انجلترا والروسيا وبروسيا والنمسا) من ناحية أخرى ، فقد أدى عقد هذه المعاهدة الى نقطتين أساسيتين ، أولهما تخلى محمد على عن ممتلكاته فى كل من سوريا ، وجزيرة العرب ، وكريت وإقليم أدنة ، وثانيهما تحديد عدد جيشه بثمانية عشر الفا من الجنود فقط (٤٣) ومنها أيضا أن محمد على الغى نظام الاحتكار الاقتصادى الذى كان سائدا فى مصر وملحقاتها من البلاد الأخرى ٠ (٤٤)

ولقد أدت سياسة الغاء الاحتكار الاقتصادى الى زيادة نشاط التجار الأوربيين والعرب فى السودان فكان من التجار الأوربيين المالطى ديبونى

---

(٤١) Richard Gray : op. cit. P. 5.

(٤٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٠ معية تركى ، وثيقة ٢١٩ فى ٢٣ رجب سنة ١٢٣٧هـ الموافق ١٨٢١م ٠

(٤٣) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ص٣٣٤ ٠

(٤٤) د/ أحمد أحمد الحتة : تاريخ مصر الاقتصادى ، ص ٤٤

وكل من الفرنسيان ملزاك Melzak الذى انتشرت مستودعاته (زرائبه) Debone على طول نهر الرهل وبحر الغزال ، وبارثامى Barthlemy ، وكان من التجار العرب السيد أحمد العقاد ، وشريكه موسى العقاد ، وعلى ابو عمورى ومحجوب البصيلى وغطاس القبطى ، وكوتشك على التركى ، وادريس ابتر الدنقلاوى (٤٥) .

عمل هؤلاء التجار سواء أكانوا من الأوربيين أم العرب فى تجارة الرق التى كانت منتشرة فى السودان على نطاق واسع ، وزاد نشاطهم ، بعد الكشف عن منابع النيل الأبيض فى الفترة ما بين ١٨٣٩ ، ١٨٤٢ م .

ونظرا لازدهار هذه التجارة فى هذه الفترة قرر محمد على ، أن يفرض عليها رسوما جمركية ، تراوحت قيمتها فيما بين ٣٥٠ قرشا بالنسبة للعبد السودانى ، ٥٠٠ قرشا بالنسبة للعبد الحبشى (٤٦) وكان قد تقرر اعفاء الأطفال نهائيا من هذه الرسوم ، بينما تقرر أخذ ضريبة على الأولاد ، تراوحت قيمتها فيما بين ٢٥٠ قرشا بالنسبة للعبد الحبشى ، ١٧٥ قرشا بالنسبة للعبد السودانى (٤٧) والى جانب ذلك طلب محمد على من حكمدار السودان أن يحصل على قيمة الضريبة المقررة على القبائل السودانية ، فى صورة أبقار بدلا من الحصول عليها فى صورة عبيد ، وقد حدد قيمة هذه الضريبة بعشرة أبقار بدلا من العبد الواحد ، الذى تبلغ قيمته ٥٠٠ قرشا (٤٨) .

زيادة على ذلك فان تجارة الرق فى افريقيا واجهت معارضة من جانب الدول الأوربية ، وبصفة خاصة من جانب بريطانيا ، فربما يرجع ذلك الى سببين رئيسيين أولهما ، أن هذه الدول كانت قد الغت بالفعل تجارة الرق

---

(٤٥) د/ محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ، المصدر السابق ص ١٦٧ .

(٤٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٩٧ معاونة اقاليم ، وثيقة ١٣٩ فى ١٩ محرم سنة ١٢٥٨هـ الموافق ١٨٤٢م .

(٤٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٦١ معاونة ايرادات ، وثيقة ١٣٩ فى ٣ ربيع أول سنة ١٢٥٨هـ الموافق ١٨٤٢م .

(٤٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٤٣ ، وارد معية سنية ، وثيقة ١٥٧ فى ١٨ رجب سنة ١٢٦٣ الموافق ١٨٤٦م .

فى بلدانها ، وثانيهما كان يتمثل فيما نقله السياح والرحالة والمغامرون الأوربيون الى دولهم عن المعاملة السيئة التى كان يتعرض لها هؤلاء العبيد من جانب تجار الرق وخاصة أثناء عمليات القنص .

تزعمت بريطانيا حركة وقف تجارة الرق فى افريقيا بعد أن قضى عليها فى أوربا (٤٩) مع أنه لم يكن لها أى نفوذ يذكر فى افريقيا فى ذلك الوقت ، فطلبت من محمد على أن يقوم بهذا العمل لما له من نفوذ فى هذه القارة ، فأرسلت له عام ١٨٣٧م عضو البرلمان البريطانى جون بورنج Bouring

---

٤٩ ــ ظهرت فى أوربا المناداة بوقف تجارة الرقيق ، منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وكان من أشهر المنادين بها المستر جرانفيل شرب ، الذى ظل ينادى بوقف هذه التجارة مدة نصف قرن من الزمن وكان يعاونه فى هذه المهمة الرجال الأنجليين المعروفين باسم الكويكرز أى (الراجفون) ومن بعد جرانفل نادى بها المستر كلاركس الذى انضم اليه ويلبر فرس ، وكان الهدف من دعوتهما هو حمل البرلمان البريطانى على استصدار قانون ببطلان الرق . وفى يونيو عام ١٧٨٧م تأسست لجنة مؤلفة من ١٢ عضوا كان معظمهم من الكويكرز وذلك للمطالبة بوقف الرق أيضا ، وفى العام التالى لتأسيسها طلبت من البرلمان الانجليزى أن يستصدر قانونا يحرم الرق وقد نجحت فى ذلك عند ما حصل ويلبر فرس أحد أعضائها على هذا القانون عام ١٧٨٨ م وقد حذا البرلمان الفرنسى حذو الانجليزى ، فاستصدر قانونا يقضى بتحريم الرق عام ١٨١٥ ، ومن قبل ذلك كانت الجمعية الدستورية الفرنسية ، قد أصدرت قانونا فى ١٥ مايو عام ١٧٩١ يقضى بمساواة جميع البشر فى الحقوق الشخصية والمدنية والاجتماعية وقد أصدر مؤتمر فيينا عام ١٨١٥ م قرارا يقضى بمنع الاتجار فى الرقيق ، وكذلك قضت قرارات مؤتمرى كل من اكس لاشابل الذى انعقد عام ١٨١٨م وفيرونا الذى انعقد عام ١٨٢٢م بوقف تجارة الرقيق ، وفى عام ١٨٢٣ تأسست جمعية انجلترا تحت رئاسة كل من فلاركس وويلبرفرس وبكستن ، وكان الغرض من انشائها هو العمل على وقف تجارة الرقيق ، تدريجيا فى الممتلكات الانجليزية ، ولكن جماعة الكويكرز اليصابات جريك ، اعترضت على مبدأ الالغاء التدريجى ، وطالبت بأن يتم الالغاء بصورة سريعة . ونتيجة لهذا الضغط من جانب هذه الجماعة ، اضطر البرلمان

الذى طلب منه ضرورة العمل على الغاء تجارة الرق فى السودان وأخبره بأن ضباطه يقومون بتوزيع الرقيق على الجنود كمرتبات ، فقال له محمد على أنه كان يعلم بأن ضباطه يقومون بالاتجار فى الرق ، مع أنه غير موافق على مثل هذه التصرفات ، ووعد العضو البريطانى فى نهاية اللقاء بأنه سوف يتخذ من الاجراءات ما يكفل وقف هذه التجارة ، وبالفعل بادر بالكتابة الى حكمدار السودان ، يخبره بقوله :

« لما كان من واضـــح الأمور مبلغ استهجان هذا النظام لدى الدولة المشار اليها (بريطانيا) فقد أوجب الفاؤه مراعاة لما بيننا وبين هذه الدولة من روابط الصداقة المتينة ، وعليه فيجب أن تكفوا فيما بعد من اعطاء العبيد والجوارى ، بدلا من العلوفة ، واما أن قلتم ان الأخذ بهذا النظام يعود على الميرى بفائدة ، فأقول لكم دعوا هذه الفائدة فى جانب ، فأننا مستعد لقبول الضرر والخسارة فى هـــذا العمل ، ولذلك أطلب اليكم وبصـــورة قطعية أن تلغوا هذا النظام المذكور » (٥٠) وأضاف محمد على أيضا فى خطاب آخر قوله :

« نحن نلفت نظركم الى وجوب عدم بيع هؤلاء العبيد ، بأى حال من الأحوال ، وانما عليكم أن تعملوا على اعادتهم الى أوطانهم ، لأن بيعهم يثير ثائرة الافرنج ، ويجعلهم يحملون علينا من جديد ، فاياكم وبيعهم ، فلو

= الانجليزى أن يصدر قانونا عام ١٨٣٢م ، حدد بمقتضاه أن يوم أول أغسطس عام ١٨٣٤م هو يوم تحرير جميع الأرقاء فى كافة الممتلكات البريطانية ، وقد خصص البرلمان الانجليزى مبلغ عشرين مليونا من الجنيهات ، لدفع تعويضات الى الأشخاص الذين سوف يفقدون عبيدهم نتيجة لهذا القرار . وعند حلول عام ١٨٤١م كانت بريطانيا ، قد حررت من الرقيق ما يقرب من ١٢ مليون من العبيد فى أملاكها فى الهند الشرقية ، وحذا حذو بريطانيا كل من السويد التى ابطلت الرقيق فى الفترة ما بين عامى ١٨٤٦ — ١٨٤٧م وفرنسا والدنمرك فى عام ١٨٤٨م ، وهولندا فى عام ١٨٦٢ ، ثم تلتهم أسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

انظر كتاب (تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل) للاستاذ الياس الأيوبى صفحة ٣٠٣ ، ٣٠٤ .

(٥٠) د/مكى شبيكه — المصدر السابق ، ص١١٩

فعلتم ذلك ، لما قبلنا منكم أى عذر واذا كنتم قد بعتم أحدهم قبل صـــدور أمرنا هذا عليكم أن تعملوا على استرداده ، ولا بد من تعيين عقوبة صارمة لكل من يقدم على بيع أى عبد منهم » • (٥١)

لـــا علمت جمعية الغاء الرق The Anti Slavery Society بالاجراءات التى اتخذها محمد على أرســـلت اليه ريتشـــارد مادن Richard Maden أحد أعضاء هذه الجمعية لكى يقوم بتقديم الشكر الى محمد عـــلى ، وكان برفقـــة هـــذا المنـــدوب أثناء هـــذه المقـــابلة ، هودجز Hodges القنصل البريطانى فى مصر ، وكان محمد على قد أخبره بأن العمل على الغاء الرق دفعة واحدة يعتبر من الأمور الصعبة ، لأنه أصبح عادة متأصلة فى كيان الاسر الاجتماعى حتى أنهم اذا لم يجدوا الرقيق متوفرا فى الأسواق بادروا بالشكوى (٥٢) •

لم تقف جمعية الغاء الرق من تجارة الرقيق موقف اللامبالاة ، بل ارسلت عام ١٨٤٢م خطابا الى محمد على تحثه فيه على ضرورة العمل السريع والجاد لوقف هذه التجارة (٥٣) • وبعد أن تسلم محمد على خطاب الجمعيه أصدر تعليماته من جديد الى حكمدار السودان والتى كانت تقضى بالعمل الجاد على وقف تجارة الرق بكل صورها ، زيادة على ذلك فانه عين على كل مديرية من مديريات السودان مديرا برتبة باشا وذلك ليقوم كل منهم بمتابعة العمل على الغاء الرق (٥٤) •

يبدو أن الاجراءات التى اتخذها محمد على ضد تجارة الرق لم تأت بالنتيجة المرجوة مما اضطره الى أن يكتب الى حكمدار السودان ليذكره بما سبق أن أخبره به ، وذلك بقوله :

« سبق منى أن بينت لك أن الاتجار فى الرقيق بيعا وشراءا ، ممنوع فاهجم على التجار ، وكف أيديهم عن الأفعال التى يفعلونها وادبهم ، ولا تأخذ

---

(٥١) د/ مكى شبيكه ــ نفس المصدر ص٤٧٩ •

(٥٢) د/ مكى شبيكه ــ نفس المصدر ص٤٧٩ •

(٥٣) د/ محمد فؤاد شكرى : المصدر السابق ص ١٦٤ •

(٥٤) محافظ السودان ــ دفتر ١٠ عابدين وثيقة ١٢١ ص١٧ عام ١٨٤٤م

منهم أسيرا واحداً فى اثناء الغارة عليهم بل خذ ما يصلح منهم للجندية ، وان كنت فى غير حاجة اليهم فارسلهم الى المديريات الأخرى ، ثم أرجع الكبار فى السن وكذلك الصغار ، وأيضا ضعاف الأجسام الى مساكنهم»(٥٥) .

من الملاحظ أن محمد على كان جادا فى العمل على وقف تجارة الرق فى أفريقيا والدليل على ذلك ما اتخذه من اجراءات عديدة ، كان يهدف من ورائها بطبيعة الحال الى الغاء هذه التجارة ، زيادة على ذلك فانه لم يعد فى حاجة الى العبيد وخاصة بعد أن حدد عدد الجيش بثمانية عشر ألفا من الجنود وبعد أن فشلت النهضة الصناعية فى مصر بسبب منافسة الصناعات الأوربية لها (٥٦) .

---

(٥٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩٣ صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٦ فى ٢٨ رمضان سنة ١٢٦١ الموافق ١٨٤٥م .

(٥٦) د/ أحمد أحمد الحته : تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن ١٩ ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

الفصل الثانى

الثروة الحيوانية

تعتبر الثروة الحيوانية فى اى بلد من بلدان العالم ، العنصر الأساسى فى ثروة هذا البلد القومية ، بل ربما تتفوق على غيرها من باقى الثروات الأخرى ، كالثروة الزراعية مثلا أو الصناعية . ويرجع ذلك لأنها كانت ولا زالت تمد الانسان بما يحتاجه من مواد غذائية كبيرة الفائدة ، تتمثل فى اللبن ومشتقاته ، وفى اللحوم والشحومات والجلود ، ، زيادة على ذلك فانها تساهم بقسط وافر فى كافة الأعمال الزراعية ، وبصفة خاصة فى معظم بلدان العالم النامى ، على الرغم من التقدم العلمى الملحوظ فى وسائل ميكنة الزراعة التى تسود بلاد العالم المتحضر .

١ ـ الماشــية :

ادرك محمد على هذه الأهمية بالنسبة للثروة الحيوانية وخاصة بعد ان تعرضت الماشية المصرية الى التناقص ، الذى من المرجح أن يكون السبب المباشر فى حدوثه هو كثرة الحروب التى خاضتها مصر ، منذ أواخر القرن الثامن عشر ، وحتى أوائل القرن التاسع عشر ، أى منذ عام ١٧٩٨ وحتى عام ١٨١٩، فقد خاضت مصر خلال هذه الفترة عدة حروب منها الحرب التى خاضتها ضد الحملة الفرنسية فى الفترة ما بين ١٧٩٨م وحتى ١٨٠١م ، والحرب التى خاضتها ضد حملة فريزر عام ١٨٠٧ والحرب التى خاضتها فى نفس السنة ضد المماليك ، والتى بها تخلص محمد على من قوتهم ومن زعيمهم محمد بك الالفى ، أحد قادتهم البارزين ، والحرب التى خاضتها ضد الوهابيين فى الفترة ما بين ١٨١١ وحتى عام ١٨١٩م (١) .

---

(١) عبد الرحمن الرافعى ــ المصدر السابق ، صص ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٦ ، ٣٧ .

من المعروف أن الناس فى أثناء الحرب لايتمكنوا من ممارسة اعمالهم على الوجه الأكمل ، بل نجدهم يكرسون جهودهم نحو مساندة جيوشـــهم سواء أكان ذلك عن طريق تزويد هذه الجيوش بما تحتاج اليه من مؤن أم بالتطوع فى صفوفها وترك الأعمال الأخرى ، الى ما بعد الحرب ، وفى الحالتين، فان ذلك لا يؤثر على الثروة الحيوانية وحدها ، بل يصيب أيضا باقى القطاعات الاقتصادية الأخرى بالشلل . زيادة على ذلك فان الدولة اثناء الحرب تستهلك كميات كبيرة من اللحوم اللازمة للجند ، وهذا يؤثر بالتالى على حجم الثروة الحيوانية ، من حيث التناقص فى أعدادها ، بالاضافة الى ذلك فان الماشية المصرية كانت قد تعرضت فى عام ١٨٢٤م الى الوباء الذى قضى على أعداد كبيرة منها ، والى القحط الذى أصاب المراعى المصرية نتيجة للجفاف الشديد الذى ساد البلاد (٢) ونتيجة لهذه الظروف اضطر محمد على الى أن يبحث عن مصدر آخر ، يجلب منه الأعداد اللازمة من الماشية كى يعوض بها مافقدته الماشية المصرية من نقص ، وبعد البحث والدراسة قرر أن يحصل على احتياجاته من الثروة الحيوانية من الســــودان الغنى بثروته الحيوانية (٣) الممثلة فى الأبقار وغيرها من الحيوانات الأخرى .

---

(٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠ وثيقة ٣٨١ فى ٢١ شوال ســـنة (١٢٤١ الموافق ١٨٢٥م) .

(٣) من المعروف أن السودان غنى بثروته الحيوانية التى تتمثل فى الأبقار والتى توجد بكثرة فى جنوب السودان وخاصة فى المنطقة التى تمتد حتى خط عرض ٣ شمال خط الاستواء ، وكان للابقار مكانة مرموقة لدى القبائل السودانية ، فكانت مظهرا من مظاهر الغنى والجاه ، فبكثرة عددها كان يتفاخر القوم ويتباهون ، وكانت أداة للتعامل ، فكانت تدفع بها المهور عند الزواج ، وكانت تقدم منها الدية عند القتل ، وكانت تقرب منها القرابين للاله فى المناطق الوثنية وأشهر القبائل التى تقتنى الأبقار هى قبائل البقارة والشلل والدنكا والنوير والرزيقات وغيرها كثيرون ، والى جانب الأبقار وجدت الابل التى توجد بكثرة فى السودان الشمالى ، وكان لايمكنها أن تعيش فى السودان الجنوبى ، وذلك بسبب انتشار الذباب الذى تسبب لدغاته مرض الغفار الذى يصيب الجمال بالفناء ، وكان لايمكن للجمال أن تتعدى خط عرض ١٨ شمال خط الاستواء ، وذلك لقلة العشب فى المناطق الشمالية لهذا الخط

عندئذ كتب خطابا الى حاكم السودان يطلب منه أن يرسل له ٤٠٠٠ من الثيران السودانية ، وأوصاه أن يهتم بهذا المطلب ويتضح ذلك من خطابه الذى جاء فيه ما نصه :

« بسبب الشراقى (القحط) الذى حصل لحكمةيعلمها الله تعالى فى الأقاليم المصرية بالعام الماضى (١٨٢٤م) قلت المواشى كالثيران والجاموس والغنم والابقار ، وهزل الموجود منها ، فنرغب فى زيادتها لتموين السكان وجماعة دائرتنا ، لتسخيرها فى السواقى وسائر الأعمال المؤدية الى عمران البلاد ، ويلزم أرسال ٤٠٠٠ ثور وعليك ان تبذل غايتك باعداد الوسائل التى تضمن وصولهم حتى لا تتلف فى الطريق » (٤) .

لم يكتف محمد على بارسال هذا الخطاب الى حاكم السودان بل ، نجده يتخذ من جانبه عدة اجراءات تكفل له جلب أكبر عدد ممكن من هذه الماشية، وكان من أول هذه الاجراءات التى اتخذها محمد على هو انه أصدر قرارا يقضى بتعيين واحد وعشرين جنديا من جنود الجهادية تحت رئاسة ضابط برتبة ملازم ثانى (٥) وذلك للقيام بمهمة جلب الماشية من السودان ومن الواضح

= وهذا ما لاتتحمله الجمال ، ومن اشهر القبائل التى تقتنى الابل قبائل البجاء التى تعيش فى شرق النيل ، وقبائل الكبابيش التى تعيش فى غربه . لم تقتصر الحيوانات على الأبقار والابل فحسب بل يوجد أيضا الجاموس البرى الذى يعيش بكثرة فى منطقة النيل الأزرق ومنطقة نهر السوباط وتوجد أيضا الاغنام والماعز وخاصة فى السودان ، الشمالى ، زيادة على ذلك فا نالسودان غنى بالحيوانات البرية العشبية ، وغيرها من الحيوانات البرية المفترسة ، وكذلك غنى بأنواع عديدة من الطيور المختلفة الأشكال والالوان . انظر كتاب (السودان) تاليف د. محمد محمود الصياد ، د. محمد عبد الغنى سعودى صفحة ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٨ .

(٤) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٢٠ معية تركى وثيقة ٣٨١ فى ٢١ شوال سنة ١٢٤١ الموافق ١٨٢٥م .

(٥) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٢٠ معية تركى — وثيقة ٤٠٦ فى ٢٣ الحجة سنة ١٢٤١ الموافق ١٨٢٥م .

أن هذا العدد كان قليلا ، ولا يتناسب مع أعداد الماشية المطلوبة ولكن ربما كان هذا العدد بمثابة مقدمة ، لبقية الأفراد الذين سوف يعينون للعمل فى جلب الماشية السودانية ، والذين سوف يخصص لكل منهم عمله الخاص ، فمنهم من كان سيعمل فى فرز الماشية وكان هذا العمل يقوم به الضباط والأطباء البيطريون ، وكان منهم من سيعمل فى سوقها والبعض الآخر يعمل فى تقديم العلف اليها . ويبدو أن محمدا عليا أرسل الى السودان فيما بعد بقية الأفراد المكلفين بهـذا العمـل .

ولكى يتأكد محمد على من وصول الماشية السودانية كاملة غير منقوصة طلب من حاكم السودان ، أن يقوم بوشم (٦) الماشية التى ترسل من السودان الى مصر ، حتى لا يتمكن السواقون والحراس من تغيير أو بيع احداها فى أثناء الطريق (٧) زيادة على ذلك فانه أمر باعداد عدد من الشون على طول

---

٦ ـــ كانت عملية الوشم هذه معروفة لدى جميع القبائل السودانية ، فكانت كل قبيلة تقوم بوشم حيواناتها من ابل وماشية ، بطريقة معينـة حتى يمكن لكل منها أن تتعرف على حيواناتها بسهولة ، عندما تختلط بحيوانات القبائل الأخرى ، وكانت عملية الوشم هذه تتم بواسطة قطعة من الحديد ، كانت تحمى فى النار ثم يكوى بها الحيوان المراد وشمه ، أما على أحد فخديه وأما على عنقه ، وكانت عملية الوشم هذه تأخذ أشكالا عدة ، فمنها مايأخذ شكل شرطة مستطيلة أو شكل شرطتين متوازيتين ، ومنها مايأخذ شكل دائرة ، ولازالت هذه العادة تستخدم فى السودان حتى اليوم ، ولم يقتصر الوشم على الحيوانات ، بل شمل أيضا الأشخاص ، فكانت كل قبيلة تقوم بوشم أبنائها على الوجه ، وقد أخذ وشم الأبناء أشكالا مختلفة ، فاما أن يكون الوشم على شكل شرط رأسية ومستقيمة ، أو على شكل شرط افقية . ويبدو أن الغرض من ممارسة هذه العادة تمييز أفراد القبيلة عن بقية القبائل الأخرى . وهناك بعض القبائل مثل قبائل الشلك والدنكا اتخذت لنفسها بعض العادات الأخرى ، مثل خلع الأربع قواطع الامامية من الفك الأعلى ، بينما قبائل النوبر ، كانت تخلع الاربع قواطع السـفلى .

(٧) محفظة ٥ قرارات مجلس ملكية وجهادية ، وثيقة ٨ فى ٢٠ القعدة سـنة ١٢٤٣ الموافق ١٨٢٧م .

الطريق الذى تسلكه الماشية فى رحلتها ، وكان الغرض من انشائها هو أن يخزن فيها العلف اللازم للماشية الذى كان يتمثل فى التبن والقصل والقش والحبوب ، وكانت الماشية السودانية لا تميل الى تناول الفول والذرة ، ويبدو انها كانت لم تتعود على تناولها من قبل ولكنها كانت تميل الى تناول باقى الأعلاف السابق ذكرها ومن المرجح أن تكون قد تعودت على تناول الحبوب بعد مجيئها الى مصر وقد حدد سعر حمل التبن الذى يزن ٢٠٠ أقه بسعر ٤ر٥ قرشا وحدد سعر حمل البوص الذى يزن نفس الكمية باثنين ونصف قرشا .

ولكن لما عرضت قيمة هذا السعر على محرم اغا الذى كان مسئولا عن ديوان الماشية استكثر هذه الأثمان ، وطلب أن يكون ثمن حمل التبن مائة فضة ، وثمن الحمل من البوص ستون فضة ، ولما عرض الأمر على محمد على ، افاد بأنه اذا كان السعر الأول يتضمن النقل والشال فهو مناسب لحاجاتنا ، واما اذا كان لايتضمنها فهو غير مناسب ، وعندئذ يكون السعر الذى حدده محرم اغا هو الأنسب (٨) .

بعد وصول أعداد من الماشية السودانية الى مصر تلاحظ أنها تضم بينها بعض الماشية الضعيفة والهزيلة ، بل والمريضة أيضا ، يبدو أنه لم تجر عليها عمليات الفحص الدقيقة لاختيار الأحسن وترك الأردأ . ولكن لما علم محمد على بذلك قرر تعيين عدد من الأطباء البيطريين فى كل من كردفان وسنار والتاكه وبربر واقليم الجعليين وبلدة الدبة (٩) وذلك للقيام بمهمة فحص الماشية السودانية قبل مجيئها الى مصروذلك لاختيار الأصلح منها ، وترك المريضة والمسنة والضعيفة ، فمن المؤكد أن يكون الأطباء البيطريون أجدر من غيرهم فى القيام بهذه المهمة ، وكان محمد على قد اشترط أن لاتزيد مدة خدمة هؤلاء الأطباء فى السودان عن سنتين (١٠) .

---

(٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٧١ معية تركى — وثيقة ٤٣٦ فى ١٥ الحجة سنة ١٢٥١ الموافق سنة ١٨٣٥م .

(٩) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٢٢٠ عابدين ، وثيقة ٣٥٥ فى ٢٣ القعدة سنة ١٢٥٢ الموافق ١٨٣٦م .

(١٠) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٧٩ معية تركى وثيقة ٧٧٧ فى ٢٣ القعدة — سنة ١٢٥٢ الموافق ١٨٣٦م .

ومن المرجح أن يرجع السبب فى ذلك الى عدة عوامل منها أن محمدا عليا كان يخشى أن يقوم هؤلاء الأطباء بعمل علاقات صداقة مع المديرين ، أو التجار أو غيرهم من الوطنيين فيؤدى ذلك بالتالى الى أن يهملوا فى عملهم ، ومنها أنه كان يخشى عليهم ايضا ان يتعرضوا للأمراض الخطيرة التى تحدث ، نتيجة لقســـوة مناخ الســـودان .

ومن الواضح ان يكون محمد على قد أرسل هؤلاء الأطباء البيطريين الى السودان ، كى يقضى على ظاهرة مجىء الماشية الضعيفة ، التى اتخذ السواقون منها ذريعة للكسب غير المشروع ، فكانوا يبيعونها الى سكان البلاد التى يمرون من خلالها بأثمان بخسة ، لاتتعدى ٢٥ ، ٣٠ ، ٤٥ قرشا بالنسبة للرأس الواحد (١١) وبالطبع كانوا يبيعون الماشية السليمة الى جانب الضعيفة، وكان هؤلاء السواقون يستندون فى بيعهم لهذه الماشية الى أسباب واهية تتمثل فى عدم قدرتها على مواصلة المسير وملاحقة باقى القطيع . لذلك كان محمد على يتابع الماشية القادمة من السودان عن كثب ، حتى يطمئن بنفسه على وصولها سليمة فكان يخرج فى بعض الأحيان لملاقاتها فى الطريق ، قبل وصولها الى الجيزة وقد تصادف فى مرة من المرات أن رأى فى أحد القطعان القادمة الى مصر ثورا مريضا لايقوى على المسير ، فأمر على الفور مأمور قسم الواسطى بأن يأخذ هذا الثور ويسلمه الى أحد مشايخ البلاد كى يعتنى به حتى تتحسن حالته ، عندئذ يرسل هذا الثور بالتالى الى الجيزة ، وطلب محمد على ايضا أنه فى حالة نفوق الثور يسلخ جلده ويرسل الى ديوان الجفالق ، وفى حالة ذبحه يباع لحمه ويتحصل ثمنه ويرسل مع جلده الى ديوان الجفالق أيضا (١٢)

كانت الماشية السودانية أثناء رحلتها الطويلة من السودان الى مصر تتعرض لبعض الأضرار ، التى تتمثل فى تآكل أظافرها ، والتى كانت تعوقها فى بعض الأحيان عن مواصلة المسير ، مما يشجع السواقون على بيعها أثناء الطريق حتى لا تعوق تقدم القطيع ولكن لما علم محمد على بذلك أمر بوضع قطع

---

(١١) محفظة ٤ ملكية ، وثيقة ٢٦٤ فى ٢٥ ربيع أول سنة ١٢٥٢ الموافق ١٨٣٦م .

(١٢) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٨٥ معية تركى وثيقة ١١٠ فى شهر القعدة سنة ١٢٥٢هـ الموافق ١٨٣٦م .

من الليف حول أظلاف الماشية كي تحميها من التآكل (١٣) وترجع أسباب تآكل أظلاف الماشية الى طول المسافة التى كانت تقطعها ، والى المسير فى بعض المناطق الحصوية وكذلك الى المسير مسافات طويلة دون توقف فى المحطات المخصصة لراحة الماشية .

أدى مسير الماشية مسافات طويلة الى اصابتها بالضعف والهزال فاضطر محمد على ازاء هذا الى أن يصدر تعليماته ببيع المريضة منها والتى تلد فى الطريق حتى لا تنفق ، وحتى لا تصاب الدولة بالخسارة زيادة على ذلك فانه قرر أن يمنح مكافآت مالية مجزية للافراد الذين يقومون بسوق الماشية ، كى يجتهدوا فى خدمتها والمحافظة عليها ، فتقرر أن يصرف سبعة قروش للفرد ، الذى يأتى بالماشية من كردفان ، ٦ ستة قروش للفرد الذى يأتى بها من سنار ، ٤ قروش للفرد الذى يأتى بها من دنقلة ، وقد صدرت تعليماته الى مديرى المديريات بأن يصرفوا هذه المبالغ الى السواقين من خزائن مديرياتهم .

يبدو أن هذه الاجراءات السابقة لم تؤد الغرض المطلوب منها فاضطر محمد على أن يلجأ الى مدرسة الطب البيطرى ، كى تقدم له بعض الدراسات العلمية ، التى يمكن بواسطتها التغلب على كافة العقبات والمشاكل ، التى تعترض وصول الأعداد المطلوبة من الماشية السودانية ، وبالفعل قدمت له هذه المدرسة دراسة خاصة ، تضمنت تقسيم الماشية السودانية الى قسمين الأول منها ويضم الماشية المصابة بالأمراض والمسنة والعرجاء ، وقد تقرر ضرورة بيع السمينة منها أو ذبحها ومعالجة الهزيلة والعناية بها حتى تسمن وتباع بالتالى ، ويضم القسم الثانى الماشية الصغيرة والكبيرة فى السن معا ، وقد تقرر بالنسبة للماشية الصغيرة السن أن تذبح أو تباع ، وأما الكبيرة فتقرر أن توزع على المديريات المحتاجة لها (١٤) .

لم يكتف محمد على بهذه الدراسة التى قدمتها مدرسة الطب البيطرى ، بل نجده يقرر أن يحسن السلالة السودانية ، وذلك بتنزيه الثيران المصرية

---

(١٣) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٨٤ معية تركى ، وثيقة ٣٠٨ فى ١٤ صفر سنة ١٢٥٣هـ الموافق ١٨٣٧م .

(١٤) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٢٨٤ معاونة ملكية — وثيقة ٦٤٠ فى ٢٤ جماد ثان ١٢٥٧ الموافق ١٨٤١م .

(البلدية) مع الأبقار السودانية (١٥) هادفا الى زيادة وتحسين الثروة الحيـــوانية فى مصر .

وعندما كانت الماشية السودانية تتعرض للوباء أثناء قدومها الى مصر ، كان محمد على يأمر بوقف قدومها بحيث تبقى فى المناطق التى وصلت اليها وتستمر فيها مدة من الزمن ، حتى تخف حدة هذا المرض (١٦) وكانت أثناء هذه المدة تطلق فى مزارع البرسيم الموجودة فى اسنا بالاضافة الى تزويدها ببعض الأعلاف الأخرى كالتبن والفول (١٧) وبعد أن يتم شفاؤها تستأنف المسير الى مصر وكان محمد على لايتهاون مع المسئولين عن جلب الماشـــية الســـــــودانية (١٨) .

زيادة على ذلك فان محمدا عليا ، أمر باعفاء الماشية السودانية من كافة الرسوم الجمركية ، حتى يمكن له جلب أكبر عدد ممكن منها (١٩) لأن

---

(١٥) محافظ أبحاث السودان ـــ دفتر ٢٢٤ معاونة جفالق ، وثيقة ٥١٠ فى ١٣ جماد ثان سنة ١٢٥٧هـ الموافق ١٨٤١م .

(١٦) محافظ أبحاث السودان ـــ دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم وثيقة ١٤٦ فى ١١ صفر عام ١٢٥٩ الموافق سنة ١٨٤٣م .

(١٧) محافظ أبحاث السودان ـــ دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم وثيقة ٣٢٠ فى ٢٠ ربيع أول سنة ١٢٥٩ الموافق سنة ١٨٤٣م .

(١٨) يبدو أن وقف جلب الماشية فى فترة انتشار المرض جعل البلاد فى حاجة شديدة اليها ، مما اضطر محمد على الى أن يرسل من طرفه الى السودان مأمور جديد لجلب الماشية هو القائمقام عيسى أفندى وكان بصحبته الملازم أول أحمد عونى ، كى يقوما معا بجلب الماشية السودانية الى مصر من جديد ، ولكن بعد أن وصلا الى أسوان رفض الملازم أحمد عونى الذهاب الى السودان ، فاضطر عيسى أفندى أن يخبر محمد على بموقف هذا الضابط فبمجرد أن علم محمد على بذلك أمر برفته من الخدمة وتجريده من رتبته العســـكرية .

انظر دفتر ٢٨٩ شـــورى المعاونة ، وثيقة رقم ٨٨٢ فى ٣ صـــفر سنة ١٢٥٩ الموافق ١٨٤٣م .

(١٩) محافظ أبحاث السودان ـــ دفتر ٣٦٩ معية تركى وثيقة ٤١٠٨ فى ٢٣ رجب ســـنة ١٢٥٩ الموافق ١٨٤٣م .

زيادة عددها سوف يتيح للفلاحين الحصول على الاعداد اللازمة لهم من هذه الماشية ، وبأسعار مناسبة ، بالاضافة الى ذلك فان الغاء الرسوم يؤدى الى سرعة وصولها الى مصر .

كان محمد على يتابع باهتمام اعداد الماشية التى تصل الى مصر وذلك من واقع الكشوف التى كانت تحرر بمعرفة ضباط المحطات ، الذين كانوا يرسلونها كل خمسة عشر يوما (٢٠) .

أنشأ محمد على ثلاث معالف للماشية السودانية يسع الواحد منها ٤٠٠ رأسا من الماشية فى كل من سقارة ، والجيزة وامبابة (٢١) ويبدو أن الغرض من انشاء هذه المعالف كان بمثابة مركز لتقديم العلف والراحة اللازمين للماشية القادمة من السودان ، وكانت أيضا بمثابة أماكن تجميع للماشية ، فمنها كانت توزع على باقى المديريات ، وكان محمد على يحرص على تجديدها من وقت لآخر ، واذكر على سبيل المثال ، انه عندما علم بأن معلف الجيزة كان فى حاجة الى تجديد مبانيه ، أمر ناظر الأبنية باعادة تجديده ، وقد بلغت تكاليفه نحو ٨٣٤ قرشا ، ٣٤ بارة ، ولكن محمد على استكثر هذا المبلغ ، وطلب من أحد المهندسين من ذوى الخبرة فى فن الترميم والبناء ، أن يقوم بمعاينة عمليات التجديد ، وبعد المعاينة تقرر أن تكاليف التجديد لاتتعدى ٥٧٢ قرشا ، ٤ بارة (٢٢) .

كان من المتبع أن تقضى الماشية السودانية بعض الوقت فى معالف الجيزة ، بعدها يبدأ ديوان المواشى فى توزيعها على الجفالق المختلفة ، والتى كانت تتمثل فى جفالق الشرقية (مينا القمح — الصوالح — وعايد — وميت العز —

---

(٢٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٦٩ معية تركى وثيقة ٤١٦٦ فى ٢٩ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٢١) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٨٩ شورى المعاونة ، وثيقة ٢٧١٩ فى ٥ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م

(٢٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٨٩ شورى المعاونة (نفس الوثيقة) .

وميت حادوس) والغربية (المحلة الكبرى — طنطا) — والدقهلية نبروه — اجا) ، وكفر الشيخ والقليوبية (شبرا — قليوب) والفيوم وبنى سويف ، وقنا (أرمنت — الرزيقات — اسنا) وسوهاج (جرجا) (٢٣) ، وعند وصولها الى الجفالق الجديدة كان ناظر المواشى يشرع فى توزيعها على الفلاحين بأسعار معتدلة ، بحيث لا ترهق كاهلهم ، وكانت هذه الأسعار تتراوح فيما بين ١١٨ ، ٦٠ بارة ، ١٢٠ قرشا للرأس الواحد (٢٤) وفيما بعد ارتفع سعر الماشية وأصبح يتراوح فيما بين ١٧٣ ، ٢٠٠ قرشا للرأس الواحد ، وربما يرجع هذا الارتفاع فى أسعار هذه الماشية الى زيادة الطلب عليها ومن المرجح أن يكون السبب هو قلة الوارد منها ولم يقتصر توزيعها على الفلاحين فقط ، بل وزعت أيضا على جنود الجهادية الذين كانوا يعملون فى حفر الترع وكذلك وزعت على ضباط الجيش وعلى الفبارك (٢٥) .

لم يغفل محمد على عن متابعة أخبار الأبقار التى تم توزيعها على الفلاحين، فكان يشتد غضبه عندما يعلم بموت أى عدد منها فى أى مديرية من المديريات، فكان يقوم بتأنيب المتسبب فى موت هذه الماشية، ويمكن التدليل على ذلك بقوله الى مدير جفلق الصوالح التابع لمديرية الشرقية ما نصه :

« اننا سنضع ملحقا للقانون الخاص بالاهمال فى الماشية بواسطة لجنة الحقانية ، وستلاقى عقابك بموجب هذا القانون .... أنك تميت الماشية باهمالك ولا تفكر فى نفس الوقت فى أن يكون لها انتاج ، كفى أيها الخنزير ، كفى أيها الخنزير اننا ننذرك بوجوب هذا العقاب بشأن هذه الماشية (٢٦) » .

---

(٢٣) أنظر محافظ ابحاث السودان .

(٢٤) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٣٦٩ معية تركى ، وثيقة ١٥١١ فى ٢٥ رمضان ١٢٥٩ هـ الموافق سنة ١٨٤٣ م .

(٢٥) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٣٧٦ صادر ديوان المعية الملكية وثيقة ٤٨٦ فى ٢٧ صفر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٢٦) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٣٧٨ معية تركى ، وثيقة ٣٦٤ فى ٢٠ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

لم تقتصر تحذيرات محمد على على مأمورى الجفالق ، وانما شملت ايضا مأمورى جلب الماشية ، فكان يحذرهم بين الحين والآخر ، فعندما طلب عيسى افندى مأمور جلب الماشية السودانية ، الاستحقاقات المالية الخاصة بالأفراد الذين كانوا بمعيته قال له محمد على ما نصه :

« .... عليك قبل أن تمعن فى الشكوى من عدم صرف الرواتب الخاصة بمن بمعيتك ، أن تذكر أجراءاتك فى العمل الذى عهدنا اليك به ، ولكنك لم تذكر اى شىء عن مهام عملك والا فعاقبتك وخيمة (٢٧) » .

وكذلك لم ينج مأمورو المديريات السودانية من التأنيب أيضا من جانب محمد على ، وخاصة عندما كانوا يتأخرون فى ارسال الماشية المطلوبة من مديرياتهم ، ويتضح ذلك من خطابه الى مدير التاكه الذى جاء فيه :

« ما معنى هذا البطء الدال على الكسل ، وما هى الفائدة من خدماتك اذا تأخر وصول الماشية ، ولم تجن منها البلاد ثمرة ، فماذا يكون موقفك عندما ترسل جميع المديريات المواشى المطلوبة منها ، وتظل أنت على وضعك الحالى ، الا يحل بك العقاب ، اذ ذاك ، نحن لا نريد بعد الآن ، سماع الأعذار ، فأعمل على ارسال جميع المواشى المطلوبة منك واعرض علينا خبر ذلك ، والا علم الله أن حالك سيكون سيئا (٢٨) » .

وفى نفس الوقت طلب محمد على من مأمور جلب المواشى السودانية سليم بك الحجازى ، أن يسرع هو بالتالى فى ارسال الماشية ، على شرط أن تكون من المواشى الثمينة والخالية من الأمراض وفى هذا الصدد يقول له :

« انك لو سعيت الى جمع الماشية السودانية بشىء من الهمة لكانت هذه الماشية قد جمعت وأرسلت الى مصر ، نحن لم نرسلك الى هناك ، لتعمد الى

---

(٢٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٨ معية تركى وثيقة ٣٥٥٦ فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

(٢٨) سجل رقم ٣٩٦ معية تركى وثيقة ٣٨٤ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق سنة ١٨٤٤ م .

النوم والكسل ، وانما لكى تعمل على ارسال المواشى بسرعة ، ثم ما الفائدة من ارسالك الى هناك ، ما دامت المواشي لم تصل الى هنا فى الوقت الملائم، وعليه فنطلب منك أن تبذل قصارى الجهد فى سبيل وصول المواشي الى هنا فى أقرب وقت ممكن ، وعليك أيضا أن تخبرنا بأنك قد أرسلت جميع المواشى ، والأفادة ، فأن مصيرك سيكون مرعبا (٢٩) » .

من الملاحظ أن محمد على كان يكرر مطلبه الخاص بضرورة جلب الماشية السمينة القوية والصالحة للعمل الزراعى ، وفى هذا الصدد يخاطب مأمور جلب الماشية السودانية بقوله

« ان السبب فى ارسالك يا ولدى يا سليم هو أن تنظر أنت بعينك المواشى المطلوبة فتختار منها السمينة القوية والصالحة للزراعة ، وترسلها ، فبناء على ذلك انظر كل بقرة وثور على حدة بعينيك وارسله ، ولا تسمح بارسال شيء منها لم تره أنت (٣٠) » .

ذكر سليم بك الحجازى أن السبب فى ضعف الماشية السودانية يرجع الى نقص الأعلاف ، واتهم مديرى المديريات بعدم ارسال العلف اللازم للماشية، وخاصة من جانب مدير دنقلة ، فاضطر محمد على الى أن يحذر مدير دنقلة بقوله :

« أيها الخنزير اتريد اتلاف الماشية جريا وراء أحقادك ، ان المصلحة العامة لاتخدم بمثل هذه العدوات والخصومات، فارجع عن غيك ووفر للماشية عليقها فى الوقت المناسب ، والا فستكون انت المسئول عن تلف يحل بالماشية (٣١) » .

---

(٢٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٨ معية تركى وثيقة ٣٥١١ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

(٣٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٦ صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٤٦ فى ١٥ ربيع اول سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

(٣١) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٨ معية تركى وثيقة ٥١١ فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

وعلى الرغم من كل هذه التحذيرات فان ارسال الماشية المريضة استمر حتى أن الأطباء البيطريين حذروا الناس من عدم تناول لحومها ، خوفا على صحتهم وطالبوهم بترك الماشية المريضة حتى تنفق ، ولكنهم وافقوا فى نفس الوقت على ذبح الماشية الكبيرة فى السن وتناول لحومها .

اعتقد محمد على أن السبب فى ضعف ومرض الماشية السودانية ، يرجع الى طول المسافة التى تقطعها هذه الماشية ، لذلك قرر انشاء عدد من المحطات (الزرائب) كى تستريح فيها الماشية عند الوصول اليها وفيها كان يقدم لها كل ماتحتاجه من أعلاف ومياه ، وزيادة على ذلك فانه عين على كل زريبة ضابطا برتبة ملازم وذلك للاشراف عليها (٣٢) وقد روعى عند اعداد هذه الزرائب (المحطات) أن تكون قريبة من مناطق العمران ، ومن شون العلف ومصادر المياه ، وكانت تجهيزاتها بسيطة ، بحيث لاتتعدى قطعة من الأرض المحاطة بسور من الطين أو من افرع الأشجار وقد اشترط أن تكون هذه الزرائب قريبة من بعضها ، بحيث لاتزيد مسافة المسير بين المحطة والأخرى عن عشر ساعات تقريبا وقد بلغ عدد هذه المحطات ما يقرب من ٩٤ محطة ، وكانت الأولى منها تبدأ من بلدة سودانية تسمى بلدة الطيرة الخضرة (٣٣) التى تقع الى الجنوب من مديرية الخرطوم وكانت الأخيرة من هذه المحطات توجد عند أسوان ، وقد بلغت جملة ساعات المسير بين هذه المحطات نحو ٤٨٢

---

(٣٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٦ صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٤٩ فى ٢٦ صفر سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

(٣٣) بلدة الطيرة الخضراء — هى احدى قرى السودان الشمالى ، وتقع عند قمة جبل ضخم يبلغ ارتفاعه حوالى ٣٠٠٠ مترا فوق سطح البحر ، وتقع على مسافة ٣٥ ميلا من بلدة تالودى مركز رئاسة جبال النوبا ، بكردفان، وجبل الطيرة الخضراء متقطع فى أماكن عديدة ، حيث يوجد به قليل من الوديان، وبعض الهضاب ، ويسكن أهالى النوبا قمم هذا الجبل ، ويقطن بلدة الطيرة — الخضراء عدة آلاف من السكان الذين يمتلكون قطعانا كثيرة من الماشية ، فيبدو أنهم من قبائل البقارة ، وكان لهم خبرة فى سرقة المواشى ، وكانوا يحملون معهم بنادق قديمة ، يبدو أنهم حصلوا عليها من جنود الجهادية ، وكانت هذه البنادق تعمل بالكبسول .

ساعة (٣٤) وبلغت سعة كل محطة عددا من الماشية يتراوح فيما بين ٤٠ ، ٥٠ رأسـا (٣٥) .

هذا عن الاجراءات التى اتخذها محمد على ، بشأن جلب أكبر عدد ممكن من الماشية السودانية ، والتى كان لها أكبر الأثر فى تعويض مصر عما فقدته من ثروتها الحيوانية ، فمن قراءة بعض الوثائق يمكن معرفة عدد المواشى التى جلبها محمد على من السودان طوال مدة حكمه فتشير الوثيقة الأولى الى أن المعدل اليومى لعدد الماشية التى كانت ترد من السودان الى مصر عبر جمرك أسوان ، كان يتراوح فيما بين ١٦٠ ، ٢٠٠ رأسا من الماشية التى جلبها من السودان الى مصر فى خلال شهر واحد هى ٥٤٠٠ رأسـا ، وتصبح الجملة السنوية ٦٤٫٨٠٠ ألف (أربعة وستون ألفا وثمانمائة رأس من الماشية) وتشير الوثيقة الثانية الى عدد الماشية التى جلبت الى مصر خلال عام واحد يبتدىء من ٤ رمضان عام ١٢٦٠هـ — الموافق ١٨٤٤م وحتى ١٠ من شهر شوال عام ١٢٦١ الموافق سنة ١٨٤٥ ، فقد بلغ عددها ٤٢٫٨٢٤ رأسا (٣٦) وتشير الوثيقة الثالثة الى عدد الماشية التى جلبت الى مصر فى خلال شهر يبتدىء من ٥ ذى القعدة سنة ١٢٦٢ الموافق ١٨٤٥م وحتى ٧ الحجة من نفس العام والتى بلغ عددها نحو ٧٫٢٣٠ رأسا من الماشية (٣٧) وبضرب هذا الرقم فى عدد شهور السنة ، تصبح جملة الماشية التى جلبت فى سنة حوالى ٨٦٫٧٦٠ رأسا من الماشية ، وبالقاء نظرة سريعة على هذه الأرقام يتضح أن جملة المواشى التى جلبها محمد على ليست قليلة فى عددها ، اذا قورنت بالوسائل التى استخدمت فى جلبها فقد بلغ عددها فى طوال مدة حكمه نحو ٢٫٦٠٠٫٠٠٠ رأس تقريبا .

---

(٣٤) محفظة ١٠٧ بحربرا ، وثيقة ٦٦ فى ١٥ شعبان سنة ١٢٦١ هـ الموافق سنة ١٨٤٥ م .

(٣٥) دفتر ٣٧٨ معية تركى ، وثيقة ٣٦٩ ، فى ٢١ صفر سنة ١٢٦١ هـ الموافق سنة ١٨٤٥ م .

(٣٦) دفتر ٣٩٣ — صادر المعية ، وثيقة بدون رقم فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق سنة ١٨٤٥ م .

(٣٧) محفظة ٩ بحربرا ، وثيقة ٨٧ فى ١٥ ربيع ثان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق سنة ١٨٤٦ م .

لم يقتصر محمد على ، على جلب الأبقار السودانية فقط ولكنه جلب أيضا أعدادا كبيرة من الجمال لاستخدامها فى نقل المحاصيل الزراعية ، ونقل امتعة جنود الجهادية،وقد بلغ عدد الجمال التى تمجلبها من السودان طوال مدة حكمه حوالى ٢١٧٥٧ جملا ، بالاضافة الى جلبه عددا من الخيول بلغ حوالى ٣٦٦ راسا ، وعددا آخر من الجاموس البرى بلغ نحو ٣٧٦ راسا (٣٨) .

من الملاحظ أن جلب محمد على للابل والجاموس والخيول لم يكن بالقدر الذى جلب به الأبقار ، وربما يرجع ذلك الى أن الأبقار كانت ولاتزال أكثر نفعا للفلاح المصرى عن غيرها من الحيوانات الأخرى ، وخاصة فى الاعمال الزراعية ، بالاضافة الى أن الفلاحين كانوا يحصلون من الأبقار على الألبان ومشتقاتها المختلفة ، زيادة على ذلك فانهم كانوا يفضلون لحومها عن بقية اللحوم الأخرى،ويمكنتعليلجلبمحمد على أعدادا كبيرة من الابلوالجاموس راجعالى أن هذه الأنواع لم توجد بوفرة فى السودان ،وهذا احتمالربما يكون على جانب كبير من الصحة لأنه لو فرض ووجدت هذه الحيوانات بوفرة ، لما تركها محمد على دون استغلال،كاستغلاله للأبقار مثلا،وربما يكون السبب أيضا فى عدم جلبه لهذه الحيوانات ، هو أنه ليس فى حاجة اليها ، وهذا جائز لأنالسودان معروف بوفرة ثروته الحيوانية .

وعلى أية حال فانالمجهود الذى قام به محمد علىفى مجال جلب الأبقار، وغيرها من الحيوانات الاخرى ، مجهود يستحق التقدير ، لأنه أدى بالتالى الى وجود تكامل اقتصادى بين القطرين الشقيقين ، وساعد على تنمية الثروة الحيوانية فى مصر .

٢ ــ الجلود :

الى جانب جلب محمد على للحيوانات المختلفة ، قام أيضا بجلب كميات من الجلود ، فقد أصدر تعليماته الى حاكم السودان ، بأن يقوم بشراء جلود الأبقار السنارية ، واعطائها الى السبعة أشخاص المصريين ، الذين

---

(٣٨) أنظر محافظة ابحاث السودان ، فى الفترة ما بين ١٢٣٥ ، ١٢٦٦ هـ

ذهبوا الى السودان للعمل فى دبغ الجلود ، بدلا من تركها تتلف وتتعفن (٣٩) بالاضافة الى ذلك فانه طلب من كل من مدير دنقلة وكردفان أن يرسلا كميات الجلود الموجودة فى مديرياتهم، ولكنهما أفادا بأن كميات هذه الجلود ضئيلة جدا ، فطلب منهما أن يوافياه بكشف يتضمن عدد جلود الأبقار التى ذبحت فى خلال عام . ويبدو أن السبب فى طلب محمد على الجلود من سنار ودنقلة وكردفان، يرجع الى أن هذه البلاد كانت غنية بثروتها الحيوانية أو ربما لأن هذه البلدان كانت من المراكز التجارية الهامة فى السودان .

ومن الملاحظ أن استغلال محمد على لجلود الماشية السودانية كان ضئيلا ، لأنه فضل فيما يبدو أن يجلب الماشية الحية بدلا من الجلود حيث يمكن له أن يحصل منها على الجلود واللحوم معا ، ولعل الثروة الحيوانية فى مصر كانت قد زادت ، وزاد معها بالتالى انتاجها من الجلود .

٣ ــ الصـــوف :

الصوف من المنتجات الحيوانية الهامة ، وخاصة اذا كان من الأنواع الجيدة ، مثل أصواف المارينو ، لذلك نجد أن محمدا عليا لم يغفل استغلال الصوف السودانى ، ففى عام ١٨٣٥ م طلب من حكمدار السودان ، أن يقوم بشراء الصوف من المواطنين السودانيين ويرسله الى مصر (٤٠) وبالفعل قام حكمدار السودان بارسال كميات كبيرة من هذا الصوف الى مصر ، ولما أجريت عليه بعض التجارب لمعرفة مدى صلاحيته فى مجال صناعة الملابس اتضح انه لايصلح فى صناعة الجوخ ، لذلك تقرر أن تصنع منه العباءات والأحرمة ، ولكنها لم تكن جيدة بسبب خشونته فاضطر محمد على الى أن يخلطه بالصوف المصرى لكى يصنع منه الأجولة (٤١) ، ولما عرض منه كمية للبيع فى الاسكندرية

---

(٣٩) دفتر ٧٤٢ ديوان خديو ، وثيقة ١٨٥ ، فى ٢٧ ربيع أول سنة ١٢٤٣ هـ الموافق سنة ١٨٢٧ م .

(٤٠) محافظ ابحاث السودان ــ دفتر ٦٠ صادر معية تركى ، وثيقة ٣٨٦ فى ٣ ربيع أول ١٥٢١ هـ الموافق سنة ١٨٣٥ م .

(٤١) محافظ ابحاث السودان ــ دفتر ٨١ معية تركى ، وثيقة ٣٦٦ فى ٢٣ محرم سنة ١٢٥٣ الموافق ١٨٣٧ م .

عام ١٨٤٣ ، وكانت تقدر بنحو ٢٢٦٢ قنطارا ، رفض التجار شراءها (٤٢)، فمن المرجح أن يكون السبب فى رفض شرائها راجع الى رداءة هذا الصوف .

٤ ــ العــاج :

لم يترك محمد على العاج دون استغلال ، ففى عام ١٨٤٤ أرسل اليه حكمدار السودان ٢٦ قطعة من أسنان فرس النهر ، وذلك ليصنع منها أسنان لولى النعم ، وكانت هذه القطع قد أرسلت فى داخل صناديق من الصاج ، وغطيت بالرمل المبلل بالماء حتى لا تتشقق بسبب حرارة الشمس(٤٣). وفى عام ١٨٤٨م وصلت كمية أخرى من أسنان فرس النهر ، بلغت كميتها نحو ١١٦٠ درهما (٤٤) ويبدو أن ذلك كان لنفس الغرض الســـابق ، وفى العام السابق كان حكمدار السودان قد أرسل كمية أخرى من العاج بلغت حوالى ١٠٠ قطعة (٤٥) .

من الملاحظ أن محمدا عليا لم يجلب من العاج وأسنان فرس النهر ، كميات تستحق الذكر ، لعل ذلك يرجع الى عدم رغبته فى استغلال هذه الأصناف ، أو لأنه فضل أن يحصل على أشياء أخرى ، كانت أكثر رواجا ومنفعة بالنسبة له ، وربما يرجع عدم استغلاله للعاج الى أن المناطق الغنية بهذا الصنف ، لم تكن قد خضعت بعد لحكمه ، ومن المرجح ايضا أن العاج كان قليلا فى الأماكن التى خضعت لنفوذ محمد على فى ذلك الوقت .

---

(٤٢) محافظ أبحاث الســـودان ــ دفتر ٣٦٩ معية تركى ، وثيقة ٤٠٢٢ فى ١٦ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٤٣) محفظة ١٩ بحربرا ، وثيقة ٤٧ فى ٧ رجب سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

(٤٤) محافظ أبحاث السودان ــ دفتر ٤٥٨ صادر معية ، وثيقة ٤٢١ فى ١٠ شوال سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

(٤٥) محافظ أبحاث السودان ــ دفتر ٢٩٠ ــ ديوان كتخدا ، وثيقة ١٥٨٦ فى ٢٧ ربيع ثان سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

الفصل الثالث

المعادن

عرف الانسان المعادن المختلفة ، منذ فجر التاريخ وزاد اهتمامه بها عندما تمكن من استغلالها فى صناعة أدواته المختلفة التى مكنته بالتالى من التغلب على كل العقبات الطبيعية التى صادفته وتعتبر المعادن بحق من أهم عناصر التقدم والمدنية فى عالمنا المعاصر ، ولاهميتها هذه ورد ذكرها فى القرآن الكريم فى قوله تعالى : « وأنزلنا الحديد فيه بأس شديد ، ومنافع للناس » .

ولما أدرك محمد على هذه الأهمية حاول من جانبه احضار المعادن من السودان ، وركز جهده بصفة خاصة على معدن الحديد والذهب ، فالأول من هذين المعدنين سيصنع منه احتياجات جيشه من أسلحة وعتاد ، والثانى منهما سيزيد به حصيلة خزانته .

١ — الحديد :

وبمجرد أن وصلت حملاته الى السودان طلب من البك الدفتردار أن يقوم بالتنقيب والبحث عن معدن الحديد والمعادن الأخرى فى جبال كردفان ويتضح ذلك من خطابه الذى أرسله اليه والذى جاء فيه ما نصه :

« أرسل اليك بشأن استنباط ما هو لازم من منافعها (كردفان) والعلم بما ينفع من حاصلاتها ، ومعرفة كل ما هو خفى وجلى من مناجمها (١) » .

لم ينتظر محمد على ، رد البك الدفتردار على خطابه السابق ، بل

---

(١) ملخصات المعية السنية ، وثيقة ٢٢ فى ٣ صفر سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

بدأ فى اعداد الفنيين ، والأسطوات اللازمين لصناعة الحديد ، تمهيدا لارسالهم الى كردفان ، بالاضافة الى أنه طلب منه أن يبذل قصارى جهده من أجل الحصول على معدن الحديد ، ويتضح ذلك من خطابه التالى والذى جاء فيه ما نصه :

« بناء على ما تحققناه على وجه الصحة والوثوق من أن مناجم الحديد موجودة بوفرة وجسامة فى كردفان ، وأن النوع الجيد جدا من هذا الحديد يستخرج من هناك ، فأننا الآن مشغول باعداد الأسطوات ومتخصصى العمال وحاذيقيهم وماهريهم من الذين يذيبونه بحيث يجعلونه على صورة مواسير ، وأن العزم المقصود على ، هو أن أرسل مع المعدين من هؤلاء الأسطوات ، اسطوات آخرين من أجل مسألة الكلس (الجير) وبنائى المصاهر ، فنحن نعمل على أمر ارسالهم ، فأعز مطلوبنا أن تبذلوا بعد اطلاعكم أنتم على هذا الشأن ، بما تقتضيه غيرتكم من أن تتحققوا من الآن ، وتتثوثقوا من المحال التى يوجد فيها جوهر المعدن المذكور قويا وبمقادير وافية مباركة ، وأن تبادروا وتهيئوا الأسباب التى تستوجبها سهولة استخراجه وصوغه ، وبذلك تشمرون عن ساق الجد والحمية لصنعه،وعند وصول الأسطوات المذكورين اليكم ، عليكم الا تدخروا وسعا فى معرفة المحال التى يؤمل وجود سائر المعادن الأخرى فيها ، وذلك بالبحث والتحرى عنها واستكشافها ، بحيث لا تكون هذه المسائل والوسائل باعثا على اضاعة الوقت ؛ دون الايفاء بمهمة تحقيق هذا الهدف » . (٢)

فواضح من هذين الخطابين مدى اهتمام محمد علي بالحصول على معدن الحديد الذى كان فى حاجة ماسة اليه ، وبصفة خاصة فى صناعته العسكرية، وقد تقرر أن يصنع فى مناطق استخراجه ، تجنبا لتكاليف نقله الى مصر ، بالاضافة الى أنه كان لا يريد أن يعلم السلطان العثمانى بمشروعاته الحربية .

ومن أجل ذلك واصل البك الدفتردار العمل فى التنقيب عن الحديد فى جبال كردفان فى الفترة ما بين ١٨٢٠ ، ١٨٢٤ م . وبعدها توقفت عمليات

---

(٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٠ معية تركى ، وثيقة ٢٤ فى ٣ صفر سنة ١٢٣٧ هـ الموافق سنة ١٨٢١ م .

التعدين فى هذه الجبال ، وذلك لعدة أسباب ، منها عدم حصول محمد على ، على أية كميات من الحديد تستحق الذكر ومنها انشغاله بمسألة احضار العبيد الى مصر ، وهذا احتمال على جانب من الصحة ويؤكد ذلك أنه أرسل فى عام ١٨٤٦ م بعثة جيولوجية أخرى الى كردفان (٣) لمواصلة عمليات التنقيب عن الحديد فى جبالها من جديد ولكن على الرغم من كل هذه الأعمال فانها لم تعثر الا على كميات ضئيلة ، كانت قد أرسلت الى ديوان المدارس لاجراء التجارب عليها لمعرفة نوعيتها ، ومدى صلاحيتها فى الصناعة ، وكانت هذه البعثة قد قامت أيضا بالتنقيب عن الحديد والجير فى منطقة النيل الأبيض ، ولكنها لم تعثر على أى شىء يذكر من المعادن(٤) ثمنقبت بعدذلك عن النحاس والقصدير فى موطن قبائل الشلك ، ولكن جهودها باءت بالفشل (٥) ويبدو أن جهود محمد على الخاصة بجلب الحديد من كردفان لم تأت بالنتيجة المرجوة بل باءت بالفشل ، وربما يرجع ذلك الى خلو هذه الجبال من معدن الحديد ومن المعادن الأخرى .

٢ ـ الذهب :

لم تقتصر جهود محمد على ، على البحث عن الحديد فى جبال كردفان وغيرها من المناطق الأخرى فحسب ، بل شملت أيضا البحث والتنقيب عن معدن الذهب فى مناطق سنار وفازوغلى وكردفان ، ويتضح ذلك من قراءة خطابه الذى أرسله الى البك الدفتردار والذى جاء فيه ما نصه :

« أشعرتمونا من أن هناك جبلا يبعد عن كردفان مسيرة خمسة أيام يخرج منه معدن الذهب ، فأمروا بكشف هذا الجبل وبحثه لتفهموا ، ما اذا كان هذا الذهب ينتج من باطن الجبل نفسه ، أو يكون متخلفا عن مياه

---

(٣) محافظ أبحاث السودان ــ دفتر ٤٣١ معية تركى ص ٦١ ، وثيقة ٣٨٧ فى ٩ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

(٤) محافظ أبحاث السودان ــ دفتر ٥٩٠ ديوان الكتخدا ، وثيقة ٢٠٣١ فى ٣ ربيع الثانى سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

(٥) محافظ أبحاث السودان ــ دفتر ٦٠١ وارد ديوان الكتخدا ، وثيقة ١١١ فى ٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

الأمطار ، التى تنحدر من الجبال التى وراء هذا الجبل ، كيفما يحدث للذهب ، الذى يأتى مع مياه السيول ويتجمع فى الأماكن المنخفضة ، ولا يتأثر ، فاذا ظهر أنه من باطن الجبل فيطلب أن تنظروا فى شأنه وتبتوا فى أمره بحسن تدبيركم وأن تخبرونا بالكيفية » (٦)

لم يكن البك الدفتردار هو المكلف وحده ، بالبحث والتنقيب عن معدن الذهب فى جبال كردفان ، بل كان هناك اسماعيل بن محمد على ، الذى كان يقوم بدوره بالتنقيب والبحث عن الذهب فى سنار وفازوغلى ، ولكن يبدو أن هذه العمليات لم تسفر عن نتائج تستحق الذكر على الرغم من أنها استمرت فترة طويلة من الزمن ، تبتدء من عام ١٨٢٠ وحتى عام ١٨٢٨ م مما دفع محمد على عام ١٨٢٩ م ، الى أن يقوم بتدعيم عدد الأفراد المخصصين للتنقيب عن معدن الذهب ، بعدد آخر من العمال والخبراء المصريين والأجانب وهم على النحو التالى : (٨ مهندسين من ابناء العرب — ٢ مهندس أوربى ، ٢٠ نجارا ، ٢٠ حدادا ، ٢٠ عاملا بناءا ، وجميعهم كانوا من أبناء العرب ، ١٥ عاملا نحتا ، ٢٠ ضاربا الغاما ، ٢ صانعى براميل ، ٢ مبيض نحاس ، ٢٠ نشارا) ٠

لكن يبدو أن هذا الاجراء من محمد على لم يأت بالنتيجة المطلوبة ، فطلب من حاكم السودان أن يقوم بشراء العملة الذهبية ، وكذلك الذهب الخام من الوطنيين السودانيين ، ويرسله الى مصر ، وعلى هذا الأساس أصدر حاكم السودان أمرا الى الجمارك بأن تمنع تصدير الذهب الخام من بلاد السودان الى الخارج ، وكان ديوان المالية ، فى مصر قد أرسل له ١٠٠٠ كيسة من النقود ، لكى يستخدمها فى شراء ما يمكن شراؤه من الذهب (٧) ، وبالفعل تمكن الحكمدار من شراء ١٠٠٠ أوقية من الذهب السنارى (٨) ٠

---

(٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٠ معية تركى ، وثيقة ٤٨ فى ١٥ ربيع أول سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م ٠

(٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٨٩٨ معية تركى ، وثيقة ٢٦٠ فى ٤ جماد أول سنة ١٢٥٠ هـ الموافق ١٨٣٤ م ٠

(٨) محفظة ٢٦٢ عابدين ، وثيقة بدون رقم فى ٥ ربيع ثان سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م ٠

لم يكتف محمد على بهذه الكمية من الذهب التى تسلمها من حاكم السودان بل طلب منه أن يقوم بشراء المزيد من الذهب ، ويرسله الى مصر ، ويتضح ذلك جليا من خطابه الذى جاء فيه ما نصه :

« اجمع ما يمكن جمعه من النقود الذهبية والذهب الخام وأرسله الى مصر فى غاية السرعة » . (٩) .

ويبدو أن عمليات الشراء هذه لم تف باحتياجات محمد على من الذهب ، فحاول أن يزيد من فاعلية عمليات التنقيب عن الذهب فى جبال فازوغلى ووصل الأمر الى أن جعل العمال والمهندسين يقيمون بصفة مستمرة فى المدينة التى شيدها لهم والتى عرفت باسم (مدينة محمد على) (١٠) .

---

(٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٨٩ معاونة أقاليم ، وثيقة ٣٥٤ فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

(١٠) تضمنت مدينة محمد على قصر الحاكم ، الذى بنى بالطوب الأحمر ، والمستشفى الذى خصص لعلاج المرضى من العمال ، ومخزن الجبخانة ، والشونتين اللتين خصصتا لحفظ الغلال ، والزريبة التى خصصت لماشية الميرى ، والتى بنيت من القش والحطب ذى الأشواك وكانت قد زودت بثلاثة أبواب ، كان احداها فى جهة الشرق ، والثانى فى جهة الغرب ، والثالث فى جهة الشمال ، وقد زود كل باب بمخفر ، وتضمنت الديوان الذى بنى على الشاطىء الغربى للنيل الأزرق ، وقد خصص لجلوس المعاونين والمهندسين والمعدنجية . والورشة التى خصصت لصناعة القواديس التى كانت تستخدم فى نقل المياه من النهر الى السكان . وعربات اليد التى خصصت لنقل الرمال التى كان من المحتمل أن يوجد فيها معدن الذهب ، بالاضافة الى ذلك فان هذه الورشة قامت بنشر الأخشاب اللازمة للمبانى ، والمخازن التى بنيت من الأحجار ، والتى خصصت لحفظ المهمات والأدوات الواردة من مصر ، حتى لا تتعرض للأمطار ، أو لحرارة الشمس ، والمعديتين والصندل الذين خصصوا لتعدية العمال من شاطىء الى آخر (عبور النيل الأزرق) ، والبئرين اللتين حفرتا لتزويد المدينة بما يلزمها من المياه الصالحة للشرب ، وكان عمق احداهما خمسة أمتار وعمق الآخر ٥ر٣ متر ، زيادة على ذلك فان هذه المدينة

بلغ عدد العمال الفنيين الذين كانوا يقطنون مدينة محمد على ، والذين كانوا يعملون فى مختلف الأعمال نحو ٣٧٦ شخصا ، كان منهم ٢٢٤ شخصا من المصريين والباقون كانوا من السودانيين ، وكان هؤلاء العمال جميعا يتقاضون أجورا ضئيلة الى حد ما ، واذكر على سبيل المثال انه كان يوجد هناك ٦ ستة من هؤلاء العمال ، الذين كانوا يعملون فى مهنة السمكرة والتبييض ، وكانوا جميعا يتقاضون أجرة يومية قدرها ٣٠ قرشا ، أى بمعدل خمسة قروش للفرد الواحد فى اليوم ٠

كان محمد على يتابع بصفة مستمرة سير العمل فى مناجم فازوغلى ، وذلك بواسطة المندوبين الذين كان يرسلهم من وقت الى آخر (١١) وكان من هؤلاء المندوبين على سبيل المثال الصاغقول أغاسى ابراهيم أفندى الذى زار مواقع التنقيب فى فازوغلى وأحضر معه بعض العينات من الذهب الخام

= زودت بكمية من المؤن تضمنت ٢٨ أردبا من القمح ، ٣ أرادب شعير ، ٨٦٣ أقة ، ٣٠٨درهمامن الأرز ، ٤١١١ أقة ، ٣٠درهمامن الملح ، ١١ قنطارا ، ٤٣ رطلا من المسلى ، ١٥ قنطارا ، ٤٨ رطلا من الدقيق ، ٦٤ قنطارا ، ٤٣ رطلا من البقسماط ، ٢٠ أقة ، ١٣٦ درهما من الشمع ، ٢٧ زجاجة ماء كولونيا ، ٦٢٢٤ ثوب من القماش الدمور ، ١٨٢٩ ثوب من البفتة الهررى ، وقد تلاحظ أن بعض هذه الأصناف من المؤن كان كثيرا والبعض الآخر كان قليلا ، فالأصناف القليلة كانت تتمثل فى الشمع والكولونيا والملح والأرز ، وكان الشمع والكولونيا يصرفان للمرضى الموجودين بالمستشفى ، وأما باقى المؤن فكانت تصرف كتعيين للأفراد ، وما يتبقى منها كان يباع للأهالى والتجار ، وكان من هذه المؤن المتوفرة حبوب الذرة ، التى كانت تتلف اذا تركت فى المخازن مدة طويلة ، وقد بلغ جملة المخزون من حبوب الذرة حوالى ١٥١٥٩ أردبا ، صرف من هذه الكمية على أصحاب التعيينات حوالى ٣١٥٩ أردبا فى مدة ستة شهور وظل الباقى بالمخازن ، انظر المحفظة ٢٦٨ عابدين ، وثيقة رقم ٢٢ فى عام ١٨٣٩ م ٠

(١١) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٨٠ شورى المعاونة ، وثيقة ٤٣٧ فى ٩ جماد أول سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م ٠

ليقدمها لمحمد على ، وكان من المتبع انه كلما عثر العمال على بعض كميات من الذهب الخام ، بادر حاكم السودان بارسالها الى مصر ، ففى عام ١٨٤١ تم ارسال كمية من الذهب بلغ وزنها ٤٦١٤ أوقية (١٢) .

لم يكتف محمد على بالمتابعة التى كان يقوم بها بعض المندوبين بل كلف أيضا حاكم السودان بأن يقوم بنفسه بمتابعة سير العمل فى مناجم الذهب ، ويتضح ذلك من خطابه الى الحكمدار والذى جاء فيه ما يلى : « اذا وصلتم باذن الله تعالى الى ذلك المحل (المنجم) وأخذتم بالحفر فيه فلا تأخذوا التراب الذى هو بأعلى الحفر ، بل اعملوا بما هو معتاد عند الأهالى من القديم ، وما هو من أصولهم من حفر الحفر العميقة ، وأخذ التراب الذى يخرج منها والتدقيق به كما يلزم . فانه اذا نقبتم عن الأحجـار التى تظهر وغسلتم ذلك التراب الذى يلزم غسله فانه من المؤكد أن تجدوا عرق ذلك المعدن (الذهب) وبناء على ما أوضحناه لكم احفروا الحفائر العميقة ، ودققوا فى الأحجار التى ستخرج منها . واغسلوا التراب الذى يلزم غسله ، وأى شىء تروته فى نهاية الأمر عرفونا عنه بالتوضيح وهذا مالزم أشعاركم به » (١٣)

وعلى الرغم من كل هذه المجهودات الشاقة التى قام بها الأشخاص المكلفون بالبحث والتنقيب عن معدن الذهب ، فانها ضاعت سدى ، والدليل على ذلك التجربة التى أجريت بغرض التنقيب عن الذهب فى جبل الرول التى استغرق العمل فيها ، ثلاثة أيام ابتداءا من يوم الأحد ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٦١هـ وحتى يوم الثلاثاء ١٧ من نفس الشهر ، وشـملت عمليات التنقيب جميع جهات الجبل ، ففى اليوم الأول بدأ العمل فى الجهة الشرقية من هذا الجبل ، ابتداءا من قمته وحتى أسفله وتم الحصول على كمية من الرمل الذى كان من المعتقد أن يوجد بها معدن الذهب الخام ، ولكن بعد غسلها حصلوا منها على حبتين فقط من الذهب الخام ، وفى اليوم الثانى تم

---

(١٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٨٤ معاونة ملكية ، وثيقة ٢٠٦٤ فى ١٦ شوال سنة ١٢٥٧ الموافق سنة ١٨٤١ م .

(١٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٦ صادر ديوان المعية ، وثيقة ٢٨٦١ فى ١٦ جماد ثان سنة ١٢٦٠ الموافق ١٨٤٤ م .

فحص الجهة الغربية من الجبل وقد تم الحصول أيضا على حبتين من الذهب، وفى اليوم الثالث تم فحص الجبل من الجهة البحرية والقبلية وتم الحصول منها على قمحة واحدة من الذهب ، وقد بلغ ، مقدار الكمية التى تم الحصول عليها من الذهب الخام أربع حبات وقمحة واحدة ، وبلغ عدد الجنود الذين قاموا بعمليات التنقيب نحو ٢٦٨٨ جنديا من جنود الجهادية . (١٤)

لم تثن هذه الكمية الضئيلة من الذهب الخام من عزم محمد على ، بل واصل محاولاته الخاصة بالتنقيب عن معدن الذهب فى فازوغلى ، فكان قد ارسل من طرفه فى عام ١٨٤٥ م خسرو باشا احد كبار المسئولين فى الدولة ، وذلك لاستطلاع أحوال عمليات التعدين ، وهناك قابل أحد شيوخ القبائل القاطنة بجهة جبل الرول ، الذى كان يدعى الشيخ ادريس وتدارس معه خسرو باشا امكانية الحصول على كميات كبيرة من الذهب من كل من جبل الرول والقماميل والقسان وفازوغلى ، وبعد المناقشة التى تمت بينهما ، رأى خسرو باشا أن عمليات التعدين هذه ، تحتاج الى عدد كبير من عساكر الجهادية ، كما رأى أيضا أن يساهم شيوخ منطقة فازوغلى فى ارسال عدد من الأفراد الذين سوف يقومون بالمساهمة فى التنقيب الى جانب الجنود ،وبعد المداولة مع هؤلاء الشيوخ تقرر اعداد القوات التالية :

- ٤٠٠٠ من عساكر الجهادية .
- ١٥٠٠ من عساكر السر سوارى والهنادى والشايقية .
- ١٠٠٠ من أبناء القبائل على شرط أن يكون أغلبهم من الهجانة
- ١٠٠٠ هجان من قبل الشيخ أدريس التابع لمديرية فازوغلى .
- ٣٠٠ هجان من قبل الشيخ مرسى التابع أيضا لمديرية فازوغلى .
- ٢٠٠ جندى من قبل الشيخ عزوز التابع لمديرية فازوغلى .
- ٤٠٠ هجان من قبل الشيخ حسن ولد العجيب من مديرية سنار .
- ١٧٥ هجان من قبل كل من عبد القادر ومحمد اغا التابعين لسنار .

---

(١٤) محفظة ١٩ بحر برا ، وثيقة ١٧٧ القعدة سنة ١٢٦١ الموافق ١٨٤٥ م .

وقد بلغت جملة هؤلاء الأفراد حوالى ٨٥٧٥ شخصا ، وكان الشيخ ادريس قد اقترح أن يكون عدد الجنود الذين سوف يعملون فى مناجم الذهب بقدر عدد العبيد الذين يقطنون جهات التعدين ، يبدو من هذا أن العبيد الوطنيين كانوا يقومون بمهاجمة العمال اثناء تأديتهم لعملهم ، مما دفع الشيخ ادريس أن يطلب زيادة عدد الجنود ، زيادة على ذلك فانه تقرر أن تزود هذه القوات بما يلزمها من مؤن وخلافه على شرط أن يتم جمعها قبل حلول موسم الخريف (١٥) .

وبعد بدء العمل ، لم يعثر العمال على كميات من الذهب تستحق الذكر ، ويتضح ذلك من اجراء هذه التجربة الثانية والتى تمت فى منطقة التعدين فى المدة المبتدئة من غرة ربيع ثان سنة ١٢٦١ هـ وحتى ٨ من ذى القعدة من نفس العام وهى على النحو التالى :

المدة		كمية الذهب المستخرجة
من	الى	
٥ ربيع ثان ١٢٦١ — ١٨٤٥	٤ جماد أول ١٢٦١ — ١٨٤٥	١٣ ٢/٣ حبة
٦ جماد أول « «	٥ جماد ثان « «	١٦ ٢/٣ حبة
٦ جماد ثان « «	٥ رجب « «	١ قيراط، ٢ ١/٢ حبة
٦ رجب « «	٩ شعبان « «	١ قيراط ، ١٥ حبة
١٦ شعبان « «	١٥ رمضان « «	٢ قيراط ، ١٦ حبة
١٦ رمضان « «	٣٠ رمضان « «	٢ قيراط ، ١٥ ١/٢ حبة
١ شوال « «	٣٠ شوال « «	٣ قيراط ١٨ ١/٢ حبة
١ ذى القعدة « «	٣٠ القعدة « «	١ قيراط ١٢ ٣/٤ حبة

(١٥) محفظة ١٩ بحر برا — وثيقة ٧٤ فى ٩ صفر سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

وقد اشرف على هذه العملية كل من مدير سنار وفازوغلى ومفتش المعادن ، وبلغ عدد الأفراد الذين اشتركوا فى اجرائها حوالى ١٨٠٦٢ شخصا ، كما بلغ عدد الأيام التى استغرقتها هذه التجربة ١٣٠ يوما ، ما عدا أيام الجمع والأيام التى كان ينزل فيها المطر ، وقد بلغت كمية الذهب الخام التى تم العثور عليها أوقية واحدة ، ١٣¼ حبة (١٦) ٠

لم ترض هذه الكمية من الذهب خاطر محمد على ، فاضطر الى أن يطلب من مدير سنار وفازوغلى ، أن يفرضا شيئا من الذهب على كل بيت من بيوت سكان جبل الرول ، كنوع من الأتاوة فيما يبدو ، ولكن مدير سنار رفض هذا المطلب ، وأفهم محمدا عليا ، بأن هذا الاجراء ، لو تم سيجعل السكان الوطنيين لايميلون الى الحكم المصرى بل سوف ينضمون بالتالى الى القبائل المنشقة على الحكومة المصرية ، وبذلك يزداد خطرهم ، وكان هؤلاء المنشقون يمثلون قبائل مفزوعة ، واقلون واندون والسنجليت والخمشة ، والخواريو والاقوله ، والفناجقة ، والغناسمون والخزماقو والجرك ٠ (١٧) ٠

عدل محمد على عن مطلبه بعد أن اقتنع براى مدير سنار ، ولكنه من ناحية اخرى واصل ، عمليات البحث والتنقيب أملا فى الحصول على الكميات المطلوبة من الذهب الخام ، وفى هذا الصدد عين ناظرا يعرف باسم ناظر المعادن (١٨) وذلك ليقوم بالاشراف على عمليات التعدين ، ويمكن تعليل تعيين هذا الناظر ، بأن المشرفين السابقين على عمليات التعدين ، كانو، قد فشلوا فى تأدية مهمتهم وكان محمد على قد زوده بعدد من عربات اليد ، التى كانت تستخدم فى نقل الرمال التى يحتمل وجود معدن الذهب فيها (١٩) وفى نفس

---

(١٦) محفظة ١٩ بحرا برا وثيقة ٧٠ فى ١٨ ذى الحجة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م ٠

(١٧) محفظة ١٩ بحرا برا ، وثيقة ٦٨ فى ٢٣ القعدة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م ٠

(١٨) دفتر ٥٨٧ صادر ديوان الكتخدا ، وثيقة ٦٢١ فى ١٣ رمضان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م ٠

(١٩) دفتر ٥٩٠ الكتخدا ، وثيقة ١٤٩٧ فى ٨ صفر سنة ١٢٦٤ الموافق ١٨٤٧ م

الوقت طلب محمد على من ناظر المعادن ، بذل قصارى جهده فى سبيل الحصول على أكبر كمية ممكنة من الذهب ، ويتضح ذلك من خطابه الى ناظر المعادن الذى جاء فيه :

« أرنى جهدك واجتهادك،واهتم كل الاهتمام بالحصول على المنفعةعلى الوجه المبين فى كتابنا (٢٠) » .

أصبح من الواضح لدينا أن جميع الجهود التى بذلها محمد على فى سبيل الحصول على معدن الذهب الخام باءت بالفشل ، ولم يحقق هذا الهدف ، رغم كل ما بذله من مجهودات فى هذا المجال ، ويمكن التدليل على ذلك بالجدول التالى الذى يوضح لنا كميات الذهب التى تم الحصول عليها ، فى خلال عدد قليل من السنوات :

السنة	الكمية	الصنف
١٢٥٠ هـ — ١٨٣٤م	١٣٣٢ أوقية	ذهب
١٢٥٣ هـ — ١٨٣٧	١٠٠٠ أوقية	ذهب
١٢٥٥ هـ — ١٨٣٩	١١٤ أوقية	ذهب
١٢٥٧ هـ — ١٨٤١	٤٦١٤ أوقية	ذهب
١٢٦١ هـ — ١٨٤٥	١ واحد أوقية + ١٨¼ قمحة	ذهب
١٢٦٣ هـ — ١٨٤٧	٥٨ أوقية + ١٠ حبه	ذهب
١٢٦٤ هـ — ١٨٤٨	١٠اق + ١٥ أوقية + ١٢½ حبه + ١٨ حجر كريم	ذهب
١٢٦٦ هـ — ١٨٥٠	٢٠٠٠ درهم	ذهب (٢١)

---

(٢٠) دفتر ٤٣٢ صادر معية ، وثيقة ٥٠٤ فى ٤ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

(٢١) انظر محافظ ابحاث السودان — فيما بين سنتى ١٢٣٥ هـ الى عام ١٢٦٦هـ .

الفصل الرابع

الزراعة والغلات الزراعية

نظرا لتباين مناخ السودان ، فقد تعددت غلاته الزراعية ، فمنها ماهو برى ، كالصمغ والسنامكى والأبنوس والنيلة ، ومنها ما هو زراعى ، كالذرة العويجةوالدخنوالحمصواللوبيا والفاصوليا والقمح .وكان لوفرةهذه الغلات الزراعية أثرها الفعال فى نفس محمد على الذى اتبع سياسة الاحتكار التى تمثلت فى اشراف الحكومة على التجارة الداخلية والخارجية ، فكان للحكومة وحدها الحقفى بيع الحاصلات الزراعية للمستهلك المحلى أو للتجارلتصديرها للخارج (١) ويبدو أن السبب فى احتكار محمد على للغلات الزراعية راجع الى عدة عوامل ، منها شروعه فى بناء صرح قاعدة صناعية حديثة ، ومنها أيضا شروعه فى بناء جيش حديث ، وسوف يتضح ذلك من دراستنا للزراعة السودانية والغلات الزراعية .

أولا ـــ الزراعة :

اهتم محمد على بالزراعة السودانية ، وذلك بارساله ٣١٠ شخصا من كبار وصغار المشايخ والخوله لكى يقوموا بالاشراف على الأعمال الزراعية فى السودان ، هذا من ناحية ، ومن ناحية اخرى لكي يقوموا بتعليم أبنائه حرفة الزراعة على اسس علمية سليمة (٢) وكان هؤلاء جميعا من مديريات الوجه البحرى كالغربية والدقهلية والقليوبية والبحيرة (٣) ومن المرجح أن يكون

---

(١) د . أحمد أحمد الحته : المصدر السابق ص ٤٣ .

(٢) محفظة ٦ وثيقة ٦٧٢ دفتر ١٨ ملخصات المعية السنية فى ١٢ جماد أول سـنة ١٢٤٠ الموافق ١٨٢٤ م .

(٣) دفتر ١٩ صادر معية تركى ، وثيقة ٣٦٧ ، ٣٧٠ فى غرة رجب سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

اختيارهم من الوجه البحرى راجعا الى اجادتهم فن زراعة الأرز الذى رغب محمد على فى زراعته فى السودان ، ومن المحتمل أن يكون هذا الاختيار راجعا الى أن الوجه البحرى كان اكثر تقدما فى الزراعة عن بقية الأقاليم المصرية الأخرى وذلك لاعتدال منـــاخه .

بالاضـــــافة الى ذلك فان محمدا عليا ، زود المزارعين السودانيين بما يحتاجونه من بذور ، وخاصة بذور الأرز ، التى تقرر زراعتها فى اقليم سنار وضواحيه وقد بلغت كمية البذور التى أرسلت الى هناك ٣ ضرائب ، ٥ أرادب (٤) ولكن بعد أن أجريت زراعته فى سنار باءت بالفشل ، فربما يرجع ذلك الى عدم العناية به ، أو من المرجح أن يرجع ذلك الى عدم ملاءمة مناخ سنار لنموه حيث يتميز مناخها بشدة الحرارة ومن المعروف أيضا أن زراعة الأرز تجود فى المناطق المعتدلة ، وليس فى المناطق الحارة ، والدليل على ذلك أن زراعته نجحت فى دنقلة ، وذلك فيما يبدو لاعتدال مناخها بعض الشىء ويرجع تاريخ زراعته فى دنقلة الى عام ١٨٢٩ ، ففى هذا العام زرعت مساحة من الأرز هناك ، وذلك لاستخدام انتاجها كغذاء لجنود الجهادية ، بدلا من جلبه من مصر ، وكان قد تقرر أن تستخدم المدقات الخشبية فى نزع بذوره (الدرس) (٥) .

والى جانب زراعة الأرز فى دنقلة ، تقرر أن يزرع فيها قصب السكر ، وبالفعل زرعت منه مساحة قدرها ١٨ فدانا ، كانت على سبيل التجربة وتشير الدلائل الى أن زراعة قصب السكر فى دنقلة ، احرزت تقدما ، لأن مديرها كان قد طلب من محمد على أن يوافق له على انشاء مصنعا لصناعة السكر (٦) ولكن الأخير طلب من المدير أن يجرى بعض التجارب على هذا القصب لمعرفة مدى

---

(٤) دفتر ٢٠ صادر معية تركى ، وثيقة ٣٨٨٠ فى ٧ شعبان سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

(٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٧٦٦ — ديوان خديو ، وثيقة ١٥١ فى ١٩ رمضان سنة ١٢٤٦ الموافق ١٨٣٠ م .

(٦) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٤٤ معية تركى ، وثيقة ٤٤١ فى ٢٩ ربيع ثان سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م .

صلاحيته لصناعة السكر من عدمه قبل أن ينشىء مصنعا له ومن المرجح أن تكون زراعة قصب السكر فى دنقلة قد نجحت لأن مناخها يلائم زراعته ، فالقصب من الغلات التى تجود زراعتها فى المناطق الحارة ، وخير دليل على ذلك مدى نجاح زراعته فى صعيد مصر .

ومن الغلات الزراعية الأخرى التى زرعت فى دنقلة نبات (الأفيون) الذى من المرجح أن يكون محمد على قد وافق على زراعته بغرض استخدامه فى الأغراض الطبية ، ولكن زراعته لم يقدر لها النجاح ، ربما يرجع ذلك الى سوء المناخ والتربة ، ويؤكد ذلك قراءة البنـــد الرابع من بنـــود مجلس المشـــورة الذى انعقد فى الخرطوم فى ٨ محرم سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦م والذى نص على وقف زراعة الأفيون وذلك لعدم نجاحها .

لم تقتصر الزراعة فى السودان على الغلات السابقة فحسب ، بل زرع السكان القمح والشعير والذرة ، وكانوا يستخدمون السواقى فى رى هذه الغلات ، وقد بلغ عددها نحو ٦٠١٢ ساقية ، كان منها ٣٤٥٠ ساقية صالحة للاستعمال ، ٥٥١ ساقية معطلة ، ٢٠١١ ساقية قابلة للاصلاح ، وبلغ عدد المواشى التى استخدمت فى ادارة هذه السواقى نحو ١٠٢٤٨ راسا ، وكان محمد على قد امر باصلاح السواقى المعطلة كما امر ايضا بزيادة عدد المواشى اللازمة لأدراتها . (٧)

لم يقصر محمد على اهتمامه بالزراعة على اقليم دنقلة فحسب ، بل اهتم أيضا باقليم سنار الذى يتميز بخصوبة تربته ووفرة مياهه فأنشأ فيه حوالى ١٥٠٠ ساقية ، كما زوده أيضا بعدد من الماشية بلغ حوالى ٢٦٠٠ راس ، وفى نفس الوقت كان قد زود المزارعين فى كردفان بنحو ٢٠٠٠ راس من الماشية . (٨)

---

(٧) محفظة ٢٦٨ عابدين — وثيقة ٤٠ فى ٢٧ شوال سنة ١٢٥٥هـ الموافق ١٨٣٩ م .

(٨) محفظة ٢٦٨ عابدين وثيقة ٧٨ فى ٢٥ شوال سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

بالاضافة الى ذلك كله ، فان محمدا عليا زود المزارعين السودانيين أيضا بعدد من أسلحة المحاريث المصرية بلغ حوالى ٥٠٠ سلاح ، وكانت هذه الأسلحة تعتبر تطورا عظيما بالنسبة للزراعة السودانية ، لأنها حلت محل السلوكه فى حرث الأرض (٩) .

لم يكتف محمد على بذلك بل طلب من الحكمدار أن يرسل ستة من ابناء وجهاء السودان ، كى يتعلموا العلوم الزراعية الحديثة فى مصر ، حتى يتمكنوا بعد عودتهم الى بلادهم من المساهمة بقسط وافر فى تقدم الزراعة السودانية ، وفى هذا الصدد يخاطب محمد على حاكم السودان بقوله :

« اكتبوا أن اللازم الى هؤلاء هو تعلم علم الزراعة ، فيجب الحاقهم بالمدرسة التجهيزية فى الوقت الحاضر ، توطئة لتعليمهم العلم المذكور ، ان شاء الله تعالى ، ويجب معاملتهم معاملة ممتازة نوعا ما عن التلاميذ الآخرين ، نظرا لمجيئهم من بلاد بعيدة ، ومع انه خصص خادم لكل عشرة من التلاميذ ، الا أن الواجب يقتضى تخصيص خادم لهؤلاء الستة حتى لا يفترقوا عن بعضهم والعناية بتعليمهم القراءة والكتابة جيدا ، حتى اذا ماظهرت كفاءتهم ، بدأوا فى تعلم علم الزراعة ، فنخطركم بأننا سوف نرسل اولائك الأولاد الستة اليكم مع القواص مصطفى » . (١٠)

من المرجح أن هؤلاء التلاميذ بعد أن أتموا دراستهم فى مصر عادوا الى بلادهم ، وربما ساهموا بعلمهم فى خدمة الزراعة ، التى كانت تتعرض فى بعض الأحيان لغزو جيوش الجراد ، التى كانت تقضى فى بعض الأوقات على معظم هــذه المزروعات وحينما علم محمد على بذلك طلب من حاكم السودان أن يستخدم كافة الوسائل فى سبيل القضاء على الجراد ، ويتضح ذلك من خطابه الى مدير كردفان الذى جاء فيه ما نصه :

---

(٩) السلوكه : عبارة عن عصا طويلة من الخشب ، يوجد فى أحد اطرافها قطعة مدببة من الحديد ، يستخدمها السكان فى حفر الأرض الى نقر لكى يضعوا فيها البذور ثم يتركونها للطبيعة تتولى أمرها .

(١٠) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٣٠٦ صادر ديوان المعاونة — جهادية — وثيقة ٩١٢ فى ٩ جماد آخر سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

« أرنى همتك عند ما يظهر ذلك الجيش من الجراد لا سمح الله ، ففى الحال أهجم عليه بالعساكر والأهالى ، وبادروا باتلافه وحيث أنه سوف يدفن بيضه هنا وهناك ، فاعثروا على مكانه من غير تردد وأتلفوه ، وابذل جهدك واجتهـادك لحفظ مديريتك وصيانتها من ضرره ، وهـذا ما لزم اشعارك به (١١) .

يبدو أن كل المجهودات التى بذلها محمد على فى سبيل النهوض بالزراعة السودانية لم تأت بالنتيجة المرجوة لكنها كانت تعـد على جانب كبير من الأهمية . وربما ظهرت نتائجها على السودانيين فيما بعد .

ثانيـــا ــ الغلات الزراعية :

كان من أهم الغلات الزراعية السودانية ، التى استغلها محمد على لصالح القطرين بذرة القطن والأبنوس والصمغ والسنامكى ومواد أخرى كالأخشاب ودودة الحرير .

١ ــ بذرة القطن :

كان القطن (١٢) من الغلات الزراعية التى تنمو على نطاق ضيق فى

---

(١١) محافظ أبحاث السودان ــ دفتر ٣٩٣ صادر ديوان المعية وثيقة ٦٢ فى ٢٤ رمضان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(١٢) زرع القطن فى مصر قبل عصر محمد على ، ولكنه كان قصير التيلة خشن الملمس ، وعرف باسم القطن البلدى ، واستمرت زراعته فى مصر حتى عصر محمد على ، ولكن انتاجه قل من ٥٠٠,٠٠٠ قنطار عام ١٨٢٣ ، الى ٦٠٠٠ قنطار عام ١٨٣٣ ، والى جانب النوع البلدى زرع نوع آخر يعرف باسم قطن جوميل بك ، لأن محو بك اكتشف بذوره فى حديقة منزل جوميل بك ، فعرف باسمه وقد زرع هذا النوع منذ عام ١٨٢١ ، والى جانبـه زرع أيضـا قطن مالطه (تانكين) وفى عام ١٨٢٣ م زرع القطن السودانى ، وكان طويل التيلة ناعم الملمس ، واستمر يزرع بمصر حتى عصر اسـماعيل .

السودان ، وكان من أشهر البلاد التى ينمو فيها بلدة مكادة التابعة للحبشة ، والتى تبعد عن حدود السودان الشرقى حوالى ١٥ ميلا ، وكان سكان هذه البلدة يستغلونه فى صناعة الملابس والشيلان ، التى أعجب بها المعلم (حنا الطويل) المسئول عن جمع الضرائب فى السودان .فعند ما زار هذه القرية اشترى لنفسه شالا من شيلانها ، ولما عاد الى مصر ، ورآه محمد على ، يضع هذا الشال ، فوق أكتافه سأله بقوله :

« من اى جهة حصلت منها على هذا الشال يا حنا؟»فقال حنا الطويل: « ان هذا النوع من الشيلان يسمى فروة وهو يصنع من القطن الذى ينبت فى أرض مكاده التابعة للحبشة ، والتى تبعد عن سنار ١٥ مرحلة » .
وكان محمد على قد اعجب بهذا الشال وعلى اثر ذلك طلب من (عثمان بك) مدير سنار أن يرسل له كمية من بذور هذا القطن ، لزراعتها بمصر كتجربة أولى ، وبعد نجاحها سوف تعمم زراعتها على نطاق واسع فى كل جهات القطر المصرى ويتضح ذلك جليا من خطاب محمد على الى حاكم السودان الذى جاء فيه :

« لما كانت رغباتنا منصرفة الى عمران مصر بالاكثار من زرع المواد النافعة والمفيدة فيها ، واقامة الآثار الخيرية التى من شأنها أن يذكر الناس بالخير أصحابها ، فقد رغبنا فى جلب كمية من هذا القطن لمعاينته ، كما رغبنا فى جلب القدر الممكن جلبه من بذرته لزراعتها هنا ، ومن أجل ذلك أوفدنا اليكم أحد القواصين لهذه الغاية ، وانا لنأمل أن تتوسلوا بالأسباب التى ترونها لجلب بعض القطن ، ومقدار ما يمكن من البذرة ، سواء بارسال مندوبين أو بتحرى الخطابات ثم تسليمها الى القواص ، واعادته الينا وعليكم أن تعنوا كل العناية بأمر رغبتنا هذه واياكم والتهاون فى ذلك » .(١٣)

بمجرد أن تسلم حكمدار السودان خطاب محمد على ، أرسل اليه كمية من القطن الشعر ، ومعها كمية من البذور المطلوبة ، فبالنسبة لكمية

---

(١٣) دفتر ١٤ معية تركى ، وثيقة ٦١٧ فى ١٦ ربيع ثان سنة ١٢٤٠ هـ الموافق ١٨٢٤ م .

القطن الشعر ، فقد أرسلت الى الفبارك لنسجها وعمل التجارب عليها لمعرفة مدى صلاحيتها للنسيج من عدمه (١٤) وبالنسبة لكمية البذور التى وردت من السودان فقد أمر محمد على بزراعتها فى أرض شبرا (١٥) وربما يرجع اختياره لأرض شبرا لأنها تتميز بخصوبتها ، حيث تجود فيها كافة المحاصيل الزراعية المختلفة ، بالاضافة الى ذلك فانها كانت قريبة من مقر الوالى ، كى يتابع عن قرب تطورات هذا المحصول الجديد ، زيادة على ذلك فان شبرا كان يوجد بها (الفابريكة) مصنع النسيج الذى كان من المحتمل أن تجرى فيه كافة التجارب على القطن الشعر الذى ينتج من مزارع شبرا .

استمر اجراء التجارب على بذور القطن السودانى عددا من السنين ، زرع بعدها على نطاق واسع ، وقد لوحظ على لوزات هذا القطن انها ذات لونين ، كان أحدهما أسود ، وهذا النوع كان ذا محصول قليل ، وكان الثانى أخضر اللون ، وهو ذو محصول كبير (١٦) وكان محمد على قد طلب فى عام ١٨٤٢ م من حاكم السودان أن يرسل له كمية أخرى من بذور هذا القطن لكى يواصل اجراء التجارب عليه ، وقد بادر حاكم السودان بارسال ٨٣ر٥ أردب من البذور التى وزعت بالتالى على المزارع الميرية (الجفالق) وبعض المديريات الأخرى وكان قد تقرر أن يزرع فى كل جهة من هذه الجهات ثلاثة أفدنة على شرط أن تكون من الأرض الجيدة (١٧)

---

(١٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢١ صادر معية وثيقة ٢٩٠ فى ١٤ ربيع أول سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

(١٥) محافظ أبحاث السودان دفتر ٨٥٦ ديوان خديو وثيقة ٣٣٨١ فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

(١٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٥١ معاونة ايرادات ، وثيقة ٥٠٩ فى ٣ ذى الحجة سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

(١٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٧٩ صادر ديوان المعية ، وثيقة ١٨٤٢ فى ٢٥ ربيع آخر ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

وبعد جنى المحصول يرسل منه قنطار الى الفبارك لاجراء التجارب عليه لمعرفة مدى صلاحيته من عدمه . (١٨)

٢ ـ الأبنوس :

جلب محمد على من سنار بذور الأبنوس ، وذلك لزراعتها فى مصر ، وقبل أن يبدأ عملية الزراعة قام بتقسيم هذه البذور الى ثلاثة أقسام ، أرسل الأول منها الى ناظر شبرا ليقوم بزراعته ، وأرسل الثانى الى الأغا الكتخدا ، يبدو أنه ناظر الزراعة ، وأرسل الثالث الى ناظر الغابات (الأورمان) فى طنطا وذلك لزراعته هناك ، وكان محمد على قد أمر هؤلاء النظار بأن يقوم كل منهم فى كل شهر بزراعة مقدار من البذور التى تسلمها ، وعند نموها بنجاح فى أى شهر من الشهور التى تمت فيها هذه التجربة ، تزرع باقى البذور فى هذا الشهر دفعة واحدة وبكل عناية (١٩) . ويبدو أن زراعة الأبنوس فى مصر باءت بالفشل ، ولم تحقق أى نجاح ، وذلك لأننا لم نجد فيما بعد أى اثر للأبنوس فى مصر ، ومن المرجح أن السبب فى عدم نجاح زراعته يرجع الى عدم ملاءمة المناخ المصرى له ، فالأبنوس ينمو فى المناطق الحارة والمطيرة .

٣ ـ الصمغ :

جاء جلب الصمغ السودانى الى مصر متأخرا ، بمعنى أن محمدا عليا لم يقم بجلبه الا عام ١٨٤٣ م ، ومن المرجح أن يكون السبب فى تأخير جلب محمد على له هو أن تجارته لم تكن رائجة ولكن فى هذا العام نلاحظ انه أحتكر تجارته لحسابه ، فمن المرجح أن يكون الصمغ فى هذه السنة قد ارتفع سعره ، وأصبح معروفا لدى الأوربيين الذين زاروا السودان ، بعد الفتح المصرى .

---

(١٨) محافظ ابحاث السودان ـ دفتر ١٦٩ ديوان الخديو ، وثيقة ٣٣٨١ فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(١٩) دفتر ٧٧٩ ـ صادر ديوان الخديو وثيقة ٦٦١ فى ٢٧ ربيع آخر سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م .

وفى عام ١٨٤٣ م أرسل حاكم السودان كمية من الصمغ بلغت ١٩٢٦ رحلة (٢٠) وبعدها أرسلت كمية أخرى ، بلغت ٣٠٩٤٠ قنطارا ، ولكن لم يكتف محمد على بهذا القدر بل طلب المزيد ، وفى هذا الصـــدد يخاطب الحكمدار بقوله : ـــ

« نحن فى ضيق من المال ولا يخفى على علمكم رواج ذلك الصمغ ، فان كان لم يصل بعد الى المحروسة ، فاكتبوا الى مدير كردفان واكدوا عليه بأن يسرع بارساله وهذا ما لزم اشعاركم به » . (٢١)

ولكى يزيد محمد على من كمية الصمغ المجلوبة الى مصر ، أرسل بعض الأفراد الى السودان ، وذلك للاشراف على شون الصـــمغ وعلى سرعة شحنه الى مصر (٢٢) وكان من هؤلاء الأفراد شاكر قبودان ، والصاغقول عبد الله افندى والصـــاغقول اغاسى أمين أفندى ، وقد تقرر ان يكون مقر الأول فى كردفان ، والثانى فى دنقلة والثالث فى وادى حلفا ، وأما شونة أسوان فقد تعين لها أمين جمركها ،للقيام بهذه المهمة، الى جانب عمله(٢٣).

وبعد أن تولى هؤلاء مناصبهم الجديدة حثهم محمد على ، على الاهتمام بجلب الصمغ ، ويتضح ذلك من قوله :

« عليكم أن تبادروا بشحن الصمغ بمجرد وصولكم الى الجهات التى عينتم بها ، واحذركم التقصير ، فاذا قصرتم ، فســـوف تلاقون منا اللوم

---

(٢٠) محافظ أبحاث السودان ـــ دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم ، وثيقة ١٥٣ فى ١٣ صفر عام ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٢١) محافظ أبحاث السودان ـــ دفتر ٢٠٦ صادر شورى المعاونة ـــ وثيقة ٢٣٠ فى ٢٥ ربيع آخر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٢٢) محافظ أبحاث السودان ـــ دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم وثيقة ٦٧٨ فى ٨ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٢٣) محافظ أبحاث السودان ـــ دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم وثيقة ٦٥٣ فى ٢١ جماد ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

والتوبيخ والعقاب ، واذا وجدتم أنتم بعض التقصير من حكام البلدان فعليكم أن تنبهوا هؤلاء الحكام الى ذلك ، وفى حالة عدم استجابتكم لهذا التوجيه ، فاننى سوف اتخذ اللازم واطلب منكم أن توافوننى بكشف يتضمن مقدار ما تم شحنه من الصمغ مرة كل عشرة أيام » (٢٤) .

لم يقصر محمد على تحذيره على مأمورى جلب الصمغ ، بل حذر أيضا حكمدار السودان بقوله :

« ان الصمغ رائج جدا فى الاسكندرية وأن الضائقة المالية المتوقعة من المال سوف تزول بهمتكم كما هو مأمول ، وعليكم عدم التأخير فى ارسال الصمغ ، بل يجب ارساله دفعة واحدة ، وأطلب شحنة بالقوارب عاجلا وارساله الى مصر على وجه السرعة » (٢٥) .

على الرغم من سياسة الاحتكار التى فرضها محمد على ، على تجارة الصمغ ، الا انه سمح لتجار بعض الدول الأوربية بالاتجار فيه على شرط أن يحصل التاجر على تصريح مسبق يخول له حرية التجارة فى الصمغ ، والا صودر ما معه ، فعند ما قام المسيو ماربورفو Marborfou النمساوى الجنسية ، بشراء كمية من الصمغ ، وحاول المرور بها من جمرك أسوان ، منعه أمين الجمرك من المرور ، وذلك لفقدانه التصريح الخاص به ، ولكن لما علم محمد على بذلك امر أمين الجمرك ان يسمح له بالمرور ، بعد أن يستوفى الرسوم الجمركية المقررة من هذا التاجر عينا اذا تعذر عليه دفعها نقدا . (٢٦) وفى عام ١٨٤٤ اشترى أحد التجار الفرنسيين من كردفان كمية من الصمغ بلغت ٧٢٠ قنطارا ، وعند مروره بهذه الكمية من جمرك أسوان

---

(٢٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠٩ معاونة أقاليم وثيقة ٦٥١ فى ٢١ جماد ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٢٥) دفتر ٢١٠ صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١١٩٠ فى ٢٧ ربيع آخر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٢٦) دفتر ٣٦٩ معية تركى — وثيقة ٤٠٠٤ فى ١٤ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

منعة أمين الجمرك (٢٧) ، ويبدو أن هذا التاجر لم يكن لديه تصريح يخول له نقل هذا الصمغ ، أو ربما لعدم مقدرته على دفع الرسوم الجمركية ، وعندما حاول المسيو ثيبو الفرنسى الجنسية المرور من جمرك الاسكندرية وكان معه كمية من الصمغ بلغت حوالى ١٧٠٠ قنطارا ، منعه أمين الجمرك من المرور ، بناء على تعليمات المالية ، التى كانت تقضى بمصادرة الصمغ الذى يمر بدون تصريح مسبق ولكن لما علم محمد على بذلك طلب من أمين جمرك الاسكندرية أن يسمح له بأخذ ألف قنطارا فقط ، وذلك حفاظا على استمرار العلاقات الودية بين مصر وفرنسا وعلى شرط الا يتكرر هذا العمل مرة ثانية (٢٨) .

من المعروف أن علاقة مصر بفرنسا كانت طيبة للغاية ويتضح ذلك من المعاملة الحسنة التى كان يلقاها التجار الفرنسيون من قبل السلطات المصرية ، فعندما ضبطت مع أحد التجار الفرنسيين كمية من الصمغ صودر جزء منها لحساب الحكومة وترك الباقى لهذا التاجر حيث بلغت كميته ٦٠ قنطارا (٢٩) .

حذر محمد على مدير كردفان من عدم الاهتمام بارسال كميات الصمغ المطلوبة ، ويتضح ذلك من خطابه اليه والذى جاء فيه ما نصه :

« أعلم أننا أوفدنا اليك القواص حسين الملا ، فاذا كنت بحكم قلة ادبك لم ترسل هذه الأشياء والمواد حتى الآن عليك بارسالها فى الحال ، ووفينى مع القواص بخبر ارسالها ، والا فتأكد اننا سنخفيك هناك ، واياك ثم واياك ومعاندة أحمد باشا (حكمدار السودان) فلا بد من اطاعة أوامره

---

(٢٧) دفتر ٣٧٨ معية تركى — وثيقة ١٦٠١ فى ٢١ رجب سنة ١٢٦١هـ الموافق ١٨٤٤ م .

(٢٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩٠ صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ٢٤٨ فى ١٧ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(٢٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩٣ صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ٤٢٨ فى ٧ محرم سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

جميعها » (٣٠) وواضح من هذا الخطاب مدى اهتمام محمد على بجلب الصمغ حتى انه لا يتورع عن انزال اقصى العقوبة على المقصرين فى جلبه .

وفى نفس الوقت طلب من مدير دنقلة ان يصنع عددا من الزنابيل الخاصة بتعبأة الصمغ ، من زعف النخيل الموجود بوفرة فى دنقلة ، بدلا من ان يستخدمها الناس فى الوقود أو ان يصنعوا منها حصرا لافتراشها على الأرض (٣١) ، والى جانبها استخدمت أيضا الجلود والزكايب والقفف زيادة على ذلك فان محمد على ، طلب من مدير دنقلة ان يرسل الى مدير كردفان ١٠٠٠ كيسة من النقود كى يستخدمها فى شراء الصمغ المطلوب ، ولكن مدير دنقلة لم يرسل الا ٥٠٠ كيسة ، مما اضطر محمد على أن يحذره بقوله :

« اقول لك أن هذا الصمغ رائج وكثرة محصوله موجبة وذلك لازدياد منفعة الحكومة ، فارسال ذلك المبلغ من الصمغ على وجه السرعة امر لازم ، فما هو قصدك بارسال ٥٠٠ كيسه فقط ، فهل قصدك أن تنقص منفعة الميرى بنقص وارد المحصول مع رواجه ، عدا ما فعلته فى مديريتك من المضار ، احذرك بضرورة التعجل بالخمسمائة كيسة الباقية ، واحذرك الا تؤخر الصمغ دقيقة واحدة ، ولو حدث ذلك فانك لم تخلص من يدى بأى وجه من الوجوه » (٣٢) .

ولما تسلم مدير كردفان النقود المطلوبة ، بدأ فى شراء الصمغ وبدأ محمد على بالتالى يستعجله فى ارسال المزيد منه وذلك واضح من خطابه اليه والذى جاء فيه ما يلى :

---

(٣٠) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٣٨٧ — معية تركى وثيقة ١٠٢ فى ١٥ ربيع اول سنة ١٢٦١ الموافق ١٨٤٥ م .

(٣١) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٣٧٨ معية تركى وثيقة ١٥١١٧ فى ١٠ رجب سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(٣٢) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٣٩٣ صادر المعية ، وثيقة ٥٧ فى ٢٢ رمضان سنة ١٢٦١ الموافق ١٨٤٥ م .

« يا مدير كردفان ، ابذل جهدك لتوريد الصمغ بالزنابيل التى ستأتى لك من الخرطوم أو من دنقلة ، أو التى يمكن الحصول عليها من مديريتك، أو بالجلود وابعث الينا كشفا على وجه السرعة بكل مقدار تورده (٣٣) » .

كان من نتيجة هذه الاجراءات التى اتخذها محمد على ، أن بلغت كمية الصمغ التى وردت الى شونة الدبة ، نحو ١٨٨١٩ قنطاراً ، ولكن بالتتميم على هذه الكمية ، وجد أن وزنها يبلغ ١٦٤١٩ قنطارا ، أى انها نقصت ٢٤٠٠ قنطار ، لكن لما علم محمد على بذلك طلب من حكمدار السودان ، اجراء التحقيق فورا ، لمعرفة الأسباب التى أدت الى نقص هذه الكمية من الصمغ (٣٤) فمن المحتمل أن يكون الجمالة قاموا بسرقتها أو ربما تكون هذه الكمية قد تبعثرت نتيجة لعملية تحميل الجمال والنقل من مكان لآخر ، ومن المرجح أن يكون هذا النقص فى كمية الصمغ ناتجا عن جفافه بسببه تعرضه لحرارة الشمس .

واصل محمد على مخاطبته الى مدير كردفان ، يطلب منه الاهتمام بارسال الصمغ حتى لايتعرض للبعثرة والتلف ويتضح ذلك من الخطاب التالى : —

« فبوصول أمرى هذا اليك ابرز ما عندك من الجهد والاهتمام وانقل الصمغ الموجود فى تلك الجهة الى دنقلة بأجمعه ، ولا تترك منه حبة واحدة ، وعرفنى بأنك آتيت على آخره وارسله كله وهذا مطلبى » (٣٥) .

يبدو أن مدير كردفان كان قد تضايق من كثرة الخطابات التى يرسلها له محمد على وخاصة ما يتضمنه بعضها من عبارات قاسية ، مما اضطر

---

(٣٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩٣ صادر المعية ، وثيقة ١٩٩ فى ١٠ القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(٣٤) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٢٩٢ معية تركى وثيقة ٢٢٢٢ فى ١١ رمضان سنة ١٢٦٢ الموافق ١٨٤٥ م

(٣٥) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٤٣٢ صادر المعية ، وثيقة ٤١٣ فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

محمد على الى مخاطبته وافهامه بأن يكون واسع الصدر ، ويتضح ذلك من قوله :

« يا مدير كردفان لا يضيق صدرك بهذا التكليف ، واخبرنى حقيقة الحال حتى اعرفه ، فأعمل الأسباب الموجبة ، لازالة التعويق والتأخير الحاصل فى مسألة توريد الصمغ واجتهد فى الاكثار من توريده ، فاستحلفك بحبك لله تعالى أن تعرفنى سريعا الجواب » (٣٦) .

بالاضافة الى ذلك فان محمد على طلب من حاكم السودان ، أن يجعل الجنود تساهم فى جمع الصمغ ، من أماكن وجوده وأن يعملوا تحت اشراف ناظر مصلحة الصمغ ، الذى كان يقيم فى مديرية كردفان (٣٧) من المرجح ان يكون السبب فى تعيين الجنود للقيام بمهمة جمع الصمغ هو ارسال كميات كبيرة من الصمغ ومن المحتمل أيضا أن يكون السبب فى ذلك هو مساعدة مدير كردفان فى ارسال أكبر قدر ممكن من الصمغ .

وكان من نتيجة مساهمة الجنود فى جنى الصمغ ، اثره الفعال فى زيادة الكميات المرسلة الى شونة الدبة ، وقد زاد من حدة هذا التراكم النقص الواضح فى عدد المراكب المخصصة لنقل الصمغ التى كان استخدامها مرهونا بارتفاع وانخفاض منسوب المياه فى النهر ، فاذا كان منسوب المياه منخفضا توقف النقل بالمراكب نهائيا ، واذا كان منسوب المياه مرتفعا ، استمرت حركة نقل الصمغ . وكان قد اقترح أن ينقل الصمغ على ظهور الجمال فى موسم انخفاض مياه النهر ، ولكن لما عرض الأمر على ، محمد على رفضه ، خوفا من بعثرة الصمغ نتيجة لعملية التحميل والنقل من مكان لآخر (٣٨) .

استمر استغلال محمد على للصمغ منذ عام ١٨٤٣ ، وحتى عام ١٨٤٨ ،

---

(٣٦) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٣٩٣ صادر ديوان المعية — وثيقة ٤٥٧ فى ١٢ محرم سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(٣٧) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٩٩٤ صادر الافادات ، وثيقة ٧٥٥ فى ٢٣ جماد ثان سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(٣٨) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٤٣٨ ، معية تركى ، وثيقة ١٢٨١ فى ٢٨ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

ففى هذا العام سمح لبعض التجار الأوربيين كالفرنسيين والإنجليز بالاتجار فى الصمغ ، والدليل على ذلك انه عندما اعترض أمين جمرك مصوع احد التجار الانجليز ومنعه من المرور بما معه من صمغ اتصل قنصل بريطانيا بمحمد على ، الذى أمر أمين الجمرك بأن يسمح لهذا التاجر بالمرور من الجمرك ، على شرط أن يدفع الرسوم الجمركية المقررة والبالغ قيمتها ١٢٪ ، وفيما بعد نجد محمد على يأمر حكمدار السودان بعدم منع أى احد من التجار من الاتجار فى الصمغ وخاصة من الأوربيين (٣٩) من الملاحظ أن محمد على الغى الاحتكار تدريجيا ولم يلغه دفعة واحدة ، حتى لا تتأثر ظروفه المالية بهذا الالغاء .

لقد تراوحت أثمان شراء الصمغ فيما بين ٢٥٠ ، ٢٦٠ قرشا للقنطار ، وتراوحت أثمان البيع فيما بين ٢٧٥ ، ٣٠٠ ، ٣٢٥ قرشا للقنطار الواحد (٤٠)

من الجدول التالى يمكن التعرف على كميات الصمغ التى تم جلبها فى عصر محمد على وهى لم تكن على درجة كبيرة من الضخامة ، بحيث لاتتناسب مع كميات الصمغ الموجودة بالسودان :

السنة		الصنف
١٢٥٩ / ١٨٤٣	١٩٢٦ رحلة ، ٣٠٩٤٠ قنطارا	صمغ
١٢٦٠ / ١٨٤٤	١٩٤١٨ قنطارا	صمغ
١٢٦١ / ١٨٤٥	٣٧٣٧٨ قنطارا ، ٨٤ رطلا ، ٦١١ رحلة	صمغ
١٢٦٢ / ١٨٤٥	٣٨٧١١ قنطارا ، ٩٩ رحلة	صمغ
١٢٦٣ / ١٨٤٦	٩٦٥٩٠ قنطارا ، ٣٣ رطل	صمغ
١٢٦٤ / ١٨٤٧	٧١١٠١ قنطارا ، ١٥٩ رطل ، ٥٠٠ رحلة	صمغ
١٢٦٥ / ١٨٤٧	٩٣٥٨٤ قنطارا ، ١٥٩ رطلا	صمغ
١٢٦٦ / ١٨٤٩	٣٢٦٠٦ قنطارا ، ٤٩ رطلا	صمغ (٤١)

(٣٩) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٤٥٨ صادر المعية ، وثيقة ٥١٧ فى ١١ شوال سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ .

(٤٠) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٥٩٠ ديوان الكتخدا ، وثيقة ١٨٨٧ فى ٢٦ ربيع أول سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

(٤١) انظر محافظ أبحاث السودان فى الفترة ما بين ١٢٣٥هـ — ١٢٦٦هـ

٤ ـ السنامكى :

السنامكى من الغلات الزراعية التى استغلت بمعرفة محمد على ولكن استغلالها جاء متأخرا ، يبدو لأنها لم تكن رائجة من الناحية التجارية كبقية الغلات ، وقد شجع ذلك التجار الأوربيين على الاتجار فيها ، ففى عام ١٨٤٣ جلب تاجر نمساوى من السودان كمية منها ، بلغت حوالى ٧٦ قنطارا ، ولكن عند مروره من جمرك اسوان منعه أمين الجمرك ، مع انه ، كان قد سدد الرسوم الجمركية المقررة ، فاضطر أن يشكو الى قنصل النمسا بالقاهرة ، الذى اتصل بدوره بالسلطات المصرية ، وطلب منها ان تسمح لهذا التاجر بالمـــرور (٤٢) .

واستند فى ذلك الى أنه لم يعد هناك مبرر يحرم على هؤلاء التجـــار الاتجار فى السنامكى ، وفى غيرها . ومن المرجح أن يكون السبب فى عدم مروره من الجمرك هو عدم وصول تعليمات صريحة الى أمين جمرك أسوان ، الذى طلب من الحكومة المصرية أن تفيده بشأن الاتجار فى السنامكى بالنسبة للتجار الأجانب من عدمه (٤٣) .

ولكن فيما بعد اتضح أن السنامكى كانت من الغلات التى احتكرها محمد على ، ويتضح ذلك من خطابه الى مدير دنقلة الذى جاء فيه ما يلى :

« عليكم بمجرد وصول أمرى هذا أن تبادروا الى تعيين طائفة من الناس يتولون جمع هذا المحصول اذا كان الوقت قد آن لجمعه ، وولوا هذا الأمر كل عنايتكم واهتمامكم ، ووافونا بمقدار ما يجمع منه ، ولا تستعلموا منا عن المقدار المطلوب توريده من هذه السنامكى ، فكلما زادت الكمية الموردة منه كان سرورنا منكم لذلك جد عظيم » (٤٤) .

---

(٤٢) محافظ أبحاث السودان ــ دفتر ٣٦٩ معية تركى ، وثيقة ٤٣٣٠ فى ١٥ شعبان ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٤٣) محافظ ابحاث السودان ــ دفتر ٣٦٩ معاونة ايرادات وثيقة بدون رقم فى ٢٧ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٤٤) محافظ ابحاث السودان ــ دفتر ٣٧٧ معية تركى ، وثيقة ١٢٦٩ فى ١٠ ربيع ثان سنة ١٢٦٠ هـ المواق ١٨٤٤ م .

ولكى ينفذ مدير دنقلة مطلب محمد على انشأ ثلاث شون لتخزين السنامكى التى يتم جمعها ، وقد تمكن هذا المدير ، بعد فترة من العمل المتواصل من جمع كمية كبيرة من السنامكى بلغت ، ٥٠٠ر١٠ قنطار ، أرسلت الى مصر واستمر المدير فى ارسال الكميات التى يتم الحصول عليها حتى عام ١٨٤٧ ، ففى هذا العام أصدر الوالى تعليماته بوقف تصدير السنامكى الى مصر على شرط ان تخزن كمياتها التى تم جمعهـا فى الشـون الخاصـة بها حتى لا تتعرض للتلف .

بعد فترة طلب ناظر المالية من مدير دنقلة أن يترك السكان يتصرفون فى محصول السنامكى كما يشاءوا (٤٥) .

يبدو أن التجار لم يقبلوا على شرائها ، فلو كانوا اقبلوا عليها لجلب محمد على منها كميات كبيرة ، وما كان قد أصدر تعليماته بوقف جلبها وعلى الرغم من التعليمات الصادرة الى مدير دنقلة التى كانت تقضى بوقف جمع السنامكى ، الا أن التجار ظلوا يوردون الى شون دنقلة الكميات التى يجمعونها من السكان ، مما اضطر محمد على أن يصدر أمرا الى مدير دنقلة يخبره فيه بأن يصادر كل ما يجلبه التجار من هذه الغلة (٤٦) بالاضافة الى ذلك فانه طلب أيضا أن يترك للسكان حرية التصرف فى محصولها (٤٧) .

من الملاحظ أن محمد على ، وافق على سياسة الغاء الاحتكار ، ولكن هذه الموافقة كانت على حسب ما يتمشى ومصلحته الخاصة . بمعنى انه اذا كانت هناك غلة رائجة قصر الاتجار فيها على الحكومة واذا كانت غير رائجة ترك للسكان حرية التصرف فى انتاجها .

---

(٤٥) دفتر ٤٣٨ معية تركى ، وثيقة ١٥٦٦ فى ٢١ ربيع أول سنة ١٢٦٤ الموافق سنة ١٨٤٧ م .

(٤٦) محفظة ٣ أوامر للمالية — وثيقة ٣١٢ فى غرة القعدة سنة ١٢٦٤ الموافق سنة ١٨٤٧ م .

(٤٧) دفتر ٤٣٨ معية تركى ، وثيقة ١٥١٦ فى ٢١ ربيع أول سـنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٥ ـ النيـلة :

جلب محمد على كميات قليلة جدا من النيلة السودانية الى مصر وم
المرجح أن يرجع ذلك الى أن النيلة السودانية كانت أقل جودة من النيل
المصرية ، وربما يرجع السبب فى ذلك أيضا الى أن النيلة فى مصر كانت تزر
على نطاق واسع ، هذا احتمال على جانب كبير من الصواب ، لأن محمد عل
كان يستورد بذورها من الهند والصين الى جانب البذور البلدية . وكان ارتفا
أسعارها يتحكم فى مقدار المساحة المراد زراعتها بالنيلة ، فاذا كان سع
النيلة مرتفعا ، زادت المساحة المزروعة منها ، واذا كان منخفضا قلت المساح
المزروعة ، حتى أنه كان فى السنوات التى يكون فيها سعر النيلة منخفض
كان يترك للزراع حرية الزراعة فيها ، ويتضح ذلك من قول محمد على ال
ناظر الزراعة : ـ

« وقد اتضح من الكشف المحفوظ بمصلحة الأصناف ، أن الأمر يقض
بالاستغناء عن زرع هذا الصنف (التيلة) وأن تزرع بدلا منه أصناف أخرى
فاذا ما أمكن تصريف النيلة التى ستنتج فى العام القادم يحدد مقدار النيا
التى ستزرع حسب الحاجة ، وأنه يجب أن تشترى فى النيلة فى هذه الس
بأسعار السنة الماضية لئلا يتراكم على المزارعين بواقى ، لأن المزارع
الأغنياء تأتى محصولاتهم وافرة بعكس الفقراء منهم ، فاذا ما نقص س
محصولهم تضرروا من جراء ذلك وأصابهم عذر ، الأمر الذى حمل المجلس
على اصدار قرار لمأمورى الوجه البحرى ، والأقاليم الوسطى بشأن صر
النظر عن تدبير أو توفير تقاوى هذا الصنف للزراعة ، وعليه نخطركم بأ
فى حالة ما اذا اشتريت النيلة بثلاثة أسعار ، عاد ذلك بالضرر على المزارع
الفقراء ، حيث لايستطيعون بعد ذلك أن يدبروا أمرهم ، فيجب أن يتر
للفلاحين الخيار فى زرع هذا الصنف (٤٨) » .

---

(٤٨) د . أحمد أحمد الحتة : تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد عل
الكبير ص ٢٢٢ .

٦ ـ الأقمشـــــة :

جلب محمد على كميات من الأقمشة التى كانت تصنع فى بعض البلدان السودانية ، مثل دنقلة وسنار ، فكان قد طلب من مدير دنقلة أن يرسل له حوالى ثمانية آلاف مقطع من القماش وذلك لاستخدامها كملابس لجنود الجهادية . وقد تميز قماش دنقلة بالمتانة . عن قماش سنار وبربر واقليم الجعليين،وقد تراوح ثمن المقطع من هذا القماش فيما بين ٨٠٧ قرشا (٤٩)

٧ ـ دودة الحرير :

لم تسلم دودة الحرير من استغلال محمد على لها ، فعندما علم بوجودها بكثرة فى السودان ، قرر ضرورة العمل على الاستفادة منها وكان قد طلب من مدير كردفان أن يرسل الى مصر كمية من ديدان الحرير ، وعلى الفور قام المدير بارسال كمية من هذه الديدان الى مصر ، ولكنها تعفنت فى الطريق قبل أن تصل الى الوالى ، ويبدو أن السبب فى تعفنها يرجع الى عدم العناية فى حفظها وخاصة أن وصولها الى مصر كان يحتاج الى وقت طويل ، ولكن لما علم محمد على بما أصاب الديدان من تعفن طلب من مدير كردفان أن يحصل على كمية أخرى من هذه الديدان ، على شرط أن يجرى عليها التجربة التالية قبل ارسالها الى مصر ، وهى أن يقوم بتقسيم كمية الديدان المراد ارسالها الى مصر الى سبعة اقسام بعد ذلك يضع كل قسم من هذه الأقسام فى داخل قطعة من القماش ، ثم تغمس القطعة الأولى بما فيها من ديدان فى ماء مغلى مرة واحدة ، وتغمس القطعة الثانية مرتين والثالثة ثلاث مرات ، والرابعة أربع مرات وهكذا حتى آخر الأقسام ، وبعد عملية الغمس هذه ، تنشف بعض القطع فى الشمس وينشف الباقى منها فى الظل ، ثم توضع كل قطعة بما فيها من ديدان فى وعاء خاص ، بحيث يلصق عليه ، ورقة تتضمن كافة المعلومات الخاصة به . وقد ذكره محمد على بطريقة اخرى وهى أنه بعد اعداد قطع قماش الدمور بما فيها من ديدان تغمس فى ماء مغلى مضاف اليه رماد.

---

(٤٩) محفظة ٢٦٢ عابدين ، ملف السودان ، وثيقة ٨٣ فى ٢٥ ربيع ثان سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

خشب البلوط وماء الجير ، وتتم عملية الغمس بنفس الطريقة السابقة، وكان ذلك بغرض حماية هذه الديدان من التعفن حتى يمكن وصولها الى مصر ، ويبدو أن محمد على لم يكن متأكدا من نجاح هذه العملية ، لذلك نجده يستخدم طريقتين ، فلو فرض وفشلت الأولى ربما تنجح الثانية (٥٠) .

لم يقتصر وجود هذه الديدان على كردفان وحدها ، بل وجدت بكثرة فى فازوغلى وعطيش والقلابات ، حيث كانت توجد على أشجار الخشخاش فكانت تعيش فى شقوق هذه الأشجار ، كما كانت تعيش تحت فروعها وخاصة فى الأماكن التى لا يتطرق اليها الهواء وكان من المعتاد أن تضع شرانقها ابان فصل الخريف . والى جانب ارسال حاكم السودان للديدان فانه أرسل ايضا كمية من شرانق هذه الديدان (٥١) .

يبدو أن التجارب التى أجريت بالقاهرة على هذه الديدان والشرانق لم تأت بالنتيجة المرجوة لذلك طلب محمد على من حكمدار السودان ، أن يرسل الديدان بدلا من الشرانق ، ويتضح ذلك من خطابه الذى جاء فيه ما يلى :

«ان تلك الديدان ستكون نافعة مفيدة جدا ، فبادروا ، حسب همتكم الى ارسال شىء منها حسبما هو مذكور فى طلب كتابنا هذا (٥٢) » .

يبدو أن محمد على عندما أرسل بذور التوت الى السودان كى تزرع هناك ، كانت بغرض أن يتغذى دود القز على أوراقها ، وحتى يتمكن هو بالتالى من جلب كميات كبيرة من الحرير التى سوف يتم استخلاصه من شرانق هذه الديدان .

---

(٥٠) دفتر ٢٠ معية تركى — وثيقة ٢٨٥ فى ٢٨ جماد أول سنة ١٢٤١ هـ الموافق سنة ١٨٢٥ م .

(٥١) محفظة ٢٦٢ عابدين فى ١٢ رمضان سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

(٥٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠٨ صادر ديوان معاونة اقاليم ، وثيقة ٧٧٠ فى ٣ جماد سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

ومن هذا يتضح أن محمد على حاول من جانبه النهوض بالزراعة السودانية ، وذلك عن طريق ادخال غلات جديدة لزراعتها هناك ، مثل الأرز ، والقصب والتوت ، وكان ذلك عن طريق تزويد الفلاحين السودانيين ، بالأدوات الزراعية الحديثة ، كأسلحة المحاريث أو الخبرة الفنية ، وتعتبر هذه الاجراءات على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للزراعة السودانية ، وللسودانيين أنفسهم ، لأنها لم تكن متوفرة لديهم من قبـــل .

الفصل الخامس

التقدم العمرانى فى أفريقيا

عاشت معظم البلدان الأفريقية فى مطلع القرن التاسع عشر فى ظل نظام قبلى متخلف،تمثل فى قيام الدويلات والممالك الصغيرة التى عاشت كل منها على حسب مايحلو لها ، بعيدة عن مسايرة التطور الحضارى والتقدم العلمى، ولكن حينما خضعت هذه البلدان للسيادة المصرية تحققت لها مكاسب عديدة كان منها توحيد قبائلها فى وحدة سياسية واحدة وكان منها ادخال التنظيم الادارى الحديث الى هذه البلاد والعمل على النهوض بالزراعة فيها والاهتمام بالصناعة ، وبناء السفن والعمارة وحفر الآبار ، والكشف عن منابع النيل، والعمل على نشر التعليم ، وسوف يتضح لنا ذلك جليا من دراستنا لهذه العناصر كل على حدة .

١ ـــ الادارة :

بعد أن استقرت الأمور لاسماعيل بن محمد على فى السودان ، وبعد أن تكون هيكل للحكومة المركزية هناك ، كان لابد من تكملة عناصر هذه الحكومة ، حتى يمكن لها ادارة شئون البلاد طبقا لما هو متبع فى مصر وفى غيرها من بلدان العالم المتحضر ولكى يحقق اسماعيل هذا العمل على الوجه الأكمل اتخذ عدة اجراءات كان منها : ـــ

ـــ تقسيم البلاد السودانية الى عدد من المديريات وجعل على راس كل منها مدير ، وقسمت كل مديرية الى اقسام جعل على راس كل منها أيضا ناظرا وقسم أيضا كل قسم الى اخطاط جعل على راس كل منها حاكما (١)

(١) أحمد أحمد سيد أحمد ، دكتور ، رفاعة الطهطاوى ص ٤٦ .

وقد ضم كل خط من هذه الاخطاط عددا من القرى يتراوح فيما بين ١٠ ، ١٥ ، ١٧ قرية ، وقد زود حاكم الخط بحصان ليركبه اثناء مروره على مجموعة القرى التابعة له ، بالاضافة الى تزويده بعشرة من الفرسان العرب وبعشرة من المشاه المغاربة ، وبخمسة من جنود الشايقية ، وقد عين على كل عشرة من الجنود شخصا برتبة كاشف أى رئيس جماعة (٢) .

بالاضافة الى ذلك فان اسماعيل فرض ضريبة على كل قرية ، قدرت بحوالى الفى ريال ، وقد روعى فيها مبدأ العدالة بحيث تتناسب ، ودخل كل فرد فمن اجل ذلك قسمت المنازل الى طبقات ثلاث كانت على النحو التالى ، العليا وهى المنازل التى تقطنها الطبقة الغنية ، والوسطى وهى المنازل التى تقطنها الطبقة الوسطى ، والدنيا ، وهى المنازل التى تقطنها الطبقة الفقيرة ، وكانت كل طبقة من هذه الطبقات ، تدفع من الضرائب ما يتناسب مع دخلها ، وكان الغرض من جمع هذه الضرائب هو الانفاق منها على القوات العسكرية ، ورجال الميرى ، والموظفين (٣) .

ولكى لا تتهرب اية قرية من دفع الضرائب المقررة عليها امر اسماعيل باجراء احصاء لعدد القرى التى تخضع للادارة المصرية فى السودان فوجد أن عدد القرى التابعة لكردفان تبلغ حوالى ١٥٠٠ قرية ، والقرى التابعة لاقليم فازوغلى تبلغ حوالى ١٠٠٠ قرية ، والقرى التابعة لاقليم سنار والحلفاية تبلغ نحو ٣،٠٠٠ قرية (٤) .

زيادة على ذلك فان اسماعيل شكل هيئة من المعاونين له فى ادارة حكم البلاد ، وقد تضمنت هذه الهيئة وكيل الحكمدارية ، وقائد عام الجند ، ورؤساء المصالح المثلين فى ناظر المواشى ، الذى كان مسئولا عن تنمية الثروة الحيوانية فى السودان ، وناظر القماش وهو الذى كان مسئولا عن المهمات الميرية وناظر الفابريكات (المصانع) وهو المسئول عن الصناعة،وناظر المبانى وهو المسئول عن اقامة الأبنية والتحصينات والثكنات

---

(٢) محفظة ٣ ، معية سنية وثيقة ٥٨ ، فى ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١ م .

(٣) محفظة ٣ معية سنية نفس الوثيقة .

(٤) دفتر ٢٠ معية تركى ، وثيقة ٣٦٩ فى ٨ رمضان سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م

العسكرية ، بالاضافة الى مأمور التقارير ومأمور جمع الضرائب (٥) وكان من المتبع أن يجتمع هؤلاء المعاونون وعلى رأسهم اسماعيل ، فى شكل مجلس للمشورة ، وذلك لمناقشة جميع المسائل التى تتعلق بالنهوض بالبلاد فى كافة المجالات ، ووضع الحلول الملائمة لها ، وكان فى نهاية كل اجتماع يتخذ هذا المجلس عدة قرارات ، وتوصيات هامة . ولقد عثرت على بعض توصيات احدى اجتماعات هذا المجلس فى فترة تالية لحكم اسماعيل ، والذى انعقد فى يوم ٨ محرم سنة ١٢٤٢ الموافق ١٨٢٦ م ، وهى على النحو التالى :

— لقد تم فى هذا الاجتماع مناقشة موضوع العمل على عمران البلاد السودانية ، وذلك بعدة عوامل ، كان منها ارجاع السكان الهاربين اليها ، وذلك بتخفيض عبء الضرائب المقررة عليهم ، واحتساب الاشياء (ذرة وسمن وقماش) التى كانت قد أخذت منهم فى صورة اتاوة من أصل الضريبة المقررة عليهم ، والعمل على تنشيط زراعة القطن ، وخاصة فى ارض الجزيرة ، وذلك لا يتأتى الا بانشاء عدد من السواقى .

— وتمت كذلك مناقشة ميزانية سنار وضواحيها (دخل المديرية) والتى بلغت قيمته حوالى ١١٧٠٨ كيسة ، وكان هذا المبلغ لايكفى مرتبات جنود الجهادية والأدلة والمشايخ والخولة والصناع وموظفى الحكومة،مما اضطر اعضاء المجلس أن يقرروا العمل على زيادة هذا الدخل وذلك لا يتأتى الا بمهاجمة اقليم عطيش التابع للحبشة وذلك لسببين ، أولهما أن هذا الاقليم كان بمثابة وكر للهاربين من سنار ، وثانيهما أنه كان غنيا بثرواته ، وقد وافق اعضاء المجلس جميعهم ، عدا عضو واحد هو محمود افندى الذى قال « أما أنا فأمتنع الآن عن الموافقة لأن مسألة عطيش تحتاج الى شىء من التفكير » ويبدو أن هذا العضو كان يخشى الصدام مع الحبشة ، فربما كان يرى ضرورة عرض الموضوع على محمد على . وكان عضوا آخر قد رد عليه بقوله « ان مولانا قد سلم الينا جزيرة سنار فكيف يكون لنا أن نسأله نقودا ، فعلينا أن نجتهد ما استطعنا فى كفاية انفسنا بفضيل ولى النعم » .

(٥) محفظة ١٩ بحربرا ، وثيقة ٢٢ فى محرم سنة ١٢٤٢ هـ الموافق١٨٢٦م .

والى جانب مناقشة الموضوعات السابقة ، فقد ناقش المجلس عدة موضوعات كان منها موضوع فشل زراعة البن والأفيون ، فاتضح للمجلس أن السبب فى فشل زراعة هاتين الغلتين ، يرجع الى عدم ملائمة مناخ السودان لهما ، وبالتالى وافق المجلس على الغاء زراعتهما . وناقش المجلس أيضا ارسال عدد من أبناء السودان الى مصر ليتعلموا مهنة دباغة الجلود ، وذلك لعدم وجود امكانيات لصناعتها فى السودان ، كما ناقش المجتمعون أيضا عملية التنقيب عن المعادن التى تقرر وقف العمل فيها لأنه لا يجدى، وقرر المجلس كذلك رفع سعر الأوقية من الذهب الى عشرين فرنسة بدلا من ستة عشر فرنسة * (٦) .

استمر هذا التنظيم الادارى للسودان ، معمولا به حتى عام ١٨٤٣ ، ففى هذا العام أصدر محمد على قرارا يقضى بتقسيم السودان الى ستة مديريات عين على كل منها باشا برتبة لواء ، فعين على مديرية التاكة أحمد باشا ، وعين على مديرية فازوغلى سليم باشا ، وعلى كردفان مصطفى باشا وعلى الخرطوم وملحقاتها (بعض أجزاء من بربر واقليم الجعليين) أمين باشا، وعلى سنار سليمان باشا ، وعلى دنقلة وملحقاتها حسن باشا ، وكان على رأس هؤلاء جميعا حكمدار السودان (٧) .

٢ ــ الصناعة :

اهتم محمد على بادخال عدد من الصناعات المختلفة الى السودان، وكان من هذه الصناعات ، صناعة النيلة والأوانى الفخارية وصناعة بناء السفن، وغيرها وسوف أتحدث عن كل صناعة من هذه الصناعات على حدة .

فبالنسبة لصناعة النيلة ، فقد انشأ محمد على من أجلها مصنعين فى بربر مع بداية الفتح المصرى للسودان ، لكن لم يكتف مدير بربر بهذين المصنعين بل نجده يطلب فى عام ١٨٢٧ من محمد على ان يرسل له الأدوات

---

(٦) نفس المصدر .
(٧) دفتر ٢٠٩ معاونة اقاليم وثيقة ١١٥٨ فى ١١ شوال سنة ١٢٥٩هـ الموافق ١٨٤٣ م .
* فرنسة = فرنك .

والمهمات اللازمة لانشاء مصنع ثالث للنيلة ، وقد تضمنت هذه الأدوات والمهمات الاعداد التـالية :ـ

٣٦ مكبسا ، ٩٠ صندوقا لعصر النيلة ، ٩٠ مجرفة ، ٢٥ قضيب حديد ، ونصف قنطار من خيط الدوبار ، ٦٠ مقاطع من الشاشى ، ٦٠ رطلا من الصلب، ٣٠ أردبا من بذور النيلة ، ٣ ساعات انجليزية ، ٣ قنطار من الزيت الحار ، وواحد أردب من الحلبة، ٣ قنطار من الجير السلطانى ، ٣ عمال، ٣ وزان ، ٣ نجار ، ٢ خريطة . وكان محمد على قد وافق على ارسال كل هذه الأدوات والمهمات (٨) يبدو أن اهتمام محمد على بصناعة النيلة يرجع الى استخدامها فى صباغة ملابس جنود الجهادية ، وخاصة جنود الأسـطول البحرى ، فمن المرجح أن يكون السبب فى انشاء مصانعها فى بربر الى أن بربر كانت من المديريات التى تجود فيها زراعة النيلة عن غيرها من البلدان السودانية الأخرى .

أما بالنسبة للصناعة الفخارية ، فقد بدأت هذه الصناعة فى السودان منذ عام ١٨٢٧ م ، ففى هذا العام أرسل محمد على الى خورشيد باشا مدير سنار ، كلا من الحاج أحمد والحاج يوسف ، وهما من سكان الجيزة ، وذلك للقيام بصناعة الأوانى الفخارية فى سنار ، التى تضمنت صناعة القواديس ، والمواجير والبرامات ، زيادة على ذلك فانهما قاما بتعليم أبناء السودان هذه الصناعة حتى تنتشر على نطاق واسع بين السكان ، وكان محمد على قد خصص لكل منهما ماهية شهرية قدرها ١٥٠ قرشا وصرف مقدما لكل منهما مرتب خمسة شهور ، وبعد سفرهما الى السودان تقرر أن يحصل كل منهما على مائة قرش من مرتبه ، ويصرف الباقى لاسرهما بالمحروسة (٩) .

وأما بالنسبة لبناء السفن فقد طلب محمد على ، من مدير سنار أن يقوم بصناعة ٥٠ سفينة ، بعد أن كان قد زوده بكمية من المسامير بلغت ٣٠٠

---

(٨) محافظ أبحاث السودان ، دفتر ٧٣٤ خديو ، وثيقة ١٦٤ فى ٨ شعبان ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .

(٩) دفتر ٧٤٥ ديوان الخديو ، وثيقة ٢١٦ فى ٤ صفر ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .

قنطار (١٠) ولكن بعد أن تم صنعها ، كانت رديئة حيث تخللها الماء بعد فترة قصيرة من نزولها الى النهر ، فلما علم محمد على بذلك أرسل مندوبا من طرفه الى خورشيد أغا مدير سنار ، لكى يقف على الأسباب التى أدت الى رداءة صناعة هذه السفن ، وطلب منه أن يعد تقريرا وافيا يتضمن الأسباب التى أدت الى فشل صناعة بعض هذه السفن (١١) وفى نفس الوقت طلب محمد على من مدير ترسانة دنقلة أن يقوم بصناعة عدد آخر من هذه السفن بعد أن زوده بعدد من المبارد والمناشير وبعض المهمات الأخرى (١٢) .

ويبدو أن السبب فى صناعة هذه السفن كان بغرض استخدامها فى نقل العبيد والصمغ والسنامكى ، وكان من المحتمل أن تؤدى هذه الصناعة الى المساهمة فى انشاء الموانى التى تساعد بدورها فى انشاء المدن على جنبات النيـــل .

٣ ــ العمارة وحفر الآبار :

انشأ محمد على عددا من المدن كان منها مدينة الخرطوم ، التى كانت قبل الفتح المصرى عبارة عن قرية صغيرة تتكون من عدد من البيوت المبنية من القش والطين وكانت شوارعها عبارة عن حوارى ضيقة وفى حالة قذرة بسبب تراكم أكوام القمامة التى يتكاثر عليها الذباب والبعوض ، وكان يسكنها عدد قليل من السكان (١٣) ولكن بعد الفتح المصرى للسودان شيد المصريون فيها عددا من المبانى الحجرية التى زينوها بالحدائق والشوارع الجميلة ، وقد شملت هذه الأبنية سراى الحكومة ومبنى مديرية الخرطوم والمسجد والمستشفى وبعض ثكنات الجيش ، ومعمل البارود وترسانة السفن ، وبذلك

---

(١٠) دفتر ٧٦٦ ديوان خديو وثيقة ٣٤٣ فى ١٧ شـــوال ١٢٤٥ هـ الموافق ١٨٢٩ م .

(١١) دفتر ٧٨٠ صادر ديوان خديو ، وثيقة ٣١ فى غرة رمضان ١٢٤٦هـ الموافق ١٨٣٠ م .

(١٢) دفتر ٣٧٩ صادر ديوان المعونة ، وثيقة ٤١٢ فى جمادى الأولى سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(١٣) هرست : النيل : ترجمة أحمد الشربينى . ص ٢٨٤ .

أصبحت الخرطوم بعد ذلك ملتقى لتجارة غرب وشرق السودان وبلغ عدد سكانها حوالى ٣٠ الف نسمة فى عصر محمد على ، والى جانبها انشأ المصريون مدينة كسلا التى أصبحت عاصمة لاقليم التاكة وكانت تعتبر حلقة الاتصال بين الخرطوم والمدن الساحلية ، وانشأ المصريون ايضا عام ١٨٤٠ م مدينة فامكه التى تقع على النيل الأزرق والتى تتبع اقليم سنار ا وكانت تبعد عن بلدة الروصيرص مسافة ٢٥ ميلا ، وكانت عاصمة لمديرية فازوغلى (١٤) .

ومن وسائل العمران التى تمت فى السودان فى عهد محمد على ، حفره لعدد كبير من الآبار،وبصفة خاصة فىالمنطقة الواقعة بين كرسكو وابو حمد، وكان ذلك بغرض توفير الميـــاه اللازمة للســـكان الذين يقطنون هـــذه المناطق ، بالاضافة الى تزويد القوافل والبعثات التى تمر من هذا الطريق ، بما يلزمها من المياه ، وقد بدأ الحفر فى هذه الآبار منذ عام ١٨٤٠م ، وكان محمد على قد عين البكباشى محمد افندى للاشراف على حفر هذه الآبار بعد أن زوده بعدد من القرب بلغ حوالى ٦٤ قربة من الحجم الصغير،٦٦ قربة من الحجم الكبير (١٥) . بالاضافة الى تزويد البعثة بما يلزمها من مؤن وخلافه .

وكان من المهندسين الاجانب الذين عينوا فى هذه البعثة المهندس ايمويك Eimo Bey الذى رفض السفر مع البعثة بحجة أنه يعمل فى منجم الفحم فى السودان ، ولكن لما علم محمد على بذلك أصدر أمرا الى مجلس الشورى لكى يعين مهندسا غيره ، فأختير المهندس حافظ افندى ومعه رزق الخنانى ، خبير حفر الآبار ، والذى صرف له مقدما مرتب شهرين ، زيادة على حصوله على يومية قدرها ستة قروش (١٦) .

كان محمد على يتابع سير العمل فى حفر الآبار ، فكان يسأل من وقت

---

(١٤) عبد الرحمن الرافعى ، المصدر السابق ص ، ص ١٩٤ — ١٩٦ .

(١٥) دفتر ٢٠٩ معاونة اقاليم ، وثيقة ٦٩٨ فى ١٧ رجب ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٠ م .

(١٦) دفتر ٢١٠ صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٤١٩ فى ٢٠ جماد اوله سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

لاخر عن عدد الآبار التى تم حفرها ،وعن المسافة التى تقع بين كل بئر والأخرى وكان يحث رئيس البعثة أن ينجز حفر هذه الآبار فى وقت قصير (١٧) .

لم يقف نشاط محمد على فى هذا المجال عند هذا الحد ، بل أصدر فى عام ١٨٤٣م أمرا عاليا الى ديوان المدارس يطلب منه ضرورة حفر قناة (مجرى مائى) فى طريق العتمور الكائن بين كرسكو وأبو حمد ، وأسند ديوان المدارس بدوره هذه المهمة الى المهندس دارنو ، الذى اصطحب معه كلا من المهندس محمد سليمان ، وعبد الرحمن عمر ، وهما من مدرسة الهندسة ، بالاضافة الى قواص واحد ، وقد زود أعضاء هذه البعثة بالأدوات والمهمات اللازمة لعملية الحفر وكان قد صرف مقدما لدارنو جميع مرتباته (١٨) ، بالاضافة الى تخصيص ذهبية لكى تنقله ومن معه من القاهرة الى اسوان ، ومن هناك يركبون الجمال الى مواقع العمل (١٩) .

لم يقتصر حفر الآبار على منطقة النيل النوبى ، بل امتد الى المنطقة الواقعة بين سواكن وبربر على النيل ، وذلك لحفر عدد آخر من الابار ، وقد عين لكشف هذه المنطقة اليوزباشى أحمد أفندى ، الذى كان برفقته حسن خليفة شيخ قبائل العبابدة ، وكان الغرض من ارسال هذه البعثة هو معرفة المناطق التى يمكن حفر الآبار فيها (٢٠) .

٤ ــ الكشف عن منابع النيــل :

بعد أن حقق محمد على معظم أهدافه التى دخل من اجلها أفريقيا بقى امامه هدف واحد ، هو الكشف عن منابع النيل ، ومن المرجح أن يكون السبب

---

(١٧) دفتر ٣٢١ صادر شورى المعاونة ، وثيقة ١٥٤٢ ، فى ٨ ربيع آخر سنة ١٢٥٩ الموافق ١٨٤٣ م .

(١٨) دفتر ٢٠٨٨ وارد ديوان المدارس ، وثيقة ٩٣٥ فى غرة محرم سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(١٩) دفتر ٢٨٩ صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٦٢٨ فى ٢٨ جماد ثان ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

(٢٠) دفتر ٢٠٩ معاونة اقاليم ، وثيقة ٣٩٤ فى غرة ربيع ثان ١٢٥٩ — الموافق ١٨٤٣ م .

فى تأخير الكشف عنها راجعا الى أن اهتمامه بالسودان فى بداية حكمه كانت قائمة على جلب ما يمكن جلبه من العبيد والثروة الحيوانية والمعادن والغلات الزراعية ، ولكن هذه الاهتمامات لم تستمر طويلا بل تغيرت منذ عام ١٨٤٠ ، وذلك لأسباب سبق ذكرها .

بدأ محمد على فى الاعداد للكشف عن منابع النيل منذ عام ١٨٣٨م،فقد طلب فى هذه السنة من حكمدار السودان أن يعد عددا من المراكب اللازمة لنقل الجنود الذين سوف يقومون بالكشف عن منابع النيل ، ويتضح ذلك من خطابه الذى جاء فيه ما يلى :

« لقد صدر الأمر العالى بتجهيز الذهبيات الثلاث التى ستقوم الى البحر الأبيض (النيل الأبيض) مزودين بمدفعين خفيفين لاستعمالها ضد اللصوص وقطاع الطرق فينبغى لذاتكم الكريمة ، أن تنتخبوا ستة مدافع متينة جدا من هذا النوع بكافة مهماتها وقذائفها ، وان تكون سليمة من كل عيب وخلل بحيث يتم ذلك بمعرفة القبودان سليم الذى سيأتى من أجل السفر الى النيل الأبيض ، نظرا لأن المسافة التى ستقطعها هذه الذهبيات طويلة ، ثم تسلم المدافع للقبودان المومى اليه مع العلم أنه اذا حصل أى اعتراض على هذه المدافع أو على قذائفها ، ومهماتها من ناحية المتانة أو اذا حدث فيها أى خلل، فان ذاتكم الكريمة مسئولة عن ذلك كله عندئذ (٢١) » .

واضح من هذا الخطاب مدى اهتمام محمد على بالكشف عن منابع النيل والذى أرسل من أجل الكشف عنه ثلاث حملات عسكرية ، فى الفترة مابين ١٨٣٩م ، ١٨٤٢م ، وقد تكونت الحملة من ٨ ذهبيات وقياستين ، وخمسة عشرة زورقا ، بالاضافة الى تزويدها بالمؤن والذخيرة والمهمات التى تكفى جنود الحملة مدة ثمانية شهور ، بالاضافة الى تزويدها ببعض الهدايا الأخرى كالخرز والأثواب والشيلان ، وقد عين على رأس هذه البعثة سليم قبودان (٢٢) .

---

(٢١) دفتر ٣٠٢ معاونة الجهادية ، وثيقة ٣١٠ فى ٣ جماد الاخر سنة ١٢٥٤ الموافق ١٨٣٨ م .

(٢٢) دفتر ٢٧٨ شورى المعونة ، وثيقة ١١٣٠ فى جماد ثان ١٢٥٤هـ الموافق ١٨٣٨ م .

وبعد أن اكتمل اعداد هذه الحملة بدأت المسير من الخرطوم فى ١٠ من شهر رمضان عام ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩م، متجهة صوب الجنوب وواصلت السير عبر النيل الأبيض ، فبحر الجبل ، مارة بجميع القبائل النيلية حتى وصلت الى موطن قبائل العلياب والبحور ، وعند هذه المنطقة لم تستطع الحملة مواصلة المسير ، فربما كان يرجع ذلك الى نقص المياه فى النهر ، وربما كان يرجع السبب الى عدم مقدرة السفن على مواصلة المسير ، ومن المرجح أن يكون السبب فى ذلك هو نقص المؤن ، وازاء ذلك اضطر سليم أن يعقد اجتماعا مع قادة السفن ليتدارسوا الموقف وفى نهاية الاجتماع قرروا الوقوف عند هذه المنطقة وهى خط عرض ١٠ً ، ٥٦ شمال خط الاستواء والعودة الى الخرطوم (٢٣) .

لم يكتف محمد على بما حققته الحملة الأولى من نتائج ، فقد تمكنت هذه الحملة من كشف جميع البلاد التى مرت من خلالها ،ولكنه قرر أن يرسل حملة ثانية كى تحقق ما فشلت فى تحقيقه الحملة الأولى ، وهو الكشف عن منابع النيل ، وعين سليم قبودان أيضا ، لقيادة هذه الحملة ، وقبل أن يبدأ سليم رحلته طلب أن تزود حملته بأحد الرسامين كى يقوم برسم البلاد والاراضى التى تمر من خلالها الحملة ، وكذلك رسم الخرائط الخاصة بنهر النيل ، وقد تقرر أن يقوم بهذه المهمة المسيو سباتيه الفرنسى الجنسية ، والذى طلب من ديوان المدارس أن يزوده بما يلزمه من أدوات للرسم وخلافه (٢٤) .

وبعد أن اكتملت تجهيزات الحملة الثانية غادرت الخرطوم فى ٢٣ نوفمبر ١٨٤٠م، فى اتجاه الجنوب ، واستمرت فى مسيرتها حتى وصلت الى جزيرة جانكير ، أى عند خط عرض ٤٢ً ، ٥٤ شمال خط الاستواء ولم تستطع المسير نحو الجنوب أكثر من ذلك ، وذلك اما لعدم مقدرة السفن على تكملة الرحلة أو لان الجنود أصابهم التعب ولم يصبحوا فى وضع يسمح لهم بمواصلة

---

(٢٣) السيد يوسف نصر ، دكتور : جهود مصر الكشفية فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر . ص . ص ٣١ — ٤٧ .

(٢٤) دفتر ٣١٠ صادر شورى المعاونة ، وثيقة ٦٧٧ فى ١٠ جماد أول سنة ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٠ م .

التقدم صوب الجنوب ، أو ربما كان يرجع ذلك الى نقص مياه نهر النيل ، أو لعدم كفاءة السفن المستخدمة فى هذه المهمة وهذا هو الأرجح ، لأن السفن التى أرسلت فيما بعد وخاصة فى عصر اسماعيل تمكنت من الوصـــول الى بحيرة البرت نيانزا ، وعلى أثر ذلك قرر سليم العودة الى الخرطوم .

ولكن على الرغم من كل هذه النتائج الهامة والتى حققتها الحملتان السابقتان الا أن محمد على لم يكتف بهذا القدر من العمل بل قرر ارسال حملة ثالثة لتحقيق نفس الغرض،وتكونت هذه الحملة الأخيرة من عشر سفن بالاضافة الى عدد من الجنود المسلحين والمزودين بكل ما يلزمهم من مؤن وذخيرة ، وبعد أن تم اعدادها بدأت المسير من الخرطوم فى ٢٧ نوفمبر ١٨٤١م ، متخذة طريقها صوب الجنوب واستمرت فى مسيرها حتى وصلت الى نفس النقطة التى وصلت اليها الحملة الثانية ، ولما تأكد لسليم قبودان عدم مقدرة حملته على مواصلة المسير صوب الجنوب ، قفل راجعا الى الخرطوم .

وكان من أهم نتائج هذه الحملات الثلاث أن ألقت الضوء على القبائل الزنجية التى تقطن المنطقة الممتدة على طول النهر ، ابتداءا من الخرطوم وحتى جزيرة جانكير ، وهى آخر نقطة وصلت اليها هذه الحملات ، وكان من هذه القبائل ، قبائل البقارة والشلك والدنكا والنوير والكيك والبحور والعلياب والبندريال والبارى ، بالاضافة الى ذلك فان هذه الحملات ألقت الضوء أيضا على عادات وتقاليد هذه القبائل وطرق معيشتهم ، وحياتهم الاجتماعية ، فكانت هذه الشعوب تعيش فى ظل نظام قبلى غير مستقر ، وكانت مساكنهم عبارة عن أكواخ مبنية من القش والطين وأغصان الأشجار ، وكانت ملابسهم بسيطة جدا لا تكاد أن تكون شيئا يذكر فكانت عبارة عن قطع من جلود النمور أو جلود الماعز أو من أوراق الأشجار ، زيادة على ذلك فان علاقة هذه القبائل ببعضها كانت تتسم بالصراع وعدم الاستقرار فكثيرا ما كانت المعارك تنشب بينهم لأتفه الأسباب .

زيادة على ذلك كله فان هذه الحملات تمكنت من ربط شمال السودان بجنوبه ، وفتحت الطريق أمام تجارة الجنوب لتتجه نحو الشمال وبالعكس ، بالاضافة الى ادخال بصيص من الحضارة والمدنية الى هذه البلاد ، كما انها

مكنت الأوربيين من التوغل الى قلب أفريقيا ، فلولاها ما استطاع كل من سبيك وجرانت وصمويل بيكر من الوصول الى أواسط أفريقيا (٢٥) .

٥ ـ التعليم :

كان من الأعمال الهامة التى أدخلها محمد على الى السودان تطويره لنظام التعليم الذى كان سائدا فى السودان ، والذى كان قاصرا على حفظ القرآن ، وتعليم مبادىء القـراءة والكتابة لبعض الأطفـال ، فى الزوايا وفى الجوامع الصغيرة التى كانت توجد فى بعض قرى السودان الشمالى ، وكانت هذه الزوايا لا تؤدى دورها فى خدمة العلم بالكفاءة المطلوبة ، لأنه لم يكن لها مصدر ثابت للانفاق عليها فقام محمد على بتطويرها ، عن طريق بناء المساجد ، مثل مسجد الخرطوم ، الذى كانت وظيفته تنحصر فى تعليم أبناء السودان القراءة ، والكتابة ، وبعض العلوم الأخرى كالنحو والخط الرقعة والنسخ ، وحفظ القرآن الكريم ، وقد خصص لهذا الجامع مبلغ وقدره ، ١٥٠ قرشا فى الشهر للانفاق منه على التلاميذ الذين يدرسون فيه ، لكن هذا المبلغ كان لايفى باحتياجات الامام (شيخ المسجد) والدارسين معا ، مما أضطره الى أن يشتكى الى حكمدار السودان الذى طلب بدوره ضرورة

---

(٢٥) وللاستزادة تفصيليا عن الدور الذى قام به محمد على فى هذا المجال انظر كتاب المؤلف بعنوان « جهود مصر الكشفية فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر » وانظر ملخص عن حملات سليم قبودان باللغة الفرنسية بكتاب « الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى أفريقيا » للمؤلف . ونشير الى فقرة منه.

A.M. Jomard, membre de L'Institut Alexandrie, 7 Juin 1840.
Monsieur,

Dans ma derniére lettre, je vous promettais de vous envoyer le journal de selim, capitaine chef de l'exploration du fleuve Blanc. Comme jusqu'aujourd'hui ce journal n'est pas encore arrivé, je prends la liberté de vous envoyer la traduction de la lettre dudit capitaine, en vous réiterant la promesse de l'envoi du journal.

Agréez ...., etc.

Signé Artin Bey premier interpréte de S.A. le Vice-roi d'Egypte

زيادة المبلغ المخصص لهذا الجامع بحوالى ١٠٠ قرشا فيصبح مجموع مخصصاته ٢٥٠ قرشا ، كما طلب أيضا تخصيص ٣ أرادب من الذرة لهذا المسجد فى السنة ، كى يؤدى دوره فى خدمة العلم (٢٦) وقد بلغ عدد الدارسين فيه فى عصر محمد على حوالى ٨١ تلميذا كانوا جميعا من ابناء السودان(٢٧) ، وفيما بعد تقرر أن يتقاضى كل تلميذ من هؤلاء التلاميذ مرتبا شهريا قدره قرشان فقط ، بالاضافة الى حصوله على ربعين من الذرة (كيلة واحدة (٢٨)) يبدو لكى يهتم كل منهم بدروسه ، وهذه كوسيلة من وسائل التشجيع وأن دل هذا العمل على شىء فانما يدل على مدى اهتمام محمد على بنشر العلم الدينى فى السودان .

لم يقتصر نشاط محمد على التعليمى على بلدة الخرطوم وحدها دون غيرها، بل امتد أيضا نشاطه الى بلدة دنقلة حيث وافق على انشاء مسجد آخر فيها ، وذلك لتعليم ابنائها القراءة والكتابة وحفظ القرآن (٢٩) بالاضافة الى ذلك فانه سمح لأبناء سنار بالالتحاق بالجامع الأزهر بمصر وذلك لمواصلة دراستهم العالية فكانوا يدرسون التفسير ، والفقه والشريعة الاسلامية وما الى ذلك ، وكان قد تصادف أن هؤلاء التلاميذ بعد وصولهم الى مصر ، لم يجدوا رواقا خاصا لاقامتهم فيه اسوة بغيرهم من أبناء الصعيد والمغاربة وسائر الأجناس الأخرى، ولما طلبوا لهم رواقا أفادت ادارة الأزهر بأنه لاتوجد أروقة خالية، فجميع الأروقة التى يبلغ عددها ٢٢ رواقا كانت مشغولة ، ولكن عندما علم محمد على بذلك ، أمر بأن يؤجر لهم مكان آخر يستقروا فيه (٣٠) .

---

(٢٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٩٩٧ صادر ديوان المالية ، وثيقة ٧٦١ فى ١٢ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق سنة ١٨٤٥ م .

(٢٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٩٩٨ صادر نظارة المالية ، وثيقة ٥٠٤ فى ٢٨ الحجة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

(٢٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٩٩٨ صادر معية ، وثيقة ١٢٢ فى ٢٦ شوال سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

(٢٩) نفس المصدر .

(٣٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤١١ معية تركى ، وثيقة ٣٤٨ فى ١٦ صفر عام ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

كان محمد على يحرص كل الحرص على ترميم المساجد التى انشأها فى السودان من وقت لآخر ، لكى تتمكن من مواصلة تأدية رسالتها ، ففى عام ١٨٤٦ وافق (محمد على) على بناء سور للجامع الذى أنشىء باحدى قرى الخرطوم وعلى بناء عشر حجرات من الطوب الأحمر بجوار هذا المسجد وبلغت تكاليفها مبلغ ٨٠٠٠ قرشا (٣١) ، وربما كانت هذه الحجرات لسكنى التلاميذ .

ويعتبر عصر محمد على فى السودان بداية طيبة لنشر التعليم الحديث بين أبنائه ، وذلك بوسيلتين اما عن طريق بناء المساجد فى عدد من البلاد السودانية ، أو عن طريق السماح للسودانيين بالالتحاق بالأزهر لتكملة دراستهم ، وفيما بعد انتشر التعليم فى السودان ، بصورة أفضل خاصة فى عهد خلفاء محمد على .

٦ ــ علاقة مصر ببعض الدول الأفريقية والاجنبية :

اما عن علاقة محمد على ببعض الدول الافريقية وغيرها ، فكانت سيئة مع البعض وحسنة مع البعض الآخر ، فالبنسبة لعلاقته ببعض دول افريقيا فقد كانت سيئة وخاصة مع دارفور التى اقتطع من أملاكها اقليم كردفان ، وضمه الى نفوذه ، مما أثار سخط وغضب سلطانها (٣٢) ولكن فيما بعد حاول محمد على من جانبه أن يحسن علاقته مع سلطان دارفور ، وذلك بعقد اتفاق سلام معه ، حيث يحصل محمد على بمقتضاه على منتجات دارفور من النحاس والعبيد ، وفى هذا الصدد يخاطب محمد على البك الدفتردار بقوله :

« بما أن مقتضى ارادتنا أن نرتبط مع حاكم دارفور باتفاق مخصوص بجلب العبيد واستخراج معدن النحاس ، فقد كتبنا للحاكم المومى اليه كتابا عربيا ، يتضمن صورة الاتفاق على ذلك الأمرين وأرسلناه له ، مع احمد بك أحد الأمراء المقيمين فى مصر ، فاذا ما وصل المومى اليه عنده وأخذ منه الجواب

---

(٣١) محافظ ابحاث السودان ــ دفتر ٤٠٨ ــ صادر معية سنية ، وثيقة ١١١٠ ، فى ٨ ربيع اول سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

(٣٢) د / مكى شبيكة : المصدر السابق ص ٣٣٥ .

المطلوب على ذلك الامرين ، وجاء عندكم وأخبر به فعليكم أن تقبلوا النظام الذى يتقرر بناء على اشعار الحاكم المومى اليه واخبار المندوب ، وتبذلوا جهد حميتكم لاجراء مقتضاه ، وتعتنوا بأن يكون جلب العبيد موافقا لرغبتنا واستخراج النحاس مطابقا لطلبنا »

أما عن علاقة محمد على بالحبشة ، فيبدو أنها كانت طيبة ولكن كان يشوبها الحذر ، لأن الحبشة بكل تأكيد كانت لا ترضي عن وجود جيش مصرى منظم يتهدد حدودها الغربية ، لذلك عملت منذ اللحظة الأولى على اثارة القلاقل أمام القوات المصرية وذلك عن طريق الاغارات المتكررة ، على القبائل السودانية المتاخمة لحدودها . مما دفع مصر فيما بعد الى أن تقيم عدة نقط عسكرية قوية تمتد على طول حدود الحبشة الغربية ، لكن هذه النقط العسكرية لم تمنع الصدام المسلح الذى وقع بين مصر والحبشة فيما بعد وسوف اتكلم عنه فى حينه .

وأما عن علاقة محمد على ، بالدول الأوربية . فكانت حسنة مع هذه الدول وخاصة بعد ابرام معاهدة لندن عام ١٨٤٠م حيث نجده يسمح للتجار الانجليز بالاتجار فى الصمغ والسنامكى على شرط أن يقوموا بتسديد قيمة الرسوم الجمركية المقررة والبالغ قدرها ٥ر١٢٪ (٣٣) وفيما بعد سمح لجميع الأوربيين بالاتجار فى المنتجات السودانية الى جانب التجار المصريين (٣٤) .

يبدو فقط أن هذا التغيير فى سياسة محمد على تجاه الدول الأوربية، كانت نتيجة لمعاهدة لندن ، حيث رأى مدى تأثير هذه الدول فى سير الاحداث بينه وبين السلطان العثمانى ، ورأى أيضا أنه من الأفضل كسب صداقة هذه الدول بحيث تكون معه لا عليه ضد الدولة العثمانية ، فربما كان يقصد من وراء ذلك عدم تحرش هذه الدول به ، نتيجة لدخوله الى قلب افريقيا ،

---

(٣٣) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٥٢ — صادر معية، وثيقة ٥٧٧ فى ٢٨ رجب سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

(٣٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٩٥ صادر ديوان وثيقة ١٦٣٣ فى ٢١ شوال ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

وأراد أن يشعرها بحسن نيته، حتى لا تتكتل ضده وتقف عقبة أمام توسعاته في افريقيا ، مثلما فعلت معه من قبل في آسيا ، وربما أراد بهذا العمل أن يترك علاقات طيبة بين هذه الدول الأوربية ، وبين خلفائه من بعده .

وأما عن علاقته بالدوله العثمانية فيبدو أنها كانت حسنة ، وذلك لأن تركيا لم تقف أمام توسعه في أفريقيا ومن المرجح أن يكون هذا الرضا من جانب تركيا راجعا الى أنهـا كانت ترى في هذا ابعاده عن مشرح التوسع في آسيا ، وهذا من الجائز لأن تركيا وافقت على اعطائه مينائى سواكن ومصوع مقابل أن يدفع لها قيمة ماكانت تحصل عليه من دخل هذين الميناءين .

الفصل السادس

الوجود المصرى فى افريقيا فى عهدى

عباس الأول ومحمد سعيد باشا

بانتهاء عصر محمد على ، طوت مصر صفحة مشرقة من تاريخها المجيد . فقد حققت فى خلال هذه الفترة تقدما كبيرا فى المجالات العسكرية والعلمية والصناعية والزراعية والتجارية ، وتمكنت من أن تضع نفسها فى المكان الملائم لها بين صفوف الدول المتحضرة ، وبعد هذه الفترة بدأت مصر صفحة جديدة تمثلت فى عصرى كل من عباس الأول ومحمد سعيد باشا ، وسوف أتحدث عن كل منهما على حدة .

١ ــ عصر عباس الأول :

تولى عباس الأول بن طوسون حكم مصر فى حياة جده محمد على ، أى فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٤٨م، وعلى أثر توليه مقاليد الحكم ذهب الى الأستانة لتقديم فروض الطاعة والولاء للسلطان العثمانى ، ثم عاد الى مصر فى ١٣ فبراير سنة ١٨٤٩م واستمر يحكمها حتى عام ١٨٥٤ ، وكان قد اهتم فى أثناء مدة حكمه بشئون مصر الداخلية ، التى تمثلت فى اصدار قرار يقضى بطرد الموظفين الأوربيين الذين كانوا يعملون فى مصر فى مختلف الأعمال ، ولكن قنصل فرنسا تدخل لدى عباس وطلب منه أن يعدل عن قراره حتى لا تتوقف الأعمال الهامة التى يقومون بها ، وقد استجاب عباس لمطلب القنصل الفرنسى ووافق على ابقاء البعض منهم ، وخاصة ممن يقومون بأعمال ذات أهمية ، مثل كلوت بك الذى كان مسئولا عن الشئون الصحية فى مصر (١) .

---

(١) محفظة ١٣٠ وثيقة بدون تاريخ .

وكان من اهتمامه أيضا أنه أنشأ مدرسة عرفت باسم المدرسة المفروزة، وكان يتفقدها بين الحين والآخر ، حتى أنه كان اذا رأى أى تلميذ من تلاميذها لايرتاح الى شكله حكم عليه بأنه من أبناء الفلاحين ، وفى هذه الحالة يأمر باخراجه من بين صفوف التلاميذ ، وقد تضمنت هذه المدرسة مراحل التعليم المختلفة الممثلة فى التعليم الابتدائى والتجهيزى والعسكرى والعالى والهندسى ، وبلغ عدد تلاميذها عام ١٨٤٩ حوالى ١٦٩٦ تلميذا (٢) . ويبدو أن عباس قصر التعليم على أبناء الأتراك فقط دون غيرهم من أبناء المصريين كى يساهموا فى حكم البلاد بينما حرم منه أبناء غير الاتراك ، حتى لا يكونوا خطرا يتهدد حكمه .

من اهتمامه كذلك أنه أنشأ أول خط حديدى يربط الاسكندرية بالقاهرة ولكن هذا الخط لم يكتمل الا فى عهد سلفه محمد سعيد باشا ويعتبر هذا الخط من الأعمال الهامة التى تم تنفيذها فى عهده ، لانه من أبرز مظاهر الحضارة والمدنية فى ذلك العصر .

واهتم كذلك بتحصين حدود مصر الشمالية ، وذلك بتدعيمها بنحو ١٠,٠٠٠ (عشرة آلاف من الجنود) ، خشية أن تهاجمها الدولة العثمانية عن طريق البحر ، ويرجع سوء التفاهم الذى حدث بينه وبين الدولة العثمانية بسبب رفضه تطبيق التنظيمات التركية ، التى كانت تعتبر قانونا للاصلاح ، وهذا من وجهة النظر التركية ، ولكن عباس اعتبر أن قبوله لهذه التنظيمات سوف يفقد مصر حريتها ، وحقوقها التى تضمنتها المعاهدة الدولية المبرمة فيما بين ١٨٤٠، ١٨٤١ ، لذلك اضطر عباس الى رفض هذه التنظيمات وأيدته بريطانيا فى ذلك . وفى هذا الصدد يقول قنصل سردينيا فى مصر ما نصه :

« من أهم التغيرات على تفكير الحكومة الجديدة (حكومة عباس الأول) انتهاء النفوذ الفرنسى انتهاءا يكاد يكون تاما وهو النفوذ الهائل الذى كانت تتمتع به فرنسا بمفردها بواسطة مبعوثيها الرسميين ، وبواسطة العدد الكبير من الموظفين الفرنسيين المقيمين فى مصر » (٣) .

---

(٢) أنظر محافظ أبحاث السودان .

(٣) محفظة ١٣٠ ــ الوثيقة السابقة

يبدو أن عباس الأول أراد أن ينتقم من فرنسا ، لانها خدعت جده ، ولم تقف الى جانبه موقفا ايجابيا ، ضد الدول التى فرضت عليه قبول معاهدة لندن . من هنا نرى أنه ضم الى جانبه بريطانيا اعتقاداً منه بأنها هى الدولة القوية القادرة على الوقوف ضد تركيا وفرنسا معا .

كل هذه الاهتمامات هى التى شغلت عباس الأول عن مواصلة التوسع فى أفريقيا ، ومحاولة الكشف عن منابع النيل ، التى حاول جده محمد على الكشف عنها ، ولكن الله لم يشأ بعد ، فكل ما عمله فى السودان وما عاد على أهله بالفائدة والنفع ، هو قيامه بانشاء مدرسة الخرطوم التى كان لها الفضل فى انقاذ أبناء السودان من وطأة الجهل والتخلف ، فكان عباس قد أصدر قرارا فى ٦ رجب سنة ١٢٦٦هـ الموافق ١٨ مايو ١٨٥٠م الى ديوان المدارس يقول فيه :

« قد صدر رأى المجلس الخصوصى ، بتأسـيس مدرسة بالاقاليم السودانية انقاذا لاولاد أهلها والمستوطنين بها من جحيم الجهل حتى يمتازوا باكتساب العلوم والمعارف » (٤) .

وبعد ذلك عين عباس الأول رفاعه رافع الطهطاوى لنظارة المدرسة (٥) وأرسله الى الخرطوم وكان بصحبته عدد من المدرسين الاكفاء مثل القائمقام محمد بيومى ، والملازم ثان ابراهيم محمد ، والصاغقول أحمد كامل أفندى والملازم ثان على عثمان أفندى ، والملازم أول على محمد أفندى ، والملازم ثان محمد مرسى أفندى ، والملازم ثان أمين افندى والشيخ رجب والشيخ مكاوى والشيخ اسماعيل والشيخ أحمد والطبيب سليمان السيوطى . وكان عباس الأول قد قرر أن يصرف لتلاميذ هذه المدرسة مرتبا شهريا قدره ستة قروش لكل منهم (٦) وكان المجلس الخصوصى قد وافق فى جلسته المنعقدة فى ١٧

---

(٤) د . عبد العزيز أمين عبد المجيد : التربية فى السودان فى القرن التاسع عشر ، ص ٢٥ .

(٥) محافظ أبحاث السودان ، دفتر ٢١٣٣ ، ديوان المدارس تركى ، وثيقة ١٦٧ ص ١٣٠ فى ٦ رجب ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٩ م .

(٦) مجلة الثقافة العدد ٢٢٤ السنة الخامسة فى ١٣ أبريل ١٩٤٣م

رجب سنة ١٢٦٦ هـ ، الموافق ١٨٤٩ ، علي بسفر مدرسى هذه المدرسة الى السودان (٧)

ولكن بعد وصول رفاعة ورفاقه الى هناك ، لم يهتم بفتح هذه المدرسة ، على الرغم من انه حصل على جميع الامكانيات اللازمة لها مثل المهمات والأدوات بل أخذ يماطل ويشكو مر الشكوى من ذهابه الى الخرطوم (٨) ويتضح ذلك من شعره الذى نظمه فى السودان وقال فيه :

« وقد فارقت أطفالا صغارا بطهطا دون عودى واعتيادى
افكر فيهم سرا وجهرا ولا سمرى يطيب ولا رقادى
وعادت بهجتى بالنأى عنهم بلوعة مهجة ذات اتقاد
اريد وصالهم والدهر يأبى مواصلتى ويطمع فى عنادى » (٩)

من هذه الأبيات الشعرية يتضح مدى حنق رفاعة الطهطاوى على سفره الى السودان ، حيث اعتبر نفسه سجينا ، حرم من وطنه ومن رؤية اولاده اعز مافى الوجود واعتقد ان عباس رغب فى التخلص منه بارساله الى الخرطوم ، لذلك اهمل فى فتح هذه المدرسة وشجعه على ذلك حكمدار السودان اسماعيل ابو جبل ، الذى كان لا يميل الى افتتاح هذه المدرسة ، لاعتقاده بأن افتتاحها سوف يرهق ميزانية الحكمدارية (١٠)

من المرجح أن عباس لم يكن يقصد التخلص من الطهطاوى بارساله الى السودان ، بل كان يقصد نشر العلم والمعرفة هناك ، فلو كان عباس يريد التخلص من الطهطاوى لتخلص منه بسهولة ، ودون أدنى عناء ، لان الطهطاوى لم يكن بالمشكلة أو بالخطر الذى يتهدد عرش عباس الأول ، وفى

---

(٧) سجل ٢١٣٤ ديوان مدارس تركى ، وثيقة ٧٩ فى ٢١ رجب ١٢٦٦هـ — الموافق ١٨٤٩ م .
(٨) د. عبد العزيز امين عبد المجيد : المصدر السابق ص ٣٠
(٩) د. احمد احمد سيد احمد : المصدر السابق ص ٩٢
(١٠) د. عبد العزيز امين عبد المجيد : المصدر السابق صص ٣١ ، ٣٣

هذا الصدد يضيف الدكتور أحمد أحمد سيد أحمد قوله أن الغرض من انشاء مدرسة الخرطوم هو الاسهام فى حل أزمة الادارة فى البلاد السودانية ، هذه الأزمة التى بدا حلها غير ممكن دون الاستعانة بالمتعلمين ، الذين سوف يقومون بمهمة انتشار الثقافة فى جنوب الوادى ، وهذا رأى ربما يكون على جانب كبير من الصحة ، ومن المحتمل أن يكون عباس قد خشى على نفسه من مبادىء الطهطاوى ، كما خشى من تأثيرها على المثقفين وهذا احتمال ضئيل . ولكن لو سلمنا فرضا ، بأن عباس نفى الطهطاوى الى السودان ، فهو حر فى ذلك ، لان الحاكم له الحق فى اختيار الأشخاص الذين يتعاونون معه ، وله الحق أيضا فى أبعاد من لا يرغب فيهم .

وكان عباس من ناحية أخرى يتابع أخبار مدرسة الخرطوم أولا بأول فلما علم بتراخى الطهطاوى فى فتحها ، اصدر له أمرا يقضى بفتحها ، وكان ذلك فى شهر شوال عام ١٢٦٩هـ وقد دخلها من التلاميذ منذ اللحظة الأولى ٣١ تلميذا ، وبعد ثمانية شهور من افتتاحها بلغ عدد التلاميذ حوالى ٨٤ تلميذا ، وكان سن هؤلاء التلاميذ يتراوح فيما بين السابعة والثانية عشرة ، وكانت المدرسة داخلية على غرار مثيلاتها فى مصر ، فكان يصرف لكل تلميذ حصيرة وسجادة عسكرية ومخدة من القطن وحرام بلدى للغطاء ، وأثناء الدرس كان التلاميذ يجلسون على الحصر ، وكانت الدراسة تبدأ فيها منذ الصباح وحتى قبل غروب الشمس . وكان التلاميذ يتناولون طعام الغداء مع الأساتذة وهم جالسون على الأبراش (١١) .

استمرت الدراسة فى المدرسة مدة تسعة أشهر ابتداء من شوال سنة ١٢٦٩ وحتى أول شعبان سنة ١٢٧٠هـ (١٢) واذا كانت المدرسة لم تستمر فى تأدية مهمتها مدة طويلة (أقل من عام) الا أن نشاطها كان يزيد على ذلك بكثير ، وفى هذا الصدد يقول رفاعة الطهطاوى ما نصه :

« وكذلك قد تعلم فقهاء الخرطوم ممن معى من المشايخ تجويد القرآن الشريف ، وعلم القراءات حتى صاروا ماهرين فى ذلك » (١٣) .

---

(١١) د. أحمد أحمد سيد أحمد ، المصدر السابق صص ١٠٥ ، ١٠٧
(١٢) د. عبد العزيز أمين عبد المجيد ، المصدر السابق ص ٣٥
(١٣) د. أحمد أحمد سيد أحمد ، المصدر السابق ص ١١٩

لم تكد المدرسة تبدأ عامها الثانى حتى اقفلت أبوابها ، وذلك بسبب موت مؤسسها عباس الأول ، وبسبب مجيء محمد سعيد باشا الى أريكة الحكم حيث اصدر ارادة سنية فى ٢٧ شوال ١٢٧٠ تقضي باغلاق المدرسة ، وعلى الفور عاد رفاعة رافع الطهطاوى الى مصر ٠

ويمكن القول بأن مدرسة الخرطوم كانت من أعظم الانجازات المصرية فى السودان فلأول مرة يدخل نظام المدارس فى هذه البلاد ومع أن هذه المدرسة لم يقدر لها الاستمرار فى مواصلة الدراسة مدة طويلة من الزمن ، الا أنها بدون شك تركت آثارا على جانب كبير من الأهمية لدى السودانيين انفسهم ، ففتحها كان بمثابة الشعلة التى أضاءت مكانا مظلما ثم انطفأت لسبب ما ، فالذى يرى النور لا يمكنه أن يرضى بالظلام ٠

والى جانب اهتمام عباس بنشر التعليم فى السودان فانه اهتم أيضا بتجديد بعض مبانى مدينة الخرطوم ، واذكر على سبيل المثال انه فى عام ١٨٥١ م ، أمر بتجديد البعض من مبانى هذه المدينة وقد بلغت تكاليفها نحو ٨٩٦٤٤ قرشا (١٤) ٠

اهتم عباس أيضا بجلب عدد قليل من العبيد ، ففى عام ١٨٥١ جلب ١٨ عبدا كانوا عبارة عن سبعة من الذكور الشباب ، وخمسة من كبار السن ، ٢ من الأولاد الصغار،٤ من النساء ،وكان الغرض من جلب هذا العدد ،هو استخدامهم فى الجفالق ، ولكن بعد وصولهم الى الجفالق تمكنوا من الهرب الى السودان ، ولكن حكمدار السودان تمكن من القاء القبض عليهم واعادتهم بالتالى الى مصر ، وبلغت تكاليف نقلهم هذه المرة ٢٠٦٠ قرشا ، ٩ بارة ، وفى عام ١٨٥٣م جلب عباس الأول عددا آخر من العبيد بلغ ١٦ عبدا ، ما بين ذكور وأناث،وذلك لحساب الجفالق ايضا (١٥) وفى عام ١٨٥٤م، ورد عدد

---

(١٤) محافظ ابحاث السودان دفتر ٩٦ وارد معية عربى ، وثيقة ٩ ص ١١٥ فى ٢٠ الحجة ١٢٦٨ هـ الموافق ١٨٥١ م

(١٥) دفتر ٦٥٨ وارد ديوان الكتخدا ، وثيقة ١٨٨٤ فى غرة ربيع آخر ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م ٠

آخر من العبيد بلغ ٢٦ عبدا كانوا جميعا من الأناث ، وذلك للعمل فى المنازل كخدم ، وبلغت تكاليف نقلهم ١٩٦٠٤ قرشا ، ٣٥ بارة (١٦) وكان من المتبع مع هؤلاء العبيد أنه عند مرورهم من الجمارك المصرية يتم تطعيمهم ضـــــد الجدرى .

وبالاضافة الى جلب عباس الأول للعبيد ، فانه جلب أيضا عددا آخر من الماشية السودانية بلغ ١١٠١٦ راسا ، بيع منها عدد للعمل فى المديريات بسعر يتراوح فيما بين ١٣٨ ، ٢٨٥ قرشا للراس الواحد ، وبيع الباقى بنفس السعر الى ديوان الجهادية وذلك لتوزيع لحومهم على جنود الجهادية (١٧) زيادة على ذلك فانه جلب عددا من الابل بلغ ١٠٠٠ راس (١٨) هذا بايجاز عن عهد عباس الأول .

٢ ــ عصر محمد سعيد باشـــا :

تولى محمد سعيد باشا حكم مصر فى ١٨ يونيو عام ١٨٥٤م أى بعد وفاة ابن أخيه عباس الأول مباشرة، وقد اعترف السلطان العثمانى بالوالى الجديد، الذى سافر الى الأستانة لتقديم فروض الطاعة والولاء ، وعاد سعيد بعد ذلك من هناك الى مصر فى نفس العام . وقد تميز محمد سعيد باشا بأنه كان على جانب من الثقافة ، وذلك لتعلمه فى أوربا ، واجادته اللغة الفرنسية الى جانب الانجليزية ، وقد أثرت هذه الثقافة بالتالى فى تصرفاته ، فكان يميل الى الأوربيين ويتضح ذلك من منحهم الكثير من الامتيازات التى ساعدت على زيادة عددهم فى مصر .

وبعد أن اعتلى محمد سعيد باشا الحكم شغل نفسه بشئون مصر الداخلية ، شأنه فى ذلك شأن عباس الأول ، وكان من أبرز الأعمال التى

---

(١٦) دفتر ٢٢٩٨ وارد المعية ، وثيقة ٦١٢ ص ٥٤٧ فى ١٠ ربيع ثانى ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م

(١٧) محفظة ٢ معية تركى ، وثيقة ٣٧٤ ص ٨٨ فى ٢٥ رجب ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

(١٨) دفتر ١٠٤٦ ، وارد نظارة المالية، وثيقة ١٦١٣ فى رجب ١٢٧٠هـ الموافق ١٨٥٣ م .

شغل نفسه بها فى أثناء فترة حكمه ، هى اهتمامه بالتنظيم الادارى فى مصر ، الذى تمثل فى انشاءالمجلس الخصوصى الذى كان من اختصاصه مناقشة الأوامر ذات الصفة العامة ، وذلك قبل عرضها على الوالى ، وكذلك مناقشة اللوائح الادارية ، زيادة على ذلك فانه انشأ ثلاثة دواوين هى ، ديوان الداخلية والمالية والحربية ، بالاضافة الى ذلك فانه أصدر قانون ملكية الأرض الزراعية عام ١٨٥٤ م ، الذى بمقتضاه خول للفلاحين الحق فى ملكية الأرض والانتفاع بها وحق التوريث والتأجير للغير والرهن والبيع .

وكان من أعماله الهامة أيضا اكماله لمشروع الخط الحديدى الذى بداه عباس الأول والذى يربط بين الاسكندرية والقاهرة ، وقد تم تشغيله بالفعل فى عام ١٨٥٦م .كما أنه قام بمد خط حديدى آخر يربط القاهرة بالسويس(١٩) زيادة على ذلك فانه قرر تنفيذ مشروع قناة السويس ، الذى بدأ العمل فيه عام ١٨٥٨ م ، والذى انتهى فى عام ١٨٦٩ م ، وأدت هذه السياسة التى اتبعها محمد سعيد باشا الى عدم الاهتمام ببلاد السودان ، وأدى ذلك بالتالى الى تدهور أحوالها ، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ، بحيث لم يعد هناك اى اهتمام بالتجارة أو الزراعة ، وربما زاد اهمال مديرى المديريات من تفاقم المشكلة ، ولكن لما علم سعيد باشا بهذه الحالة السيئة التى وصلت اليها البلاد ، قرر القيام بزيارة السودان لكى يقف بنفسه على أحوالها من كافة النواحى ، حتى يتمكن من وضع النظم والقوانين التى تكفل لهذه البلاد رفاهيتها وعمرانها (٢٠) وفى هذا الصدد يخاطب سعيد باشا حكمدار السودان بقوله :

«حقا انه من دواعى الاسف الا تنظم شئون السودان التابعة لحكومتنا كما نريده الى الان ، برغم حرصنا على تقدمها ورغبتنا فى عمرانها ، وبالطبع ليس من الجائز ان تظل هذه البلاد على حالتها هذه ، ولذلك كنت افكر منذ مدة ان اسافر اليها بنفسى لأقوم برحلة فى ربوعها واشاهد أيضا أحوالها

---

(١٩) الياس الأيوبى : تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل . ج ١ ، ص ٨٦

(٢٠) محفظة ٣ مديريات ، وثيقة ٣٧٩ فى ١١ ربيع أول ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

عن كثب ، واقف على شئونها حيث أضع من النظم والأسس ما هو كفيل بعمرانها ، ورفاهية سكانها من الرعاية والاهلية » (٢١) .

تمكن سعيد باشا أثناء هذه الزيارة من اصدار عدة قرارات كان من شأنها العمل على حل مشاكل الوطنيين السودانيين ، وكان من هذه القرارات الغاء منصب الحكمدارية ، وارتباط كل مديرية من مديريات السودان بالقاهرة ، كما أنه اسند جباية الضرائب للمشايخ والعمد وزعماء القبائل ، بحيث يقومون بتوريدها رأسا الى خزانة المديرية (٢٢) بالاضافة الى ذلك فانه أمر بتخفيض الضرائب المفروضة على الوطنيين بحيث جعل مال كل ساقية ٢٠٠ قرشا فى العام بدلا من ٢٥٠ قرشا ، وجعل ضريبة الأرض التى لا تروى بالسواقى ٢٥ قرشا بينما جعل ضريبة الفدان من أرض الجروف ٢٠ قرشا ، زيادة على ذلك فانه أعفى المشايخ من ضريبة ساقية من كل ٢٥ ساقية ، أى أنه كان عليهم أن يدفعوا ضريبة عن ٢٤ ساقية فقط ، كما أنه جعل ضريبة النخلة المثمرة قرشا واحدا والنخلة الذكر ٣٠ فضة والغى أيضا نظام السخرة الذى كان سائدا فى بلاد السودان ، فأمر بعدم تسخير جمال الأهالى فى نقل أمتعة الميرى المختلفة ، أو استقدام أبنائهم بدون رضائهم (٢٣) .

لم يكتف محمد سعيد باشا بذلك بل أشرك البعض من شيوخهم فى الحكم ، فقد نصب الشيخ رجب ادريس شيخا على جبال الفونج ، وكان سعيد قد طلب من جميع المشايخ والعمد والأهالى أن يطيعوا أوامره (٢٤) .

وكان الأهم من ذلك كله اصداره أمرا بالغاء تجارة الرق فى افريقيا وفى هذا الصدد يخاطب حكمدار السودان بقوله :

---

(٢١) نفس المصـــــدر .

(٢٢) د. مكى شبيكة ، المصدر السابق ص ٥٠٧

(٢٣) محافظ ابحاث السودان ، دفتر ١٨٨٦ أوامر عربى ، وثيقة ٥١ص٣٣ فى ٢٩ جماد أول ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

(٢٤) محافظ أبحاث السودان، دفتر ١٨٨٦ أوامر عربى، وثيقة ١٨ص٥ ٢٥ جماد أول ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

« ان مبيع وشراء الجوارى السود والعبيد الذين صار جلبهم من السودان، ودارفور ، قد صار منعه من طرفنا كلية ، وقد صدر الامر من طرفنا فى هذا التاريخ الى المالية لاجل التحرير الى جمرك اسوان والى مدير جرجا واسيوط، فى خصوص عدم اعطاء الرخصة للجلابين المارين عليهم بالأسرى الى مصر ، وحين تصير هذه الممنوعية معلومكم يلزم الدقة والاعتناء التام فى منع بيع وشراء الجوارى والعبيد بالبلاد سرا وجهرا ، واذا وجد جلابين معهم أسرى — وقاصدين الجلب الى مصر يصير حصرهم وارجاعهم الى محلهم فتستمر هذه، الممنوعية على الدوام بحيث لا يرد اسرى الى مصر ذكورا وأناثا . من بعد هذا كله يلزم الحذر والمجازية من وقوع من يخالف هذه الارادة فى حكمداريتكم (٢٥) » .

يبدو أن اجراءات سعيد تجاه وقف تجارة الرق لم تأت بالنتيجة المرجوة مما اضطره الى أن يتخذ اجراء اكثر حسما ، تمثل فى عدم دخول العبيد الى مصر والغاء أسواقها (٢٦) .

وأما عن علاقة سعيد ببعض الدول الافريقية ، فكانت علاقته طيبة مع دارفور والحبشة ، فبالنسبة للحبشة نجد انه بمجرد وصوله الى الخرطوم

---

(٢٥) د. مكى شبيكة ، المصدر السابق ص ٥٠٨ .

(٢٦) Said pasha forbade the sale and purshes of the slaves and close the slave market in Egypt. Explicit orders were given, that slave should not be allowed to cross the bounderies on his dominions, and instructions to that effect were issued to authorities at the southern frontiers, as well as at the Red sea literal. In 1855 Said issued a decree that gave full freedom to all the slaves in Egypt, who of their own accord, wanted to leave the service of their masters, the government undertaking the task of finding work in such case for the freed, both men and women. He wanted to stop altogether the slave trafic in the Sudan. Regard to shukry, M. The Khedieve Ismail and slavery in the Sudan P. 112.

أرسل خطابا الى ملكها ، يشرح له فيه مدى حرصه على علاقة حسن الجوار بين الدولتين ، ويتضح ذلك من قوله :

« تعلقت ارادتنا بالمرور على من كان تحت أنظارنا من الاقاليم السودانية الملحقة بجهاتنا المصرية ، فوصل الان ركبنا اليها ، وحل موكبنا لديها بقصد النظر فيما عليه أهلها من الأحوال والتشبث باسباب ابلاغهم فى كيفية معاشهم لدرجة الرفاهية ، واكمال هذا غاية قصدنا ، لاتقصد لنا سواه ، وان لكل امرىء ما نوى ، وحيث كان بيننا وبين حضرتكم من حسن الجوار ، وقرب الدار ، وصلة المصالح التجارية التى هى أقوى صلة بين اعضاء العائلة البشرية فقد رأينا من الاقتضاء أن نوجه لحضرتكم هذا الخطاب لتعلم به حقيقة ما قصدناه لقربنا من هذه الجهة من حسن النية وما هو قائم بيننا من طيب ، وما نحن مصممون عليه من الاستمرار على حسن المعاشرة اللازمة لحق المجاورة (٢٧) » .

من قراءة هذا الخطاب يتضح لنا مدى حرص سعيد باشا على علاقة حسن الجوار مع ملك الحبشة ، حيث أفهمه أن زيارته للسودان كانت بغرض الوقوف على أحوال هذه البلاد من كافة الجوانب ، وليست بقصد الاعداد لحملة عسكرية يمكن بها مهاجمة حدود الحبشة المجاورة للسودان .

بعد أن تسلم ملك الحبشة رسالة محمد سعيد باشا الودية اقتنع بموقفه ، والدليل على ذلك أنه طلب من سعيد أن يرسل له أحد القسس المصريين كى يقوم بالوعظ فى الكنائس الحبشية لمدة عدة شهور ، يعود بعدها هذا القس الى مصر ، وقد استجاب سعيد لمطلب ملك الحبشة الذى أرسـل خطابا الى سعيد قال فيه :

« بخصـوص وصول حضرة القديس أبونا البطريرك كيرلس بطريرك الأقباط ، وبحضوره لطرفنا ، وبالسؤال معه عن جنابكم أعلمنا عن مجيئكم لنا ورغبتكم فى دوام المحبة والوداد بيننا ، وفرحنا بذلك كثيرا ، وأخبرنا كذلك

---

(٢٧) دفتر ١٨٨٦ أوامر عربى ، وثيقة ١٣ ، ص ١٠ فى جماد أول ١٢٧٣هـ الموافق ١٨٥٦ م .

بانصافكم وعدلكم بين الرعية ، لأن طبيعتكم خلقت للخير والصلاح ، ونحن نريد دوام المحبة بيننا ودوام العشرة ، وكذلك أرسلنا لكم سبعة خيول ، منهم ثلاثة كبار وأربعة صغار ، بالاضافة الى درقة فضة مطلية بالذهب وحريتين » (٢٨) .

بعد أن تسلم محمد سعيد باشا هدية ملك الحبشة أرسل له بالتالى هدية أخرى ، تعبيرا عن علاقة الود والصداقة بين الملكين ، وكانت هذه الهدية عبارة عن ٢ مدفع من النحاس الأصفر ، ١٠٠ بندقية كبسول بروحين ، ١٢٦ ذراع من القماش الحرير ، ١١٠ ذراع من القماش القطيفة ، خمس خيام مبطنة بالحرير ، ومزودة بالأعمدة (٢٩) .

كان ملك الحبشة قد احتفظ بالبطريك المصرى ، الذى كان قد ذهب الى الحبشة ، كى يقوم بالوعظ فى كنائسها لعدة شهور ، مما اضطر محمد سعيد أن يطلب منه ضرورة عودة هذا القس حتى لا تتعطل الشعائر الدينية فى مصر ، ويتضح ذلك من خطاب سعيد باشا الى ملك الحبشة والذى جاء فيه ما نصـــه :

« لا يخلصكم تعطيل الشعائر الدينية للاقباط فى بلدنا ، كما لا يرضيكم تعطيل وظيفته وازدياد الشكوى من أجله (٣٠) » .

من المرجح أن يكون السبب فى طلب سعيد عودة البطريرك من الحبشة الى مصر يرجع الى اهمية هذا البطريرك بالنسبة للعقيدة المسيحية فى سائر افريقيا ، وربما يرجع ذلك الى سوء التفاهم الذى بدأ يظهر فى الأفق ، أو الذى يرجع سببه الى احتضان الحبشة للمتمردين من أبناء السودان .

---

(٢٨) محفظة ١٩ ، وثيقة ٧١ فى ٢٥ ربيع أول ١٢٧٤هـ الموافق ١٨٥٧م .

(٢٩) دفتر ١٨٩٠ آوامر عربى ، وثيقة ٨٨ ص٢٦ فى ٢١ محرم ١٢٧٥ الموافق ١٨٥٨م .

(٣٠) محافظ ابحاث السودان ، دفتر ١٨٨٩ دواوين ، وثيقة ١٤ ص ٦٨ فى ٢٨ ربيع أول ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

ومن الدول التى كانت لها علاقة طيبة مع مصر فى عهد سعيد سلطنة دارفور ، التى كانت لاتزال بعيدة عن النفوذ المصرى ، وكان سعيد من جانبه ومنذ البداية حريصا كل الحرص على أن تظل علاقته بهذه السلطنة طيبة حتى لا يصطدم بها فى معركة حربية وحتى تستمر التجارة بينها وبين مصر فى الازدهار ، ويتضح ذلك من خطاب سعيد الى سلطان دارفور الذى جاء فيه ما نصـــه :

« بالرغم من توفر قواتنا البرية والبحرية ، الا اننا لا نفكر فى القيام بأى عمل يتنافى مع الانسانية (٣١) » .

واضح من هذه العبارة أن سعيد باشا كان يريد أن يفهم سلطان دارفور بأن مصر تتعامل معه من مركز القوة وليس من مركز الضعف حتى لا تسول له نفسه فى التفكير فى القيام بأى عمل عسكرى ضد السيادة المصرية فى السودان ، ورغب سعيد أيضا أن يفهمه أنه رغم هذه القوة الا أن مصر لا تفكر فى شن العدوان ، بقدر ما تفكر فى نشر السلام والأمن فى ربوع هذه البلاد ، حتى ينعم أهلها بالسعادة والرفاهية والرخاء .

ولكى يدعم سعيد العلاقة بينه وبين سلطان دارفور أرسل له بعض الهدايا الرمزية التى تمثلت فى خمسة سيوف ، كان واحد منها مذهبا ومرصعا بالجواهر ، وكان الباقى مرصعا بالفضة ، وخيمة مبطنة من الداخل بقماش مقصب ، وعربة ركوب ، بأربع عجلات ، وأربع طاقات (ثوب) من القماش المقصب (٣٢) .

---

(٣١) محافظ أبحاث السودان ، دفتر ١٨٨٩ دواوين ، وثيقة ١٣ ، ص٧ فى ٢٨ ربيع أول ١٢٧٥هـ الموافق ١٨٥٨م .
(٣٢) نفس المصـــــدر السابق .

الباب الثانى

الوجود المصرى فى افريقيا فى الفترة

ما بين

١٨٦٣ م — ١٨٧٩ م

الفصل السابع

الثروة البشرية والغاء الرق

لم تؤد الاجراءات التى اتخذتها مصر بشأن وقف تجارة الرقيق فى أفريقيا فى الفترة السابقة على عصر اسماعيل الى الغاء هذه التجارة التى كانت متأصلة فى البلاد وذات جذور عميقة فى الكيان الاجتماعى والاقتصادى لسكان وادى النيل ، فكانت المنازل فى مصر مثلا لا تخلو من العبيد والجوارى الذين كانوا يعملون كخدم ، حتى أصبح طموح السيدات فى مصر هو أن يمتلكن عبدا أو جارية ، وكذلك كان الحال فى السودان الشمالى فكان السكان يستخدمون العبيد فى زراعة القطن ، وربما فى رعى دوابهم (١) .

يبدو أن السبب فى عدم الغاء الرق فى أفريقيا فى الفترة السابقة على عصر اسماعيل كان يرجع الى انتشار هذه التجارة على نطاق واسع ، وخاصة بعد فتح النيل الأبيض للملاحة ، والى انعدام الرقابة على منافذ الطرق التى كانت تستخدم بواسطة الجلابة ، وكذلك الى اهمال مديرى المديريات فى العمل الجاد على الغائها ، وربما رجع ذلك أيضا الى أن حكام مصر كانوا غير راغبين فى الغائها .

ولما تولى اسماعيل حكم مصر عام ١٨٦٣ م كانت مشكلة الرق من المشاكل الملحة التى تستدعى حلا جذريا حتى يستتب الأمن ويعم الرخاء كل البلدان الأفريقية فاضطره ذلك الى الاسراع فى العمل على وقف هذه التجارة وخاصة بعد أن قضى عليها فى معظم الدول الأوربية والمستعمرات البريطانية (٢) ولقد تمكن اسماعيل فى فترة حكمه من أن يقوم بتشييد صرح امبراطورية

---

(١) Pierre Crabites : Ismail the Maligned Khedive P. 72.

(٢) انظر الفصل الأول من الباب الأول .

مترامية الأطراف ، شملت كل من دارفور ومنطقة بحر الغزال وأعالى النيل ، وأفريقيا الشرقية حتى قسمايو (٣) .

ولكى يقضى اسماعيل على هذه التجارة فى أفريقيا اتخذ بعض الاجراءات التى يمكن بها القضاء عليها ، وكان أول هذه الاجراءات أنه أصدر تعليماته الى حكمدار السودان،والى مديرى المديريات ، يحثهم فيها على ضرورة العمل على عتق ما يملكه الجلابة من الرقيق الأسود ، بعد ذلك يحصل هؤلاء الرقيق علىشهادات عتقهم،ثم يعودون بالتالى الى أوطانهم تحت حماية الحكمدارية، وفى حالة عدم رغبة هؤلاء العبيد فى الرجوع الى بلادهم لخوفهم من وقوعهم مرة ثانية فى أيدى الجلابة تقوم الحكمدارية بتوزيعهم على الأعمال المختلفة ، شأنهم فى ذلك شأن رعايا الحكومة المصرية ، بالاضافة الى ذلك فان الحكمدارية كان عليها أن تربى أولادهم ، وتزوج بناتهم (٤) .

وكان من الاجراءات التى اتخذها اسماعيل لوقف تجارة الرقيق الأسود أنه امر بمصادرة المراكب التى تعمل فى النس الأبيض والتى تضبط محملة بالرقيق وقد تم بالفعل ضبط سبعين مركبا فى فترة قصيرة وتم تحرير ماضبط فيها من عبيد (٥) وفى نفس الوقت أمر اسماعيل بتشديد الرقابة على سفن الشركة العزيزية المصرية التى تعمل فى البحر الأحمر وحذرها من نقل الرقيق الأسود من سواكن ومصوع وغيرها من موانى البحر الأحمر الى الموانى الأخرى (٦) علاوة على ذلك ارسل حملة عسكرية الى منطقة أعالى النيل (٧) وذلك لمهاجمة مراكز تجارة الرقيق فى المنطقة الواقعة بين الخرطوم وغندوكرو (٨) وعين على رأس هذه الحملة السير صمويل بيكرالذىزوده بسلطة

---

(٣) د. محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ، ص١٧٢ .

(٤) نفس المصدر ، ص٢٠٠ .

(٥) Dr. Shukry, M.F. : The Khedive Ismail and slavery in the Sudan. P. 93.

(٦) د. محمد فؤاد شكرى : المصدر السابق ص١٧١ .

(٧) Pierre Crabites : Gordon in the Sudan and slavery. P. 28.

(٨) Dauleday and company Inc : Exploring Africa and Asia. PP. 3,6.

مطلقة ، حتى يكون له الحرية فى اتخاذ القرارات التى تتطلبها الحملة وكان من أهم أهداف هذه الحملة : ــ

ــ القضاء على تجارة الرقيق فى منطقة أعالى النيل ، وتدمير مراكزها التجارية فى هذه الجهات ، بالاضافة الى اخضاع هذه المنطقة للسياد المصرية .

ــ تنظيم حركة التجارة المشروعة فى هذه البلاد .

ــ فتح طريق الملاحة بين النيل الأبيض والبحيرات العظمى .

ــ تأسيس سلسلة من المحطات العسكرية والمراكز التجارية التى تمتد من الخرطوم شمالا وحتى بحيرة البرت جنوبا ، بحيث تبلغ المسافة بين المحطة والأخرى مسير ثلاثة أيام .

يبدو أن هذه الحملة نجحت فى تنفيذ بعض المهام الموكلة اليها وفشلت فى تنفيذ البعض الآخر ، فقد نجحت فى نشر الأمن والطمأنينة فى ربوع البلاد التى تم اكتشافها والتى خضعت للسيادة المصرية وفى هذا الصدد يقول صمويل بيكر ما نصـــه :

« انه أثناء حكم الخديو اسماعيل انتشر الأمن والطمأنينة فى ربوع البلدان الأفريقية التى خضعت لنفوذه ، ابتداء من الاسكندرية وحتى منابع النيل ، فقد أصبح المغامر الأوربى يسير فى هذه البلدان دون التعرض لأى مخاطر ، بل انه اصبح يمشى فى أمن اكثر من المواطن الانجليزى الذى كان يسير بعد الغروب فى الهايدبارك (٩) .

ومن ناحية أخرى فان هذه الحملة فشلت فى القضاء على تجارة الرقيق فى هذه البلاد ، وربما يرجع ذلك الى عدة عوامل منها عدم كفاءتها العسكرية وعدم مقدرتها على احكام الرقابة على الجلابة وتدمير مراكزهم التجارية ومنها المصاعب الطبيعية التى تعرضت لها الحملة من غابات وأحراش وأدغال ومستنقعات،ومنها سوء قيادة صمويل بيكر،ومنها نقص العتاد والذخيرة ــ بالاضافة الى مقاومة القبائل النيلية لها .

---

(٩) Pierre Crabites : Ismail the Maligned. op. cit. pp. 72-73,77

وكان من اشهر تجار الرقيق العرب فى منطقة أعالى النيل أبو السعود صبر تاجر الرقيق المشهور محمد أحمد العقاد (١٠) فقد قام أبو السعود بتحريض القبائل النيلية ، كى تقوم بمقاومة الحملة حتى يشغلها بعيدا عن تنفيذ مهمتها الأصلية وهى القضاء على تجارة الرقيق ومهاجمة أوكارهم . والى جانب تجار الرقيق العرب وجد عدد من تجار الرقيق الأوربيين الذين كان من اشهرهم التاجر المالطى ديبونو Debone وقريبه امبيلى Ambile ثم الفرنسى ملزاك Melzak وغيرهم كثيرون (١١) .

ولقد انشأ اسماعيل ديوان الويركو الذى يختص بتحصيل الضرائب من أصحاب المراكب الذين تعمل سفنهم فى النيل الأبيض ، وقد فرضت هذه الضرائب على العمال والحراس والحمالين والبحارة ، وتراوحت قيمة هذه الضريبة فيما بين ١٠٠،٢٠٠ قرشا (١٢) وقد اختص هذا الديوان أيضا بمنح تصاريح للسفن التى تبحر فى النيل الأبيض الى المديرية الاستوائية (١٣) ولم يكتف اسماعيل بكل هذه الاجراءات ، بل طلب من حكمدار السودان أن يحرر الرقيق الذين يعملون فى جميع المديريات السودانية خدما ، وخاصة عندما يتقدمون بالشكوى الى اى جهة حكومية من سوء المعاملة التى يلقونها من اسيادهم ، ففى هذه الحالة تقوم الجهة الحكومية باستدعاء صاحب الخادم أو الجارية وتقوم بمساءلته ، فيما نسب اليه من قبل رقيقه ، فاذا اتضح أنه أساء معاملة العبد أو الجارية بالضرب ، ففى الحال تقوم الجهة الحكومية بتحرير شهادة عتق الى هذا العبد أو الجارية ، وأما اذا حدث غير ذلك ، ففى هذه الحالة يعاد العبد أو الجارية بالتالى الى سيده بعد تلقينه بالنصائح اللازمة (١٤) .

---

(١٠) د. جميل عبيد : المديرية الاستوائية ، ص ٤١ .

(١١) محمد فؤاد شكرى ، المصدر السابق ص ١٦٧ .

(١٢) Dr. Shukry M.F. : op. cit. p. 137.

(١٣) د / محمد فؤاد شكرى ، نفس المصدر ص ١٧١ .

(١٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٦ عابدين صادر تلغراف رقم ٤٢ فى ٢٥ رجب سنة ١٢٩٠هـ الموافق ١٨٧٣م .

لم يلجأ الرقيق الخدم الى الجهات الحكومية فقط ، بل لجأوا الى الكنيسة الكاثوليكية بالخرطوم والى قناصل الدول الأوربية فى السودان لكى تساعدهم الكنيسة وهؤلاء القناصل فى حصولهم على شهادات العتق وقد بلغ عدد هؤلاء العبيد الذين لجأوا الى الكنيسة الكاثوليكية والى القناصل حوالى ٥٠ عبدا ، ولكن حكمدار السودان تمكن من القاء القبض عليهم ومنحهم شهادات العتق الخاصة بتحريرهم والحق الشباب الذكور منهم بالجهادية ، وأما الفتيات فقد أطلق سراحهن (١٥) وربما يرجع السبب فى الحاق الشباب الذكور من هؤلاء العبيد بالجيش الى حاجة اسماعيل لهم ، وخاصة عند ما بدأت العلاقة المصرية الحبشية تسوء بينما لم يكن فى حاجة اليهم فى بداية حكمه فكان يتم عتقهم بمجرد تحريرهم من أيدى الجلابة .

بعد ذلك أمر اسماعيل حكمدار السودان بأن يقوم بحصر عدد الزرائب والمشاريع الموجودة فى مديرية بحر الغزال ، وفى مديرية خط الاستواء ، التى كان أصحابها يستخدمونها كمراكز تجميع لتجارتهم سواء أكانت من العبيد أم سن الفيل وريش النعام (١٦) وكان قد تقرر أنه فى حالة استخدام هذه الزرائب والمشاريع كمراكز لتجارة الرقيق ، ففى هذه الحالة يصادر ما فيها من عبيد الى جانب الأشياء التجارية الأخرى لصالح الحكومة ، وفى حالة عدم ممارستها لتجارة الرقيق ، تهدم باستثناء عدم مصادرة ما بها من مواد تجارية أخرى ، بل تترك لأصحابها ، زيادة على ذلك فان اسماعيل طلب من حكمدار السودان عدم منح أى تصاريح جديدة تخول للتجار انشاء زرائب جديدة للرقيق أو مراكز تجارية فى منطقة أعالى النيل (١٧) .

أدت هذه الاجراءات الخاصة بوقف تجارة الرقيق الى حصول الحكمدارية على أعداد كبيرة من العبيد السود ، فقرر أن يلتحق منهم الذكور من الشباب

---

(١٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢١ عابدين وارد تلغراف رقم ٩٣ فى ٢٧ رجب سنة ١٢٩٠هـ الموافق ١٨٧٣م .

(١٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٦ عابدين صادر تلغراف رقم ٣٩٧ ص ٦٢ فى ١٥ شوال سنة ١٢٩٠هـ الموافق ١٨٧٣م .

(١٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٦ عابدين صورة التلغراف رقم ٤٨٠ ص ٧٥ فى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٠هـ الموافق ١٨٧٣م .

بالجهادية ، وأما كبار السن ، فتقرر أن يلتحقوا بالمزارع ، وأما الصغار منهم سواء أكانوا من الذكور أم الاناث فتقرر أن يلتحقوا بالكتاتيب ، لتعليمهم مبادىء القراءة والكتابة ، وتقرر أيضا فى حالة رغبة كبار السن والصغار من هؤلاء الرقيق العودة الى بلادهم فلا مانع من أن يعودوا بعد أن تسلمهم الحكمدارية شهادات عتقهم على شرط أن تقوم الحكمدارية بتوصيلهم الى نهاية حدودها (١٨) . وكان قد تقرر أيضا أن تقوم الحكمدارية بتزويج الفتيات اللائى يرغبن فى الزواج منهم الى جنود الجهادية وذلك على حسب ما يقضى به الكتاب والسنة .

وكان اسماعيل قد طلب من حكمدار السودان أن يعين عددا من الجواسيس ، وذلك لمراقبة تحركات تجار الرقيق وقد تمكن هؤلاء الجواسيس من معرفة جهة تابعة لدارفور تسمى كامبيه وكان سكانها يمارسون تجارة الرقيق ، وأخبروا الحكمدارية بذلك ، فسيرت بدورها قوة عسكرية قوامها ٤٠٠ جندى من الخيالة وذلك للقضاء على تجار الرقيق فيها وهناك تمكنوا من ضبط ما يقرب من ١٦٠٠ عبد كان منهم ١٠٠٠ من الذكور ، ٦٠٠ من النساء والصبيان والأطفال ، وكانوا جميعا فى حالة سيئة بسبب تعرضهم للمرض والجوع ، ولكن بعد وصولهم الى مركز الحكمدارية ، منح السليم منهم شهادات العتق وبعض المواد الغذائية تمهيدا لارسالهم الى بلادهم الأصلية ، وأما المرضى منهم والذين بلغ عددهم نحو ٩٠٠ شخص تركوا للعلاج فى مركز الأردى وخصص لهم طبيب للاشراف على معالجتهم ، بالاضافة الى تزويدهم بما يلزمهم من غذاء . وكان مدير كردفان أيضا قد تمكن من ضبط ٥٩١ عبدا كان منهم ٣٥٩ من الذكور ، وزعوا على النحو التالى :

١٥٧ على الجهادية .

٩٦ على المدارس لتعليمهم القراءة والكتابة ، ٦ ستة كانوا قد توفوا وأما الاناث فبلغ عددهن ٣٣٢ جارية وزعن كما يلى :

١٩ كن سرارى

١٦ توفين .

---

(١٨) محافظ ابحاث السودان ـــ دفتر ١٥ عابدن ، صادر تلغراف رقم ٤٠١ فى ٢٠ ربيع أول سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ .

٢٩٧ زوجن لجنود الجهادية (١٩)

لما علم اسماعيل بعدد الرقيق الذى تم تحريره من أيدى الجلابة ، طلب من حكمدار السودان الا يسمح لهم بالرحيل الى بلادهم ، وفى هذا الصدد يقول ما نصه :

« انهم ربما يقعون فريسة فى ايدى الجلابة مرة أخرى » وطلب منه أيضا أن يلحق الشباب الذكور منهم بالجهادية (٢٠) ويبدو أن الغرض من ضم هؤلاء العبيد الى الجهادية هو حاجة اسماعيل الى زيادة عدد جيشه ، وخاصة عندما بدأ يرسل البعثات الكشفية الى المناطق النائية ، وعندما زادت علاقته سوءا مع الحبشة ونظرا لتزايد عدد الرقيق المحرر وخاصة من الشباب الذكور الذين تتراوح اعمارهم فيما بين ١٨ ، ٢٢ سنة ، فقد طلب حكمدار السودان من اسماعيل أن يوافقه على ارسال هؤلاء العبيد الى مصر ، كى يتم تدريبهم فيها عسكريا ، ثم يعودون بالتالى الى السودان ، ليقوموا بالخدمة العسكرية فى بلادهم (٢١) لأنهم لا يتأثرون بمناخها القاسى ، بخلاف الجنود المصريين الذين كانوا لايميلون الى الخدمة فى البلاد السودانية ، وذلك لأنهم كانوا يتعرضون للامراض الخطيرة ، وقد وافق اسماعيل على مطلب الحكمدار على شرط أن يرسل هذه الاعداد على دفعات . ونتيجة لسوء العلاقات مع الحبشة وحاجة اسماعيل الى زيادة قواته المحاربة وامكانية اعتماده على أبناء السودان طلب من حكمدار السودان أن يقوم بشراء العبيد الذين يعملون لدى السكان الوطنيين ، ويرسلهم الى مصر الى جانب العبيد الذين يتم تحريرهم من تجار الرقيق ، وقد تراوح سعر العبد الذى تم شراؤه من الأهالى بنحو ٨٠٠ قرشا وكان الحكمدار قد خير الأهالى بين حصولهم على أثمان هؤلاء العبيد نقدا أو أن يعطوهم للحكمدارية فى مقابل أن تخصم أثمانهم من قيمة الضرائب المقررة عليهم (٢٢) .

---

(١٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٨٧٥ ، وثيقة ٢ ص١١٠ فى ٢٩ جماد أول عام ١٢٩١هـ الموافق ١٨٧٤م .

(٢٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٠ صادر تلغراف ص٩١ رقم ٥٥٥ فى ٢٤ رمضان سنة ١٢٩١هـ الموافق ١٨٧٤م .

(٢١) محافظ أبحاث السودان ، دفتر ٢٨ عابدين ، وارد تلغراف رقم ٣٢٢ ص٤٨ فى ٢٧ شوال ١٢٩١هـ الموافق ١٨٧٤م .

(٢٢) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٢ وارد تلغراف رقم ١١١ ص١٦ فى ١٨ رجب سنة ١٢٩٢هـ الموافق ١٨٧٥م .

يبدو أن العبيد الذين تم الحصول عليهم بالمجان ، وبالشراء لم يفوا بحاجة اسماعيل مما اضطره ذلك الى أن يطلب من محافظ سواحل البحر الأحمر ، أن يجند الوطنيين من الشباب الذكور من أبناء الصومال واشترط أن تتراوح أعمارهم فيما بين ١٩ ، ٢٢ سنة وتقرر أن تتراوح مدة خدمتهم بالجيش فيما بين ٥ ، ٦ ، ٧ ، ١٠ سنوات وطلب منه أيضا أن يأخذ عليهم اقرارات معتمدة من مشايخهم ومن عمدهم تفيد امتثالهم لاحكام القوانين العسكرية وربما تفيد أيضا أنهم دخلوا الخدمة العسكرية بمحض ارادتهم ، وحتى يتجنب الخديو أية معارضة أو نقد يوجه اليه من جانب القناصل الأوربيين الموجودين فى بعض موانى البحر الأحمر الغربية ، وحتى لايهتم أيضا بعدم محاربته للرق فى أفريقيا، ومن الملاحظ أن اسماعيل لم يتخذ مثل هذه الاجراءات فى بقية البلدان الأفريقية الأخرى لعل هذا كان لخلوها من القناصل الأوربيين . وطلب اسماعيل كذلك من المحافظ أن يرسل العدد الذى يتم تجنيده الى مصر على دفعات ، بحيث يتراوح عدد الدفعة فيما بين ١٠٠ ، ٢٠٠ ، ٣٠٠ جندى (٢٣) . زيادة على ذلك فانه طلب من حكمدار السودان أن يقوم بشراء العبيد من الجلابة بحيث لاتضع القيود الحديدية فى أيديهم حتى لايشعروا بأنهم رقيق ، وطلب منه أيضا أن لايشترى العبيد من الجهات التى يوجد بها غوردون باشا (٢٤) . ومن المرجح أن اسماعيل لم يكن جادا فى وقف تجارة الرقيق ، لأنها فيما يبدو كانت تتعارض مع مصالحه العسكرية والاقتصادية لذلك نجده يطلب من مدير هرر أن يقوم بشراء العبيد من تجار الرقيق ، ثم يقوم بتدريبهم على استخدام الأسلحة التى تعمل بالكبسول ، بعد ذلك يتم تدريبهم على الأسلحة الرامنتون (٢٥) تمهيدا لانضمامهم الى صفوف القوات المسلحة .

لم يكتف اسماعيل بكل هذه الاجراءات الخاصة بجلب أكبر عدد من العبيد سواء كان ذلك بطريق تحريرهم من أيدى الجلابة ، أو بالشراء من الأهالى ،

---

(٢٣) محافظ ابحاث السودان — دفتر ١٠ أوامر عربى ص١٨ فى ١٦ رجب سنة ١٢٩٢هـ الموافق ١٨٧٥م .

(٢٤) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٢٢ عابدين ، وثيقة ١٠٧ فى ١٦ صفر سنة ١٢٩٢هـ الموافق ١٨٧٥م .

(٢٥) وثيقة ٣٣ فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢هـ الموافق ١٨٧٥م .

أو بالتجنيد ، بل أنه طلب من كبير تجار دارفور عام ١٨٧٦م أن يرسل الى مصر أكبر عدد ممكن من العبيد على أن يحصل فى مقابلهم على بضائع مصرية(٢٦) فمن المرجح أن يكون السبب فى ذلك هو حاجة اسماعيل الملحة الى تزويد جيشه بأكبر عدد منهم وخاصة عندما قرر أن ينتقم من الحبشة نتيجة لهزيمة جيشه أمام قواتها فى عام ١٨٧٥م فى واقعتى جونديت وأوسه .

ومن الملاحظ أن اسماعيل بعد أن أنهى حروبه مع الحبشة أصبح فى غير حاجة الى العبيد السود لذلك نجده يتخذ بعض الخطوات الجادة — لالغاء تجارة الرق فقد عين موريس باشا فى وظيفة مفتش بحيث يقوم بالتفتيش على السفن التى تمر بالبحر الأحمر والتى تحمل رقيقا ، ففى حالة عثوره على احدى السفن التى تحمل رقيقا يحرر ما عليها من رقيق ويمنحهم شهادات العتق ، وتجرى محاكمة طاقم السفينة وتجار الرقيق .

لم يستمر موريس باشا فى مهمته مدة طويلة ، بل عين بدلا منه المستر مالكولم ضابط البحرية الانجليزى (٢٧) وبمجرد وصول مالكولم الى بربرة قام بتفتيش الأماكن التى كان من المحتمل أن يوجد بها رقيق ، ولكنه لم يجد أى عدد من العبيد ، كما قام أيضا بالمرور على زيلع ، ومن بعدها توجه الى تجره للتفتيش عليها (٢٨) . وأثناء قيامه برحلته التفتيشية وجد أن تجارة الرقيق لاتزال مستمرة وعلى نطاق واسع ، وخاصة فى المنطقة الواقعة بين مينائى زيلع وتاجورة ، وكان يقوم بهذه التجارة أسرة أبو بكر شحيم ، فاضطر مالكولم الى القاء القبض على أفراد هذه الأسرة واحالة قضيتهم على حكمدار السودان ، غوردون باشا ، وذلك للنظر فيها ولكن غورون رفض اتخاذ أى اجراء ضد هذه الأسرة خشية أن يثير أفرادها القلاقل أمام الحكومة المصرية

---

(٢٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٩ فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢هـ الموافق سـنة ١٨٧٥م .

(٢٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ١٨ وثيقة ٢٧ ص١٢ فى ١٢ صـفر سـنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

(٢٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣١ وارد معية عربى ، ص١٩ وثيقة ٥ فى ١٧ صـفر سـنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

فى منطقة زيلع وكان ذلك فى مايو سنة ١٨٧٧م ، واضطر غردون باشا الى أن يطلق سراح أفراد هذه الأسرة الذين كان من بينهم أبو بكر شحيم نفسه وازاء هذا الموقف أضطر مالكولم الى تقديم استقالته (٢٩) .

يبدو أن بريطانيا لم تكن راضية عن جميع الخطوات التى اتخذها اسماعيل بشأن العمل على الغاء تجارة الرقيق ، ومن المرجح أيضا أنها وجدت الفرصة السانحة لكى تضع أقدامها فى أفريقيا ، عندئذ طلبت من اسماعيل أن يوقع معها على معاهدة تتعهد فيها الدولتان على العمل المشترك من أجل الغاء الرق فى افريقيا ، وربما كانت بريطانيا ترمى من وراء هذا الى وضع العراقيل أمام المشروعات الاقتصادية لبعض الدول الأوربية التى تعتمد أساسا على الأيدى العاملة التى يتم الحصول عليها من قارة أفريقيا عن طريق الشراء، والتى تستخدم فى الأعمال الزراعية ثم فى الأعمال الصناعية فيما بعد (٣٠) .

وافق اسماعيل على التوقيع على هذه المعاهدة على الرغم من أنها سوف تصيب مشروعاته العسكرية والاقتصادية بالشلل ، ولكنه وافق فى مقابل اعتراف بريطانيا بالسيادة المصرية على أفريقيا الشرقية حتى رأس حافون (٣١) بالاضافة الى ذلك فان بريطانيا قامت بشراء نصيب مصر من أسهم قناة السويس ، لكى يسدد اسماعيل أرباح ديونه المتراكمة من عام ١٨٧٥م والتى بلغت فى جملتها أربعة ملايين جنيه مصرى وفى هذا الصدد يقول جون برايت John Bright أحد أقطاب حزب الاحرار ما نصه :

« انه يعتبر صفقة أسهم الخديو ضربة كبرى وجهت الى تماسك الامبراطورية العثمانية وسلامة أراضيها (٣٢) » .

---

(٢٩) د. محمد فؤاد شكرى ، المصدر السابق ص ٢١١ .

(٣٠) د. جلال الدين مصطفى يحى : التنافس الدولى فى شرق أفريقيا ص ٢٢.

(٣١) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان فى القرن ١٩ ، المصدر السابق ص ١٣٥ .

(٣٢) د. احمد عبد الرحيم مصطفى : مصر والمسألة المصرية ، ص ٢٨ .

وقد جاء ببنود معاهدة الغاء الرق التى عقدت بين مصر من ناحية وبين بريطانيا من ناحية أخرى فى ٤ أغسطس عام ١٨٧٧م عدد من البنود ، أذكر على سبيل المثال أهم ما جاء بها : —

— يصير منع والغاء الاتجار فى الرقيق السودانى والحبشى بحيث لايسمح بدخوله الى مصر أو الى الجهات التابعة لها فى أفريقيا العليا وسواحل البحر الأحمر ، وتقرر أن يقوم مأمورو الحكومة فى الثغور وفى مناطق الحدود بمراعاة ضبط الرقيق الذى يوجد مع التجار ، والعمل على اعطائه حريته ، وتقرر أيضا عدم السماح بخروج الرقيق من مصر وملحقاتها الا اذا كان هذا الرقيق قد حصـــل على شهادات العتق .

— وقد تقرر أيضا انشاء عدد من المأموريات (مصالح) وذلك للقيام بشئون الرقيق فى كل من الاسكندرية والوجه البحرى والقاهرة والوجه القبلى، وكان الغرض من انشاء هذه المأموريات هو أن تقوم بمنح الرقيق المحرر شهادات العتق ، والباسبورتات التى تخول للرق الخروج أو الدخول الى مصر . وكانت كل مأمورية من هذه المأموريات تخضع لاشراف مفتش عموم الجهة التى تقع فيها المأمورية ، وكانت كل مأمورية تضم اثنين من الموظفين يشغل أحدهما وظيفة رئيس المأمورية ، ويشغل الثانى وظيفة كاتب المأمورية ، وكان الاثنان يقومان بتحرير المحاضر اللازمة للرقيق المضبوط فى السجلات الخاصة بذلك وكانت هذه المحاضر تتضمن بيانات عن سن الرقيق ، وجنسياتهم ، والجهة التى قدموا منها ، وهل حصلوا على شهادات عتق من عدمه .

— تقرر كذلك أنه فى حالة ضبط أى عدد من تجار الرقيق المحليين يصير ارسالهم الى مركز المديرية ، وذلك لاجراء التحقيق معهم تمهيدا لمحاكمتهم على حسب ما تقضى به بنود المعاهدة ، وأما اذا كان أحد هؤلاء التجار من الأوربيين ففى هذه الحالة تحرر المحاضر اللازمة بالواقعة ثم ترسل الى نظارة الخارجية ، لاجراء اللازم نحو محاكمتهم بواسطة دولهم وكان يستثنى من ذلك التجار الانجليز الذين تقرر بشأنهم أن يرسلوا الى أقرب قنصلية انجليزية ، كى تقوم بالتحقيق معهم .

وتقرر أيضا أنه فى حالة اتهام أحد أصحاب الرقيق عبيده بالسرقة ، ففى هذه الحالة تقوم مأمورية الرقيق بمنح هؤلاء العبيد شهادات العتق ثم تقوم برفع قضيتهم الى جهة الأختصاص ، لأنهما أصبحا طرفين متساويين فى النزاع (سـيد ومسود).

— وقد جاء ببنود هذه المعاهدة أيضا ، أنه تقرر وقف الأتجار فى الرقيق فى مصر فى بحر سبع سنوات ، وفى السودان وبعض البلدان الافريقية الاخرى فى ظرف اثنتى عشرة سنة أى ابتداء من تاريخ توقيع هذه المعاهدة ، بينما تقرر أن يستمر بيع الرقيق دون توقف من عائلة الى أخرى فى خلال المدد الوارد ذكرها بالمعاهدة والتى تقرر أن يتوقف بعد انقضائها الاتجار فى الرق بيعا أو شراءا .

— وتقرر كذلك أنه فى حالة ضبط أى شخص يتجر فى الرقيق وخاصة بعد انقضاء المدد التى حددتها بنود المعاهدة يصير مجازاته ، بالاشغال الشاقة مدة لاتقل عن خمسة شهور ولاتزيد عن خمس سنوات وتنطبق نفس العقوبة أيضا على الشخص الذى يحاول حرمان أى عبد من ورقة عتقه .

— وتقرر أيضا أنه فى حالة ضبط أى مركب تحمل رقيقا سودانيا كان أو حبشيا يصير تحريره ومنحه شهادات العتق الدالة على ذلك ويحاكم طاقم هذه المركب والتجار امام محكمة عسكرية ، وفى حالة كون هذه السفينة انجيلزية يصير تسليمها الى اقرب جهة من جهات الحكومة الانجليزية ، مثل عدن مثلا ، كى تقوم هذه الجهة بمحاكمة طاقم هذه السفينة على حسب ماتقضى به بنود معاهدة الغاء الرق .

— وجاء بأحد بنود هذه المعاهدة أنه فى حالة رفض الرقيق المعتوق الذهاب الى بلاده ورغبته فى المعيشة فى القطر المصرى ، يوزع الذكور منهم على الأعمال التى تلائمهم ، سواء كان ذلك فى الجهادية أو فى الأعمال الزراعية أو فى المصانع ، وأما الرقيق صغير السن ، فيصير الحاقه بالمدارس أو ببعض الحرف الصناعية الأخرى (٣٣) .

---

(٣٣) محفظة ١ صورة اللائحة ونسخة المعاهدة الخاصة بمنع الاتجار فى الرقيق فى محرم سنة ١٢٩٥هـ الموافق ١٨٧٧م .

وبعد أن تم توقيع معاهدة الرق بدأ غردون باشا حكمدار السودان فى تنفيذ ما جاء ببنودها ، وذلك باتخاذ الاجراءات التالية : —

١ — انه يجب على الحكومة المصرية أن تعتمد تملك الرقيق لأصحابه (أى قيده فى السجلات) وترجع كل من هرب منه اليهم .

٢ — وفى حالة ما يثبت أن أحد الأرقاء قد عومل بقسوة من قبل صاحبه ففى هذه الحالة تقوم الحكومة باعطاء هذا العبد ورقة عتقه .

٣ — على كل مالك للرق أن يقوم بقيد اسم مملوكه فى المديرية التابع لها هذا المالك ، على شرط أن يأخذ شهادة تخول له حق ملكية هذا العبد .

٤ — لا يجوز لأحد من أصحاب الرقيق أن يطلب رد عبيده الذين هربوا منه ، الا اذا كان معه تذكرة تفيد أحقيته فى ملكية هؤلاء الأرقاء .

٥ — جميع الأرقاء الذين يصير بيعهم أو مبادلتهم ، ينبغى فى هذه الحالة أن يكون ذلك مظهرا على التذاكر الخاصة بأصحاب الرقيق ومسجلا بالحكومة

٦ — يجب أن يوضح بالتذكرة التى تعطى لصاحب العبد اسم المديرية المستخرجة منها هذه التذكرة ، واسم صاحب الرق واسم المملوك ، ويجب أن يذكر فيها هذه العبارة « أن هذا العبد سوف يكون معتوقا بعد اثنتى عشرة سنة ، ابتداء من تاريخ توقيع معاهدة الغاء الرق .

٧ — ليس لجميع رعايا الدول الأجنبية والقاطنين بمصر وملحقاتها الحق فى تملك الرقيق ، ولا الاتجار فيه ، وللحكومة المصرية الحق فى أن تعطى الحرية الى أى عبد تشاء .

٨ — كل من يجرؤ على محاربة الجهات السودانية وغزوها بغرض جلب الرقيق او التعدى على حدود الحكمدارية ، للخروج منها ومعه رقيق يصير مجازاته بالجزاء الرادع (٣٤) .

---

(٣٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٦ عابدين ، وارد تلغراف رقم ٢٤٨ ص ٦٢ فى ٢٢ ربيع ثان سنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

زيادة على ذلك فان غردون باشا كان قد طلب من الحكومة المصرية أن تشدد الحراسة على الطرق التى تربط بين دارفور وكل من حلفا وأسوان ، واسنا وقنا واسيوط ، حتى لايلجأ النخاسة الى استخدامها وقد استجابت الحكومة لهذا المطلب وكلفت مديرى هذه المديريات بمراقبة هذه الطرق (٣٥) ٠

لم يكتف غردون بذلك بل قام بعزل عدد من المديرين المصريين ، من أمثال محمد رؤوف باشا مدير هرر ، ويوسف حسن الشلالى مدير بحر الغزال ، وعين بدلا منهم عددا من الأوربيين من أمثال شارل ريجوليه — Charl Rigolet الفرنسى الجنسية الذى عين مديرا لبلادة دارا ، وسلاتين Slatin النمساوى الجنسية الذى خلف ريجوليه فى حكم دارا ، واملياني Emiliani الايطالى الجنسية الذى عين مديرا لبلدة كوبى ، وفردريك روسيه Rosset الالمانى الجنسية الذى عين مديرا لدارفور ، وبعد موته عين بدلا منه ميسيدليا Messedaglia الايطالى الجنسية وجيكلر Giegler الالمانى الجنسية والذى عين مفتشا لعموم تلغراف السودان ، ثم عين بعد ذلك مديرا عاما لمصلحة تجارة الرقيق ، وبروت Brout الامريكى الجنسية والذى عين مديرا عاما لمديرية خط الاستواء ، ومن بعده حكمها ادوارد شنتزر Shnitzer الألمانى الجنسية والذى سمى فيما بعد باسم أمين باشا ثم جيسى Gessi الايطالى الجنسية والذى عين مدير لمديرية بحر الغوزال (٣٦) ٠

قام هؤلاء المديرون الجدد بتشديد الرقابة على تجارة الرقيق ، وعلى موظفى الحكمدارية أيضا ، وندلل على ذلك بأنه عندما قابل جيسى مدير بحر الغزال ، احدى ذهبيات الميرى القادمة من مديرية خط الاستواء ، وبعد تفتيشها وجدها تحمل عددا من الرقيق التابع لبحارة هذه الذهبية ، فقام من فوره بابلاغ غوردون باشا بهذا الحادث فقرر بالتالى محاكمة طاقم هذه

---

(٣٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٦ عابدين صادر تلغراف فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٥هـ الموافق ١٨٧٨م ٠

(٣٦) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان المصدر السابق صص ١٣٦ — ١٣٨ ٠

الذهبية ، فعوقب رئيس البحارة المدعو عبد الكريم نثورى بالسجن لمدة ٨ شهور بليمان ترسانة الخرطوم ، مع خصم ١٣٤ قرشا ، ١٥ بارة من مرتبه، بالاضافة الى رفته من خدمة الميرى ، وعوقب زميله المدعو صالح عبد الرجال بالسجن ٦ شهور بليمان ترسانة الخرطوم ، ورفته من وظيفته وعوقب اليوزباشى مصطفى أفندى فتيح بالسجن لمدة ٣١ يوما ، وذلك لانه كان يعلم بوجود رقيق بالذهبية ولم يبلغ عنه ، كما عوقب مدير فاشودة برفته من الخدمة لانه رأى الرقيق أثناء نزوله من الذهبية ولم يتخذ أى اجراء من جانبه (٣٧) .

أدت سياسة الحزم التى اتبعها غردون ومديروه ضد تجارة الرقيق الى قيام عدة ثورات محلية احداها فى بحر الغزال بقيادة سليمان بن الزبير ولكن قوات الحكمدارية التى كانت تحت قيادة جيسى تصدت له وهزمته فى ١٤ يوليو سنة ١٨٧٩م . وقامت ثورة أخرى فى دارفور بقيادة هارون أحد أمرائها ، ولكنه هزم فى ٢٤ أكتوبر سنة ١٨٧٩ أمام قوات الحكمدارية وقامت ثورة ثالثة فى كردفان بقيادة الصباحى ولكنها منيت بالفشل والهزيمة(٣٨)

وقد ذكر غردون فى أحد تقاريره ما نصه :

« أنه بسبب خطر تجارة الرق فى النيل الأبيض فقد وجهت اليها ضربات مميتة من قبل الحكمدارية فلم يستطع أحد من الاشخاص أن يقوم بها سوى غردون الذى نفذ تعليمات صاحب السمو الخديو اسماعيل الخاصة بمنع والغاء هذه التجارة (٣٩) » .

ولكن على الرغم من كل هذه المجهودات التى قام بها اسماعيل بغرض الغاء تجارة الرق ، الا أنها لم تسفر عن شىء ، وظلت هذه التجارة تمارس

---

(٣٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣١ وارد معية عربى ص٥٦ وثيقة ١٣ فى ٦ شعبان سنة ١٢٩٥هـ الموافق ١٨٧٨م .

(٣٨) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان ، المصدر السابق ص١٣٨

(٣٩) The governor general : Summary of letters and reports of the province of the Equator. P. 33.

بعد حكمه مع أنه كان يبدو جادا فى العمل على الغائها ، وربما يرجع ذلك الى أن حروبه مع الحبشة ، كانت قد أنتهت ولم يعد فى حاجة الى تجنيد العبيد فى جيشـــــه مثلما كان متبعا من قبـــل ، ويمكن تعليـــل أســـبابه استمرار تجارة الرقيق فى أفريقيا الى عدم احكام الرقابة الحازمة على تجار الرقيـــق الذين اســـــتغلوا الطرق العديدة فى أفريقيا فى نقل تجارتهم

وهكذا نرى أن الخديو اسماعيل قد قام بمجهودات واضحة فيما يتعلق بنظرته الى أبناء السودان ، وأبناء أفريقيا ، وفيما يتعلق بالقرارات التى اتخذها دوليا وداخليا وفيما يتعلق بمسألة عويصة ، لها جذور عميقة مثل مسألة الرق . وحتى اذا لم تكن النتائج التى وصل اليها ايجابية الا أنها كانت خطوات على طريق تغيير البنيان الاجتماعى فى هذا الكيان ، المصرى فى أفريقيا .

وكانت المسألة تحتاج الى وقت ، وكان هناك عناصر ذات مصالح وعناصر تقليدية ، تقف فى وجه امكانية حدوث مثل هذا التطور وستكون مسألة الرق أو الحرية بالنسبة لبعض اقاليم السودان من ضمن المسائل التى سوف يستغلها البعض ، من أجل تقويض الوجود المصرى هناك مع نشوب الثورة المهـــدية .

الفصل الثامن

الزراعة والغلات الزراعية (عصر اسماعيل)

١ ــ الزراعة :

كانت الزراعة فى السودان تمارس بطريقة بدائية ، رغم ما أدخله محمد على عليها من تحسينات ، سواء كان ذلك فى مجال ارساله لعدد من مهرة الفلاحين المصريين الذين كانوا يقومون بالاشراف عليها بالاضافة الى قيامهم بتعليم أبناء السودان طرق الزراعة الحديثة ، أو كان ذلك فى مجال ارساله لعدد من أسلحة المحاريث التى كانت تستخدم فى مصر وذلك لاستخدامها هناك .

فحينما كان الفلاح السودانى يفكر فى زراعةأرضه ، كان يقوم بحرق الأشجار والحشائش الموجودة عليها ، لأن تركها يعوق نمو النباتات الزراعية ، ثم يقوم بعد ذلك بتنظيفها من مخالفات عملية الحرق (١) ثم يقوم أيضا بحفر الأرض الى نقر ، بواسطة السلوكه (٢) لكى يضع فيها البذور المراد زراعتها، ثم يغطيها بالتراب ، ويتركها للطبيعة للتتولى أمرها (٣) .

Ramasy, M. and Jewitt, T.N. : agriculture forests and soils of the jur ironstone country of Bahr El-Ghazal province sudan. Ministry of agreculture Sudan goverment. Bul. N. 9. P. 13.

(٢) أنظر صفحة ٩٠ هامش ٩

(٣) تقرير أحمد ممتاز ــ عام ١٨٧١م ــ المحفظة ١١١ سواحل البحر الأحمر .

وكان من الغلات الزراعية التى كانت تزرع فى السودان الذرة ، والدخن ، والقمح ، واللوبيا ، والفاصوليا ، والسمسم ، والفول السودانى ، والحمص ، ولكن الذرة كانت من أهم هذه المحاصيل لأن السكان كانوا يعتمدون عليها فى معيشتهم (٤) . والى جانب المحاصيل السابقة ، زرع القصب فى دنقلة (٥) وزرع القطن فى أماكن متفرقة من السودان (٦) ولكنه لم يكن مشهورا ،كبقية الغلات الزراعية الأخرى .

ولم يكن للسكان السودانيين أى نشاط يذكر بشأن زراعة أشجار الفاكهة ، وربما كان يرجع ذلك الى عدم معرفتهم لها ، ومن المرجح وجود هذه الأشجار فى بعض الأماكن المتفرقة من السودان ، وهذا من غير المؤكد ، لأنها لو كانت موجودة لعلم بها السكان واستغلوا ثمارها كبقية المحاصيل الأخرى (٧) .

اعتمد السكان السودانيون فى رى زراعتهم على مياه الأمطار سواء كانت الشتوية منها أو الصيفية (٨) ولكن على الرغم من توفر المياه والتربة الخصبة الا أنهم كانوا لايميلون الى العمل الزراعى ، بل يميلون الى الكسل والخمول وربما كان يرجع ذلك الى سوء المناخ واعتمادهم على ما يحصلون عليه من الطبيعة .

---

(٤) The Ministry of agriculture sudan Government: Annual report for the year 1st July 1952 to 30 June 1953. P. 6.

(٥) Ferguson, H.S. : Sugar Cane trails of the flood Plaines of the Bahr El-Geble in the Anglo-Egyptian Sudan. P. 20.

(٦) Jewitt, T.N. : Seasonal variations in Cotton yields in the Sudan Gezira and soil fertility. Ministry of agriculture Sudan government memoirs of research division. P. 47.

(٧) Jackson, J.k. and Shawki, M.k. : Shifting cultivation in the Sudan M.A.S.G. N.2. P. 211.

(٨) John Smith : distribution of tree species in the Sudan in relation to rainfall and soil texture. P. 7.

ولكن لما تولى اسماعيل حكم مصر فى عام ١٨٦٣م رغب فى النهوض بالزراعة السودانية ، كى يحسن أحوال البلاد الاقتصادية ، وخاصة بعد انهيار الاقتصاد فى بعض الأقاليم السودانية ، مثل بربر والخرطوم وسواكن وكسلا.

وكان من نتيجة تدهور هذه الحالة الاقتصادية أن طلب حكمدار السودان من الخديو اسماعيل أن يزوده بكمية من القمح ، كى يقوم بتوزيعها على سكان الأقاليم التى تعرض اقتصادها للانهيار (٩) . الذى ادى بالتالى الى أن عجز البعض منها مثل اقليم التاكة عن دفع مرتبات الجند والموظفين لمدة بضعة شهور ، مما أضطر مدير هذا الاقليم الى أن يطلب من الخديو أن يرسل له أربعة آلاف كيسة وذلك ليتمكن من صرف المرتبات الشهرية للعاملين فى الأقليم (١٠)

ونظرا لهذه الظروف ، فقد طلب اسماعيل من حكمدار السودان أن يهتم بشئون البلاد ، ويتضح ذلك من قوله:

« ومن جراء نقص المحصول الناشيء عن قلة نزول الامطار فى تلك السنة الماضية ، فتعذر صرف مرتبات الجند ، بالتمام وفى أوقاتها وكما لا يخفى عليكم أن جل غايتنا وآمالنا منحصرة فى استكمال أسباب رخاء العيش والسعادة لجميع الأهالى الداخلين فى حوزة الحكومة المصرية ، والسكان عموما ، خصوصا تمدين الأقاليم السودانية وتوسيع دائرة التجارة والزراعة فيها (١١) » .

ومن أجل العمل على حل هذه الأزمة قرر اسماعيل الاهتمام بالزراعة السودانية عامة والقطن بصفة خاصة ، وذلك ليتمكن السكان من تسديد ما عليهم

---

(٩) دفتر ٥٥٧ معية تركى وثيقة ٦٩ ص٣٩ فى ٧ رجب سنة ١٢٨٢هـ الموافق ١٨٦٥م .

(١٠) دفتر ٥٣٩ — معية تركى ، وثيقة ١٦١ فى ٢٨ محرم سنة ١٢٨٢هـ الموافق ١٨٦٥م .

(١١) دفتر ٥٥٨ معية تركى ، وثيقة ١ ص٤ فى ١٩ ربيع الثانى سنة ١٢٨٢هـ الموافق ١٨٦٥م .

من ضرائب متأخرة للحكومة ، بالأضافة الى زيادة دخلهم ، حتى يعم الرخاء والرفاهية جميع البلدان .

٢ ـ الغلات الزراعية :

ـ القطن :

كانت زراعة القطن (١٢) منتشرة على نطاق ضيق فى بعض الأقاليم السودانية ، وكان يقال أن شجرة القطن السودانى تعمر مدة طويلةمن الزمن، تصل الى ١٥ أو ٢٠ سنة وكان هذا النوع من القطن يتحمل العطش ويقاوم البرد وهجمات الجراد ، ففى فصل الصيف تتساقط أوراقه وتنكمش لوزاته ، ولكن ماتلبث أن تعود الى الأنبات من جديد بمجرد أن ينقضى فصل الصيف (١٣) ويبدو أن السبب فى تعمير أشجار القطن هذه المدة الطويلة من الزمن ، يرجع الى خصوبة التربة وملاءمة المناخ لمثل هذه الغلة ، وربما يرجع أيضا الى أن السكان كانوا لايقومون فيما يبدو بازالة هذه الشجيرات ، بعد جنى المحصول وذلك لأنهم لايستقرون فى منطقة بعينها ، بل كانوا ينتقلون من مكان لآخر .

---

(١٢) ذكر السير هارلد ميتشيل Sir Harld Micheal أن السودان كان الموطن الأصلى للقطن طويل التيلة ، والذى زرع فى مصر فيما بعد . ويؤكد قوله المسيو جوميل Jumel الفرنسى الجنسية والذى أدخل الى مصر بذور القطن السودانى فى الفترة ما بين ١٨٢٠ ـ ١٨٢٦م . فعندما زار جوميل السودان ورأى القطن مزروع فى حديقة منزلى كل من مدير دنقلة وسنار، احضر معه الى مصر كمية من بذور هذا النوع من القطن وقد زرعت هذه البذور فى مصر بعد ذلك على نطاق واسع ولكن على الرغم من وجود زراعة القطن فى السودان ، الا أن السكان كانوا لايستغلونها الاستغلال الجيد حتى أنهم كانوا يستوردون الأقمشة من شمال أفريقيا عن طريق وادى النيل ومن غرب أفريقيا ، وكانت دارفور مركزا هاما من مراكز تجارة الأقمشة فى السودان ، انظر الكتاب التالى وهو عن الزراعة فى السودان :

(١٣) Numerous authors : agriculture in the Sudan, London, 1948. P. 30.

وقبل أن يبدأ اسماعيل فى زراعة القطن فى السودان قرر أن يتخذ عدة خطوات ، كانت عـلى جانب كبير من الأهمية ، وذلك من أجل النهوض بهـذه الزراعة .

٣ ـ الخطوات التى اتخذها أسماعيل :

كان من أول هذه الخطوات التى اتخذها اسماعيل قيامه بعمل مسح شامل لجميع الأراضى السودانية وذلك ليتمكن من معرفة الأراضى التى تصلح للزراعة عامة والقطن خاصة ، وقد اتضح من هذا المسح أن مساحة الأرض التى تصلح للزراعة فى مصوع تبلغ حوالى ٨٧٠٠ ميل٢ ، أى ما يعادل ٧٦٢ر١٠١ر٨ فدانا ، وبلغت جملة الأراضى التى تصلح لزراعة القطن حوالى ٧٤٩ر١٢٠ر١ فدانا ، ولكن على الرغم من كل هذه المساحة الواسعة والصالحة للزراعة الا أن السكان لم يزرعوا منها الا أجزاء صغيرة جدا ، لاتكاد تذكر ، فكانوا يزرعونها بالذرة العويجة والدخن ، وكان انتاجها لايكفى حاجة السكان، مما أضطرهم ذلك الى استيراد باقى احتياجاتهم من اقليم التاكه ، فلو اهتم هؤلاء السكان بزراعة أرضهم ، لتغيرت ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية ، وأصبحوا فى وضع أحسن حالا عما هم عليه الان (١٣) .

وقد جاء بالتقرير أيضا أن مساحة أرض سواكن تبلغ حوالى ٠٠٠ر٢٢٠ الف فدان ، كانت جميعها صالحة للزراعة وكان فى الامكان زراعتها باستخدام مياه السيول ، التى توجد بكثرة فى غربى سواكن ، زيادة على ذلك فانها تتميز بخصوبة التربة (١٤) وقد بلغت مساحة زولا حوالى ٢٠٠٠ الفى فدان، كانت جميعها صالحة للزراعة وكان فى الامكان زراعة هذه المساحة لو استغلت مياه أحد الاخوار القريب منها ، وبالفعل شرع محافظ مصوع فى احضار أحد المهندسين الفرنسيين لتنفيذ هذا المشروع (١٥) وكان من الاقاليم التى تصلح

---

(١٣) ديوان عربى رقم ٣/٧٣ فى ١٨ الحجة سنة ١٢٨٢هـ الموافق ١٨٦٥م
(١٤) تقرير عن الأراضى الصالحة للزراعة فى السودان ــ محفظة ١٥٣ .
(١٥) دفتر ١٩٣٦ ، وثيقة ١٤٢ ص٢١ فى ٢٤ ربيع ثانى سنة ١٢٨٨هـ الموافق ١٨٧١م .

ارضها للزراعة اقليم سنكات الذى تميز بخصوبة تربته فكان يمكن زراعته بالقطن الى جانب الذرة والدخن (١٦) ومن بعد هذه الاقاليم يأتى اقليم التاكه الذى تبلغ مساحته ٧ مليون فدان كان منها ٢ مليون فدان فى خور الجاش (١٧)، وكان سكانها يعملون بالزراعة ، ولكن بطريقة بدائية مما جعل انتاجهم ضئيلا جدا ، وكان انتاج جهاتها الشمالية يصدر الى سواكن أو توكر ، بينما كان يصدر انتاجها من ناحية الجنوب الى قوز رجب ، ومنها كان يشحن الى المحروسة . ومن بعد التاكه تأتى منطقة القضارف ، التى تتميز بخصوبة التربة ، حيث تتشقق أرضها الى شقوق كثيرة أثناء موسم الجفاف ، فاذا ما حل موسم المطر وانسابت المياه فى هذه الشقوق تشبعت الأرض بالماء وتوقف المسير فيها نهائيا لمدة شهر أو شهرين ويقول التقرير انه كان فى امكان زراعة ٢٠٠ الف فدان من أرض القضـــــارف . ومن بعـــدها تأتى سنار التى بلغت مساحتها حوالى ٣٠٠٠٠٠ الف فدان وتتميز أرضها بالخصـــوبة وكانت تزرع بالســـمســـم الذى بيـــع الأردب منـــه فى ذلك الوقت بريال ونصـــف الريال فقط ، ومن بعـــد ســـنار تأتى منطقة الخرطوم التى تميزت أرضها بسهولة المواصلات وبسهولة الرى بمياه الأمطار ومياه النيل معا ، وكان فى الامكان زراعة ٢٠٠٠٠٠ الف فدان بالقطن ، ومن بعدها تأتى منطقة فاشودة التى تتسم أرضها بالخصوبة ، ولكن على الرغم من هذا فانها لم تستغل بعد ، كما لم يرد فى التقرير ذكر لمساحتها . ربما لأنها كانت مستحدثة وهذا هو الأرجح . وأما عن كردفان التى تمتد أراضيها على طول النيل الأبيض حتى جبال تقلى فهى بهذا أكبر من مديريتى الخرطوم وسنار معا ، وتتميز أرضها من جهة الشمال بأنها رملية ، لذلك يقوم السكان بزراعتها تبغا ، أما الجهة الجنوبية منها ، فهى متسعة ويمكن أن يزرع السكان منها ١٠٠ الف فدان من القطن ، كما يمكن تصدير انتاجها من القطن بسهولة وذلك بواسطة المراكب ، ومن بعدها تأتى

---

(١٦) دفتر ٣٩١٥ معية سنية ، وثيقة ٣ فى جماد أول سنة ١٢٨٨هـ الموافق ١٨٧١م .

(١٧) يبلغ عرض خور الجاش ما بين ١٠٠ أو ١٥٠ أو ٢٠٠ مترا ، ويبلغ عمقه متران ، وينبع هذا الخور من شمال الحبشة ، وتفيض مياهه ٣ شـــهور فى السنة دون انقطاع .

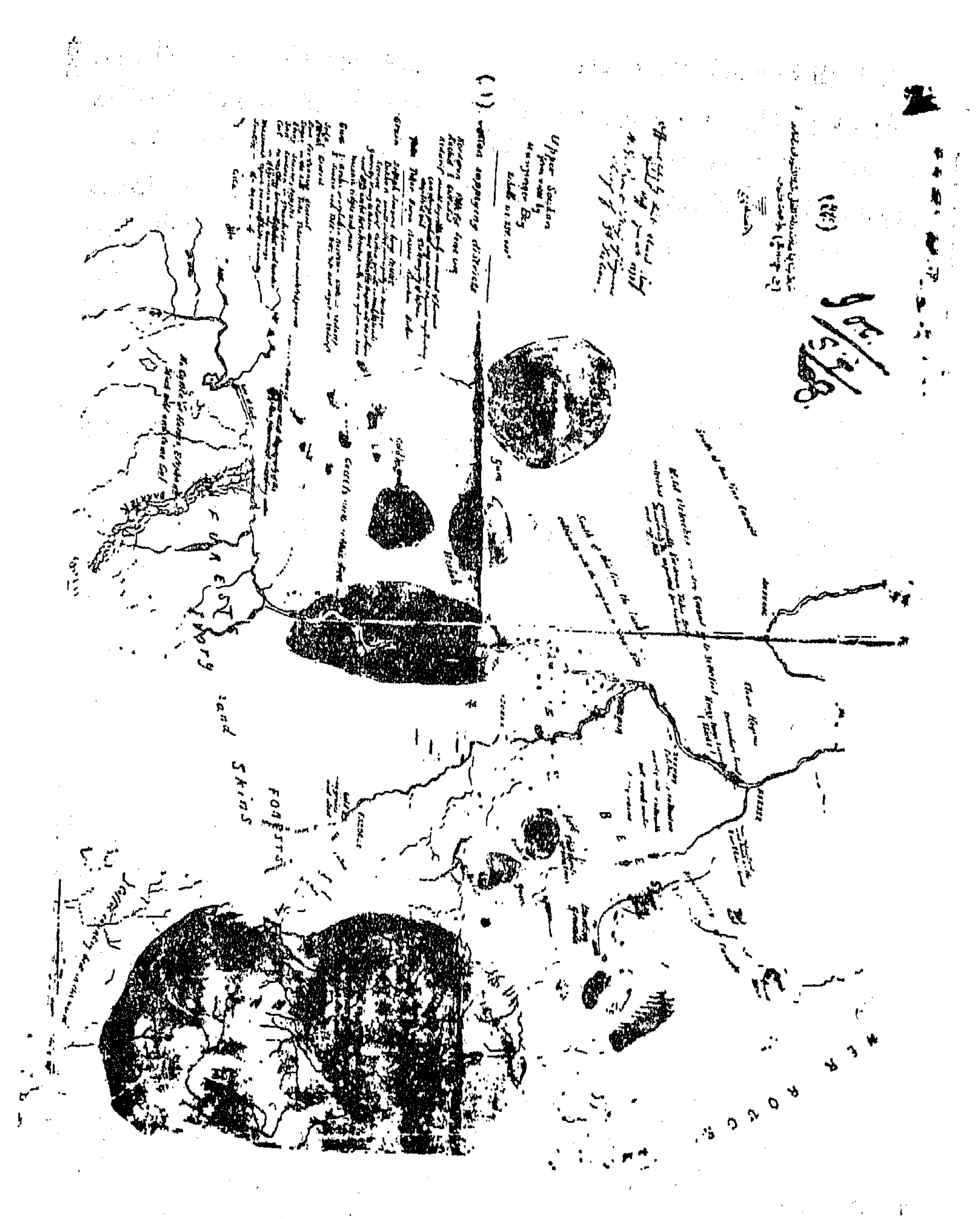
بربر التى تتميز بخصوبة التربة فهى تضم آلاف الأفدنة الصالحة للزراعة ، والتى تروى بالأمطار والسواقى من النيل وقد بلغ عدد السواقى بها حوالى ٣٠٠٠ ساقية وكان فى الامكان زراعة ١٠٠ الف فدان من أرضها قطنا ، وبجوارها يوجد اقليم دنقلة الذى يضم مساحة من الأرض الخصبة التى تروى بمياه النيل بواسطة السواقى ، وكان فى الامكان زراعة ٦٠ الف فدان من أرضها بالقطن (١٨) وقد رسمت خريطة وضح عليها كافة الأراضى الصالحة لزراعة القطن فى السودان الشمالى (١٩) .

وكان من هذه الخطوات أيضا أن اسماعيل امر بأن يزرع القطن على الطريقة الحديثة التى تتمثل فى حرث الأرض بالمحاريث أولا ، ثم تترك ليتعرض باطنها لحرارة الشمس ، لكى تموت الحشرات الضارة بجذور النبات ، ثم بعد ذلك تخطط الأرض وتزرع البذور فى نقر بين النقرة والأخرى خطوتين واشترط الا يزيد عدد البذور فى كل نقرة عن بذرتين فقط حتى اذا تلفت احداهما تظل الثانية ، وفى حالة انبات البذرتين معا ، تقلع أحداهما وتترك الأخرى وكان الغرض من هذه العملية هو اتاحة الفرصة للشجيرة الباقية أن تتفرع الى عدة فروع ، وأما فى حالة عدم انبات البذور ففى هذه الحالة يعاد زراعتها من جديد حتى لايترك مكانها بورا ، وبعد فترة من النمو يقوم الفلاحون بتنقية الأرض من الحشائش التى تضر بالنباتات ويستمرون فى العناية بالشجيرات حتى يكتمل نموها ويجنى المحصول ، وذلك باخراج القطن الشعر من اللوزات كاملات النمو ، ويوضع فى القفف مع مراعاة عدم خلطة بالأوراق الجافة حتى يظل أبيض خاليا من الشوائب ، ثم يوضع فى مكان نظيف ، بعيدا عن المياه والقرضة الأرضية الى أن ينقل الى الشون المخصصة لذلك تمهيدا لنقله الى مصر (٢٠) .

طلب اسماعيل من مدير كل مديرية أن يعد لكل قبيلة دفترا يوضح فيه كمية القطن التى توردها هذه القبيلة واسم شيخها واسم الشخص الذى ورد القطن واسم بدنته (قبيلته الصغيرة) وشيخها والكمية التى وردها

---

(١٨) محفظة ١٥٣ التقرير الخاص بزراعة القطن .
(١٩) أنظر الخريطة رقم (٢) الموجودة خلف ص ١٦٣ .
(٢٠) دفتر ٣٩١١ وثيقة ١٥٢ شعبان سنة ١٢٨٧ الموافق ١٨٧١م .



صورة الخريطة رقم (٢)

وتوضح الأراضى الصالحة لزراعة القطن فى السودان الشمالى

توضيح بيانات الخريطة رقم (٢)

« وهى خريطةمبينا فيها محلات زراعة القطن بأعلا السودان من ابتداء بربر ــ خرطة عمومية السودان »

Official copy by Lient Ahmed Raif general staff. Jan. 11 de 1874.

H.G. Prout Maj. of Engineers
Chief of 3d Section.
Upper Sudan
from notes by

Munzinger Bey
Echelle 1 : 2.850.000
Cotton supplying districts

Kordofan 1.7 he for him use
Rashid and Gellabat.
Kedarif should be grown only on.

account of famine can always produce any amount required naploughing deep black doil. The Hungary of Africa, Taka, Tokar, Barca, Anseba, Khartoom, Berber.

Grain : Dorah jowarie larg millet.

Dokhon small millet princepally in Kordofan.

— Sesame. Kedarif, Rashid are all cultivable lands generally it may be taken that with in the tropics all the plains and hills are fit for cultivation with the exception of bare voicanic ridges and peaks.

— Gum. I. Arabic or Heshab in kordofan little at Kedarif.
II. Suakin and Talk-trees Talk and sayat in Kedarif.

— Soda.

— Potash. General.

— Bark for Tanning general.

— Sugar on the hill. Taka, Tokar and inundated grounds.

— Ebony. Sennar, Fazoglei.

— Iron. Kordofan in granular form.

— Coal. On the way between Gellabat and Gondar in Abysinnia on the Gowango.

— Massawah. exports 200,000 colf hides anually.

— Suakin-c = Circa 100,000-d = dito.

وتاريخ الورود ويوضح فيه أيضا القبائل التى اجتهد أبناؤها فى زراعة القطن حتى يمكن مكافأتهم ، ومعاقبة أبناء القبائل الذين تهاونوا فى زراعته (٢١) ويبدو أن العقاب الذى كان يقصده اسماعيل بالنسبة للقبائل التى تقصر فى زراعة القطن ، هو حرمانها من زراعة القطن بالاضافة الى شراء انتاجها من القطن بثمن بخس ثم حرمانها من خدمات الحكومة الخاصة بالنهوض بالزراعـــة .

ومن الاجراءات التى اتخذها اسماعيل أيضا توزيعه بذور تقاوى القطن على الفلاحين بالمجان ، وذلك بواقع كيلتين من البذرة لكل مزارع . فكان من المتبع أن يقوم مدير كل مديرية بتوزيع هذه البذور على المزارعين ، ففى عام ١٨٧١م وصل الى الخرطوم ٢٠٠ أردب من البذرة ، وتم توزيعها على جهات الخرطوم والبحر الأبيض وسنار وقد روعى أن ترسل هذه البذور قبل موسم الزراعة بوقت كاف (٢٢) كما أرسل فى نفس الوقت كمية من البذور الى التاكة بلغت ٣٠٠٠ أردب (٢٣)ولكنها لم تف بالغرض المطلوب لأن مساحةالأرض المراد زراعتها قطنا فى اقليم التاكه بلغت حوالى ٣٦ر٦٠٠ فدان (٢٤) ولم يقتصر توزيع البذور على هذه الجهات ، بل شمل جميع جهات السودان وذلك من أجل النهوض بزراعة القطن فى جميع أنحاء البلاد .

ومن هذه الاجراءات أيضا أن اسماعيل خصص ساقية لكل ثلاثة أفدنة تزرع بالقطن بالاضافة الى ستة رؤوس من الماشية ، وستة رجال (٢٥) ولكن تلاحظ فيما بعد زيادة عدد الافدنة المخصصة لكل ساقية بمعدل خمسة

---

(٢١) دفتر صادر عموم سواحل البحر الأحمر رقم ٣٩٠٩ ص١٠٢ وثيقة ٧٨ فى ٢٠ جماد أول سنة ١٢٨٨هـ الموافق ١٨٧١م .

(٢٢) دفتر ١٤ عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤٩٣ فى ١٤ رمضان سنة ١٢٨٨هـ الموافق ١٨٧١م

(٢٣) محفظة ٤٨ معية تركى ، وثيقة ١٠٢ فى ٢٧ صفر ١٢٨٨ الموافق ١٨٧١م .

(٢٤) دفتر ١٩٤٢ أوامر عربى ، وثيقة ٢٢١ فى ٥ صفر سنة ١٢٨٩هـ الموافق ١٨٧٢م .

(٢٥) دفتر ١٨٤٩ معية سنية ، وثيقة ١٣ ص ٣٦ فى ١٦ ربيع أول سنة ١٢٨٨ الموافق ١٨٧١م .

أفدنة ، فأصبحت جملة الأفدنة المقررة لكل ساقية ٨ أفدنة ، بدلا من ثلاثة أفدنة (٢٦) ، يبدو أن السبب فى زيادة عدد الأفدنة بالنسبة لكل ساقية، يرجع الى زيادة الأرض الصالحة لزراعة القطن ، أو الى قلة عدد السواقى ، ولكن من المرجح أن يكون السبب هو زيادة المساحة المراد زراعتها بالقطن .

وكان من هذه الخطوات قيام اسماعيل بحفر بعض الترع ، وانشاء بعض الخزانات ، الخاصة بخزن المياه حتى يمكن استغلالها فى رى الأراضى المزروعة بالقطن وكان من هذه الترع الترعة التى حفرت فى بربر لتوصيل مياه النيل الى الأراضى الزراعية (٢٧) . بالاضافة الى استخدام الماكينات فى رفع المياه من النيل الى هذه الأراضى (٢٨) .

وكان من الخزانات التى أمر اسماعيل بانشائها خزان سواكن الذى أنشىء بغرض حجز مياه الأمطار لكى يستخدمها السكان فى رى الأرض المزروعة بالقطن ، بالاضافة الى ذلك فان هذا الخزان سوف يزود الأهالى وجنود الجهادية الموجودين بسواكن بما يلزمهم من المياه العذبة ، فكان من المعتاد أن يرحل السكان فى فصل الصيف الى سنكات لكى يحصلوا على ما يلزمهم من المياه العذبة ، وكان ذلك يضر بهم ، لأنهم كانوا يتوقفون تماما عن ممارسة تجارتهم فى هذه الفترة من السنة ولكن بعد أن تم بناء هذا الخزان ، عادت لهم الحياة الطبيعية ، وقد وفر هذا الخزان ، الذى أنشىء على خور التمانيب الذى يبعد عن سواكن بحوالى أربع ساعات من المسير حوالى ٢٥٠ ألف متر مكعب من المياه (٢٩) . وقد استخدمت أحدى الماكينات فى ضخ المياه من هذا الخزان الى المزارع (٣٠) .

---

(٢٦) دفتر ١٨٦٤ معية عربى ، وثيقة ٢٧ فى ١٧ شوال سنة ١٢٨٩هـ الموافق ١٨٧٢م .

(٢٧) دفتر ١٨٣٩ أوامر كريمة عربى وثيقة ٨ ص٥٤ فى غرة محرم سنة ١٢٨٨هـ الموافق ١٨٧١م .

(٢٨) Dr. Mohamed Sabry : Le Soudan Egyptien 1821-1898. P. 11.

(٢٩) محفظة ١٩ بحر برا — وثيقة ٢٢١ فى ٩ شعبان سنة ١٢٨٦هـ الموافق ١٨٦٩م .

(٣٠) دفتر ٢٣ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٩ فى ٢٢ الحجة سنة ١٢٩٠هـ الموافق ١٨٧٣م .

ومن الاجراءات التى اتخذها اسماعيل انشاؤه لعدد من المحالج الخاصة بحلج القطن ، فكان قد أرسل عددا من البنائين المصريين لكى يقوموا ببناء أماكن لهذه المحالج ، وكان العامل منهم يتقاضى أجرا يوميا قدره ٢٢ قرشا (٣١) فكان اسماعيل قد أنشأ وابور للحلج في كل من دنقلة وبربر (٣٢) والتاكه وسواكن وعين لكل محلج من هذه المحالج أسطى من أبناء العرب ، وذلك لتشغيل هذا الوابور ، فى مقابل حصوله على مرتب شهرى قدره ٥٠٠ قرشـــا (٣٣) .

ومن هذه الاجراءات أيضا ، أن خصص اسماعيل عددا من الجنود للعمل فى الزراعة بوجه عام ، وزراعة القطن بوجه خاص . وكان ذلك بناء على رغبتهم الخاصة وقد عمل هؤلاء الجنود فى اقليم توكر الذى يتميز بخصوبة التربة ووفرة المياه ويمكن تعليل عمل العساكر بالزراعة الى أنهم ، اصبحوا غير قادرين على ممارسة العمل العسكرى ، وربما يرجع ذلك الى عدم احتياج الحكمدارية الى خدماتهم العسكرية ، وخاصة بعد أن أنتهت الحروب الحبشية المصرية وكان هؤلاء الجنود قد طلبوا من حكمدار السودان أن يوافق لهم على ارسال عائلاتهم الى أماكن تواجدهم ، على شرط أن يتحملوا مصاريف نقلهم ، كما اشترط الخديو اسماعيل أيضا الا تجبر هذه العائلات على الرحيل الى السودان ، بل يكون ذلك بمحض ارادتهم واختيارهم (٣٤) .

من المرجح أن عائلات هؤلاء الجنود لم تستقر فى السودان طويلا ، وذلك بسبب قيام الثورة المهدية ، كما لم يعرف على وجه التحديد متى عادت هذه العائلات الى مصر ، فمن المرجح أيضا أن تكون هذه العائلات قد عادت الى مصر ، نظرا لقرار اخلاء السودان الذى صدر بعد قيام الثورة المهدية .

---

(٣١) دفتر ٣٩١٥ وثيقة ٢٤ بدون تاريخ .

(٣٢) دفتر ١٨٥٢ معية عربى وثيقة ٤٤ص ٧٥ فى ٥ الحجة ١٢٨٨هـ الموافق ١٨٧١م .

(٣٣) دفتر ٢٣ عابدين وثيقة ٩ فى ٢٢ الحجة سنة ١٢٩٠هـ الموافق١٨٧٣م

(٣٤) دفتر ٢١ معية عربى ، وثيقة ١١ فى ٦ شوال سنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

وكان اسماعيل قد زود هؤلاء الجنود الذين رغبوا فى العمل الزراعى ، بكل ما يلزمهم من بذور وماشية ، واشترط عليهم أن يقوموا بتسديد قيمة أثمانها من حصيلة انتاجهم الزراعى (٣٥) .

وكان من الاجراءات التى اتخذها اسماعيل ، قراره بانشاء ترسانة بحرية ببلدة قوز رجب ، وذلك لصناعة المراكب اللازمة لنقل القطن من السودان الى مصر (٣٦) ويمكن تعليل اختيار قوز رجب كمكان للترسانة الى سببين أولهما وفرة الأخشاب الموجودة فيها والتى يمكن الحصول عليها بسهولة ، وثانيهما أن بلدة قوز رجب قريبة من النيل النوبى الذى يمثل الشريان الرئيسى لمواصلات السودان النهرية مع مصر .

وكان من نتيجة هذه الاجراءات التى اتخذها اسماعيل أن ازدهرت زراعة القطن فى السودان بالاضافة الى ارتفاع سعره ، فقد تراوح سعر القنطار منه فيما بين ٤٠ ، ٥٥ ، ٦٠ ، ٦٥ ، ٧٠ ، قرشا للقنطار ، الذى يزن ١٠٠ رطل ، ومع ذلك تظلم الأهالى من انخفاض سعره (٣٧) مما أضطر الخديو ان يأمر برفع سعر القنطار بنحو عشرة قروش ، كى يرغب المزارعين فى الاستمرار فى زراعته ، بالاضافة الى زيادة محصولهم (٣٨) وبالفعل زاد الانتاج وخاصة فى المديريات الجنوبية مثل النيل الأبيض وفاشودة ولكن فى نفس الوقت انخفض سعر القنطار الى ٤٥ قرشا (٣٩) ويمكن ارجاع انخفاض سعر القطن الى رداءة النوع المعروض للبيع وربما كان يرجع السبب فى انخفاض السعر الى زيادة الانتاج لانه فيما بعد ارتفع سعر القنطار الى ٧٥

---

(٣٥) دفتر ١٩٣٩ وثيقة ٥ فى ٥ محرم ١٢٨٩هـ الموافق ١٨٧٢م .

(٣٦) دفتر ٣٩١١ وثيقة ١٢ فى ١٥ شعبان سنة ١٢٨٧ الموافق ١٨٧١م .

(٣٧) دفتر ١٨٦٠ معية عربى ، وثيقة ٥٢ فى ١٣ محرم سنة ١٢٩٠هـ الموافق ١٨٧٣م .

(٣٨) دفتر ١٨٧٥ معية عربى ، وثيقة ١ ص ٤٨ فى ٥ القعدة سنة ١٢٩٠هـ الموافق ١٨٧٣م .

(٣٩) دفتر ١٨٦٤ معية عربى ، وثيقة ٥٣ ص ١١٠ فى ١ جماد أول سنة ١٢٩٠ الموافق ١٨٧٣م .

قرشا وكانت تكاليف القنطار بعد حلجه ونقله الى مصر تبلغ حوالى ١٩٨
قرشــــا (٤٠) .

ومن الواضح أن السودانيين استفادوا من زراعة القطن فى عدة نواح ، منها أنهم زرعوا مساحات شاسعة من أرضهم التى كانت غير مستغلة فى الماضى والتى ظلت بورا ، ومنها أيضا أن بلادهم أصبحت تعج بالعمران وذلك بانشاء المحالج والشون والترسانات فى أماكن عديدة من السودان ، زيادة على ذلك فان هذه الزراعة ادت الى زيادة دخل السكان ، فتمكنوا من تسديد ما عليهم من ديون متأخرة ، كما أدت الى انشاء كثير من القرى فى أماكن زراعة القطن ، مثل اقليم توكر الذى استوطنه المصريون .

لم تقتصر درجة الاستفادة من زراعة القطن فى السودان على السودانيين وحدهم فحسب ، بل ايضا شاركهم المصريون هذه الاستفادة ، فكان القطن السودانى يصدر الى مصر وهناك يأخذ منه ما يكفى حاجة البلاد وما يتبقى يصــــدر للخارج .

الى جانب اهتمام اسماعيل بزراعة القطن فى السودان ، اهتم أيضا بزراعة بعض الغلات الزراعية الأخرى ، كالقصب والذرة والبن والدخان واشجار الفاكهة والخضر وكان القصب من الغلات الهامة ، التى اهتم اسماعيل بزراعتها فى السودان ، وذلك لتزويد السكان بما يلزمهم من السكر والعسل وكان قد قرر أن يزرع منه حوالى ١٠٠ مائة فدان كتجربة أولى ، وفى نفس الوقت طلب من الحكمدار أن يرسل عددا من أبناء السودان الى مصر للتدريب على مهنة صناعة السكر فى فرشوط ، ثم يعودون بعد ذلك الى السودان لممارسة هذه الصناعة فى بلادهم (٤١) . ولكنى مع ذلك لم اعثر على اية وثائق توضح لى مدى نجاح هذه الصناعة فى السودان ، وعلى اية حال فانه رغم عدم نجاح هذه الصناعة فانها زودت على الأقل السودانيين بالفكرة الخاصة بصناعة الســــكر .

---

(٤٠) دفتر ٣١٠ عابدين ، وارد تلغرافات — وثيقة ٣٠٢ فى ٢ جماد أول ســـنة ١٢٩٢هـ الموافق ١٨٧٥م .

(٤١) دفتر ١٨٥٩ معية عربى ، وثيقة ٩ غزة شوال ١٢٨٨ الموافق ١٨٧١م .

ومن بعد القصب اهتم اسماعيل بالذرة والدخن ، ففى عام ١٨٧٢ ، طلب الخديو من مأمور سنكات أن يعمل على زيادة المساحة المزروعة ذرة ودخنا، ولكن مأمور سنكات افاد بأن السكان ليس لديهم الخبرة الكافية بزراعة هذين الصنفين مما اضطر الخديو أن يرسل خبيرين من مصر هما الشيخ محمد على والشيخ محمد الجعلى وذلك للمرور على تلك الجهة ، وغيرها من الجهات السودانية الأخرى لتفهيم السكان طريقة زراعة الغلات التى لم يعرفوازراعتها من قبل ، بالاضافة الى فحص نوعية التربة ، فالأرض التى تصلح تربتها لزراعة الذرة تزرع ذرة، والأرض التى تصلح تربتها لزراعة القطن تزرع قطنا (٤٢) . لم يكتف اسماعيل بهذا الجهد بل أمر بتزويد المواطنين السودانيين بالتقاوى اللازمة من بذور الذرة والدخن ، وقد وزعت هذه البذور على اقليم أركويت والتاكه (٤٣) وهرر وكردفان وغيرها من البلاد السودانية الأخرى (٤٤) وبلغ الاهتمام بزراعة الذرة أن غردون باشا طلب من اسماعيل أن يسمح له بعدم مهاجمة المتمردين ، أثناء موسم الخريف ، الذى تزرع فيه الذرة ، حتى لايتوقف السكان عن زراعتها ولكن بعد الانتهاء من عمليات الزراعة ، يمكن لغردون أن يطارد المتمردين ويقضى عليهم (٤٥) والى جانب الذرة زرع القمح والشعير والبرسيم (٤٦) .

ومن الغلات الزراعية الأخرى التى اهتم اسماعيل بها ، البن الذى كان يزرع فى هرر والذى كانت زراعته تحتاج الى عناية خاصة ، فكانت طريقة

---

(٤٢) دفتر ٣٩١٥ معية عربى وثيقة ٣ فى ٢٩ محرم سنة ١٢٨٩ الموافق ١٨٧٢م .

(٤٣) محفظة ١٩ بحربرا ، وثيقة ١٢٢ فى ١٠ شعبان ١٢٨٦ الموافق ١٨٦٩م .

(٤٤) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢٤ معية عربى ، وثيقة ١٢ صفحة ١٧ فى ١٧ الحجة سنة ١٢٨٦ الموافق ١٨٦٩م .

(٤٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٤٦ عابدين ، وثيقة ٢٦٠ ص٦٧ فى ٢٥ ربيع ثانى سنة ١٢٩٤ الموافق ١٨٧٧م .

(٤٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٣٢ عابدين — وثيقة ٢١٤ ص٤٥ فى ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٤ الموافق ١٨٧٧م .

زراعته تتلخص فى حفر الأرض الى حفر صغيرة توضع فى كل منها بذرتان من بذوره ثم تغطى بالتراب ، ومن فوق التراب تغطى الحفر بالقش ، وتترك لمدة ٤٠ يوما ، وبعد أن يظهر النبات على سطح الأرض ، يقوم المزارعون بعمل تعريشه من الأخشاب والقش ، وبعد ذلك يترك لمدة أثنى عشر شهرا ، مع المداومة على ريه بالماء كل سبعة أيام ، وبعد هذه المدة تنقل الشجيرات الى مكان جديد ، وكان من المتبع أن يوضع فى كل حفرة شجرتين ، حتى اذا ماتت احداهما ظلت الأخرى وكان السكان يداومون على ريه بمعدل مرة كل اسبوع وذلك لمدة ٨ شهور ، بعدها يروى مرة أو مرتين فى السنة ، وبعد سنة من الزراعة ، تظهر ثماره ، فيقوم السكان بجنيها ، قبل أن يتم نضجها حتى لاتضعف أشجارها ، ويستمرون فى مواصلة هذه العملية لمدة خمس سنوات ، بعدها تصبح ثماره جيدة ، هذا مع المداومة على ريه مرة أو مرتين أو ثلاثة مرات فى السنة وكانت شجرة البن تثمر مرتين فى السنة وتعطى فى الجنية الواحدة حوالى سبعة أرطال و ٢٢٤ درهما هرريا (٤٧) ٠

لم يقتصر نشاط اسماعيل على الغلات الزراعية فحسب بل تطرق اهتمامه الى زراعة أشجار الفاكهة ، ففى عام ١٨٦٦م طلب اسماعيل من محافظ مصوع أن يهتم بزراعة أشجار الفاكهة وخاصة من الأنواع الغير متوفرة فى محافظته (٤٨) وذلك لتزويد البلاد بما تحتاجه من الفاكهة وعلى هذا الأساس بدأ المحافظ فى تنفيذ ما أوكل اليه وقد طلب من مصر أن تزوده بماكينة مياه لاستخدامها فى رى حديقة الفاكهة التى زرعت فى جهة أم كلوا ، التى تبعد عن مصوع ٣ ميل فقط (٤٩) بعد ذلك زرعت أشجار الليمون والبرتقال فى سواكن ولكن لم تنجح زراعتها ، وذلك لشدة الحرارة ، فأمر اسماعيل

---

(٤٧) جريدة أركان حرب الجيش المصرى — العدد ٥ الجزء ٥ — المجلد ١ — فى عام ١٢٩٤ الموافق ١٨٧٧م — صص ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٧ ٠

(٤٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٥٨ وثيقة ٣ ص٣ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٨٣ الموافق ١٨٦٤م ٠

(٤٩) دفتر ١٨٤٧ معية عربى — وثيقة ٦ ص ٤٠ فى ١٢ صفر سنة ١٢٨٨ الموافق ١٨٧١م ٠

ينقلها الى اركويت حيث زرعت هناك وذلك لملاءمة مناخها عن سواكن (٥٠) . وقد امتدت زراعتها الى بربرة بواسطة جنود الجهادية كما امتدت الى فاشودة (٥١) وزرعت ايضا اشجار الليمون والبرتقال والتين فى كل من دنقلة وبربر وكان الخديو اسماعيل قد طلب من حكمدار السودان أن يعفى اشجار الفاكهة من الضرائب (٥٢) حتى يتشجع الناس على الاكثار من زراعتها وفى هذا الصدد يخاطب اسماعيل حكمدار السودان بقوله :

« وانى بموجب امرى هذا أطلب منك عدم فرض أموال أميرية على الأراضى المنزرعة بها أشجار ، ولا على الأشجار المنغرسة أو التى ستغرس من الان فصاعدا مثل اشجار الليمون والبرتقال والتين وأشجار الفاكهة فى السودان » (٥٣) .

ولكى يشجع اسماعيل السكان على ممارسة الزراعة عامة واشجار الفاكهة خاصة أمر بتخفيض الضرائب على الأطيان الزراعية ، وذلك بقوله :

« انه من الاقتضى اعتبار مالية الفدان عشرين قرشا فقط ، تطبيقا لامر المرحوم محمد سعيد باشا ، وصرف النظر عن الزيادات التى تلت بعدها بأذونات الحكمدارية ، حتى نحصل بذلك على زيادة الرغبة والاقدام من الاهالى على زراعة مايروى من تلك الأطيان ، وانتفاعهم بمحصولاتها ، وانما مع هذا يلزم زيادة الاعتناء والالتفات منكم ومن الحكام الذين تحت ادارتكم للتحرى السنوى عن الأطيان التى يصير ريها من هذه الأنواع وحث

---

(٥٠) محافظابحاث السودان — دفتر ٣٩١١ وثيقة ١٧٠ فى ٨ شعبان — سنة ١٢٨٧هـ الموافق ١٨٧١م .

(٥١) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٥ معية سنية ، وثيقة ٤ فى غرة رمضان ١٢٩١ الموافق ١٨٧٤م .

(٥٢) محمد فؤاد شكرى : الحكم المصرى فى السودان ، المصدر السابق ص ٣٥٨ .

(٥٣) نفس المصدر : ص ٣٥٨ .

الأهالى على زراعتها أولا بأول وعدم ترك شىء باير منها بدون زراعة ، مع حصر مقاديرها ، وربط ماليتها سنويا بحسبما يتحقق من ريها ، وزراعتها ، فأصدرنا أمرنا هذا لكم للمعلومية واجرى العمل على مقتضاه » (٥٤) .

واضح من هذا الخطاب مدى اهتمام اسماعيل باشا بالزراعة كوسيلة فعالة من وسائل التنمية الاقتصادية .

واما عن الخضر فقد زرعت فى بربرة وغيرها من البلاد السودانية الأخرى ، فقد قام الجنود المصريون بزراعة مساحة كبيرة بالخضر أمام معسكرهم فى بربرة وقد بلغ طولها حوالى ١٥٠٠ مترا (٥٥) وكان من بين أنواع الخضروات التى تمت زراعتها هناك البامية والرجلة والفجل ومن الفاكهة الشمام (٥٦) .

ومن الملاحظ أن الخضر لم تحظ باهتمام اسماعيل مثلما حظيت به بقية الغلات الأخرى ويمكن تعليل ذلك بأن زراعة الخضر نمت على نطاق ضيق ، والسبب فى ذلك يرجع الى أن زراعتها كانت قاصرة على تزويد الجند بما يحتاجون اليه من خضر دون غيرهم بالاضافة الى ما كان يرد من مصر من أصناف الخضر الغير متوفرة فى البلدان الأفريقية . ويبدو أيضا أن السكان فى السودان خاصة وافريقيا عامة ، كانوا لايهتمون بزراعة الخضر ، وربما يرجع السبب فى ذلك الى جهلهم بزراعتها .

٤ ــ نظام ملكية الأراضى فى السودان :

كانت الأراضى فى السودان ، تملك للاشخاص بعدة طرق منها طريقة وضع اليد ، التى كانت تتم عندما يقوم الملك باعطاء أية جزيرة تظهر فى النيل

---

(٥٤) محمد فؤاد شكرى : نفس المصدر ص ٣٧٢ .

(٥٥) دفتر ٣٧١٥ معيةعربى ، وثيقة ٥٦ ص ٩٦ ، ٩٧ فى ١٤ القعدة سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

(٥٦) دفتر ٣٧١٦ ، وثيقة ٤٩ فى ١٧ ربيع ثانى سنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

لأى شخص يختاره من بين رعاياه ، سواء كان من رجال العلم او من غيرهم .
وكان المالك لهذه الجزيرة أو الأرض يحصل من الملك على عقد مختوم بختامة ،
يخول له ملكيتها ، وكان من المتبع كذلك أن تنتقل ملكيتها من وريث لاخر
طبقا لمـــا جاء بهذا العقد .

وكان منها الرغبة فى استصلاح الأراضى البور ، وذلك بغرض زراعتها
والانتفاع بها ، وكان من المتبع بالنسبة لامتلاك هذا النوع من الأراضى ، أن
يقوم الراغب فى اصلاحها ، بتقديم طلب الى السلطة ، يحصل بمقتضاه على
ملكية هذه الأراضى ، وذلك بوضع اليد ، ويصبح المستصلح منذ هذه اللحظة
صاحب الحق فى بيعها أو توريثها أو تأجيرها بموجب عقد يحرره بمعرفة أحد
الفقهاء الموجودين بجهته .

ومنها كذلك طريقة الايجار التى كانت تحدث عندما يكون المالك ليس له
مقدرة على زراعة أرضه بسبب اتساعها ففى هذه الحالة كان عليه أن يقوم
بتأجيرها لمن يرغب فى زراعتها ، بحيث يحصل صاحب الأرض على الثلث
ويحصل المستأجر على الثلثين ، وفى بعض الأحيان كانت الزراعة فى هذا النوع
من الأراضى تتم بالمرابعة ، بمعنى أن يحصل صاحب الأرض على الربع
ويحصل المستأجر على ثلاثة الأرباع الباقية . ومنها طريقة التوريث التى
كانت تحدث عندما يموت أى مالك لأى مساحة من الأرض ، ففى حالة عدم
وجود وريث له ، كان على أحد الأهالى أن يقوم بوضع يده على هذه الأرض،
ثم يقوم بعد ذلك بزراعتها ، ودفع الضريبة المقررة عليها للميرى ، وعندما
يهمل هذا المالك الجديد فى زراعتها ففى هذه الحالة تقوم الحكمدارية بأخذها
منه واعطائها لغيره من المزارعين ليقوم بزراعتها .

وكانت الحكمدارية تقوم بفرض ضرائب على هذه الأطيان ، ولكن لقلة
انتاجها ، عجز أصحابها عن تسديد قيمة الضرائب المقررة عليها ، فاضطرهم
ذلك بالتالى الى تركها والهروب الى أماكن بعيدة كى يمارسون الزراعة
فى أراض غير معروفة المساحة ، حتى لايدفعوا عنها الضرائب ، ولكن لما
علم بذلك حكمدار السودان ، [موسى باشا] اضطر الى أن يبطل هذه

الضريبة المقررة على الأراضى ، وفرض غيرها على الأشخاص أنفسهم ، ومن هذا التاريخ صار المزارعون ، يزرعون المساحات لتى يرغبون فى زراعتها (٥٧)، هذا باختصار عن الزراعة والغلات الزراعية ، ومدى معرفة ماقامت به مصر من اجراءات فى سبيل النهوض بهما .

---

(٥٧) دفتر ٢٨٣ وثيقة ٣ ص ١٣٦ فى ٩ ربيع ثانى سنة ١٢٩٠هـ الموافق ١٨٧٣م .

الفصل التاسع

السكك الحديدية والمواصلات فى السودان

استمرت قوافل التجارة السودانية القادمة الى مصر ، تستخدم الطرق البرية والمائية ، بعد الفتح المصرى للسودان ، وحتى عصر اسماعيل ، والدليل على ذلك ما جاء بهذه الاحصائية ، التى توضح لنا القيمة النقدية لهذه التجارة ، فى الفترة ما بين ١٨٧٣ ، ١٨٧٤م التى كانت تقدر بنحو ٦٠٠ر٥٥٤ر١ جنيها و ٣٧ بارة وكان هذا المبلغ عبارة عن قيمة أثمان لبعض السلع التجارية المثلة فى ريش وبيض النعام ، والصمغ والعاج والتمر حنا ، والسنامكى والشمع والجلود والكرابيج والبن والفلفل الأحمر والفرو ، وقرون الخرتيت والأعشـــاب الطبية .

ولكن على الرغم من تعدد أصناف هذه السلع الا أنها كانت لاتفى ـــ باحتياجات السودان النقدية ، والدليل على ذلك ، ما جاء فى ميزانية عام ١٨٧٨ التى كانت على النحو التالى : ـــ

٠٠٠ر٥٧٩ الف من الجنيهات المصرية قيمة الدخل العام للسودان .
٠٠٠ر٦٥١ الف من الجنيهات المصرية قيمة الانفاق السنوى .
٠٠٠ر٣٢٧ الف من الجنيهات المصرية قيمة الدين .
٠٠٠ر٧٢ الف من الجنيهات المصرية قيمة العجز فى الميزانية السودانية (١)

يفهم من هذه الميزانية أن انتاج السودان ، كان لايفى باحتياجاته ، وذلك اما لعدم استغلال موارده الاقتصادية ، استغلالا صحيحا ، وهذا

---

(1) Report on the Egyptian Province of the Sudan op. cit. P. 150.

من المرجح ، واما لقلة هذه الموارد ، وهذا من غير المؤكد لأنه من المعروف لدينا أن السودان كان ولايزال غنيا بموارده الاقتصادية ويبدو أن اسماعيل قد أدرك هذه الحقيقة ، عندما بدأ فى مد سكة حديد السودان ، وذلك لاستغلال موارده الاقتصادية بطريقة أفضل بحيث تعود على الشعبين الشقيقين بالنفع والرخاء ، بالاضافة الى استخدامه لهذه السكة الحديدية ، فى ربط البلدين ببعضهما لتسهيل حركة الاتصال بينهما .

١ ــ أهمية مد السكك الحديدية الى السودان :

ترجع أهمية انشاء السكك الحديدية السودانية ، الى نقل المواد الاقتصادية من أفريقيا عامة والسودان خاصة الى مصر ومنها الى دول العالم الخارجى . وقد تمثلت هذه الموارد فى العاج وريش النعام ، والصمغ والجلود والعطارة، وقد قدرت قيمة الصادرات السودانية فى السنة بنحو ١٠٫٠٠٠ تونولاته ، وبلغت قيمة التونولاته الواحدة ٥٠ ريالا ، هذا بخلاف بعض الغلات الأخرى، والتى لم يتم تصديرها كالقطن والقمح والبلح والفاكهة ، ومن الواضح أن السبب فى عدم تصدير هذه الغلات الى الخارج ، يرجع الى عدم ملائمة وسائل النقل المستخدمة فى ذلك الوقت ، فلو توفرت وسائل النقل السريعة والكبيرة الحجم ، كالسكك الحديدية مثلا ، لأمكن تصدير كميات ضخمة من هذه الغلات بحيث تبلغ فى جملتها حوالى ١٥٠٫٠٠٠ الف تونولاته فى السنة، بدلا من تصدير ١٠٫٠٠٠ عشرة آلاف تونولاته ، وتقدر قيمة نقل هذه الكمية بنحو ٣٠٠٫٠٠٠ ألف من الجنيهات المصرية ، أى بواقع ٢ جنيه للتونولاته الواحدة ، ولو خصم من أجر النقل ٤٠٪ أى ما يعادل ١٢٠٫٠٠٠ ألف من الجنيهات المصرية كمصاريف للنقل ، لتبقى ١٨٠٫٠٠٠ ألف جنيه مصرى هى عبارة عن صافى الربح (٢) ، وكان يقابل هذه الصادرات التجارية ، واردات تجارية اخرى تمثلت فى الاقمشة بكافة أنواعها ، والمشروبات الروحية التى كانت تستورد من أوربا والهند ومن بعض بلدان العالم الاخرى ، وقد قدرت جملة هذه الواردات بنحو ٤٠٠٠ تونولاته ، وبلغت جملة مصاريف نقلها

---

(٢) محافظ مجلس الوزراء (سودان) محفظة رقم ١٥ وثيقة بدون تاريخ.

۱۵۰٫۰۰۰ (۳) . فانشاء السكك الحديد السودانية سوف يساهم بقسط كبير فى نقل هذه الواردات ، مما يسهل بالتالى حركة الصادر والوارد .

ومن فوائد السكك الحديد أيضا أنها ستكمل الاتصال مع مصر وملحقاتها ومع نصف الكرة الجنوبى ، والهند وبلاد الشرق والسواحل الغربية للبحر الأحمر والمحيط الهندى ، أى انها ستؤدى الى اختصار الطريق الى بلاد الهند والصين واليابان واستراليا ، كما أنها ستجعل مدينة الاسكندرية على اتصال مباشر بالبحر الاحمر دون انقطاع ، مما يؤدى بالتالى الى زيادة عدد السياح الذين يرغبون فى زيارة هذه البلاد زيادة على هذا كله فانها ستساعد على انتشار الأمن فى ربوع البلاد السودانية ، وذلك بعاملين أولهما ، زيادة العمران الذى سيوجد ببناء المدن الحديثة والمحطات التى تنشأ على طول الخطوط الحديدية ، وثانيهما السرعة فى نقل الجنود للقضاء على أى تمرد أو عصيان هناك وفوق كل هذا ، فانها ستعمل على ربط شمال السودان بجنوبه، ويؤدى ذلك بالتالى الى المساعدة فى انتقال السكان الجنوبيين الى الشمال والعكس ، كما يؤدى أيضا الى تنشيط حركة التجارة بين الاقليمين والأقاليم الأخرى (٤) .

٢ ـ تطور انشاء السكك الحديدية السودانية :

ترجع فكرة انشاء السكك الحديد السودانية الى عصر محمد على ، وعلى وجه التحديد الى عام ١٨٣٧م . ففى هذا العام ، فكر محمد على فى استخدام السكك الحديدية فى نقل المعادن الخام ، التى يتم الحصول عليها من اقاليم كردفان ، وبعض المناطق الاخرى الى أماكن تجمعها التى ستنشأ بجوار النيل الأبيض ، ومن أماكن التجمع هذه ، ينقل الحديد الخام بواسطة وسائل النقل المستخدمة من قبل الى مصر ، ولكى يقوم محمد على بتنفيذ هذا المشروع طلب من مستشاره أدلف لينان Adolphe Linant

---

(٣) نفس المحفظة .

(٤) تقرير فولر : المصدر السابق .

ان يقوم بعمل الدراسات اللازمة لهذا المشروع ، وذلك لمعرفة مدى صلاحيته من عدمه . وبعد ان اجريت هذه الدراسة تقرر على ضوئها امكانية انشاء ثلاث خطوط حديدية ، يربط احداها بين وادى النيل والبحر الأبيض ، ويربط الثانى بين سواكن على البحر الأحمر وبربر على النيل النوبى ، ويربط الثالث بين سواكن أيضا وبين شندى على النيل ، ولكن على الرغم من اجراء هذه الدراسة الا أن هذه الخطوط لم تخرج الى حيز التنفيذ فى عصر محمد على (٥) .

ولما تولى محمد سعيد باشا حكم مصر ، فكر أيضا فى مد سكة حديد الى السودان ، فأوفد المهندس منجل بك Mongel Bey الى هناك لدراسة الوسائل الفعالة التى يمكن بها التغلب على عقبات الملاحة فى النيل النوبى ، وحل مشكلة النقل فى السودان بواسطة السكة الحديد وذلك لزيادة الروابط بين البلدين (مصر والسودان) (٦) .

وبعد دراسته لهذا المشروع قرر عدم امكانية تنفيذه وذلك لضخامة تكاليفه (٧) وفى نفس الوقت كان أنتونى روليه Antony Brun Rollet يدعو الى تنشيط حركة التجارة السودانية ، وذلك باستخدام السكك الحديدية ، ويدلل على ذلك بقوله :

« ان المسافة بين البلدين طويلة ولايمكن قطعها بسهولة فكان المسافرون يقطعون المسافة بين اسوان وسنار فى ستة أشهر بينما لو استخدموا السكة الحديد لأمكن قطعها بسهولة ، وفى وقت قصير جدا ، لايتجاوز الساعات . وأن انشاءها سوف يعود بالخير والنفع على شعوب المنطقة » . ولكن على الرغم من هذه الدعوة الا أن محمد سعيد باشا لم يهتم بها ، واستمر الوضع على ما هو عليه الى أن جاء الخديو اسماعيل ، الذى بادر بانشاء

---

(٥) Hill. R. ; Sudan Transport : op. cit. pp. 6,8.

(٦) د. صلاح الدين الشامى : المواصلات والتطور الاقتصادى فى السودان ص٩ .

(٧) Report on the Egyptian provinces. op. cit. P. 11.

قومبانية (٨) ، كانت مهمتها مد السكك الحديد الى السودان ، وذلك لتحسين نقل الصادرات السودانية الى مصر ومنها الى دول العالم الخارجى (٩) .

فبمجرد أن انتهى الخديو اسماعيل من انشاء هذه القومبانية التى ستتولى مد السكة الحديد السودانية ، طلب من السلطان العثمانى أن يتنازل له عن مينائى سواكن ومصوع ، كى يربط مدن وموانى البحر الأحمر بمدن وسط السودان ، ولكن بمجرد أن علم والى جده بمطلب الخديو ، كتب الى السلطان العثمانى يخبره بعدم الموافقة على مطلب الخديو ، حتى لاتتعرض خزانة الدولة العثمانية الى نقص فى مواردها المالية بسبب هذا

---

(٨) بدأت هذه القومبانية فى ممارسة نشاطها برأس مال قدره ٥ر٠٠٠ر٥٠٠ر٢ جنيه مصرى ، فكانت قد حصلت على ثلثى هذا المبلغ من البيوت المالية الموجودة بالأسكندرية ، وأوربا ، وحصلت على الباقى من مصر وقسم هذا المبلغ على النحو التالى : ٠٠٠ر٥٠٠ر١ جنيه قيمة سندات بفائدة قدرها ٧٪ ، وكان قد اتفق أن يستهلك من قيمه هذه الفائدة نسبة قدرها ٢٪ ، وما بقى من رأس المال وقدره ، ٥ر٠٠٠ر٠٠٠ر١ جنيه ، فهو عبارة عن قيمة سندات عادية ساهمت الحكومة المصرية بنصف قيمتها ، والبالغ قدرها ٠٠٠ر٥٠٠جنيه مصرى وقد اتفق على أن يكون للحكومة المصرية الحق فى تعيين ٣ مديرين من جملة المديرين المخصصين لادارة هذه القومبانية ، والبالغ عددهم ستة أفراد وتقرر أن يتقاضى كل منهم مرتب شهرى قدره ، ٥٠٠جنيه مصرى ، وقد اشترط أن تستهلك هذه السندات فى مدة اثنتى عشرة سنة ، وأن تحصل مصر على ربح قدره ١٠٪ ، وأن يكون لها الحق فى شراء أسهم القومبانية بقيمة ثمنها الأصلى ولكن على الرغم من انشاء هذه القومبانية الا أنها باءت بالفشل ، حيث صفيت أموالها عام ١٨٦٨م ولم يشاء القدر لها ، أن تؤدى مهمتها بالنجاح . انظر كتاب ريتشارد هيل « النقل فى السودان » ص٩ وأنظر المحفظة رقم ١٥ من محافظ مجلس الوزراء (سودان) .

(٩) Hill, Richard : Sudan transport. op. cit. P. 8.

التنازل ويعلل والى جده أسباب معارضته الى أنه فى حالة تنازل السلط
العثمانى عن هذين المينائين الى مصر ، فان ميناء جده ، سوف يحرم من مجـ
عدد كبير من السـفن المحملة بالبضائع لأنها ستتحول بالتالى الى مينا
سواكن ومصوع ، وهناك تفرغ حمولتها ، ويتم نقلها بعد ذلك الى مصر بواسـ
السكة الحديد ، وازاء هذا الموقف رد الخديو على السلطان العثمانى بقول

« ان انشاء السكة الحديد بين مصر والسـودان ، ليست من الأ
السهلة ، ولايمكن البت فيها فى سنة أو سنتين ، بالاضافة الى أن
الشركة العزيزية ، لايكفى لمد هذه السكة ، ولكن فى امكانه أن يمد الـ
الحديد فقط بين مصر والسودان مع النيل زيادة على ذلك فان مد هذه الـ
يحتاج الى مدة طويلة تتراوح فيما بين ٣٠ ، ٤٠ سنة ، وان البضائع
ترد الى جده من الهند والعراق واليمن تأتى اليها مباشرة ، وكذلك البضـ
التى تأتى الى مصر ، تأتى الى السويس مباشرة ، فالسفن ليست فى حـ
الى تفريغ حمولتها فى سواكن أو مصوع ، ثم تنقل بعد ذلك الى مصـ
بواسطة السكة الحديد ، فلو تم ذلك لزاد من تكاليف نقلها الى مصر (١٠

واضح من هذا الخطاب أن اسماعيل ، كان يريد أن يقلل من أ
سكة حديد السودان ، حتى لا يعمل السلطان العثمـانى من جانبه
عـرقلة تنفيـذها ، وخاصـة بعـد أن أفهمه والى جـده بأهـ
مينائى سواكن ومصوع ، ونصحه بعدم التنـازل عنهما الى مصـ
ولكن يبدو أن السلطان اقتنع بوجهة نظر اسماعيل ، والدليل على ذلك
وافق على منحه هذين المينائين (١١) وعلى اثر ذلك شكر السلطان العثـ
على هذه الموافقة الجليلة (١٢) ٠

---

(١٠) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٢١ عابدين تركى ، وثيقة ٢ -
٢٨٣ فى ٢٨ القعدة سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م ٠

(١١) وثيقة ١٥ فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م ٠

(١٢) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٢١ عابدين — وثيقة ٢٥ ص
فى ٢٣ جماد أول سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م ٠

بعد ذلك قرر اسماعيل مد خطين من سكة حديد السودان (١٣) ، يبدأ احدهما من أسوان وحتى الخرطوم ، ويبدأ الاخر من بربر أو شندى على النيل النوبى الى سواكن أو مصوع على البحر الأحمر ، وذلك لأن هذين الميناءين هما المنفذين الوحيدين للسودان ، وهما اللذين يربطونه أيضا بالعالم لخارجى (١٤) .

٣ ـ البعثات :

بعد أن اقتنع الخديو اسماعيل بأهمية هذا المشروع ، قرر أن يرسل عددا من البعثات الكشفية ، لكشف بعض المناطق المزمع مد السكة الحديد من خلالها ، وذلك لعمل الدراسات اللازمة لمعرفة مدى صلاحيتها من عدمه ، وكان اسماعيل يقدم على مشروعه بكل حذر ، خوفا من غدر السلطان العثمانى هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، كان يخشي ملك الحبشة ، لأنه فى حالة نشوب أية حرب بين الدولتين فان هذا سوف يؤدى الى تدمير هذه السكة ، وخاصة خط الشرق ، الذى يربط بين سواكن وبربر (١٥) ولكن على الرغم من هذه المخاطر المحتملة ، الا ان اسماعيل بدأ فى تنفيذ مشروعه ، وذلك بارسال البعثات الكشفية الواحدة تلو الأخرى .

ـ البعثة الأولى :

فى عام ١٨٦٤ أرسل اسماعيل ، بعثة كشفية مكونة من اثنين من المهندسين الانجليز ، كان يدعى احدهما برى Bray ويدعى الاخر وولكر Walker وكان هذان المهندسان تابعين لشركة وورنج برزر لندن Waring brother London وقد زودت هذه البعثة أيضا بطبيب وطباخ ومترجم ، واثنين من اغوات دار الضيافة ، وذلك لقيامها باكتشاف المنطقة التى تمتد

---

(١٣) Mandour El-Mahdey : op. cit. P. 77.

(١٤) د. صلاح الدين الشامى : المصدر السابق : ص ص ١٠ ـ ١١ .

(١٥) Hill, R : Sudan transport. op. cit. P. 9.

بين أسوان وكرسكو ، وزودت كذلك بعـدد من القرب اللازمة لحفظ المياه (١٦) ، بالاضافة الى تزويدها بكمية من الأطعمة التى تكفى لمدة ثلاثة شهور وقد تضمنت هذه الكمية من الأطعمة اللحوم المحفوظة والسردين والفاصوليا والبطاطس وبعض المعلبات ، والارز والسمن والجبن والبقسماط، زيادة على ذلك فانها زودت بنحو ١٢٠ زجاجة بيرة ، ٢٤٠ زجاجة نبيذ وكمية من الشاى ، وبعدد من الشوك والملاعق (١٧) . وكان الخديو قد أمر حكمدار السودان أن يعين برفقة هذه البعثة دليلين ، ممن لهم دراية بأحوال طرق الصحراء ، وذلك لاقتياد البعثة فى الطريق الصحيح ، واشترط الخديو أن يكون هذان الدليلان من جماعة حسن خليفة ، الذى تنبه عليه أيضـا أنه فى حالة عدم معرفتهما لأقصر الطرق ، فانهما سوف يعرضان أنفسهما لأشد العقاب ، وطلب اسماعيل من حكمدار السودان كذلك أن يعين خفيرين وموظفا لمرافقة البعثة (١٨) واشترط أن يكون الموظف كممثل للحكومة الخديوية . وبالاضافة الى ذلك كله فان البعثة زودت ببغلين وبعدد من الجمال ، لاستخدامهم فى نقل افراد البعثة (١٩) .

وبعد أن انهت هذه البعثة مهمتها ، كتبت تقريرا ، أوضحت فيه خط سيرها الذى بدأ من أسوان وحتى كرسكو ، ومنها عبرت صحراء العتمور ، الى أبو حمد ، ومنها الى شندى ومن شندى الى المتمة ، وكانت البعثة قد مرت بعدد من الآبار الموجودة بصحراء بيوضة ، التى تميزت مياهها بالوفرة ، حيث كانت تكفى القوافل والمسافرين ، وأوضحت البعثة أيضـا

---

(١٦) Ibid. P. 9.

(١٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٤٩ معية تركى ، وثيقة ٢٦ ص ٧٣ فى ١٦ جماد آخر سنة ١٢٨١ الموافق ١٨٦٤م .

(١٨) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٤٥ معية تركى ، وثيقة ٤ ص ٣٤ فى ١٦ جماد ثان سنة ١٢٨١ الموافق ١٨٦٤م .

(١٩) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٤٥ وثيقة ٢٧ ص ٨٥ فى ٢٩ جماد ثان سنة ١٢٨١ الموافق ١٨٦٤م .

أن هذا المشروع سوف يتكلف حوالى ٩ مليون من الجنيهات المصرية ، ويستغرق العمل فيه مدة تتراوح فيما بين ٦ ، ١٠ سنوات (٢٠) .

ــ البعثة الثانيــة :

أرسلت مصر عام ١٨٦٥ بعثة كشفية أخرى تحت رئاسة المسيو هجلين وذلك لكشف الطريق الممتد بين عقيق على البحر الأحمر والخرطوم الواقعة عند ملتقى النيلين الأزرق والابيض وذلك لدراسة هذه المنطقة،وبعدان أنهت هذه البعثة مهمتها ، قررت أنه فى الامكان مد خط حديدى يربط عقيق بقوز رجب ، ويبلغ طوله ١٧٠كم ، وبعد ذلك يمتد من قوز رجب الى الخرطوم ، بحيث يبلغ طوله ١٨٠كم ، وتقضى الخطة أيضا بأن يمر هذا الخط بعفافيت ، التى تقع على مسافة ٤٠ ميلا من عقيق ، ومن بعدها يسير مسافة ٨٠ ميلا الى منطقة وندى الواقعة فى وادى لنجب حيث يقـــابل طريق القوافل الرئيسى الذى يربط كسلا بسواكن ، ويرى أن يتجه هذا الخط بعد ذلك الى طريق وادى أرتاب ، بحيث يسير من خلاله حتى يصل بعد ٧٠ ميلا الى رأسى Rassi ، ومنها الى فليك Filik ، ثم الى قوز رجب ، ويرى هجلين أن هذا المشروع ممتاز ، بسبب توفر كثير من المزايا الخاصة به والتى لاتتوفر لغيره من المشروعات الأخرى ، مثل مشروع سواكن ــ بربر ، الذى يصعد تلال البحر الأحمر بعد مسافة ٨٠ ميلا من خط الساحل ، ويرتفع الى ٢٠٠٠ قدما فوق مستوى سطح البحر ، ويصعد طريق مصوع ــ كســــلا الى ارتفاع ٨٥٠٠ قدما ، على حين أن طريق عقيق ــ الخرطوم ، لايصعد أكثر من ١٦٥٠ قدما ، وخاصة فى منتصف المسافة الواقعة بين خط الساحل، وقوز رجب ، وكان من مميزاته أيضا أنه يتجنب كثيرا من العقبات (٢١) .

ــ البعثة الثالثــة :

أرسلت مصر بعثة أخرى ، كانت تحت قيادة بارسونز وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين بربر ــ أدارما ــ سواكن وبعد أن أنهت هذه البعثة

---

(٢٠) Hill, R. : Sudan Transport. op. cit. PP. 9-10.

(٢١) د. صلاح الدين الشامى : المصدر السابق ، ص ص ٢٥ ــ ٢٧ .

مهمتها قررت أن يمد خط حديدى يبدأ من بربر الى ادارما ، بحيث يسير على الضفة اليمنى لنهر العطبرة ، واقترحت هذه البعثة أن يتفرع هذا الخط الى فرعين ، يتجه أحدهما الى قوز رجب ، ثم الى مجاتا Mugatta ، بعد أن يعبر نهر العطبرة الى ضفته اليسرى ، ثم يتجه بعد ذلك الى القضارف ، فسنكات ، ويتميز هذا الخط بأنه يربط بين الأقاليم النيلية بصفة عامة ، وسواحل البحر الأحمر بصفة خاصة ، كما أنه لايحتاج الى العديد من الكبارى أو الجسور أو المعابر (٢٢) .

ـ البعثة الرابعة :

على الرغم مما حققته البعثات السابقة من نتائج ، الا أن اسماعيل ، قرر ارسال بعثة أخرى . ففى عام ١٨٦٧ أصدر أمرا الى اسماعيل بك الفلكى ، لكى يقوم على رأس بعثة كشفية لدراسة امكانية مد سكة حديد تبدأ من سواكن الى شندى ، أو من سواكن الى بربر ، وقد اصطحب معه المهندس هاملتون لى سميث Hamilton Lie Smith عضو جمعية المهندسين الملكية بلندن ، ومهندس سكك حديد مصر سابقا ، وبعد أن انهت هذه البعثة مهمتها ، كتبت تقريرا ، تضمن كافة المشاهدات والملاحظات . فقد جاء به أن طول الخط الذى يبدأ من سواكن الى شندى يبلغ حوالى ٥٨٤ كم ، ويمكن تنفيذه بسهولة ، بينما يبلغ طول الخط الثانى الذى يبدأ من سواكن الى بربر حوالى ٣٠٠ ميل ، ولكن على الرغم من قصر طوله ، الا انه لايمكن تنفيذه بسهولة ، وذلك لوجود الجبال المرتفعة ، والوديان الكثيرة التى تعترض خط سيره (٢٣) بالاضافة الى ذلك ، فانه يوجد به عدة انحدارات ، تبدأ أولى هذه الانحدارات من سواكن الى العطبرة ، ويبلغ طولها حوالى ٩٠ ميلا وارتفاعها ١٢٠٠ قدما ، ويبدأ ثانيها من خور العطبرة وحتى كوكرب ، ويبلغ طولها ٤٠ ميلا ، وارتفاعها يتراوح فيما بين ٦٠٠ ، ١٨٠٠ قدما ، ويبدأ ثالثها من كوكرب الى اربوك ، ويبلغ طولها حوالى ٦٠ ميلا وارتفاعها حوالى ٩٠٠ قدما ، ويبدأ رابعها من أربوك الى بربر ، ويبلغ طولها حوالى ٥٠ ميلا ، وقد جاء بالتقرير ايضا ان تنفيذ هذا الخط يحتاج لمدة قدرها ١٨

---

(٢٢) د. صلاح الدين الشامى : نفس المصدر ، صص ٣١ ــ ٣٢ .

(٢٣) محافظ ابحاث السودان ــ دفتر ٥٦٠ وثيقة ٨٩ فى ٢٤ صفر سنة ١٢٨٤ الموافق ١٨٦٧م .

شهرا ، وتبلغ تكاليف الكيلو متر الواحد حوالى ٢٩٥٠ جنيها ، بما فى ذلك ثمن المعدات الخاصة بالمشروع (٢٤) .

ـ البعثة الخامسة :

لم يكتف اسماعيل بالنتائج السابقة ، بل قرر فى عام ١٨٧١ ارسال بعثة أخرى ، لكى تقوم بعمل مسح شامل ، لمنطقة النوبة بصفتها المنطقة التى سوف يبدأ فيها انشاء أول خط حديدى يربط مصر بالسودان . وكانت هذه البعثة تحت رئاسة المستر فولر Mr. Fouler ، وبعد أن أكملت هذه البعثة استعداداتها ، ذهبت الى أسوان ، ومنها واصلت المسير الى بلدة شندى ، وهناك تمكنت من عمل المسح اللازم . بعد ذلك كتب فولر تقريرا ، ضمنه كثيرا من الملاحظات والمشاهدات التى كان منها ضرورة انشاء المحطة النهائية لهذا الخط الحديدى عند بلدة المتمة ، الواقعة على الشاطىء الايسر للنيل أمام شندى ، والتى تقع على خط عرض ٤٠َ ، ٥١٦ شمال خط الاستواء، وعلى خط طول ٤٥َ ، ٥٣٢ شرقى جرينتش ، وقد تم اختيار بلدة المتمة كمحطة نهائية ، لانها تتوسط المسافة بين بربر والخرطوم ، فهى تقع على بعد ١٦٠ كم من كل منهما . كما أنها تعتبر مركزا تجاريا هاما ، تتجمع فيه السلع التجارية ، كما أن شندى تعتبر ملتقى طرق القوافل التى ترد من الخرطوم ومنطقة النيل الأبيض وسواكن وابى حراز ومناطق النيل الأزرق الاخرى ، ولكن على الرغم من أهمية موقع بربر ، الا أن السفر اليها فى النيل كان يتوقف لمدة شهرين فى السنة ، وذلك لشدة التيار ، بالاضافة الى وجود بعض الصخور ، التى تعترض مجرى النهر ، وخاصة بالقرب من مصب نهر العطبرة (٢٥) .

وجاء بالتقرير أيضا وجه الاختلاف بين صحراء النوبة ، وصحراء بيوضة، فالأولى تميزت بأنها مقفرة ، وبها وديان عميقة ومياه آبارها مالحة ولا تصلح للوابورات ، بينما تميزت الثانية بأنها مستوية السطح وتتوفر فيها

---

(٢٤) محافظ مجلس الوزراء (سودان) محفظة ١٥ .
(٢٥) تقرير المستر فولر : المصدر السابق .

المياه العذبة والأشجار والأعشاب التى تصلح كوقود للوابورات . وجاء بالتقرير الاشارة الى الغاء خط كورسكو ، والبدء فى خط حلفا — شندى ، وتقرر أيضا عدم مد السكة الحديد بجوار الجانب الأيسر للنهر ، وذلك لوجود الرمال المتحركة بكثرة ، على هذا الشاطىء ، بالاضافة الى أنه مستقيم ، ولايحتاج الى عمل قناطر عليه ، وكان قد تقرر انشاء محطة عند أمبيجول ، لأنها تعتبر المدخل الى صحراء بيوضة ، زيادة على أنها تقع على منطقة صلبة من الشاطىء وأنها تقع فى ملتقى وادى المقطم ، الذى يمكن استغلاله فى مد السكة الحديد من خلاله بسهولة ، وينقسم هذا الخط الذى تقرر انشاؤه الى ثلاث أقسام على النحو التـــالى : —

— الخط الأول ، ويبدأ من وادى حلفا وحتى بلدة كوهه الواقعة على الشاطىء الأيمن للنهر ، ويبلغ طوله حوالى ٢٥٩ كم ، وكان قد تقرر أن تنشأ قنطرة على النهر عند بلدة كوهه .

— والخط الثانى ويبدأ من كوهه الى أمبيجول ، الواقعة على الشاطىء الأيسر للنهر ، ويبلغ طوله ٣٤٩ كم .

— الخط الثالث ويبدأ من أمبيجول الى شندى ، مارا بصحراء بيوضة ، ويبلغ طوله ٢٨١ كم ، ويبلغ الطول الكلى لهذا الخط ٨٨٩ كم ، ولو مد الى الخرطوم لأصبح طوله ١٣٠٠ كم (٢٦) وقدرت التكاليف الاجمالية لهذا الخط بنحو ٤ مليون جنيه مصرى ، بما فى ذلك تكاليف المحطات والمخازن والمهمات والورش . باعتبار أن الكيلو متر الواحد يتكلف حوالى ٤٥٠٠ جنيه مصرى ، وقد قسم هذا المبلغ على النحو التالى ٠٠٠ر٥٠٠ر١ جنيه مصرى قيمة أجور عمال ، وصناع ومهمات ، ٠٠٠ر٥٠٠ر٢ جنيه مصرى تكاليف بناء مخازن ومحطات وورش ، بالاضافة الى زيادة قدرها ٠٠٠ر٢٠٠ جنيه ، قيمة تكاليف السطح المائل (رصيف) ويستغرق العمل فى هذا الخط حوالى ٣ سنوات (٢٧)

وكان منزنجر باشا ، قدا قترح على الخديو اسماعيل ان الطريق الذى

---

(٢٦) نفس المصـــدر .

(٢٧) نفس المصـــدر .

يبدأ من شرق كورسكو الى بربر هو أقرب الطرق ، بالاضافة الى أنه يوجد به آبار ذات مياه عذبة كما أنه يساعد على توصيل السكة الحديد من بربر الى مصوع على البحر الأحمر ، واستند منزنجر فى تحليله ، على النقط التـــالية :

أولا — يقصد بانشاء الخط الحديدى الذى يربط مصر بالسودان الوصول الى مصوع الواقعة على البحر الأحمر .

ثانيا — ان اختيار الحكومة لانشاء هذا الخط ، هو تجنبها القيام بالاعمال الصعبة الموجودة بالمنطقة الواقعة بين أسوان ووادى حلفا .

ثالثا — يؤدى انشاء هذا الخط الى الاستغناء عن عمل السطح المائل المزمع انشاؤه عند أول شلال ، لأن المراكب تمر فى هذه المنطقة دون ادنى صـــــعوبة .

رابعا — يؤدى هذا الخط الى تفادى عمل قنطرتين ، احداهما على النيل والأخرى على نهر المطبرة .

خامسا — يجب أن يبدأ العمل فى هذا الخط من شمال أسوان بدلا من البدء فيه من وادى حلفا ، لان بلدة حلفا فقيرة وقليلة العمران بخلاف أسوان التى يمكن الحصول منها على المهمات والمؤن .

سادسا — يمكن انهاء هذا الخط فى مدة وجيزة وسوف يعود هذا الخط على مصر بالفوائد الكثيرة والتى لاتعد ولا تحصى (٢٨) .

واضح أن منزنجر كان يحبذ تنفيذ الخط الحديدى ، الذى يربط مصوع وبربر ، ربما لانه كان يقصد من وراء ذلك ، خدمة المصالح الاوربية وهذا من المؤكد ، وربما كان يقصد أيضا خدمة المصالح المصرية وهذا من المحتمل .

---

(٢٨) نفس المصـــدر .

ــ البعثة السادسة :

لم يكتف اسماعيل بكل هذه الدراسات ، بل قرر ارسال بعثة أخرى، كانت تحت رئاسة ، عبد القادر بك ، وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين أسوان وبربر ، حتى يتأكد من صحة النتائج التى ذكرها منزنجر باشا ، وقد ورد بتقرير هذه البعثة أن طريق أسوان ــ بربر ملائم لمد السكة الحديد من خلاله ، ويبلغ طوله ٤٨٥ كم ويتميز هذا الخط بأنه أقل طولا من الخط الذى اكتشفه فولر ، والذى يبدأ من حلفا وحتى المتمة ، وكل ما يلزمه هو انشاء قنطرة على نهر العطبرة (٢٩) .

ــ البعثة السابعة :

تمثلت البعثة السابعة فى قيام الكولونيل كولستون على راس عدد من الجنود المصريين من القاهرة عام ١٨٧٣ لمسح المنطقة الواقعة بين قنا على النيل، وبرنيس على البحر الأحمر ، وذلك تمهيدا لمد سكة حديد من خلال هذه المنطقة وقد كتب كولستون تقريرا وافيا ، ضمنه مشاهداته وملاحظاته عن طبيعة هذه المنطقة واكد فى تقريره امكانية مد خط حديدى يربط بين النيل والبحر الاحمر وذلك لخدمة البلاد (٣٠) .

ــ البعثة الثامنة :

وفى نفس العام قام الكولونيل بوردى Burdy على راس بعثة أخرى لكشف المنطقة الممتدة من برنيس على البحر الأحمر ، وحتى بربر (٣١) على

---

(٢٩) سجل رقم ٢٨٧٣ ، وثيقة ٤٨٦ ص ١٢٢ فى ١٩ جماد أول سنة ١٢٩٠ الموافق ١٨٧٣م .

(٣٠) Colonel Colston, R.E. : Journal D.un voyage du caire A Keneh, Berenice et Berber et retour par le desert de korosko. vol. II. PP. 489-568.

(٣١) انظر خريطة المنطقة الواقعة بين برنيس على البحر الأحمر وبربر على النيل النوبى فى كتاب جهود مصر الكشفية للمؤلف .

النيل ، تمهيدا لمد خط حديدى يربط النيل النوبى بالبحر الاحمر ، وكتب بوردى تقريرا شاملا ، ضمنه مشاهداته وملاحظاته ، لهذه المنطقة ، وذكر أيضا أنه لايوجد اى عقبات أمام مد سكة حديد (٣٢) .

— البعثة التاسعة :

لم يقتصر نشاط اسماعيل على منطقة النيل النوبى فحسب بل امتد أيضا الى منطقة غرب السودان ، ففى يوم الاحد ١٤ من شهر ذى القعدة سنة ١٢٩٢ الموافق ١٨٧٥م أرسل بعثة كشفية تحت رئاسة المسيو سمسون Semson وذلك لارتياد سكة الدبة — الفاشر ، وكان عليها أن تتجه من بربر الى الخرطوم ، ومنها الى دارفور ، وذلك لعمل الدراسات اللازمة لمد السكة الحديد الى غرب السودان ، وفى اليوم التالى لقيام هذه البعثة ، أعقبتها بعثة أخرى ، بدأت مهمتها من دنقلة الى دارفور أيضا ، وكانت تحت رئاسة المسيو بكويل Bekuel وذلك لنفس الغرض (٣٣) . وفى نفس العام كذلك قام الكولونيل كولستون ، على رأس بعثة كشفية اخرى ، من بلدة الدبة الى الابيض (٣٤) وعندما وصلت بعثته الى الابيض قابل هناك بروت بك ، بعد ذلك اتجه معا الى الخرطوم (٣٥) .

بعد كل هذه الدراسات انتهى اسماعيل الى قراره النهائى ، بمد السكة الحديد الى السودان ، والتى بلغ طولها ٢٤٥٠ كم واشتملت على ثلاث خطوط على النحو التالى :

— الخط الأول ويبدأ من حلفا وحتى المتمة ، ويبلغ طوله ٨٠٠ كم .

---

(٣٢) Colonel Purdy : Une reconnaissance entre Berenice et Ber- ber. Serie II. N. 9. PP. 431-445.

(٣٣) محفظة ٥٢ وثيقة ٣٥٩ فى ١٨ القعدة سنة ١٢٩٢ الموافق ١٨٧٥م

(٣٤) أنظر خريطة المنطقة الواقعة بين الدبة والابض بكتاب جهود مصر الكشفية فى أفريقيا للمؤلف

(٣٥) Coloston, R.E. : Le route entre Debbeh et El-Obeyd Bul, Soc. Kh. Geog. N. II. PP. 203-208.

ـ الخط الثانى ويبدأ من الدبه الى الفاشر ، ويبلغ طوله ٨٠٠ كم .

ـ الخط الثالث ويبدأ من شندى الى سواكن على البحر الأحمر ويبلغ طوله ٨٥٠ كم (٣٦) .

٤ ـ انشاء المحطات :

بعد الانتهاء من كل هذه الدراسات ، بدأت مصر فى ارسال المهمات والمعدات اللازمة ، لانشاء المحطات ، وكان قد اتفق أن تقوم مراكب الأهالى بنقل هذه المهمات ، فى نظير أن تتقاضى قرشاواحدا ، ٢٤ فضة عن نقل القطعة الواحدة من الأخشاب اللازمة لعمل الفلنكات . بينما لو استخدمت صنادل الحكومة فى نقل هذه المهمات ، لزادت تكاليف النقل ، لانها كانت ستتقاضى أجرا قدره ، ١٥ قرشا ، ١٤ فضة عن نقل نفس القطعة ، لذلك فضل أن تقوم مراكب الأهالى بنقل هذه المهمات والمعدات (٣٧) وقد عين المستر كيلجور Kilgour للقيام بمهمة فرز الأخشاب التى ستستخدم كفلنكات للسكة الحديد (٣٨) ، زد على ذلك فان اسماعيل عين مأمورا ، لمتابعة تنفيذ الأعمال فى مشروع السكة الحديد الجديدة ، وعرف هذا المأمور باسم ، مأمور أشغال السكة الحديد (٣٩) وبعد أن تفقد هذا المأمور أحوال العمل فى المشروع طلب من الخديو أن يرسل له ستة مهندسين من أرباب الرتب الصغيرة ، على أن يكون رئيسهم برتبة بكباشى أو قائمقام ، وذلك لتدعيم القوة الموجودة فى ميدان العمل (٤٠) بالاضافة الى ذلك فانه طلب عددا آخر من العمال ليقوموا بمد الجسر ، الذى سوف توضع من فوقه أشرطة السكة الحديد المزمع انشاؤها . فعلى الفور طلب خيرى باشا من مدير دنقلة ، أن يرسل لمأمور أشغال السكة الحديد حوالى ٣.٠٠٠

---

(٣٦) صلاح الدين الشامى : المصدر السابق ص١٣ .

(٣٧) دفتر ١٤٨ معية عربى ، وثيقة ١٣ ص٧ فى ١٩ شعبان ١٢٩٢، الموافق ١٨٧٥م .

(٣٨) نفس المصدر .

(٣٩) محفظة ٥٢ ، المصدر السابق .

(٤٠) محافظ أبحاث السودان ـ دفتر ٥ ـ وثيقة ١٢٨ ص ١١١ فى ٣ رجب سنة ١٢٩٢هـ الموافق ١٨٧٥م .

عامل للمساهمة فى مشروع مد السكة الحديد وكلفه أيضا أن يزود هؤلاء العمال بحوالى ٣٥٠٠ اردب ذرة ، على شرط أن تخصم اثمانها على جانب الحكومة (٤١) . ولكن عندما بدأ مدير دنقلة فى جمع العمال ، واجه صعوبة ، وهى أن العمال رفضوا الذهاب الى ميدان العمل ، وعللوا رفضهم فى الذهاب الى مواقع العمل بأن زراعتهم سوف تتوقف وتتعرض الى الاهمال ، بالاضافة الى أن عددهم قليل ، وقالوا انهم فى حالة جمعهم بالقوة ، فانهم سوف يضطرون الى الفرار ، وسوف يترتب أيضا على ذلك بالتالى خراب البلاد . ولكن لما علم خيرى باشا بهذا قال :

« انهم ليسوا قليلو العدد ، كما يدعون ، بل انهم كثيرون فهم يذهبون الى جهات بحر الغزال ، وخط الاستواء وكردفان ودارفور ، وهناك يقومون بالاغارة على سكان هذه البلاد ، لاسترقاقهم ، والاتجار فيهم ، مع أن هذه التجارة ممنوعة » (٤٢) .

لما علم الخديو اسماعيل بخبر عصيان هؤلاء العمال ، المقرر جمعهم من دنقلة ، للعمل فى مشروع السكة الحديد ، طلب من حكمدار السودان ، أن يجمعهم بالقوة الجبرية ، وفى حالة رفضهم ترسل لهم عساكر الباشبوزق لجمعهم وارسالهم الى محل العمل قهرا (٤٣) زيادة على ذلك فانه أصدر أمرا ، بضم اسوان وحلفا الى دنقلة ، حتى يتمكن مأمور اشغال السكة الحديد من ممارسة سلطاته بحرية وعلى نطاق واسع ، بالاضافة الى موافاته بكشوف تتضمن الاموال والعشور المقررة على سكان هذه البلاد ، حتى يتسنى

---

(٤١) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٢٣ عابدين ، صادر تلغراف ، وثيقة ٥٠٨ ص٨٦ فى ١٦ رجب سنة ١٢٩٢هـ الموافق ١٨٧٥م .

(٤٢) دفتر ٢٢ عابدين ، صادر تلغراف ، وثيقة ٣٤٢ ص٧٣ فى ٢٢ ربيع أول سنة ١٢٩٢هـ الموافق ١٨٧٥م .

(٤٣) دفتر ٢٢ عابدين ، وثيقة ٢٦٣ ص ٥٩ فى ٧ ربيع أول ١٢٩٢هـ الموافق ١٨٧٥م .

له جمعها بسهولة (٤٤) وذلك للاستفادة بها فى تنفيذ ذلك المشروع (٤٥)
وبعد أن اكتملت المهمات والعمال ، بدأ العمل فى بناء المحطات الخاصة بالسكة الحديد فى كل من أسوان والشلال وحلفا .

ـ محطة أسـوان :

انشئت محطة أسوان ، فى الجهة الشرقية من نهر النيل ، وقد استخدم فى بنائها الطوب اللبن ، والمونة الطينية ، وقد أحيطت حواف نوافذها وعقودها ، بأحجار من الدبش الصغير الحجم وتكونت هذه المحطة من طابق واحد يضـم ثلاث غرف .

ـ محطة الشـلال :

بنيت هذه المحطة بجوار جزيرة فيلة ، الواقعة فى الجهة الشرقية من النهر ، وقد بنيت أيضا من الطوب اللبن والمونة الطينية ، وهى مثل محطة اسوان من حيث التصميم ، وتتكون من ثلاث غرف ، وهى مستطيلة الشكل (٤٦) .

ـ محطة حلفا :

توجد محطة حلفا فى قرية عنجس ، التابعة لبلدة حلفا ، وكانت هذه القرية تتكون من ١٥ منزلا سكن جميعها بعدد من موظفى الحكومة ، وزودت بطاحونة ، ومخزن صغير للجبخانة . وقد بنى فى محطة حلفا جسر ، بلغ طوله ١٤ كم وذلك لتوضع فوقه القضبان الحديدية المراد مدها وقام العمال أيضا بصناعة كميات كبيرة من الطوب اللبن ، بلغ عددها حوالى ٤٠٠ر٤٠٠ر١

---

(٤٤) دفتر ٢ أوامر عربى وثيقة ٣٢ ص٨٢ فى ١٠ شعبان ١٢٩٢ الموافق ١٨٧٥م .

(٤٥) دفتر بدون رقم أوامر عربى ـ وثيقة ٢٢٦ ص١٠٤ فى ١٠ شعبان سنة ١٢٩٢ الموافق ١٨٧٥م .

(٤٦) محفظة ٥٢ وثيقة ٣٥٩ ، المصدر السابق .

طوبه وذلك لاستخدامها فى بناء دار الحكومة ، بالاضافة الى بناء عدد من المنازل المخصصة لسكنى الموظفين والمهندسين ، وبنى كذلك عدد من الشون والمخازن ، وبنى بها أيضا مستشفى وسوق وجامع ومدرسة لتعليم أبناء الموظفين (٤٧) .

كان العمل فى مد شريط السكة الحديد ، يسير جنبا الى جنب مع بناء المحطات ، فقد مد على الضفة اليمنى من النهر جزء من خط أسوان ـ شندى، بلغ طوله ٥٣ كم وكان قد وصل هذا الخط الى بلدة سرس (٤٨) ولم يستمر العمل فى هذا الخط بل توقف بصفة نهائية منذ عام ١٨٧٨م ، بعد أن أنفق عليه مبلغا وقدره ٤٥٠ر٠٠٠ جنيه مصرى (٤٩) ويرجع السبب فى توقف العمل فى هذا الخط الحديدى ، الى عاملين أساسيين أولهما تدهور الموقف المالى فى مصر ، وثانيهما رفض غردون باشا لتنفيذ هذا المشروع (٥٠) ويرجع رفض غردون الى عدة عوامل منها أنه خشى عدم استفادة بريطانيا اقتصاديا من هذا المشروع ، ومنها أيضا أنه فضل أن يظل السودان منفصلا عن مصر ، حتى يمكن له التصرف فى شئونه كيفما يحلو له ، وخاصة وأنه كان فى ذلك الوقت صاحب الكلمة المسموعة لدى الخديو اسماعيل ، ولكن يعاب عليه عدم ذكائه وبعد نظره تجاه تنفيذ هذا المشروع ، فلو كان غردون وافق على تنفيذه لانقذ نفســه ، ومن معه من غدر الدراويش ، الذى راح هو ضحيتهم ، فكان السبب الأساسى لهذه الكارثة الشنيعة ، هو عدم وصول النجدات العسكرية على وجه السرعة ، وذلك لصعوبة خطوط المواصلات ، التى تربط مصر بالسودان ، فى ذلك الوقت . ويمكن تعليل وقف تنفيذ المشروع أيضا الى انشغال اسماعيل بحروبه ضد الحبشة وهى التى كلفته الكثير ، وربما يرجع ذلك الى أنه شعر بالمؤامرات التى كانت تحاك ضده ، لخلعه من حكم مصر ، فاهمل هذا المشروع الحيوى .

---

(٤٧) نفس المصـــــدر .

(٤٨) د. صلاح الدين الشامى : المصدر السابق ، ص١٣ .

(٤٩) Report on the Egyptian provinces. op. cit. P. 26.

(٥٠) د . صلاح الدين الشامى : المصدر السابق ص ١٤ .

ولكن على الرغم من توقف العمل فى تنفيذ هذا المشروع ، الا ان الحكومة المصرية قامت بتشغيل جزء منه ابتداء من محطة أسوان وحتى محطة قرية الشلال ، وقد بلغ طول هذا الجزء الذى تم تشغيله حوالى ٧ أميال وبلغ ايراده فى شهر ديسمبر عام ١٨٧٥ ١٠٫٠٠٠ قرشا (٥١) فلو قدر لهذا الخط النجاح ، لعاد على مصر والبلاد الاخرى بالنفع والخير الوفير .

استمر توقف مد السكة الحديد الى السودان حتى عام ١٨٩٦م ففى هذا العام بدأت كل من بريطانيا ومصر العمل معا على استرداد السودان ، وفى نفس الوقت وفى أثناء عمليات الزحف العسكرية بدأت الدولتان فى مد السكة الحديد الى السودان وذلك لتمكين القوات المتحاربة من الحصول على احتياجاتها من مؤن وذخائر بسهولة فى نهاية العمليات العسكرية كانت السكة الحديد قد وصلت الى الخرطوم ، وكان لها دور هام فى نقل الانتاج السودانى الى موانى التصدير (٥٢) وقد تطور الاقتصاد السودانى ، بسبب مد السكة الحديد التى ربطت شرقه بغربه ، ورغم ما أنتاب انشاءها من صعاب ، تمثلت فى عدم استخدام المعدات الحديثة فى مد هذه السكة الحديد ، بالاضافة الى عدم معرفة المهندسين القائمين على انشائها ، لطبيعة الأرض السودانية ، زيادة على قلة رأس المال ، اللازم لمد هذه السكة (٥٣) . ولم يكن السودان البلد الوحيد الذى سبق غيره فى هذا المجال (٥٤) .

وبعد أن أنهيت الكتابة عن مد السكة الحديد الى السودان فى عصراسماعيل نتناول موضوع المواصلات السلكية .

---

(٥١) دفتر ١٧ معية عربى ، وثيقة ٩٠ ص٥٩ فى ٢٥ محرم ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

(٥٢) Numerous authers : op. cit. P. 178.

(٥٣) Virginia Thompson and Richard Adolf. P. 292.

(٥٤) لم يعتبر السودان البلد الوحيد الذى دخلته السكة الحديد قبل غيره من دول القارة الأفريقية ، جنوب الصحراء ، فقد سبقه فى هذا المجال دولة جنوب أفريقية ، حيث انشىء أول خط حديدى فيها فى ٢٦ يونيو عام ١٨٦٠م ، وكان طوله ٢ ميل ، وفيما بعد اتسع نطاق مد السكة الحديد هناك . انظر: Centenary of the South Africa Rail ways. P. 1.

ثانيا : المواصـلات السلكية :

لم تقتصر أعمال اسماعيل ، على مد خطوط السكة الحديد الى السودان فحسب ، بل أيضا تضمنت مد شبكة واسعة من خطوط البرق والبريد ، لأنهما من وسائل الاتصال السريع ، بين البلاد بعضها البعض ، بل وبين شعوب العالم ، وسوف أتناول موضوع البرق والبريد كل على حدة :ـــ

(أ) البرق :

قرر اسماعيل أن ينشىء عدة خطوط تلغرافية لخدمة البلاد السودانية ، لربطها بمصر ، وذلك لتسهيل نقل الاخبار والتعليمات على وجه السرعة من والى المحروسة ، ففى عام ١٨٦٨م تقرر انشاء خط تلغرافى يربط القاهرة بسواكن ومصوع (٥٥) ثم مد هذا الخط فيما بعد الى بلدة بعرزة وعدرسة وقياخور وبربرة ، وهم من بلدان الساحل الغربى للبحر الأحمر ، ومن المؤكد أن هذا الخط كان لخدمة القوات المصرية المعسكرة هناك وكان قد تقرر أن يتولى عساكر الباشبوزق حراسة هذه الخطوط ، ولكن لما تعذر تنفيذ ذلك تقرر أن يقوم العبيد بحراسته (٥٦) والى جانب هذا الخط انشىء خط يربط بين سواكن وكسلا وبربر (٥٧) وبعد ذلك مد خط من كسلا أيضا الى كوفيت وبوجوس Bogos والقضارف والمتمة ، وفى نفس الوقت مد خط من الخرطوم الى سنار ، ومنها الى فازوغلى ثم الى فادوسى Fadossi (يبدو انها فامكه) (٥٨) ومد خط كذلك من حلفا الى الخرطوم ، بلغ عدد أعمدته ١٥٧٧٣ عمودا ، كان منهم ٤٢٧٢ عموداً مصنوعة من حديد الزهر ، كانت قد استوردت من انجلترا خصيصا لهذا الغرض ، وكانت الأعمدة الحديدية قد استخدمت للمنطقة الواقعة بين حلفا ودنقلة ، ويبدو لكثرة الأرضة الأرضية فيها وأما الأعمدة الخشبية فقد استخدمت فى المنطقة الواقعة

---

(٥٥) Document N. 288, Sudan telegeraph departement.

(٥٦) دفتر ٣٩ عابدين ، وثيقة ٥٠١ فى ١٦ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق سنة ١٨٧٦ م .

(٥٧) Document. op. cit. N. 288.

(٥٨) Document. telegraph. N. 12960.

بين دنقلة والخرطوم ، وبلغ عددها حوالى ١١٥٠١ عمودا (٥٩) وفى عام ١٨٧٣ أنشىء خط تلغرافى آخر يربط بين الخرطوم وكردفان (٦٠) وكان العمل قد انتهى منه فى عام ١٨٧٦ ، وبلغ طوله حوالى ٣٤٠ كم ، وانشئت له محطتان كانت احداهما فى أم درمان ، والأخرى فى كردفان ، وخصص لكل محطة تلغرافجى لتشغيلها (٦١) وفى نفس العام مد هذا الخط الى دارفور ، كى يربطها مع بقية البلاد السودانية وكان هذا الخط قد نفذ على مرحلتين الأولى ، بدأت من كردفان الى قرية فوجه ، والثانية بدأت من فوجه الى الفاشر (٦٢) وفى عام ١٨٧٤ مد خط يربط الخرطم بغندوكرو مارا بمحطة كورفا Korfa التى توجد على مسافة ١١٠ ميل من الخرطوم (٦٣) وبلغت تكاليف هذا الخط ، ابتداء من الخرطوم وحتى المديرية الاستوائية حوالى ٣٨ الف جنيه مصرى (٦٤) .

وقد استخدمت فى انشاء هذه الخطوط كميات كبيرة من المهمات ، والمعدات والأدوات المتمثلة فى الاسلاك واجهزة مورس ، وبطاريات دانيال وتوتية ، وسلفا النحاس ، وحامض اللفريك والزنك ، وكميات كبيرة من الاحبار والحبال والقصدير وعدد من ساعات الحائط (٦٥) بالاضافة الى استخدام اعداد كبيرة من المناشير والفئوس والسلالم والخيام والمهندسين والعمال (٦٦)

---

(٥٩) دفتر ١٨٤٩ وارد معية ، وثيقة ١٤ صفحة ٤٥ فى ٣ ربيع ثان سنة ١٢٨٨ الموافق ١٨٧١م .

(٦٠) دفتر بدون رقم وثيقة ٥١ فى ٨ الحجة ١٢٩٢ سنة ١٨٧٥م .

(٦١) دفتر ٤١ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٠٩ فى ١١ رجب ١٢٩٣هـ الموافق ١٨٧٦م .

(٦٢) دفتر ٤١ عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٣١٦ فى ٢٧ رجب ١٢٩٣هـ الموافق ١٨٧٦م .

(٦٣) Document sans date, report des telegraph du Soudan.

(٦٤) دفتر بدون رقم المصدر السابق .

(٦٥) Document. op. cit. N. 288.

(٦٦) دفتر ٤٠ عابدين وارد تلغراف وثيقة ٤١١ ص٧١ فى ٤ جماد ثان سنة ١٢٩٣هـ الموافق ١٨٧٦م .

والأعمدة الخشبية والحديدية ، التى وردت من أوربا خصيصا لهذا الغرض، وكانت هذه الأعمدة الحديدية نوعين ، احداها قصير والاخر طويل ، وكان كل عمود من هذه الأعمدة يتكون من كرسى بقاعدة (كرسى بطبلية) ووصلة وسطى وأخرى علوية ، وبلغ ثمن العمود الطويل حوالى ١١٧ شلن ، بينما بلغ ثمن العمود القصير ١٠٧ شلن (٦٧) .

كانت الأعمدة الحديدية تعيش مدة طويلة ، لانها لاتتأثر بالعوامل الطبيعية أو بالتسوس أو بالحشرات الأرضية كالقرضة . أما الاعمدة الخشبية فكانت تتأثر بعوامل الطبيعة ، وبالقرضة الأرضية ، التى تجعلها غير قادرة على مقاومة الرياح والعواصف ، فكانت عندما تتعرض لأى نوع من أنواع الرياح تسقط على الأرض تباعا ، وكان العمال يقومون باصلاحها من وقت لاخر وكانت طريقة الاصلاح المتبعة ، تتم بقطع الجزء المعطوب والقائه بعيدا ، ثم اعادة تثبيت الجزء السليم فى الأرض من جديد بالاحجار والمونة وكانت هذه العملية تتكرر على مدار السنة مما تسبب عنه قصر هذه الأعمدة، بحيث أصبحت لاتصلح لأى شئ (٦٨) .

وكان الخديو قد أصدر تعليماته الى باشمهندس التلغراف بمتابعة المرور على هذه الأعمدة حتى يمكن اصلاح ما يتلف منها أولا بأول . ففى عام ١٨٧٦ قام باشمهندس التلغراف بالمرور على خط تلغراف الخرطوم — سنار ورأى أن هذا الخط تنتابه كثير من الأعطال التى أمر باصلاحها وأمر أيضا أن يقيم العمال بجوار هذا الخط فى مساكن بنيت لهم من القش والأخشاب حتى يتمكنوا من اصلاح ما يتلف منه أولا بأول (٦٩) وكان باشمهندس التلغراف عند المرور على المحطات ، وعندما يجد أحد التلغرافجية غير كفء فى عمله يقوم بتغييره واحلال من هو أكفأ منه محله (٧٠) .

---

(٦٧) دفتر ١٨٤٩ وارد معية ، المصـــدر السابق .

(٦٨) دفتر ١٨٤٩ وارد معية ، نفس المصـــدر .

(٦٩) دفتر ٤١ عابدين وارد تلغراف وثيقة ٤٤٣ فى ١١ شعبان ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

(٧٠) دفتر ٤٠ عابدين — وثيقة ١٩٩ ص٣٥ فى ١٣ جماد أول سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

ونظرا لكثرة الأخشاب فى السودان فقد تقرر أن تستخدم أعمدة للتلغراف بدلا من استيرادها من الخارج ، ففى عام ١٨٧٦م طلب اسماعيل من مدير التاكه أن يعد ٥٠٠٠ عمودا من الخشب من مديريته ، وذلك لاستخدامها فى خطوط التلغراف وقد أعد بالفعل الفين من هذه الأعمدة وأرسلوا الى بلدة قوز رجب ، تمهيدا لنقلهم الى بربر ، ولكن عندما طلب من مدير دنقلة أن يقوم بنقلهم أفاد بأن مصاريف نقلهم تساوى ثمن شرائهم من الخارج (٧١) .

وقد تلاحظ أنه عند تركيب اعمدة التلغراف ، لم يراع أن توضع فى شكل مستقيم بل كانت تنشأ بطريقة متعرجة مما جعلها تحتاج الى كميات كبيرة من المهمات والمعدات ولكن لما علم اسماعيل بذلك ، أصدر تعليماته الى باشمهندس التلغراف سلامة بك ، بأن يراعى الدقة والتنظيم عند انشاء مثل هذه الخطوط (٧٢) .

وفى نهاية حكم اسماعيل ، أصبحت جميع البلاد السودانية وسواحل البحر الأحمر ، وغرب السودان ، ومديرية خط الاستواء ، مرتبطة بشبكة من خطوط التلغراف ، التى كان لها اثر كبير ، فى سرعة توصيل الاخبار والتعليمات لجميع الجهات السودانية وهى على النحو التالى :

ـــ خط يربط بين القاهرة ، ووادى حلفا ، ودنقلة ، والدبه ، ومروى ، وبربر وشندى ، والخرطوم (خط مزدوج) .

ـــ خط يربط بين القاهرة وسواكن ومصوع ، وكسلا والخرطوم (خط مفرد) .

ـــ خط يربط بين الخرطوم وباره والأبيض وفوجه وام شنقة والفاشر (خط مفرد) .

---

(٧١) دفتر ٤٠ عابدين وارد تلغراف وثيقة ٤٥٤ فى جماد ثان سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

(٧٢) دفتر ٤١ عابدين وارد تلغراف ـــ وثيقة ٢١٠ فى ١١ رجب سنة ١٢٩٣هـ الموافق ١٨٧٦م .

(٧٣) Report on the Egyptian provin ce. op. cit. PP. 130,146.

ـ خط يربط بين الخرطوم والمسلمية وأبى حراز وسنار ودارقور وبارة (خط مفرد) .

ـ خط يربط بين أبى حراز والقضارف والدوكا والقلابات (خط مفرد) .

ـ خط يربط بين بربر وقوز رجب وكسلا (خط مزدوج) .

ـ خط يربط بين كسلا والحرقة وتيرى (خط مفرد) .

ـ خط يربط بين كسلا والفيلك وسواكن (خط مفرد) .

ـ خط يربط بين كسلا واميديب وسنهيت ومصوع (خط مزدوج) .

وقد زودت هذه الخطوط بالمحطات اللازمة ، التى خصص لادارة كل منها ، ضابط وعشرة عساكر ، واذكر على سبيل المثال وليس الحصر أن عدد المحطات التى وجدت فى المنطقة الواقعة بين سواكن وكسلا ، بلغ حوالى عشر محطات (٧٣) وكان السكان السودانيون فى مناطق وجود خطوط التلغراف يخافون من أسلاكها ، فكانوا لايحاولون الاقتراب منها اعتقادا بأنها توصل أصواتهم الى الحكمدارية بالخرطوم (٧٤) .

---

(٧٤) وصف ميكلين Miklin فى كتابه أوغندا والسودان المصرى ، خط التلغراف الخرطوم ـ دارفور بقوله :

« ان المسافة بين كل عمود والاخر ، بلغت حوالى ١٠٠ ياردة ، وان ثمن العمود الواحد بلغ خمسة جنيهات ، وان الأعمدة كانت مصنوعة من الحديد المجوف ، وكان كل عمود يتكون من جزئين ، الجزء الأسفل منه ، كان يدفن فى الأرض ، بعد ذلك يلف حول وسط كل عمود سياج من السلك الشائك ، وذلك لحمايته من الماشية المالية لحك جسمها فى هذه الأعمدة ، وكان المواطنون ، يبيتون فى رعب من أسلاك خطوط التلغراف لأنهم كانوا يعتقدون فى أنها قوة سحرية ، ووصل بهم الأمر الى أنهم كانوا يخشون الكلام بالقرب منها ، خشية ان تقوم بنقل الأخبار التى تسمعها الى الخرطوم . لذلك حذر السكان التحدث بجوارها ، واعتقادا منهم بأنها من عمل العفاريت حتى أنهم كانوا يستغربون الأصوات التى تحدثها هذه الأسلاك بسبب تأثير الرياح عليها ، وقالوا أن هذه الأصوات هى كلام العفاريت » .

ـ أنظر كتاب أوغندا والسودان المصرى ، وأنظر تقريرا عن الأقاليم المصرية فى السودان صفحة ١٣٠ ، ١٤٦ وأنظر الوثيقة رقم ٧٠ فى ٢٤ الحجة سنة ١٢٨٢هـ الموافق ١٨٦٥م .

(ب) البريد :

اهتم اسماعيل بتنظيم شئون البريد فى السودان ، وذلك لسرعة وصول المكاتبات من والى مصر ، ومن أجل ذلك أعد عدداً من الجمال لاستخدامها فى نقل البوستة من السودان الى مصر ، وقد خصص لهذا الغرض طريقين ، يبدأ الأول من الخرطوم الى بربر ، ويستغرق السير فيه ٤ أيام ثم تواصل الجمال المسير بعد ذلك من بربر الى أبى حمد فالعتمور فكرسكو ثم أسوان ، وهناك توزع البوستة على الجهات المرسلة اليها . ويبدأ الطريق الثانى من الخرطوم الى بربر ومنها الى سواكن ، ويستغرق المسير فى هذا الطريق تسعة أيام ، ومن هناك تقوم السفن بنقله الى السويس ثم القـــاهرة (٧٥) .

لم يقتصر نقل البريد على السودان الشمالى ، بل امتد أيضا الى مديرية خط الاستواء ، فكانت الخطابات تصل اليها بانتظام بواسطة قيام مجموعة من الأفراد ، مكونة من جنديين ودليل واحد ، وذلك لنقل البريد وتوصيله الى الجهة المراد ارساله اليها ، وكانت البوستة المراد ارسالها الى منطقة خط الاستواء توضع فى حقيبة من الجلد ، وتغلق باحكام ، ثم يقوم الجنديان بحملها ، ويمشون جميعا فى صورة طابور وكانت حقيبة البريد تحمل بواسطة الشخص الذى يسير فى المنتصف . وفى أغلب الأحيان كانت هذه الرحلة تستغرق ٤٠ يوما أو أكثر . وفى خلال موسم الأمطار ، كانت البوستة توضع فى صندوق من الصاج ، بدلا من وضعها فى الحقيبة الجلدية حتى لاتبتل الخطابات من ماء المطر ، وأما بريد البلاد القريبة فكان يوضع فى داخل علب من الخشب (٧٦) . يبدو أنها كانت تشبه الحقيبة الخشبية أو الصندوق الخشبى وكان أفراد مجموعة البريد ، يحملون معهم دفترا يسجلون فيه أسماء المحطات التى يمرون بها . وكان ذلك يتم بالنسبة لبريد البلاد البعيدة .

وفيما بعد تقرر أن تقوم سفن القومبانية العزيزية بنقل البريد من مصر

---

(٧٥) محفظة ٣٨ معية تركى وثيقة ٩٣ فى ١٩ محرم ١٢٨٣ الموافق ١٨٦١م .

Repot on the Egyptian provinsec. op. cit. P. 145.

الى السودان ، فى يومى الثلاثاء والخميس من كل اسبوع (٧٧) وكانت هذه السفن تبدأ رحلتها الاسبوعية من السويس مارة بالقصير ، فسواكن فمصوع فامفيلا Amphila فعصب فتاجورة فزيلع ، فبربرة فزنجبار . وقد أسست على سواحل البحر الأحمر نقط استراتيجية هامة لحماية هذه السفن التى تحمل البريد (٧٨) .

لم يكتف اسماعيل بهذا القدر من العمل على تنشيط حركة نقل البريد بين مصر والسودان ، وبقية البلدان الأفريقية الأخرى بل عمل أيضا على تدعيم نقله ، بالبحث عن الجديد من الطرق ، ففى عام ١٨٧٥ ، أرسل بعثة كشفية مكونة من عدد من الجنود والضباط والأدلة ، وزودت بعدد من الجمال ، وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين أسيوط ودارفور ، وقد استغرق المسير فى هذه المنطقة ثلاثين يوما على النحو التـــالى :

٣ يوم مدة المسير بين أســيوط ووادى الجمل .
١ يوم مدة المسير بين وادى الجمل وواحة الخارجة .
٢ يوم مدة المسير بين واحة الخارجة وواحة باريس .
٤ يوم مدة المسير بين واحة باريس ومنطقة الكسابا .
٣ يوم مدة المسير بين منطقة الكسابا وواحة سليمه .
٤ يوم مدة المسير بين واحة سليمة ومنطقة الكوبية .
٥ يوم مدة المسير بين منطقة الكوبية وبئر القطران .
٥ يوم مدة المسير بين بئر القطران وجبل أميدوم .
٣ يوم مدة المسير بين جبل اميدوم وبلدة الفاشر .

وقد تميز المسير فى المسافة الأولى بأنه كان لايحتاج الى حمل كميات من المياه ، لأن المياه كانت موجودة بوفرة فى هذا الطريق ، بينما كانت البعثة فى بقية المناطق الأخرى ، تحتاج الى حمل كميات كافية من المياه ، رغم

---

(٧٧) دفتر ١٩٢٢ أوامر كريمة ، وثيقة ١ ص١ فى ٩ ربيع ثان ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

(٧٨) Dosument, op. cit. No. 1296.

سهولة الحصول عليها ، وذلك بحفر الآبار فى تلك المناطق ، فالمياه الجوفية فيها كانت توجد بالقرب من السطح (٧٩) .

وكانت هذه البعثة قد حققت مهمتها ، وتأكدت من صلاحية استخدام هذا الطريق فى نقل البريد من خلاله ، وربما يرجع السبب فى اختياره الى أنه قصير ومستقيم ، ومن المرجح أيضا أن يكون السبب فى اختياره راجعا الى أنه كان ولازال أقصر الطرق بالنسبة لغرب السودان . وكان قد تقرر أن يوضع بعض الجنود فى بعض الأماكن الغير آمنة لحماية دوريات البريد بين غرب السـودان ومصر .

ويعتبر هذا العمل من جانب مصر عملا حضاريا على جانب كبير من الأهمية لأن تقدم المواصلات فى أى بلد من بلدان العالم ، يعنى فى المقام الأول مدى ماوصلت اليه هذه البلدة من تقدم فى مجال الزراعة والصناعة والتجارة والنقـل .

---

(٧٩) Carton. 52. Document. 37. Date. 1875.

الفصل العاشر

علاقات مصر بالحبشة

١ ـ اصول العلاقات :

كانت علاقة مصر بالحبشة طيبة طوال التاريخ ، واستمرت كذلك حتى بعد فتح محمد على للسودان ، وربما يرجع ذلك الى ظروفه العسكرية ، ومن المرجح أيضا أن يكون السبب فى ذلك هو عدم مهاجمته للحبشة أو الاحتكاك بها وبناء على ذلك ظلت سياسة حسن الجوار قائمة بين البلدين ، حتى عصر عباس الأول ، ومن بعده محمد سعيد باشا .

لم يحاول كل من عباس الأول ، وسعيد باشا الأصطدام عسكريا بالحبشة ، سواء من قريب أو من بعيد ، وذلك يرجع الى انشغال كل منهما بشئون مصر الداخلية والى عدم محاولة كل منهما مد نفوذه الى مناطق جديدة من أفريقيا . ولم يكن لعباس الأول أية مراسلات مع ملك الحبشة ، بينما حرص سعيد ، على استمرار المراسلات بينه وبين الملك الحبشي حتى لاتسوء العلاقات بينهما ، ويؤدى ذلك بالتالى الى دخولهما فى معارك حربية ضارية ، لا يعلم مداها الا الله .

لم تقتصر العلاقة بين سعيد وملك الحبشة على تبادل الرسائل فحسب ، بل شملت أيضا تبادل الهدايا ، ففى عام ١٨٥٩ م ، أرسل سعيد باشا الى ملك الحبشة ، هدية كانت عبارة عن أربعة مدافع نحاسية ، عيار واحد ونصف بوصة ، بكافة لوازمها ومائة بندقية كبسول بروحين ، ومائة وستة وعشرون زراع من الحرير ، بالاضافة الى خيمتين مبطنتين بالحرير (١) . ويبدو أن العلاقات المصرية الحبشية فى هذه الفترة ظلت طيبة ومتسمة بحسن الجوار .

---

(١) دفتر ١٨٩٠ أوامر عربى ، وثيقة ٨٨ ص ٢٦ فى ٢١ محرم سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٩ م .

ولما تولى اسماعيل باشا حكم مصر ، بدأت قواته تتوسع فى أفريقيا حتى شمل نفوذه كل من بحر الغزال ودارفور ، والمديرية الاستوائية الى قرب البحيرات العظمى وسواحل البحر الأحمر الغربية وساحل خليج عدن ، ومقاطعة هرر ، وأخيرا امتد هذا النفوذ الى قسمايو ولكنه لم يستمر طويلا ، وبهذا انحصرت الحبشة داخل النفوذ المصرى ، من الشمال والشرق والغرب ، ولا غرابة اذا ما حاول اسماعيل مد فتوحاته الى داخل الحبشة نفسها ، وازاء هذا شعر الامبراطور الحبشى بالخطر المحدق الذى يحيط ببلاده من جميع الجهات ، ومنذ هذه اللحظة بدأ الخلاف يدب بين الدولتين ، وخاصة عند ما احتل اسماعيل الأراضى المتاخمة لمصوع مثل سنهيت (٢) .

لقد مرت العلاقات المصرية الحبشية أثناء حكم اسماعيل بفترتين ، الألى منها تعرف بفترة السلم ، وتعرف الثانية بفترة الحرب ، وسوف أتحدث عن كلٌ منهما على حدة .

أولا : فترة السلم :

اتسمت فترة السلم هذه ، بأنها كانت طيبة وحسنة ويتضح لنا ذلك من خطاب ملك الحبشة الى اسماعيل الذى يقول فيه ما نصه :

« أبدأ بالتحية وأهديك السلام وأنى وشعبى بسلام بنعمة من الله ، وأن صداقتك الثابتة فى أفكارى ، وقلبى لن يتزعزع الا بالموت ، ولا يخفى عليك انا ندين مع الأقباط بعقيدة واحدة ، وبما أننا أبناء كنيسة واحدة ، الا أنك لم ترسل للحبشة مطرانها ، لذا نرغب فى صدور أمركم بتكليف غبطة رئيس الأساقفة بايفاد المطران ، كما أود أن يصلنى الرد مع مبعوثى الراس بيرو لدى عودته ، فبمجرد تمهيد الطريق بين مصر والحبشة سأرسل وفدا من قبلى لاستقبال المطران » (٣) .

---

(٢) د . مكى شبيكة : تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) فى القرن ١٩ . المصدر السابق ص ٥٤٢ .

(٣) وثيقة ٦ ملف ٢ دوسيه ٥ فى ١٥ مايو سنة ١٨٦٧ م .

واضح من هذا الخطاب مدى ما كانت عليه علاقة مصر بالحبشة من حسن الجوار والتعاون المستمر ، سواء كان ذلك فى مجال التعاون الدينى ، أو فى تنشيط حركة التجارة والبريد بين البلدين ، ولكن لم يستمر هذا الهدوء السلمى بين البلدين مدة طويلة ، بل نجده بعد وقت من الزمن يتغير الى الأسوأ ، وأصبحت العلاقة بين البلدين ، يشوبها شىء من التوتر وعدم الاستقرار ، وذلك يرجع الى الاغارات التى كان يقوم بها الأحباش على حدود السودان الشرقى ، مما اضطر اسماعيل ، أن يقرر انشاء عدد من النقط الحصينة على الحدود بين البلدين ، وقد بدأ بانشاء أول نقطة فى منطقة كوفيت وذلك لأنها تتميز بالمناخ المعتدل ، وبالمياه الوفيرة ، وبالموقع الممتاز (٤) .

لم تقف هجمات الأحباش عند هذا الحد ، بل مدوا غاراتهم الى أماكن عديدة من بلاد السودان الشرقى ، ففى عام ١٨٧٢ أغارت جماعة من أشقياء الحبشة على قبائل البازات والباريات القاطنة شرق السودان وسلبوا ونهبوا كل ما وقع تحت أيديهم من مواشى وأغنام ، بل وأسروا من السكان حوالى ٦٠٠ شخص (٥) وفى عام ١٨٧٤ أغاروا أيضا على اقليم التاكه ، وقتلوا بعض الجنود المصريين ، الى جانب قتلهم لبعض الوطنيين (٦) فاضطر الخديو ازاء هذا الموقف المتفجر على الحدود بين البلدين أن يرسل قوة حربية ، تحت قيادة آدم بك ، لكى تعسكر فى القلابات وذلك لحماية حدود الحكمدارية من هذه الهجمات المتكررة (٧) .

---

(٤) دفتر ٥٥٨ ص ٢٩ وثيقة ١٠ ، فى ٢٣ شوال سنة ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٦ م .

(٥) مكاتبة ١٨٥٩ — وثيقة ٦٣ فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

(٦) دفتر ١٨٦٤ وثيقة ٦ ص ٩٨ فى ٢٩ صفر سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

(٧) دفتر ١٨٦٤ وثيقة ٤٢ ص ٨١ فى ٦ محرم سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

ولكن على الرغم من كل ذلك ، فان اسماعيل كان حريصا كل الحرص على استمرار علاقة حسن الجوار بينه وبين ملك الحبشة وذلك لسببين أولهما أن المعارك الحربية سوف تعطل مشروعاته التوسعية والعمرانية فى أفريقيا ، وثانيهما أنها سوف تعود على البلدين بالدمار والخراب ، ومن هذا المنطلق ، رغب اسماعيل ، فى تحسين علاقته مع ملك الحبشة ، وعلى أثر ذلك قرر أن يرسل له منزنجر باشا ، وذلك لتصفية الخلافات الموجودة بينهما ولكن منزنجر باشا كان قد أفهم الخديو بأن ملك الحبشة ، سوف لا يستجيب لتحسين العلاقات بينه وبين مصر ، وذلك لأن بعض الدول الأوربية (بريطانيا) كانت تحرضه على مهاجمة حدود مصر ، فاقتنع اسماعيل بوجهة نظر منزنجر ، وأخذ فى تحصين حدوده مع الحبشة ، وذلك بارسال ٤ بلوكات من الأورطة الثالثة لمطاردة الأحباش الذين يغيرون على حدود السودان الشرقى (٨) .

يفهم من هذا أن بريطانيا كانت تعمل على توتر العلاقات بين مصر والحبشة ، فى الوقت الذى كانت تدعو فيه اسماعيل أن يعمل بكل جهده على منع تجارة الرقيق فى أفريقيا ، أى أنها كانت غير جادة فى دعوتها الخاصة بالقضاء على تجارة الرقيق ، بل كان هدفها كما هو واضح العمل على زيادة التوتر فى أفريقيا ، حتى تجد لها مبررا آخر يساعدها على التدخل فى الشئون الأفريقية ، وهذا ما كانت تصبو اليه ، ويبدو أن الخديو اسماعيل كان على علم بحقيقة موقفها ، لأنه طلب من حكمدار السودان ، أن يقوم بشراء العبيد من الجلابة ، بعيدا عن أعين غردون باشا ، بل وطلب منه أيضا أن يبتعد عن المناطق التى يتواجد بها غردون باشا .

بعد هذا العرض يمكن القول بأن علاقات السلم التى كانت سائدة بين مصر والحبشة منذ زمن بعيد ، قد تدهورت الى حد يدعو الى القلق ، وعدم الارتياح ، وبدأت تظهر فى الأفق علاقات أخرى يشوبها الطابع الحربى .

---

(٨) دفتر ٢٥ عابدين ص ١٢١ فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

ثانيـــا ـ الفترة غير السلمية :

الى جانب الأسباب السابقة ، التى ادت الى تدهور العلاقات بين مصر والحبشة ، كانت هناك أسباب أخرى ساعدت على تفاقم وتدهور العلاقات بين الدولتين وزادت من حدتها ، وكان من هذه الأسباب مطالبة ملك الحبشة بميناء على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، كى يكون منفذا لبلاده ، ولكن اسماعيل رفض هذا المطلب ، بحجة أن كل الساحل الغربى للبحر الأحمر ملكا لمصر كما أنه فى نفس الوقت تابع للسيادة العثمانية والدليل على ذلك واضح ، وخاصة عند ما ارادت بريطانيا أن ترسل حمـلة لمحاربة ملك الحبشة ، كى تخلص القنصل البريطانى ومن برفقته من السجون الحبشية ، طلبت الاذن من تركيا ، كى تسمح لقواتها بالمرور من منطقة الساحل الغربى للبحر الأحمر . ويعتبر هذا اعترافا صريحا من جانب بريطانيا بأن تركيا هى صاحبة السيادة على تلك الأقاليم الساحلية،وأشار اسماعيل الى أن دعوى الملك الحبشى فى السيادة على أى جزء من الساحل ، لا أساس لها من الصـحة .

وازاء هـذا ، لم يقف ملك الحبشـة مكتوف الأيدى ، بل حاول من جانبه أن يستميل بريطانيا ، ولكن دون جدوى ، وذلك لسببين ، أولهما أن بريطانيا كانت مرتبطة مع تركيا بسياسة واحدة ، أى كان لكل منهما الحق فى تأييد الآخر ، فمثلا كانت بريطانيا تؤيد تركيا ضد أى اعتداء يقع عليها من جانب روسيا ، وثانيهما أن بريطانيا كانت أيضا مرتبطة بسياسة واحدة مع اسماعيل الذى أيدها فى موقفها من سياسة منع تجارة الرق فى أفريقيا ، فى مقابل أن تعترف له بالسيطرة على السواحل الغربية للبحر الأحمر . (٩)

وفى مقابل هذا الموقف المتشدد من جانب اسماعيل رفض ملك الحبشة التنازل الى مصر ، عن الأراضى المجاورة لنهرى المارب والجاش ، اللذين اعتبرتهما مصر من ضمن الأراضى التابعة للسودان ، لذلك طالبت بضمهما

---

(٩) د . مكى شبيكه : المصدر السابق . ص ص ٥٤٣ ، ٥٤٤ .

الى املاكها ، ولكن ملك الحبشة ، لم يعترف بهذه الشرعية ، واصر على رفضه ، وعدم التنازل عن هذه الأقاليم ، زيادة على ذلك فانه ترك قبائله تقوم بالاغارة على الحدود المصرية فى السودان .

ومن ناحية أخرى ، كان الخديو اسماعيل يعلم هذه الحقيقة ، ويعلم أيضا أنه لابد من مجابهة الحبشة ، ولكنه قرر قبل أن يبدأ هجومه أن يقوم بانشاء عدد من التحصينات ، فى كل من سواكن ومصوع ، وقد شملت هذه التحصينات ، القلاع والحصون ، وذلك بغرض حماية جنوده ، ففى سواكن انشئت طابية مربعة الشكل احيطت من الخارج بسور وساتر ترابى وخندق ، وقد بلغ عرض هذا الخندق مترين من أعلى ، وزودت كذلك ببرج، يشتمل على ستة مزاغل ، وضع فى اثنين منها مدفعين عياره بوصة ، وقد زودت كذلك بمحل لاقامة الجنود والأسلحة والذخيرة وقد بنى هذا المكان الذى خصص للجنود بالأحجار الشعبية والطين ، وكان من عيوبه أنه بنى بدون نوافذ وقد بلغ عدد جنود هذه الطابية ٤٣٢ جنديا ، كانوا جميعا تحت رئاسة يوزباشى وملازم أول وملازم ثانى ، بالاضافة الى ١٧ جنديا من جنود الطوبجية الذين كانوا تحت رئاسة ضابط طوبجى ، وكان الغرض فيما يبدو من وجود هذه القوات ، هو حراسة مبنى المحافظة والقراقولات والدفاع عن السيادة المصرية فى هذه البلاد . (١٠)

وفى مصوع أنشىء عدد آخر من الطوابى ، منها طابية رأس مضر ، التى كانت معدة لمحاربة السفن الحربية ، التى تحاول مهاجمة مصوع ، زيادة على ذلك فانها كانت تقوم باطلاق مدافعها فى المناسبات القومية ، مثل الأعياد والاحتفالات الرسمية (١١) . والى جانب هذه الطابية ، وجدت طابية طاولون ، التى كانت عبارة عن قلعتى أم كلوا وحرقيقو ، وتقمان على مسافة قريبة من مصوع ، والى جانبهم وجدت طابية جرار ، التى كانت

---

(١٠) محفظة رقم ١١١ سواحل البحر الأحمر .
(١١) نفس المحفظة .

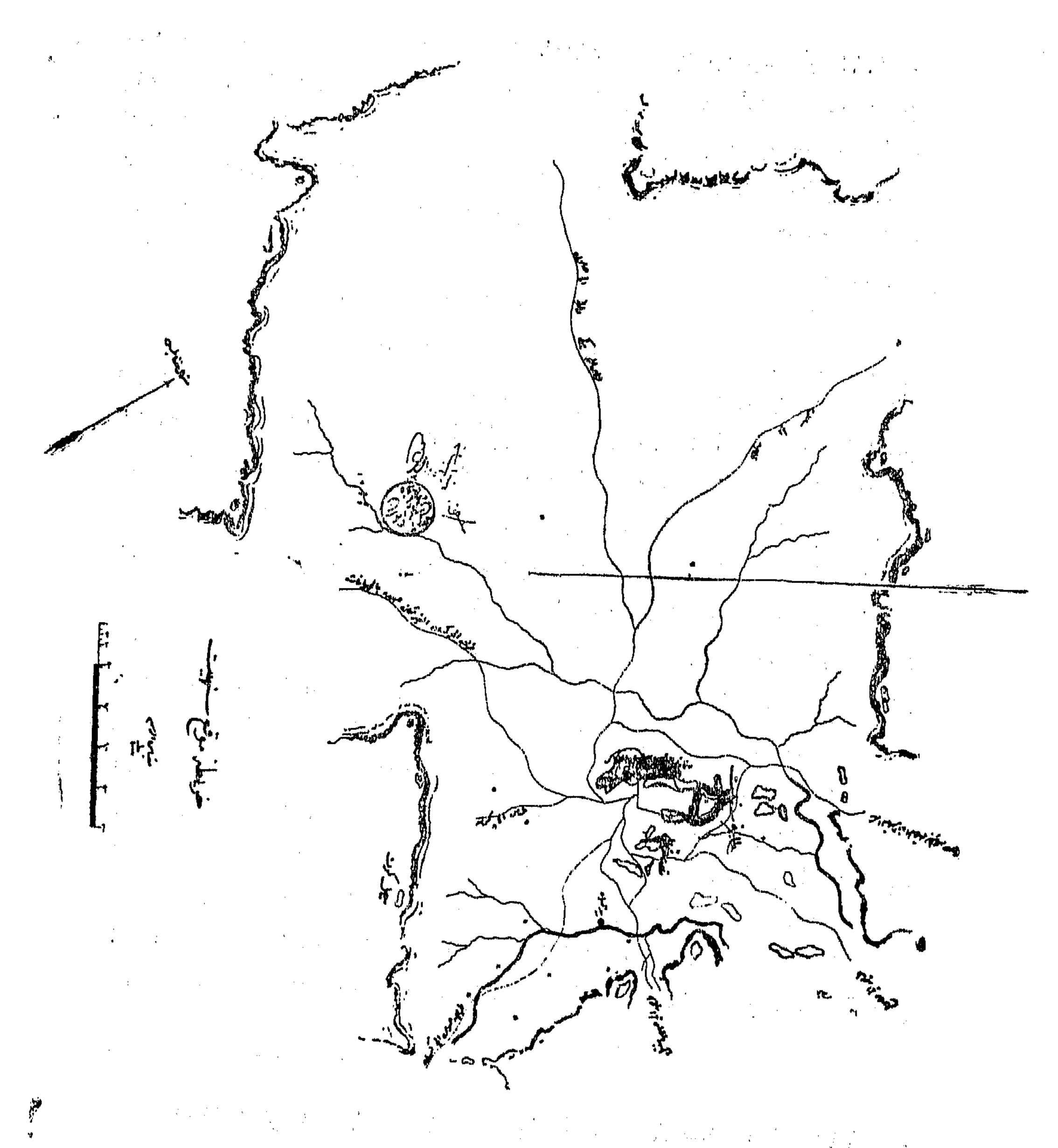
خماسية الشكل ، وقد كانت مهمتها الدفاع عن جزيرة جرار (١٢) .
وانشئت أيضا طابية سنهيت (١٣) فى قمة جبل ، وعملت بها دروة من الأحجار غير المنظمة ، وكانت هذه الطابية تضم أربعة أبراج مضلعة الشكل فالأول منها كان له أربعة مزاغل ، والثانى كان له ثلاثة مزاغل ، وكان لكل برج من الأبراج الباقية خمسة مزاغل ، وقد سورت من الخارج بخندقين ، يبدأ الأول منهما من عند البرج الذى يقع فى الشمال الغربى ، وينتهى بالقرب من البرج الواقع فى الجنوب الشرقى ، فكان لهذا الخندق ساتر راسى من التراب بلغ ارتفاعه من الداخل ٢ متر ، ٣٠ سم ، وبلغ ارتفاعه من الخارج حوالى متر ، ٨٠ سم ، وبلغ عرضه ٣ متر ، وأما الخندق الثانى فكان يبعد عن الطابية بحوالى ٣٠ مترا وكان يحيطها من جميع الجهات ، وبلغ ارتفاع ساتره من الداخل حوالى ٣ متر وبلغ ارتفاعه من الخارج متر ، ٥٠ سم ، وكان قد وجد بجوار هذا الخندق صهريج للمياه ، بلغت سعته ١٣٣ مترا مكعبا وقد تضمنت هذه الطابية أيضا شونة للتعيينات ، وجبخانتين للذخيرة ، احداهما خاصة بالبيادة ، والثانية خاصة بالطوبجية ، كما تضمنت مخزنا وعنبرا للجنود وكانت هذه الطابية محاطة بسور بلغ ارتفاعه ٢ متر ، ٥٠ سم ، وكان هذا السور يضم بداخله بيوت الضباط ، وشونة التعيينات ، وماكينة الميرى ، والاسبتاليه وبعض التوكولات ، وبئرا للمياه المخصص للشرب واستعمال الجنود ، وكانت طابية سنهيت من المواقع الحربية الجيدة ، التى يصعب الهجوم عليها ، لأنها كانت تضم حوالى ٨٤٤ جندى بيادة ،وكان على رأسهم سبعة من اليوزباشية وسبعة من الملازمين الأول وثمانية من الملازمين الثوانى ، وكانت تضم أيضا ٨٢٠ جنديا من الطوبجية (١٤) وكانوا تحت رئاسة صاغقول اغاسى ، واثنين من اليوزباشية واثنين من الملازمين أول ، وملازم ثان ، علاوة على

---

(١٢) دفتر ٣٩١٩ ص ١٧١ ، وثيقة ٧ فى ٨ صفر سنة ١٢٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

(١٣) انظر الخريطة رقم ٣ ، ٤ خلف صفحة ٢١١

(١٤) دفتر ٣٩١٩ ، ص ١٦٧ وثيقة ٧ فى ١٠ صفر سنة ١٢٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .



صـــورة الخريطة رقم (٣)

وهى توضح منطقة سنهيت التى عسكرت فيها القوة المصرية عام ١٨٧٦م ،



صورة الخريطة رقم (٤) وتمثل طابية سنهيت وهى احدى القلاع الحصينة التى انشأتها مصر فى مصوع عام ١٨٧٥م

ذلك فقد وجد بها ١٠٠ مائة جندى وصف ضابط ، يبدو أنهم كانوا كاحتياط (١٥) .

وبعد أن انهى الخديو اسماعيل انشاء هذه الاستحكامات قام بارسال أول حملة عسكرية الى مصوع وقد قدر عددها بحوالى ٣٢٠٠ مقاتل ، وقد تمكنت هذه الحملة من احتلال اقليم الحماسين ، الواقع الى الجنوب من سنهأيت (١٦) ، ومن بعدها توجهت الحملة الى جونديت (١٧) وبعد أن تمركزت القوات المصرية فى أماكنها هناك ، أرسل قائدها مندوبا من طرفه ، الى ملك الحبشة يطلب منه التنازل عن الأراضى المتنازع عليها ، حتى يمكن تجنب وقوع أية حرب بين الدولتين ، ولكن دون جدوى ، ولم يكد هذا المندوب يصل الى مقر القيادة ، الا وكانت القوات الحبشية تشن هجومها على القوات المصرية ، التى تمكنت من صد هذا الهجوم ، وقتل خمسة عشر جنديا من القوات الحبشية ، ولكن لم تكتف القوات الحبشية بهذا الهجوم بل شنت هجوما شاملا ، على القوات المصرية المتمركزة فى جونديت ، وتمكنت اثناء هذا الهجوم من محاصرة القوات المصرية فى جونديت وابادتها عن آخرها ، وساعد الأحباش فى ذلك انهم تمكنوا من قطع طرق المواصلات التى تربط القوات المصرية بمراكز القيادة الخلفية وتمكنوا ايضا من منع وصول النجدات الى جونديت ولم ينج من الجنود المصريين من الموت الا عدد قليل جدا تمكنوا من الهرب .

ونتيجة لانتصار الأحباش طلبوا من افراد الجيش المصرى الهاربين ، الاستسلام وتسليم ما معهم من أسلحة ولكنهم رفضوا ذلك وفى هذا الصدد يقول أحد الضباط المصريين الذى قدر الله له الحياة مانصه :

« أما بخصوص تسليم الأسلحة فلا يمكن تسليمها ما دمنا نحن أحياء » .

---

(١٥) نفس الدفتر والوثيقة .
(١٦) د . مكى شبيكه : المصدر السابق ص ٥٤٤ .
(١٧) انظر تقرير موقعة جونديت بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى افريقيا للمؤلف .

وقد اتجهت القوات المصرية المنسحبة الى قياخور ، خوفا على نفسها من مطاردة الأحباش لها وقد خسرت مصر فى هـذه المعركة الوحـدات العسكرية التالية : —

— اربعة عشر بلوكا من جنود السودان .

— سبعة بلوكات من عساكر ٢ جى أورطة .

— واحد بلوك من ١ جى أورطة .

والى جانب ذلك كله فقد قتل كل من الحكمدار والمحافظ والقائمقام والمسيو زيجى ، وأرندروب وأراكيل بك ، وجميع بكباشية الطوبجية وجى أورطة ، وجميع ضباط البلوكات ، زيادة على ذلك فان الحبشـة استولت على جميع الأسلحة التى كانت مع القوات المصرية ، التى اشتركت فى هذه الموقعة ، بالاضافة الى ذلك فان الحبشة تمكنت من أسر ١٥ جنديا ، كان من بينهم ، معاون ٢ جى أورطة ، وملازم الطوبجية ، وبلغت خسائر العدو فى هذه الموقعة حوالى ١٥ ألف جندى (١٨) .

ولكن على الرغم مما بذلته القوات المصرية من مجهود فى هذه المعركة ضد القوات الحبشية ، الا انها فشلت فى تحقيق سيطرتها على منابع نهر المارب ، ويمكن تعليل ذلك فى النقاط التالية : —

— صعوبة المسير ، فمن المعروف أن الجنود ساروا على أرجلهم وسط الخيران والتلال والأدغال ، وادى هذا بكل تأكيد الى اجهادهم خاصة وانهم ساروا مسافة طويلة ، بينما حملت الأسلحة والمهمات والتعيينات على ظهور الدواب .

— بعد المسافة بين القوات الأمامية فى جونديت ، وبين القوات الخلفية الموجودة فى قياخور على ساحل البحر الأحمر ، فقد أدى ذلك الى تضارب الأنباء عن سير المعركة ، وعدم معرفة الحقائق الصحيحة . (١٩)

---

(١٨) دفتر ٣٤ عابدين ، وارد تلغراف رقم ٢٢٥ فى ٧ شوال ١٢٩٢ الموافق ١٨٧٥ م .

(١٩) نفس الدفتر والوثيقة

— عدم وجود خطة دقيقة ، تتضمن الخطوات التكتيكية التى يجب أن تسير على نهجها الحملة ، فيبدو أن الحملة سارت الى مكان الموقعة دون أسس مدروسة ، والدليل على ذلك أن احدى الخرائط الخاصـــة بهذه الموقعة ، رسمت عن طريق سماع أقوال أحد الضباط ، الذين اشتركوا فى هذه الموقعة ، وكان من الأفضل أن ترسم فى نفس مكان الموقعة .

— وكان من نتيجة هذه المعركة ، أن انخفضت الروح المعـنوية لدى الجنود المصريين ، بينما ارتفعت بين جنود الحبشة ، وخاصة عند ما احتفظ ملك الحبشة برؤوس بعض الضباط القتلى وخاصة الأجانب منهم (٢٠) . وأدى ذلك بالتالى الى انخفاض الروح المعنوية لسكان سواكن ومصوع ، وقد دفع ذلك عمر رشدى الى أن يلتمس من القيادة المصرية أن تســـمح بوجود أحد الوابورات الحكومية فى ميناء مصوع ، وذلك لاطمئنان الأهالى على مدى قوة الحكومة المصرية ، واخفاء روح الهزيمة (٢١) . وقد رسمت خريطتين لموقعة جونديت نشرت أحداها خلف هذه الصفحة *

وقبل أن تنتهى هذه المعركة كان الخديو قد أرسل حملة أخرى فى نفس الشهر وعلى وجه التحديد يوم ١٤ نوفمبر سنة ١٨٧٥م ، الى منطقة أوسه، لكى تستولى على منطقة نهر الجاش ، حيث كانت هذه المنطقة من المناطق المتنازع عليها وتكونت هذه الحملة من : —

— ٤ جى بلوك ، كانوا تحت قيادة اسماعيل أفندى معاون المأمورية .

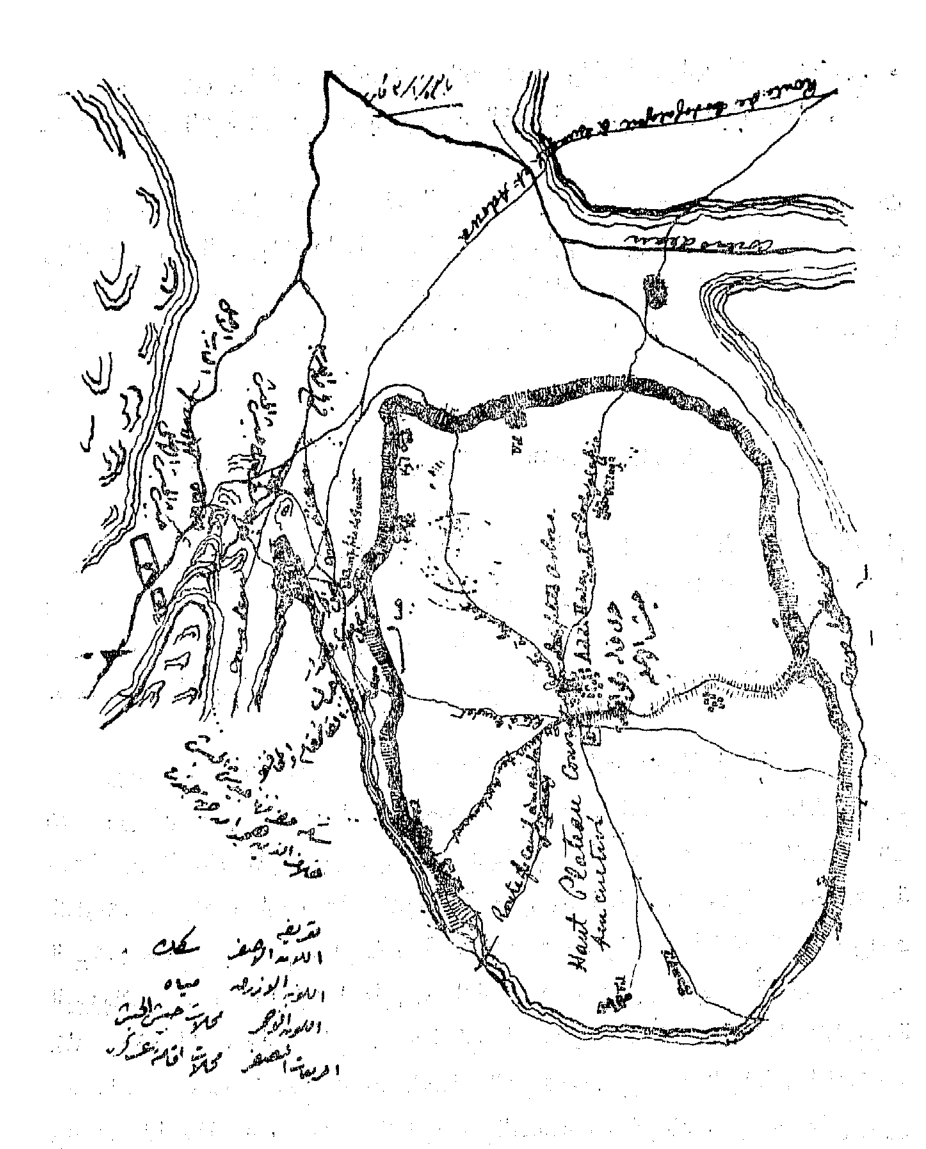
— بطارية طوبجية ، مركبة من مدفعين جبلى عيار ٤ وصاروخين حربى من نفس العيار المذكور ، وكانت تحت قيادة الملازم أول يوســـف جاهين والذى كان بصحبته ، كاتب الحملة ، والأركان حرب والصيدلى .

---

(٢٠) دفتر ٢٥ عابدين صادر تلغراف رقم ٤٥٥ ص ٦٧ فى غاية شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

(٢١) محفظة ١٠٩ وثيقة ٤٧٢٢ فى غاية شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

* انظر خريطة موقعة جونديت خلف صفحة ٢١٦ وانظر الخريطة الأخرى فى كتاب جهود مصر الكشفية .



صورة الخريطة رقم (٥)

وتمثل ميدان موقعة جونديت التى وقعت بين القوات المصرية والحبشية عام ١٨٧٥ م .

ـــ ٢ جى بيادة سودان ، وكانت تحت رئاسة دياب أغا يوزباشى ، وكانت هذه القوة قد زودت بكمية من الذخيرة والمهمات والبقسماط .

وبعد أن اكتمل اعداد هذه الحملة ، بدات المسير فى عام ١٨٧٥ من ميناء تاجوره الى ميناء دالوا ، الذى يقع على نفس الشـــــاطىء الغربى لأبحر الأحمر ، وبعد وصولها الى هذا الميناء الأخير ، نزلت الحملة على الشاطىء . وفى دالوا تدارس القادة ، كيفية الوصول الى أوسه ، وقد اتفقوا على الآتى : ـــ

ـــ ضرورة استخدام الطريق المهد الذى يوصل الى أوسه .

ـــ ضرورة تقسيم جمال الحملة المعدة لنقل الأمتعة الى ثلاثة اقسام يخصص القسم الأول منها فى حمل الأشياء الثقيلة ، مثل المدافع والجبخانة ، ويخصص القسم الثانى ، فى حمل البقسماط ، والثـــالث فى حمـــل أمتعة العساكر والضباط والملحقين مثل الحكيم والكاتب والمعاون والمهندس .

وبعد أن انتهت اجراءات الاستعدادات ، بدات الحملة فى المسير ، وكان قد تقرر أن يسير فى الأمام ١٥ جنديا ، تحت رئاسة أحد الضباط ومعهم ستة من الأدلاء المرسلين من قبل شيخ بلدة تاجورة، وذلك لاستكشاف الطريق ، وقد سارت هذه المجموعة على مسافة ٢٠٠ مترا ، من مقدمة الجيش ، ومن بعدهم سار خمسة عساكر تحت رئاسة اركان الحرب واحد اليوزباشية ، وكانوا أيضا على مسافة ٢٠٠ مترا من المجموعة الأولى ومن خلف هذه المجموعة وعلى مسافة أربعة أمتار ســـــار ضـــابط الطوبجية وعساكره ، ومن خلفهم تقدمت الجمال التى تحمل جبخانة البيادة والخزينة والبقسماط والمهمات وعفش الأغوات والسيدات والأولاد ، وعين على يمين الحملة ، ومن مقدمتها الى نهايتها ، ١ جى بلوك مع عدد من ضباطه ، بحيث كان احداها فى المقدمة ، وكان الثانى فى الوسط ، والثالث فى المؤخرة ، وعلى يسار الحملة ، كان يسير ٣ جى بلوك ، الذى كان موازيا الى ١ جى بلوك ، وفى المؤخرة وعلى بعد ١٠٠ متر وجد ملازم على راس ٢٠ عسكرى ، ومعه بروجى ودليل ، وذلك للمحافظة على من يتأخر من افراد الحملة ، وكانت دواب هذه الحملة تسير بين قوة الحراسة الموجودة على الجانبين

حتى يسهل الدفاع والمحافظة عليها ، عند ما تتعرض لأى هجوم مفاجىء ، كما اتفق أيضا أن يكون السير لمدة ٤ ساعات فى أول النهار ، بعدها تأخذ الحملة راحة . وهكذا استمرت الحملة فى المسير حتى وصلت الى شاطىء بحيرة أوسه ، بعد أن كانت قد استهلكت كل احتياطى التموين ، الذى كانت تحمله معها فأدى ذلك بالتالى الى تعرض الجنود الى الجوع الشديد والعطش ، وكان من نتيجة ذلك أن اضطر منزنجر الى ذبح البعض من جمال الحملة ، وتوزيع لحمها على الجنود ، وكان قائد الحملة قد قابل الشيخ محمد ولد لعيطه شيخ عربان تلك المنطقة ، والذى وعد منزنجر بأنه سوف يقدم له كل ما يطلبه من اجل الحملة وبالفعل طلب منه منزنجر أن يزود الحملة بعدد من الابقار والأغنام ، وكان منزنجر قد دفع له جزءا من اثمانها مقدما ، وتعهد بدفع الجزء الباقى بعد الاستلام ، ولكن هذا الشيخ لم يف بوعده ، بل أخذ يماطل يوما بعد يوم ، لكى تتعرض الحملة لمخاطر أشد صعوبة ، وحتى يتمكن هو من تنفيذ مخططه ، الذى يرمى الى القضاء على الحملة ، ولم يكتف هذا الشيخ بهذه المماطلة بل عمل على تضليل قائدها فقد اقترح عليه أن ينقل القوات الى مكان آخر غير المكان الذى كان منزنجر قد اختاره ، وقد وافق القائد على هذه الفكرة ، ونقل قواته الى المكان الجديد الذى كان من أقوى الأسباب التى أدت الى هزيمة الحملة .

لم تقف مؤامرات هذا الشيخ عند هذا الحد ، بل أوعز الى رجال قبائله بأن يهاجموا مؤخرة الحملة ، وقد تمكنوا من قتل أربعة من الجنود وجرح خمسة آخرين ولكن لما علم منزنجر بذلك ، أرسل أحد الضباط وبصحبته بعض الجنود الى مكان الحادث ، وتمكنوا من مطاردة الأعداء وتخليص مؤخرة الحملة ، ولكنهم لم يمهلوا الحملة أن تتنفس الصعداء ، فقد هاجموا جنودها أثناء الليل ، وأخذوهم على حين غرة ، ودارت أثناء الليل بينهم وبين الجنود معركة استمرت حتى مطلع الفجر ، وكان النصر فيها حليف الأحباش ، فقد تمكنوا من القضاء على معظم رجال الحملة ، بما فيهم قائدها ، وعدد كبير من ضباطها ، وقتل من الأحباش حوالى ٥٦٠٠ شخص ، وكان الجنود الذين تبقوا من افراد الحملة ، قد قرروا العودة مرة ثانية الى تاجورة ، وأثناء عودتهم لاقوا الكثير من الصعاب من قبل

الأحباش ، فكانوا يطـاردونهم بصفة مسـتمرة ليلا ونهارا ، وكانوا ينامون أثناء الليل وهم على شكل دائرة حتى لا يتمكن الأعداء من مهاجمتهم ، وكان من المتبع عندما يعجز احـدهم عن المسـير ، يتركوه فى الطريق كى لايتعطلون بسببه عن مواصلة المسير ، وخاصة بعد أن فقدوا كل شىء ، وكانوا قد نجحوا فى الوصول الى تاجورة ، وهناك صرف لكل منهم مبلغ من المـال .

وكان أحد ضباط هذه الحملة قد كتب تقريرا شاملا ضمنه خط سـير الحملة ، والمشاكل التى واجهتها ، والتى ادت الى هذه النتيجةالسيئة،ويمكن تعليل أسباب هذه الهزيمة الى عدة عوامل نجملها على النحو التالى :ـ

ـ عدم تزويد الحملة بالكمية الكافية من المؤن ، التى يرجع السبب فيها الى اهمال قائدها ، الذى من المحتمل أن يكون قد اعتمد على تزويد الحملة بما ينقصها من مؤن ، من البلاد التى تمر من خلالها .

ـ عدم وضع خطة مدروسة ، تسير الحملة على نهجها ، والدليل على ذلك أن الحملة ، عندما وصلت الى بحيرة الأوسه ، لم يسـتطع قائدها النجاح فى اختيار الموقع الملائم لها ، بل اعتمد فى ذلك على الشيخ محمد ولد لعيطة ، الذى كان من أهم الأسباب الأساسية فى هزيمة هذه الحملة .

عدم تزويد الحملة بالأسلحة الكافية التى تمكنها من مقـاومة الأعداء والدليل على ذلك أنها لم تتمكن من مقاومة البدو الذين استطاعوا بأسلحتهم البدائية ، مقاومتها والتصدى لها ، ومنعها من تحقيق أهدافها .

وكان لهزيمة هذه الحملة ، والحملة السابقة (حملة جونديت) اثرهما السيىء على الخديو اسماعيل ، الذى قرر ضرورة الانتقام من الحبشة ، والأخذ بالثأر وذلك بارسال حملة أخرى هى حملة مصوع .

وأما الحملة الثالثة فكـان على رأسـها عدد كبير من الضـباط المصريين والأجانب الذين كانوا جميعا تحت رئاسة الأمير حسن ثانى ابنـاء الخديو اسماعيل ، ويبدو أن تعيين الأمير حسن قائدا عاما لهذه القوات كان بمثابة العمل على رفع الروح المعنـوية لدى الجنود والضـباط على السواء . وكان من اضباط الأجانب الجنرال لورنج الذى كان رئيسا لأركان

الحرب ، والميرا لواء فيلد field والميرا لواء ديفيش Deviech والضابط ماكليان MACLEAN والبكباشي لوش Loesh ولامسون Lamson والطبيب ولسون Wilson واليوزباشي بورتر Portor والضابط ارجنس Irgens وغيرهم وكان من الضباط المصريين كل من راتب باشا الذي كان يشغل وظيفة سردار الجيش المصرى فى أفريقيا ، وعلى حلمى وابراهيم أفندى وأحمد راتب أفندى وأحمد عزمى ، وعبد الرحمن حمدى ، وعبد العال حلمى ، وخسرو عزمى ، وعبد اللطيف أفندى ، ومحمد فؤاد ، ومحمد رافت ، وحسين فهمى ، ورجب صادق ، ومصطفى أفندى ، ومحمد شاكر ، وأحمد عرابى والطبيب حسن حسنى ومحمد على بك (٢٢) .

وقد بلغت قوة هذه الحملة عشرة أورط من عساكر البيادة والسوارى ، وثلاثة بطاريات من الطوبجية ، بالاضافة الى تزويدها بعدد من الصواريخ الحربية ، والى جانب هذه القوة المرسلة الى مصوع ، كانت هناك قوات حربية أخرى ، فى كل من سواكن ومصوع (٢٣) .

وزودت هذه القوة بالمؤن والمهمات والذخائر والدواب من ابل وخيول وبغال ، وذلك لاستخدامها فى نقل الأمتعة والأسلحة ، وقد بلغ عدد هذه الدواب ٢٣١٩ دابة . وقد تم نقل هذه القوة بما معها من أسلحة وامتعة ودواب ، بالسفن المصرية التى كانت تعمل فى البحر الأحمر من السويس حتى باب المندب .

— وبعد وصول هذه القوة الى سواكن ومصوع وزعت المهام القتالية على السادة الضباط الآتى أسمائهم بعد : —

— عثمان بك رفقى قائدا للواء السفرية الأولى .

— راشد راغب قائدا للواء السفرية الثانى .

---

(٢٢) Report du Ratip Paeha.

(٢٣) دفتر ٢٥ عابدين صادر تلغراف رقم ٤٢٣ فى ٢٧ شوال ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

ـ عثمان بك غالب ميرالاى الآلاى الأول للواء السفرية الأولى .

ـ محمد جبر بك ميرالاى الآلاى الأول للواء السفرية الثانى .

ـ عثمان نجيب بك ميرالاى الآلاى الثانى من لواء السفرية الثانى

ـ اسماعيل صبرى افندى بكباشى بطارية المدفعية الأولى والثانية .

ـ راشد افندى بكباشى أورطة الفرسان الأولى والثانية .

ـ مصطفى افندى بكباشى أورطة الفرسان الثانية .

ـ محمد شاكر افندى بكباشى أورطة الفرسان الثالثة .

ـ احمد عرابى بك مأمور الحملة .

ـ حسن حسنى بك ناظر المستشفى العسكرى .

ـ محمد على بك مفتش الصحة .

ـ خورشيد غالب بك أميرالاى الآلاى الثانى ولواء السفرية الأولى (٢٤) .

وقد تمركز هؤلاء بقواتهم فى كل من حطملو وحرقيقو ، وجرار ، وبعرزه وعدرسة وقياخور وقرع ، وقد وضعت فى موقع حطملوا بطاريتان من المدفعية وفى موقع جرار وضع بلوكان من المشاة . وفى جزيرة مصوع وضعت اورطتان من الفرسان ووزعت القوات الأخرى على باقى المواقع الاستراتيجية الهامة . وقد زود كل جندى من جنود الحملة بالأصناف التالية : ـ

ـ بندقية رامنتون بالسونكى .

ـ شنطة ذخيرة بها ٢٠ طلقة .

ـ شنطة جراية بها بقسماط يكفى لمدة خمسة ايام بالاضافة الى تزويده بـ ١٠٠ طلقة احتياط .

ـ عباءة صوف .

ـ معطف (كبود صوف) .

---

(٢٤) Report du Ratip Pasha. op. cit. P. 5.

وزود السادة الضباط بالأشياء التالية بعد : ـــ

ـــ ١٠٠ رطل من الأمتعة بما فى ذلك السلاح والذخيرة والبقسماط وذلك لرتبة الميرالاى .

ـــ ١٠٠ رطل من الأمتعة بما فى ذلك السلاح والذخيرة والبقسماط لرتبة القائمقام .

ـــ ٩٠ رطل من الأمتعة بما فى ذلك السلاح والذخيرة والبقسماط لرتبة البكباشى .

ـــ ٧٥ رطل من الأمتعة بما فى ذلك السلاح والذخيرة والبقسماط لرتبة المعاون .

ـــ ٧٥ رطل من الأمتعة بما ذلك السلاح والذخيرة والبقسماط لرتبة اليوزباشى .

ـــ ٦٠ رطل من الأمتعة بما فى ذلك السلاح والذخيرة والبقسماط لرتبة الملازم .

وبعد أن استقرت هذه القوات فى مواقعها ، بدأت فى التقدم لاحتلال المواقع الاستراتيجية الهامة ، وكان من هذه المواقع موقع بعرزه ، فهذا الموقع كان يتميز بأن له ثلاثة طرق يصل الأول الى أسمرة ، والثانى الى مصوع ، والثالث الى عدرسه ، كما يتميز بوجود عدد من المرتفعات التى يمكن احتلالها لمراقبة تحركات العدو ، زيادة على ذلك فانه غنى بالحشائش والمياه اللازمة لدواب الحملة ، كما يتميز بقربه من مواقع العدو ، وكان من المعتاد قبل انتقال القوات من مكان لآخر ، أن تمهد لها الطرق ، وذلك بقطع الأشجار ، وازاحة الأحجار منها ، وقد خصص لهذا الغرض ، مجموعة من الجنود كانت تحت رئاسة ضابط . وقد زودت هذه المجموعة بالبلط والقزم ، والكواريك والمناشير ، علاوة على حمل جنود هذه المجموعة لأسلحتهم .

ومن الأماكن الهامة التى انتقلت اليها القوات بعد بعرزه هى منطقة عدرسة، التى تتميز بعدم صلاحيتها من الناحية العسكرية كموقع استراتيجى وذلك لأنها محاطة بالجبال من جميع الجهات رغم توفر المياه فيها ، لذلك

انتقلت القوات بعد ذلك الى موقع آخر هو قياخور ، وكان هـذا الموقع لا يصلح من الناحية العسكرية ، مع أن الوصول اليه كان سهلا وميسورا (٢٥) ، ومن هذا الموقع الأخير انتقلت القوات الى قرع (٢٦) ، وفى هذا الموقع عسكر الجنود فوق الروابى العالية ، وقام سكان القبائل فى قرع ، بتقديم فروض الطاعة والولاء الى سردار الجيش المصرى ، وقد تميز هذا الموقع بوفرة مياهه ، وبصلاحيته من الناحية العسكرية ، علاوة على ذلك فانه كان يتسع لحوالى ٥٠ الف جندى

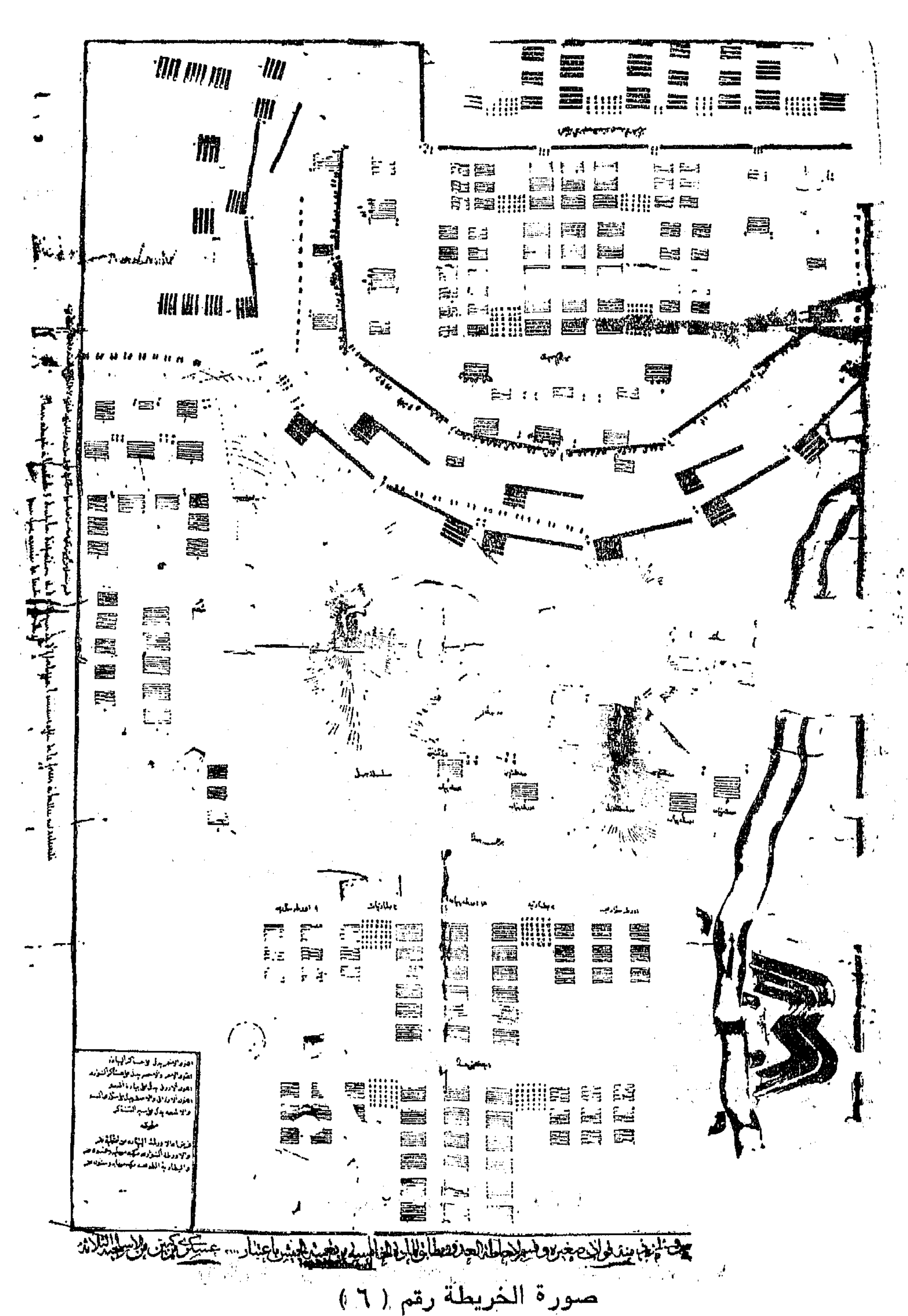
وبعد ان استقرت القوات المصرية فى قرع ، حذرت القيادة المصرية الوطنيين من التعاون مع الملك يوحنا ، وقد تم ذلك عن طريق ارسال القسيس ديفلو ، الذى كان قسيسا لتلك المنطقة ، وكان بصحبته محمد آدم ، وحاكم قرع ، فذهب الجميع الى سوق قرع ، وهناك أمر القسيس بقرع الطبول والنقارات ، وعلى الفور تجمع الناس ، الذين بلغ عددهم زهاء ٨٠٠ شخصا ، كانوا من المسلمين والمسيحيين ، وعندئذ قال القسيس فى جموع الناس ما نصه :

« ان الجيش المصرى قدم الى محاربة الملك يوحنا وذلك لأخذ الثأر ، والانتقام منه ، بسبب المعركة السابقة (معركة جونديت) فمن لزم الحياد سواء كان مسلما او مسيحيا ، فلا عدوان عليه ولا ظلم يحيق به ، وأما من سولت له نفسه ، الاشتراك فى الحرب فى صف الملك ، فعليه يقع العدوان والجور ، فالحكومة المصرية والجيش المصرى يتصفان بالعدل والانصاف ، فهما يشتريان كل ما يحتاجون اليه من السكان بالثمن نقدا ، ولايضر اى فرد ، فعلى كل واحد منكم ان يقوم بأعماله بمنتهى الحرية ، ولا يخاف من اى شىء » .

---

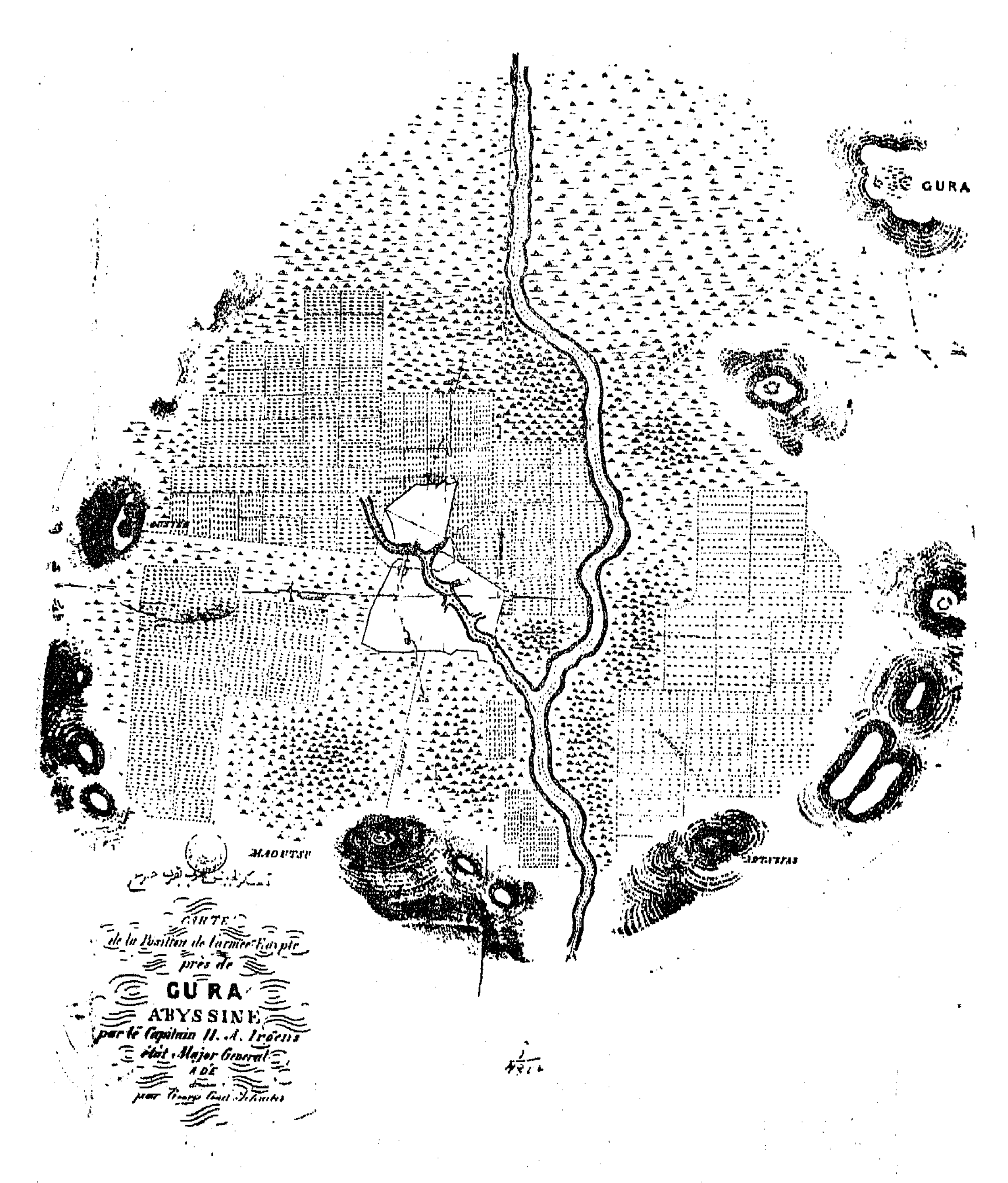
(٢٥) دفتر ٤١ عابدين ، وارد تلغراف رقم ٩٩ ص ١٧ فى ٢ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق سنة ١٨٧٦ م

(٢٦) انظر الخرائط ارقام (٦) ، (٧) الخاصة بموقع قرع خلف صفحة ٢٢٤ .



صورة الخريطة رقم (٦)

وتمثل تمركز القوات المصرية والحبشية فى احدى مناطق قرع التابعة لمصوع عام ١٨٧٦ م .



صورة الخريطة رقم (٧)

وتمثل تمركز القوات المصرية فى قرع عام ١٨٧٦ م .

وفى نفس الوقت كان راتب باشا ، قد ذهب الى اقليم الحماسين ، الذى دخل فى حوزة الحكومة الخديوية منذ وقت قريب وفى هذا الصدد يقول راتب باشا سردار الجيش المصرى ما نصه :

« ان الحاكم ولد دنكايل قد نال الشرف باللجوء الى الحكومة الخديوية، التى تعامل عباد الله الذين يستظلون تحت جناحها ، معاملة الوالد الحنون لأبنائه » .

وفى تلك الأثناء كان ملك الحبشة ، يتابع تحركات الجيش المصرى من موقع لآخر وذلك بواسطة جواسيسه ، فبمجرد أن علم بدخول الجيش المصرى قرع ، اتجه على رأس جيش كبير الى قياخور ، عندئذ أصدر لورنج باشا رئيس الأركان الأمر الى راتب باشا ، بأن يخرج القوات من مواقعها لكى تصد زحف جيش ملك الحبشة ، وفى هذا الصدد قال الكولونيل لورنج ما نصه :

« لنبرز من المتاريس لكى نلاقى العدو وننازله » ولكن راتب باشا ، كان قد اعترض على ذلك بحجة أن هذا الاجراء سوف يعرض القوات المصرية للخطر ، ولكن لورنج أصر على تنفيذ مطلبه بصفته المسئول عن قيادة هذه الحملة ، بينما رأى راتب باشا أن تظل الجنود فى مواقعها ، وعند اقتراب العدو منهم يقومون بمهاجمته . ودلل على رأيه بأن خروجهم سوف يعرضهم للهلاك ، وخاصة وانهم سيحاربون العدو فى العراء ، وبالفعل وبعد خروج الجنود من الخنادق ، منيو بالفشل والهزيمة رغم مابذلوه من مقاومة عنيفة (٢٧) . وقد بلغت الخسائر المصرية كما يقول التقرير ٢٠٠٠ الفى قتيل ، بينما بلغت الخسائر الحبشية ما يقرب من ٣٥ الف بين قتيل وجريح ، ومن المؤكد أن هذا الرقم صحيح ، لأن الجنود المصريين كانوا يستخدمون أسلحة حديثة (رامنتون) بينما كان العدو يستخدم أسلحة قديمة ، الى جانب استخدامه للسيوف والحراب .

---

(٢٧) دفتر ٣٧ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٤٢٦ فى ١٤ صفر سنة ١٢٩٣ هـ الموافق سنة ١٨٧٦ م .

لم تنته الحرب بين الجيشين عند هذا الحد ، بل شن الأحباش هجوما شاملا على مواقع الجيش المصرى فى قرع ، وقد تمكنوا من هزيمته هـذه المرة ، وبلغت جملة خسائره : واحد معاون بيادة ، وثلاث ضـباط ، ١٢١ جنديا بينما بلغت خسائر العدو ٥ خمسـة آلاف قتيل (٢٨) . وتعتبر هذه المعركة هى آخر المعارك التى خاضتها مصر مع الحبشة ، والتى وضعت حدا للنزاع بين الدولتين .

ويمكن تعليل هزيمة الجيش المصرى فى هذه الموقعة الى عدة عوامل منها سوء التخطيط لهذه المعركة ، فمن الملاحظ ان القوات المصرية ، كانت تنتقل من مكان لاخر دون دراسة مسبقة للموقع الجديد ، الذى تم اختياره وسبب هذا بالتالى اجهاد هذه القوات مع بعثرة جهودها ، وتعرضها للخطر ، زيادة على ذلك فان القادة لم يكونوا على وفاق وخاصة عند اتخاذ اية قرارات ، فالحرب تتطلب قيادة واعية وادراك عميق ، ورأى موحد حتى لاتتضارب الأوامر بين القادة . وقد أدى ذلك بالتالى الى ارباك الجنود ، وعدم تأديتهم للمهام الموكلة اليهم على الوجه الأكمل ، ففى معركة قرع مثلا ، نجد أن لورنج رئيس الأركان قد اصدر امرا الى القوات المصرية المتحصنة فى مواقعها بالخروج من خنادقها والتصدى لجيش العدو ولكن راتب باشـا اعترض على هذا الأمر ، بحجة انه يجب الا تحارب القوات فى العراء ، فمن الأفضل لها أن تحارب عدوها وهى متحصنة فى خنادقها ، حتى يتوفر لها الحماية والأمن ولكن لورنج اصر على رأيه ولم يأخذ بهذا الرأى ووصل به الأمر الى انه لم يمهل راتب باشا ، ان يحصن قواته فى منطقة قياخور (الموقع الجديد) القريب من قرع ، وادى هذا بالتالى الى هزيمة الجيش المصرى فى قياخور وقرع .

ومنها ايضا خفض الروح المعنوية لدى افراد الجيش المصرى وذلك بسبب هزائمهم السابقة امام الأحباش فبالطبع كان هؤلاء الجنود المصريون ينتابهم الخوف من مواجهة الأحباش خشية الهزيمة مرة أخرى .

ومنها كذلك أن القوات المصرية ، لاقت الكثير من الصعاب وخاصة أن افرادها كانوا يتقدمون سيرا على الأقدام ، وسط الغابات والأدغال ،

---

(٢٨) **Report du Ratip Pasha. op. cit.**

والمستنقعات والسهول والوديان ، بالاضافة الى تعرضهم لقسوة المناخ ، الذى يتميز بشدة الحرارة وكثرة الرطوبة ، فهو لا يلائمهم ، لأنهم تعودوا الحياة فى مناخ معتدل ، زيادة على ذلك فانهم واجهوا مشكلة سوء التغذية ، ففى ظل هذه الظروف كان لا يمكن للجنود أن يحصلوا على ما يحتاجون اليه من الغذاء ، بل يبدو أنهم عاشوا على ما يحملونه من البقسماط الجاف فقط وهو لا يسمن ولا يغنى من جوع .

ولكن على الرغم من كل هذه الصعاب ، وعلى الرغم من الهزائم التى لحقت بهم ، الا أنهم بحق ضربوا المثل فى المقدرة على تحمل المشاق والصعاب فى كافة الظروف الصعبة .

لم تؤد هذه الحروب الى حل المشاكل الموجودة بين الدولتين ، وعجز كل من الطرفين على فرض أرادته على الاخر ، ونتيجة لفشل القوات المسلحة فى تحقيق هدفها . اذن لم يبق أمام كل من الطرفين سوى التفاوض ، كوسيلة للحصول على أقصى مايمكن الحصول عليه من الطرف الاخر .

وعلى أثر ذلك طلب ملك الحبشة من الأمير حسن نجل الخديو اسماعيل ، وقائد القوات المصرية فى مصوع المفاوضة بشأن الصلح، وارسل له خطابا جاء فيه ما نصه :

« فالأمل أن أردتم المكالمة فى هذه (المفاوضة) اما أن ترسلوا لنا من تعتمدونه ، وتخبروننا به ، لنرسل من طرفنا من تعتمده للمكالمة فيما فيه الاصلاح وعلى الله حسن النجاح ، ونأمل فى ارسال رد جوابنا هذا يوم تاريخه » (٢٩) وقد رد عليه راتب باشا بقوله :

« ان مولانا الخديو آسف جدا على وقوع الحرب بيننا ، وعلى تبدل الصداقة المستديمة بيننا بالعداوة ، وانى أذكركم بأن ولى نعمتنا لا يرضى أصلا عن سفك الدماء بدون سبب ، فقد أوفد قبلا أرندروب بك ، ليتحدث

---

(٢٩) دفتر ٣٧ عابدين وارد تلغراف رقم ٤٥٨ فى ١٥ صفر سنة ١٢٩٣ هـ الموافق سنة ١٨٧٦ م .

معكم ويعقد معكم معاهدة صداقة قوية ، ولكنكم لم تقبلوا عقد المعاهدة فحدث ما حدث (٣٠) . »

وبعد تبادل الرسائل بين الدولتين ، اتفقتا على أن يعين كل منهما مندوبا يمثلهما فى مفاوضات السلام ، وكانت مصر قد عينت من طرفها البكباشى على أفندى الروبى ، الذى توجه الى الحبشة ليقوم بالتفاوض هناك نيابة عن مصر . وهناك قابل ليكاموكاس ورقى مندوب الحبشة ، الذى حضر معه الى مصوع لبدء المفاوضات ، وبعد أن انتهت المفاوضات بين الدولتين اتفقتا على الآتى :

— اعادة جميع الأسرى المصريين ، الذين أسروا فى الحروب السابقة مع الحبشة .

— الاتفاق على عقد معاهدة للتجارة والبريد بين البلدين بحيث تحصل الحبشة بمقتضاها على نقل البريد والبضائع التجارية عبر الأقاليم المصرية .

— اعادة الأسلحة التى أستولت عليها القوات الحبشية اثناء المعارك ، ولكن المندوب الحبشى اعترض على هذا البند ، ولم يوافق عليه بحجة انه من الصعب جمع هذه الأسلحة من أيدى الجنود ، لأنهم اعتبروا هذا السلاح غنيمة لهم ، وقرروا أنه فى حالة جمعه منهم ، فسوف يقومون بتدميره واضاف بأن الملك الحبشى ، طلب منه أن يكون هذا السلاح الموجود لدى الجنود الأحباش ، عبارة عن هدية من مصر للحبشة .

— تأجيل مسألة تحديد الحدود بين الدولتين الى وقت آخر (٣١) .

---

(٣٠) دفتر ٢٨ عابدين ، صادر تلغراف تركى فى ١٧ صفر سنة ١٢٩٣ هـ الموافق سنة ١٨٧٦ م .

(٣١) محفظة ١٦٠ — عابدين ، فى غرة ربيع اول سنة ١٢٩٣ هـ الموافق سنة ١٨٧٦ م .

وبعد الانتهاء من هذه المفاوضات التى حدثت بين البلدين ، عرضت نتيجتها على الخديو اسماعيل ، الذى اعترض على عدم ارسال الحبشة للأسلحة التى غنمتها قواتها ، وذكر أن الهدوء لا يتأتى الا بتصفية جميع الخلافات بين البلدين ، وطلب من السردار راتب باشا ، أن ينقل الى ملك الحبشة ضرورة العمل من جانبه على ارجاع هذه الأسلحة ، وقام السردار بارسال خطاب الى ملك الحبشة جاء فيه ما نصه :

« ان جمع الأسلحة من أيدى العساكر ، أمر يسير جدا بالنسبة الى ملك ذى نفوذ واقتدار مثل الملك يوحنا ، فلو عرضنا على مولانا الخديو أن الملك يوحنا لم يستطع جمع هذه الأسلحة من أيدى عساكره ، لما صدق ذلك ، وبناء على ذلك ينتظر من الملك يوحنا قبل كل شىء رد جميع الأسلحة الموجودة لدى جيشه » (٣٢) .

ويبدو أن بنود هذا الاتفاق لم توضع موضع التنفيذ مما اضطر الدولتين الى عقد اتفاق آخر ، تلخصت بنوده فى النقاط التالية : —

أولا — انهاء حالة الحرب بين الطرفين ، بحيث لاتقوم مصر بمحاربة الحبشة ولاتقوم الحبشة بمحاربة مصر .

ثانيا — عودة الحدود بين مصر والحبشة ، الى ما كانت عليه من قبل وقوع الحرب بين الدولتين .

ثالثا — تنشيط حركة التجارة بين الدولتين ، سواء كان ذلك فى الصادرات أو الواردات .

رابعا — على الحبشة أن تعفوا عن جميع الأشخاص الذين فروا منها اثناء الحرب والتجأوا الى مصر .

خامسا — تتكفل الحكومة الخديوية ، بمنع عساكر ولد ميخائل (وهو من رعايا الحبشة) من مهاجمة الحدود الحبشية .

---

(٣٢) دفتر ٨ عابدين تلغراف رقم ١٣٧ فى ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٣ هـ الموافق سنة ١٨٧٦م .

سادسا — اذا رغب ملك الحبشة فى ارسال مندوب من طرفه الى مصوع للاقامة بها للاشراف على رعايا حكومته هناك فلا مانع من ذلك .

سابعا — اذا أرسلت الحبشة بوستة ، أو أى فرد من أبنائها الى أى جهة،أو الى أى دولة،فيجب عدم التعرض له من جانب الحكومة الخديوية ، وكذلك اذا أرسلت مصر من طرفها مندوبا يحمل بوستة الى أى جهة من جهات الحبشة ، فيجب عدم التعرض من جانب حكومة الحبشة ، كما لايتعرض أحد للبوستة التى يحملها .

ثامنا — عدم السماح بمرور الاسلحة ، وسائر المهمات الحربية الى الحبشة ، باستثناء مرور قدر معين ، من هذه الاسلحة ولوازمها والتى تشترى لحساب الملك وتقدر كميتها بحوالى ٥٠ رطلا من البارود ، ١٠ بنادق ، ٥٠٠٠ آلاف كبسولة ، واشترط كذلك أن يتم ذلك مرة واحدة فى العام .

تاسعا — السماح بالسفر لأى فرد من أبناء الحبشة الى أى جهة خارج بلاده ، كفرنسا وانجلترا مثلا ، مادام يقوم بدفع مصاريف نقله فى الوابورات المصرية التى يركبها . كما يجب عدم منع أى شخص يريد زيارة الحبشة (٣٣) .

من قراءة بنود هذا الاتفاق نجد انه لم يذكر أى شىء عن اعادة الأسلحة التى كانت بحوزة الحبشة ، رغم تعدد بنود هذا الاتفاق ، فيبدو أن ملك الحبشة كان جادا فى تمسكه بها .

ولكن على الرغم مما جاء فى بنود الاتفاق الثانى ، الا أن مصر لم توافق عليه ، مما أضطر الدولتين الى عقد اتفاق ثالث بينهما ، وقد مثل مصر فى هذا الاتفاق ، غردون باشا ، وقد جاء فى بنوده الاتى بعد :

أولا — ان جهة باغوص وجهة لنسع الجنوبية ، وحلحل والماريات تستمر فى حوزة الحكومة الخديوية ، وكذلك اميديب وما حولها .

---

(٣٣) دفتر ٤٦ عابدين ، وارد تلغراف ، رقم ٣٤ ص٨ فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٧م .

ثانيا — على الخديو المعظم ، أن يأذن لملك الحبشة بتعيين مندوب من طرفه لاقامته فى مصوع ، بحيث يكون بمثابة قنصلا ممثلا لبلاده .

ثالثا — يقوم الخديو اسماعيل ، بتعيين مطران للحبشة .

رابعا — كل من يرغب من الأحباش فى التوجه الى القدس الشريف ، يرخص له بالسفر الى هناك ، على شرط أن يحصل على موافقة حكومته، وعلى أن تقوم مصر بمنحه كافة التسهيلات .

خامسا — يمنع تصدير الأسلحة والبارود الى أعداء الملك يوحنا .

سادسا — جميع العساكر المأسورين والموجودين بالحبشة يصير ارجاعهم الى مصر (٣٤) .

يبدو أن هذا الاتفاق لم يوضع موضع التنفيذ ، والدليل على ذلك أن غردون باشا كان قد ذهب الى الحبشة،وذلك لمقابلة الملك يوحنا ، وهناك قال له الملك ما نصه :

« انه اذا كان القصد من هذه الزيارة المحبة معى (ملك الحبشة) فتعطى الى جهة القلابات والقاش ، بالاضافة الى مليونين من الجنيهات المصرية ، وانه فى حالة حصولى على مصوع وعلى مطران فاننى سوف أتنازل عن النقود ، كما يجوز لى أن أطلب دنقلة وسنار وبربر والخرطوم وبلاد النوبة ، وكذلك جهة هرر التى تتبعنى من قبل » (٣٥) .

من المؤكد أن هذه الاتفاقيات لم تنجح ولم توضع موضع التنفيذ ، نظرا لموقف ملك الحبشة المتشدد ، حيث وصل به الغرور الى أن يطالب فى أحقية

---

(٣٤) دفتر ٥٢ عابدين وارد تلغراف صورة المكاتبة رقم ١٨ فى ٦ محرم سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٨م .

(٣٥) دفتر ٥٤ عابدين ، وارد تلغراف رقم ٧١٧ فى ١٩ القعدة سنة ١٢٩٦ الموافق ١٨٧٨م .

بملكيته لبربر وشندى ، والخرطوم وهى أقاليم سودانية ، لاصلة لها بالحبشة، سواء كان ذلك فى الماضى القديم أو فى الحاضر ، ويمكن ارجاع هذه الغطرسة الى انتصاراته فى الحروب السابقة التى وقعت بينه وبين مصر .

وقد استمر هذا الوضع الى ما هو عليه ، حتى عزل الخديو اسماعيل من حكم مصر وعين بدلا منه ، الخديو توفيق ، وفى تلك الأثناء أرسل ملك الحبشة ممثلا خاصا من طرفه الى القاهرة وذلك لمقابلة الخديو الجديد ، حيث طلب منه ضرورة العمل على تعديل الحدود بين السودان والحبشة ، بحيث يتضمن التعديل الجديد ، حصول الحبشة على ميناء مصوع والقرى التابعة لها ، وقلعة البجه (٣٦) ولكن يبدو أن الخديو توفيق ، لم يوافقه على مطالبة واستمر الوضع هكذا ، حتى قيام الثورة المهدية ، وصدور الأمر بانسحاب الجيش المصرى من السودان ومن البلدان الأفريقية الأخرى . ومن هنا وجدت الحبشة الفرصة السانحة أمامها لتحقيق ماكانت تصبو الى تحقيقه فى الماضى .

ومن الجدير بالذكر أن نشير الى عدد القوات المصرية التى كانت متواجدة فى ذلك الوقت فى البلدان السودانية خاصة والأفريقية عامة ، فنلحظ أن هذه القوات كانت موزعة على هذه البلدان بنسب متباينة ، فكان حجمها يختلف من بلد لأخرى ، فنجد مثلا أن عدد القوات المصرية التى كانت ترابط فى منطقة بحر الغزال يبلغ ٤٠٠٠ جندى ، يبدو أن السبب فى ذلك يرجع الى أهمية هذه المنطقة لانها كانت من المناطق المشهورة بتجارة الرقيق ، وثانيا أنها كانت وكرا لأعداء الحكمدارية من أمثال الزبير باشا رحمه .

ويلى أقليم بحر الغزال فى الأهمية اقليم هرر الذى بلغ عدد قواته العسكرية ٢٧٥٤ جنديا ، فهذا الاقليم ملاصق للحبشة التى كانت تعمل بكل جهدها على القضاء على النفوذ المصرى فى أفريقيا الشرقية ، وكانت مصر تعلم هذه الحقيقة ، لذلك نجدها تزيد من تواجدها العسكرى فى أقليم هرر .

---

(٣٦) Document. N. 336 Cairo, Septembre, 6, 1879. Agency and consulate general of U.S.A. in Egypt.

ومن بعد هرر يأتى اقليم كردفان ودارفور ، فيبلغ عدد قوات كردفان ١٩٥٠ جنديا ويبلغ عدد جنود الفاشر ١٥٠٠ جندى وداره والكلكل ٢٠٠٠ جندى ، والسبب فى ذلك يرجع الى أن منطقة غرب السودان كانت قد شهدت معركتين ، أولهما كانت عام ١٨٢٠م بين قوات البك الدفتردار وقوات سلطان دارفور من ناحية أخرى ، وكانت المعركة الثانية عندما قامت مصر بضم أقليم دارفور للسيادة المصرية .

ويلى أقليم غرب السودان فى الأهمية أقليم خط الاستواء ، فبلغ عدد قواته العسكرية ١٧٧٣ جنديا ، وذلك لاتساع مساحته ، ومن ناحية أخرى أنه كان مركزا لارسال الحملات الكشفية الى المناطق المجاورة له ، بالاضافة الى مقاومة تجارة الرقيق فى هذه البلاد .

ومن بعد خط الاستواء يأتى اقليم أو مديرية الخرطوم التى يبلغ عدد قواتها ١٥٥٦جنديا،وربما سببذلكيرجع الى أن الخرطومكانت عاصمة للبلاد السودانية ، ومن ناحية أخرى كان يوجد بها مركز القيادة وثكنات الجيش ، فهى بذلك تعتبر مستودعا للجند ، أى منها تخرج الجنود لتوزع على باقى المديريات .

ويلى الخرطوم فى الأهمية أيضا مديرية التاكة التى يبلغ عدد قواتها العسكرية ١٤١٨ جنديا ، ويبدو أن السبب فى وجود هذه القوة العسكرية الضخمة ، يرجع الى تمرد جنود اللواء الرابع عام ١٨٦٥م والذى نجم عنه ثورة كادت أن تقضى على النفوذ المصرى فى السودان ، ويمكن مراجعة التقرير الخاص بموقعة التاكة فى كتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر ، فى الفصل الخاص بالمعارك الحربية للمؤلف .

وفيما عدا ذلك فان عدد القوات المصرية العسكرية فى البلدان الاخرى ، كان قليلا ، فيفهم من ذلك أن توزيع القوات المصرية كان يراعى فيه أهمية المديرية أو البلدة ، بمعنى أن المديرية التى تكون واسعة المساحة ، تزود بعدد كبير من الجند،كماتوضح عاليه ، ويمكن مراجعة البيان الخاص بذلك، خلف هذه الصفحة ٢٣٥ .

يوميـــه

عن ((العسكرية الموجودة بجهات السودان والسواحل)) وذلك عن المعلوم من اليوميات الواردة لقلم عسكريه لغاية شهر يونية سنة ١٨٧٩

اسماء الجهات	يكون عسكرية	عسكرية باشبوزق	عسكرية جهادية
مديرية الخرطوم	١٥٦٦	٠٢٨٠	١٢٨٦
القضـــارف	٠٢١٥	٠٠٠	٠٢١٥
مديرية بربر	٠٣٨٥	١٤٩	٠٢٣٦
مديرية دنقلا	٢٧٢	٠٥٣	٢١٩
مديرية سنار	٨٧٨	٢٠٨	٦٧٠
ادارة فيزوغلى	٣١٠	٠٠٠	٣١٠
محافظة سواكن	٤٨٥	٠٥٣	٤٣٢
محافظة مصوع	٦٣٥	٠٥٦	٥٧٩
سنهيت	٢٣٦	٠٠٤	٢٣٢
مديرية التاكا	١٤١٨	١٥٠	١٢٦٨
القلابات	٠٥٩٠	٠٠٠	٠٥٩٠
أمديب	٦٤٥	٠٠٠	٦٤٥
مديرية فشودة	٩٥١	١٦٩	٧٨٢
السكة الحديد السودانية	١٩	٠٠٠	٠٧٩
هرر والسواحل	٢٧٥٤	٢٣٤	٢٥٢٠
بربرة وزيلع ونجره	٤٤٩	٠٠٠	٤٤٩
خط الاشنوى	١٧٧٣	٣٣٩	١٤٣٧
الفاشر	١٥٠٠	٠٠٠	١٥٠٠
داره	١٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠
كلكل	١٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠
كردفان	١٩٥٠	٢٥٠	١٧٠٠
بحر الغـــزال	٤٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠
يكون	٢٣٠٩١	٤٩٤٢	١٨١٤٩

بحث العلوم بالحكمدارية

على الوجه المشروح يعتمد ذلك ، ٨ شعبان سنة ١٢٩٩

فريق عسكرية

عموم الســـودان

الفصل الحادى عشر *

علاقة مصر ببعض الدول الأوربية

لم يكن للدول الأوربية اى نشاط استعمارى فى افريقيا الشرقية قبل امتداد الوجود المصرى اليها ، باستثناء بريطانيا التى كان لها علاقات صداقة مع سلطان زنجبار ، ولكن بعد امتداد الوجود المصرى الى هذه المنطقة ، بدأت بعض الدول الأوربية (مثل بريطانيا وايطاليا وفرنسا) فى التنافس على استعمار بعض المناطق الاستراتيجية منها ، وقد زاد هذا التنافس بين هذه الدول بعد فتح قناة السويس والكشف عن منابع النيل وبعض الأجزاء الداخلية الأخرى من أفريقيا . وكانت هذه الدول قد عرفت مدى امكانية افريقيا الاقتصادية ، ربما عن طريق بعض الرحالة من أمثال زوشنتى بريشتى ، الذى قال فى هذا الصدد ما نصـــه : ـــ

« توجد موارد اقتصادية لاحصر لها فى أفريقيا الوسطى ، وهى متروكة ولم يفكر أحد فيها حتى يومنا هذا ، وذلك بسبب قلة الأيدى العاملة والخبرة الفنية وطلب زوشنتى من الجمعية الجغرافية البريطانية أن تسرع بمناشدة الحكومات الأوربية والعلماء فيها ، كى يوحدوا جهودهم لاستعمار هذه المنطقة التى تنتشر المجاعة بين سكانها » (١) ويرجع ذلك فى المقام الأول الى عدم استغلال مواردها الاقتصادية . وبعد هذا النداء الذى أطلقه زوشنتى بادرت الدول الأوربية ، وعلى رأسها بريطانيا باحتلال أجزاء كبيرة من افريقيا .

---

(١) Zuecchinetti, M.P.V. : mes voyages au Bahr El-Gazal et Noba. Bul. Soc. Kh. Geog. P. 51.

١ ـــ بريطانيا :

كانت علاقة مصر ببريطانيا فى الفترة السابقة على عصر اسماعيل تتسم بالود والصداقة ، ويرجع ذلك الى أن بريطانيا لم تكن قد تدخلت بعد فى شئون مصر الداخلية ، واستمرت هذه العلاقة هكذا ، حتى تولى اسماعيل حكم مصر،حيث حرص من جانبه على توطيد هذه العلاقة ، واتضح ذلك جليا عندما سمح للقوات البريطانية بالمرور من أملاكه فى أفريقيا ، لمحاربة ملك الحبشة ، وتخليص افراد القنصلية الانجليزية الموجودين فى الحبشة من السجن ، وكان اسماعيل قد أمر حكمدار السودان أن يعامل الجنود الانجليز معاملة حسنة ، وخاصة أثناء مرورهم من الأراضى المصرية ، بالاضافة الى أنه سمح للقوات البريطانية أن تنشىء خطا تلغرافيا يربط بين سواكن ومصوع ، بحيث تتولى هذه القوات حراسته ، وفى نفس الوقت طلب من شيوخ القبائل التى يمر الخط من بلادهم المحافظة عليه وعدم اتلافه ، بل طلب منهم أيضا المساهمة فى حراسته (٢) .

زيادة على ذلك فانه منح هذه القوات كميات من الأخشاب كى تستخدمها فى بناء ما يلزمهم من مخازن فى كل من مصوع وزولا ، وذلك لتحفظ فيها المهمات والذخائر والأمتعة الخاصة بها (٣) وكان أيضا قد أمر بوضع السفن المصرية التى تعمل فى البحر الأحمر تحت تصرف قائد هذه القوات (٤) . وواصل اسماعيل العمل من جانبه على استمرار العلاقات الطيبة بين الدولتين ، والدليل على ذلك انه بمجرد أن علم بعدم اهتمام محافظ مصوع بقائد الحملة الانجليزية والتحدث معه بلهجة شديدة ، أمر بفصله من منصبه،

---

(٢) محافظ ابحاث السودان ـــ دفتر ٥٦٠ معية تركى ، وثيقة ٢ ص٤٩ فى ٦ جماد اول سنة ١٢٨٤هـ الموافق ١٨٦٧م .

(٣) محافظ ابحاث السودان ـــ دفتر ٥٩٠ معية تركى ، وثيقة ١٣ ص ٨٨ فى ٦ جماد اول سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

(٤) محافظ ابحاث السودان ـــ دفتر ٥٧٣ معية تركى وثيقة ٢ ص٢٦ فى ١ جماد ثان سنة ١٢٨٤هـ الموافق ١٨٦٧م .

وترحيله الى مصر ، قبل أن يعين مديرا بدلا منه ، وفى نفس الوقت أمر عبد القادر باشا محافظ سواحل البحر الأحمر أن يعتذر نيابة عنه للقائد البريطانى ، وقد جاء فى هذا الاعتذار ما نصـــه :

«ياجناب القائد أن مولانا فخامة الخديوالأعظم قد عزل محافظ مصوع من وظيفته ، بمجرد أن وصل لعلمه خبر أعماله القبيحة ، وطلب منى أيضا أن أبذل قصارى جهدى فى المحافظة على خط التلغراف وأن أنبه على مشايخ العرب بعدم التجاسر على قطع أسلاكه » (٥) زيادة على ذلك فانه لما علم بوفاة أحد الضباط الانجليز الذى كان ضمن هذه القوة البريطانية ، أمر بأن تشيع جنازته رسميا فى الاسكندرية ، وقد اشترك فيها عدد من كبار الشخصيات المصرية الذين كان من بينهم محافظ المدينة ، وناظر البحرية ، وعدد كبير من قواد الجيش (٦) .

وبعد أن انتهت الحرب بين الدولتين بانتصار بريطانيا على الخبشة ، قررت الحكومة الانجليزية عودةقواتها الى أرض الوطن،وبيع كافة الأدوات والمهمات والدواب التى استخدمتها هذه الحملة فى أثناء الحرب الى الحكومة المصرية ، بالاضافة الى بيع المخازن التى كانت الحملة قد أنشأتها فى مصوع ، وقد وافق اسماعيل على شراء هذه الأشياء جميعها (٧) .

ويتضح من هذا العرض الموجز أن العلاقات المصرية البريطانية كانت على ما يرام ، منذ تولى اسماعيل حكم مصر ، ولكنها بدأت بعد ذلك فى التدهور والانهيار ، وخاصة عندما بدأت مصر فى مد نفوذها الى جميع سواحل البحر

---

(٥) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٧٣ معية تركى ، وثيقة ٢٨ فى ٦ شـــوال سنة ١٢٨٤هـ الموافق ١٨٦٧م .

(٦) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥ عابدين صادر تلغراف رقم ٥٢٠ فى ٢٠ شعبان سنة ١٢٨٤هـ الموافق ١٨٦٧م .

(٧) محافظ أبحاث السودان — دفتر ٥٧٣ صادر المعية ، وثيقة ٤١ فى ٢٥ محرم سنة ١٢٨٥هـ الموافق ١٨٦٨م .

الاحمر الغربية ، وكان من مظاهر هذا التدهور الذى بدأ يظهر فى الافق بوضوح ، معارضة « راسل » الحاكم الانجليزى فى عدن ، لسياسة التوسع المصرى فى افريقيا الشرقية والتى اتبعها اسماعيل الذى ضحى فى سبيل تحقيقها بالكثير من العتاد والأموال والجنود .

ولم تكترث مصر لهذه المعارضة فى بادىء الأمر وكان كل مافعلته ، أن قام وزير خارجيتها ، بابلاغ قنصل بريطانيا فى القاهرة بالبيان التالى :

« ان سواحل البحر الأحمر الغربية ليست مستقلة ، بل انها لاتزال تحت السيادة العثمانية ، وهى ضمن البلاد التى تنازل عنها السلطان العثمانى للحكومة المصرية ، وذلك بمقتضى الفرمان الذى تنازلت فيه عن سواكن ومصوع وملحقاتهما » وكان قد اكد ذلك فى الفرمان الذى صدر فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦ والخاص بتعديل قاعدة توارث الولاية المصرية ، وقد جاء فيه ما نصـــــه :

« حيث أن مصر هى مقاطعه من مقاطعات مملكتى الأكثر اهمية ، وحيث مابرحت تبرهن حتى الآن على امانتك وخلوصك نحو ذاتى الملوكية ، ولما كان مرادى أن اظهر لك بنوع سنى ساطع ، عظيم ثقتى التامة بك ، ذررت بناء على هذا جميعه ، أن تنتقل ولاية مصر من الآن فصاعدا مع ما هو تابع اليها من الأراضى وكامل ملحقاتها وقائمقامتى سواكن ومصوع الى اكبر أولادك » (٨) .

ويضيف وزير الخارجية المصرى فى حديثه أن الحكومة المصرية كانت لاتزال تدفع الجزية المقررة عليها للدولة العثمانية لكى تؤكد تمسكها بهذه الممتلكات فعينت عليها عددا من المحافظين ، وكان من بينهم أحمد ممتاز — باشا ، ومنزنجر باشا الذى انتهت حياته نهاية محزنة فى موقعة الأوسه عام

---

(٨) رئاسة مجلس الوزراء (السودان) فرمان لسمو اسماعيل باشا تعدلت فيه قاعدة توارث الولاية المصرية فى ٢٧ مايو سنة ١٨٦٦م الموافق ١٢ محرم ســــنة ١٢٨٣هـ .

١٨٧٥م (٩) ولكن بريطانيا لم تقتنع بتبريرات مصر ، بل اعتبرت الوجود المصرى فى السواحل الغربية للبحر الأحمر ، تهديدا لأمنها فى هذه المنطقة ، وخطرا يتهدد وجودها فى عدن والمحيط الهندى ، وفى هذا الصدد كتب المستر وود Wood قنصل بريطانيا فى عدن الى السير اليوت Sir. Eliot سفير بريطانيا فى الاستانة يخبره بما نصـــه :

« ان التنازل عن مينائى زيلع وبربرة يجعلان سواحل البحر الأحمر الغربية فى قبضـــة مصر » (١٠) .

واضح من هذه العبارة مدى حرص بريطانيا على عدم الســماح لمصر بالاستيلاء على سواحل البحر الأحمر الغربية ، لأن ذلك فيما يبدو كان يتعارض مع مصالحها العسكرية والاستراتيجية والاقتصادية ، ولكن مصر لم تكترث فى بادىء الأمر بهذه الاعتراضات البريطانية ، بل أنها واصلت مد نفوذها الى شرق أفريقيا . وبمجرد وصول قواتها الى بلدتى براوة وقسمايو بادرت بريطانيا باستخدام كل وسائل الضغط لاجبار مصر على سحب قواتها من هذه المنطقة ، مع أن سكانها ، كانوا قد رحبوا بالقوة المصرية بمجرد نزول أفرادها الى بلادهم وخاصة سكان براوة الذين لم يكتفوا بالترحيب بأفراد الحملة بل نجــدهم يقدمون التماسا موقعا عليه من جميع مشايخهم يطلبون فيه الرغبة فى خضوعهم للسيادة المصرية ، كى تحميهم من الاغارات التى يتعرضون لها ، من جانب القبائل الداخلية ، لأن ســلطان زنجبار كان قد فشل فى حمايتهم من اغارات هذه القبائل ، مع أنهم كانوا يدفعون له الضرائب المقررة عليهم (١١) .

لم تترك بريطانيا الوجود المصرى فى شرق أفريقيا يتوسع بل كلفت

---

(٩) د . محمد السيد رجب حراز : أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوربى فى القرن ١٩ صص ١٩٢ — ١٩٣ .

(١٠) المصـــدر الســابق .

(١١) أنظر صورة الالتماس بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر ، للمؤلف .

المستر كيرك Kirk قنصلها فى زنجبار بالقيام على راس قوة عسكرية بحرية للوقوف على تحركات القوة المصرية فى منطقة نهر الجب ، وبعد وصول هذه القوة الى براوة ، حاول كيرك ومن معه من الجنود النزول على الشاطىء الصومالى ولكن القوة المصرية لم تمكنه من ذلك وبعد محاولات ودية من جانب كيرك سمح له قائد القوة المصرية بالنزول على الشاطىء على شرط الا يصطحب معه اى عدد من الجنود . وبعد أن أنهى كيرك مهمته كتب الى وزارة الخارجية البريطانية يقول ما نصه :

« ان التدخل المصرى فى شرق أفريقيا يهدد نفوذ سلطان زنجبار » .

من الواضح أن بريطانيا لم تدافع عن نفوذ سلطان زنجبار فى شرق أفريقيا ، بقدر ماكانت تدافع عن وجودها فى هذه المنطقة الاستراتيجية الهامة من العالم ، فقد بدأت منذ تلك اللحظة فى تحريض هذا السلطان ، لكى يناوش القوات المصرية بكل الوسائل حتى يجبرها على الانسحاب من هذه المنطقة مع أن مصر كانت تهدف من وراء ذلك الى نشر الأمن والاستقرار والمدنية فيها بالاضافة الى القضاء على الجهل والتخلف ثم العمل على النهوض بها فى كافة المجالات ، سواء كانت الاجتماعية منها أو الاقتصادية أو السياسية ، زيادة على ذلك فانها كانت تريد أن تربط بين المنطقة الاستوائية من ناحية والساحل الغربى للمحيط الهندى من ناحية أخرى .

بدأت بريطانيا تتحرش بالوجود المصرى لأتفه الأسباب فعندما علمت بأسر مصر لأحد الضباط البريطانيين الذى كان يعمل فى خدمة الحبشة أرسلت سفينة حربية لفك أسر هذا الضابط الذى كان يدعى كركم Kurkum ولكى تتجنب مصر الصدام مع بريطانيا وافقت على فك أسر هذا الضابط على شرط الا يعود مرة ثانية الى الخدمة فى الجيش الحبشى (١٢) .

ادت سياسة الضغط التى اتبعتها بريطانيا ضد مصر الى اضطرار الأخيرة الى سحب قواتها من شرق أفريقيا فى ٢٠ يناير عام ١٨٧٦م لأنها كانت لاتريد اغضاب بريطانيا والدخول معها فى صدام مسلح ، لأن قواتها أصبحت

---

(١٢) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٣١٧ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٤٤٢ فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٦م .

غير قادرة على حماية هذه المساحات الشاسعة من أفريقيا علاوة على ظروفها المالية (١٣) .

لم تكتف بريطانيا بكل هذه التصرفات تجاه مصر بل رغبت فى أن تزيد تدخلها فى شئونها الداخلية ، وذلك بعقد المعاهدات والاتفاقيات فقد عقدت معها معاهدة الغاء الرق فى أفريقيا فى ٤ أغسطس عام ١٨٧٧م ، وقد تعهدت الدولتان فى هذه المعاهدة بأن يعملا معا على وقف والغاء تجارة الرق فى أفريقيا (١٤) ولم يمض وقت طويل على ابرام هذه المعاهدة الا ونجد الدولتين يوقعان فى الشهر التالى من نفس العام اتفاقية أخرى كان الغرض منها تحديد العلاقة بين الدولتين فى كافة المجالات بما فى ذلك تحديد نفوذ مصر فى أفريقيا الشرقية ، وفيما يلى نص بنود هذه الاتفاقية :

— أن يكون لبريطانيا مكانة ممتازة فى سواحل الصومال دون غيرها من الدول الأوربية الأخرى .

— أن يتعهد اسماعيل وخلفاؤه من بعده ، بعدم اعطاء اى قطعة من أرض أفريقيا الشرقية لأية دولة أجنبية .

— أن يكون لبريطانيا الحق فى تعيين قناصل لها فى بلاد الصومال .

— أن يقوم الخديو اسماعيل بمنع والغاء تجارة الرق فى افريقيا بشرط أن تعاونه فى ذلك السفن البريطانية .

— أن يتعهد السلطان العثمانى بعدم اعطاء أية قطعة من أرض أفريقيا الشرقية لأية دولة أجنبية .

— أن يتعهد الخديو بمعاملة رعايا بريطانيا معاملة حسنة .

— أن تكون حدود مصر فى أفريقيا الشرقية ، لغاية رأس حافون .

— أن تتمتع بريطانيا بحرية التجارة فى سواحل البحر الأحمر (١٥) .

---

(١٣) محمد عبد المنعم يونس : الصومال وطنا وشعبا ، ص ص ٣٩ — ٤٠ .

(١٤) محفظة الرقيق رقم (١) المصدر السابق .

(١٥) ترجمة صورة التقرير الوارد من سفارة انجلترا الى نظارة الخارجية فى ٢٧ تشرين عام ١٨٧٨م .

كان من نتيجة موافقة مصر على هذه الاتفاقية أن خسرت جميع الضرائب التى كانت تحصل عليها من هذه البلاد والتى بلغت قيمتها حوالى ١٠،٠٠٠ عشرة آلاف رأس من الماشية ، ٦٠،٠٠٠ ستين الفا رأس من الأغنام ، بينما بلغت جملة ما أنفقته مصر على هذه البلاد حوالى ٧٠،٠٠٠ سبعين الفا من الجنيهات بالاضافة الى الانفاق العسكرى الذى بلغت قيمته حوالى ٤٠٠،٠٠٠ جنيه مصرى (١٦) وقد انتهت هذه العلاقة بين الدولتين باحتلال بريطانيا لمصر عام ١٨٨٢م ٠

٢ ــ ايطاليا :

وأما عن علاقة مصر بايطاليا فقد بدأت منذ نهاية النصف الأول من القرن التاسع عشر عن طريق المكتشفين الجغرافيين من رجال الدين (١٧)

---

(١٦) د ٠ محمد محمود السروجى : المصدر السابق ، ص‌ص ٥٠٢ ، ٥٠٤ ٠

(١٧) كان المبشرون الايطاليون أول من ذهبوا الى افريقيا الشرقية ، وكان من هؤلاء Antoine d'Abbodie الذى اصطحب معه الى الحبشة أحد الرهبان الايطاليين الذى قابله فى القاهرة وكان ذلك فى بداية الثلاثينات ، وبعد عودة انطوانى الى ايطاليا قابل البابا جريجورى الرابع عشر الذى وافق على ارسال رجلين من رجال التبشير المسيحى تحت رئاسة المنسنيور دى جاكوبى Jacobis والذى عرف فى الحبشة فيما بعد باسم ابونا يعقوب ، ولما كان الملك تيودور يدين بالمسيحية على المذهب الأرثوذكسى رفض ماعداه من مذاهب اخرى ، كالكاثوليكية والبروتستانتية ، مما اضطر دى جاكوبى الى مغادرة غندار عام ١٨٥٥م الى بلدة مصوع ، وهناك أسس مركزا لبعثة كاثوليكية ٠

لقد تمخض عن وجود المبشرين فى الحبشة ان طلب وزير الخارجية الايطالية ضرورة انشاء مستعمرة للمنفيين وعمال السخرة فى شرق افريقيا وذلك لتنشيط حركة التجارة بين الحبشة ومدينة بيدمنت وقد نجحت ايطاليا عام ١٨٥٩ فى موافقة ملك تجرة فى التنازل عن جزء من ساحل البحر الاحمر ، وخاصة فى المنطقة الواقعة بين خليجى زولا وحنفلية فى مقابل ان تساعده

وقد اتسمت هذه العلاقة التى كانت قائمة بين البلدين بطابع الود والصداقة ولكنها لم تستمر طويلا ، وذلك راجع الى أطماع ايطاليا الاستعمارية فى أفريقيا الشرقية ، ففى عام ١٨٦٦ طلبت غرفة جنوا التجارية من الحكومة الايطالية أن تقوم بالاستيلاء على أحد موانى البحر الأحمر كى تكون بمثابة مستعمرة للايطاليين الذين يرغبون فى الاتجار فى الحاصلات الافريقية ويرجع الفضل فى تحقيق هذا الغرض الى كل من سابيتو Sapeto وروباتينو Robattino اللذين زارا بلادا كثيرة من أفريقيا الشرقية ، مثل تاجورة واقليم الباغوص وغيرهما وكانا قد عاشا بين قبائل الحباب فتمكنا من معرفة الامكانيات الاقتصادية لهذه البلاد وكانا قد كتبا تقريرا أوضحا فيه كل مشاهداتهما عن أحوال هذه البلاد وكانا قد اقترحا فيه انشاء محطة فى خليج عصب لتزويد السفن الايطالية بما يلزمها من الوقود أثناء رحلاتها التجارية بين جنوا والهند ، ووافقت حكومة ايطاليا على هذه الفكرة ، ومنحت روباتينو اعانة مالية قدرت ببضعة ملايين من الفرنكات ، وذلك لمساعدته فى شراء السفن اللازمة للملاحة فى البحر الأحمر (١٨) وقد تمكن روباتينو بعد ذلك من شراء الأراضى الواقعة بين جنجا ورأس لومة بمبلغ ٦٠٠٠ ريال وقد قام بهذا البيع شيوخها الذين وقعوا العقد فى ١٥ نوفمبر عام ١٨٦٩ ثم تمكن سابتيو بعد ذلك من شراء الأرض الواقعة بين راس لومة وجونه علاله ، وجبل جنجا من بعض شيوخ عصب فى مقابل حصولهم على مبلغ ٨١٠٠ ريال ، وتم توقيع العقد فى ١١ مارس عام ١٨٧٠ ، وفى ١٥ مارس عام ١٨٧١ تمكن سابيتو من شراء

= ايطاليا ماديا وعسكريا فى الحصول على عرش الحبشة ، واستمر المبشرون الايطاليون فى محاولة انشاء مستعمرة فى اقليم الباغوص والحماسين .

والى جانب رجال الدين الايطاليين قام المكتشفون الجغرافيون أيضا بارتياد أماكن كثيرة من أفريقيا ، سواء كان ذلك فى الشمال أو الغرب أو فى السودان أو شوا أو بلاد الجالا أو فى البحيرات العظمى . وكان من بين هؤلاء ستيلا Stella وتشكى Cecchi وكيرينى Chiarini وميانى Miani وبياجا Piaggia وكازاتى Cassati وجيسى Gessi ومارتينى Martini وماسارى Massari وماتيوس Matteocci

انظر مصر الأفريقية للدكتور/جلال يحيى صص ١٢٠ — ١٢٥ .

(١٨) د . جلال الدين يحيى : المصدر السابق ، ص ١٢٥ .

رأس دمير من الشيخ برهان أحد شيوخ عصب ، كما قام أيضا بشراء جزيرة درمكية بمبلغ ٢٠٠٠ روبية . بعد ذلك تم رفــع العلم الايطالى على رأس لومة ، كدليل على امتلاك ايطاليا لها . (١٩) .

لم تقف مصر مكتوفة الأيدى تجاه تصرف ايطاليا ، فقد اعتبرت هذا البيع بيعا باطلا وغير شرعى ، لأن المشايخ الذين وقعوا على عقود البيع كانوا يعملون فى خدمة الحكومة الخديوية ، وكانوا يتقاضون رواتب شهرية بينما اعتبرت ايطاليا من ناحيتها هذا الشراء بأنه شراءا شرعيا لأنها كانت تعتقد فيما يبدو بأن المشايخ المحليين كانوا غير خاضعين للسيادة المصرية وعللت الغرض من شرائها ، لميناء عصب وما جاوره من أرض يهدف الى استغلال الموارد الاقتصـــــادية لهذه البلاد (٢٠) .

ردت مصر على هذه الادعاءات الباطلة من جانب ايطاليا بمذكرة جاء فيها ما نصـــــه :

« أن الساحل الغربى للبحر الأحمر كان يتبع تركيا منذ دخول سليم الأول الى مصر ، الذى تمكن من مد نفوذه الى النوبة والى سواحل البحر الأحمر الغربية (سواكن ومصوع وزيلع وبربرة) وجعل كل هذه الموانى تابعة الى ولاية الحجاز التى كانت جزءا من أملاك الدولة العثمانية (٢١) وبهذا العمل تمكن العثمانيون من جعل البحر الأحمر بحيرة عثمانية ، واستمروا فى مواصلة السيطرة عليه حتى عام ١٨٤٥ ففى هذا العام تنازل السلطان العثمانى لمحمد على عن مينائى سواكن ومصوع فى مقابل أن يحصل من الأخير على مبلغ من المال قدرت قيمته بنحو ٢٥٫٠٠٠ ألفا من الجنيهات المصرية ، وبعد حكم محمد على ، آلت ملكية هذين المينائين الى الدولة العثمانية ،

---

(١٩) نفس المصـــــدر ، ص ١٢٨ .

(٢٠) محفظة ٦ مجلس الوزراء (سودان) ملف ٧ مجموعة ٢٤ بدون تاريخ .

(٢١) عبد الله حسين : السودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية الأولى ، ص ٢٥ .

ولكن لما تولى اسماعيل حكم مصر ضمهما « سواكن ومصوع » فى عام ١٨٦٥ الى أملاكه من جديد ، فى مقابل أن يدفع الى الدولة العثمانية مبلغا من المال قدرت قيمته بنحو ١٣٣٦٥ جنيها مصريا ، وفى عام ١٨٧٥ تمكن اسماعيل من أن يضم الى أملاكه فى أفريقية الشرقية كلا من هرر وزيلع وبربرة وبلهار وتاجورة (٢٢)

لم تكترث ايطاليا بكل التبريرات المصرية بل استمرت فى ملكيتها لميناء عصب وما جاوره من أراض ، وكانت تتحين الفرص للحصول على المزيد من هذه الأراضى وقد شجعها على ذلك مشايخ النواحى الذين كانوا يبيعون ماتحت أيديهم من أراض خديوية ، مما مكنها بالتالى من الاستيلاء على مينائى بيلول ورهيطة واقامة الأبنية الخاصة بحفظ المهمات الحربية وغيرها وقد قدرت مساحة المنطقة التى تم لايطاليا الاستيلاء عليها فى منطقة أفريقيا الشرقية بنحو ٨٠ الف ميل مربع (٢٣) .

لما فشلت مصر فى اقناع ايطاليا بالتخلى عن الموانى التى احتلتها فى الساحل الغربى للبحر الأحمر ، عقدت معها معاهدة ، تضمنت النصوص التالية :

« أن يعترف كل من خديو مصر والباب العالى ، ودولة بريطانيا بشراء ايطاليا لميناء عصب ، الواقعة على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وباعتبار هذا الشراء شراءا شرعيا » .

« أن تعترف الحكومة الايطالية بمعاهدة الرقيق التى عقدت بين كل من بريطانيا ومصر ، كما تعترف أيضا بسيادة مصر والدولة العثمانية على بقية الساحل الغربى للبحر الأحمر بالاضافة الى تعهدها بعدم توسيع حدودها فى هذه المناطق » .

« أتفق أن يكون لايطاليا فى عصب هيئة تجارية فقط وليس لها الحق فى جعل عصب منطقة عسكرية ، كما أنه ليس من حقها انشاء الاستحكامات العسكرية هناك » .

---

(٢٢) عبد المنعم يونس : المصدر السابق ص ٣٧ .

(٢٣) محفظة (٦) مجلس الوزراء « سودان » وثيقة بدون تاريخ

« يحرم على الايطاليين تحريما قاطعا ادخال الاسلحة النارية والذخائر الى عصب » .

« على كل من ايطاليا وبريطانيا ومصر أن يتعاونوا معا من أجل تسهيل الاتصال بين الادارات المحلية فى عصب ※ » (٢٤) .

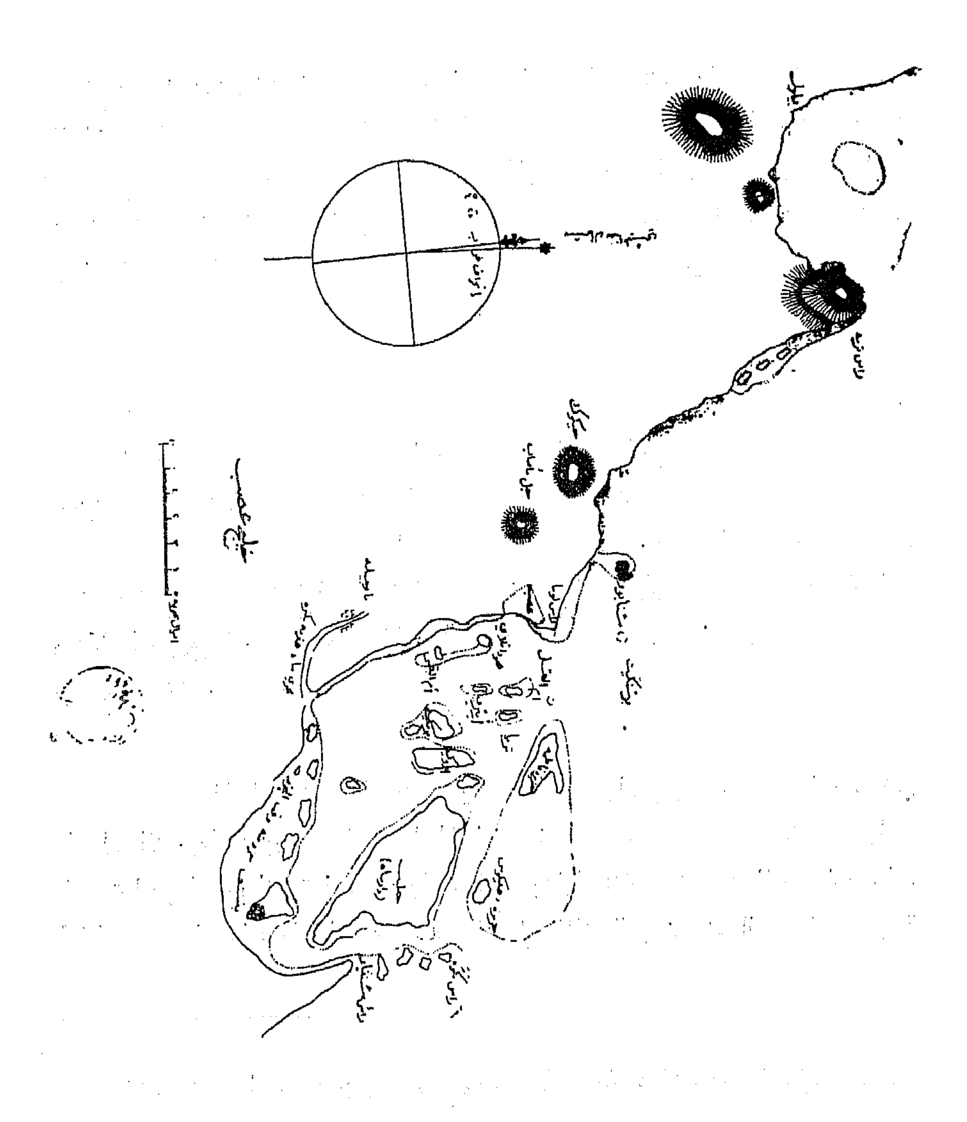
٣ ـ فرنسا :

كانت العلاقة الفرنسية المصرية فى افريقيا طيبة للغاية ، ولم تبدأ هذه العلاقة فى التدهور الا عندما بدأت فرنسا فى اقتطاع جزء من الأراضى المصرية فى أفريقيا الشرقية ، وقد لعب الفرنسى هنرى لامبرت Henry Lambert دورا هاما فى تحقيق هذا الغرض،وكان لمبرت هذا يشغل وظيفة نائب قنصل فرنسا فى عدن ، وكان على علاقة طيبة مع شيخ تاجورة الذى حصل من لمبرت على مساعدة مالية ، كان لها وقع طيب على هذا الشيخ الذى تنازل لفرنسا عن جزء من أراضى تاجورة ، ولكن لمبرت هذا لم يتمكن من اتمام هذه الصفقة وذلك لاغتياله بواسطة حاكم زيلع فاضطرت فرنسا ، أن ترسل الى تاجورة بدلا منه أحد ضباطها كى يقوم باجراء التحقيقات اللازمة لمعرفة اسباب قتل لمبرت ، وقد عاد هذا الضابط بعد ذلك الى فرنسا وهناك أخبر الحكومة الفرنسية بضرورة انشاء مستعمرة أو محطة فرنسية فى تاجورة ، وكان شيخ تاجورة قد وافق على ذلك فى عام ١٨٦١م وفى عام ١٨٦٢ عقد هذا الشيخ معاهدة مع فرنسا حصلت الأخيرة بمقتضاها على اقامة مستعمرة فى تاجورة فى مقابل دفعها الى هذا الشيخ مبلغا من المال بلغت قيمته ١٠٫٠٠٠ ريال أو مايعادل ٥٠٫٥٠٠ فرنك ، وعلى اثر ذلك رفع الفرنسيون العلم الفرنسى فوق أوبك (٢٥) وفى نفس الوقت عقدت فرنسا مع الحبشة معاهدة تجارية كان الغرض منها تنشيط حركة التجارة بين البلدين (٢٦) وفى ١٩ من شهر مايو سنة ١٨٦٢ تمكن الفرنسى سيفر من الاستيلاء على خليج أوبك .

---

(٢٤) تقرير مشروع اتفاق يتعلق بحلول حكومة ايطاليا فى ميناء عصب بدون تاريخ .

※ انظر الخريطة الخاصة بميناء عصب رقم (٨) خلف صفحة ٢٤٨



صورة الخريطة رقم (٨)

وهى تمثل خليج عصب ، وماجاوره وتقع الى الجنوب من مصوع

لم ترسل فرنسا قوات عسكرية الى أوبك ، بل اكتفت بارسال الأشخاص الراغبين فى تأسيس مؤسسات تجارية هناك وكان هؤلاء مسئولين عن حماية انفسهم ، وكان من هؤلاء الفرنسيين الذين ذهبوا الى أوبك واستوطنوا فيها خاصة فى الفترة مابين ١٨٧٨ ، ١٨٧٩ كل من دينيس دى ريفوار Denis de Rivoire وبيير أرنو Pierre Arnaux وروس Ross وهيسى Hesse وغيرهم (٢٧) .

يبدو ان فرنسا لم يكن لها أطماع استعمارية فى افريقيا فى بداية الأمر كغيرها من الدول الأوربية ، فربما يرجع ذلك الى انها لم تكن مقتنعة باستعمار أجزاء من أفريقيا ، لأن الوقت لم يكن قد حان بعد . ومن المرجح أيضا أن يكون السبب فى عدم ارسالها جنودا الى اوبك هو أنها كانت تريد أن توضح لمصر بأن هدفها فى أفريقيا هو هدف تجارى وليس هدفا استعماريا ، وهذا الترجيح غير صحيح لأننا نجدها فيما بعد ترسل الى اوبك نحو ٢٢٠ جندى (٢٨) .

بعد هذا العرض الموجز ، يمكن القول بأن استيلاء بعض الدول الأوربية (بريطانيا — ايطاليا — فرنسا) على بعض الموانى الاستراتيجية من افريقيا الشرقية ، كان بداية الاستعداد للاستيلاء على أملاك مصر فى هذه المناطق ، ويمكن ارجاع ذلك الى ضعف القوة العسكرية

---

(٢٥) د. جلال الدين يحيى : مصر الأفريقية ، المصدر السابق صص ١٠٧ — ١٠٩ .

(٢٦) Lewis, L.M. : The modern History of Somalia from nation to state. P. 41.

(٢٧) د. جلال الدين يحيى : المصدر السابق ، صص ١١٠ ، ١١٨ .

(٢٨) محافظ ابحاث السودان — دفتر ٥٥ عابدين ، وارد تلغراف رقم ١٠١٩ فى ١١ محرم سنة ١٢٩٧ الموافق ١٨٧٩م .

المصرية ، وعدم مقدرتها على حماية الاقاليم المصرية ، بالاضافة الى أطماع هذه الدول فى استعمار بعض المناطق الاستراتيجية من أفريقيا ، واتخاذها كمناطق وثوب الى قلب القارة فيما بعد ، ويرجع ذلك أيضا الى تهاون المشايخ المحليين فى حكم بلادهم الذين كانوا يعملون كموظفين فى ظل السيادة المصرية ، فى ذلك الوقت الذى كانت فيه الخزانة خاوية وأصحاب الديون يتكاثرون عليها ، بالاضافة الى اشتداد الثورة فى شمال الوادى وفى جنوبه .

الفصل الثانى عشر

الكشوف الجغرافية المصرية (عصر اسماعيل)

من المعروف أن منابع النيل ظلت مجهولة طوال التاريخ وحتى القرن التاسع عشر ، فكان العالم لايعرف شيئا عن مصادر هذا النهر ، التى ظلت لغزا حير العلماء والباحثين ، ولكن هذا اللغز لم يستمر طويلا دون حل ، وذلك بفضل الجهود الكشفية التى قامت بها مصر فى القرن التاسع عشر .

فلما تولى محمد على حكم مصر ، حاول الكشف عن منابع النيل ، حيث كانت هدفا من الأهداف التى دفعته الى الدخول الى أواسطأفريقيا،ففى عام ١٨٢٠ ، أرسل حملة عسكرية تحت قيادة ابنه اسماعيل الى السودان ، وقد تمكنت هذه الحملة من الوصول الى فازوغلى ، والكشف عن جميع المناطق التى مرت من خلالها . ثم أرسل حملة أخرى تحت قيادة البك الدفتردار الى كردفان ، وكانت قد تمكنت أيضا من الكشف عن المناطق التى مرت من خلالها هذا الى جانب محاولاتها الكشف عن المعادن . وقد رسم الدفتردار خريطة وضح عليها خط سير حملته .

لم تنته جهود محمد على الكشفية عند هذا الحد ، بل انه أرسل فى الفترة ما بين ١٨٣٩ — ١٨٤٢م ، ثلاث حملات عسكرية ، وذلك للكشف عن منابع النيل ، وتمكنت هذه الحملات جميعها من الوصول الى خط عرض ٥٤ ، ٢ ٤٢ً شمال خط الاستواء ، ولكنها لم تستطع التقدم صوب الجنوب أكثر من ذلك ، فربما يرجع السبب فى ذلك الى عدم مقدرة السفن على اجتياز الجزء الباقى من النيل والوصول الى البحيرات الاستوائية ، وربما يرجع ذلك أيضا الى أن قوات الحملة ، أصبحت غير قادرة على الوصول الى مناطق أبعد من تلك النقطة التى وصلت اليها ، وذلك لما لاقاه جنودها من صعاب ومشقة ، أثناء هذه الرحلة الطويلة ، ويمكن تعليل ذلك أيضا بأن محمد على

اعتقد فى عدم امكانية الكشف عن منابع النيل ، وخاصة بعد أن أرسل ثلاثه حملات متتالية ، زيادة على ذلك فانه لم يعد فى كامل صحته ، حيث كانت السن قد تقدمت به ، وأصبح نشـــاطه محـــدودا .

ولكن على الرغم من فشل حملات محمد على ، فى الكشف عن منابع النيل الا أنها تمكنت من القاء الضوء على كافة المظاهر الطبيعية لجميع المناطق التى مرت من خلالها وعلى أحوال الســكان الاجتماعية والاقتصـــادية والسياسية ، وفتحت الطريق أمام التجارة بين الشمال والجنوب ، ومهدت لانتشار تجارة الرقيق ، بالاضافة الى انها شجعت المغامرين والرحالة من دول أوربا ، من أمثال سبيك وجرانت وبرتون على المجىء الى افريقيا حيث تمكنوا منذ عام ١٨٥٧ من الدخول الى افريقيا والوصول الى بحيرة فيكتوريا، ومنها اتخذ كلا من سبيك وجرانت طريقهما عبر نهر سومرست الى غندوكرو ومنها الى الخرطوم فالقاهرة ثم أوربا التى وصلوها عام ١٨٦٣ (١).

بالاضافة الى ذلك فان محمد على أمر حكمدار السودان أحمد باشا ابو ودان ، أن يقوم بكشف المنطقة الواقعة بين الخرطوم وبلدة التاكة وبعد كشفها تبين أن سكانها ، كانوا يعيشون فى عزلة عن العالم ، وذلك بسبب التخلف الذى لحق بهم نتيجة للبيئة التى كانوا يعيشون فيها حيث حرمتهم من نور المدنيـــة والحضـــارة (٢) .

ولكن على الرغم من كل الجهود التى بذلها محمد على ، من أجل الكشف عن منابع النيل الا أن هذه المنابع ظلت غير معروفة للعالم باستثناء الأجزاء البسيطة جدا التى تم كشفها بواسطة حملاته ، وكذلك التى تم كشفها بمعرفة كل من سبيك وجرانت وصمويل بيكر ولكن لما تولى اسماعيل حكم مصر اعتنى عناية خاصة بالكشوف الجغرافية لبعض المناطق الافريقية بوجه عام ، والكشف عن منابع النيل بوجه خاص ، وقد شملت المناطق التى تم كشفها فى عصر اسماعيل السودان شرقه وغربه ، ومنطقة بحر الغزال ومنطقة أعالى

---

(١) د . زاهر رياض : كشف القارة الافريقية صص ١٤٢ — ١٤٣ .

(٢) د. السيد يوسف نصر : المصدر السابق صص ٢٠ — ٤٧ .

النيل ، وافريقيا الشرقية ، وسوف أتناول بايجاز شديد ، الحديث عن هذه المنـــاطق .

١ ـ الســـودان :

(أ) غرب الســـودان :

بدأ اسماعيل فى ارسال أول بعثة كشفية الى دارفور منذ عام ١٨٦٧ ، وكانت هذه البعثة تحت قيادة القائمقام محمد نادى الذى بدأ مهمته من بلدة الطيرة الخضراء (٣) الواقعة فى منطقة جبال النوبا وحتى الفاشر ، وقد سجل محمد نادى مشاهداته الخاصة ، بالسكان الذين مرت البعثة من خلال بلادهم ، والخاصة بطبيعة الأرض ، بما فيها من آبار مختلفة الأعماق والمسافات ، وأشجار وتلال ووديان ، بالاضافة الى ذلك ، فانه ألقى الضوء على الحياة الخاصة بسلطان دارفور ، وكيفية معاملته لشعبه وأسلوب حكمه ، زيادة على ذلك فانه وقف على قوة جيشه بل وعلى عدده ، كما ألقى الضوء كذلك على الحياة الخاصة للسكان من كافة النواحى (٤) .

وفى ٢٠ مارس ١٨٧٥ أرسل اسماعيل حملة كشفية أخرى بقيادة الكولونيل بروت ، وذلك لكشف المنطقة الممتدة من أم درمان وحتى الابيض ، وقد تمكنت هذه البعثة من القاء الضوء على البلاد التى مرت من خلالها ، من الناحية الجغرافية وغيرها من النواحى الأخرى ، وكان بروت قد تقابل فى بلدة الأبيض ، مع الكولونيل كولستون الذى كان فى أشد المرض مما اضطره ذلك الى التخلى عن قيادة بعثته الى الكولونيل بروت ، وسار الاثنين معا الى أن وصلا الى الخرطوم . وقد رسم بروت خريطة لبلدة الأبيض (٥).

---

(٣) بلدة الطيرة الخضرة سبق تفسيرها فى الباب الأول .

(٤) تقرير محمد نادى ، محفظة ٩٠ معية عربى ، مستخرج من المعيـــة التركية من المحفظة ٤١ ـــ ٤٢ فى ٢٠ صفر عام ١٢٨٤ الموافق ١٨٦٧م .

(٥) تقرير المسيو بروت ، مجلة أركان حرب الجيش المصرى ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، الجزء الأول من المجلد الاول صص ١٧ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٧ .

وفى ٢٠ ابريل سنة ١٨٧٥ قام الكولونيل كولستون بك Colston على راس بعثة كشفية الى الابيض ، فقد بدات هذه البعثة مهمتها من بلدة الدبه الواقعة على النيل النوبى بالقرب من بلدة دنقله العجوز الى الأبيض ، وكان كولستون قد وصف فى تقريره طبيعة الطريق الذى سارت بعثته من خلاله ، كما انه القى الضوء على الابار والوديان ، وعلى القبائل التى تقطن هذه المنطقة وقد رسمت البعثة خريطة للمنطقة التى مرت من خلالها (٦) .

وفى ١١ ديسمبر عام ١٨٧٥م ارسل اسماعيل ، اليوزباشى (النقيب) محمود افندى صبرى ، على راس بعثة كشفية ، لكشف المنطقة الشمالية الغربية من دارفور ، وتمكنت هذه البعثة من وصف المظاهر الطبيعية لهذه البلاد ، كما وصفت الحياة العامة لسكان هذه المنطقة (٧) .

وفى ١٩ فبراير ١٨٧٦م ، ارسلت مصر الكولونيل بردى ، لكشف المنطقة الممتدة من دارا ، وحتى حفرة النحاس ، وكان بردى قد تمكن من وصف طبيعة الأرض التى مرت بعثته من خلالها ، كما تمكن من القاء الضوء على حياة الشعوب والقبائل التى تقطن هذه البلاد وتمكن من زيارة منطقة حفرة النحاس ، والتى كان السكان يستخرجون منها النحاس ، ولكن بطريقة بدائية ، وكان بردى قد رسم ثلاث خرائط ، منهم خريطة للمنطقة الواقعة غرب دارفور ، والتى تعرف باسم خور الكوه ، وخريطتين اخرتين للمنطقة الواقعة بين دنقله العجوز والفاشر ، وكتبت بيانات واحدة منهما باللغة الأجنبية وكتبت بيانات الأخرى باللغة العربية (٨) .

(ب) شرق السـودان :

ويمثل شرق السودان حلقة الاتصال ، بين غرب السودان ، وبين

---

(٦) Colston : Report sur le Kordofan. Bul. Soc. kh. Geog. Serie V-XI. PP. 11-21.

(٧) محمود افندى صبرى ، مجلة اركان الجيش المصرى ، العدد الثانى السنة الثالثة ــ المجلد الأول ص ص ٤٩ ، ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٧ .

(٨) Purdy : Les pays Dera et Heufrah en Nahas. Bul. Soc. Kh. Geog. Serie. I-V. P. 401.

الساحل الغربى للبحر الأحمر ، ولما كان معظم هذه البلاد لايزال مجهولا ، فقد قرر اسماعيل باشا أن يرسل فى سبتمبر عام ١٨٧٥م حملة عسكرية تحت قيادة أرندروب ، وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين سنهيت على البحر الأحمر ، ومنطقة جونديت ، شمال الحبشة وتمكنت هذه الحملة من القاءالضوء على أحوال هذه البلاد ، من غابات ، وأدغال ومستنقعات وغيرها ، وقد رسمت البعثة خريطتين لمنطقة جونديت ، وضحت عليها كافة المظاهر الطبيعية لتلك المنطقة .

وفى نوفمبر من نفس العام ، أرسل اسماعيل أيضا حملة عسكرية أخرى، تحت قيادة منزنجر باشا وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين تاجورة على البحر الأحمر ومنطقة الأوسه الواقعة فى جنوب الحبشة وقد كتب أحد ضباط هذه الحملة ، تقريرا شاملا وضح فيه طبيعة الطريق الذى سارت الحملة من خلاله ، والمظاهر الطبيعية الأخرى (٩) .

وفى عام ١٨٧٦ أرسل اسماعيل حملة عسكرية أخرى تحت قيادة راتب باشا الى مصوع ، وذلك لمحاربة ملك الحبشة وكشف المنطقة الواقعة الى الداخل من مصوع ، وقد تمكنت هذه الحملة من كشف كثير من المناطق التى مرت من خلالها مثل منطقة سنهيت ، وقرع ، وحرقيقو ، وحطملو ، وأم كلوا وقياخور وتمكنت أيضا من القاء الضوء على البلاد والأماكن التى مرت من خلالها (١٠) .

وفى ٢٢ مايو سنة ١٨٨٠م أرسل الخديو توفيق،حملة كشفية أخرى تحت قيادة البكباشى محمد مختار ، وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين بلدة أبى حراز الواقعة على النيل الأزرق ، وبين بلدة كسلا ، وتمكنت هذه البعثة من كشف كل من بلدة القضارف والقلابات وتومات ، ولاكاتاكار ، واميديب وكسلا . وكتب محمد مختار تقريرا شاملا ضمنه وصفا دقيقاللمظاهرالطبيعية لكل البلاد ، ولطبيعة الطريق الذى سارت البعثة من خلاله ، كما القى الضوء على العادات الاجتماعية التى كانت سائدة بين سكان تلك البلاد (١١) .

---

(٩) أنظر تقرير حملة الأوسة بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى أفريقيا للمؤلف .

(١٠) أنظر تقرير حرب الحبشة عام ١٨٧٦م بكتاب الوثائق للمؤلف .

Mohamed Moktar : Dans le Sudan oriental. Bul. Soc. Kh. Geog. N. II. PP. 5-18.

والى جانب جهود مصر الكشفية فى شرق السودان ، كانت هناك الجهود الكشفية غير الرسمية التى كانت تتم بمساعدة مصر ، فقد قام بهذه الكشوف كثير من الرحالة والمغامرين ، منهم صمويل بيكر ، الذى تمكن من كشف منطقة نهر العطبرة ، والدكتور يونكر الذى تمكن من اكتشاف منطقة خوربركة عام ١٨٧٦م وبصفة خاصة الجزء الداخلى ، من هذه الخور الذى ظل غير معروف للعالم الخارجى مدة طويلة من الزمن ، بالاضافة الى ما قام به رجال البعثات الكاثوليكية فى هذا المجال من أمثال بلتريم ومارتينى ومارنو وغيرهم كثيرون (١٢) .

٢ ــ منطقة اعالى النيــل :

وبالنسبة لمنطقة اعالى النيل ، فقد أرسل اسماعيل فى عام ١٨٧٠م حملة كشفية تحت قيادة السير صمويل بيكر ، الذى تقاضى من الحكومة الخديوية مرتبا سنويا قدره عشرة آلاف جنيه (ذهب) ، وكان الغرض من أرسال هذه الحملة ، هو الكشف عن منابع النيل ، ثم العمل على استتباب الأمن فى جميع البلاد التى تخضع للسيادة المصرية ، والقضاء على الرق ، وتأسيس تجارة شرعية هناك ، بالاضافة الى تأسيس حكومة قوية (١٣) .

وكان من نتائج حملة السير صمويل بيكر ، أن تم انشاء ثلاث محطات عسكرية فى منطقة أعالى النيل ، وتم أيضا الكشف عن بعض المناطق الجديدة فى المديرية الاستوائية ، ولكن على الرغم من كل ذلك الا انها فشلت فى القضاء على تجارة الرق ، علاوة على اثارتها عداء الأهالى ضد الحكومة الخديوية ، وذلك بسبب هجومها عليهم من اجل الحصول منهم على مايلزمها من مؤن ، ويمكن تعليل فشلها بعدم تزويدها بالمؤن الكافية التى تمكنها من انجاز مهمتها ، وربما يرجع ذلك ايضا الى معاملة صمويل بيكر السيئة للوطنيين ، التى دفعتهم الى مناوشة الحملة ، مع انه كان فى امكانه أن يعاملهم باللين ، حتى يكسب ثقتهم وعطفهم وتعاونهم ، ومن المرجح أن يكون هذا الفشل ،

---

(١٢) د. جلال الدين مصطفى يحيى : مصر الأفريقية ، المصدر السابق ص ١٢٣ .

(١٣) د. جلال الدين يحيى نفس المصدر صص ٧٥ ، ٧٩ .

راجعه الى صعوبة المواصلات ، التى كان لها اثر فعال فى احباط مهمة الحملة

لم يكتف اسماعيل بذلك ، بل أرسل فى ٢٢ مارس ١٨٧٤م حملة كشفية اخرى ، تحت قيادة غردون باشا الذى اصطحب معه عددا من الضباط المصريين والأجانب ، من أمثال ابراهيم فوزى ، وجيسى ، وماسون ، وشاييه لونج ، وارنست لينان دى بلفون ، وكانت حملة غردون هذه قد تمكنت من الوصول الى بحيرة البرت نيانزا ، وهناك أرسل غردون باشا ، رومولى جيسى على راس بعثة كشفية للابحار فى هذه البحيرة ، وذلك لمعروة حدودها الجنوبية ، وما يتصل بها من أنهار ، ولكن جيسى فشل فى تحقيق هذا الهدف. ولكنه تمكن من رسم خريطة للبحيرة ، فاضطر غردون باشا ، بعد ذلك الى أن يرسل حملة أخرى بقيادة ماسون بك Masson Bey الذى تمكن من الدوران حول شواطىء البحيرة وتمكن أيضا من معرفة القرى التى تقع بجوار شاطئها الشرقى ، وكان من هذه القرى قرية فاكوفيا ، التى يعمل سكانها بصيد الاسماك ، وباستخراج الملح ، وبيعه للقبائل المجاورة ، وتمكن ماسون أيضا من القاء الضوء على احوال هؤلاء السكان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وتمكن من كشف مصب نهر السمليكى ، الذى يتصل بالبحيرة من جهة الجنوب ، ورسم ماسون خريطة للبحيرة وضح عليها خط سير بعثته فوق سطح مياه البحيرة ، كما رسم أيضا خريطة لجزء من بحر الجبل (١٤) .

وفى عام ١٨٧٥ أرسل اسماعيل باشا ، بعثة كشفية بقيادة شايو لونج Chaille-Long وذلك لكشف المنطقة الممتدة من بحيرة البرت وحتى أوغندا ، وكان عليه أيضا أن يعقد معاهدة صداقة بين مصر وبين ملك أوغندا الملك ميتسا Metsa وقد تمكنت هذه البعثة من كشف المنطقة التى سارت من خلالها ، وألقت الضوء على سكانها من الناحية السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية . وبعد أن أدت مهمتها فى أوغندا قرر شايولونج أن يذهب

---

(١٤) ماسون بك ، تقرير عن كشف بحيرة البرت ، جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، السنة الثالثة ، الجزء الثالث من المجلد الثانى ، العدد التاسع عشر صص ٦٨٠ — ٦٨١ .

لكشف بحيرة كان قد سمع عنها من السكان هى بحيرة كيوجا أو كودج Códge وبعد ان كشفهـا لونج اطلق عليهـا اسم بحيرة ابراهيم ورسم لهـا خريطة وضح عليها خط سيرة .

ولكن على الرغم من كشفه لهذه البحيرة الا أن الجمعية الجغرافيـة البريطانية لم تنشر اسمه على الخريطة التى اعدتها لبعض المناطق التى تم كشفها فى منطقة أعالى النيل ، بل ولم تنسب اليه كشفه لبحيرة ابراهيم ، مما اضطره ذلك الى ان يشكو الى غردون باشا ، الذى طلب بدوره من المسئولين فى لندن عن رسم الخرائط الا يتجاهلوا اسم لونج مرة ثانية ، ولكنهم لم يهتموا بذلك ، فقد شاهد لونج على خريطة نشرها كيث جوستون Keith-Johston فى عام ١٨٨٠ خطأ أكبر من السابق وهو احلال كلمة كودج محل اسم بحيرة ابراهيم ، بل ونسب كشف بحيرة كودج هذه الى شخص آخر غير لونج ، مما دفع لونج الى أن يشكو مر الشكوى للمرة الثانية ، وتقدم بشكواه هذه المرة الى السيد/رذر فورد الكوك Ruther Ford Alcock نائب رئيس الجمعية الجغرافية البريطانية فى ١٩ مايو سنة ١٨٨١ مما اضطر الجمعية الجغرافية البريطانية الى أن تكلف المستر رافن استين — Raven Stein باعداد خريطة لافريقيا الوسطى ، بحيث يظهر عليها أسبقية لونج فى اكتشافه لبحيرة ابراهيم (١٥) ، وكان لونج قد كتب عددا من الخطابات التى كان يرسلها الى الجهات العلمية والرسمية بشأن هـذا الموضـــوع (١٦) . ؛

---

(١٥) Long, C. : Decouverture de source du Nile. Bul. Soc. Kh. Geog. PP. 540-542.

(١٦) انظر البعض من خطابات شايولونج التى أرسلها الى الجهات المسئولة عن رسم الخرائط ، والتى يطالب فيها بأحقيته فى كشفه لبحيرة ابراهيم وبضرورة أن تحمل اسم (بحيرة ابراهيم) بدلا من اسم (بحيرة كيوجا) فى كتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى افريقيا للمؤلف . ولكننا نكتفى هنا بنشر صورة لاحداها وهو على النحو التالى : —

Colonel Chaillé-Long.
Chevy Chase, Md.
Dear sir,

وفى عام ١٨٧٥ أرسل اسماعيل بعثة كشفية أخرى تحت قيادة أرنست نينان دى بلفون Ernist De Bellefond وذلك لكشف المنطقة الممتدة من بلدة الرجاف الواقعة فى جنوب السودان وحتى بلدة فاتيكو ، ومن فاتيكو واصلت البعثة المسير الى أوغندا ، فقد تمكنت من القاء الضوء على كافة البلاد التى مرت من خلالها ، من حيث المظاهر الطبيعية الممثلة فى الوديان ، والسهول ، والغابات . وبعد أن وصل أرنست الى أوغندا استطاع أن يتجول فى الجانب الشرقى لبحيرة فيكتوريا ورسم أرنست خريطتين للمنطقة التى مرت بعثته من خـــلالها (١٧) .

والى جانب جهود مصر الكشفية فى أعالى النيل ، وجدت الجهود الكشفية غير الرسمية التى كان يقوم بها الرحالة والمغامرون من الأجانب ، من أمثال برون روليه Brun Rullet الذى تجول فى منطقة النيل الأبيض وبحر الغزال ، وجون بثريك John Petheric الذى تجول فى منطقة بحر الغزال ، ودى مالزاك De Malzak الذى اكتشف بعض أجزاء من المديرية الاستوائية ، وصمويل بيكر الذى اكتشف بحيرة البرت نيانزا ، والدكتور يونكر الذى تمكن من كشف

=In accordance with the request in your letter of the 6th. ultimo, I have brought its subject matter before the first meeting of the Council of the Society after our recess.

After due soncideration, standing instructions have been issued to the Mapping Departement that in all such maps, issued by the authority of the Society, as are on a sufficiently large scale to make it practicable, the name «Lake Ibrahim» shall be added in brackets, to the native name, as was done in the Society's map prepared by Mr. Ravenstien.

I have the honour to be. Sir,
Your obedient servant,
GEORGE TAUBMAN GOLDIE,
President R.G.S.

(١٧) De Bellefond, E.L. : Itineraire et Nots. Bul. Soc. Kh. Geog. serie I-V. PP. 295-296.

مما يقرب من حوالى ٢٥ نهرا ، لم يسبق لأحد اكتشافها من قبل ، وقد رسم يونكر خريطتين للمنطقة التى كشفها وضح عليهما كافة المظاهر الطبيعية التى توجد بتلك المنطقة ، وكنوبلخر الذى وصل الى بلاد البارى ، وهناك انشأ مركزا لبعثة كاثوليكية (١٨) . والى جانب ما سبق ذكره ، وجدمغامرون آخرون من أمثال استيلا Stella وسابيتو Sapeto وميانى Maini وبياجا Piagga وكازاتى Casati وماسارى Massari وماتيوس Matteocci وغيرهم (١٩) .

٣ — افريقية الشرقية :

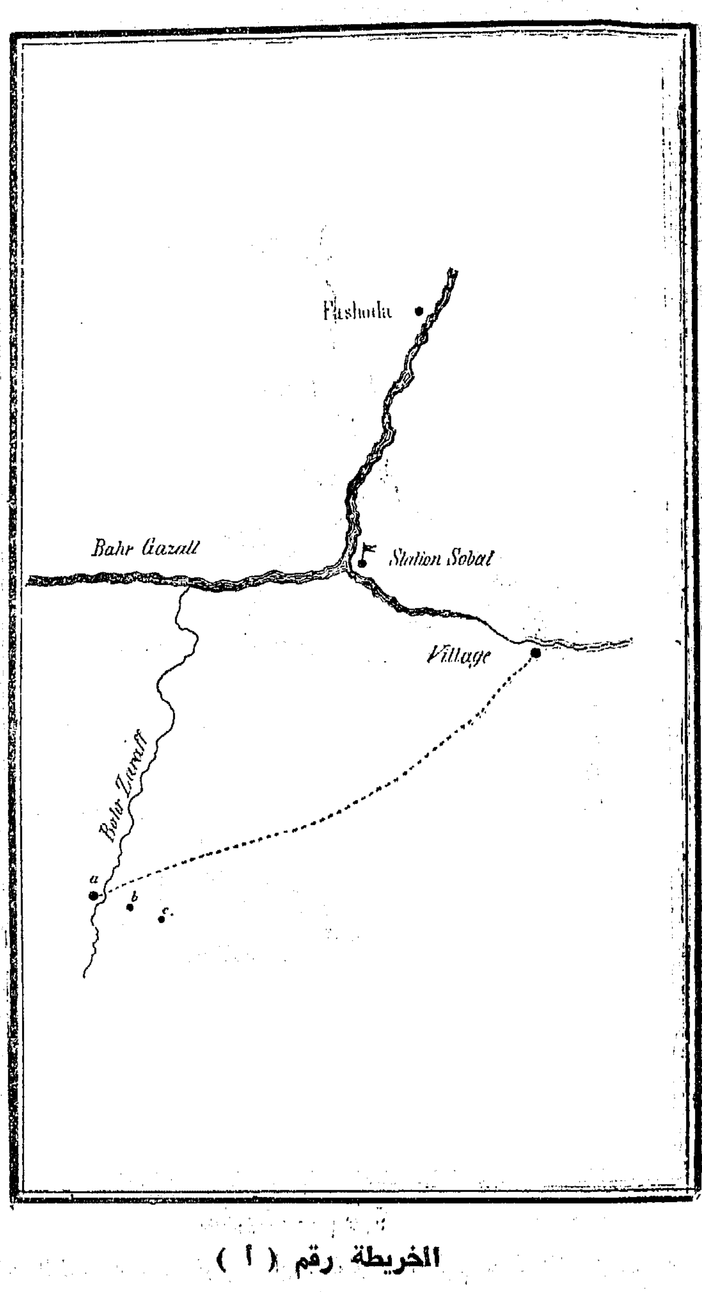
عمدت مصر الى ضم سواحل البحر الأحمر الغربية ، وكذلك خليج عدن وسواحل المحيط الهندى الغربية تحت السيادة المصرية ، فقد بدأ اسماعيل فى تنفيذ ذلك منذ حصل من الدول العثمانية ، على مينائى سواكن ومصوع ، وقد اكد السلطان العثمانى هذا التنازل فى فرمان ٢٧ مايو عام ١٨٦٦ الذى على اثره سير اسماعيل باشا عدة بعثات كشفية لارتياد هذه المنطقة ، وكانت الأولى منها بقيادة جعفر مظهر ، الذى ارتاد فى عام ١٨٦٧ سواحل البحر الاحمر الغربية حتى باب المندب ، وقد كتب تقريرا ضمنه كافة مشاهداته ، عن أحوال هذه البلاد من الناحية السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، ومن بعده قام جمالى باشا على رأس بعثة عسكرية وذلك للمرور على سواحل افريقية الشرقية ، وتمكن من الوقوف على أحوال هذه البلاد ، من كافة النواحى ، وفى عام ١٨٧١ ، قام أحمد ممتاز باشا على رأس بعثة كشفية الى بلدة بلهار ، وذلك لاستطلاع أحوالها وكتب تقريرا وافيا عن أحوال هذه البلدة .

وفى عام ١٨٧٥ أرسل الخديو اسماعيل ايضا بعثة كشفية تحت رئاسة اللواء محمد رؤوف باشا ، وذلك لكشف المنطقة الواقعة بين زيلع على البحر الأحمر ، وبين هرر فى الجنوب وقد تمكنت هذه البعثة من مشاهدة كافة

---

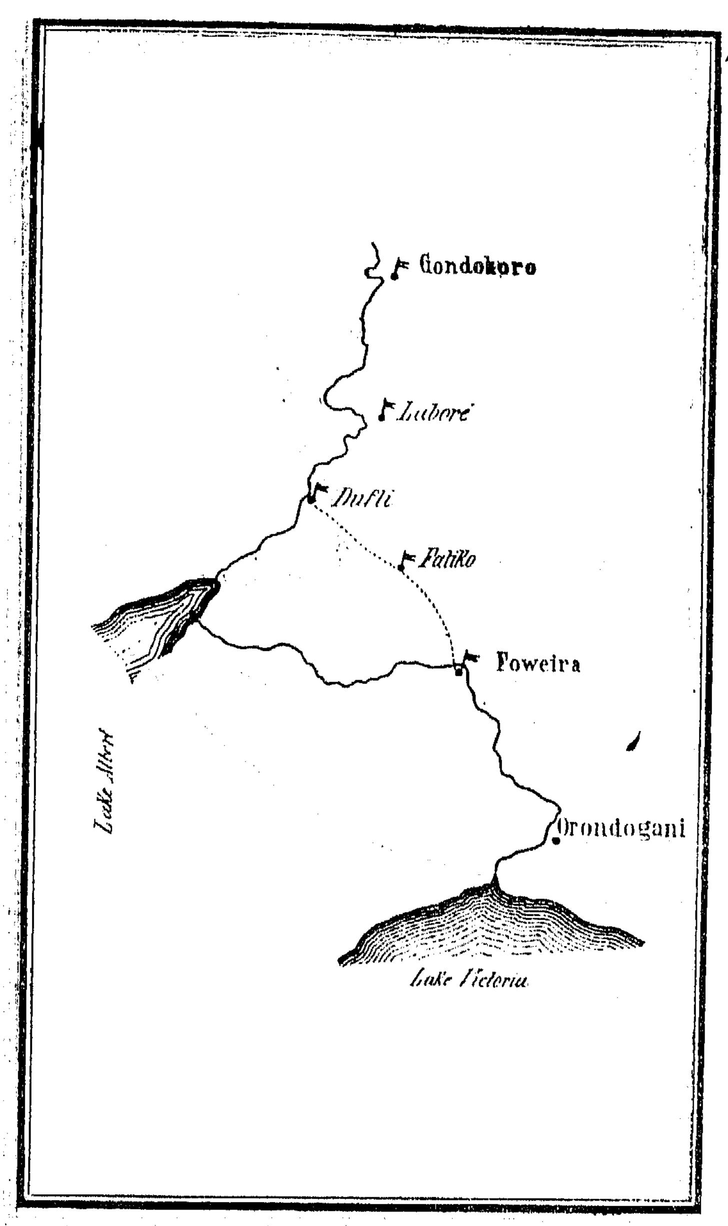
(١٨) د. جلال الدين مصطفى : المصدر السابق ص ١٢٣ .

(١٩) نفس المصدر صص ١٣٥ ، ١٣٨ ، وانظر الخريطة رقم « أ » ورقم «ب» خلف صفحة ٢٦٢ .



الخريطة رقم (أ)

هذه الخريطة مستخرجة من كتاب أقاليم « خط الاستواء » وهى توضح النيل الأبيض وبحر الغزال وبحر الزراف ومحطة السوباط .



الخريطة رقم (ب)

هذه الخريطة مستخرجة من كتاب « اقاليم خط الاستواء » «provinces of the Equator» وهى توضح عددا من المحطات التى انشأتها مصر فى منطقة أعالى النيل عام ١٨٧٤م . وهى محطة غندوكرو ولابورية ، ودوفيلى وفاتيكو وفويرا واورونداجانى ، بالاضافة الى بحيرة البرت وبحيرة فيكتوريا وتوجد خلف صفحة ٢٦٤ .

الظواهر الطبيعية ، من وديان وتلال ومدقات وأشجار ، وكتب رؤوف باشا تقريرا شاملا أورد فيه وصفا دقيقا للقبائل الصومالية (قبائل العيسى) كما ألقى الضوء على كافة أحوالهم من النواحى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، وتناول فى تقريره وصفه لمدينة زيلع وهرر ، ورسم أيضا خريطة لخليج عدن واخرى لبلدة هرر (٢٠) .

بعد أن تم لاسماعيل باشا الاستيلاء ، على الساحل الصومالى ، قرر أن يرسل حملة كشفية اخرى ، الى افريقية الشرقية ، وذلك لضمها للسيادة المصرية حتى يمكن له أن يربطها بمنطقة أعالى النيل (٢١) ، ويرجع تاريخ هذه المسألة الى عام ١٨٧١ ففى هذا العام قرر اسماعيل أن يرسل الى مومباسا حملة كشفية تحت قيادة بردى باشا Purdy Pasha ومنها تتجه الى بحيرة فيكتوريا ، مارة بين جبلى كينيا وكليمنجارو ، وعلل اسماعيل السبب فى ارساله لهذه الحملة بأنه أراد أن ينقذ السير صمويل بيكر من الكارثة التى تعرض لها ، وكان اسماعيل فى الحقيقة يبغى من وراء ذلك عدم اثارة الرأى العام العالمى ضده ، ولكن لم يكتب النجاح لهذا المشروع لسبب أو لاخر (٢٣) .

لم يستمر هذا المشروع فى طى النسيان ، بل نجد اسماعيل يرسل فى عام ١٨٧٥ حملة عسكرية الى شرق أفريقيا وكانت هذه الحملة تحت قيادة ماكيلوب باشا ، وذلك لكشف منطقة مصب نهر الجوبا وضمها الى السيادة المصرية ومنها تخترق الحملة أراضى أوغندا الى منطقة أعالى النيل ، لكى تقابل القوة العسكرية التى يقودها غردون باشا ، مدير خط الاستواء (٢٢) .

كان اسماعيل يقصد من وراء ذلك ربط الأملاك المصرية فى أعالى النيل بأفريقية الشرقية ، بالاضافة الى توسيع أملاكه فى افريقيا مما يؤدى بالتالى الى سهولة الاتصال بأواسط القارة الأفريقية .

---

(٢٠) تقرير محمد رؤوف باشا — المتحف الحربى ، تحت رقم ١٦٢٣ فى ٣ محرم سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

(٢١) د. جلال الدين مصطفى يحيى ، المصدر السابق صص ١٧٣ ، ١٧٤ .

(٢٢) د. جميل عبيد : المصدر السابق ص ١٢٨

بعد أن اقتنع اسماعيل بوجهة نظر غردون ، أعد حملة عسكرية مكونة من ٥٥٠ جنديا ، تحت قيادة ماكيلوب باشا ، الذى كان برفقته كل من الكولونيل شايو لونج ، الذى عهد اليه بقيادة القوة الحربية التى سوف تتجه من منطقة نهر الجوبا الى المديرية الاستوائية ، والضابط عبد الرازق بك ناظر مدرسة البحرية المصرية ورضوان باشا وقد زودت هذه الحملة بعدد من السفن المصرية مثل الجعفرية ، الصاعقة ، ومحمد على ، ولطيف وطنطا ، ودسوق ، وقد توجهت هذه السفن فى ١٩ سبتمبر عام ١٨٧٥ وبعد أن اكتمل اعدادها توجهت من السويس الى بربرة وهناك زودتها بما يلزمها من المياه العذبة ومن بربرة اتجهت الى رأس حافون ، وهناك قابل شيخها قائد الحملة وطلب منه دخول بلدته تحت السيادة المصرية ، وقد وافق القائد على ذلك ومنحه علم مصر ليرفعه فوق بلدته ايذانا بوضعها تحت السيادة المصرية وقد تعرف ماكيلوب على جميع النواحى فى هذه البلدة ، ومن بعدها اتجهت الحملة الى براوة ، وفيها قابل قائد الحملة سكانها ، الذين قدموا اليه التماسا موقعا منهم يطلبون فيه دخولهم فى حوزة الحكومة المصرية (٢٣) ، وقد قبل ماكليوب ذلك ، وكانوا قد افهموه بأن سلطان زنجبار كان يحصل منهم على العشور فى نفس الوقت كان لايستطيع حمايتهم من غارات البلدان المجاورة لهم عندئذ ترك ماكيلوب قوة عسكرية من جنود الحملة فى هذه البلدة ، كانت بمثابة حامية عسكرية . بعد ذلك اتجهت الحملة الى قسمايو ، التابعة أيضا الى سلطان زنجبار وقد رحب سكانها بالسيادة المصرية عليهم وبالدخول فى حوزة مصر .

وقد وصف رضوان باشا منازل هذه البلدة بأنها تتكون من عدد من المساكن المبنية من خشب وأوراق جوز الهند ، المستوردة من مدينة لامو ، الواقعة الى الجنوب من بلدة براوة ، وكانت المبانى الحجرية فيها معدومة تماما ، ولكن رغم هذا فان قسمايو كانت مركزا تجاريا هاما ، فكان التجار يأتون اليها من الهند وزنجبار ومسقط ، وكان تجار الهند يحضرون معهم الارز والبصل وقصب السكر وكان تجار زنجبار يحضرون معهم التمر والذرة وكان يرد اليها من داخل افريقيا المسلى والصمغ وريش النعام .

---

(٢٣) انظر الالتماس المقدم من شيوخ براوة بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى افريقيا ، للمؤلف .

وكانت الحملة قد اتجهت بعد ذلك لاكتشاف بلدتى لامو وفرموزا ، لكى يقف قائدها على أحوالهما ، وكان قد قابل كثيرا من شيوخ هاتين البلدتين وكان السكان قد طلبوا من ماكيلوب أن يدخلوا فى حوزة الحكومة المصرية ، ووافق قائد الحملة على ذلك (٢٤) .

لم ترض بريطانيا عن الوجود المصرى فى تلك البلدان ، لأن ذلك يتعارض مع مصالحها فوقفت بكل قواها ضد رغبة اسماعيل ، واستخدمت فى ذلك المستر كيرك قنصلها فى زنجبار ، حيث قام بتحريض سلطان زنجبار بأن يعمل من جانبه على ضرورة اجبار المصريين على الانسحاب من البلاد ، التى احتلوها فى افريقيا الشرقية .

ونتيجة لهذا الضغط قرر اسماعيل سحب قواته من هذه البلاد وهو مرغم ، وتم ذلك بالفعل فى ٢٠ يناير عام ١٨٧٦ ، وبعد ذلك عقدت معاهدة بين مصر وبريطانيا ، تم بمقتضاها تحديد مناطق النفوذ المصرى فى أفريقيا الشرقية ، بحيث تضمن المنطقة التى تبدأ من شمال سواكن وحتى رأس غردفوى .

لم تقف جهود اسماعيل الكشفية عند هذا الحد بل قرر فى ٣ نوفمبر عام ١٨٧٧ ، أن يرسل بعثة كشفية بقيادة البكباشى محمد مختار باشا ، وذلك لكشف بلاد الأوجادين أو بلاد الجاديبورسى ، وقد تمكنت هذه البعثة من القاء الضوء على طبيعة هذه البلاد وعلى أحوال سكانها ، ورسم محمد مختـــار خريطة لرأس غردفون (٢٥) .

تعتبر حركة الكشوف الجغرافية المصرية ، فى أفريقيا فى عصر اسماعيل، من أهم انجازات الوجود المصرى فى تلك الفترة وخير دليل على ذلك ما قاله بعض القادة والكتاب عن هذه الحركة الكشفية ، ففى هذا الصدد قال استون باشا رئيس أركان حرب الجيش المصرى مانصه :

---

(٢٤) د. جلال الدين يحيى ، المصدر السابق صص ١٧٨ — ١٨١ .

(٢٥) Mohamed Moktar : un reconnaissance au pays de Gaduboursis. Bul. Soc. Kh. Geog. N. 7. PP. 5-16.

« اصبح الطريق مفتوحا امامنا من لندن وحتى بحيرة البرت نيانزا ، ويمكن قطع هذه المسافة فى ٧٣ يوما ، وأن الخطوط التلغرافية قد انشئت ، ووصـــلت الى بلدة فوجا فى غرب السودان » (٢٦) .

واضـــاف بنولا بك Bonola Bey عضو الجمعية الجغرافية المصرية ما نصه :

« استطاعت مصر أن تدهش العالم بجراة اكتشافها وسرعة فتوحاتها ، ودقة معلوماتها فى افريقيا ، ولا يمكن لأحد ان ينكر فضل مصر على هذه البلاد، التى تم فتحها ، وبصفة خاصة السودان الذى عاش أمجد أيامه تحت الحكم المصرى ، ويذكر أيضا أن ملوك مصر ، اقاموا السلم بين قبائل البجه والعرب فى السودان الشرقى والأوسط ، وسيطروا على كردفان ودارفور ، اللتين لم يدخلهما احد من قبل ذلك ، وبلاد نيام نيام ، التى كان اسمها فقط يحيط باسطورة من الرعب ، زهرر قلعة التعصب الأعمى ، فبفضل هذه الكشوفات استطاع العلم والتجارة أن يدخلا ، الى هذه المناطق النائية ، وأن تفتح أفاق جديدة للنشاط الانسانى فى افريقيا ، وأن يستتب الأمن والاستقرار فى كل المناطق التى فتحتها مصر ، بحيث أصبح الرحالة والتجار يذهبون الى قلب أفريقيا ، دون خوف من جانب الوطنيين ، فقد محى ظلام البربرية رحلت محله نور المدنية الحديثة ، وقد اعترف العالم المتحضر بهذا العمل الرائع من جانب مصر » (٢٧) .

واضاف أبات باشا Abbat Pacha ما نصه :

---

(٢٦) انظر جلسة الجمعية الجغرافية المصرية — المنعقدة يوم ١٧ فبراير عام ١٨٧٨ — المجلد الأول ص ١٥ .

Bonola Bey : L'expedition Egyptien en Afrique. Bul. Soc. Kh. Geog. Serie II. N. 8. PP. 425-429.

(٢٨) انظر محضر جلسة الجمعية الجغرافية المصرية يوم ١٧ فبراير عام ١٨٧٨ ، من مجلة الجمعية الجغرافية المصرية ، المجلد الثانى ص ٧٩٥

« لقد تمكنت الحكومة المصرية من تعمير المدن وتمهيد الطرق ومد السكك الحديدية بين مصر والسودان التى عادت على المواطنين بالرخاء » (٢٨) .

واضح من أقوال هؤلاء الكتاب أن الكشوف المصرية فى افريقيا فى عصر اسماعيل ، كان لها أثر فعال فى حياة شعوب هذه البلاد ، لأنها ازاحت الظلام والجهل والتخلف ، وأدخلت بدلا من كل هذا الى هذه البلاد نور الحضـــــارة والمدنية (٢٩) .

---

(٢٩) لزيادة الاطلاع فى هذا الموضوع يمكن الرجوع الى كتاب جهود مصر الكشـــفية فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر للمؤلف .

الفصل الثالث عشر

نظام الحكم المصرى فى البلاد الأفريقية (عصر اسماعيل)

لقد تضمن نظام الحكم المصرى فى السودان ، وفى بعض البلدان الافريقية الأخرى ، فى هذه الفترة عدة مظاهر حضارية ، كانت على جانب كبير من الأهمية ، وكان من هذه المظاهر انتشار الامن فى ربوع هذه البلاد ، وانتشار التعليم والقضاء والصحة والعمارة . وسوف أتناول الحديث عن كل مظهر من هذه المظـــاهر على حدة :

١ ــ الأمن :

الأمن ضرورى لحماية أفراد المجتمع وممتلكاتهم من السلب والنهب ، ومن عبث الخارجين على القانون والسلطة ، فبدون الامن تنتشر الفوضى والانهيار وعدم الاستقرار والخوف . ونتيجة لذلك نجد أن اسماعيل حرص كل الحرص على أن يعمل من جانبه على نشر الأمن فى ربوع البلاد التى خضعت للسيادة المصرية ، وذلك بالقاء القبض على اللصوص وقطاع الطرق ، ووضعهم فى السجون ، وندلل على ذلك ببعض الأمثلة التى نذكرها على سبيل المثال وليس الحصر والتى منها ، انه عندما انقض اللصوص فى السودان ، والبالغ عندهم ٣٠٠ شخص من الأشقياء ، على قبائل الدنكا والشلك ، وسلبوا مواشيهم ، وأسروا أولادهم ، لذلك قام مدير النيل الأبيض بمطاردتهم والقاء القبض على بعضهم ، وتمكن البعض الاخر من الهرب ، وكان رجال الأمن ، قد تمكنوا من قتل أحمد أبو شيبه ، والقاء القبض على محمد عيسى الذى نفى الى فازوغلى ، وكانا هذان الاثنان من زعماء اللصـــوص .

وكان مدير النيل الأبيض قد صادر ما مع اللصوص من مواشى الى جانب مديريته ، وهناك قام بتوزيع بعض المواشى والعبيد على الموظفين ، والجنود

الذين اشتركوا فى مطاردة اللصوص ، واحتفظ لنفسه بالباقى ، ولكن لما علم اسماعيل بهذا التصرف من جانب المدير ، عزله من منصبه وعين بدلا منه مديرا آخر ، وفى هذا الصدد يخاطب الخديو اسماعيل حكمدار السودان بقوله ما نصـــه :

« ان من اهم واجبات مدير البحر الأبيض هو حفظ الأمن فى تلك الجهة ، وقطع دابر الاشقياء والاشرار والسعى الدائم الى عمران مديريته واسعادها ، جاعلا ذلك نصب عينيه ، عاملا على تحقيقه » (١) .

يفهم من هذه العبارة أن اسماعيل كان جادا فى حفظ واستقرار الأمن فى السودان فنجده لما علم بتصرف واهمال مدير النيل الأبيض بادر فأمر بعزله من وظيفته وأرسله الى فازوغلى ليسجن هناك ، حيث يقوم بالاعمال الشاقة لكى يكون عبرة لغيره (٢) .

وعندما تمرد جنود مديرية التاكه (٣) ، لعدم صرف مرتباتهم نتيجة لسوء

---

(١) دفتر ٥٥٨ ، معية تركى ، وثيقة ٣٣ ، ص ٦٣ فى ربيع ثان سنة ١٢٨٣هـ الموافق ١٨٦٦م .

(٢) نفس المصــــدر .

(٣) التاكه هى احدى بلدان السودان الشرقى ، والتى يقطنها عدد من قبائل البدو الرحل ، وكانت المسافة بين موطن كل قبيلة واخرى تتراوح فيما بين ٣ ، ٧ ، ٩ يوما من المسير ، وكان هؤلاء الســــكان يعيشون فى منازل مبنية من الخيش والحطب ، وكانوا يسقفونها بالحصير المصنوع من أغصان شجر الدوم ، لذلك كان من السهل على الشخص أن يقوم بتقويض منزله ثم يحمله على ظهر بعيره ، ويقيمة فى مكان آخر وكانوا يزرعون الذرة التى يحصلون منها على الخبز ، الذى يتناولونه قبل أن يتم نضجه ، ليسهل تكسيره ، وكانوا يتناولون أيضا المسلى والجبن واللبن واللحم . وكانوا يتسلحون بالمدى والحراب ، وكان القليل منهم يتسلح بالبنادق الغير متوفر لها خراطيش ، وكان ٥٠٪ منهم يتكلمون اللغة العربية التى دخلت الى بلادهم عن طريق التجار الذين كانوا يذهبون الى الحجاز واليمن والى شمال افريقيا . أنظر الوثيقة ٣٩ رقم ٢٨ فى ١١ جماد اول سنة ١٢٨٨ الموافق ١٨٦٦م من محافظ ابحــاث الســودان .

الأحوال الاقتصادية فى المديرية ، رفضوا الخروج مع ضباطهم لجمع الضرائب الخاصة بالميرى ، وثارت ثائرتهم ، وقتلوا ، ١٦ ضابطا من ضباطهم ، وحاولوا الاستيلاء على مبنى المديرية والجبخانة ، لكنهم لم يتمكنوا من ذلك ، وكانوا قد نهبوا كل مايقع تحت أيديهم من أموال الأهالى والتجار ، مما أضطر هؤلاء الأهالى والتجار الى ترك منازلهم والهروب بعيدا ، خوفا من بطش هؤلاء الثوار ، الذين بلغ عددهم ٢٣٩٦ جنديا ، وكانت القوات الموالية للحكمدارية قد تمكنت من القضاء على هذه الفتنة وقتلت من المتمردين نحو ١٦٣٧ جنديا والقت القبض على ٧٥٩ جنديا (٤) ، وكان من ضمن هؤلاء المقبوض عليهم صاغ قول واحد ، ويوزباشيان ، ٦ باشجاويشا ، ٣٦ شاويشا ، ١٧٣ امباشيا (٥) .

وكان هؤلاء المتمردون قد قاموا بقتل البكباشى خطاب افندى والصاغقول اغاسى أحمد أغا ، وثمانية يوزباشية ، و٦ ملازمين ، والفين من الجنود النظاميين (٦) ، وكان قد نتج عن هذا التمرد اضطراب الأمن وانتشـــار الفوضى والجوع والمرض بين السكان فى معظم أنحاء المديرية ، مما اضطر الأهالى الى الفرار الى قمم الجبال والمناطق النائية ، تاركين من خلفهم منازلهم وأموالهم (٧) . وبعد أن تم القبض على المتمردين أمر الخديو اسماعيل بمحاكمتهم ، أمام محاكم عسكرية ، كى يكونوا عبرة لغيرهم وكى يستتب الأمن والنظام فى ربوع البلاد ، وقد قسمت عقوبتهم الى درجات ثلاث :

— عقوبة الدرجة الأولى وتقضى بالاعدام للذين اشتركوا فى الثورة ، سواء القى القبض عليهم أو ظلوا هاربين بعيدا .

— عقوبة الدرجة الثانية ، وتقضى بالاشغال الشاقة المؤبدة ، وذلك للذين اشتركوا فى التمرد ، وتقرر عدم الافراج عنهم الا اذا أصدر الجناب

---

(٤) وثيقة ٣١/٣٥ فى ٢ جماد ثان سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .
(٥) دفتر ٥٥ معية تركى ، وثيقة ١٥ ص١٥ . فى ٢ جماد آخر سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .
(٦) وثيقة ١١/٣٤ فى ٢ ربيع أول سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .
(٧) وثيقة ٣٥/٢٩ فى ١٧ جماد أول سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .

العالى عفوا عاما واشترط ان يقيد هؤلاء بالسلاسل ، ولا يحصلون الا على وجبة واحدة من الطعام فى اليوم ، كما لايحصلون الا على ثلاث قمصان من القماش الأبيض فى السنة ، وتقرر أن يقوموا بتمهيد الطريق الذى يربط التاكه ، بسواكن ، وكذلك يقومون بحفر الابار ، وبتجديد مبانى الحكومة ، وفى حالة محاولة أحدهم الفرار يطلق عليه الرصاص فى الحال (٨) ، وعلى مرأى من ذويهم (٩) .

ــ عقوبة الافراج عن الأشخاص الذين اجبروا على الاشتراك فى التمرد وخاصة صغار السن .

وقد انتهت المحاكمة الى اعدام الأعداد التالية : ــ

ــ واحد يوزباشى (١٠) .

ــ اثنين امين بلوك .

ــ تسعة باشجاويش .

ــ سبعة وعشرين شاويشا .

ــ واحد وثمانين امباشيا .

ــ ١٩٩ جنديا (١١) .

وبالاضافة الى ذلك فان المحاكمة انتهت أيضا الى سجن ٤٠٠ جندى ، واعفاء ٥٥٩ جنديا آخرين كانت قد ثبتت براءتهم ، وعفى عن ٣ شاويش ، وسبعة امباشية ، وواحد بلوك أمين (١٢) .

---

(٨) دفتر ٥٥٨ معية تركى ، وثيقة ١ ص ٦ فى غرة جماد اول ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .

(٩) دفتر ٥٥٨ معية تركى ، وثيقة ٦ عام ١٨٦٥م .

(١٠) محفظة ٣٦ معية تركى وثيقة ٢٤٥ فى ١٠ شعبان ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .

(١١) وثيقة ٣٧/٦١ فى غرة رمضان سنة ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .

(١٢) نفس الوثيقة .

طلب اسماعيل بعد ذلك من حكمدار السودان أن يعمل على عمران البلاد وفى هذا الصدد يقول ما نصـــه :

« ان أساس المدنية والعمران ترتكز على أمرين الأول حفظ الأرواح والأعراض والأموال (أى الأمن العـــام) والثانى توسيع دائرة الزراعة والتجارة والصناعة وهذا يتوقف على تسهيل سبل النقل والمخابرات ، فابذلوا الجهد فى تمهيد الطرق واصلاحها واعملوا على حفظ الأمن فيها ، وخصوصا العدد الكافى من الهجانة لنقـــل البريد (١٣) . واضح من هذا الخطاب مدى اهتمام اسماعيل بعمران البلاد ونشر الأمن فيها .

لم يقتصر اهتمام اسماعيل على نشر الأمن فى السودان فحسب ، بل شمل جميع المناطق الأخرى ، التى خضعت للسيادة المصرية ، مثل هرر التى كان سكانها من البدو يأتون اليها كل أسبوع وذلك ليعيشوا بين سكانها بعض الوقت ، وكانوا يحصلون فى أثناء تلك المدة على بعض الكساوى (ثمانية أذرع من القماش) كنوع من الاحسانات أو الاتاوات الى جانب حصـــولهم على المأكل والمشرب والنقود ، ولكن لمـــا خضعت هرر للسيادة المصرية ، حرم هؤلاء من مجيئهم اليها ، فربما يرجع ذلك الى خوف هؤلاء البدو من السلطة الجديدة ، فاضطروا الى مهاجمة المدينة ، فأمر اسماعيل مدير هرر ، أن يجتذب هؤلاء البدو عن طريق تجنيدهم فى الجيش ، بحيث لايعطون سلاحا ، بل يسلحون بأسلحتهم التقليدية (الحراب والنيبال) حتى يمكن الاستفادة بهم فى حفظ الأمن ، حتى لايقومون بالسرقات ، كما أمر اسماعيل ايضا أن لاتقوم القوات النظامية ، بممارسة تدريباتها بالقرب من أماكن اقامتهم حتى لايظنوا سوءا بالحكومة ، من أنها ستقوم بمهاجمتهم (١٤) .

بالاضافة الى ما سبق فان اسماعيل أمر بتصفية الخلافات القائمة بين القبائل ، وذلك بارسال مندوبين من طرفه الى الجهات التى تحدث فيها

---

(١٣) دفتر ٥٥٨ معية تركى — وثيقة ١٥ ص ١٥ فى ٢ جماد ثان ١٢٨٢ الموافق ١٨٦٥م .

(١٤) دفتر ٣٧١٦ وثيقة ١٦ ص٣٢ فى ٢٢ صفر سنة ١٢٩٤ الموافق ١٨٧٧م .

خلافات ومنازعات قبلية (١٥) ، وقد أدت هذه السياسة بالتالى الى استتباب الأمن ، ونشر الطمأنينة بين السكان ، وأدت أيضا الى رواج التجارة وازدهار الزراعة .

٢ ـ التعليم :

اهتم اسماعيل بنشر التعليم فى هذه المناطق الأفريقية ، ففى عام ١٨٦٤ طلب موسى حمدى حكمدار السودان من الخديو اسماعيل أن يوافق على تعليم أبناء العمد والمشايخ القراءة والكتابة ، وذلك للاستعانة بهم بعد اتمام دراستهم فى دواوين الحكومة ، وكان اسماعيل قد وافق على فتح مدرسة فى الخرطوم لتعليم أبناء السودان واشترط أن تضم هذه المدرسة ٥٠٠ تلميذ (١٦) .

ولكن فيما بعد تقرر أن تنشأ خمس مدارس بدلا من مدرسة واحدة ، ربما لأن المدرسة الواحدة سوف تفيد أبناء بلدة واحدة فقط ، بينما تفيد المدارس الخمس خمسة بلدان ، وكان قد تقرر أن تنشأ هذه المدارس فى كل من بربر ، ودنقلة ، وكردفان ، والتاكه والخرطوم (١٧) .

وقد زودت هذه المدارس بما يلزمها من الأدوات الكتابية الممثلة فى الكتب والكراريس وغيرها من الاشياء الأخرى ، وكان قد خص مدرسة الخرطوم خمسون كتابا من كل صنف من أصناف الكتب المقررة ، وخص كل مدرسة من المدارس الأخرى ٢٥ كتابا ، وزودت هذه المدارس بالمدرسين الآتى أسماؤهم بعـــد :

---

(١٥) دفتر ٣٧١٦ وثيقة ١٦ ص ٣٢ فى ٢٢ صفر سنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

(١٦) دفتر ٥٢٦ معية سنية ، وثيقة ٢٢ ص ٨٢ فى ٢٥ القعدة ١٢٧٩هـ الموافق ١٨٦٢م .

(١٧) دفتر ١٣٩ وارد معية سنية ، وثيقة ٥ ص١٨ فى ٢٣ ربيع ثانى ســــنة ١٢٧٩هـ الموافق ١٨٦٢م .

— محمد شاكر أفندى ، الذى وزع للعمل فى مدرسة الخرطوم بمرتبه شهرى قدره ، ١٠٠٠ قرشا .

— حافظ محمد على أفندى الخرطوبلى الذى وزع للعمل فى مدرسة دنقلة بمرتب شهرى قدره ، ١٠٠٠ قرشا .

— محمد أفندى بوده الذى وزع للعمل فى مدرسة بربر بمرتب شهرى قدره ، ١٠٠٠ قرشا .

— حافظ خليل أفندى الذى وزع للعمل فى مدرسة التاكه بمرتب شهرى قدره ، ١٠٠٠ قرشا .

— اسماعيل يوسف أفندى الذى وزع للعمل فى مدرسة كردفان بمرتب شهرى قدره ، ١٠٠٠ قرشا .

بالاضافة الى هؤلاء المدرسين ، زودت هذه المدارس بعدد من النظار والمدرسين الأتراك والعمال الذين كان يتقاضى العامل منهم مرتبا شهرية قدره ، ٣٥ قرشا (١٨) .

وكان من المتبع فى حالة تقصير اى مدرس من هؤلاء المدرسين فى تأدية عمله على الوجه الأكمل أن يقوم مدير المديرية التابعة لها المدرسة بنقل هذا المدرس الى جهة أخرى (١٩) . ونديل على ذلك بأنه عندما أهمل أحد مدرسى مدرسة دنقله فى أداء واجبه نتيجة انشغاله بالتسلية فى صيد الأسماك، من النيل ، نقله مدير المديرية من هذه المدرسة (٢٠) . وكان للطلبه الحق فى الانتقال من مدرسة الى أخرى (٢١) فمثلا كان الطالب ينتقل من مدرسة

---

(١٨) دفتر ١٣٩ وارد معية سنية ، نفس الوثيقة والتاريخ .

(١٩) دفتر ١٣٩ وارد معية سنية ، وثيقة ٥ ص ١٨ فى ٢٣ ربيع ثانى سنة ١٢٧٩هـ الموافق ١٨٦٢م .

(٢٠) دفتر ١٨٥٩ وثيقة ٤ ص ٥٢ فى ٢٧ رمضان سنة ١٢٨٨ الموافق ١٨٧١م .

(٢١) دفتر ٣٠ صادر تلغراف رقم ١٦ فى ٢٥ رجب سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

سنار الى مدرسة الخرطوم أو الى غيرها من المدارس ، وربما يرجع السبب فى ذلك الى قرب المدرسة المنقول اليها الطالب من سكنه .

وكانت هذه المدارس تكلف الحكومة المصرية الكثير من الأموال ، فقد بلغت تكاليف مدرسة الخرطوم الشهرية بما فى ذلك مرتبات المدرسين والعمال والتلاميذ ٨٣٤٦ قرشا ، ٤٠ بارة ، وبلغت تكاليف مدرسة كردفان ، بما فى ذلك مرتبات المدرسين وتكاليف معيشة التلاميذ ٢٩١٣ قرشا ، ٧٢ باره ، وبلغت تكاليف مدرسة بربر ٢٨٧١ قرشا ، ١٢ باره ، وتكاليف مدرسة دنقلة ١٢٨٧١ قرشا ، وبلغت تكاليف مدرسة التاكه ٢٩١١ قرشا ، ١٢ بارة ، وبلغت التكاليف الاجمالية لهذه المدارس ٢٩٩١٢ قرشا ، ١٣٦ بارة (٢٢) .

وكان نظام الدراسة فى هذه المدارس ينقسم الى قسمين ، قسم خارجى وهو بالمصروفات ، التى تبلغ قيمتها الشهرية ريال مجيدى ، لكل تلميذ (أى ستة عشر قرشا) ، وقسم داخلى ، والذى كانت الدراسة فيه بالمجان، وكانت المواد الدراسية التى تدرس فى هذه المدارس ، اللغة التركية والعربية والحساب والهندسة والرياضة ، بالاضافة الى تعليم الخط ، الذى عنى به عناية خاصة ، حتى ان الطالب كان لاينجح اذا رسب فيه ، وبعد التخرج كان تلاميذ القسم الداخلى ، يعينون فى وظائف كتابية ، فى السلكين العسكرى والادارى ، بينما تلاميذ القسم الخارجى كانوا يخيرون بين التوظف وبين الاعمال الأخرى ، وكان معظم تلاميذ هذه المدارس من أبناء المصريين ، المقيمين بالسودان ومن ابناء جنود الجهادية ، والمشايخ والعمد .

وفى عام ١٨٧٣ تقدم للامتحان من تلاميذ مدرسة الخرطوم على سبيل المثال ٢٦ تلميذا نجحوا جميعا فى الامتحان ، وكانت النتيجة كالآتى :

١٥ تلميذا نجحوا بدرجة اعلى ، ١٠ نجحوا بدرجة عال ، وواحد نجح بدرجة وسط (٢٣) .

(٢٢ ، ٢٣) محافظ أبحاث السودان .

وأما عن التعليم الفنى فى ذلك الوقت ، فقد انشئت له مدرستان فى كل من الخرطوم وكسلا ، وذلك لتعلم التلاميذ من خريجى المدارس الابتدائية فن التلغراف ، وكان يشرف على تعليم هؤلاء التلاميذ أحد المهندسين ووكيل تلغراف كل جهة ، وبعد أن ينهى هؤلاء التلاميذ تدريباتهم فى تعلم فن التلغراف، ينقسمون الى ثلاث فئات على حسب مستواهم العلمى ، فينقسمون الى تلغرافجى أول ، وثانى ، وثالث ، وقد عمل هؤلاء التلاميذ بعد تخرجهم فى محطات التلغراف السودانية (٢٤) . والى جانب تعليمهم فن التلغراف تعلم البعض منهم فن الهندسة ، ومبادىء الحساب فكان يلحق التلاميذ من خريجى المدارس الابتدائية أيضا بترسانة الخرطوم البحرية ، وكانوا يمكثون بها عدة شهور ، وبعدها يوزعون للعمل على السفن ، التى تعمل فى النيـــل والبحر الأحمر (٢٥) .

زيادة على ذلك فان حكمدار السودان طلب من الصاغ محمد شكرى أحد الأطباء الذين يعملون بمستشفى الخرطوم أن يقوم بتعليم عدد من التلاميذ خريجى المدارس الابتدائية مهنة الطب ، وقد ابدى هذا الطبيب — استعداده للقيام بهذه المهمة ، ولكن لما عرض الأمر على الخديو اسماعيل رفض ذلك ، بحجة أن مهنة الطب تحتاج الى وقت طويل من التعليم ، ووعد بأنه سوف يرسل اطباء من مصر الى السودان لسد العجز هناك (٢٦).

وكان الشيوخ يقومون بتحفيظ التلاميذ القرآن الكريم ، بالاضافة الى تعليمهم القراءة والكتابة ، وكان قد خصص لهؤلاء الشيوخ مكافآت مالية ببسيطة لاتكاد تكفى حاجاتهم وكان البعض من هؤلاء التلاميذ الذين يدرسون فى المساجد يأتون الى القاهرة لتكملة دراستهم فى الأزهر الشريف ، وكانت مدة هذه الدراسة تستغرق مدة تتراوح فيما بين سنتين وثلاث سنوات،وبعد

---

(٢٤) محفظة ٤٧ معية تركى ، وثيقة ٦٥٨ فى ٩ شعبان سنة ١٢٨٧ الموافق ١٨٧٠م.

(٢٥) نفس المصـــدر .

(٢٦) دفتر ٥٨٤ معية تركى ، وثيقة ٢ ص ٥٨ فى ٢٣ شوال ســنة ١٢٨٧ الموافق ١٨٧٠م (محافظ أبحاث السودان) .

وأما عن التعليم الدينى فى هذه الفترة فكان منتشرا فى جميع المساجد ،

عودتهم الى بلادهم كانوا يقومون بنشر التعاليم الدينية بين مواطنيهم كما كانوا يقومون بتفهيمهم لاصول الشريعة الاسلامية ، وكان يحصل هؤلاء التلاميذ السودانيون الذين يدرسون فى الأزهر على مرتب يومى قدره قرشان، وكان قد تقرر أن يخصم هذا المبلغ على جانب حكمدارية السودان (٢٧) .

لم تكن الدراسة فى مصر بالنسبة للسودانيين ، قاصرة على التحاقهم بالأزهر الشريف فحسب بل التحقوا أيضا بمدرسة المبتديان وذلك ليتعلموا العلوم الزراعية ، وبعض العلوم الأخرى ، وكان البعض من التلاميذ الذين التحقوا بمدرسة المبتديان كبار السن والبعض الآخر منهم كان صغير السن ويبدو أن التلاميذ كبار السن كانوا لايتقدمون فى دراستهم ، ولكن لما علم اسماعيل بعدم تقدمهم فى الدراسة ، قرر أن ينهى دراستهم وأن يلحق أقوياء البنية منهم بالجيش ، أما ضعاف البنية فيلحقون بالحرف والصناعات الأخرى (٢٨) .

لم يقتصر نشر التعليم فى عهد اسماعيل على السودان فحسب ، بل عمل اسماعيل على نشره فى بلاد أفريقيا الشرقية ، فقد وافق على انشاء ثلاث مدارس فى كل من سواكن ومصوع وباغوص وذلك لتعليم الأطفال القراءة والكتابة (٢٩) . لم يقتصر التعليم على هذه البلدان بل انتشر فى غيرها من البلدان الأفريقية الأخرى ، ففى عام ١٨٧٦ طلب اللواء محمد نادى من الخديو اسماعيل أن يوافق على انشاء مدرسة فى هرر ، وذلك لتعليم ابنائها القراءة والكتابة ، واستند اللواء نادى فى ذلك على النقاط التالية :

— وجود مكان واسع فى هرر ، يصلح لأن يكون مدرسة .
— تتعهد المديرية بانشاء الكراسى والارائك اللازمة للتلاميذ وذلك لوفرة الأخشاب .

---

(٢٧) دفتر ٥٧٦ وثيقة ٤ ص ٥١ فى ٥ شعبان ١٢٨٤ الموافق ١٨٦٧م .

(٢٨) دفتر ٥٧٣ معية تركى — وثيقة ٦ ص ٦٣ فى ١٠ محرم ١٢٨٥ الموافق ١٨٦٨م .

(٢٩) دفتر ١٩٤٦ أوامر عربى رقم ٦ ص٣٩ فى ٢٨ الحجة سنة ١٢٨٩ الموافق ١٨٧٢م .

— تتكفل الحكومة المصرية بتكملة التعليم لهؤلاء التلاميذ فى مصر ، بعد انتهائهم من دراسة المرحلة الابتدائية فى مدرسة هزر .

— يصرف لكل تلميذ فى كل أسبوع قرشا واحدا ونصف مرتب جهادى ، بالاضافة الى منحة فى كل سنة طاقيتين وطربوش وجلابية متوسطة الطول، ومحاط أسفلها وياقتها بدوائر حمراء وسروال شبيه بالبنطلون .

— تقوم المدرسة بتدريس علم الزراعة والخط والحساب والقرآن الكريم والعقائد الدينية ، ويتم ذلك بواسطة المدرسين الذين يعينهم ديوان المعارف .

— يتكون عدد تلاميذ المدرسة من ٢٠٠ تلميذ ، واذا زاد هذا العدد عن المعدل المطلوب ، ففى هذه الحالة تقبل الاعداد الزيادة ، على شرط لا يتقاضوا مرتبات شهرية باستثناء حصولهم على الادوات الكتابية (٣٠) .

يمكن القول بأن الخديو اسماعيل قد اهتم بنشر التعليم فى معظم البلدان الأفريقية ، التى خضعت للسيادة المصرية فى القرن التاسع عشر ، ويعتبر هذا الاهتمام بحق على جانب كبير من الأهمية ، مهما كانت النتائج ، كما أنه يعتبر النواة الأولى للنهضة العلمية فى السودان فيما بعد .

— الصحة :

تعتبر معظم البلاد الأفريقية ، من المناطق الحارة التى تتميز بانتشار الأمراض المتوطنة فيها ، مثل الحمى والدوسنتاريا والجدرى ، ومرض النوم ، لذلك نجد أن اسماعيل حرص كل الحرص على الاهتمام بالصحة العامة ، وذلك بانشاء المستشفيات فى بعض المديريات كالخرطوم ومصوع .

ويعتبر عدد هذه المستشفيات قليلا جدا ، اذا ما قيس بعدد المديريات ، ولكن على أية حال فان هذه المستشفيات قامت بدور ايجابى فى معالجة المرضى وفى تحصينهم ضد الأمراض الخطيرة ، والى جانب هذه المستشفيات فقد

---

(٣٠) محفظة ٤٠ مجلس الوزراء (السودان) سنة ١٨٧٦م .

خصصت الحكمدارية طبيبا لكل بلدة ، كى يقوم بالاشراف الصحى ، ومعالجة المرضى فى هــذه الجهات .

لم يقف اهتمام اسماعيل بالشئون الصحية ، عند هذا الحد ، بل نجده يطلب فى عام ١٨٧١ ، من حكمدار السودان ، أن يقوم باجراء قيد المواليد والوفيات ، ويبدو أن اسماعيل كان يهدف من وراء ذلك الى الوقوف على أحوال البلاد الصحية ، فاذا كانت نسبة الوفيات كثيرة فان هذا يدل على انخفاض المستوى الصحى فى هذه البلاد ، واذا كانت نسبة المواليد كبيرة ونسبة الوفيات قليلة ، فان هذا يدل بدون شك على ارتفاع المستوى الصحى لهــذه البلاد .

عجز حكمدار السودان عن تنفيذ اجراء قيد المواليد والوفيات ، وربما يرجع السبب فى ذلك الى قلة عدد المستشــفيات والوحدات الصــحية الموجودة فى البلاد ، بالاضافة الى العجز الواضح فى عدد الممرضين والممرضات والأطباء ، فقد كان يوجد طبيب واحد فى كل بلدة ، وكان لايمكن لهذا الطبيب أن يقوم بهذه العملية بمفرده ، وذلك لصعوبة المواصلات ، وبعد البلاد بعضها عن البعض ، وكان حكمدار السودان قد ذكر أنه فى حالة تنفيذ هذه العملية يجب توفير الأطباء والموظفين فى كل قسم وجبل وقبيلة وبدنة (٣١) .

لم يقتصر اهتمام اسماعيل بالشئون الصحية على السودان فحسب بل اهتم أيضا ببعض البلدان الأفريقية الأخرى ، ففى عام ١٨٧٦ ، وافق اسماعيل على انشاء مستشفى فى بلدة مصوع ، يسع لعدد خمسين فردا ، وكان رضوان باشا محافظ سواحل البحر الأحمر قد طلب تزويد هذا المستشفى بالملبوسات والأسرة والمفروشات ، وبعض الدفاتر والأدوات الكتابية ، كما طلب تزويده أيضا بطبيب لمعالجة المرضى ، واشترط أن يكون هذا الطبيب ممن يجيدون اللغة الفرنسية ، ربما لانه سوف يقوم بمعالجة الاجانب ، الذين يقطنون مصوع ، وسواكن وغيرها من البلدان الأخرى ، كما طلب ايضا تزويده بباشتمرجى وأربعة آخرين من التمرجية (٣٢) .

---

(٣١) محفظة ٤٧ معية تركى ، وثيقة ٨٧٤ فى غرة الحجة ١٢٨٧ الموافق ١٨٧٠م .

(٣٢) دفتر ١١ صادر معية ، وثيقة ٦١ ص ١٥١ فى ٧ شعبان ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

٤ ــ القضـــــاء :

اهتم اسماعيل بالقضاء فى السودان ، وفى غيره من البلاد الافريقية الاخرى ، فقد أصدر أمرا يقضى بتشكيل مجلس شورى فى الخرطوم ، يتكون أعضاؤه ، من رئيس وعدد من الموظفين والعمد ووجوه البندر ، بالاضافة الى كاتب وعامل ، وكان هذا المجلس ينعقد عند اللزوم وذلك للنظر فى القضايا المعروضة عليه (٣٣) وفيما بعد أنشىء مجلس آخر فى التاكة يتكون أعضاؤه من ضباط الجهادية ، والعمد والمشايخ والعلماء والتجار (٣٤)

وفى عام ١٨٧٧ أنشىء بالخرطوم مجلس استئناف يتكون أعضاؤه من التجار والعمد ، وكان الغرض من انشائه هو استئناف القضايا المعقدة أمامه، بدلا من ارسالها الى مصر ، وكان أعضاء هذا المجلس لايتقاضون رواتب شهرية مما اضطرهم ذلك الى التشكى الى الحكومة ، وطلبوا اعفاءهم من دفع الضرائب المقررة عليهم ، ولما عرض الأمر على حكمدار السودان ،طلب من المعية السنية ، الموافقة على طلبات أعضاء هذا المجلس وطالب أيضا بمنحهم الرتبة الرابعة كتشجيع لهم على خدماتهم (٣٥) .

لم يقتصر انشاء المحاكم على السودان ، فحسب بل شمل أيضا بعض الاقاليم الأفريقية الاخرى التى كانت منضمه لمصر ، فقد أنشىء عدد من المحاكم الخصوصية فى سواكن وملحقاتها ، وكانت مدة عمل هذه المحاكم سنتين فقط ، ربما لكى لايتمكن أعضاؤها من تكوين علاقات صداقة مع المواطنين ، وربما يكون السبب فى ذلك راجعا الى ان مدة هذه المحاكم هى سنتان فقط بعدها يعاد تشكيلها من جديد ، وكانت تصدر أحكاما بالاشغال الشاقة لمدة أكثر من خمس سنوات وكان من المتبع أن يرفع استئناف أحكامها أمام محكمة استئناف مصر ، وكانت هذه المحاكم تخضع الى ديوان الحقانية ، وكان

---

(٣٣) دفتر ١٨٥١ معية عربى ، وثيقة ٢٩ ص ٧٣ فى ٢٢ القعدة سنة ١٢٨٨هـ الموافق ١٨٧١م .

(٣٤) دفتر ٢٨٥ فى ١٥ رجب سنة ١٢٩٠ الموافق ١٨٧٣م .

(٣٥) دفتر ٢٤ معية عربى ، وثيقة ٥ ص ٩٢ فى جماد أول سنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

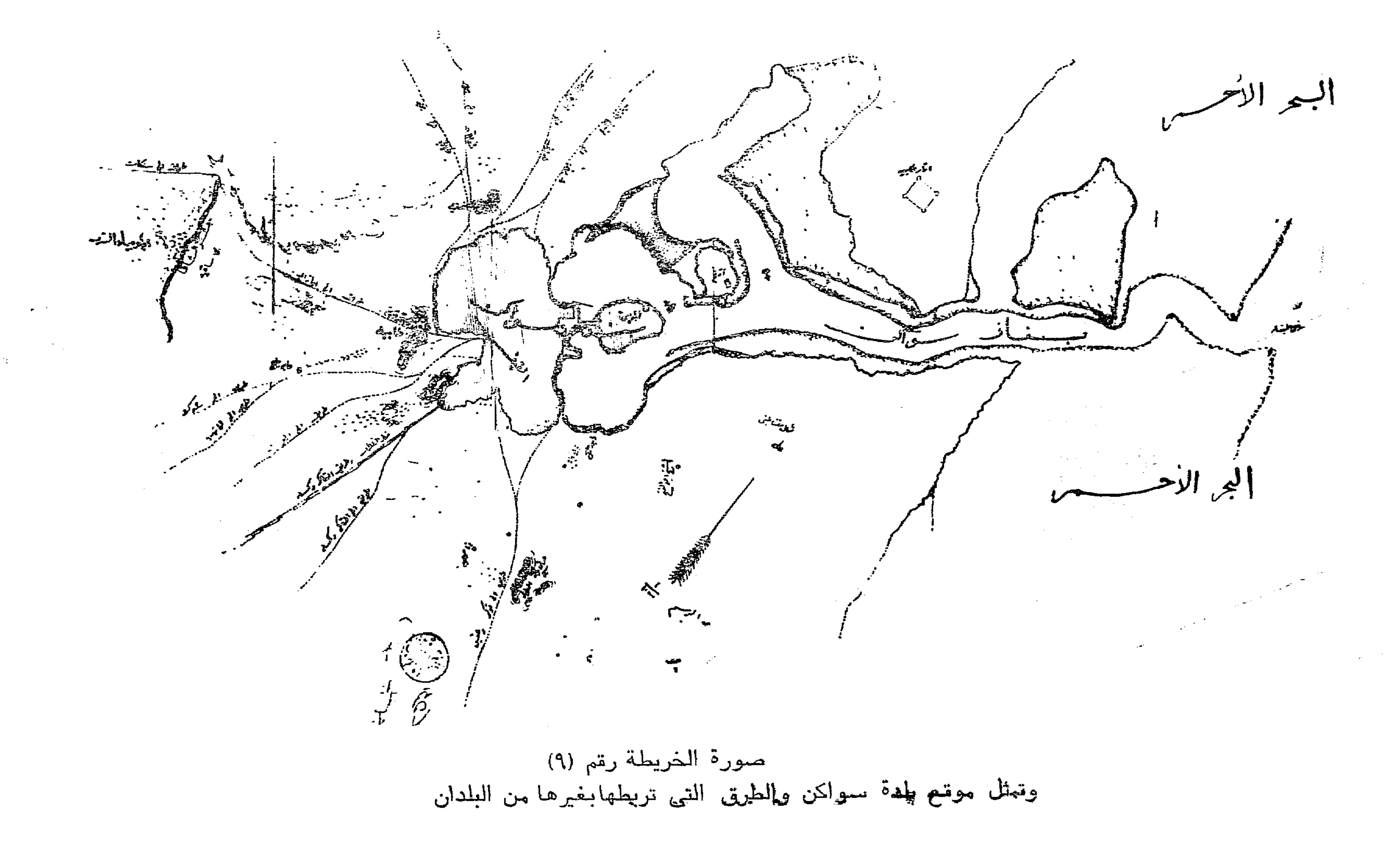
يشترط فى أعضائها أن يكونوا من ذوى المعرفة والاستقامة (٣٦) . والى جانب انشاء محكمة سواكن فقد أنشىء مجلس خصوصى فى مصوع ، وتكون اعضاؤه من رئيس هو الشيخ عبد الله خليل ، ومن وجهاء البندر وعمده ، وكان هذا المجلس يعقد بغرض النظر فى القضايا والدعاوى التجارية فى مصوع (٣٧) وفيما بعد وجد أنه لافائدة منه مما اضطر اسماعيل الى الغائه ، وذلك لأن مصوع فيما يبدو كانت لاتوجد فيها مشكلات تجارية كثيرة (٣٨) ، ومن الملاحظ أن جميع المحاكم والمجالس الخصوصية لم تضم بين أعضائها ضباطا من الجهادية ، باستثناء التاكه التى ضم مجلسها بعض الضباط ، وربما كان يرجع السبب فى ذلك الى الثورة التى قام بها الجنود عام ١٨٦٥م .

٥ ــ العمــارة (وانشاء المدن) :

اهتم اسماعيل بتجديد مبانى بعض المدن ، واضافة الجديد اليها ، وكان من هذه المدن الأبيض التى بنى بها اسماعيل مقرا للحاكم ومسجدا ومستشفى وثكنات للجند وسوقا ، وكانت منازلها فيما مضى عبارة عن تركولات مبنية من القش والطين . وأما الفاشر فقد انشئت بها قلعتان لجنود الجهادية ، وذلك للدفاع عنها (٣٩) والى جانب الابيض فقد أنشأ اسماعيل فى مصوع عددا من الأبنية الحجرية الممثلة فى ديوان المحافظة والمسجد والمستشفى العسكرى وطابية الطوبجية (٤٠) وبالنسبة لسواكن فقد أنشىء فيها مبنى لديوان المحافظة ، ومبنى للجمرك وعدد من الدكاكين والمقاهى ، والمنازل الخاصة بموظفى الحكومة ، بالاضافة الى ذلك فقد أنشىء بها عدد من الاستحكامات الممثلة فى الطوابى والقلاع الخاصة (٤١) بالدفاع عنها وقد رسمت ثلاث خرائط لكل من سواكن ومصوع (٤٢) .

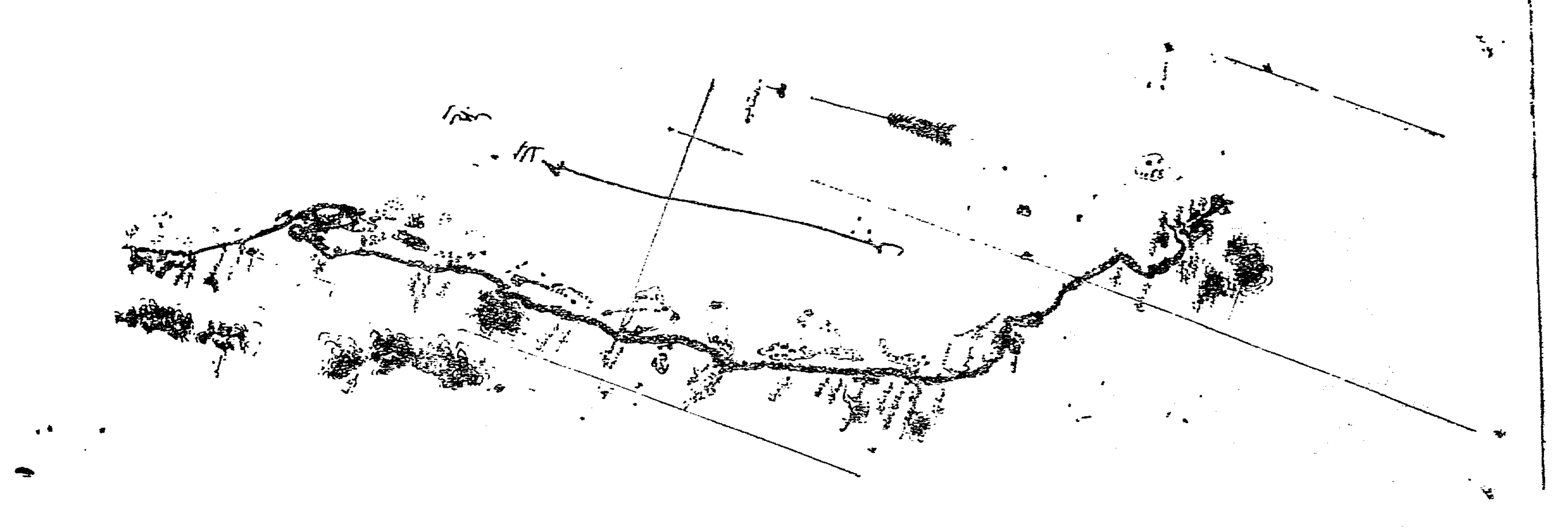
---

(٣٦) محفظة ٣٧ مجلس الوزراء (سودان) .
(٣٧) دفتر ١٨٥٢ وثيقة ٤ ص٣ فى ١٨ رجب سنة ١٢٨٨ الموافق ١٨٧١م .
(٣٨) محفظة ٢٨ مجلس الوزراء (سودان) .
(٣٩) Report on the Egyptian province. op. cit. P. 200.
(٤٠) تقرير أحمد ممتاز باشا عن سواحل البحر الأحمر .
(٤١) د. السيد يوسف نصر : المصدر السابق صص ١٠٧ ــ ١٠٨ .
(٤٢) أنظر الخرائط أرقام ٩ ، ١٠ ، ١١ الخاصة بسواكن ومصوع خلف صــفحة ٢٨٤ .

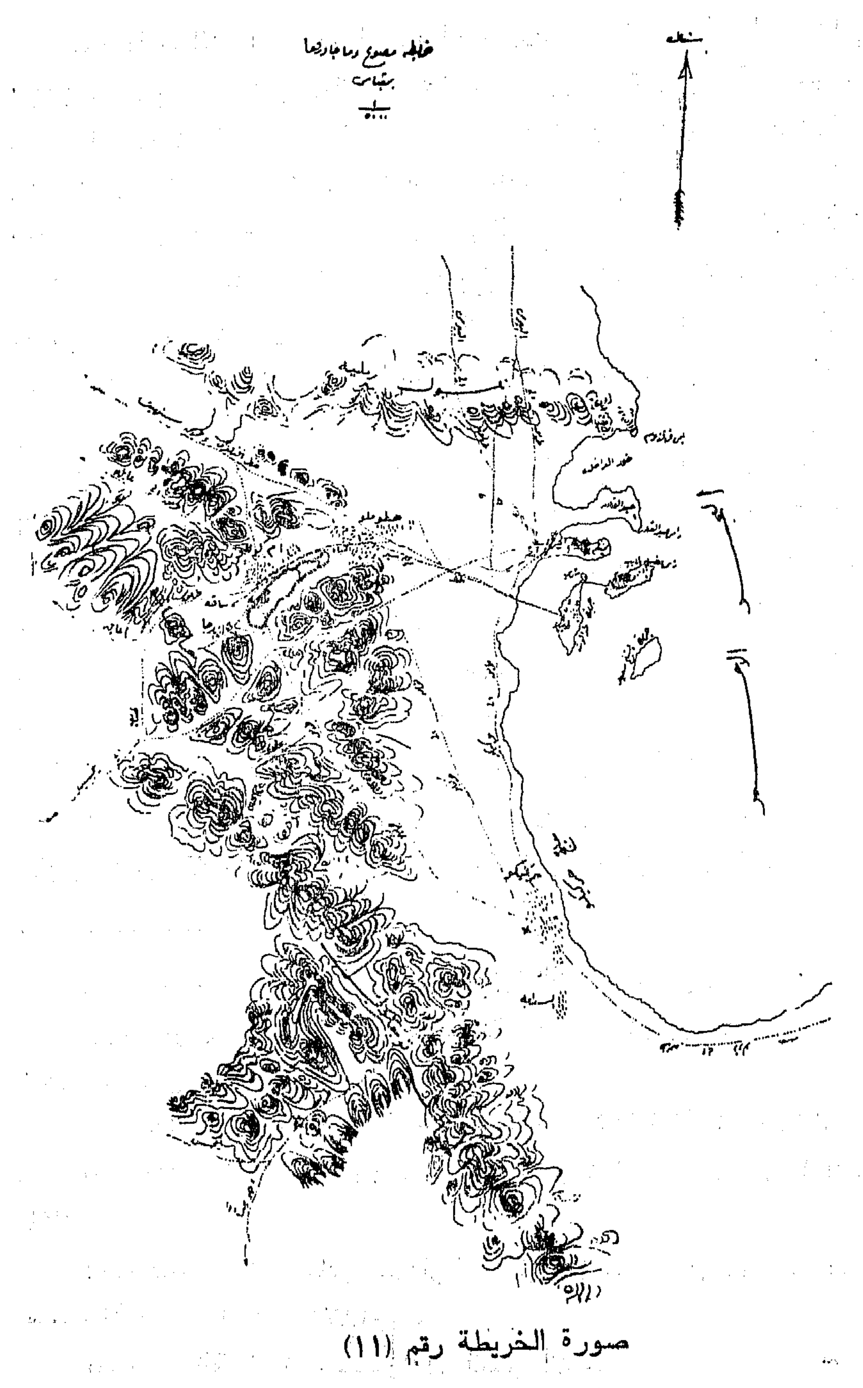


صورة الخريطة رقم (٩)

وتمثل موقع بلدة سواكن والطرق التى تربطهابغيرها من البلدان



صورة الخريطة رقم (١٠)
وتمثل سواحل سواكن



صورة الخريطة رقم (١١)

وتمثل ميناء مصوع وما جاوره .

ومن المدن التى اهتم اسماعيل بها بلدة بربرة ، فقد أمر اسماعيل عام ١٨٧٢ محمد بهرام ، أن يقوم بانشاء مدينة جديدة بجوار قرية بربرة ، بحيث تكون على أحدث النظم ، فى ذلك الوقت ، وقد تمكن محمد بهرام من اتمام بناء هذه المدينة فى مدة خمس سنوات ، ابتداء من عام ١٨٧٢ وحتى عام ١٨٧٧ ، وقد تضمنت هذه المدينة مرسى للسفن وعددا من الأرصفة والمخازن (٤٣) كما بنى بها أيضا مسجد بلغ طول مئذنته ٦ أمتار (٤٤) وبعد أن تم انشاؤه زود بالمياه وقد مارس السكان فيه كافة الشعائر الدينية والدعوات لولى النعم ولأنجاله الكرام (٤٥) وانشئت أيضا ببربرة سلخانة وذلك ، لكى تذبح فيها الذبائح بالطريقة الصحية ، وبلغت مساحتها حوالى ٣٠٠م٢ ، وبعد أن تم انشاؤها ، قام مدير بربرة بتأجيرها الى أحد مواطنى البلدة فى مقابل أن يدفع مبلغا وقدره ، ٢٠٥٣ قرشا ، ٢٢٥ روبية فى السنة(٤٦) زيادة على ذلك فقد انشئت بها طابونة (فرن) وكان يعمل بها ثلاثة من عساكر الجهادية ، فعمل الأول فرانا وعمل الثانى خبازا وعمل الثالث نخالا ، وكان أجر العامل منهم ثلاثة قروش فى اليوم (٤٧) وقد تضمنت مبانى بربرة أيضا مبنى ديوان المحافظة والجمرك والاسبتالية (المستشفى) (٤٨) وثكنات الجنود ، بالاضافة الى الفنار ، الذى عين لأدارته فى أول الأمر الخواجه كارمنوس ، الذى عين بمعرفة موريس بك وكيل الفنارات ، ومن بعده عين لادارته الخواجه منويل كساو ، ومعه اثنين من أبناء العرب ،

---

(٤٣) د. محمد صبرى : مصر فى أفريقيا الشرقية ، ص ١٨ .

(٤٤) دفتر ٣٧١٤ معية عربى — وثيقة ١٥ ص ١١٥ فى ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣هـ الموافق ١٨٧٦م .

(٤٥) دفتر ٣٧١٥ وثيقة ٥٨ فى ٢٨ القعدة سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

(٤٦) دفتر ٣٧١٥ وثيقة ٣١ ص ١٤ فى ١٧ رمضان سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

(٤٧) دفتر ٢٤٢٤ صادر حكمدارية ، وثيقة ١ ص٣١ فى ١٠ جماد أول سنة ١٢٩٥ الموافق ١٨٧٨م .

(٤٨) محفظة ١١١ سواحل البحر الأحمر .

وثالثا من الأوربيين ، وكان مدير هذا الفنار يقوم بتحصيل عوائد المراكب (الجمارك المقررة) وكان يحصل عن كل ترناطة قرش صاغ واحد ، وفيما بعد خفضت قيمة هذا الجمرك ، فأصبحت ٢٠ فضة ، بدلا من قرش صاغ (٤٩) ، ربما يرجع السبب فى تخفيض قيمة الجمرك الى تنشيط حركة التجارة بين الأقاليم المصرية وغيرها من بلدان العالم وكان هذا الفنار وايراداته ومصروفاته يتبع مصلحة عموم الليمانات والفنارات التى يرأسها ماكيلوب باشـــا (٥٠) .

بالاضافة الى ذلك فقد زودت بربرة بالمياه العذبة فبعد أن انتهى البناء من هذه المدينة ، أمر اسماعيل بتوصيل المياه العذبة اليها ، فكان من المتبع قبل ذلك أن تنقل المياه العذبة اليها ، من بئر الدوبار بواسطة البراميل الخشبية الصغيرة ، التى كانت تنقل على ظهور الدواب ، وكانت هذه العملية غير مجدية ، حيث كانت لاتفى باحتياجات السكان بالمياه ، بالاضافة الى ذلك فانها كانت عملية شاقة مما دفع اسماعيل الى مد خط من المواسير ابتداء من بئر الدوبار ، وحتى مدينة بربرة الجديدة ، وبعد أن وصلت الأدوات والمهمات والعمال بدأ العمل فى هذا الخط يوم ١٢ أبريل عام ١٨٧٦ تقريبا ، وانتهى منه فى ٢١ يونيو من نفس العام واستغرقت مدة العمل ٦٩ يوما وبلغ طول هذا الخط ابتداء من الدوبار ، وحتى بلدة بربرة حوالى ١٢ كم و ١٢٣ مترا (٥١) وكانت المحافظة قد أنشأت حوضين صغيرين ، وذلك لتخزين المياه اللازمة للسفن والماشية والأهالى (٥٢) وكانت مياه الدوبار قد وصلت الى المسجد والمستشفى ومبنى الجمرك وديوان المحافظة والطاحونة والمخبز والمخازن وثكنات الجند والمنازل الخاصة بموظفى الحكومة (٥٣) .

---

(٤٩) دفتر ٢٤ معية عربى — وثيقة ٥٦ ص٦٨ فى ١٩ جماد أول ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

(٥٠) دفتر ٢١ معية عربى ، وثيقة ٢٧ ص ٤٩ فى ٢٢ جماد ثان سنة ١٢٩٤هـ الموافق ١٨٧٧م .

(٥١) د. جلال الدين مصطفى يحيى : مصر الأفريقية المصدر السابق ص ١٤٤ .

(٥٢) دفتر ٣٧١٥ وثيقة ٤٧ ص٥٠ فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م .

(٥٣) دفتر ٣٧١٦ وثيقة ٥ ص ١١ فى ٢٦ الحجة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م

لم تصل هذه المياه الى الوابورات الراسية فى البحر مثل وابورات البوستة الخديوية ووابورات الأجانب ، وكذلك النقط العسكرية الموجودة بعيدا عن بربرة ، لذلك استخدمت البراميل فى نقل المياه الى جميع الوابورات والى الأماكن البعيدة الأخرى (٥٤) .

وكان من نتائج توصيل المياه بواسطة المواسير من الدوبار الى بربرة ، أن الغى نظام البراميل الذى كان مستخدما من قبل فى نقل المياه الى سكان البلدة ، كما ضمن هذا المشروع للسكان استمرار تدفق المياه الى منازلهم (٥٥)

من الملاحظ ان بربرة حظيت بنصيب وافر عن غيرها من البلدان الأفريقية الأخرى ، يبدو لانها كانت عامرة بالسكان أكثر من غيرها ، بالاضافة الى نشاط حركة التجارة فيها ، فكان لها علاقات تجارية مع بلاد الصومال والحبشة وعدن ، فكان يرد اليها من هذه البلاد الأرز والتمر والأقمشة ، والتمباك ، والحديد والنحاس والخرز ، والقصدير ، والعاج والجلود وريش النعام والصمغ والمسلى ، وكانت تقوم هى بالتالى بتصدير الفائض من هذه الواردات الى عدن (٥٦) ، زد على ذلك فان بربرة تمتعت باستتاب الأمن ورواج التجارة فى ظل السيادة المصرية وربما يرجع السبب فى ذلك الى اســـتخدام العملة المصرية بدلا من « الريال المجيدى والروبية الهندى » اللذين كانا سائدين من قبل وقد بلغت قيمة العملة المصرية التى استخدمت فى بربرة فى عام ١٨٧٦ بنحو ٣٥٫٠٠٠ الف قرش فضة ، ٥٠٫٠٠٠ الف قرش نحاس (٥٧) وقد رسمت خريطتان لمدينة بربرة الجديدة (٥٨) .

---

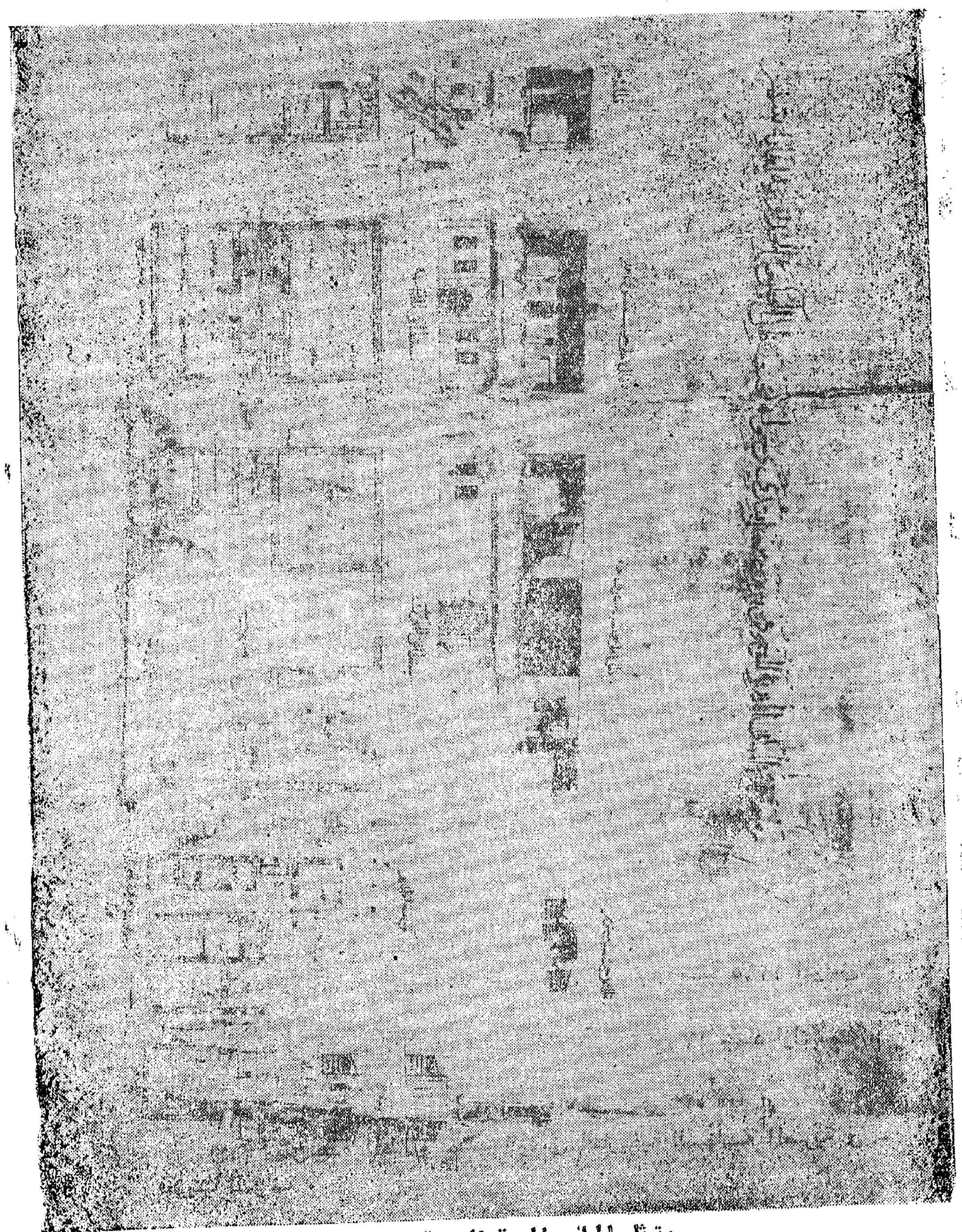
(٥٤) دفتر ٢٤ معية عربى ص ٧١ وثيقة ٦٦ فى ١٧ جماد ثانى ١٢٩٤ الموافق ١٨٧٧م .

(٥٥) دفتر ٣٧١٤ معية عربى ، وثيقة ١٥ ص ١١٥ فى ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣هـ الموافق ١٨٧٦م .

(٥٦) محفظة ١١١ ســـواحل البحر الأحمر .

(٥٧) دفتر ١١ وثيقة ٢٦١ ص ١٨٣ فى ٢٠ القعدة ١٢٩٣ الموافق ١٨٧٦م

(٥٨) أنظر الخريطة (١٢) وهى عن بندر بربرة ، وتوجد خلف صفحة ٢٩٠.



وتمثل المبانى الميرية المصرية فى بندر بربرة
صورة الخريطة رقم (١٢)

ومن البلاد التى اهتم اسماعيل بها كذلك بلدة هرر ، التى شيد بها حوالى ١٠٢ منزلا بالاضافة الى عدد من الدكاكين ، ومبنى ديوان المحافظة وقد زينت بالحدائق الجميلة (٥٩) وانشئت بها أيضا طاحونة لطحن الغلال بدلا من استخدام الرحى ، وقد اشترك فى بنائها كل من العامل ابراهيم وهو نجار طواحين ، ومنتريوس عوض ، وهو نجار طواحين أيضا ومحمد داؤود ، وهو نجار وقاطع أحجار ، وسالم خيرى ، وهو حجار ، وكان هؤلاء العمال قد قاموا بتعليم أبناء هرر كيفية تشغيل هذه الطاحونة (٦٠) وانشىء بها أيضا مسجد ليؤدى فيه الناس الشعائر الدينية (٦١) .

ومن البلدان الأخرى التى حظيت باهتمام الخديو اسماعيل ، بلدة براوة ، فبمجرد وصول المصريين الى شرق أفريقيا قاموا بتشييد المخازن فى منطقة نهر الجب، وذلك لتخزين تعيينات قواتهم ومهماتهم ، حتى لا تتأثر بالأمطار وحرارة الشمس ، وقد استخدموا فى بنائها فى بادىء الامر القماش المخصص لصناعة قلوع المراكب والأخشاب التى تم قطعها من هناك (٦٢) . وكان ذلك فيما يبدو تمهيدا لانشاء مدينة جديدة فى هذه البلاد ، ويتضح ذلك جليا من قراءة المطالب ، التى طلبها ماكيلوب باشا من الخديو اسماعيل والتى تتمثل فى طلبه لعدد من الأشخاص من ذوى الحرف المختلفة ، وطلبه لعدد من الوحدات العسكرية لكى تعسكر فى هذه البلاد الى جانب طلبه الكثير من الأدوات المختلفة والمهمات والبذور (٦٣) .

ومن البلدان التى حظيت أيضا باهتمام اسماعيل بلدة غندوكرو ، التى تقع فى جنوب المديرية الاستوائية فقد أنشأ اسماعيل فى هذه البلدة مبنى

---

(٥٩) محفظة ٤٠ مجلس الوزراء (سودان) .

(٦٠) دفتر ٢٤٢٥ ، وثيقة ٤٤ ص١٢٩ فى ١٤ رجب سنة ١٢٩٥ الموافق ١٨٧٨م .

(٦١) دفتر ٣١ معية عربى ، وثيقة ٢ ص ٣٤ فى ١٧ جماد أول سنة ١٢٩٥هـ الموافق ١٨٧٨م .

(٦٢) محفظة ١١١ سواحل البحر الأحمر .

(٦٣) انظر هذه المطالب بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى افريقيا للمؤلف .

لديوان المديرية ، وعددا من المخازن ، كما بنى بها ترسانة صغيرة لتركيب السفن (٦٤) التى استخدمت للسير فوق مياه بحيرة البرت الى جانب تشييد عدد من المحطات على طول نهر النيل ابتداءا من فاشودة وحتى غندكرو . وقد كانت بمثابة عاصـــــمة للجنــوب .

وفى ختام هذا الباب ، يمكن القول بأن عصر الخديو اسماعيل كان من أهم العصور التاريخية بالنسبة للوجود المصرى فى أفريقيا ، ففى ظل حكمه ، تحقق للبلدان الأفريقية الكثير من الأعمال الحضارية فى كافة المجالات، سواء أكان ذلك فى مجال الكشوف الجغرافية ، أم فى بناء المدن ، أو فى مد السكك الحديدية أو فى مجال الادارة والأمن والصحة والتعليم . فهو بحق يعتبر من أزهى عصور التوسع المصرى فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر .

الباب الثالث

الوجود المصرى فى أفريقيا فى الفترة

ما بين ١٨٨٠ — ١٨٩٩م ٠

الفصل الرابع عشر

الثروة البشرية والرق فى أفريقيا فى الفترة ما بين ١٨٨٠ — ١٨٩٩م

ذكرت فى البابين السابقين تطور الاجراءات ، التى اتخذتها مصر ضد تجارة الرقيق فى أفريقيا ، ومدى ما وصلت اليه هذه الاجراءات أو الخطوات من نتائج . فقد تمكنت مصر فى خلال العصرين السابقين على هذه الفترة ، من القضاء بعض الشىء على خطر هذه التجارة ، التى كانت تهدد بالفناء الكيان الاجتماعى للشعب الأفريقى ، بل وتمكنت أيضا بفضل كل هذه المجهودات ، من محاصرة هذه التجارة تمهيدا للقضاء عليها حينما تسنح الظروف بذلك فمن المعروف أن هذه التجارة كانت متأصلة الى درجة كبيرة فى كيان البلدان الأفريقية ، بحيث كان لايمكن القضاء عليها بين يوم وليلة .

لهذا قررت مصر فى هذه الفترة الاستمرار فى محاربة هذه التجارة من جديد ، حتى تتمكن فى نهاية الامر من القضاء عليها وهذا ما سنراه من خلال دراستنا لهذا الفصل .

لم تقف جهود مصر الخاصة بمحاربة الرق عند هذا الحد ، أو لم تنته بانتهاء عصر اسماعيل ، بل نجدها تواصل العمل الجاد من اجل القضاء على هذه التجارة ، وادلل على ذلك بما اتخذه الخديو توفيق من اجراءات يمكن اجمالها على النحو التالى : —

— ارساله خطاب الى حكمدار السودان يحثه فيه على محاربة النخاسة طبقا لما جاء ببنود معاهدة الرقيق ، ويتضح ذلك من قراءة هذا الخطاب الذى جاء فيه ما نصه : —

« من المعلوم أن مسألة منع تداول الرقيق هى فى غاية الأهمية ، اولا

لأن بيع الرقيق أمر مخالف للانسانية ومخل باحترام بنى آدم المنصوص عليه بالتكريم ، وثانيا من الواجب المتعين علينا ابقاء شرائط المعاهدة المعقودة بين حكومتنا الخديوية وبين الحكومة الانجليزية ، فى ابطال تجارة الرقيق ، ولو أن مانعلمه ونثق به من افكاركم فى هذه المسألة ، وما انتم عازمون عليه من المساعى الحميدة لمحو آثار هذه التجارة الذميمة ، لايستوجب تكرار ، انما رأينا من الواجب علينا أيضا اثبات مانحن عليه من شدة العزم والثبات فى هذه المسألة لتوفقوا أعمالكم فيما تتخذونه من الوسائط المؤثرة والاحتياطات اللازمة لذلك ، لكى لايسمح من الان فصاعدا حصول مغاير من هذا القبيل فى كافة البلاد والطرق المودعة تحت ادارتكم ، هذا وحيث أن الأقطار السودانية بعيدة عن مركز الحكومة الخديوية ، ومن الاقتضاء الوقوف على الوقوعات المهمة التى تحصل سواء كانت بالحدود أو خلافها فتبادروا بالاخبار عنها ، بوقت وقوعها الى طرفنا والى نظارة الداخلية بالتلغراف ، وبناء عليه أصدرنا هذا لكم للمعلومية والاجراء على مقتضاه كما هو مطلوبنا » (١) .

واضح من هذا الخطاب مدى اهتمام وحرص مصر على القضاء على هذه التجارة ، التى اصبحت مبغوضة من المجتمع الدولى عامة والمصرى خاصة .

ب ـ اصدار الخديو توفيق الأوامر المشددة لمديرى المديريات،والتى تقضى بمراقبة تحركات تجار الرق وتعقبهم فى كل مكان والقاء القبض عليهم ومصادرة ما معهم من رقيق ، وكان من نتائج هذه الأوامر أن تمكن مدير اسيوط فى يوم ٢٩ أبريل عام ١٨٨٠ من القاء القبض على قافلة للرقيق ، كانت قادمة من دارفور الى أسيوط عن طريق درب الاربعين ، وقد بلغ عدد الرقيق الذى تم ضبطه ٦١٧ عبدا ، كانوا من الذكور والانات ، وكان هؤلاء العبيد قد ذكروا ، أن التجار باعوا منهم فى اثناء الطريق ٥٠ عبدا (٢) .

كانت التعليمات قد صدرت باطلاق سراح هؤلاء العبيد بعد حصولهم على شهادات العتق، وكان قد تقرر أن يحاكم التجار الذين تم القبض عليهم، وكذلك مأمور قلم تجار الرقيق فى أسيوط ، وكذلك العمد والمشايخ والخفراء،

---

(١) د. عبد العزيز عبد المجيد : المصدر السابق ص‌ص٢١١ ــ ٢١٢ .
(٢) محفظة ٧ : مجلس الوزراء (سودان) فى ٢٩ أبريل عام ١٨٨٠م .

أمام محاكم عسكرية ، نتيجة لاهمالهم فى العمل على مقاومة هذه التجارة ، وطبقا لما تقضى به اللوائح والقوانين (٣) . وفى ٢٤ يونيو من نفس العام تمكن مأمور سواكن من القاء القبض على عدد من تجار الرقيق الذين كان بصحبتهم ٨٠ عبدا ولكن لما علم الخديو توفيق بذلك ، طلب منه أن يقوم بفرز هؤلاء العبيد ، بحيث يلحق الذكور أقوياء البنية منهم بالجيش ، ويلحق الذكور ضعاف البنية والإناث ببعض الأعمال الأخرى (٤) . وفى ١٩ أغسطس من نفس العام تمكن مأمور فازوغلى من القاء القبض على بعض تجار الرقيق ، الذين كان بصحبتهم ٢٠٠ من العبيد الذكور والاناث ، ولكن بدلا من أن يتخذ معهم الاجراءات القانونية ، نجده يقوم ببيعهم . ولكن لما علم الخديو بذلك ، طلب من حكمدار السودان ، أن يقوم بالقاء القبض على هذا المأمور ، تمهيدا لمحاكمته أمام مجلس عسكرى بتهمة مخالفته للأوامر والتعليمات الخاصة بمعاملة الرقيق (٥) . وفى العام التالى (١٨٨١) حوكم مأمور فاشودة المدعو صالح بك ، وكذلك حوكم اثنان من اليوزباشية العاملين معه ، بتهمة الاتجار فى الرقيق ، فكان قد وجد فى منزل هذا المدير ٥٤ عبدا ، ووجد بمنزل كل واحد من اليوزباشيين السابقين عدد ٢٨ عبدا ، من الذكور والاناث (٦) .

— تعين السير سال Sir SALL الانجليزى الجنسية مأمورا لمنع تجارة الرقيق بمرتب شهرى قدره ١٠٠ جنيه مصرى ، وقد اتفق معه أيضا أنه فى حالة استغناء الحكومة المصرية عن خدماته ، ولم يكن هو فى خلال المدة التى خدمها قد ارتكب من الأعمال ما يدعو الى فصله ، ففى هذه الحالة يمنح مكافأة مالية قدرها مرتب ثلاث شهور ، وأما أنه فى حالة ما يرتكب أى عمل من الأعمال المشينة كأن يتجر فى الرقيق مثلا ، أو يهمل فى اداء واجبه ، ففى هذه الحالة يتم فصله دون أن يحصل على أية مكافأة مالية .

وبعد أن تولى سال مهام منصبه ، حددت اليه المناطق التى سيتولى

(٣) نفس المصدر — محفظة ٧
(٤) نفس المصدر — محفظة ٧
(٥) نفس المصدر — محفظة ٧
(٦) نفس المصدر — محفظة ٧

الاشراف عليها ، وقد تمثلت هذه المناطق فى المنطقة الممتدة بجوار النيل ، ابتداء من القاهرة وحتى اسوان ، بالاضافة الى منطقة البحيرة ومريوط وسيوة ، الى جانب ذلك فانه كان عليه مراقبة جميع البوغازات والطرق التى تربط مصر بالأقاليم الأفريقية (٧) .

وقد زود سال بعدد من الضباط والجنود المصريين ، للعمل معه حتى يتمكن بهم من القضاء على تجارة الرقيق ، فى كل مكان من الأقاليم المصرية فى أفريقيا ، وقد تمثلت قوة هذه المأمورية فى المجموعات التالية : —

أولا — مجموعة الرئاسة وتتكون من : —

— باشكاتب فرنساوى بمرتب سنوى قدره ، ٣٠٠ جنيها مصريا ، اى بواقع ٢٥ جنيها فى الشـــهر .

— كاتب عربى ، بمرتب سنوى قدره ، ١٤٤ جنيها مصريا ، أى بواقع ١٢ جنيها فى الشـــهر .

— اثنين من القواصة بمرتب سنوى قدره ، ٦٠ جنيها مصريا ، اى بواقع خمسة جنيهات فى الشهر لكل منهما .

— اثنين من العمال بمرتب سنوى قدره ، ٦٠ جنيها مصريا ، اى بواقع خمســة جنيهات فى الشـــهر لكل منهما .

— اثنين من السعاة بمرتب سنوى قدره ، ٣٦ جنيها ، اى بواقع ٣ جنيهات مصرية لكل منهما فى الشهر .

ثانيا — قوات السوارى وتتكون من : —

— صاغ (رائد) بمرتب شهرى قدره ، ١٢ جنيه مصرى .

— اثنين من اليوزباشية (نقيب) بمرتب شهرى قدره ، خمسة عشر جنيها مصريا ، اى بواقع ٧٫٥ جنيه مصرى فى الشهر لكل منهما .

— اثنين من الملازمين أول ، بمرتب شهرى قدره ، ١٠٩٠ قرشا اى بواقع ٥٤٥ قرشا لكل منهما .

---

(٧) محفظة ٨ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ١٩ فى مارس ســـنة ١٨٨١م .

— اثنين من الملازمين ثوان بمرتب شهرى قدره ، ٩٩٠ قرشا ، أى بواقع ٤٩٥ قرشا فى الشــــهر لكل منهما .

— حكيم بيطرى ، يبدو ليتولى علاج الخيول ، بمرتب شهرى قدره ، ٤٩٥٠ قرشـــــا .

— صول (مساعد) بمرتب شهرى قدره ، ٢٢٠ قرشا .

— باشجاويش بمرتب شهرى قدره ، ٦٠ قرشا .

— بلوك أمين بمرتب شهرى ، ٥٠ قرشـــا .

— ثمانية جاويشية بمرتب شهرى قدره ، ٣٢٠ قرشا ، أى بواقع ٤٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— ستة عشر أمباشيا ، (عريف) بمرتب شهرى قدره ، ٤٨٠ قرشا ، أى بواقع ٣٠ قرشا فى الشه لكل منهم .

— أربعة بروجية بمرتب شهرى قدره ، ٨٠ قرشا أى بواقع ٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

— اثنيين سروجية بمرتب شهرى قدره ، ٤٠ قرشا ، أى بواقـــــع ٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

— أسطى بيطار بمرتب شهرى قدره ، ١٥ قرشا .

ثالثا — قوة الهجانة وتتكون من الاعداد التالية : —

— يوزباشى بمرتب شهرى قدره ، ٧٥٠ قرشـــا .

— ملازم أول ، بمرتب شهرى قدره ، ٥٤٥ قرشـــا .

— ملازم ثان بمرتب شهرى قدره ، ٤٩٥ قرشا .

— باشجاويش بمرتب شهرى قدره ، ٦٠ قرشـــا .

— بلوك أمين بمرتب شهرى قدره ، ٥٠ قرشا .

— أربعة جاويشية ، بمرتب شهرى قدره ، ١٦٠ قرشا أى بواقع ٤٠ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهم .

— ثمانية أمباشية ، بمرتب شهرى قدره ، ١٦٠ قرشا أى بواقع ٢٠ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهم .

— اثنين بروجية بمرتب شهرى قدره ، ٤٠ قرشا أى بواقع ٢٠ قرشا فى الشــــهر لكل منهما .

ـــ أربعة وثمانون جنديا بمرتب شهرى قدره ، ١٦٨٠ قرشا أى بواقع ٢٠ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهم .

رابعـــا ــ قوة البيادة وتتكون من الاعداد التالية : ــ

ـــ اثنين يوزباشية بمرتب شهرى قدره ، ١٥٠٠ قرشا ، أى بواقع ٧٥٠ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهما .

ـــ اثنين ملازمين أول بمرتب شهرى قدره ، ١٠٩٠ قرشا ، أى بواقع ٥٤٥ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهما .

ـــ اثنين ملازمين ثوان بمرتب شهرى قدره ، ٩٩٠ قرشا أى بواقع ٤٩٥ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهما .

ـــ اثنين باشجاويشية بمرتب شهرى قدره ، ١٢٠ قرشا أى بواقع ٦٠ قرشا فى الشـــهر لكل منهما .

ـــ اثنين بلوك أمين بمرتب شهرى قدره ، ١٠٠ قرشا أى بواقـــع ٥٠ قرشا فى الشهر لكل منهما .

ـــ ستة جاويشية بمرتب شهرى قدره ، ٢٤٠ قرشا ، أى بواقع ٤٠ قرشـــا فى الشـــهر لكل منهم .

ـــ اثنى عشر أمباشيا ، بمرتب شهرى قدره ، ٣٦٠ قرشا أى بواقع ٣٠ قرشا فى الشـــهر لكل منهم .

ـــ أربعة بروجية بمرتب شهرى قدره ، ٨٠ قرشا ، أى بواقـــع ٢٠ قرشـــــا فى الشـــهر لكل منهم .

ـــ مائة وأربعة وعشرين جنديا ، بمرتب شهرى قدره ، ٢٤٨٠ قرشا أى بواقع ٢٠ قرشا فى الشهر لكل منهم .

ـــ ثلاثة كتبه بمرتب شهرى قدره ، ١٨٠ قرشـــا ، أى بواقـــع ٦٠ قرشـــا فى الشهر لكل منهم .

بالاضافة الى ذلك فان هذه المأمورية قد زودت بعدد من الدواب بلغ ١٦٥ حصانا ، ١١٠ جملا (٨) . كما زودت بكل ما يلزمها من الأسلحة والذخائر والمهمات والمؤن .

---

(٨) محفظة ٧ : محافظ مجلس الوزراء (سودان) المصدر السابق .

وكان الخديو توفيق قد أرسل منشورات الى مديرى المديريات يخبرهم فيها بتشكيل هذه المأمورية ، حتى يتسنى لهم تقديم العون اللازم لرئيس هذه المأمورية ، وكان من هؤلاء المديرين مدير كل من الجيزة والفيوم وبنى سويف والمنيا واسيوط ، وجرجا وقنا واسنا والبحيرة ، وكان قد تقرر أن تتخذ مأمورية مكافحة الرقيق من أسيوط مركزا لها (٩) .

وقد وزع أفراد المأمورية فى كل من أسوان ودراو والواحات الخارجة وأبو صير ، وهناك اشتكى الجنود من نقص المؤن اللازمة لهم (١٠) . يبدو أن رئاسة المأمورية لم تزود هؤلاء الجنود بالكميات الكافية من المواد الغذائية، مما دفعهم ذلك الى الشكوى من نقص هذه المؤن ، وازاء هذا الموقف اضطر رئيس المأمورية ، أن يطلب من الحكومة الموافقة على زيادة مرتبات هؤلاء الجنود ، واقترح أيضا أن تكون هذه الزيادة بواقع خمسون قرشا لكل منهم، ولكن لما عرض هذا الاقتراح على الخديو توفيق رفضه ، بحجة أنه سيكلف الدولة مبالغ كبيرة ، وفى نفس الوقت قرر أن تكون قيمة الزيادة المطلوبة ٢٠ قرشا بالنسبة لمرتب الباشجاويش و ١٥ قرشا زيادة بالنسبة لكل من البلوك أمين والجاويش ، ١٠ قرشا بالنسبة للامباشى والجندى .

ومن الاجراءات أيضا أن الخديو توفيق طلب من مدير بربر أن يمنع مرور الرقيق من مديريته ، وطلب منه كذلك عدم الترخيص للضباط بأكثر من اثنين من العبيد ، بحيث يعاملون كخدم لا كرقيق (١١) . والى جانب هذا الاجراء قررت الحكومة المصرية فرض رقابة دقيقة على الحجاج الذين يذهبون الى الأراضى المقدسة ، وذلك بتزويدهم بتذاكر ، يوضح فيها عدد الجوارى والخدم الذين يكونون بصحبة كل حاج ، كما يوضح فيها أيضا أسماء وأوصاف هؤلاء العبيد ، وكانت مصلحة عتق الرقيق تقوم بمراجعة هذه التذاكر قبل مغادرة الحجاج أرض الوطن ، وكان من نتيجة هذا الاجراء أن حرم أى شخص من تهريب أى عدد من الرقيق سواء كان ذلك الى خارج أو داخل مصر ، فكان لايسمح لأى شخص الا بالعدد المسجل فى التذكرة التى

---

(٩) نفس المصدر محفظة ٧

(١٠) نفس المصدر محفظة ٧

(١١) نفس المصدر .

يحملها ، ولو فرض وخالف هـــذه التعليمات ففى هذه الحالة سوف يعرض نفســــه الى طائلة القانون (١٢) .

ومنها أيضا أن مصر عينت فى ٢٢ فبراير عام ١٨٨٢ مفتشا عاما . وذلك للاشراف على محاربة الرق فى أفريقيا ، وقد عرف هذا المفتش باسم مفتش استئصال تجارة الرقيق فى الاقطار السودانية ، وكان يعمل تحت رئاسته عدد من المفتشين الخصوصيين والمأمورين والخفراء ،وقد وزع هؤلاء الأفراد على المحطات والنقط الهامة ، وكان من واجبهم جميعا مراقبة الطرق والمنافذ والبـــوغازات التى كان تجــــار الرقيـــق يســـلكونها ، فكان هؤلاء المفتشون الخصوصيون يقومون من وقت لاخر ، بالمرور على المحطات ، والنقط التابعة لمديرياتهم ، وقد زود مديرو المحطات بدفاتر كى يسجلوا فيها عدد العبيد الذين يتم تحريرهم ، كما كانوا يقومون فى نهاية كل شهر بارسال التقارير التى تتضمن كافة أعمالهم الى مفتش عموم استئصال الرقيق ، وكان مفتش العموم هذا يقوم بدوره بارسال التقارير أولا بأول ، الى مركز الحكمدارية ، وكانت هذه التقارير تتضمن كافة البيانات التى تجمعت لديه من حركة تجارة الرقيق .

وكان من المتبع فى حالة القاء القبض على عدد من تجار الرقيق أن يحاكموا أمام مجالس عسكرية ، يتكون أعضاؤها من ضباط الجهادية ، وكذلك كان مأمورو المحطات يحاكمون أمام محاكم عسكرية فى حالة اهمالهم فى تأدية واجباتهم ، وكان من المتبع أن ترسل أوراق محاكمة المتهمين الى ديوان عموم الحكمدارية . هذا الاجراء كان يتخذ بالنسبة لرعايا الحكومة المصرية . أما بالنسبة للافراد الذين يكونون من غير رعايا الحكومة المصرية ، فكان من المتبع فى شأنهم أن يرسلوا بعد القبض عليهم الى ديوان الحكمدارية، الذى كان يرسلهم ومعهم كافة المستندات الخاصة بهم ، التى تثبت ادانتهم ، الى قناصل دولهم لكى يقوموا باتخاذ اللازم ضدهم (١٣) .

ومن الاجراءات التى اتخذتها مصر ، انها قامت بشراء العبيد الذين

---

(١٢) محفظة ٧ : نفس المصدر ، مجموعة ١٨ .
(١٣) محفظة ١١١ : المصدر السابق ، قرار مجلس النظار .

قدموا اليها بصحبة المهاجرين السودانيين فى أعقاب الثورة المهدية ، وقد تراوح ثمن العبد من هؤلاء العبيد فيما بين ٥ جنيهات مصرية ، بالنسبة للعبد الذكر ، و ٣ جنيهات مصرية بالنسبة للانثى (١٤) . وكانت الحكومة المصرية تقوم بمنحهم شهادات العتق ، الدالة على تحريرهم ، بالاضافة الى ذلك فانها وفرت لهم العمل الملائم . ويبدو أن مصر اتخذت هذا الاجراء ، لكى لاتتيح لتجار الرقيق الاتجار فى هؤلاء العبيد هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، لكى تتعاون مع مأمورية استئصال الرقيق فى القضاء على هذه التجـــارة .

لم تقف جهود مصر الخاصة بوقف تجارة الرقيق عند هذا الحد ، بل نجدها فى ٣ ديسمبر عام ١٨٩١ م ، تقرر أن تنشيء بعض المراكز الخاصة بمنع تجارة الرقيق (نقط حراسة) على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، وقد بلغت جملة تكاليف انشاء هذه النقط ٦٠٠ جنيه مصرى (١٥) . وكانت مصر قد عينت البكباشى لوتـــون **Louton** الانجليزى الجنسية قـــائد لهذه المراكز (١٦) .

زيادة على ذلك فان مصر أصدرت عددا من القوانين الصارمة ، التى كانت تقضى بمعاقبة المتجرين فى الرقيق ، أو الذين يقومون بجلبه عن طريق البر أو البحر ، بعقوبة الأشغال الشاقة ، التى تتراوح مدتها فيما بين ٥ ، ١٠ ، ١٥ سنة ، وتقضى أيضا بمعاقبة الذين يحتفظون لديهم بالرقيق ولاية يمنحونه حريته ، بالاشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ٣ ، ٧ سنة ، ويعاقب كذلك الذين يشترون الرقيق من النخاسة او من السماسرة بالاشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ستة شهور وسنتين ، ويعاقب كذلك الذين يقومون بعمليات المقايضة بين أسرة واخرى بالسجن لمدة تتراوح فيما بين ٣ شهور وسنة ، مع دفع غرامة تتراوح قيمتها فيما بين ٣٠ ، ٥٠ جنيها مصريا ، ويعاقب أيضا الذين يمنعون أى عبد من التمتع بحريته بالاشغال الشاقة مدة

(١٤) محفظة ٧ : المصدر السابق .

(١٥) محفظة ٤١ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٨٩ فى ١١ يوليو عام ١٨٨٨ م .

(١٦) محفظة ٧ : المصـــدر السـابق .

تتراوح فيما بين ستة شهور وثلاث سنوات ، ويعاقب كذلك الذين يستعملون طرق الاحتيال أو الاكراه فى منع أحد الارقاء من الحصول على حريته ، بالاشغال الشاقة مدة تتراوح فيما بين ستة شهور وخمس سنوات .

لم تقتصر هذه العقوبات على تجار الرقيق فحسب ، بل شملت أيضا البحارة الذين يستخدمون سفنهم فى نقل العبيد ، فقد تقرر أن يعاقب أى ربان تضبط سفينته محملة بالرقيق ، بعقوبة الحبس مدة تتراوح فيما بين ٣ شهور ، ٣ سنة ، وبغرامة قدرها عشرون جنيها ، ويعاقب كذلك بنفس العقوبة صاحب السفينة ، وذلك بمصادرة سفينته (١٧) .

بالاضافة الى ذلك فقد صدر قانون يقضى بضرورة حصول أصحاب السفن على تراخيص تخول لهم حرية استخدام سفنهم فى البحر الأحمر ، ويتحتم عليهم أيضا رفع العلم المصرى فوق سفنهم ، ويشترط كذلك أن يكون البحارة من ذوى الأخلاق الحميدة ، بحيث لم يسبق لهم الاتجار فى الرقيق أو يكونوا قد ارتكبوا أعمالا مخلة بالشرف ، بالاضافة الى ذلك فانه تقرر أن يكتب على مقدمة كل سفينة مصرية اسم صاحبها ومقدار حمولتها ورقمها باللغة العربية والانجليزية ، وتقوم ادارة الموانى بالتصديق على ذلك ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن الحكومة المصرية كانت تريد أن تعرف عدد السفن التى تعمل فى البحر الأحمر ، وأسماء أصحابها ، حتى يتيسر لها معرفة أية سفينة تعمل بنقل العبيد ، فتقوم بمصادرتها ومحاكمة ربانها (١٨) .

لم تقف جهود مصر من أجل القضاء على تجارة الرقيق عند هذا الحد بل نجدها تصدر فى ٢١ نوفمبر سنة ١٨٩٥ قرارا ، يقضى بتشكيل محكمة يتكون أعضاؤها من خمسة قضاة من قضاة محكمة الاستئناف الأهلية . وكان من بينهم اثنان من القضاة الأوربيين ، وكان الغرض من انشاء هذه المحكمة محاكمة الأشخاص الذين يتجرون فى الرقيق فى مصر والى جانب هذه المحكمة فقد شكلت محكمة أخرى لمحاكمة الأشخاص الذين يتجرون فى الرقيق فى كل من سواكن وحلفا ، وهما الاقليمان اللذان ظلا تحت السيادة المصرية

---

(١٧) نفس المصدر .

(١٨) محفظة ٧ : نفس المصدر .

بعد اخلاء السودان ، وكان من اختصاص ناظر الحقانية تحديد الجهة التى تعقد فيها هذه المحاكم جلساتها .

وكان من المقرر أن يخطر ناظر الحقانية بأية قضية رفيق يراد عرضها على المحاكم حتى يتسنى له اصدار الأمر بتشكيلها وكان أمر تشكيلها ، يستغرق ثمانية أيام ، ابتداء من تاريخ وصول الطلب الى ناظر الحقانية ، وكان من حقه أن يعقد هذه المحكمة من تلقاء نفسه ، أو بناء على طلب قلم عتق الرقيق ، أو بناء على آوامر قنصل بريطانيا العظمى فى القاهرة ، أو من يحل محله فى حالة غيابه ، وكان من المتبع أيضا أن يبين فى الطلب الخاص بعقد هذه المحاكم الجناية أو الجنحة وأسباب حدوثها ، وفى حالة احتياج هذه القضية الى عمل تحقيق ابتدائى ، يقوم فى هذه الحالة قلم عتق الرقيق أو مندوبوه ، باجرائه ، فكان لهذا القلم ، ولمندوبيه كافة الاختصاصات المخولة لمأمورى الضبطية القضائية ، ولكن على الرغم من هذا ، فقد كان لا يجوز له ولأعضائه القاء القبض على أى متهم ، أو تفتيش أى منزل ، الا بعد الحصول على ترخيص من ناظر الحقانية ، أو ناظر الداخلية ، أو محافظ سواكن ، اى على حسب الجهة التى يقع فيها الضبط .

وكان قد تقرر أن تكون جلسات المحاكم التى تحاكم تجار الرقيق علنية وأن تكون المرافعة فيها شفاهية ، وكان لها الحق فى قبول مستندات مكتوبة أو عدم قبولها ، وكان من المتبع أثناء انعقادها أن يقوم أحد مندوبى قلم عتق الرقيق باثبات التهم ، كما كان يجوز للمتهمين فى نفس الوقت أن يستعينوا بأحد المحامين للدفاع عنهم أمام المحكمة ، وكانت المحكمة التى تعرض أمامها أية قضية خاصة بالرقيق تبدأ عملها بسماع أقوال شهود الاثبات ، ثم تقوم بعد ذلك بسماع أقوال شهود النفى وفى نهاية الجلسة تصدر المحكمة حكمها ، الذى يبلغ الى ناظر الحقانية لاعتماده وتنفيذه .

وفى نفس الوقت شكلت محكمة عسكرية ، يتكون أعضاؤها من سردار الجيش المصرى ، ومن خمسة ضباط آخرين ، وذلك بغرض النظر فى القضايا الخاصة بالرقيق ، أى أنها كانت تقوم بمحاكمة أفراد الجيش الذين يعملون بتجارة الرقيق ، وخاصة فى اقليم سواكن وخلفا ، وبلاد السودان (٤) فمن المعروف لدينا ان تجارة الرقيق كانت منتشرة فى السودان فى اثناء حكم المهديين وكان فى امكان ربابنة وقادة السفن والطرادات الانجليزية الذين يعملون فى

البحر الأحمر ، طلب عقد هذه المحكمة ، وذلك لكى يعرضوا عليها أية مخالفات خاصة بالرق وذلك للبت فيها (١٩) . ومن المرجح أن يكون السبب فى تشكيل هذه المحكمة العسكرية ، هو بغرض اصدار القرارات الصارمة ، ضد النخاسة ، حتى يكونوا عبرة لغيرهم وحتى تتمكن الادارة المصرية من القضاء على هذه التجارة المشينة .

ومن الملاحظ أيضا أن مصر لم توقف محاربتها للرقيق على الرغم من اجبارها على اخلاء أقاليمها الافريقية بل نجدها تواصل محاربتها لهذه التجارة ، فقامت باحكام رقابتها وسيطرتها على منافذ الطرق والبوغازات ، والموانى . هذا عن الاجراءات المصرية ضد تجارة الرقيق فى هذه الفترة وحتى قيام الثورة المهدية واستيلائها على السودان .

ومن المعروف أن المهديين لم يعملوا على وقف تجارة الرقيق فى السودان، بل عملوا على انتشارها ، بل واتخذوا من تجارها ، قوة تساعدهم فى محاربتهم للمصريين ، الذين حرموا عليهم ممارستهم لهذه التجارة المشينة ففى عهدهم ظلت أسواق الرقيق منتشرة فى السودان والدليل على ذلك وجود سوق للرق بجوار مبنى بيت المال (٢٠) فمن الواضح أن المهدى كان قد أعاد هذه التجارة الى السودان وعلى أوسع نطاق .

ولكن بعد ان استردت مصر السودان عملت من جديد على وقف هذه التجارة ، ويرجع الفضل فى ذلك الى الاجراءات التى قضت وبطريقة عملية على تدفق الرق الى الأقاليم المصرية فى أفريقيا ، بالاضافة الى ذلك فانها جنبت الاقاليم النائية من السودان خطر هذه التجارة ، التى هددت مستقبل هذه البلاد من كافة النواحى (٢١) .

ولكن على الرغم من ذلك الا ان هذه التجارة ظلت فيما يبدو تمارس فى بعض الأقاليم الافريقية الاخرى التى كانت لاتخضع للسيادة المصرية ، مما اضطر العالم الممثل فى عصبة الامم المتحدة ، أن يطالب بالقضاء على البقية من هذه التجارة (٢٢) .

---

(١٩) محفظة ٧ : نفس المصدر .

(٢٠) Mandour El-Mahdi : op. cit. P. 112.

(٢١) Officers of the Sudan Government : The Anglo-Egyptian Sudan Compendium. P. 12.

(٢٢) John. H. Harris : Shavery or Sacred trust. P. 17.

الفصل الخامس عشر

السكك الحديدية

عرفنا فى الباب السابق أن مصر قامت بمجهودات شاقة من أجل مد شبكة خطوط حديدية الى السودان ، فكانت قد أرسلت عددا من البعثات الكشفية لدراسة المناطق التى يمكن من خلالها مد هذه الشبكة ، وقد نجم عن ارسال هذه البعثات معرفة المناطق التى تصلح لمد السكة الحديد من خلالها ، وعلى أثر ذلك ، بدأت مصر فى تنفيذ هذا المشروع ، ولكن لم يكد يبلغ طوله ٥٥ كم ، الا وكانت التعليمات قد صدرت عام ١٨٧٧ بوقف العمل فيه ، وذلك لظروف لم تكن متوقعة ، ويمكن تعليل الأسباب التى دعت مصر الى وقف العمل فى هذا المشروع ، الى سوء أحوالها المالية والى معارضة غردون باشا لتنفيذه اعتقادا منه بأنه سيزيد من تدعيم الروابط والاتصالات بين مصر والسودان ، بالاضافة الى اعتقاده بأن هذا الخط سوف يضر بمصالح بريطانيا فى أفريقيا .

ولكن بعد أن تولى محمد توفيق باشا حكم مصر ، قرر مواصلة العمل فى تنفيذ هذا المشروع ، وذلك لما له من أهمية اقتصادية تتمثل فى نقل الحاصلات الزراعية السودانية الى مصر ، والى دول العالم ، زيادة على ذلك فانه سيؤدى الى عمران المناطق التى يمر من خلالها ، وذلك بانشاء المحطات والمدن ، كما انه سيقرب المسافة بين البلدان السودانية ويربطها ببعضها ، بالاضافة الى العمل على تدعيم الأمن فى جميع الاقاليم الافريقية والسودانية التى تخضع للسيادة المصرية ، وذلك لا يتأتى الا بنقل الجنود على وجه السرعة الى أى منطقة يحدث فيها أى تمرد أو عصيان وكانت الخطة المتبعة لتنفيذ هذا المشروع ، هى مد خط حديدى يربط حلفا بالخرطوم ، وخط آخر يربط سواكن ببربر على النيل،وسوف أتناول بالدراسة كل خط على حدة

٢ ــ خط حلفا ــ الخرطوم :

من أجل كل الفوائد التى سبق ذكرها والمترتبة على انشاء سكة حديد السودان ، قررت مصر مواصلة ارسال البعثات الكشــفية ، وذلك لدراسة المناطق الصالحة لمرور هذا الخط الحديدى المزمع انشاؤه من خلالها ، فكانت قد أرسلت بعثة برئاسة المسيو بتييه M. BETIER وذلك لدراسة المنطقة الواقعة بين أسوان ودنقلة ، وبعد أن أنهت هذه البعثة مهمتها قررت أنه فى حالة عدم امكانية تنفيذ هذا الخط ، يبطل الخط الذى تم تشغيله من أسوان الى قرية الشلال ، والذى يبلغ طوله ٧ أميال ، وفى هذه الحالة أيضا يمكن بيع المهمات والادوات الخاصة بمشروع سكة حديد السودان ، التى توجد بمخازن حلفا وأسوان وقد قدرت قيمتها بنحو ٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى (١) ومن المعتقد أن يكون رأى المسيو بتييه خاطئا وغير صحيح ، لأنه كان من الواجب عليه أن يضع حلا بديلا ، بدلا من الغاء هذا الخط الذى كان أحد الثمرات الحضارية للوجود المصرى فى أفريقيا .

يبدو أن مصر لم تأخذ بما جاء بتقرير المسيو بتييه ، بل واصلت تنفيذها لهذا المشروع الحيوى مهما كلفها ذلك من نفقات مالية باهظة ، فمن المؤكد أنها كانت مقتنعة بأهميته والدليل على ذلك أنها أرسلت فى ٢٤ يوليو عام ١٨٨٠م بعثة كشفية أخرى،تكونت من المسيو جودنج، الذى خصص له مرتب شهرى قدره ، ١٢٠ جنيه مصرى ، والمسيو هابوت الذى خصص له مرتب شهرى قدره ، ٧٥ جنيه مصرى ، والمهندس المصرى أحمد فهمى وخمسة من جنود سلاح المهندسين ، وقد خصصت ذهبية لنقل أفراد هذه البعثة ، من القاهرة الى موقع العمل (٢) .

وكان جودنج قد ذكر فى تقريره انه تم الانتهاء من العمل فى مد الخط

---

(١) محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء (سودان) تقرير المسيو بتييه بدون تاريخ .

(٢) نفس المصدر مذكرة لمجلس النظار فى ١٢ اكتوبر عام ١٨٨٠م .

الحديدى الذى يبدأ من حلفا وحتى بلدة أمبيجول ، ويبلغ طوله ، ٥٤ ميلا ، وكان قد تم تشغيل ٧ أميال من هذا الخط عام ١٨٧٧ ، وقد بلغت ايرادات هذا الجزء الذى تم تشغيله فى سنة ١٨٧٨ مبلغا وقدره ، ٣٦٢٠ جنيها مصريا ، وبلغ ايراده فى عام ١٨٧٩ مبلغا وقدره ، ٥٠٨٣ جنيها مصريا ، وبلغ ايراده فى عام ١٨٨٠ مبلغا وقدره ، ١٤٩٦٦ جنيها مصريا (٣) . وقد ذكر جودنج أيضا أن هذا الخط يحتاج الى انشاء قنطرة عند الكيلو ١٠ ، عوضا عن القنطرة التى هدمتها السيول ، وأضاف أنه فى الامكان مواصلة مد هذا الخط الحديدى من أمبيجول الى بلدة فركة ، وذلك لملاءمتها لذلك ، فالنهر فى هذه المنطقة غير صالح للملاحة ، والسبب فى ذلك يرجع الى وجود شلالات تنجور وعكاشة ودال ، فهى تمثل أخطر عقبة تعترض طريق الملاحة فى هذه المنطقة من النهر (٤) . اذن تصبح السكة الحديد فى هذه المنطقة فى غاية الأهمية .

وكان من المتوقع أن تبلغ جملة تكاليف هذا الخط الحديدى المزمع انشاؤه من بلدة أمبيجول ، وحتى بلدة فركة ، مبلغا وقدره ، ١٩٢ر٢٣٢ جنيها مصريا ، بما فى ذلك تكاليف انشاء القناطر ، وورش العمليات ، وأثمان المهمات والأدوات والقاطرات (٥) .

وعند ما قدم المسيو جودنج تقريره الى الحكومة المصرية ، شكلت فى ١٠ نوفمبر عام ١٨٨١ م ، لجنة مكونة من جودنج نفسه ، ومن اسماعيل أيوب ، ومن روسو ، ومن ديرول ، ومن استون ، وذلك لمناقشة ما ورد بتقرير

---

(٣) نفس المصدر .

(٤) محفظة ٤٦ : مجلس الوزراء (سودان) تقرير المسيو جودنج فى ٣١ مارس سنة ١٨٨١ م .

(٥) محفظة ٣٦ : المصدر السابق ، قرار مجلس النظار الخاص بسكة حديد السودان فى ١٠ نوفمبر عام ١٨٨١ م .

جودنج ، وكذلك ما ورد بتقرير المسيو بتييه والخاصين بمد سكة حديد السودان ، وبعد أن انتهت اللجنة من دراسة هذين التقريرين اتضح لها ما يلى : —

أولا — بالنسبة لمشروع جودنج ، فانه سوف يتكلف المبالغ التالية :

٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ، وذلك لتكملة الخط الذى يبدأ من سرس الى أمبيجول .

١٨٧٫٥٠٠ جنيه مصرى وذلك لانشاء الخط ، الذى يبدأ من أمبيجول الى فركة ، ويبلغ طوله ٧٥ كم ، وتبلغ تكاليف الكيلومتر الواحد منه حوالى ٢٥٠٠ جنيه مصرى ، بما فى ذلك ثمن شراء القاطرات والأدوات والمهمات .

٣٠٫٠٠٠ جنيه مصرى لزوم تكاليف هويس خيبر .

٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى لزوم تكاليف هويس وترعة حنك .

اذن تصبح التكاليف الاجمالية لهذا المشروع بنحو

٣١٧٫٥٠٠ جنيها مصريا .

ثانيا : وأما بالنسبة للمشروع الثانى ، فانه سوف يتكلف المبالغ التالية :

٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى نظير تكملة الخط الحديدى الذى يبدأ من بلدة سرس الى أمبيجول .

١٨٧٫٥٠٠ جنيه مصرى ، نظير انشاء الخط الواقع بين أمبيجول وفركة .

٥٦٢٫٥٠٠ جنيه مصرى نظير انشاء الخط الواقع بين فركة ودنقلة ويبلغ طوله ٢٢٥ كم وتبلغ تكاليف الكيلومتر الواحد ٢٥٠٠ جنيه مصرى ، اذن تصبح التكاليف الاجمالية لهذا المشروع الثانى : —

٨٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى .

وبمقارنة المشروعين أحدهما بالآخر ، ومن حيث المنفعة ، نلاحظ أن

المشروع الثانى أكثر نفعا من المشروع الأول ، لأنه سوف يفتح للتجارة طريقا طويلا ، الى دنقلة ، فمن المعروف أن دنقلة توجد بالقـــرب من بلدة الدبة التى تعتبر مركزا لتجميع تجارة السودان الغربى ، وكان قد تقرر أن تقوم احدى الشركات الأجنبية بتنفيذ هذا المشروع واشترط أن يكون للحكومة المصرية الحق فى مشترى هذا الخط من الشركة ، بعد مضى المدة المتفق عليها فى العقد . (٦)

وعلى أثر ذلك طلب المسيو كاتزنستين فى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١ م ، من نظارة الأشغال العمومية المصرية ، أن تمنحه امتيازا يخول له الحق فى مد هذا الخط الحديدى ، الذى تقرر مده من سرس الى بلدة دنقلة الجديدة ، وكان كاتزنستين ، قد طلب من الحكومة المصرية بأن تتنازل له عن الخط الذى سبق أن مدته من حلفا الى سرس ، وكذلك عن الأدوات الموجودة بمخازن أسوان وحلفا والخاصة بمشروع سكة حديد السودان ، وتعهد كاتزنستين فى مقابل ذلك بأن يدفع الثمن المناسب ، واشترط فى طلبه ايضا أن تدفع له مصر فوائد سنوية تقدر قيمتها بنحو ٥٪ نظير انشائه لهذا الخط ، واشترط كذلك أنه فى حالة زيادة دخل الشركة ، ففى هذه الحالة يكون للحكومة المصرية الحق فى الحصول على جزء من هذه الزيادة ، كما يكون لها الحق فى شراء هذا الخط فى أى وقت تشاء ، وأما اذا رفضت الشراء ، فانها ستحصل على ملكية هذا الخط بمجرد أن تنتهى مدة العقد المبرم بينها وبين الشركة. (٧)

ولكن على الرغم من هذا ، فان مطلب كاتزنستين لم يحظ بموافقة الحكومة المصرية ، لأنها فيما يبدو لم تكن قد اقتنعت بعد بأهمية تنفيذ هذا المشروع ، لذلك نجدها تشكل فى يوم ٤ يوليو عام ١٨٨٣ م ، مجلسا مكونا من كل من المسيو روسو والمســيو ريجوليه ، والمســيو ماســـون ، والكولونيل واتسون ، ومن عبد القادر باشا ومن عثمان رفقى وذلك لمناقشة أفضل التصميمات الخاصة بمد سكة حديد السودان ، وقد نوقشت فى هذا

---

(٦) محفظة ٣٦ : المصدر السابق ، محضر مجلس النظار فى ١٠ فبراير ١٨٨١ م .

(٧) نفس المصدر : افادة من المسيو كاتزنستين الى نظارة الأشـــغال العمومية فى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١ م .

الاجتماع ، ثلاثة تصميمات ، ما يهمنا منها الآن هو التصـــميم الأول ، وأما التصميمان الآخران فسوف نتحدث عنهما فى حينه .

التصـــميم الأول :

ويختص بمد سكة حديد على طول النيل ، سواء كان ذلك من القاهرة الى الخرطوم أو من أسيوط الى الخرطوم ، وكان من المقرر لهذا الخط أن يمر بصفة خاصة من خلال المناطق التى يكون فيها النيل غير صالح للملاحة ، واتضح من الدراسة ، أن هذا الخط لو مد من أسيوط الى شـــندى ، فان تكاليفه ستبلغ نحو ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى لذلك نجد أن مصر تقرر أن يبدأ من حلفا الى دنقلة ، بدلا من شندى ، والسبب فى ذلك يرجع الى أنه سينتهى بالقرب من بلدة الدبة ، التى تعتبر مركزا لتجميع تجارة السودان الغربى ، هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، ربما يرجع السبب فى ذلك أيضا الى أن تكاليف هذا الخط ستكون قليلة .

ولكن على الرغم من كل هذه الدراسات التى اتخذت بشأن مواصلة العمل فى مد سكة حديد السودان ، الا أنها ظلت دون تنفيذ والسبب فى ذلك يرجع الى عدم توفير المال اللازم لتنفيذ هذا المشروع كذلك نجد مصر تشكل مجلسا تكون من السير لوين بالمر ومن مصطفى فهمى ، وبطرس باشـــا غالى وذلك لمناقشة امكانية مواصلة مد ســـكة حديد السودان ، وكان السير بالمر قد طلب من الأعضاء المجتمعين أن يوافقوا على أن تقوم شركة أفريقيا ترينتش ويت النجرو . بتنفيذ هذا المشروع ، وقد أيد بطرس باشا غالى السير لوين بالمر فى رأيه ، واستند فى ذلك على نقطتين أساسيتين : الأولى، أن الميزانية المصرية لم يكن فى مقدورها تنفيذ هذا المشروع،والثانية، أنها كانت تخشى عدم موافقة الباب العالى لها بأن تحصل على قرض من صندوق الدين . فمن المعروف أن مصر كانت لا تحصل على أى قرض الا بعد موافقة الباب العالى ، ولكن بعد أن عرضت نتيجة المناقشـــة على الخديو عباس حلمى الثانى ، رفض اســـناد هـــذا المشروع الى أية شركة اجنبية ، ربما لخوفه من سيطرة هذه الشركة على جزء من اقتصاد الدولة ومن المرجح أيضا أنه كان على علم بأن الباب العالى لن يوافق على أن

تقوم شركة اجنبية بتنفيذ هـــذا المشروع ويتضـــح ذلك مـــذكرة مجلس الـــوزراء المخصوص بالدولـــة العثمانية الـــى الخـــديو والتى جـــاء بها مـــا نصه :

« وحيث أن قطر السودان المصدق بالمعاهدات على ما هو مرتبط منها بالخديوية المصرية ، هى داخلة فى دائرة تمـــامية الدولة العلية وحقوق السيادة التى للسلطنة على الخديوية المصرية لا تقبل التغيير بأى سبب ، وأى وسيلة كانت فليس مما يحتاج الدليل أن ما سبق وقوعه ، من بعض الحوادث بمصر لا يكون سببا لحصول تبدل أو تغير أصلا فى حقوق السلطنة السنية الصريحة ، لا فيما يتعلق بسيادتها ، ولا فيما يتعلق بالمحافظة على الامتيازات المخصوصة ، الممنوحة لمقام خديويتكم ، ومرتبطة بالفرامين العلية . ومع هذا فان دولة انجلترا طالما بينت شـــفاهة وتحريرا ، بأن احتلالها الموقف لم يأت منه خلل لا لحقوق السيادة التى للدولة العلية على مصر ، ولا لحقوق حاكميتها ، وقد اتخذت الدولة العلية هذه التأمينات سندا وقابلية بابراز الشكر ، وأما ما اتخذته الدولة العلية الى الآن من الأطوار والحركات المشعرة بالاطمئنان ، ما كان مبنيا الا على تلك البيـــانات التى أبدتها الدولة المشار اليها . غير أن الدولة العلية لايمكنها التجويز أصلا بأن التصميمات الحاصلة فى بيع السكة الحديد السودانية ، لشركة تصل لحيز الفعل لمـــا فيها من المحذور والمضرة ، ولهذا فان ما أظهرتموه فخامتكم من الثبات والمتانة فى المدافعة عن هذا المشروع ، مما يعد أثرا جميلا لصداقة وعبودية ذاتكم الخديوية ، لسدة ولى نعمتنا الأعظم كان باعثا للتقـــدير والتشكر بالوجوه ، والان ولاجل حل المسألة بحسب المصلحة وتسويتها ، وصرف النظر عن تصور بيع السكة الحديد ، يقتضى اصدار تعضيد حكومتكم الخديوية بتسهيل امكان عقد قرض يقابل مصاريف سكة حديد الســـودان ، والتدبير الذى رؤى من المناسب اتخاذه هو المذاكرة مع ادارة الديون العمومية المصرية ، لمداركة قرض بضمان واردات السكة الحديد المذكورة . وكما تقرر بمجلس الوكلاء المذكور نستودع لحمية ورؤية فخامتكم المسلمة اجراء التدقيقات اللازمة فى هذا الشأن ، واعطاء معلومات عن نتائجها وفى الحال

لزوم اجراء شيء بذلك من هذا الطرف يصير الانهاء عنه أفندم » .(٨)

يتضح من هذا الخطاب أن الدولة العثمانية كانت لا توافق على بيع سكة حديد السودان الى أية شركة أجنبية لكى تقوم بتنفيذها وربما يرجع السبب فى ذلك الى أنها كانت تخشى من سيطرة هذه الشركة على اقليم من أقاليمها ، وفى هذه الحالة تشعر بأنها فقدت سيطرتها أو جزء من سيطرتها على هذا الاقليم ، ومن المحتمل أنها كانت لا تريد أن يتصرف خديو مصر فى شئون دولته دون الرجوع الى الباب العالى ، وهذا احتمال ربما يكون على جانب من الصحة ، لأنه من المعروف لدينا أن الدولة العثمانية كانت تمنح الامتيازات لرعايا بعض الدول الأوربية ، وخاصة فى مجال التجارة ، ومن المرجح أيضا أن يكون السلطان العثمانى قد خشى أن يفقد بهذا العمل السيطرة على احدى ولاياته وهذا ما كان يرفضه ، لذلك نجده يشـــكر خديو مصر على رفضه بيع سكة حديد السودان ، ويقرر موافقته لمصر بأن تقترض المبلغ اللازم لتنفيذ سكة حديد السودان .

وبعد موافقة السلطان العثمانى على حصول مصر على القرض اللازم ، بدأت فى مواصلة مد سكة حديد السودان .

وكانت مصر من قبل ذلك ، رغم ظروفها المـــادية الصعبة ، قد نجحت فى مد هذا الخط الحديدى من كوروسكو وحتى أبى حمد ، وكان المعدل اليومى للعمل ، يبلغ مسافة طولها ١٢٠٠ ياردة ، ثم زيد بعد ذلك فوصل الى ميل واحد فى اليوم ، وقد وصل هذا الخط فى ٢٠ مايو عام ١٨٩٦ الى أمبيجول ، مارا ببئر المرات ، ثم وصل الى بلدة دلقوا فى ٤ أغسطس من نفس العام ، وكان يبلغ من الطول ١٧٤ كم ، ومن بعد دلقوا وصل فى أول مايو من عام

---

(٨) محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء ــ (سودان) ترجمة تلغراف الصدارة العظمى الواردة فى ٢٥ مايو سنة ١٨٩٨ م الموافق ٥ محرم سنة ١٣١٦ هـ والمتضمن تصور بيع سكة حديد السودان لشركة أجنبية صار مطالعة مجلس الوزراء المخصـــــوص .

١٨٩٧ الى بلدة كرمة (٩) وبعد هذا الجهد توقف العمل فى خط كرسكو ، وربما يرجع السبب فى ذلك الى طول مسافته واحتياجه الى نفقات باهظة (١٠) .

بعد ذلك بدأ العمل فى مد خط حديدى آخر يبدأ من حلفا عبر صحراء العتمور الى أبى حمد ، وقد تمكن العمال عام ١٨٩٧ من مد مسافة منه بلغ طولها ٣٤ ميلا ، وفى ٨ نوفمبر من نفس العام بلغ طول هذا الخط ٧٧ ميلا وفى عام ١٨٩٨ وصل الى بلدة العبيدية ومنها الى بربر فشندى ، ثم وصل فى ٣١ ديسمبر عام ١٨٩٩ الى الخرطوم . (١١)

ويعتبر انجاز هذا الخط على جانب كبير من الأهمية ، لأنه كان من العوامل الأساسية فى ربط القطرين الشقيقين ببعضهما ، وهذا ما كانت مصر تصبو الى تحقيقه منذ زمن بعيد .

والى جانب هـذا الخط ، فقد أنشىء خط من حلفا الى كرمة الواقعة جنوب دنقلة ، ويبلغ طوله ٢٠٣ ميلا ، وخط آخر من أبى حمد الى مروى .

لم تقتصر جهود مصر على مد خط النيل فحسب ، بل واصلت الجهد لمد خط حديدى آخر ، لا تقل اهميته عن الخط الأول ، وهذا الخط هو الذى يربط البحر الأحمر بالنيل ، أو الذى يربط شرق السودان بوسطه وغربه .

٢ — خط سـواكن — بربر :

كان الهدف من انشاء هذا الخط ، هو ربط داخلية بلاد السـودان بالبحر الأحمر ، بوسيلة مواصلات سريعة ، بالاضافة الى المساهمة فى تنشيط حركة التجارة فى شرق السودان سواء الصادر او الوارد منها ،

---

(٩) Holt. P.M. : op. cit. P. 105.

(١٠) انظر الخرائط الخاصة بذلك بكتاب جهود مصر الكشفية للمؤلف

(١١) د . صلاح الشامى : المواصلات والتطور الاقتصادى فى السودان المصدر السابق ، ص ص ٣٥ — ٣٧ ، ٤١ — ٤٥ .

ويؤدى ذلك بالتالى الى زيادة الدخل القومى للبلاد والعمل على رفع مستوى المعيشة للسكان ، زيادة على ربط السودان بالعالم الخارجى .

وكان المسيو ويلد M. Wild قد ابدى فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٢ م لكل من شريف باشـــا رئيس مجلس النظار وناظر الخارجية رغبته فى المساهمة مع الحكومة المصرية فى مد هذا الخط الذى يربط بين بربر على النيل وسواكن على البحر الأحمر ، وكان ويلد قد ذكر فى رسالته أنه يجب على الحكومة المصرية أن تدفع له فائدة سنوية قدرها ٤٪ اى ما يعادل ٦٠٫٠٠٠ ستون ألفا من الجنيهات المصرية ، وذكر أيضا أن تكاليف هـــذا الخط قد تصل الى مبلغ ١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ، ويضيف فى رســـالته ان من أهم فوائد هذا الخط هو أنه ســـيقرب المســـافة بين القـــاهرة والخرطوم (١٢) .

ولكن على الرغم مما ذكره ويلد من أهمية ، الا أن المسيو لى سميث وولد أحد المهندسين الانجليز الذين كانوا يعملون فى هيئة سكة حديد مصر قد عارض هذا المشروع وعلل رفضه له ، بأنه سوف يمر من خلال الصحراء مقفرة خالية من السكان والعمران ، بالاضافة الى وجود بعض الجبال التى تتخللها ، كما أن مياهها تتميز بالملوحة فهى لا تصلح للوابورات ولا للركاب ، بالاضافة الى ذلك فان هذا الخط لا يكون له الا محطتان احداهما فى بدايته (سواكن) وثانيهما فى نهايته (بربر) ومن عيوبه أيضا أنه لا يربط بين بربر والخرطوم وهما من المراكز التجارية الهامة فى السودان ، ويضيف لى سميث بأنه لو فرض ومد هذا الخط من ســـواكن مارا من خلال منطقة التاكة ، فانه سيكون طويلا ، ويؤدى ذلك بالتالى الى زيادة نفقاته ، زيادة على ذلك فانه يحتاج الى حراسة مستديمة ، حتى لا يتعرض الى التخريب من جانب الحبشة ، كما أنه يفيد تجارة السودان ، ولايفيد تجارة مصر

---

(١٢) محفظة ١٥ مجلس الوزراء (سودان) خطاب المسيو ويلد الى رئيس مجلس النظار فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٢م .

(١٣) محفظة ٢٠٩ وثيقة ٥ مســلسل ٨٥٤ تقرير عن ســكة حديد الســـــودان .

بالاضافة الى أنه سيحرم السكة الحديد المصرية من المساهمة فى نقل التجارة السودانية الى الأقطار المصرية (١٣) وقد أيد شوينفرث رأى لى سميث ، وذلك فى المقال الذى نشرته مجلة بول مول Ball Mall حيث عبر فيه شوينفرث عن معارضته لمد مصر لخط سواكن — بربر وعلل معارضته بأن مصر سوف تفقد ثلث تجارتها أو على أقل تقدير ما يساوى ما فقدته من تجارة السودان بعد فتح قناة السويس (١٤) .

وكان هاملتون لى سميث H. Lee Smith قد رسم خريطة لمشروع سكة حديد السودان ، فى يوم ٩ يونيو عام ١٨٨٣ ، ووضح عليها تصميم لخطين أساسيين ، هما خط حلفا — شندى ، وخط سواكن — بربر ، والى جانب هذان الخطان ، وجد على الخريطة أيضا تصميم لثلاثة خطوط ثانوية أولى هذه الخطوط الثانوية ، هو الخط الذى يبدأ من أسيوط الى حلفا ، وثانى هذه الخطوط ، هو الذى يبدأ من سواكن الى بربر ، وثالثها هو الذى يبدأ من سواكن الى الخرطوم .

فبالنسبة لخط حلفا فهو يبدأ من بلدة حلفا ويسير فى الجانب الأيمن للنهر ، وبعد ذلك يعبر النهر من جنوب بلدة كوهة ، بحيث يسير بمحاذاة الشاطئ الأيسر للنهر مارا ببلدة دنقلة والدبة ، ثم يعبر صحراء بيوضة الى بلدة شندى الواقعة الى الشمال من الخرطوم . ويبلغ طول هذا الخط ٨٨٩ كم ، وهو مرسوم على الخريطة باللون الأخضر السميك ، ومتروك فى وسطه فتحات مربعة بدون تلوين . ويذكر لى سميث أن تكاليف هذا الخط تبلغ ٤٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ، ويضيف أنه لو مد من وادى حلفا الى شندى ، أى لو مد مسافة قدرها ٩٦٨كم ، لأصبح الطول الاجمالى لهذا الخط ، ابتداءا من أسيوط وحتى شندى ١٨٥٧ كم ، وتصبح تكاليفه كالاتى :

٤٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى قيمة تكاليف المسافة من حلفا الى شندى .
٤٫٣٦٠٫٠٠٠ جنيه مصرى قيمة تكاليف الخط من أسيوط الى حلفا .

---

(١٤) د . صلاح الدين الشامى ، المصدر السابق ص ١٣ .

اذن تصبح التكاليف الاجمالية لهذا الخط مبلغا وقدره :

٨٫٥٦٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ويطرح مبلغ ٦٩٥٫٠٠٠ جنيه مصرى قيمة أثمان حديد خام كان متوفرا لدى مصر ، فتصبح صافى التكاليف الاجمالية مبلغا وقدره :

٧٫٨٦٥٫٠٠٠ جنيه مصرى .

واما بالنسبة لخط سواكن — بربر فيبلغ طوله ٤٥١ كم وهو مرسوم باللون الأسود السميك ، ومتروك أيضا فى وسطه مربعات بدون تلوين ، وتبلغ تكاليف هذا الخط ١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ، ويضيف لى سميث بأن هذا الخط لو مد من سواكن الى الشلال السادس الواقع الى الشمال من الخرطوم لأصبح طول هذا الخط ٦٢٥ كم ، ويذكر لى سميث أيضا بأن هذا الخط لو مد من سواكن الى الخرطوم مارا ببلدة توكر وبلدة تردفيا ثم يعبر نهر الجاش فبلدة كسلا ،وبلدة قوز رجب لبلغ طوله ١٠٧٨ كم واصبحت تكاليفه :

٣٫١٨٠٫١٠٠ جنيه مصرى ، بالاضافة الى مبلغ وقدره ،

١٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى قيمة انشاء كبارى وهم موضحين على النحو التالى :

٢٥٫٠٠٠ جنيه مصرى قيمة انشاء كوبرى على نهر الجاش

٧٥٫٠٠٠ جنيه مصرى قيمة انشاء كوبرى على نهر العطبرة .

اذن تصبح جملة تكاليف هذا الخط :

٣٫٢٨٠٫١٠٠ جنيه مصرى ولو اضيف الى هذا المبلغ ؛

١٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى قيمة تكاليف خط سواكن — بربر لأصبحت التكاليف الاجمالية لخط البحر الأحمر — النيل

٤٫٧٨٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ، أى ان تكاليفه تصبح اكثر من تكاليف خط حلفا — شندى التى تبلغ حوالى مبلغ وقدره ،

٤٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى .(٢١)

(21) [illegible]

ويبدو أن هذه الزيادة في التكاليف الى جانب الأســـباب التي ذكرها لي سميث ، والخاصة بعدم صلاحية مد خط حديدى من سواكن الى بربر هى التي جعلته يعـــارض فكرة مد خط حـــديدي يربط بين البحر الأحمر والنيل . (١٥)

ولكن على الرغم من الأسباب التى ذكرها لى سميث من عدم صلاحية مد خط حديدى يربط بين سواكن على البحر الأحمر وبربر أو العطبرة على النيل ، الا أن الدراسات التى عملت بشأن هذا الخط ، اثبتت خطأ كل من شوينفرث ولى سميث ، وكان من هذه الدراسات ، الدراسة التى أعدها ماسون بك عن سكة حديد السودان حيث جاء بها ما يلى : —

« ان انشاء ســـكة حديدية الى البحر الأحمر عن طريق النيل الممكن السفر فيه يعود بفائدة عظيمة على الحكومة الخديوية » . ويضيف ماسون فى تقريره بأن أهمية خط النيل — البحر الأحمر تكمن فى أنه اقصر من خط حلفا ، زيادة على ذلك فانه يمر من خلال مساحة من الصحراء يبلغ طولها ٣٠٠ ميل فقط ، بينما يمر خط حلفا من خلال مساحة كبيرة من الصحراء ، يبلغ طولها ٨٩٠ ميلا . (١٦)

وقد تبلورت هذه الدراســـات التى أجرتها مصر بشأن خط بربر — سواكن ، عن تصميمين سبق أن أشرت اليهما فى معرض حديثى عن خط حلفا — شندى ، وقد شكلت لجنة لمناقشة هذين التصميمين ، وكان الغرض من هذه المناقشة هو اختيار التصميم الأصلح حتى يمكن تنفيذه ، وكان التصميم الأول يشير الى انه فى الامكان مد خط حديدى يربط بين سواكن على البحر الأحمر والخرطوم أو بلدة أبى حراز الواقعة على النيل الأزرق ، مارا بكسلا أو قوز رجب الواقعة على نهر العطبرة ، ويبلغ طول هـــذا الخط ١٠٠٠ كم ، وتقدر تكاليفه بنحو ٠٠٠ر٥٠٠ر٣ جنيه مصرى .

(١٥) أنظر خريطة لى سميث بكتاب جهود مصر الكشفية للمؤلف .
(١٦) محفظة ٣٦ ، المصدر السابق تقرير ماسون بك فى ١٥ يونيو عام ١٨٨٣ م .

اما بالنسبة للتصميم الثانى فانه يشير الى انه فى الامكان مد خط حديدى يربط بين سواكن وبربر ، وقد رسمت خريطة لهذا المشروع وضح عليها التصميمان الأول منهما مرسوم بنقط سوداء كبيرة ، بينما الثانى مرسوم بخطين رفيعين ومتساويين . (١٧)

وبعد دراسة المشروعين تبين عدم صلاحية التصميم الأول وذلك لعدة أسباب منها : ان هذا الخط يمر من خلال أرض زراعية تتميز بكثرة الوديان والانهار والأمطار ، فكل هذه العوامل لا تساعد على انشاء هذا الخط مع أن انشاءه سيزيد من نشاط حركة التجارة فى البلاد التى يمر من خلالها وقد تبين من الدراسة أيضا صلاحية تنفيذ التصميم الثانى الذى يبدأ من سواكن على البحر الأحمر الى بربر على النيل ، وذلك لأسباب منها ، قصر طول هذا الخط حيث يبلغ طوله ٤٥٠ كم ، ويمكن انجازه فى سنتين فقط ، ومن عيوبه أنه يبدأ من سواكن التى كان فى امكان أية دولة أجنبية احتلاله وتعطيله (١٨) .

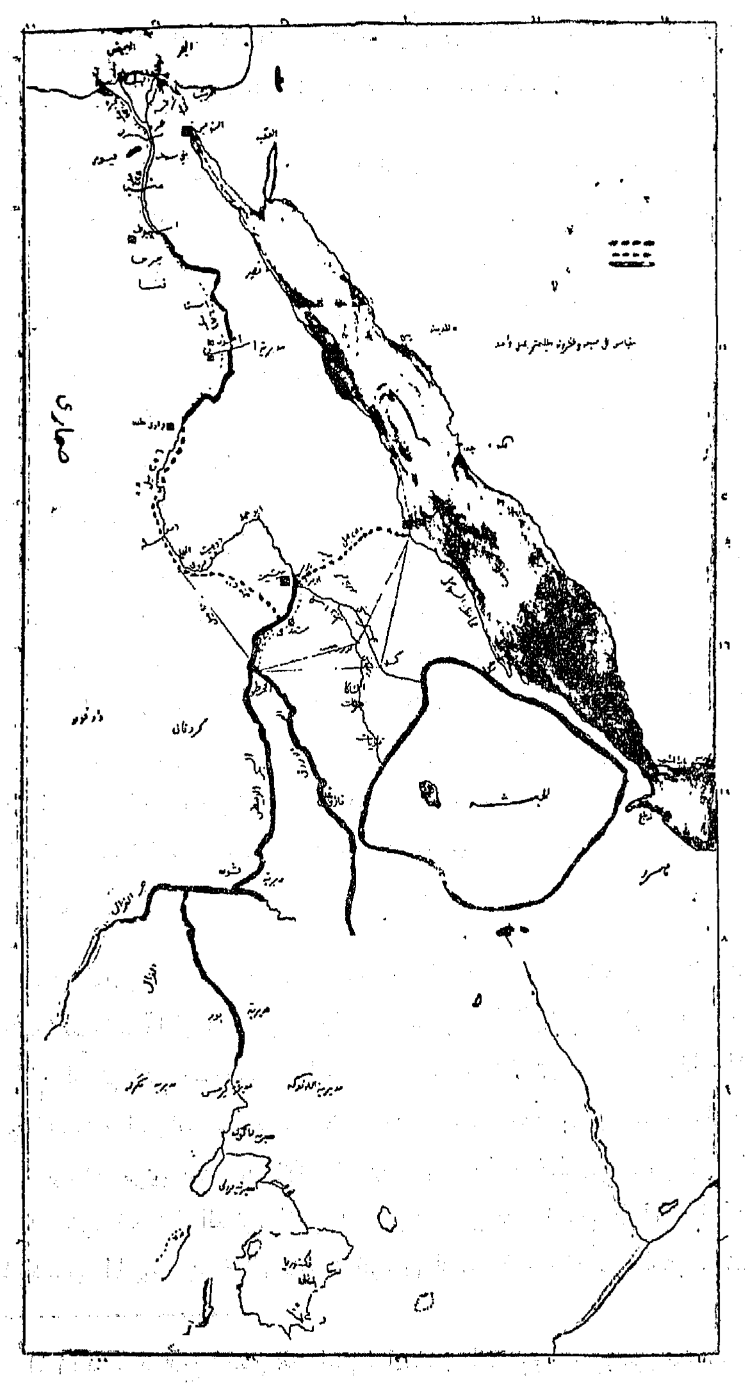
ولكن على الرغم من كل هذه الدراسات التى قامت بها مصر الا ان تنفيذ هذا الخط لم يبدأ ، وربما يرجع السبب فى ذلك الى عدم اقتناع مصر بتنفذه ومن المرجح أيضا أن يكون السبب فى ذلك هو أنها قررت أن تنتهى من مد خط النيل أولا ، ثم تبدأ بعد ذلك فى تنفيذ هذا الخط ، ولكن لم يحدث شيء من هذا ولا ذاك ، واستمر الوضع على ما هو عليه .

لم يبدأ التنفيذ الفعلى لهذا الخط ، الا عند ما قررت مصر وبريطانيا استرداد السودان ، فربما يساهم انشاؤه فى نقل الجنود الى جانب تنشط حركة التجارة فى السودان الشرقى . عندئذ بدأ العمل فى هذا الخط عام ١٨٨٥ م ، وقد تمكن القائمون عليه من مد مسافة ٣٣ ميلا ، ابتداءا من سواكن وحتى بلدة عطوة ، ولكن قوات الدراويش تمكنت من تدمير هذا

---

(١٧) أنظر الخريطة رقم (١٣) وتوجد خلف صفحة ٣٢٣

(١٨) محفظة ٣٦ : المصدر السابق ـ قرار المجلس المشكل لدراسة سكة حديد السودان فى ٢٤ يوليو عام ١٨٨٣ م .



صورة الخريطة (١٣) وتمثل مشروع سكة حديد السودان الذى يبدأ من حلفا الى شندى ، ومنها جنوبا الى الخرطوم ، وشمالا الى بربر وسواكن.

الجزء الذى تم انشاؤه ، فاضطرت مصر وبريطانيا الى وقف العمل فى هذا الخط ، وقد بلغت تكاليف هذا الجزء نحو ٨٦٥٫٠٠٠ جنيه مصرى .

وقد استمر توقف العمل فى هذا الخط حتى عام ١٨٩٤ ففى هذا العام اعد ستيوارت دراسة كان الغرض منها امكانية مد خط حديدى يربط بين عقيق والخرطوم ، مارا بكل من بلدة عفافيت ودندى وبلدة راسى Rassi وفيلك وقوز رجب ، وقد ذكر صاحب هذا المشروع أنه يتميز بسهولة انشائه عن غيره من المشروعات الأخرى ، مثل مشروع سواكن — بربر ومشروع مصوع — كسلا ، ويقارن ستيوارت هذه المشاريع ببعضها ،فيذكر أن طريق سواكن — بربر يصل عند ما يصعد تلال البحر الأحمر على مسافة ٨٠ ميلا من خط الساحل الى ارتفاع ٢٠٠ قدم ويصعد طريق كسلا — مصوع بين الساحل وكرن الى ارتفاع ٨٥٠٠ قدما ، على حين أن طريق الخرطوم — عقيق لا يصعد اكثر من ١٦٥٠ قدما فى منتصف المسافة بين خط الساحل وقوز رجب ، ويمكن بواسطة هذه المقارنة معرفة طبيعة الانحدارات التى تؤثر بدورها على هندسة كل من تلك الطرق ، وقوة القاطرة وقدرتها على السحب ، الى جانب ذلك فان طريق عقيق — الخرطوم يتميز بخلوه من الكثبان الرملية التى تعترض خط بربر — سواكن ، ويتميز هذا الخط كذلك بوفرة المياه والنباتات (١٩) . اى انه سيمر من خلال منطقة عامرة بالسكان .

ولكن على الرغم مما تميز به هذا المشروع الأخير ، الا أن مصر وبريطانيا لم تشرعا فى البدء فى تنفيذه واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٩٨ ، ففى هذا العام قدم الكولونيل بارسونز دراسة اخرى خاصة بهذا المشروع وتقضى هذه الدراسة بمد خط حديدى يربط بين بربر — سواكن مارا بأدارما ،وكان يرى انه من الأفضل أن يمر هذا الخط من بربر الى ادارما الواقعة على الضفة اليمنى لنهر العطبرة ، وذلك لسببين أولهما أن هذا الخط يتجنب المرور من خلال منطقة الرمال الناعمة ، وثانيهما أنه سوف يفيد

---

(١٩) د . صلاح الدين الشامى : المصدر السابق، ص ص ٢٥ — ٢٧ .

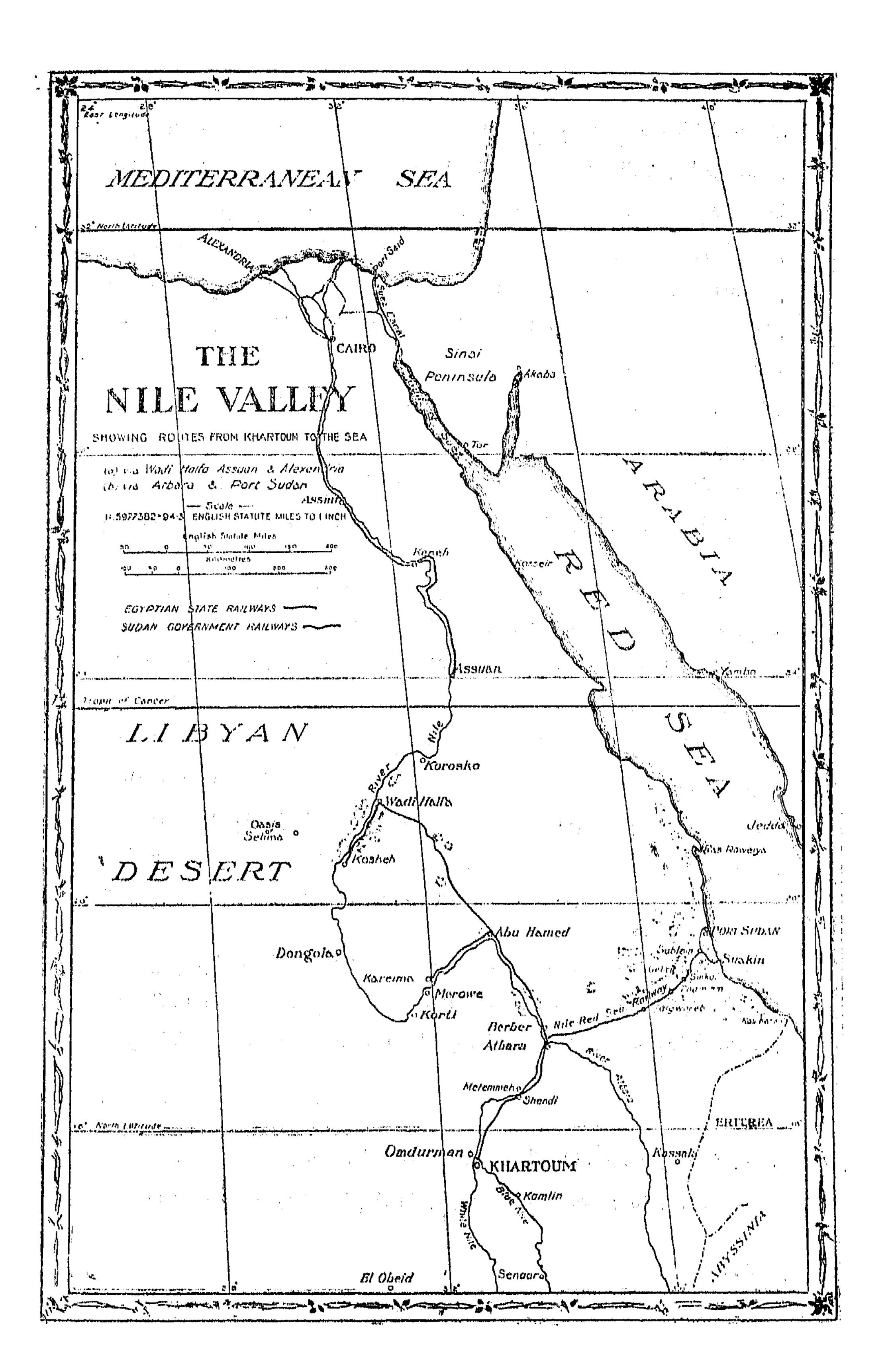
وادى العطبرة ، وقد اقترح صاحب هذا المشروع أن يتفرع هذا الخط من عند بلدة أداراما الى فرعين ، يسير احداهما مع الضفة اليمنى للنهر وحتى بلدة قوز رجب ومنها يعبر النهر الى ضفتة اليسرى حتى بلدة مجانا ومنها انى القضارف ، وأما الفرع الآخر فيسير الى الشرق من خلال أراضى الهدندوة ، ومنها الى منحدرات تلال البحر الأحمر ، ويذكر صاحب المشروع أيضا أن صعود هذا الخط المنحدرات الى سنكات يكون أمرا سهلا . وكان كل ما يشغل بال بارسونز هو كيفية هبوط هذا الخط على الجوانب والمنحدرات الشرقية للتلال ، وخاصة فيما وراء سنكات وسواكن . ويعلل بارسونز موافقته على هذا المشروع بأنه يربط كسلا بسواكن ، كما يربط بين الأقاليم النيلية بصفة عامة والساحل الغربى للبحر الأحمر بصفة خاصة، بالاضافة الى أنه لن يحتاج الى عدد كبير من الكبارى والجسور والمعابر .

فمن المعروف أن العمل فى مد خط سكة حديد البحر الأحمر — النيل قد توقف منذ نهاية القرن التاسع عشر ، واستمر كذلك حتى عام ١٩٠١ ربما لانشغال مصر بمد خط حلفا — الخرطوم ولكنه ما لبث أن استؤنف العمل فيه من جديد ، وذلك لما له من نتائج اقتصادية وعسكرية ، فكانت بريطانيا قد أرسلت مهندسين انجليزيين ، وذلك للاشراف على تنفيذ مد خط حديدى يربط بين العطبرة وسواكن ، وقد بدأ العمل بالفعل فى هذا الخط من الجهتين ، أى من جهة سواكن ومن جهة العطبرة ، وقد ساهم أبناء صعيد مصر فى بناء هذا الخط الذى انتهى العمل منه يوم ١٦ من أكتوبر عام ١٩٠٥ . (٢٠)

والى جانب هذا الخط فقد انشىء خط آخر أقل اهمية من الخط الأول ، وهو الخط الذى يربط بين سابلوم Sablom وبور سودان (٢١) . وبذلك تكون خطوط سكة حديد السودان الرئيسية قد اكتملت ، مع بداية القرن

(٢٠) د . صلاح الدين الشامى : المصدر السابق ص ص ٥١ ، ٥٤ .

(٢١) أنظر الخريطة رقم (١٤) وتوجد خلف صفحة (٣٢٥) .


MEDITERRANEAN SEA
THE
NILE VALLEY
SHOWING ROUTES FROM KHARTOUM TO THE SEA
(a) via Wadi Halfa Assuan & Alexandria
(b) via Atbara & Port Sudan
— Scale —
ENGLISH STATUTE MILES TO 1 INCH
English Statute Miles
Kilometres
EGYPTIAN STATE RAILWAYS
SUDAN GOVERNMENT RAILWAYS
Alexandria
Port Said
Suez Canal
CAIRO
Sinai
Peninsula
Akaba
Tor
Assiut
Keneh
Kosseir
ARABIA
RED
SEA
Assuan
Yambo
Tropic of Cancer
LIBYAN
DESERT
Nile
Korosko
River
Wadi Halfa
Oasis of Selima
Kosheh
Jedda
Ras Rawaya
Abu Hamed
PORT SUDAN
Dongola
Suakin
Kareima
Merowe
Korti
Berber
Atbara
Nile Red Sea Railway
River Atbara
Metemmeh
Shendi
North Latitude
ERITREA
Omdurman
KHARTOUM
Kassala
Blue Nile
Kamlin
White Nile
ABYSSINIA
El Obeid
Senaar

العشرين ، سواء أكان ذلك عن طريق البحر الأحمر أم عن طريق النيل . وقد عثرت على تقرير واف باللغة الانجليزية ، عن خط البحر الأحمر — النيل ، لذلك قررت نشره بالهامش حتى يتمكن القارىء من معرفة ما جاء به . (٢٢)

THE NILE-RED SEA RAILWAY. (٢٢)

His line was constructed in order to shorten the trade route between Khartoum and the sea.

The attached map shows the old trade route via the Nile and the new route to Port Sudan.

This new route from Khartoum to sea is 900 miles shorter than the old Nile route, and it therfore enables a large saving in the cost of transport to be effected, since by far the greater part of this cost is due to the carriage overland, the cost of carriage by sea being comparatively small.

When it was decided to construct the railway, a series of reconnaissances were made with a view to the choice of a route, the difficulty being to find a way through the hills near the coast of the Red Sea. These hills are about 4.000 feet high on an average. The highest point near the railway is 6.000 feet above the sea.

After examining all the passes for 100 miles north and south of Suakin, and making several surveys, a way through the hills was found which gave a fairly food gradient and was suitable in other respects

The rout taken runs in a north-easterly direction over an called Atbara Junction on the wadi Halfa-Khartoum line halt a mile north of the Atbara bridge.

The railway, which is 307 miles long, starts from a point undulating gravel plain for about 14 miles, when it strikes khor Hudi ; from that point it runs up the right bank of this khor, crossing several small tributary water courses, to a point near a hill called Gebel Zehteb (about 70 miles from Atbara Junction).

Shortly after passing Gebel Zehteb the line leaves khor Hudi goes into khor Arab, running along the right bank of the khor

The country so far presents few engineering difficulties, want of water being the most serious, water having been found at one place only (40 miles from Atbara Junction). Drifting sand is troublesome in places. The earthwork on this section is light and there are few bridges. The bed of the Khor is flat and sandy. the country on each side being chiefly gravel ridges with low rocky hummocks here and there. The trees are chiefly sunt (a kind of acacia), but there is little vegetation.

The line runs up khor Arab for about 100 miles, the hills on each side becoming larger and closer together as the railway goes on, and the country at the foot of the hills becoming rougher.

The main channel of the Khor is deeper here. and there are signs of a heavier rainfall than is experienced near the Atbara end of the line.

The second well is reached near Talgwareb, in Khor Arab (140 miles from Atbara Junction). There is a small running shed here.

After passing Talgwareb the line runs on up Khor Arab for some miles, and then branches off into Khor Thamiam, and passes Thamiam well (180 miles from Atbara Junction). From this well the line runs on up the Khor (which changes its name to Barameyu here) to its source, and crosses the water-Shed between the Nile and the Red Sea at a point 218 miles from Atbara Junction and 89 miles from Port Sudan. The water-ched is 3.010 feet above the Red Sea. From this point the character of the country changes ; the hills are higher and steeper, and the valleys are narrower and more winding. From the above it will be understood that the Khors hitherto mentioned are valleys running into the Atbara.

The wells used along the line were all dug by the railway. The wells belonging to Arabs were not used or interfered with in any way.

On the section between the summit and the coast the work

is much heavier than on the section between the Nile and the summit, both as regards earthwork and bridging.

In the hills near the cost there are torrential rains from October to December, and Heavy showers at other times of the year.

These hills are chiefly gneiss or granite. Their sides are very bare ; a few shrubs grow on them, but that is all. There is, therefore, practically nothing to break the fall of the rain, which rushes unchecked down the hill sides and makes rapid streams of considerable depth on the Khors, even after comparatively little rain.

From the summit the line runs down Khor Adit, past Sinkat well (222 miles from Atbara Junction) to Gebeit wells (232 miles from Atbara Junction). There is a small running shed at Gebeit.

From Gebeit the line runs down Khor Adit to kamobsana well (257 miles from Atbara Junction). Here the line leaves Khor Adit and crossing a small water-shed, runs into khor Okwat. A good deal of rock cutting was necessarybetween the two Khors.

The line runs down Khor Okwat, crossing numerous water courses, to Sal-Lom well, near the point where the Khor runs out of the hills on to the maritime plain. Sal-Lom is 286 miles from Atbara Junction. At Sal-Lom the line divides into two branches, one going north eastwards to Port Sudan, 307 miles from Atbara Junction, and the other south-eastwards to Suakin.

One hundred and twenty miles of the railway were laid from the Atbara end, but the line was mainly constructed form Suakin where there were already houses, shops, and other conveniences for a large number of workmen. Port Sudan, although a better harbour than Suakin, possessed no facilities of this kind at the time of the construction of the railway.

At Suakin temporary quays were constructed, and cranes, workshops, & C.. erected. Special ships were chartered to bring out the materials for the line.

The water supply at Suakin was a difficulty, the existing supply being both bad and insufficient. A distilling plant was therefore erected, capable of making 350 tons of fresh water daily from sea-water.

A certain number of quarters for employees were built, and temporary huts, &C., erected.

While Suakin was being prepared to receive railway plant and workmen, an experiment was made with some of the nomad Arabs to see if they would do the earthwork for the line. They showed little predilection for regular work, however, and, although a second attempt was made when the actual construction of the railway began, it was found difficult to get them to do much earthwork. Men were accordingly brought over from the Nile provinces between Assuan and Khartoum, and these men have done very well.

The actual construction of the main line began at Suakin in August, 1904. Nomad Arabs were employed for the first two months, but little progress was made. When the men from the Nile districts arrived there was a marked improvement ; the heaviest part of the work was completed by May, 1905, and through railway communication between the Red Sea and the Nile was opened at the end of October, 1905.

The Nile having been built from Suakin, the branch from Sal-Lom to Port Sudan remained to be done. This was commenced in November, 1905, and finished in January, 1906, as far as the rails were concerned, but a good deal of bridging remained to be done all over the line.

Practically all the food for the men was from India.

All water for working parties and much of the water for bridges and buildings had to be sent from Suakin in special tank waggons.

لم يقتصر اهتمام الحكومة المصرية على مد السكة الحديد الى السودان فحسب بل اهتمت أيضا بالمواصلات النهرية والبرية (٢٣) .

وبعد الحديث عن السكة الحديد ، أتحدث عن التلغراف والبريد ، كل على حدة .

٣ ـ التلغــراف :

اهتمت الحكومة المصرية ، بتطوير التلغراف والعمل على مد خطوطه فى كثير من البلدان السودانية ، وبعض الاقاليم الافريقية الاخرى التى كانت خاضعة للسيادة المصرية ، ففى يوم ٢٨ من شهر ابريل عام ١٨٨٢ ، قررت مصر مد خط تلغراف يربط بين جدة ، وسواكن والدولة العثمانية وبورسعيد، وقد اتفق أن يستغرق العمل فى مد هذا الخط نحو ٢٠ شهرا فقط (٢٤) ويعتبر هذا الخط على جانب كبير من الأهمية ، لأنه مكن سهولة الاتصال بين الدولة العثمانية فى آسيا ، وبين سواكن فى افريقيا ، وجدة فى الجزيرة العربية وبورسعيد فى مصر ، فأنشأ هذا الخط يعطينا فكرة جيدة عن مدى

= the line was laid on the telescopic system, the absence of food and water along the route rendering any other system impossible.

— Regard : Sudan-The Nile Red Sea Railway.

(٢٣) اهتمت الحكومة بالمواصلات النهرية والبرية الى جانب اهتمامها بمد السكة الحديد الى السودان ، فالملاحة فى النيل الأبيض والنيل الأزرق كانت صالحة على مدار السنة ، باستثناء الفترة الواقعة فيما بين يناير ويونيو ، ففى خلال هذه الفترة تصبح الملاحة فى هذين النهرين معدومة ، ولكن على الرغم من هذا ، الا أن الملاحة النهرية ،ساهمت بقسط وافر فى نقل البضائع التجارية . والى جانب وسائل النقل النهرية كانت هناك وسائل النقل البرية ، الممثلة فى استخدام السكان للابل ، والبغال ، والأثوار التى كانت تجر العربات ، والحمير . وفى نهاية القرن التاسع عشر وبداية العشرين دخلت السيارات الى البلدان الســـودانية .

ـ انظر كتاب السودان الانجليزى المصرى الجزء الأول ص (٧) .

(٢٤) محفظة ٢٢ مجلس الوزراء (سودان) مذكرة خاصة بالتلغراف فى ٢٨ أبريل عام ١٨٨٢م .

التطور الذى وصلت اليه الأقاليم الافريقية فى ظل الادارة المصرية فى هـــذا المجـــال .

لم تقف جهود مصر فى هذا المجال عند هذا الحد ، بل نجدها تمد خط تلغراف آخر ، يربط بين زيلع الواقعة على البحر الأحمر ، وهرر الواقعة فى الداخل ، مارا باقليم جلد يسة وقد بلغ طول هذا الخط حوالى ٣٣٦ كم، وكانت الأعمدة المستخدمة لهذا الخط من الحديد ، حتى لا تتعرض للقرضه الأرضية ، وقد تقرر أن يمد هذا الخط فيما بعد الى بلهار وبربرة ، لكى يكون اتصال الحكومة المصرية بهذه الجهات اتصالا مباشرا وسهلا (٢٥) .

وكان مدير مصلحة التلغراف يقوم من وقت لاخر ، بالمرور على خطوط التلغراف حتى يتأكد بنفسه من صلاحيتها للعمل، وعندما كان يجد أحد الخطوط معطلا ، كان يأمر باصلاحه فى الحال فحينما وجد خط سواكن جده معطلا ، أمر باصلاحه ، وتحويل العمل الى مكتب تلغراف مصوع ، وكان الموظفون الذين يعملون فى مكاتب التلغراف يجيدون بعض اللغات الأوربية كالفرنسية والانجليزية ، حتى يتمكنوا من استقبال وارسال الرسائل المكتوبة بلغات غـــير عربيـــة .

وقد تمكنت الحكومة المصرية فى فترة وجودها فى الأقاليم الافريقية من انشاء عدد كبير من خطوط التلغراف شملت خط سواكن — مصوع ، وكسلا ودنقلة وبربر والحلفاية والخرطوم وأبى حراز وسنار وفازوغلى والقضارف وكركوج وكردفان ودارفور (٢٦) .

زيادة على ذلك فان مصر عهدت الى احدى الشركات الأجنبية بأن تقوم بمد سلك تلغراف تحت مياه البحر الأحمر ، يبدأ من السويس وحتى سواكن، وربما يرجع السبب فى ذلك الى حماية هذا الخط من التدمير ، ومن المرجح أن يكون السبب فى ذلك يرجع الى المساهمة فى خدمة التلغراف فى الاقاليم الافريقية .

---

(٢٥) محفظة ٤٠ : مجلس الوزراء (سودان) فى ١٥ فبراير عام ١٨٨٣م
(٢٦) نفس المصـــــدر .

وقد تعهدت شركة تلغراف القومبانية الشرقية بتنفيذ هذا المشروع ، ووقع عقدا بينهما يتضمن الشروط التالية : —

— تتعهد الشركة بأن تعيد تشغيل الخطوط التلغرافية بين سواكن والسويس فى أقرب فرصة ، وعلى شرط أن يعمل هذا الخط بصورة مرضية .

— تخول الحكومة المصريةالى الشركة جميع السلطات اللازمة لوقاية هذا الخط وحفظه من التلف ، واشترط أيضا أن تحصل الشركة من الحكومة المصرية على بعض الأبنية الحكومية الملائمة لاقامة عمالها .

— يكون للحكومة المصرية حق امتياز ارسال تلغرافاتها الرسمية على جميع خطوط القومبانية المتصلة بالقطر المصرى ، ويشرط أن تدفع نصف الأجر فقط .

— تعفى وابورات القومبانية التى تعمل فى خدمة الشركة من دفع العوائد المقرر تحصيلها بالموانى المصرية .

— تقبل القومبانية ارسال التلغراف باللغة العربية فيما بين السويس وسواكن ، وخاصة بعد ما تحصل على التلغرافجية اللازمين لذلك ، وذلك فى ظرف ستة شهور من تاريخ توقيع العقد بين الشركة والحكومة المصرية .

— تتعهد الشركة بحفظ جميع اسلاكها المتصلة بالقطر المصرى على الدوام ، بحيث تكون فى حالة جيدة ، كما تتعهد بعدم زيادة الأجرة الحالية ، والسارية بين السويس وسواكن .

— تتعهد الحكومة المصرية بعدم التصريح بمد أى سلك جديد يكون متصلا بتلغراف الحكومة حتى لا يكون مزاحما لتلغراف القومبـــانية ، الا فى حالة حاجة الحكومة المصرية الى مد خطوط جديدة ففى هذه الحالة يكون للشركة، الحق فى مد مثل هذه الخطوط المراد تركيبها .

— فى حالة رغبة الحكومة المصرية فى انهاء هذا العقد تخطر الشركة قبل الموعد المحدد لانتهاء عقدها ، بمدة اثنى عشر شهرا ، واشترط أن تقوم مصر بدفع ١٥٠٫٠٠٠ جنيه مصرى نظير قيمة تكاليف خط السويس — سواكن ، بالاضافة الى دفع مصر لمبلغ مساو للمبلغ السابق ، كتعويض للشركة .

— تتعهد مصر بدفع قيمة المبلغ فى البند عالية ، ويكون للشركة الحق فى الحصول على مكتب فى سواكن وذلك لادارة خط الشركة الذى يربط بين ســـــواكن وعدن .

— جميع المسائل الخاصة بهذا الخط ، يتم الفصل فيها بمعرفة حكومة بريطانيا العظمى .

— لاتختص الشركة بادارة التلغراف المصرى الداخلى ، فالحكومة المصرية لها الحق المطلق فى ادارتها (٢٧) . وقد رسمت خريطة توضح خطوط التلغراف (٢٨) وبهذا العمل تمكنت مصر من أن تربط الأقاليم الافريقية المصرية ببعضها ، بل وبالعالم الخارجى ، وذلك بفضل انشائها لهذه الشبكة التلغرافية الضخمة (٢٩) ويمكن للقارىء مراجعة ذلك على الخريطة المنشورة خلف هذه الصفحة والمعنونة بـ «Sudan Government Telegraphs» فقد رسمت بطريقة علمية دقيقة على قطعة من ورق الكلك رمادية اللون . وتوضح لنا هذه الخريطة أن عدد مكاتب التلغراف التى أنشأتها مصر فى السودان بلغ ٥٧ مكتبا شملت جميع البلدان السودانية والافريقية ، أى ابتداءا من حلفا فى الشمال ، وغندوكرو فى الجنوب وسواكن فى الشرق وبلدة النهود فى الغرب (٣٠) .

---

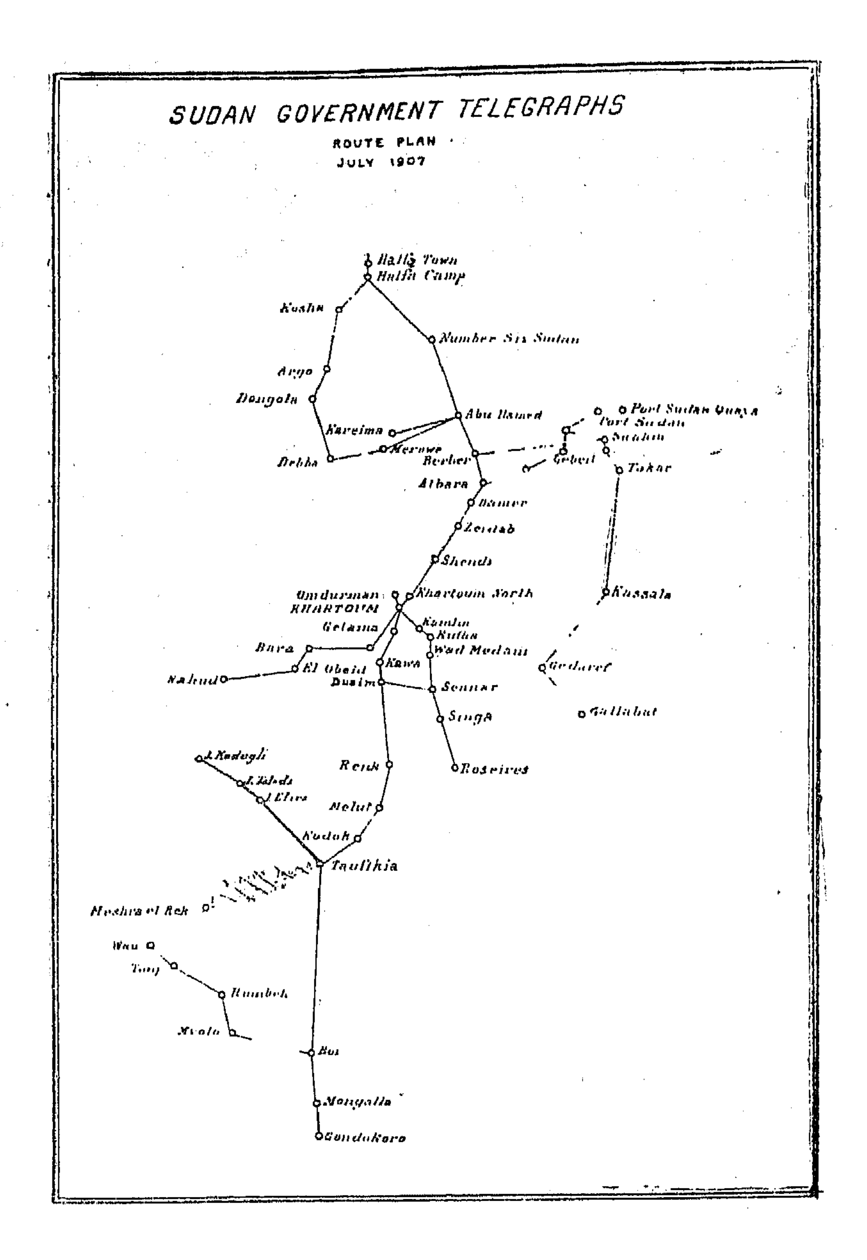
(٢٧) محفظة ١١ مجلس الوزراء (سودان) عام ١٨٨٤م .

(٢٨) أنظر الخريطة بكتاب جهود مصر الكشفية فى أفريقيا للمؤلف .

(٢٩) In March, 1897, a Sudan postal service was commenced. The first office opened was at Halfa camp, and following in the wake of the Army, offices were opened in the same year at kerma, Dongola, Korti, and Merowe and a regular bi-weekly mail was established. There are now 26 post offices in the Sudan open to the money order service and a travelling postmaster issues and pays money orders at stations on the Halfa-kerma Railway.

The telegraph now, besides connecting with Suakin and kassala, reaches to Gallabat, Taufikia (W. Nile), Roseires, and El-Obeid. A line from Khartoum through Geteina and kawa to Goz Abu Guma is now in course of construction, and when the Nile-Red Sea Railway is commenced, a telegraph line will be built along it.

(٣٠) أنظر الخريطة رقم (١٥) خلف صفحة ٣٣٤ .



الخريطة رقم ١٥

هذه الخريطة توضح لنا مكاتب التلغراف التى أنشأتها مصر فى البلدان السودانية وغيرها من البلدان الأفريقية الأخرى

٤ ـ البريـــد :

الى جانب اهتمام مصر بانشاء خطوط التلغراف فى جميع الأقاليم الافريقية ، فانها أهتمت أيضا بانشاء مكاتب للبريد فى هذه البلدان ، ففى مارس عام ١٨٩٧م كانت الخدمة البريدية قد انتشرت على نطاق واسع ، وكان أول مكتب بريد قد فتح فى حلفا ، وفى نفس السنة فتحت مكاتب أخرى للبريد، فى كرمه ، ودنقـــله ، وكورتى ، ومروى . وفى عام ١٨٩٨ فتح مكتب فى الخرطوم ، وانتقل المكتب الرئيسى للبريد (ادارة البريد) من القاهرة الى الخرطوم . وفى بداية القرن العشرين بلغ عدد مكاتب البريد فى السودان ٢٦ مكتبا ، وكانت هذه المكاتب تؤدى خدمات منتظمة ، فكانت الحوالات البريدية تنتقل عن طريقها من مكان لآخر.وقد رسمت خريطة موضحا عليها مكاتب البريد . ويعتبـــر هـــذا العمل من جانب مصر على جانب كبير من الأهمية ، لأنه يؤكد دور مصر الحضارى فى أفريقيا ، والذى لا يقبل مجالا للشك . *

---

* انظر الخرائط الخاصة بالبريد بكتاب جهود مصر الكشفية فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر للمؤلف .

الفصل السادس عشر

نظام الحكم المصرى فى الأقاليم الأفريقية

فى الفترة ما بين ١٨٨٠ — ١٨٩٩م

تمخض الوجود المصرى فى الأقاليم الافريقية ، التى خضعت للسيادة المصرية فى الفترة ما بين ١٨٢٠ وحتى هذه الفترة ، عن عدة مظاهر حضارية ، لم يكن لهذه الاقاليم سابق معرفة بها ، فكانت مصر قد ضحت ، بالكثير من أبنائها وأموالها ايمانا منها بالعمل على نهضته وتقدم هذه البلدان ، فمن المعروف أن هذه الاقاليم حرمت من أبسط مبادىء الحضارة ، والسبب فى ذلك يرجع الى ظروفها الطبيعية ، وكان من ابرز المظاهر الحضارية ، التنظيم الادارى ، والأمن ، والتعليم والصحة والقضاء . وسوف نرى من خلال دراستنا لهذا الفصل هذه المظاهر كل على حده .

١ — التنظيم الادارى :

لم يستقر التنظيم الادارى فى الأقاليم الافريقية فى هذه الفترة على نمط واحد ، بل نجده يتغير من وقت لآخر ، فقد انقسم هذا التنظيم الادارى فى الأقاليم الأفريقية الى قسمين اداريين فقط ، يضم الأول منها مديرية خط الاستواء ، ودارفور وشرق السودان وسواكن ومصوع ، ويضم القسم الثانى منها بلدة بربرة ، وهرر وزيلع وتاجورة ، وكان على رأس كل قسم من هذين القسمين حاكم برتبة مدير عموم ، وكان يتبع كل منهما مديرو المديريات ومشايخ القرى ، وكانا هذان الحاكمان يتبعان بطريقة مباشرة

حكمدار الحكمدارية (١) من الواضح أن الغرض من هذا التقسيم كان بمثابة تنظيم السلطة فى هذه الأقاليم بالاضافة الى انجاز الأعمال الحكومية بصورة مرضـــــية .

لم يستمر هذا التنظيم معمولا به مدة طويلة ، يبدو لأنه لم يؤد الغرض الذى أنشىء من أجله ، مما اضطر الحكومة المصرية فى ٢٢ فبراير عام ١٨٨١ ، ان تعيد تقسيم الاقاليم الافريقية من جديد الى أربعة أقسام ادارية يعرف الأول منها باسم (مديرية عموم غرب السودان) ويضم مديريات دارفور ، وكردفان وشكا وبحر الغزال ودنقلة . وقد عين على رأس هذا القسم حاكما برتبة مدير عموم ، ، وكان مقره بلدة الفاشر ، ويعرف الثانى من هذه الأقسام باسم مديرية عموم وسط السودان ، ويضم مديريات بربر والخرطوم وسنار وفاشودة ، وخط الاستواء ، وكان يحكمه أيضا حاكم برتبة مدير عموم وكان مقره بلدة الخرطوم ويعرف الثالث من هذه الأقسام باسم مديرية عموم شرق السودان،ويضم مديريات التاكه وملحقاتها ، وكسلا،والقلابات،واميديب، وسواكن ومصوع وملحقاتها حتى باب المندب ، وكان يحكمه أيضا مدير عموم، وكان يتخذ مقره فى بلدة مصوع ، ويعرف القسم الرابع باسم مديرية عموم هرر ، وملحقاتها (الأوجادين والجاديبورسى) ويضم أيضا موانى زيلع وبربرة وملحقاتهما ، وكان يحكمه أيضا مدير عموم الذى اتخذ مقره فى بلدة هرر .

وكان من اختصاص مديرى العموم ، أن يقوم كل منهم بالاشراف على مديرى المديريات التابعة له ، وكذلك الاشراف على مديرى الضبطيات والمجالس العسكرية ، والمحاكم الشرعية ، بالاضافة الى ذلك فانهم كانوا يتولون رئاسة القوات المسلحة ، التى توجد فى كل مديرية من المديريات التابعة لأقســــامهم .

وكان من اختصاص مدير كل مديرية أن يقوم برئاسة المجالس المحلية ، وان يعمل على حفظ الأمن والاستقرار بين سكان مديريته ، زيادة على ذلك ، فانه كان عليه أن يعمل على تحسين أحوال الزراعة والتجارة والمواصــــلات (٢) .

---

(١) تقرير اسماعيل باشا أيوب ، فى ٢ صفر عام ١٢٩٧ هـ الموافق ٨٠ يناير م
(٢) محفظة ١١١ : المصـــــدر السابق .

وقد زودت كل مديرية من مديريات أى قسم بعدد من الموظفين ، الذين يعملون فى الضبطيات وفى المجالس المحلية ، وفى المحاكم الشرعية وفى المجالس العسكرية والضرائب ، فكان من المتبع أن يعين صراف لكل قرية ، وذلك لقيد حصر الأموال والضرائب المقررة على كل شخص ، وكان على هذا الصراف أيضا أن يقوم بتزويد السكان باستمارات مطبوعة موضحا بها مقدار الضرائب المقررة عليهم ، وميعاد تسديدها . والى جانب الصيارف ، وجد هناك مفتشو الضرائب ، الذين كانوا يقومون من وقت لاخر بمراجعة السجلات والدفاتر الخاصة بقيد الضرائب ، ثم يقومون بعد كل تفتيش بكتابة تقرير ، يرفع الى مدير عموم القسم (٣) .

ولكن على الرغم من ذلك ، الا أن هذا التنظيم الادارى لم يستمر طويلا ، يبدو لأنه لم يحقق الهدف المنشود ، وربما يرجع ذلك الى فشل المديرين فى تنفيذ ما أوكل اليهم من مهام ، ومن المرجح أن يكون السبب فى ذلك راجعا الى قيام الثورة المهدية فاضطرت الحكومة المصرية ازاء ذلك أن تعيد تكوين التنظيم الادارى فى البلاد من جديد ، بحيث جعلت ادارة جميع البلاد الافريقية الخاضعة للسيادة المصرية ، تحت ادارة نظارة عرفت باسم « نظارة الأقاليم السودانية وملحقاتها » وكان مركز هذه النظارة مدينة القاهرة (٤) وقد عين عبد القادر باشا ناظرا لهذه النظارة ، وحكمدارا لعموم السودان ومن الملاحظ أن هذا النظام ظل يعمل به حتى أجبرت مصر على اخلاء جميع الاقاليم الافريقية ، بما فى ذلك السودان .

ويزاول التنظيم الادارى المصرى من الأقاليم الافريقية حل محله التنظيم الادارى الذى أدخله المهدى وكان قائما على أساس أن تكون دولته على غرار الدولة الاسلامية الاولى ، فكان المهدى قد اختار لنفسه أربعة من الخلفاء على غرار الخلفاء الراشدين ، لكى يعاونوه ، فى ادارة شئون الدولة ،

---

(٣) نفس المصدر .

(٤) محفظة ٤٣ مجلس الوزراء (سودان) صورة أمر عام ١٨٨٢م .

ولكى يتجحوا كذلك بعد موته فى ادارة البلاد ، وكان المهدى قد عين كل واحد منهم على قسم من جيشه ، وكان لكل منهم علمه الخاص ، فأخذ الخليفة عبد الله ، العلم الأسود ، وأخذ الخليفة على واد الحيلو ، العلم الأحمر ، وأخذ الخليفة محمد الشريف ، العلم الأخضر ، وأخذ محمد المهدى بن السنوسى العلم الأبيض (٥) .

وقد ذكر الدكتور مكى شبيكة ، أن المهدى قسم البلاد الى عدد من العمالات ، أو المديريات ، وقد جعل على رأس كل منها عاملا أو مديرا ، كان يهيمن على الجيش والادارة ، وكان المرجع الأعلى فى الشئون المحلية ، بالاضافة الى ذلك فانه كان يمثل حلقة الاتصال بين الأهالى والخليفة ، وكانت الأوامر والمنشورات ترد اليه من العاصمة ، فيقوم بتنفيذها ، وكان عليه أيضا أن يقوم بحل جميع المشاكل والأزمات التى تحدث فى مديريته (٦) . وكانت العمالات الكبرى هى دنقلة وبربر وغرب السودان وكسلا ، وكان لكل مدير عدد من المندوبين ، لمساعدته فى أعماله الادارية . والى جانبهم وجد عدد من الامراء ، الذين كان عملهم يتركز فى حماية ما يسمى بالبوغازات، فكانت هناك حامية سواردة التى كانت تتمركز فى أقصى الشمال ، وحامية القلابات والقضارف . وكان جنود هذه الحاميات يتسلحون بالأسلحة النارية ، وكان جنودها أيضا من السود ، بينما كان أولاد العرب يمثلون الحرس الخاص للخليفة . وكان هؤلاء الجنود يتدربون على الفنون الحربية (٧) . والى جانب هؤلاء جميعا ، وجد عدد من القضاة الذين كانوا يقومون بالفصل فى المنازعات ، وكان عليهم أن يعملوا على حسب ما تقضى به الشريعة الاسلامية . وكان دخل الدولة فى ظل المهديين قائما على الغنائم والعشور وزكاة الماشية وضريبة الغلال (٨) .

---

(٥) Holt. P.M. : The Mahdist State in the Sudan. PP. 261-262

(٦) د. مكى شبيكة : السودان فى قرن ، المصدر السابق ، ص٢٥٨ .

(٧) Mandour El-Mahdi : op. cit. P. 111.

(٨) د. مكى شبيكة : المصدر السابق ، ص ٢٥٨ .

لم يستمر التنظيم الادارى الذى وضعه المهديون مدة طويلة من الزمن ، بل انتهى هذا النظام بمجرد أن استرد السودان ، من جديد ، فى الفترة مابين ١٨٩٦ ، ١٨٩٩ ، وحل محله نظام آخر جديد ، وضعه المصريون ، بعد أن استقرت الأمور ، واستتب الأمن فى البلاد ، فقد قسمت البلاد الى مديريات والمديريات الى مأموريات أو مراكز ، قام بأدارتها ضباط الجيش المصرى من الانجليز والمصريين .

والى جانب هؤلاء المديرين كان هناك عدد آخر من الموظفين الرسميين ، مثل السكرتير العام ومدير المخابرات والسكرتير القانونى والمالى ومدير التخطيط المصرى وباش حكيم الطب ، ومدير الغابات والزراعة والأراضى ومدير السكة الحديدية ، ومدير النقل البحرى ، ومدير التلغراف والبريد والجمارك ، وموظف عموم الطب البيطرى ، ورئيس مصلحة عتق الرقيق وناظر مصلحة تنظيم الصيد . وكان هؤلاء جميعا من الضباط الانجليز باستثناء السكرتير القانونى ، ومدير الغابات والتعليم ، وناظر تنظيم الصيد، ومدير الزراعة والأراضى ، كانوا جميعا من المصريين العاملين بالجيش المصرى فى السودان . ويبدو أن هؤلاء كانوا يمثلون رؤساء المصالح الحكومية، فكانوا هم المسئولين عن شئون مصالحهم أمام حكمدار السودان (٩) .

والى جانبهم وجد عدد من مديرى المديريات والمأمورين ، الذين كان عليهم الاهتمام بشئون مديرياتهم ، وكان عليهم أيضا أن يضربوا بحزم على أيدى المنحرفين ، وكان المأمورون فى مراكزهم يمثلون رؤساء البوليس والقضاة ومسجلى الأراضى (١٠) .

٢ — القوانين التشريعية :

كانت الادارة الجديدة للسودان ، قد أصدرت عدة قوانين كان من شأنها جميعا العمل على تنظيم أحوال البلاد ، وكان من هذه القوانين قانون يقضى بتنظيم دفع ضريبة الأرض الزراعية ، فكان من المتبع عندما يتاخر

---

(٩) Offiserc of the Sudan government. op. cit. P. 3.

(١٠) د. مكى شبيكة : المصـــدر السابق ص ٣١٣ .

صاحب الأرض عن دفع الضريبة المقررة على أطيانه ، وتجاوز مدة التأخير شهرا ، يقوم فى هذه الحالة صراف الناحية برفع الأمر الى مفتش تحصيل الضرائب ، أو الى مدير المديرية ، الذى يقوم بدوره باستدعاء صاحب الأرض ، وذلك لتحصيل الضريبة منه ، ولكن فى حالة عدم حضوره ، وفى حالة عدم الاستدلال عليه ، تقوم فى هذه الحالة المديرية بلصق ورقة التكليف الخاصة بمساحة ارض هذا المواطن فى القرية ، حتى يتسنى للسكان قراءتها ومعرفة صاحب الأرض ، لكى يقوموا بابلاغه بالذهاب الى القاضى ليوضح له الأسباب التى دفعته الى عدم دفع الضريبة المقررة على اطيانه الزراعية ، واذا اتضح أن محصول ارضه لم يكن كافيا ، ولم يكن هو متعمدا فى عدم دفع الضريبة ، ففى هذه الحالة ترفع قضيته الى الحاكم العام للنظر فيها ، وابداء الرأى ، وأما اذا اتضح أنه كان متعمدا عدم الدفع ، يقوم القاضى فى هذه الحالة باصدار أمر بالحجز عليه ، على شرط أن يستثنى من هذا الحجز الملبوسات الضرورية ، لهذا المالك وازوجته ، ولأولاده ، وكذلك الالات الزراعية التى يمتلكها والمواشى التى يستخدمها فى زراعة أرضه ، وفى هذه الحالة يمنح صاحب الأرض مهلة تصل الى ١٤ يوما واذا اتضح بعدها انه غير قادر على دفع الضريبة المقررة يقوم فى هذه الحالة مأمور تحصيل الضرائب ببيع الأشياء المحجوزة عليها ، أو قسم منها ، أى بقدر ما يكفى لسداد قيمة الضريبة المقررة عليه وكذلك مصاريف رسوم الاجراءات التى اتخذت ضده ، وكان قد اشترط ايضا أن تباع الاشياء القابلة للتلف فورا ، واذا كانت اثمان الأشياء التى بيعت غير كافية ، لسداد المبلغ المطلوب ، ولم توجد أى أشياء أخرى يمكن بيعها ، ففى هذه الحالة ينتظر الى أن يتم نضج المحصول المزروع بهذه الأرض ، وبعد جنيه يباع كله بالمزاد العلنى أو جزء منه ، على حسب مايكفى لسداد الضريبة ، وفى حالة عدم كفايته لسداد هذه الضريبة ، يقوم المدير ببيع المواشى المستثناه من الحجز ، فاذا لم تسدد الضريبة بعد ذلك يقوم المدير ببيع أرض هذا المواطن ، بالمزاد العلنى ، وكان قد تقرر قبل بيع الأرض ، أن يمنح صاحبها مهلة شهرين ، لكى يتمكن من جمع المبلغ المطلوب للميرى ، وفى حالة عدم مقدرته على احضار هذا المبلغ ، يقوم المدير فى هذه الحالة ببيع الأرض كما توضح ، وما يتبقى من ثمنها يسلم الى صاحبها ، واذا حدث تنازع بين أفراد الاسرة

على المبلغ المتبقى ، ترفع فى هذه الحالة القضية للقاضى للحكم فيها (١١) .

وكان من هذه القوانين أيضا ، قانون يقضى بفرض ضريبة على العقارات (عوائد) وقد قدرت قيمتها بايجار شهر فى السنة ، وكانت هذه العوائد تدفع على أربعة أقساط ، متساوية ، يدفع الأول منها ، فى أول يوم من شهر يناير ، ويدفع الثانى منها فى أول يوم من شهر ابريل ، ويدفع الثالث فى أول يوم من شهر يوليو ، ويدفع الرابع فى أول يوم من شهر أكتوبر، وكان قد تقرر أن يعفى من هذه العوائد المبانى التالية بعد :

ـــ المبانى الحكومية والجوامع والكنائس والمحلات التى لايسكنها أصحابها ، والتى لاتزيد قيمتها الايجارية فى السنة عن ٥٠٠ قرشا ، وكذلك المحلات التى تخلو من السكن لمدة ثلاثة أشهر متتالية ، ففى هذه الحالة لايدفع عنها عوائد الا اذا سكنت مرة أخرى .

وكان من المتبع كذلك أن تقوم بتقدير هذه العوائد لجنة مؤلفة من ستة أشخاص كان من بينهم ثلاثة من موظفى الحكومة ، والذين كانوا يعينون بمعرفة المدير ، وأما الثلاثة الاخرى فكانوا ينتخبون من قائمة مشتملة على اثنى عشر عضوا من أصحاب العقارات ، التى تقرر أن يدفع عنها ضرائب (عوائد) وكان هؤلاء الاثنى عشر شخصا ينتخبون بمعرفة أصحاب العقارات ، وكان من المتبع أيضا بعد تقدير القيمة الايجارية للعقارات ، أن تقوم اللجنة بنشر هذه القيمة الايجارية فى جداول توزع فى شهر ديسمبر من كل عام فى أنحاء كل مدينة ، وكان يدرج فى هذه الجداول جميع المبانى الجديدة ، التى تم تقدير قيمتها الايجارية ، وكذلك القيمة الايجارية للمبانى ، التى لم يسبق تقديرها ، وكان من المتبع أنه عندما يقوم بابلاغ صاحب العقار باجراء بعض التعديلات فى مبانيه ، ففى هذه الحالة يقوم بابلاغ المديرية بذلك ، وذلك قبل مضى يوم ٣٠ من شهر نوفمبر من العام التالى ، وكان من يخالف ذلك يعاقب بغرامة مالية ، لاتتجاوز عوائد سنة واحدة وفى حالة تأخر

(١١) محفظة ٢٦ ـــ مجلس الوزراء (سودان) قانون ضريبة الأرض عام ١٨٩٩م .

المالك عن دفع قسم من عوائده ، ففى هذه الحالة يجوز تحصيل المتأخر منه ، عن طريق القضاء . وفى حالة ما يتأخر اى صاحب عقار عن دفع العوائد المقررة عليه ، وذلك لانه غير معروف للصراف أو لمفتشى الضرائب ، ففى هذه الحالة يجوز لمدير المديريات أن يعلن الساكن بأن يقوم بدفع قيمة العوائد المقررة على العقار ، الذى يقطنه الى خزانة الدولة (١٢) .

وكان منها أيضا قانون الجمارك الذى كان يقضى بأخذ ضريبة على المراكب التى تسير فى النيل وخاصة فى بلاد السودان ، وقد قدرت قيمة هذه الضريبة بواقع قرشين على كل أردب من حمولة المركب ، وكانت قيمة هذه الضريبة تدفع على قسطين ، يدفع أحدهما فى أول يناير ، ويدفع الثانى فى أول يوم من شهر يوليو من كل عام ، وكان يعفى من هذه الضرائب المراكب الحكومية والمعديات الحائزة على رخص ، والمراكب المصرية التى تتجه الى السودان ، وكان يجوز دفع هذه الضرائب (العوائد) فى أية مديرية من المديريات التى تمر المركب من خلالها ، بحيث تحصل بعد الدفع على اذن يفيد تسديدها لقيمة الضريبة (ايصال دفع) ، وكان من المتبع كذلك فى حالة فقدان المركب لهذا الاذن ، أن تحصل على اذن آخر (بدل فاقد) فى نظير دفع رسوم قدرها خمسة قروش ، وكان على ربان المركب أن يبرز الرخصة الخاصة بمركبه كلما طلب منه ذلك ، أما اذا رفض أن يبرز هذه الرخصة ، فان ذلك يعنى أن المركب لم تسدد الجمارك الخاصة بها ، وكان مدير كل مديرية يقوم بالتفتيش على المراكب التى تمر من خلال مديريته، وذلك لضبط المخالف منها ، وكانت المدة المقررة لضبط أى مركب ، أن يكون مر عليها اكثر من شهر دون أن يدفع ربانها الضرائب المقررة عليها ، وفى هذه الحالة يكون للمدير الحق فى توقيع غرامة على المركب لاتتجاوز ثلاثة أضعاف الضرائب المتأخرة ، وكان لايسمح للمركب بمغادرة الميناء التى رست فيه ، الا بعد سدادها لقيمة هذه الغرامة ، واذا اتضح فيما بعد أن المركب كانت قد سددت ماعليها من ضرائب ، ففى هذه الحالة ، ترد قيمة الغرامة الى ربان المركب ، بعد خصم قيمة الرخصة الجديدة ، وأما اذا

---

(١٢) نفس المصدر : قانون عوائد الابنية عام ١٨٩٩م .

تأخر ربان المركب مدة ٣ شهور عن دفع الغرامة ، ففى هذه الحالة يقوم مدير المديرية ببيع المركب بالمزاد العلنى ، بعد خصم تكاليف الضبط ومصاريف البيع وقيمة الغرامة ، وما تبقى من ثمن البيع يسلم الى صاحب المركب،واذا لم يظهر أصحاب حقيقيون لهذه المركب ، ففى هذه الحالة يحفظ ثمن المركب طرف المدير لمدة ٣٠ يوما (١٣) ، بعدها تعرض قضية هذه المركب على القضاء ، وذلك للنظر فيها واتخاذ ما يلزم اتخاذه من اجراءات .

وكان منها أيضا قانون يقضى بتحصيل ضرائب على الصمغ وريش النعام والعاج ، وقد تقرر أن تكون قيمة هذه الضريبة ٢٠٪ من ثمن الكمية التى تحملها المركب ، واشترط أن تحصل قيمة هذه الضريبة عند أول محطة جمرك تصل اليها المركب واشترط أيضا أن يكون هذا المكان مزود بميزان لوزن البضائع ، وكان لصاحب البضائع الحق فى دفع قيمة الضريبة الجمركية ، أما عينا واما نقدا ، وكان قد تقرر أنه فى حالة عدم دفع قيمة هذه الضريبة ، تصادر البضائع لجانب الحكومة ولايفرج عنها ، الا بعد تسديد الرسوم الجمركية المقررة (١٤) .

وكان من هذه القوانين كذلك ، قانون يقضى بضرورة ترخيص الأسلحة النارية ، وخاصة ، للاشخاص الذين يرغبون فى احراز هذه الأسلحة ، وكان من يخالف ذلك ، يعاقب بغرامة لاتتجاوز ٢٠٠ قرشا ، أو بالسجن لمدة شهرين أو بالعقوبتين معا ، وكان يستثنى من شرط الحصول على ترخيص، أفراد القوات المسلحة ، وكان للسلطة الحكومية الحق فى مصادرة أية أسلحة تضبط غير مرخصة ، وكانت مدة الرخصة عاما يبتدىء من أول يناير ، وينتهى فى ٣١ ديسمبر من نفس العام ، وكان لايقع تحت طائلة القانون كل من يجدد رخصة سلاحه فى يوم ١٤ من شهر يناير من العام التالى وكانت الرسوم المقررة على ذلك ٥٠ قرشا بالنسبة للبندقية ، ٢٥ قرشا بالنسبة للمسدس (١٥) .

---

(١٣) نفس المصدر ، قانون عوائد المراكب عام ١٨٩٩م .

(١٤) محفظة ٢٦ مجلس الوزراء (سودان) قانون ضريبة الصمغ وريش النعام قانون عام ١٨٩٩م .

(١٥) نفس المصدر : قانون استعمال الاسلحة النارية عام ١٨٩٩م .

وكان منها أيضا قانون يقضى بضرورة حصول الباعة المتجولين على تراخيص تخول لهم حرية الاتجار فى أية سلعة تجارية ، فى مقابل دفعهم رسوما تتراوح قيمتها فيما بين ٧٥ ، ١٠٠ قرشا ، وكانت مدة الرخصة تنتهى فى ٣١ ديسمبر من كل عام ، ولكن اذا جددت فى يوم ١٤ من شهور يناير من السنة التالية فلا يعتبر صاحب هذه الرخصة مخالفا ، وكان من المتبع بالنسبة الرخص التى يستخرجها صاحبها فى أول يوم من شهر يوليو أن يدفع عنها ، نصف رسوم تلك السنة ، وقد بلغت قيمة الغرامة التى كانت توقع على المخالفين خمسين قرشا ، وكان للقاضى ولمدير المديرية الحق فى القاء القبض على المخالفين (١٦) .

ومنها أيضا قانون يقضى بتحصيل ضرائب على قطعان الماشية ، والابل والأغنام والماعز فكان قد تقرر أن تدفع هذه الضرائب سنويا ، وقد تراوحت قيمتها فيما بين ٣٪ من قيمة أثمان الجمال ، والمواشى ، ٨٪ من قيمة اثمان الأغنام والماعز ، وكان قد تقرر أن تدفع قيمة هذه الضرائب ، أما نوعا ، وأما نقدا ، ففى حالة دفعها عينا ، يجب فى هذه الحالة أنتكون الدواب المأخوذة كضريبة صغيرة السن ، قوية الجسم ، وقد استثنى من هذه الضريبة الأبقار التى تستخدمفى الأعمال الزراعية ، وفى حالة تأخر صاحب القطيع عن دفع قيمة الضرائب المقررة عليه ، وتجاوز تأخيره ، ثلاثين يوما ، ففى هذه الحالة يعاقب بدفع ثلاثة اضعاف قيمة عدد الدواب ، التى كان مقررا له أن يدفعها أو مايعادل قيمة أثمانها نقدا ، وكانت هذه العقوبة توقع بمعرفة مدير المديرية ، أو بمعرفة أحد القضاة ، الذين يفوضون فى هذا الخصوص ، وكان من حق صاحب القطيع أن يرفع فى خلال سبعة أيام تظلما مكتوبا ضد الحكومة الى مدير المديرية وذلك للنظر فى تظلمه (١٧) .

وكان منها كذلك قانون يقضى بعدم الاتجار فى المشروبات الروحية ،

---

(١٦) نفس المصدر : قانون الباعة المتجولين عام ١٨٩٩م .

(١٧) نفس المصدر : قانون عوائد القطعان عام ١٨٩٩م .

الا بعد حصول التاجر على ترخيص يخول له ذلك ، وكان كل من يخـالف ذلك يعاقب بغرامة لاتزيد عن مائة جنيه مصرى ، بالاضافة الى مصادرة ما يملكه من خمور ، وقد تقرر أن يكون رسم الرخصة ٥٠ جنيها مصريا ، تدفع على قسطين متساويين بحيث يدفع أحدهما فى أول يوم من شهر يناير ، ويدفع الثانى فى أول يوم من شهر يوليو من نفس السنة ، وقد تقرر أيضا أن تنتهى مدة الرخصة فى يوم ٣١ من شهر ديسمبر من كل عام ، ولايعتبر صاحب الرخصة مخالفا اذا جدد رخصته فى يوم ١٤ من شهر يناير من العام التالى ، وقد نص هذا القانون كذلك على أنه فى حالة رغبة الشخص فى بيع الخمور فى زجاجات ، أو فى صناديق ، أو فى أكثر من محـل فعليه أن يحصل على الرخصة من الحاكم العام ، وكان فى الامكان نقل الرخصة من شخص لاخر ، دون دفع أية رسوم جديدة (١٨) .

وكان من هذه القوانين ، قانون يقضى بتنظيم عمل السودانيين ، فى الجيش المصرى فى السودان ، وكان قد اشترط أن يكون المتقدمون لشـغل مثل هذه الوظائف من اصل سودانى ، ومن خريجى المدرسة الحربية الموجودة بالخرطوم ، أو يكونوا من التابعين لادارة المعارف بالسودان ، وكان يستثنى من هذه القاعدة الصولات (المساعدون) والبلوكات أمناء ، وكان قد اشترط أن تتضمن مسوغات التعيين المستندات التالية بعد : ـــ

— شـهادة حسن الاخلاق (السير والسلوك)
— شـهادة الجنسـية .
— شـهادة طبية تثبت صلاحية المتقدم للوظيفة .
— شـهادة الميلاد .

وكان من المتبع ان يظل الموظف الجديد ، تحت الاختبار مدة عام ، وكان يجوز اطالة هذه المدة الى عامين ، يمكن بعدها تثبيت الموظف أو فصله

---

(١٨) محفظة ٢٦ مجلس الوزراء (سودان) قانون تحريم الخمور عام ١٨٩٩م .

من العمل في حالة عدم صلاحيته لشغل هذه الوظيفة ، ويكون ذلك بأمر سردار الجيش ، وقد انقسم هؤلاء الموظفون الى ثلاثة أقسام .

موظفون من الدرجة الأولى ، وهم الذين أتمو الدراسة المقررة بالمدرسة الثانوية ، أو بالمدرسة الحربية بالخرطوم .

— موظفون من الدرجة الثانية ، وهم الذين أتموا بنجاح دراسة السنة الثانية بالمدرسة الثانوية ، ويضاف اليهم صولات الجيش .

— موظفون من الدرجة الثالثة ، وهم الذين أتموا دراسة السنوات الأربع بالمدرسة الابتدائية ، بالاضافة الى بلوكات أمناء الجيش السابقين .

وكان من المتبع أن لايرقى الموظف من وظيفة الى أخرى ، الا بعد مضى سنتين على تعيينه ، وكان للموظف الحق فى حصوله على اجازة سنوية مدتها ٣٠ يوما ، وأجازة مرضية بنصف مرتب لمدة شهرين (١٩) .

٢ — القضـــاء :

يعتبر نظام القضاء الذى أدخله المصريون فى البلدان الأفريقية ، نموذجا فريدا من نوعه ، والسبب فى ذلك يرجع الى أن هذه البلاد كانت لاتعرف هذا النوع من القضاء ، فكان القضاء السائد فيها يتمثل فى عقد المجالس القبلية التى كانت تعقد من وقت لاخر ، وذلك لمناقشة المشاكل والمنازعات التى تحدث بين أفراد القبيلة أو بينها وبين أفراد القبائل الأخرى ، فكان شيخ القبيلة يمثل بالنسبة لهذه المجالس الحاكم والقاضى ، فكان يحكم على حسب ما يتراءى له من أهواء ، دون ضوابط أو قواعد قانونية .

ولكن حينما خضعت هذه البلاد الافريقية ، للسيادة المصرية أنشىء فيها ، عدد من المحاكم الشرعية ، ومجالس الشورى فى كل من مدينتى الخرطوم

(١٩) محفظة ٢٥ مجلس الوزراء (سودان) قانون دخول أبناء السودان الى الخدمة بالجيش المصرى فى السـودان .

والتاكه ، كما انشئت بها المحاكم الخصوصية ، فى كل من سواكن ومصوع .

لم يستمر العمل بهذا النوع من القضاء مدة طويلة من الزمن ، فقد انتهى بعد قيام الثورة المهدية فى السودان ، وأدخل المهديون بدلا منه ، نوعا جديدا من القضاء ، تمثل فى تعيين احد الفقهاء ، فى وظيفة قاض وذلك للفصل فى القضايا التى تعرض عليه ، طبقا لما تقضى به الشريعة الاسلامية ، وعلى حسب ما تقضى به منشورات المهدى التى كانت تصدر من وقت لاخر . وكان من هؤلاء الفقهاء ، الذين تولوا أمر القضاء فى دولة المهدى ، القاضى الشيخ أحمد ، الذى كان يؤمن ايمانا عميقا بمبادىء المهدى واستمر هذا القاضى فى ممارسة وظيفته ، حتى اشيع عنه أنه يتقاضى الرشوة ، فزج به فى السجن ، وظل به حتى توفى ، ومن بعده تولى هذا المنصب الشيخ الحسين الزهراء والذى كان ذا رأى مستقل ، فكان يعمل على حسب ماتقضى به الشريعة الاسلامية ، لا على حسب المنشورات المهدية ، فأدى به ذلك الى أن زج فى السجن وظل به حتى مات ، ومن بعده عين الخليفة ١٦ قاضيا ، وذلك للفصل فى المنازعات التى تحدث بين الناس ، وكان من تعليمات الخليفة أن يكون الخصوم متساوين أمام القانون ، بحيث لا تعلو مرتبة أحدهم على الاخر ، فلا يجلس أحدهم على فراش ، ويجلس الاخر على الأرض ، بل يجلس الخصمان على مقعد واحد (٢٠) .

وكان من المتبع أن يحكم القضاة على حسب ما تقضى به الشريعة الاسلامية ، وكان القاضى يقوم بدراسة أية قضية دون تحيز ، فكانت احدى النساء قد قدمت شكوى ضد زوجها بحجة أنه ضربها ، وكانت تطلب الطلاق فى هذه الشكوى ، ولكن بعد أن فحصها القاضى تبين أنها لاتستند على حجج صحيحة فرفضها (٢١) .

لم يستمر هذا النظام مدة طويلة من الزمن فقد انتهى باسترداد السودان مرة ثانية ، واخضاعه للسيادة المصرية ، وكان النظام القضائى الذى وضعه

---

(٢٠) د . مكى شبيكة ، السودان عبر القرون ، المصدر السابق ص ٣٦٩

(٢١) Holt. P.M. : The Mahdist State. op. cit. P. 261.

المصريون فى هذه الفترة يتلخص فى أن الجرائم كان يتم الحكم فيها فى المديريات التى أرتكبت فيها ، فالصغيرة منها تعرض أمام قاضى يجلس بمفرده ، والكبيرة منها كانت تعرض أمام ثلاثة من القضاة . وكانت هذه المحكمة تسمى محكمة مديرية أو محكمة مركزية صغرى ، وكان يراسها مدير أو موظف آخر كبير له سلطة القاضى ، وفيما عدا القضايا البسيطة ، فكلها قد تستأنف الى محاكم أعلى ، وكان للحاكم العام الحق فى اعادة النظر فى كل قضية . واما القضايا المدنية فكان يقضى فيها بموجب لائحة سنت خصيصا لذلك . اما المحاكم الشرعية فى المديريات فكانت تعالج قضايا الأحوال الشخصية بين المسلمين . (٢٢)

ويبدو أن السكرتير القانونى فى الحكمدارية كان بمثابة وزيرا للعدل ، فكان عليه أن يشرف على النواحى القضائية فى البلاد بالإضافة الى اصدار التشريعات اللازمة لتنظيم العمل القضائى فى البلاد . (٢٣)

٤ — الأمن :

عمدت الحكومة المصرية فى هذه الفترة على أن تدعم الأمن فى ربوع الأقاليم الأفريقية ، وذلك باستخدام قوات الجيش ، التى كانت تتمركز فى هذه الأقاليم ، والتى كانت تتولى حماية الأمن فى البلاد ، وذلك بالقاء القبض على اللصوص ، والمتمردين ، الى جانب الدفاع عن حدود الدولة ، وصد أى هجوم خارجى تتعرض له الأقاليم المصرية فى أفريقيا ، فكان من المتبع أن توزع قوات الجيش على جميع الأقاليم الافريقية التابعة لمصر ، على حسب أهمية كل منها ، فالاقليم الواسع المساحة ، كانت ترسل اليه قوات كبيرة من الجيش ، بينما الاقليم صغير المساحة والقليل السكان ، كانت ترسل اليه بالطبع قوات عسكرية قليلة العدد . ففى عام ١٨٨٠ م ، بلغت القوة العسكرية المصرية فى الأقاليم الافريقية ٢٤٥٠٠ جندى ، كانوا موزعين على النحو التالى : —

---

(٢٢) د . مكى شبيكة : السودان فى قرن : المصدر السابق ص ٣١٤ .

(٢٣) Officers of the Sudan government. op. cit. P. 3.

— ١٢٫٠٠٠ جندى بضباطهم من جنود البيادة .
— ١٠٠٠ جندى من جنود المهندسين .
— ١١٫١٠٠ جندى من جنود الطوبجية .
— ٤٠٠٠ من جنود الباشبوزق .

وقد سلح جنود البيادة بالبنادق الرامنتون ، بالاضافة الى تزويد كل جندى بـ ٢٠٠ من الطلقات ، بقزمه ، وبكوريك ، وبكمية من المؤن والمهمات . (٢٤)

وفيما بعد تقرر أن يزداد عدد القوات العسكرية المصرية ، فى البلدان الافريقية ، من ٢٤٥٠٠ جندى عام ١٨٨٠ الى ٣٩٠٥٨ جندى عام ١٨٨١ م ، فربما يرجع السبب فى هذه الزيادة الى قيام الثورة المهدية فى السودان ، وربما يرجع أيضا الى تدعيم القوة العسكرية فى هذه البلاد .

والى جانب تدعيم مصر لقواتها العسكرية المنتشرة فى الاقاليم المصرية فى أفريقيا ، فقد شيدت لها الاستحكامات والحصون والمعسكرات ، كما مهدت اليها الطرق التى تستخدمها أثناء تقدمها من مكان لآخر ، وكان من اختصاص هذه القوات كما ذكرت من قبل ، أن تقوم بالقضاء على الاضطرابات الداخلية ، الى جانب قيامها بنشر الأمن فى ربوع البلاد ، وذلك بتطهيرها من اللصوص وقطاع الطرق ، وقد نجحت هذه القوات الى حد كبير فى هذه الناحية ، كما لعبت دورا هاما فى حماية حدود الدولة ويتضح ذلك فى محاربتها لقوات الدراويش ، وخاصة فى أثناء استرداد السودان ، فقد هزمتها فى مواقع عديدة . (٢٥)

٥ — التعليم :

استمرت المدارس التى انشأتها مصر فى السودان فى الفترة السابقة

---

(٢٤) تقرير اسماعيل باشا أيوب : المصدر السابق .
(٢٥) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

على عصر توفيق ، تمارس نشاطها العلمى فى هذه البلدان ، ويتضح ذلك جليا من قراءة أحد الخطب التى القيت فى احـد الاحتفـالات بمدرسـة الخرطوم ، التى كانت تعقد فى نهاية العام الدراسى ، احتفـالا بتخريج التلاميذ ، وقد جاء فى احدى هذه الخطب ما نصه :

« ولمـا كان من المآثر الحميدة والفوائد الأكيدة امتحانكم فى كل عام بحضور الذوات الكرام لتتبين منكم الحقائق ، ويتميز العائق من المـائق ، فها هو ذلك اليوم الجليل ، قد حان جنيه ، وتأرجحت لكم رياحينه ، وتشرفتم فيه بمقدم سعادة الحكمدار الجليل عليكم ، وسعيه المشكور اليكم ، ومجمع ذوات كبراء وأعيان وأمراء فياله من يوم تجلت فيه بشائر الأفراح ، وعاد بأنس أشهر من الراح للأرواح ، فشمروا فيه عن ساعد الاجتهاد ، وأجيبوا عما تسـألون فيه بذهن وقاد ، فمن أجاب فاز بحظ موفور ، ورمق بعين الاجلال والسرور فى حمى ساحة الحضرة الخديوية ، والمكارم التوفيقية آدام الله أيامها ونشر بالنصر أعلامها » . (٢٦)

لم يقتصر هذا الاحتفال على سنة بعينها ، بل كان يعقد فى نهاية العام الدراسى من كل عام ، وقد جاء فى احدى الخطب التى القيت فى أحد الاحتفالات أيضا بواسطة أحد التلاميذ ما نصه :

« لمـا كان الامتحان العام من المآثر المعتادة فى كل عام فها هو قد آن ذلك اليوم الموعود والموسم السعيد المشهود وتشرفتم يا معشر اخوانى التلامذة بمحفل رجاله العظام وعقد دره الباهر ، النظام المؤلف من رؤساء الحكومة الكرام وأمرائهـا الفخام والعظمـاء والعلماء والذوات وأرباب الاحتشام ... » (٢٧)

واضح من هذين الخطابين مدى اهتمام مصر بنشر التعليم فى البـلاد السودانية ، وواضح منهما أيضا مدى ما وصل اليه التعليم فى الأقاليم الافريقية ، ومدى ما وصل اليه التلاميذ من تقدم فى دراستهم .

---

(٢٦) د . عبد العزيز امين عبد الحميد : المصدر السابق ص ٢٠١ .
(٢٧) نفس المصدر ص ٢٠٥ .

وكان من المتبع أن يحضر الاحتفالات السنوية كبار الشخصيات مثل الحكمدار ومديرى المديريات ورجال البعثات وقادة الجيش ، وذلك للوقوف على مدى ما وصل اليه التعليم فى المدارس السودانية ، فى ظل الادارة المصرية ، ولم يسبق للبلدان السودانية أن شاهدت مثل هذه الاحتفالات قبل الوجود المصرى فى هذه البلاد .

ولكن على الرغم من ازدهار هذه النهضة العلمية فى السودان ، التى نمت وترعرعت فى ظل الادارة المصرية ، الا أنها لم تستمر طويلا ، فقد توقفت ، بصفة نهائية عند ما اندلعت الثورة المهدية فى السودان عام ١٨٨١ م فقد أغلقت هذه المدارس ، وحرم تلاميذها من تكملة دراستهم ، ومن المعروف أن الدراويش اقتصروا فى مجال التعليم على الكتاتيب أو على مدرسة القرية ، كما كانوا يسمونها فى ذلك الوقت ، أو على الخلوة ، التى كان التعليم فيها قاصرا على حفظ القرآن ، وتعليم القراءة والكتابة .

لم اعثر على أية وثائق تشير الى استمرار المدارس التى انشأتها مصر فى بعض الأقاليم السودانية ، فى ممارسة مهمتها ، كما لم أجد فى بعض المراجع ما يشير الى ذلك .

ولكن بعد أن استرد السودان ، وحكم حكما ثنائيا بين مصر وبريطانيا ، أعيد بالتالى فتح المدارس من جديد ، فقد أعيد فتح مدرسة الخرطوم وأم درمان وحلفا وسواكن ، الى جانب فتح الكتاتيب ، أو ما يسمى بمدارس القرى التى كان يتعلم التلاميذ فيها القراءة والكتابة ومبادىء الحساب .

وكانت المدارس التى أعيد فتحها بعد استرداد السودان ، يتم التدريس فيها باللغة العربية ، وفيما بعد ادخلت اللغة الانجليزية ، ولقد أسهمت هذه المدارس بنصيب وافر فى تعليم عدد كبير من ابناء السودان الذين عملوا فى الوظائف الصغيرة ، وأسهموا بذلك فى خدمة بلادهم . (٢٨)

---

(٢٨) Officers of the Sudan government. op. cit. P. 11.

والى جانب هذه المدارس ، فقد أنشئت كلية عرفت باسم كلية
التى بلغت جملة تكاليفها ۱۰۰٫۰۰۰ جنيه مصرى ، وكان يدخلها
المدارس التوجيهية ، وبلغ عدد تلاميذها فى بداية القرن العشرين
تلميذا ، وكان الغرض من انشائها هو تزويد السودان بما يلزمه من المد
والقضاة (۲۹) .

وقد تقدم التعليم فى السودان الشمالى ، وبصفة خاصة به
۱۸۹۸ م ، فقد أنشئت كلية غردون ، الى جانب العديد من المدارس
والمدارس الأخرى ، فى القرى والمدن ، بينما لم يحظ الجنوب بهذه ا
العلمية ، فقد اقتصر التعليم فيه على ما تقوم به البعثات التبشيرية .

وقد ذكر حاكم عام السودان أن عدد الكتاتيب فى السودان ال
بلغ ۱۰۰ من هذه الكتاتيب ، التى كان الأطفال يتعلمون فيها القراءة وال
وحفظ القرآن .

وقد تمخضت النهضة التعليمية فى السودان ، عن وجود ستة
من المدارس ، هى الخلوات والمدارس الابتدائية ، والمتوسـ
والمدارس الفنية ، ومدارس البنات الابتدائية . (۳۱)

ويمكن القول بأن مصر لعبت دورا ايجابيا ، لا يمكن انكاره ، فى
النهضة العلمية فى السودان والبلدان الأفريقية الأخرى .

٦ ــ الصحة :

عرفنا فى الباب السابق أن الحكومة المصرية ، اهتمت بالشـ
الصحية ، فى جميع الأقاليم الأفريقية ، وكانت تهدف من وراء ذلك فى

(۲۹) .. P. 11.

(۳۰) ..y Butt : The Nilotes of Anglo-Egyptian Sudan and ..a. P. 21.

(۳۱) ..n. G. : The Anglo-Egyptian Sudan from within.

الى تحقيق غرضين ، اولهما حماية جنودهما من الأمراض الفتاكة المنتشرة فى هذه البلدان ، وثانيهما معالجة المرضى من رعاياها فى الأقاليم الأفريقية ، بالاضافة الى القضاء على الأمراض المتوطنة ، ولم تقف النهضة عند حد معين، بل نجد أن مصر واصلت اهتمامها بالشئون الصحية فى عهد الخديو توفيق . (٣٢)

وقدتمكنت الادارة المصرية فى هذه الفترة ، من أن تنشىء المستشفيات ، فى معظم البلدان الأفريقية ، التى خضعت للادارة المصرية ، على الرغم من نقص رأس المال الذى وقف عقبة ، أمام الخدمات الطبية الملائمة . (٣٣)

وعلى كل حال فان هذا العمل يعتبر على جانب كبير من الأهمية ، لأن بلاد السودان ، وغيرها من البلدان الافريقية الأخرى كانت لا تعرف نظام المستشفيات ، قبل الوجود المصرى ، وكان من نتائج هذا العمل ان أمكن الى حد كبير أو على أقل تقدير تجنب البلاد من أخطار الأمراض المتوطنة ، التى كانت فى الماضى تقضى على أعداد كبيرة من السكان ، وكان يؤثر ذلك بالتالى فى حياة السكان الاجتماعية والاقتصادية .

---

(٣٢) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

(٣٣) Officers of the Sudan government. op. cit. P. 21.

الفصل السابع عشر

علاقة مصر بالدول الأوربية فى أفريقيا

كانت لمصر علاقات مع بعض الدول فى هذه الفترة ، مثل بريطانيا وفرنسا ، وتركيا . وكانت هذه العلاقات بالنسبة لمصر تختلف من دولة الى أخرى ، بينما كانت هذه العلاقات تكاد تكون متشابهة فيما بين هذه الدول ، بعضها البعض . وسوف أتناول فى الحديث علاقة كل دولة بمصر ، ومدى ما وصلت اليه هذه العلاقة من تطور

١ ـ ايطاليا :

ترجع علاقة مصر بايطاليا فى أفريقيا فى هذه الفترة ، الى عام ١٨٧٩ م ، ففى هذا العام أرسلت ايطاليا سفينة حربية تسمى اسبلوراتو ، وهى احدى قطع الأسطول البحرى الايطالى الى عصب (١) مارة فى طريقها ببورسعيد ومخا فى اليمن . وهناك شرع ضباط هذه السفينة فى انشاء ميناء

---

(١) كانت عصب عبارة عن منطقة مكشوفة ، تقع بالقرب من منطقة سنتيار ، ويبلغ طول ساحلها ٥٠ ميلا تقريبا ، ويوجد بها عدد من الجزر الكبيرة والصغيرة ، وكانت جميعها خالية من السكان ، وكان يوجد بها اسكلتان بنيت احداهما بالأحجار ، وبنيت الأخرى ، بعدد من الواح الخشب، وكانت كل أسكلة منها تمتد فى البحر الى مسافة ٣٥ مترا ، ويبلغ عرضها ٣ متر ، وكان يوجد بعصب أيضا خمسة منازل مبنية من الحجر ، وعشرة توكولات ، وتبلغ المساحة المقام عليها هذه المبانى ٧٠٠٠ متر مربع ، ويوجد بها بعض أشجار الدوم والسنط ، ويخرج منها طريقان ، يصل احدهما الى بيلول ومصوع ، ويصل الآخر الى رهيطة ، وأبوك وتجره وأوسة ، وينقسم السكان فى عصب الى قسمين : قسم يقطن الساحل ، وآخر يقطن الجبال ، وكان سكان الجبال أحسن حالا عن غيرهم .

فى خليج عصب لربطها بمخا بخط ملاحى ، وكان قد تقرر أن تقوم احدى السفن الايطالية برحلة أسبوعية بين هذين الميناءين ، ويقال أن اختيار عصب كميناء يرجع الى أحد أعضاء الجمعية الجغرافية الايطالية ، الذى زارها فى مدة سابقة على هذه الفترة . (٢)

وقد تمكن الايطاليون فى عام ١٨٨٠م من شراء المنطقة الواقعة الى الشمال من عصب،والتى تبتدىء من رأس لوما وحتى مصب خور الماربا القريب من قرية مارجيلينة ، وفى نفس السنة تمكنوا أيضا من مد نفوذهم من رأس لوما الى رأس دارما ، وقد شمل عدد الايطاليون الذين سكنوا عصب فى عام ١٨٨٠ م ، كل من الخواجة سابيتو وزوجته ، وخدمه ، بالاضافة الى١٢٠ جنديا ، كانوا عبارة عن طاقم الوابور الايطالى الحربى ، المسمى فينوراموسكا ، وكان يعتبر هذا العدد مقدمة لما سيأتى من الايطاليين فيما بعد ، وكان الخواجة سابيتو قد ذكر لأحد مستخدمى محافظة مصوع بأنه وزملاءه ينتظرون مجىء المهمات ، والأدوات اللازمة للأبنية المزمع انشاؤها فى عصب ، حتى تصبح ميناءا جيدا .

ولكن لما علمت مصر بوجود هؤلاء الأشخاص الايطاليين فى عصب وبيلول اتخذت بعض الاجراءات التى تحول دون تمكينهم من الاستمرار فيها ، وكان من هذه الاجراءات أن خصصت وابورين حربيين لمراقبة سواحل البحر الأحمر الغربية ، فكان الوابور الأول يقوم بمراقبة الساحل من القصير وحتى مصوع . وكان الثانى يقوم بمراقبة الساحل فيما بين مصوع وبربرة (٣) بالاضافة الى تعيين اثنين من أبناء أبو بكر شحيم ، وذلك لمراقبة تحركات هؤلاء الايطاليين ، فعين أحدهما لملاحظة المنطقة الممتدة من حدود رهيطة ، وحتى تجرة ، وعين الثانى لمراقبة المنطقة الواقعة بين زيلع وبلهار .

وفى نفس الوقت قام الايطاليون الذين استقروا فى عصب بتأسيس

---

(٢) محفظة ١٦٢ — وثيقة ٣٦ عابدين عام ١٨٧٩ م .

(٣) محفظة ١١١ ، المصدر السابق ، تقرير على رضا فى ١٩ صفر ١٢٩٨ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

قومبانية لهم فى هذه البلاد ، ودليلنا على ذلك ، أن الخديو توفيق ، طلب من على رضا محافظ سواحل البحر الأحمر ، أن يتحرى عن الأعمال التى قامت بها هذه القومبانية ، بالاضافة الى معرفة المنطقة التى تم احتلالها بواسطتها، وذلك لعمل اللازم نحو طرد الايطاليين من هذه الجهات ، كما طلب منه أيضا المحافظة على أملاك مصر فى تلك البلدان .

يبدو أن الاجراءات التى اتخذتها مصر ضد التوسع الايطالى فى عصب، لم تأت بنتيجة تذكر ، والدليل على ذلك أن محافظ عموم سواحل البحر الأحمر اخبر الخديو بأن عددا من الايطاليين قدموا من مصوع بطريق البر الى ميناء بيلول وكانوا يركبون عددا من الجمال والحمير والبغال، وهناك فى بيلول أقاموا خيامهم ، بجوار بئر من المـاء ، بعد ذلك قام جنودهم بالتجول فى داخلية البلاد ، لاكتشاف المناطق المحيطة بها ، وقد أخبروا شيخها بأن المنطقة الممتدة من بلدهم وحتى عصب أصبحت ملكا للحكومة الايطالية وأضافوا بأن لهم الحق فى التجول فيها كيفما شاءوا ، وحذروا شيخ البلدة والأهالى من التعرض لهم . ولم يمض وقت طويل ، الا وحضر وابور ايطالى الى بيلول ، ونزل منه عدد من الايطاليين ، يقدر بحوالى خمسين شخصا ، وبعد ذلك توجهوا الى الشيخ برهان محمد شيخ رهيطة، وأفهموه بأنهم يريدون التوجه الى الشـيخ محمد حنفلى ، شـيخ احدى القبائل الحبشية (٤) ، ومن المعروف أن هؤلاء الايطاليين قد اغتيلوا بواسطة رجال القبائل الافريقية .

ولكن عند ما علمت مصر بوصول هؤلاء الايطاليين الى بيلول ، طلبت فى ٢٢ مايو عام ١٨٨١ م ، من محافظها فى مصوع ، أن يمنعهم من احتلالها ، وأن يرسل اليها عددا من الجنود لحمايتها وتدعيم نفوذ الحكومة الخديوية فيها وأخبرته أيضا أنه فى حالة معارضة هؤلاء الايطاليين لهذه الاجراءات ، يقوم باحاطة الحكومة المصرية بذلك ، حتى يتسنى لها اتخاذ الاجـراءات الكفيلة بطردهم من بيلول . (٥)

---

(٤) محفظة ٦ مجلس الوزراء (سودان) ملف ٧ مكاتبة من محـافظ عموم سواحل البحر الأحمر عام ١٨٨٠ م .

(٥) نفس المصدر ، صورة تلغراف محافظ مصوع الى الخديوية فى ١٩ مايو ١٨٨١ م .

يبدو أن ايطاليا لم تكترث باجراءات الحكومة المصرية ، فقد انتهزت فرصة مقتل عدد من أبنائها (٦) فأعلنت على أثره ضم رهيطة الى حوزتها ، وقررت منع المصريين من الدخول اليها (٧) .

وقد عللت ايطاليا احتلالها لعصب وبيلول ورهيطة ، بأن هذه المناطق ليست ملكا لتركيا أو مصر ، بل أنها مناطق مهجورة ، ويتضح ذلك من الخطاب ، الذى أرسلته الى مصر عام ١٨٨٢ م ، والذى جاء فيه ما نصه :

« ان مصر لما وضعت يدها على هذه المناطق (عصب وبيلول ورهيطة) ظلت مهجورة حتى وضعت ايطاليا يدها عليها ، وأنه من الأفضل أن تقبل حكومة مصر عقد معاهدة مع ايطاليا ، فلم يعد هذا تنازلا من جانبها ، على قطعة أرض من أملاكها ، بل يكون هذا ، أمرا يعود بالفائدة عليها ، فايطاليا سوف تقر للحكومة المصرية بحق التملك للجزء الباقى من الساحل الغربى للبحر الأحمر ، سواء كان ذلك فى شمال أو جنوب عصب ، وهذا أمر لم يسبق الاقرار به من أحد ما ، وسوف يتحقق لمصر أيضا ، عدم خوفها من الآن فصاعدا ، من مبيع أراض جديدة فى تلك الجهات ، وما يترتب على ذلك من أضرار لسياسة الحكومة المصرية فى تلك البلاد ، وأن ايطاليا لن تتنازل عن الأراضى الخاصة بها ، بجهة عصب مهما كانت الأسباب ، فعلى الحكومة المصرية ، أن تقبل المساواة القائمة على المحبة ، وعلى هذا يجب عقد معاهدة بين الدولتين لانهاء المشاكل القائمة بينهما » . (٨) يتضح من هذا الخطاب أن ايطاليا لم تعترف بالوجود المصرى فى هذه الجهات .

---

(٦) بلغ عدد الايطاليين الذين قتلوا ثمانية عشر شخصا ، وكانت الحكومة المصرية ، قد القت القبض على كل من محمد بن حنفلة ، واكيتو محمد ، وسعد أبو بكر ، والخواجة كوينتو ، وذلك لمحاكمتهم ، على مانسب اليهم من تهم خاصة بمقتل الايطاليين ، وقد أفرج عن سعد أبى بكر ، الذى حصل على تعويض قدره ٢٠٠ جنيه مصرى ، نظير تعطيل تجارته .

(٧) المصدر السابق ، خطاب الى نظارة الداخلية .

(٨) د . محمد صبرى ، الامبراطورية السودانية ، فى القرن التاسع عشر ، ص ص ١٦٥ — ١٦٦ .

وفى نفس الوقت رفضت مصر أن تستجيب الى مطالب ايطاليا الخاصة بعقد معاهدة صلح بين الدولتين مما دفع ذلك ايطاليا الى مواصلة توسعها فى أفريقيا الشرقية على حساب الأملاك المصرية ، ففى يناير عام ١٨٨٥ م أعلنت احتلالها لبيلول ، وطردت الحامية المصرية منها ، بعد أن جردتها من السلاح ، وفى فبراير من نفس العام ، وبالاتفاق مع انجلترا ، أعلنت احتلالها لمصوع ، وبسطت حمايتها عليها ، وفى ديسمبر من نفس العـــــام دخل الايطاليون مصوع ، وطردوا الحامية المصرية ، المعسكرة فيها ، واستولوا على مخازن الذخيرة والمهمات ، وقد انتقل الموظفون الذين كانوا يعملون فى خدمة الحكومة المصرية ، للعمل فى خدمة الايطاليين ، وكان مجلس النظار قد رفض منحهم معاشات ، مع أنه منح معاشات الى أرامل الجنود الذين قتلوا فى المعارك ، وذلك بواقع سبع جنيهات لكل أرملة ، وكان أربع من هؤلاء النساء (*) قد طلبن السماح لهن بالسفر الى مصوع ، على شرط أن تتحمل الحكومة المصرية مصاريف نقلهم .

لم تقف أطماع ايطاليا عند هذا الحد ، بل أنها فى عام ١٨٨٨ م ، احتلت ميناء زولا ، وبهذا العمل امتد نفوذها من راس قصار (جنوب سواكن) الى ميناء أوبوك فى جنوب عصب ، وفى يوم ٢ من مايو عام ١٨٨٩ ، عقدت مع الحبشة معاهدة أوتشالى ، التى بمقتضاها بسطت حمـــــايتها على الحبشة ، واستولت على كرن (سنهيت) وأغوردت وأسمره ، وبوغوص ، وفى عام ١٨٩٠ م ، صدر مرسوم ملكى ايطالى بتسمية هذه الممتلكات باسم مستعمرة أريتريا .

لم يقتصر التوســــــع الايطالى على الساحل الغربى للبحر الأحمر ، فحسب بل امتد ايضا الى شرق أفريقيا ، ففى فبراير من عام ١٨٨٩ ، تمكنت ايطاليا من عقد معاهدة حماية مع سلطان أوبيـــا ، وفى ٧ ابريل من

(*) Petitionars are four widowers of soldiers killed in the Sudan having spent the indeminty. Which they received at their arrival to Cairo. They are helpless in this city and beg to be returned to Mossawah.

نفس العام عقدت معاهدة مع سلطان الميجورتين ، وفى ٢٤ من شهر مارس عام ١٨٩١ م ، عقدت معاهدة مع بريطانيا وذلك لتحديد نفوذها فى شرق أفريقيا ، وقد تمخض عن ذلك حصولها على المنطقة الواقعة الى الجنوب من الصومال البريطانى ، بما فى ذلك ميناء براوة ، ومركا ، ومقديشيو وورشيخ ، الواقعة الى الشمال من نهر الجوبا ، وفى يوم ٥ من مايو عام ١٨٩٤م تنازلت انجلترا لايطاليا عن رأس غردفوى ، وعلى جميع المناطق المحيطة بها ، وقد بلغ طول هذه المنطقة ٤٠٠ كم ، وبلغ طول الساحل الصومالى الايطالى حوالى ٢٠٠٠ كم (٩) ولكن فى أول مايو من عام ١٨٩٦ م، هزم الايطاليون من جانب الأحباش فى موقعة عدوة ، وعقدت معاهدة بين الطرفين حصلت الحبشة بمقتضاها على استقلالها (١٠) .

٢ ــ بريطانيا :

عرفنا فيما سبق أن علاقة بريطانيا بمصر كانت طيبة ، ولكن لم تستمر هذه العلاقة على ما هى عليه ، بل بدأت تتغيير الى الأسوأ فى هذه الفترة وبصورة خفية فى بداية الأمر ، وظهر ذلك جليا فى موقفها المعادى للتوسع المصرى فى شرق أفريقيا ، فعملت بكل جهدها على عرقلة الوجود المصرى فى هذه المناطق ووصل بها الأمر الى أن أجبرت مصر على التخلى عن شرق أفريقيا ، وعلى أثر ذلك عقدت معاهدة بين الدولتين فى شهر سبتمبر عام ١٨٧٧ م ، وذلك لتحديد نفوذ الوجود المصرى فى أفريقيا الشرقية ، وقد اتفقت الدولتان بأن تنتهى حدود الوجود المصرى من جهة الجنوب عند رأس حافون .

ولم يمض وقت طويل ، الا وكانت بريطانيا قد احتلت مصر ، وعلى وجه التحديد فى عام ١٨٨٢ م ، ومنذ هذا التاريخ أصبح التدخل البريطانى فى الشئون المصرية الداخلية والخارجية تدخلا مباشرا ، وأصبحت العلاقة بين الدولتين ، علاقة دولة استعمارية ، لدولة مستعمرة أقل منها قوة ، فمن

---

(٩) د . محمد صبرى ، الامبراطورية السودانية ، المصدر السابق ، ص ص ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ .

(١٠) نفس المصدر : ص ٢٤٥ .

هذا المنطلق تدخلت بريطانيا فى كل شىء فى مصر ، ووصل بها الأمر الى أن قنصلها فى ساحل الصومال كان يراقب تصرفات حكام بعض الأقاليم المصرية فى أفريقيا ، مثل بربرة وزيلع وسواكن ، ومصوع ، خشية أن يحذوا حذو عرابى فى مصر ، أو خشية أن يثيروا العقبات امام الأطماع البريطانية ، فى عدن ، وفى المحيط الهندى . وقد شجع رئيس مجلس النظار المصرى هذا الأسلوب ، ويتضح ذلك جليا من الرسالة التى أرسلها هذا القنصل ، الى المعتمد البريطانى فى مصر ، وذلك لنقلها الى رئس مجلس النظار ، وناظر الخارجية ، وقد جاء بهذه الرسالة ما نصه :

« ان محافظى كل من مصوع وسواكن ، سيذهبان الى ما ذهب اليه عرابى ، بينما أبو بكر شحيم ، محافظ زيلع ، كان يميل الى الحضرة الخديوية ، وأما بربرة فالآراء فيها متغايرة ، فكان العساكر يظهرون رغبة فى العودة الى مصر ، للانضمام الى عرابى ، وأما الضباط فكانوا يظهرون ميلا شديدا للخديو » .

وبعد أن تسلم رئيس مجلس النظار هذه الرسالة ، طلب من قنصل بريطانيا فى ساحل الصومال ، أن يواصل مراقبته للمحافظين المصريين ، وأن يرسل اليه أخبار هذه المدن أولا بأول ، حتى يكون على علم بما يدور فى هذه المحافظات . (١١) وبناء على ذلك فقد افاد القنصل البريطانى بأن سلوك بعض الضباط المصريين والمحافظين الموجودين فى بعض محافظات البحر الأحمر ، غير مرض ، حيث كانوا يقصرون فى القيام بواجباتهم . (١٢)

يبدو أن القنصل البريطانى كان يقصد بكلمة (يقصرون فى واجباتهم) بأنهم كانوا لا ينفذون تعليمات بريطانيا فى اقاليمهم ، أو بمعنى آخر أنهم كانوا لا يرضون عن تدخل بريطانيا فى شئون مصر الداخلية . وأما بخصوص تقصيرهم فى واجباتهم القومية ، فهذا لا يعنى بريطانيا فى شىء . عندئذ أرسل

(١١) محفظة ٤٠ ، المصدر السابق ، رسالة من السردار الى مجلس النظار فى اكتوبر عام ١٨٨٢ م .
(١٢) نفس المصدر .

الخديو المسيو ماسون بك ، للمرور على سواحل البحر الأحمر ، وذلك للوقوف على أحوال هذه البلاد .

من الواضح أن بريطانيا كانت تعمل لمصلحتها الخاصة دون مراعاة للمصلحة الوطنية المصرية ، بالاضافة الى استمرارها فى التدخل المباشر ، الذى أدى فى نهاية الأمر الى استيلائها على سواكن عام ١٨٨٤ (١٣) كما استولت على زيلع وبربرة وبلهار . ثم استولت على كينيا فى عام ١٨٨٦ ، وعلى أوغندا فى عام ١٨٩٠ . (١٤) زيادة على ذلك فانها شاركت مصر فى حكمها للسودان ، بل وعملت على الانفراد به وتصدت لأية دولة أوربية أخرى تحاول أن تشاركها أملاكها ، فعندما حاولت فرنسا أن ترسل قواتها من غرب افريقيا ، لتستولى على منطقة فاشودة ، سيرت بريطانيا من الخرطوم حملة فى ١٠ سبتمبر عام ١٨٩٨ ، للتصدى للتوسع الفرنسى فى حوض النيل ، وكانت هذه الحملة تحت قيادة كتشنر باشا ، وعندما وصل كتشنر الى فاشودة ، قال له مارشان القائد الفرنسى ما نصه :

« انه مضطر للقتال اذا هوجم ، وأنه وزملاءه مستعدون للموت فى مراكزهم ، وأنه لم يكن مستعدا للاتفاق على شىء ما لم يتلق تعليمات من فرنسا » .

وقد رد عليه كتشنر بقوله :

« انه من ناحيته قد تلقى تعليمات صريحة ، تقضى بأن يستولى على أعالى النيل » ، واضح من هذه العبارة مدى ما كانت تصبو اليه بريطانيا من أطماع استعمارية ، تمتد من مصر فى شمال أفريقيا ، وحتى مدينة كيب كيب تون فى جنوب القارة .

لم يمض وقت طويل ، الا وقررت فرنسا سحب قواتها من فاشوده

---

(١٣) د . محمد صبرى : المصدر السابق ، ص ١٦٧ .

(١٤) آلان مورهيد : النيل الأبيض ، ترجمة محمد بدر الدين خليل صص ٣٣١ — ٣٣٢ .

وكان ذلك فى ١١ ديسمبر عام ١٨٩٨ م ، ويبدو أن السبب فى ذلك يرجع الى أن فرنسا كانت لا تريد أن تدخل فى معركة مع بريطانيا ، بل فضلت أن تحل المشاكل بالطرق السلمية .

بعد هذا العرض يتضح لنا مدى ما وصل اليه النفوذ البريطانى فى مصر ، ففى نهاية القرن التاسع عشر ، أصبحت بريطانيا صاحبة النفوذ المطلق ليس فى مصر فحسب ، بل وفى السودان أيضا ، والدليل على ذلك أنه فى يوم ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨ م ، أرسلت بريطانيا الى مصر رسالة جاء فيها ما يلى :

« انه بالنظر الى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية ، الى الحكومة المصرية ، من الناحيتين الحربية والمالية ، فقد قررت حكومة جلالة الملكة رفع العلم البريطانى ، بجانب العلم المصرى فى الخرطوم ، وأن هذا الاجراء لايقصد به تحديد كيفية ادارة الأراضى المحتلة فى المستقبل ، وانما يرمى الى التأكد بأن حكومة جلالة الملكة ، تعتبر أن لصوتها الغلبة فى جميع المسائل المتعلقة بالسودان ، وانها تبعا لذلك تنتظر أن تلتزم الحكومة المصرية بكل نصيحة تقدمها ، اليها الحكومة البريطانية ، فى شأن المسائل السودانية » .

وأسفر هذا الموقف من جانب بريطانيا ، على توقيع الاتفاق الثنائى بين الدولتين فى ١٩ يناير عام ١٨٩٩م * ، والذى لم يكن نتيجة للتفاوض ، أو نتيجة لأية وسيلة من وسائل عقد المعاهدات الدولية ، بل انه وضع وضعا ، وفرض فرضا ، على الحكومة المصرية ، التى انحصر كل عملها ، فى الاذعان والتوقيع ، حتى أن خديو مصر ، لم تكن له الأهلية القانونية اللازمة ، لعقد مثل هذه المعاهدة ، التى تتضمن تنازلا عن حقوق هى فى الأصل ، من حقوق السلطان العثمانى ، فالفرمان الشاهانى الصادر بشأن تولية الخديو عام ١٨٩٢ م ، يحدد مدى الحقوق التى يستمتع بها الخديو ، ومدى أهليته القانونية ، فى عقد الاتفاقيات الدولية ، وقد جاء فى هذا الفرمان ما يلى :

« ليس للخديو الحق فى أن يتنازل لأحد كائنا من كان عن الامتيازات الممنوحة لمصر ، ولا يتنازل عن جزء من الأقاليم المصرية » .

(*) أنظر الاتفاقية الثنائية فى الملحق .

وتعتبر بريطانيا بعملها هذا ، قد خالفت كافة المعاهدات الدولية ، التى التزمت فيها بضمان السلامة للأقاليم ، التى تكون للامبراطورية العثمانية ، وعدم التعرض لها ، وهذه المعاهدات هى المعاهدة الموقعة بين بريطانيا وكل من النمسا وبروسيا ، وروسيا فى ١٥ يوليو عام ١٨٤٠ م ، وملحقها الصادر فى ٣٠ يناير عام ١٨٤١ م ، ومعاهدة باريس المنعقدة فى ٣٠ مارس عام ١٨٥٦ م ، ومعاهدة برلين المنعقدة فى ٣ يوليو عام ١٨٧٨ م ، وبروتوكول مؤتمر القسطنطينية عام ١٨٨٢ م . (١٥)

واضح من تتبع هذه العلاقة ، أنها أصبحت علاقة حاكم مع محكوم ، فأصبحت الارادة المصرية منعدمة تماما ، حتى أنه لم يعد فى مقدورها ، رفض أية قرارات ، أو تعديل بنود أية معاهدات ، بل أنها كانت تقبل كل ما يقوله المستعمر دون أدنى معارضة .

٣ — فرنســــا :

يرجع تاريخ العلاقات المصرية الفرنسية ، فى افريقيا الى أواخر عام ١٨٧٩ م ، ففى هذا العام أرسلت فرنسا وابورا الى زيلع ، ومنها اتجه الى اوبوك ،وهناك نزل منهخمسة أشخاص، قاموا بالتجول فى تلك المنطقة، وذلك ، لمعرفة مدى ما تحويه من معادن ، وقد تمكنوا من الحصول على عينة من الفحم الحجرى من احد جبالها وقد مكث هؤلاء الأفراد فى أوبوك مدة خمسة أيام ، تمكنوا خلالها من عقد اتفاق مع شخص يدعى السيد على ، من سكان تجرة ، يخول لهم استخراج الفحم من الجبال المحيطة بأوبوك ، فى مقابل أن يحصل هذا الشيخ على مبلغ ٢٠٠٠ ريال ، ولما علم محافظ زيلع بذلك أعلن عدم شرعية هذا العقد ، لأن منطقة أوبوك منطقة مصرية ، وعلى هذا الأساس،يكون هذا العقد باطلا ولا أساس له من الشرعية،زيادة على ذلك فان محافظ زيلع قام بالقاء القبض على السيد على ، الذى قام بتوقيع العقد مع الفرنسيين (١٦) .

---

(١٥) محفظة ١٩ مجلس الوزراء (سودان) وثيقة بدون رقم ، عام ١٨٩٩ م .

(١٦) محفظة ١١١ : المصدر السابق .

ومن ناحية أخرى فان محافظ عموم سـواحل البحر الأحمر أمر برفع العلم المصرى فوق هذه الجهة ، ايذانا باعادتها الى السيادة المصرية ، مرة ثانية (١٧) . ولكن على الرغم من ذلك ، الا أن الفرنسيين مكثوا فى أوبوك ، وكان من أهم أهدافهم انشاء قومبانية فرنساوية برأس مال قدره ٦٠٠ر٠٠٠ فرنك ، بالاضافة الى دراسة امكانية مد سكة حديد من أوبوك ، الى داخلية البـلاد (١٨) .

لم يكتف الفرنسيون بأوبوك ، بل حاولوا عام ١٨٨٣ م ، احتلال ميناء « مناسكلو » التابع لزيلع ، وقاموا برفع العلم الفرنسى فوق هذا الميناء ، ولكن لما علم رئيس مجلس النظار بذلك ، طلب من محافظ زيلع أن يرسل قوة من الجنود المصريين الى هذا الميناء ، وذلك للدفاع عنه ، ووضع العلم المصرى فوقه وطرد الفرنسيين منه (١٩) .

ولكن على الرغم من كل هذه الاجراءات التى اتخذتها مصر ، بشـأن وقف التوسـع الفرنسى فى منطقة أوبوك وما جاورها ، الا أنهـا لم تأت بالنتيجة المرجوة ، والدليل على ذلك ، أن محافظ زيلع أرسل عام ١٨٨٣ م ، خطابا الى المسيو برال مفتش القومبانية الفرنسية فى أوبوك ، يقول فيه ما نصـه :

« ان بعض الأشخاص من تبعية جنابكم أزالوا العلم العثمانى الموضوع، على أحد المناطق التابعة للسيادة المصرية ، حيث يشير هذا العلم الى أن هذه الجهة هى ملكا للدولة العثمانية ، منذ الأزل وحتى الوقت الحاضر ، فكيف ترخص وتصرح لهؤلاء الأشخاص بازالة العلم العثمانى ، ونحن لا نرى فى جنابكم ، ولا فى أحد من اتباع الدولة الفرنسية له الرغبة فى عمل مثل هذا العمل وذلك يعرض حفظ الحقوق المشروعة لدولتنا للخطـر ، وأننى

---

(١٧) محفظة ٣٢ مجلس الوزراء «سودان» تقرير محافظ عموم سواحل البحر الأحمر ، فى عام ١٨٧٩ م .

(١٨) تقرير على رضا عام ١٨٨٠ م .

(١٩) محفظة ٤٣ ، المصدر السابق ، افادة الى محافظ زيلع عام ١٨٨٣م .

ارسلت الى جنابكم من طرف حسن افندى احد موظفى المحافظة ، كى يتسلم منكم العلم المصرى ، ثم يعيد رفعه من جديد فوق قمة جبل التعتية المجاور لأوبوك ، وأرجو عدم المعارضة فى ذلك ، وأطلب منه اذا كان هذا العمل قد تم بأوامركم ، فأرجو معرفة الأسباب التى دعت الى ذلك ، واذا كان هذا العمل قد تم من جانب الأشخاص الأشقياء ، فأرجو التنبيه ، بعدم تكرار مثل تلك الأعمال ، كما أطلب ارسال الفاعل بدون علمكم مع حسن أفندى فهمى مندوبنا ، ما دام هذا الفاعل من رعايا الدولة العثمانية ، لاجراء اللازم معه » .

وعند ما وصل الضابط المصرى حسن افندى فهمى ، الى مقر مفتش القومبانية الفرنسية فى أوبوك ، قال له المفتش الفرنسى ما نصه :

« انكم قادمون من زيلع لمعرفة من الذى نزع العلم المصرى المرفوع فوق قمة جبل التعتية » . فأجابه الضابط المصرى بالايجاب ، وقال الى المفتش الفرنسى ، انه كان يجب عليكم قبل انزال العلم المصرى ، أن تخبروا محافظ زيلع ، والحكومة المصرية بذلك ، فقال المفتش وبحضور زملائه ، مانصه :

« ان العلم المصرى لما صار وضعه فى هذه النقطة ، لم يخبرنا احد به » . فرد عليه الضابط المصرى بقوله :

« ان النقطة والعلم هما من متعلقات الحكومة المصرية ، وتحت رعاية المحافظة ، ومن الضرورى وضع العلم المصرى بها ، دون اخبار اى احد » فأجاب المفتش الفرنسى بقوله :

« انه كان يجب عليكم اخبارنا بما هو لازم اجراؤه بمعرفة المحافظة ، فنحن اجرينا نزعة بدون أن نخبر أحد » . وعلى الفور طلب الضابط المصرى العلم فأخبره المفتش الفرنسى بقوله :

« ان العلم المصرى ارسل الى فرنسا يوم ١٩ سبتمبر عام ١٨٨٣م»(٢٠)

---

(٢٠) محفظة ١٥ : المصدر السابق — تقرير محافظ زيلع عام ١٨٨٣م.

واضح من هذه المحاورة التى دارت بين المفتش الفرنسى فى اوبوك ، وبين الضابط المصرى ، حسن أفندى فهمى ، أن فرنسا كانت لا تعترف بالوجود المصرى فى أبوك وما جاورها من بلدان ، متناسية أن هذه المناطق هى ملك للحكومة المصرية ، فمن المعروف أن الدولة العثمانية ، كانت قد تنازلت عن هذه الأملاك الى مصر ، فى مقابل أن تدفع مصر لها فى نظير ذلك ، مبلغا من المال (الجزية السنوية) .

وكان الضابط المصرى ، قد تسلم رسالة من مفتش القومبانية الفرنسية فى أوبوك لتوصيلها الى محافظ زيلع ، وقد جاء بهذه الرسالة ما نصه :

« أما نحن فيحزننا عدم المقدرة على اجابة طلبكم ، لأن النقطة التى كان العلم المصرى مرفوعا فوقها هى ضمن ملحقات أرض فرنسا بجبهة أوبوك ، وهى الجهة التى صار مشتراها منذ زمن بعيد ، وقد امتدت هذه النقطة من رأس دوميرة الى رأس ايبالى ، وهى من ملحقات بلادنا ، وبما أن النقطة المار ذكرها هى واقعة فى ملحقات فرنسا ، فربما يكون لتجارتنا منفعة بها فى يوم ما ، فغير متيسر لنا أن نصرح برفع العلم المصرى بها ، لأنها ليست من تبعية دولتكم ، ومع ما ذكرنا ، فهذا الأمر سيقوض ما تستصوبه حكومتنا ، ومنا مزيد التحية والاحترام » . (٢١)

واضح من هذا الخطاب مدى محاولة الفرنسيين فى الاستيلاء على المزيد من الأراضى المصرية فى افريقيا الشرقية ، دون الاكتراث بالوجود المصرى فى هذه الجهات ، والدليل على ذلك أنه فى يوم ٢٧ ابريل عام ١٨٨٤م ، وصل وابور فرنسى الى ميناء روشيل ، الذى يعتبر ميناء تجرة الصيفى ، وهناك نزل منه عشرة أشخاص من الفرنسيين ، وقاموا باستكشاف أراضى روشيل وما جاورها ، وقد أخبروا أحمد كامل شيخ روشيل بأن بلدته صارت ملكا لفرنسا ، ولكن لما علم محافظ عموم سواحل البحر الأحمر بذلك ، أرسل عشرين عسكريا لحراسة هذا الميناء . (٢٢) ولكن يبدو أن هؤلاء

---

(٢١) محفظة ١٥ : نفس المصدر .
(٢٢) نفس المصدر .

الجنود المصريين لم يتمكنوا من وقف التوسع الفرنسي في هذه البلاد ، حتى أن لوجـارد Logard الحاكم الفرنسي فى أوبوك ، دعى جميع زعـاء البلاد المجاورة لأوبوك ، بأن يطلبوا حماية فرنسا ، وقد تمكن هذا الحاكم فى الفترة ما بين ١٨٨٤ ، ١٨٨٥ م من عقد معاهدات تخول لفرنسا مد نفوذها الى تاجورة ، وجميع بلاد الساحل ، ابتداء من رأس على ، وحتى منطقة أمبادو الواقعة بالقرب من زيلع ، ولم تكتف فرنسا بكل هذا بل نجدها فى عام ١٨٨٨ تستولى على جيبوتى ، وهى آخر نقطة جنوبية فى خليج أوبوك ، زيادة على ذلك ، فانها احتلت دونجاريتا الواقعة على ساحل الصومال بين زيلع وبربرة ، مما اضطر انجلترا الى أن تعقد اتفاقا مع فرنسا فى عام ١٨٨٨ ، يقضى بأن تترك فرنسا دونجاريتا الى بريطانيا فى نظير أن تعترف بريطانيا بمنطقة النفوذ الفرنسى ، وفى عام ١٨٩٦ م ضمت فرنسا جميع مستعمراتها فى افريقيا الشرقية ، والمكونة من أوبوك وتاجورة وجيبوتى فى وحدة سياسية واحدة ، عرفت باسم الصومال الفرنسى ، وقد اختيرت جيبوتى عاصـمة لهذه المستعمرة . (٢٣)

وبعد ذلك يمكن القول بأن مصر فقدت أملاكها فى أفريقية الشرقية ، دون أن تحصل على أى شىء مقابل ما أنفقته على هذه الأملاك . وفى هذا الصدد يذكر الأستاذ الدكتور جلال الدين مصطفى يحيى ، فى كتابه (مصر الافريقية والأطماع الاستعمارية) ما نصه :

« وهكذا تم التقسيم الاستعماري لبلاد الصومال ، بين كل من انجلترا وفرنسا ، والحبشة وايطاليا ، واستعدت هذه الدول بعد ذلك لاستغلال الاقاليم الصومالية ، والتحكم فى أهلها واستنزاف مواردها وتسخيرها لخدمة الأجانب » ويضيف كذلك فى قوله :

« انه لم يبق لمصر من أملاكها فى افريقيا ، الا منطقة البحيرات ، التى رفض المصريون الخروج منها ، بعد ان اتحدوا مع أهلها وعاشوا فى الاقليم

---

(٢٣) د . محمد صبرى المصدر السابق ، صص ٢٤٥ — ٢٤٦ .

وتزوجوا من الأهالى ، واعطوا صفاتهم العربية والاسلامية الى الكثير من أبناء هذا الأقليم . » (٢٤)

٤ ــ تركيا :

استمرت العلاقات المصرية التركية فى التحسن ، ولم يشوبها اى سوء تفاهم منذ بداية النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، فكان السلطان العثمانى يتابع أخبار مصر من وقت لآخر ، ففى عام ١٨٨١ م طلب من خديو مصر أن يوافيه بكافة المعلومات الخاصة باحتلال ايطاليا لميناء عصب ، وعن اسم الشيخ الذى قام ببيع هذا الميناء ، ومقدار الثمن الذى دفعته أيطاليا لهذا الشيخ ، وما هى المبانى التى أنشأها الايطاليون فى هذا الميناء ، وهل كان هناك موظف معين من قبل الحكومة المصرية ، وخاصة أثناء شراء ايطاليا لهذا الميناء ، أو كانت هذه الجهة تدار بواسطة شيخها ، كما طلب منه أيضا معرفة الاجراءات التى اتخذتها مصر بشأن مقتل الايطاليين الذين كانوا قد تجولوا ، من عصب الى الداخل بعيدا عن الشاطىء » . (٢٥)

وبعد أن تسلم الخديو توفيق رسالة السلطان العثمانى ، بعث اليه بخطاب جاء فيه ما نصه :

« ان الايطاليين كانوا قد استقروا فى عصب منذ مدة طويلة ، ولكننى لم اقابل ذلك بالسكوت ، بل قمت بتقديم احتجاج الى حكومة ايطاليا على هذا التصرف ، الذى لم يكن يستند على اسس شرعية او قانونية ، زيادة على ذلك فاننى أرسلت عام ١٨٨٠ م وابورا حربيا ، لمعاينة الجهات التى احتلتها الايطاليون (شركة روباتينو) ، وقد وجد أفراد الوابور المصرى أن الايطاليين الذين استقروا فى عصب قد أنشأوا من الخشب عشرة أكشاك ، ومخزن ، وخمسة منازل مبنية من الحجر ، وكانت هذه المبانى مسكونة بعدد من الايطاليين

---

(٢٤) د . جلال الدين مصطفى يحيى : مصر الافريقية والأطماع الاستعمارية : المصدر السابق ، ص ص ٧٥٨ ــ ٧٥٩ .

(٢٥) محفظة ١٦٤ عابدين ، وثيقة ٦٦ فى ٣ صفر عام ١٢٩٩ هـ الموافق ١٨٨١ م .

الذين كانوا تحت رئاسة برانكى ، بالاضافة الى ذلك فانه فى عام ١٨٨٠ م ، حضر الى عصب وابور ايطالى ، ونزل منه عدد من الجنود ، وعلى أثر ذلك طلبت مصر من ايطاليا ، وقف هذه العمليات ، ولكن دون جدوى . وأما بالنسبة للمساحة التى احتلها الايطاليون فى عصب فيبلغ طولها ٨٠ ميلا ، ويتراوح عرضها ، فيما بين ٢ ، ٤ ميل ، ويبلغ ثمنها ٨٫٠٠٠ ريالا ، وأما عن الأشخاص الذين باعوا عصب الى ايطاليا ، فهما الشيخ عبد الله ، والشيخ برهان » . وفى نهاية الرسالة تعهد الخديو بأنة لن يسمح فى المستقبل لأية حكومة اجنبية بأن تثبت أقدامها فى سواحل البحر الأحمر الغربية ، وأنه سوف يطالب ايطاليا بالاعتراف بحقوق جلالة السلطان العثمانى وسيادته ، على جهة عصب ، والجهات الأخرى ، وبعد أن تتسلم مصر الأراضى التى أخذتها شركة روباتينو دون وجه حق ، سوف تعقد مصر مع هذه الشركة ، عقد مبايعة يحدد فى صكه حدود الأراضى التى سوف تحصل عليها هذه الشركة طبقا للقانون الذى يخول للأجانب حق التملك فى البلاد السلطانية ، ويذكر الخديو أيضا أنه فى هذه الحالة ، لا يسمح للشركة بانزال أى أدوات أو مهمات عسكرية ، كما تخضع أرض الشركة لسلطة مصر الادارية (٢٦) . »

يتضح من هذا مدى ما كانت عليه العلاقات المصرية التركية من ود ومدى حرص كل دولة على مصالح الأخرى،ولكن هذه العلاقة الحسنة، لم تستمر طويلا ، بل بدأت تسوء وتتدهور ، ويرجع السبب فى ذلك الى أن مصر رفضت أن تدفع لتركيا قيمة الويركو المخصصة عليها ، نظير تنازل تركيا لمصر عن موانى البحر الأحمر الغربية ، فكانت العادة المتبعة أن تقوم تركيا بالحصول على قيمة هذا الويركو من البنوك الأوربية ، وكانت مصر تقوم بتسديد قيمة هذا الويركو الى هذه البنوك (بنك انجلترا وبنك جرين منس) .

كانت مصر قد رفضت أن تدفع قيمة الويركو المقرر عليها لتركيا ، لأنها اجبرت على التخلى عن أملاكها فى افريقيا الشرقية ، لذلك كان من حقها ، الا تدفع هذا الويركو الى تركيا ، فكيف تدفع مصر جزية عن أراض لم تكن فى حوزتها . ولكن على الرغم من رفض مصر دفع هذه الجزية ، الا أن تركيا

---

(٢٦) محفظة ١٦٤ المصدر السابق : مكاتبة من الخديو الى السلطان ، فى ٥ صفر عام ١٢٩٩ هـ الموافق ١٨٨١ م .

ظلت تقترض من البنوك الانجليزية قيمة هذا الويركو ، وفى نفس الوقت طالبت البنوك الانجليزية من مصر أن تسدد قيمة القروض التركية، ولكن لما عرض الأمر على مدير الحسابات المصرى ، رأى أن تدفع مصر جزءا من قيمة هـذه القروض ، وربما كان مدير الحسابات يهدف من وراء ذلك الى عدم اغضاب تركيا وبريطانيا ، ويتضح ذلك من خطابه الى مجلس النظـار الذى جاء فيه ما نصـــه :

« بعد النظر بدقة فى منطوق الفرمانات المتعلقة بالويركو ، وبما تعهدت به مصر الى بنك انجلترا ، وبنك جرين ميلس ، وشركاهم ، يتراءى لى أنه يجب على الحكومة المصرية أن تقوم بدفع بعض المبالغ المقررة الى هذين البنكين لحين الانتهاء من سداد السـلف العثمانية الضـامن لها الويركو المصرى ، ولكنه ممكن تنقيص قيمة الويركو نظير استيلاء ايطاليا على مصوع ، وأن مصر سوف تخسر أية قضية تقيمها على البنوك ، اذا لم تدفع جانبا من المبالغ المستحقة لهم ، وعلى مصر أن تثبت بأن لها الحق فى تنقيص الويركو ، وهذا الموضوع يصعب المباحثة فيه . فمن الضرورى العمل وبذل الجهد من أجل انقاص الويركو ، ما دامت مصوع ، لم تعد تتبع الحكومة المصرية ، وفى حالة عدم وجود حل لهذه المشكلة ، تعرض برمتها على الدول ، واذا حصلت صعوبة فى اقناع الباب العالى الدخول فى المسألة فيمكن للدول أن تساعد مصر فى هذه الحالة . » (٢٧)

وبعد أن عرض مدير المالية المصرية مذكرته على مجلس النظار ، رفض المجلس رفضا قاطعا، أن تدفع مصر قيمة الويركو الخاص بمصوع الى الدولة العثمانية (٢٨) وهذا شىء طبيعى لأن مصوع لم تعد ملكا لمصر ، بل أنها اصبحت ملكا لايطاليا ، فمن الأجدر أن تقوم ايطاليا بسداد قيمة هذا الويركو، لانها هى صاحبة السيادة الفعلية على مصوع .

---

(٢٧) المحفظة ١٦ مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ١٣٩ فى ١٢ اغسطس عام ١٨٨٨ م .

(٢٨) محفظة ١٦: المصدر السابق . جلسة مجلس النظار عام ١٨٨٩م .

لم يقتصر رفض مصر على عدم دفع الويركو الخاص بمصوع ، بل انها قررت أيضا عدم دفعه بالنسبة لزيلع ، ومن أجل ذلك انعقد مجلس النظار فى أول سبتمبر عام ١٨٨٨ م ، بسراى راس التين بالاسكندرية ، وذلك لمناقشة هذه المسألة ، وكان على راس المجتمعين الحضرة الخديوية ، وبحضور كل من ناظر الأشغال ، والمعارف ، والخارجية ، والحقانية ، ووكيل الحربية ، ورئيس ديوان الخديو ، وباشكاتب المجلس ، وانتهى هذا الاجتماع بموافقة أعضاء المجلس على عدم دفع الويركو الخاص بزيلع الى الدولة العثمانية ، يفهم من هذا بأن مجلس النظار لم يأخذ برأى مدير الحسابات المصرى ، والذى كان يقضى بأن تقوم مصر بسداد جزء للبنوك الانجليزية .

وقد استند الخديو فى رفضه الى الأسباب التالية : —

— أن هذا الويركو تقرر على الحكومة الخديوية ، بفرمان عال ، صدر فى ٢٧ جماد أول عام ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م ، فى مقابل أن تتبع زيلع للحكومة المصرية ، تبعية مؤقتة ، واشترط أن تستمر مصر فى دفع الويركو ، طالما تخضع زيلع لنفوذها .

— ولكن لما أجبرت مصر على التخلى عن زيلع ، ففى هذه الحالة ، لم يعد من حقها أن تدفع هذا الويركو ، وبناء على ذلك فان مصر أرسلت فى ١٨ نوفمبر عام ١٨٨٤ ، مذكرة الى الدولة العثمانية ، تخبرها فيها باعادة ميناء زيلع الى حوزتها ، مرة ثانية وفى عام ١٨٨٧ م ، أخبر السلطان العثمانى الخديو توفيق بموافقته على عودة زيلع الى نفوذ الدولة العثمانية، وبالفعل أخلت مصر زيلع ، واخطرت الباب العالى بذلك ، وعلى هذا الأساس قرر مجلس النظار عدم قبول التعهد لابنك العثمانى بدفع ويركو زيلع البالغ مدته ١٥ سنة . (٢٩)

لم يعترف السلطان العثمانى بقرار مجلس النظار المصرى ، والخاص بعدم دفع مصر الويركو المقرر عليها للدولة العثمانية ، والدليل على ذلك

---

(٢٩) نفس المصدر .

انه طلب من الخديو فى عام ١٨٨٩ م ، أن يدفع للدولة العثمـانية المبـالغ المتأخرة التى تقدر قيمتها بنحو ٢٣٫٠٠٠ من الجنيهات المصرية .

وبعد ان تسلم الخديو توفيق خطاب الباب العالى ، طلب من نظارة المـالية ، دراسة هذا الموضوع ، وابداء الرأى ، وقد افادت نظارة المالية، بأن متأخرات الويركو الخاص بزيلع قد سـويت حتى عام ١٨٨٨ ، وقد أضافت النظارة بأن زيلع ليست ملكا لمصر فى الوقت الحاضر ، وترى اللجنة المالية ان مصر ليست ملزمة بدفع شىء من ذلك للباب العالى ، وبناء على رأى نظارة المالية ، أصـدر مجلس النظار قرارا يقضى بعـدم دفع ويركو للسلطان العثمانى . (٣٠)

ويمكن القول بأن مصر كانت محقة ، فى عدم دفعها ويركو (٣١) للدولة العثمانية ، ويعتبر هذا الموقف من جانب مصر ، بداية النهاية للعـلاقات المصرية التركية ، التى انتهت بصورة فعلية باعلان الحماية البريطانية على مصر عام ١٩١٤ م.

---

(٣٠) نفس المصدر .

(٣١) الويركو يعنى قيمة الخـراج التى كانت مصـر تدفعها للدولة العثمانية ، وقد بلغت قيمة هذا الويركو ، قبل ضم سواكن ومصوع الى مصر ، بنحو ٨٠٫٠٠٠ ثمانون الف كيس ، ولكن بعد ضم سواكن ومصـوع الى السيادة المصرية عام ١٨٦٥ م دفع عنهما ويركو قدره ، ٧٫٥٠٠ كيس ، وبذلك اصبحت القيمة الاجمالية للجزية المصرية ، والتى سوف تدفعها الى الدولة العثمانية عام ١٨٦٥ م هى ٨٧٫٥٠٠ كيس وفى عام ١٨٦٦ م صدر فرمان عثمانى ، يقضى بتعديل ولاية العهد بمصر فى العائلة الخديوية ويقضى ايضا بابلاغ الويركو السنوى من ٨٠٫٠٠٠ كيسا الى ١٥٠٫٠٠٠ كيسـا بما فى ذلك قيمة ويركو سواكن ومصوع والبالغ قيمتها ٧٫٥٠٠ كيس والتى رفعت فيما بعد الى ١٠٫٠٠٠ كيسـا . انظر المحفظة ١٦ مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ١٣٩ ، وثيقة بدون تاريخ .

الفصل الثامن عشر

حجم الوجود المصرى فى افريقيا فى

الفترة ما بين ١٨٨٠ — ١٨٩٩ م

من المعروف أن حجم الوجود المصرى فى افريقيا ، فى بداية حكم الخديو توفيق ، كان يتضمن افريقيا الشرقية حتى راس حافون ، ومنطقة أعالى النيل ، ومديرية بحر الغزال ، والسودان شرقه ، وغربه ، ولكن هـذا الوجود لم يكتب له البقاء فترة طويلة من الزمن ، بل بدأ يتناقص شيئا فشيئا ، حتى فقد معظم اجزائه عام ١٨٨٥ م ، ولم يبق لمصر من هذا الوجود سوى الاقليم الاستوائى الذى لم يتمكن المهديون من الاستيلاء عليه ، وذلك لصعوبة مواصلاته ، وعدم مقدرة قواتهم من الوصول اليه ، والى جانب الاقليم الاستوائى ، فقد بقى لمصر أيضا ميناء سواكن ، الذى يقع على البحر الأحمر ، وبلدة حلفا الواقعة فى جنوب مصر .

ويمكن ارجاع السبب فى فقدان مصر لأملاكها فى أفريقيا ، الى قيام الثورة المهدية فى السودان ، والى الاحتلال الانجليزى لمصر ، وأيضا الى تنافس الدول الأوربية على اقتسام القارة الافريقية فيما بينها ، وخاصة بريطانيا التى عملت بكل جهدها ومنذ زمن بعيد على انشاء امبراطورية مترامية الأطراف فى أفريقيا ، ويتضح ذلك جليا من قول المستر جلاد ستون فى مجلة القرن التاسع عشر ، وهذا نصه :

« اذا توطدت أقدامنا فى مصر ، تكون هـذه المستعمرة الأولى بوجه التحقيق بمثابة زريعة لتأسيس امبراطورية شاسعة فى أفريقيا الشمالية ، بحيث تأخذ فى النمو تدريجيا الى أن تدخل فى تخومها منابع النيل الأبيض ، بل وتنتهى بدون شك بأن تجتاز خط الاستواء ، لتتصل بمستعمرتى النتال

ورأس الغشم ، وذلك بغض النظر عن الترنسفال ونهر الأورنج ، وكذلك يكون الحال فى الحبشة وزنجبار اللتين سنلتهمهما لدى مرورنا بهما » . (١)

يتضح من هذا الخطاب أن بريطانيا كانت تعمل بكل ما فى وسعها على تأسيس امبراطورية فى أفريقيا ، حتى يمكن لها استغلال موارد هذه القارة الى جانب استعباد شعوبها ، لذلك نجدها تتحين الفرص المناسبة لاقصاء الوجود المصرى فى أفريقيا ،فكانت قد انتهزت قيام الثورة المهدية فى السودان، عام ١٨٨١م ، وطالبت مصر بضرورة اخلاء السودان، من الجيش والموظفين المصريين ، وقد عللت بريطانيا مطلبها ، بأنه ليس فى مقدور مصر مقاومة المهديين والدفاع عن وجودها فى هذه البلاد ، بالاضافة الى أن هذه البلاد ، لم تعد على مصر بالفوائد المادية المجزية ، ولكن مصر لم توافق فى بداية الأمر على فكرة الاخلاء ، وأصرت على تمسكها بالسودان ، لأنه بالنسبة لها يمثل امتدادها الطبيعى، وعمقها الاستراتيجى، ويتضح ذلك من قراءة مذكرة شريف باشا ، الى السير افلين بارنج فى ٢١ ديسمبر عام ١٨٨٣ م ، والتى جاء بها ما نصـــه :

« ان مصر لا يمكنها التخلى عن السودان ، لأن ذلك يعنى تمكين الثوار من السودان الشرقى ، برمته ، ومن مديريتى بربر ودنقـلة ، وكذلك من مجرى النيل ، ابتداءاً من مصبه ،وحتى نقطة تعتبر حداً جنوبيا لمصر،ويؤدى ذلك بالتالى الى انضواء القبائل التى لا زالت على ولائها لمصر ، تحت لواء المهدى ، كما يؤدى ذلك أيضا الى ضيق رقعة أراضى مصر ، زيادة على ذلك فان هذا التخلى سيؤدى الى أن تصبح مصر مكشوفة من كل الجهات ، وفى هذه الحالة يتعين عليها المحافظة على كيانها ، وأن تحتفظ بجيش عظيم تزيد نفقاته على حدود امكانياتها ، بينما فى حالة احتفاظ مصر بالسودان ، فان ذلك سوف يتيح لها ، تجنيد عدد كبير من السودانيين بنفقات الجيش ، لذلك لاتستطيع حكومة سمو الخديو أن تقر مبدأ ترك الأقاليم التى تراها لازمة ، لضـمان سـلامة مصر ، ولا غنى عنها ، وأن مصر كان لها أكبر

---

(١) الباحث محزون ، ضحايا مصر فى السودان ، وخفايا السـياسة الانجليزية ـــ ص ٤٨ .

الفضل فى تعريف العالم المتحضر بهذه البلاد ، التى تمتد الى أعالى النيل ، كما يرجع الفضل اليها فى اقامة مصارف ومتاجر أوربية فى السودان ، ومن تمكين الارساليات الدينية من الاقامة فيها ، زيادة على ذلك فان مصر ، تمكنت من القضاء على تجارة الرقيق ، التى كان يمارسها رجال المهدى ، وطلب شريف باشا من تركيا تقديم العون العسكرى حتى تتمكن مصر ، من اعادة نفوذها فى السودان ، وكانت مصر من قبل قد ساعدت تركيا فى حروبها فى القرم وكريت وبلغاريا » .

واضح من مذكرة شريف باشا مدى اهتمام مصر بالسودان ، ومدى ارتباط الشعبين الشقيقين ببعضها ،ولا يمكن لأحدهما الانفصال عن الآخر.

ولكن بريطانيا لم ترض عن موقف شريف باشا المتشدد ، ولا عن عدم استجابته لنصائح حكومة بريطانيا ، التى تقضى باخلاء السودان ، وفى هذا الصدد كتب اللورد جرانفيل الى اللورد كرومر يقول ما نصه :

« انه من الضرورى أن يتخلى عن منصبه كل وزير أو مدير لا يسير وفقا لهذه السياسة (أى سياسة الأخلاء) » . اضطر شريف باشا ازاء هذا الموقف ان يستقيل من منصبه ، لأنه لم يستطع بمفرده الوقوف أمام الأطماع البريطانية .

لم يقتصر الضغط البريطانى على مصر لاخلاء السودان فقط ، بل طلبت بريطانيا من مصر أيضا ،أن تتخلى عن املاكها فى أفريقيا الشرقية وهرر،وقد نجحت بريطانيا بالفعل فى تنفيذ تلك السياسة،ففى يوم ١٨ يونيو من عام ١٨٨٤م، أرسلت بريطانيا الى ساحل الصومال الميجور هنتر باشا الذى أوكلت اليه اخلاء هذه المناطق ، وبعد ان وصل هذا الضابط الى هناك استدعى مشايخ القبائل واخبرهم بأن القوات المصرية ، سوف تنسحب من بلادهم ،

---

(٢) رئاسة مجلس الوزراء (السودان من ١٣ فبراير عام ١٨٤١ ، الى ١٢ فبراير عام ١٨٥٣ م) ، مذكرة شريف باشا الى السير افلين بارنج فى ٢١ ديسمبر عام ١٨٨٣ م ، ص ص ٢ — ٤ .

وأنهم سيكونون تحت السيادة البريطانية ، وكان بصحبة هنتر باشا الضابط الانجليزى كنجسميل، الذى عين فى وظيفة نائب قنصل بريطانيا فى زيلع، وكان هذا الضابط قد زود بقوة عسكرية، وذلك لدعم النفوذ البريطانى فى هذه المناطق ، وبهذه الطريقة ، تمكنت بريطانيا عام ١٨٨٥ م ، من الاستيلاء على ساحل الصومال ، ابتداء من رأس حافون وحتى زيلع شمالا . (٣) وفى نفس العام طلبت بريطانيا من مصر أيضا أن تتخلى عن هرر ، وعللت هذا المطلب بأن اقليم هرر ، يكلف الحكومة المصرية الكثير من المال ، والرجال ، دون أن يعود بأدنى فائدة على مصر ، وأمام هذا الضغط والاجبار أرسلت مصر فى عام ١٨٨٥ م ، رضوان باشا لتنفيذ مهمة الاخلاء ، وكان بصحبته كل من المستر بايتون والمستر هيث، وقد زود هذان الضابطان بسلطات مطلقة فى فصل أى ضابط ، أو موظف مصرى لا يستجيب للأوامر والتعليمات الخاصة باخلاء هرر . (٤) وقد تم ذلك بالفعل فى الفترة ما بين ٣٠ أكتوبر عام ١٨٨٤ م ، ٩ أبريل عام ١٨٨٥ م ، فقامت مصر بسحب قواتها من اقليم هرر على دفعات ، الواحدة تلو الأخرى .

ولكن لما علم سكان هرر بخبر الاخلاء ، ثارت ثائرتهم ، واعلنوا تمسكهم بالحكم المصرى لبلادهم ، نظرا لما تحقق لها من تقدم وازدهار فى ظل الادارة المصرية ، سواء كان ذلك فى مجال النهوض بالزراعة ، التى وصلت الى درجة من التقدم لا بأس بها ، ويدلل على ذلك الدكتور محمد صبرى فى كتابه (مصر فى أفريقيا الشرقية) بقوله :

« وقد امتدت الزراعة فى مناطق الجالا ، وظهرت للبن مزارع واسعة باسقات ، وقد عمم المصريون زراعة الكروم واللوز ، والخوخ والليمون ، والبرتقال والمشمش والموز ، وجميع بقول الدلتا وحبوبها ، من قمح وقصب السكر ، وبطاطس وقرع وبنجر وشمام وبطيخ وقثاء وقطن » . وفى النواحى الاجتماعية فقد أضاف الدكتور محمد صبرى قوله :

---

(٣) د . جلال الدين مصطفى يحيى ، مصر الأفريقية ، والاستعمار الأوربى ، المصدر السابق ص ص ٦٨٨ ، ٦٩٣ .

(٤) د . جلال الدين مصطفى يحيى ، نفس المصدر ، ص ٦٧٩ .

بيان أفراد الرسائل الذي صار ترحيلهم بخلاف المتوفيه

بياده ضابطان	بياده صف ضباط وعساكر	طوبجيه ضابطان	طوبجيه صف ضباط وعساكر	سواري ضابطان	سواري صف ضباط وعساكر	بمبوزو ضابطان	بمبوزو صف ضباط وعساكر	مناهيه ضابطان	مناهيه صف ضباط وعساكر	اجمالي العساكر	متوظفين ملكيه وترجمه وقواص وضابطيه وغيرهم	موظفين وخدام وتوابع وذكور وغلمان	يكون النفوس	مدفع جبلي	صاروخ حربي	مدفع كروب	
٤	١٢١	١	١٤	.	٩	١	١٠	.	.	١٦٠	٨	١٧٥	٢٤٤	١	.	.	رسالة في ٢٠ اكتوبر سنة ٨٤ صحبة سعادة الحكمدار السلف
٦	٢٢٤	.	٢٠	.	٨	١	١٠	.	.	٢٧٩	٢	٢٦٩	٧٥٠	١	١	.	رسالة في غرة نوفمبر سنة ١٨٨٤ صحبة رستم افندي كنج البكباشي
٦	٢٥٩	١	٢٠	.	٦	١	١٠	.	.	٢٠٤	١٩	٢٩٩	٧٢١	١	١	.	رسالة في ٧ منه صحبة محمد افندي هلال الصاغ
.	...	.	..	.	..	.	..	.	.	...	١١	٢٧	٢٨	.	.	.	رسالة في ١٠ منه صحبة سالم افندي زهدي
٦	٢٨٧	١	٢٩	.	٦	.	٦	.	١٥	٢٦٠	٨	٤٧٨	٨٤٦	٢	٢	.	رسالة في ١٥ منه صحبة احمد افندي امين البكباشي
١	٤٨	.	..	.	.	.	.	.	..	٤٩	٢	٥٤	١٠٥	.	.	.	رسالة في ٤ [illegible] صحبة حسنيه افندي كمال اليوزباشي ومعه ٤٧ ناظم دفاتر واوراق الحكمداريه
٧	٢٧٧	١	٢٨	.	.	١	١٠	.	١٩	٢٥٤	٢١	٥٢٥	٨٩٩	٢	١	.	رسالة في ٢٩ منه صحبة درويش افندي شعلان الصاغ
٤	٢٠٤	.	..	.	.	١	٩	.	١٠	٢٢٧	٦	٤١٥	٥٤٨	.	.	.	رسالة في ١٤ ديسمبر سنة ١٨٨٤ صحبة احمد افندي حمد اليوزباشي
١٠	٥٩٢	١	٤٠	.	.	١	١٤	.	٧	٤٥٤	١٢	٥٦٧	٩٤٤	١	١	.	رسالة في ١٥ يناير سنة ١٨٨٥ صحبة احمد افندي الزعلاوي
٢	٤٠	.	..	.	.	.	..	.	.	٤٢	..	٢٧	٦٩	.			رسالة في تاريخه صحبة حسن افندي محمد ومصطفى افندي رشدي الملازمين ومعهم توريد عموم سجل الحكمدارية وعهدة من خازن الحكمداريه
.	٦٩	.	٤	.	.	١	١٧	.	٢	٩٢	٦	٢٧٦	٤٧٤	١	٢	.	مذكورين ورتبتهم على هرهب رعيتهم ومدافع تبعث كرغبة جناب وكيل النظارة
٨	٢٥٩	١	٢٥	١	.	٢	٢٠	.	١٢	٢٢٨	١٩	٥٢٦	٨٩٤	.	٢	.	رسالة في ٢٠ فبراير سنة ١٨٨٥ صحبة محمد افندي ثابت البكباشي
٤	١٤٦	١	٢٤٠	.	.	١	١٥	.	٤	١٩٢	٤	٢٩٤	٥٨٩	٢	.	.	رسالة في ٢٠ مارث سنة ١٨٨٥ صحبة علي افندي سالم الصاغ
٦	١٩٢	.	٧	.	١٠	٢	٩	١	٢	٢٢٩	١٨	٥١٢	٧٥٩	.	.	.	رسالة في ٩ ابريل ١٨٨٥ صحبة عبد الله افندي عفت الصاغ
١٤	٢٢٩	١	٤٧	١	١٧	.	٦	.	٨	٢١٢	٤٠	٤٤١	٧٩٤	١	.	.	رسالة صحبة سعادة الحكمدار جميعهم صار ضمنهم الذي نزل بالوابور
١	٤١	.	..	.	..	.	.	.	.	٤٢	١٠	٤١	٦٤	.	.	.	صار انتقالهم بريفع صحبة عساكر هرهر بناء على امر جناب المجر هنطر
٧٧	٢٧٧٢	٨	٢٧٥	٢	٥٦	١٢	١٤٥	١	٧٩	٢٤٢٢	١٧٦	٥١٢٥	٨٧٤٤	١٢	٨	٢	

على الوجه المشروح تحرر هذا البيان من جميع الاعمال مأمورين هرهر في ٢ يوليه سنة ١٨٨٥

حكمدار عموم هرر

كاتب ... وملحقاتها

«وجتم المصريون اعلان الزواج وتسجيل عقود البيع الخاصة بالعقارات، والبيوت والبساتين وتسجيل الوفيات » وفى هذا المجال أيضا اضاف المهندس الايطالى بريكتينى ، الذى زار هرر ، ما نصه :

« ان تباشير العصر الذهبى قد طلعت على هرر فى أيام المصريين ، اذ أخذت البلاد تفيق من غفلتها ، وتحيا حياة جديدة وظهر النشاط فى الأرض ، فخرجت من غضون الوديان الوعرة جنات فاكهة وحقول حنطة » . وفى مجال الثقافة فقد عملت مصر على نشر الثقافة فى اقليم هرر وفى هذا الصدد كتب بوليتشكا النمسوى ما نصه :

« ان الاحتلال المصرى حدث كبير فى تاريخ هرر ، فكيف لا يكون كذلك ، وقد تمكن المصريون من ادخال ثقافة شرقية فى بلد همجية ، ونشروا التجارة وأمنوا السبل ، وبالجملة أحدثوا انقلابا خطيرا فى أحوال هرر ، وأن الذى يعرف الشرق ولا سيما البلاد الأفريقية الخالية من أبسط مبادىء الثقافة لا يسعه الا أن يقرر أن المدنية المصرية تحتل مكانة عالية من المدنية عامة ، ومن الثابت أن استيلاء المصريين على هرر ، وزيلع وبلهار ، وبربرة وجميع بلاد الساحل لغاية رأس جردفوى كانت له مجموعة نتائج ثورية ، لا فى هرر فحسب ، بل فى جميع القسم الشمالى من أفريقيا الشرقية ، فان هذه النتائج لا أظن أن احتلال آخر وصل اليها فى أفريقيا » . (٥)

وكان من نتيجة هذه الأعمال التى قامت بها مصر فى هرر ، وفى غيرها من بلدان أفريقيا الشرقية ، أن تمسك سكانها بالوجود المصرى ، والمطالبة به ويتضح ذلك من قراءة الالتماسين اللذين قدما من سكان هرر الى الخديو محمد توفيق يرجونه فيهما عدم التخلى عن بلادهم ، حتى لا تتوقف أعمالهم ، وحتى لا تنتشر الفوضى والاضطرابات بينهم ، وحتى لا يعم الفقر والتخلف بلادهم من جديد . (٦)

---

(٥) د . محمد صبرى ، مصر فى أفريقيا الشرقية المصدر السابق صص ٧١ ، ٧٣ — ٧٥ .

(٦) أنظر الالتماسين بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى أفريقيا للمؤلف .

وعلى الرغم من مطالبة سـكان هرر ، باستمرار الوجود المصرى فى بلادهم ، الا انهم فشلوا فى تحقيق ذلك ، لأن الضغط البريطانى على مصر كان اقوى من رغبتهم ، مما اضطر مصر فى آخر الأمر الى سحب قواتها من هرر عام ١٨٨٥ م ، وحكمها أحد أمرائها السابقين .

لم تستول بريطانيا على هرر ، بعد أن أجبرت مصر على اخلائها ، بل تركتها لقمة سائغة الى الحبشة ، ويمكن تعليل ذلك بأن بريطانيـا كانت تخشى من معارضة الدول الأوربية الأخرى لها ، ومن المحتمل أنها كانت ترى الفرصة غير مواتية لاحتلال هرر ، ومن الجائز أنها كانت تبغى من وراء ذلك القضاء النهائى على الوجود المصرى فى أفريقيـا ، ولا يهمها فى ذلك نوعية الوريث الذى يحل محل مصر فى أفريقيا .

لم تكن بريطانيا هى الدولة الأوربية الوحيدة التى حلت محل الوجود المصرى فى أفريقيا ، بل شاركتها فى ذلك ايطاليا التى كانت قد استولت على عصـب وبيلول ، ومن بعد ذلك استولت على مصوع وكان ذلك فى يوم ٥ فبراير عام ١٨٨٥ م ، وفى نهاية نفس العام قام الجنرال جينى بالاستيلاء على الادارة فى مصوع ، وانزل العلم المصرى ، وأحل محله العلم الايطالى ، زيادة على ذلك فانه طرد الموظفين والجنود المصريين ، وأرسـلهم الى القاهرة ، بينما التحقت القوات غير النظامية بالعمل لدى الايطاليين . (٧) بالاضافة الى ذلك فان ايطاليا مدت نفوذها الى شرق أفريقيا ، فاستولت على المنطقة الواقعة الى الجنوب من منطقة النفوذ البريطانى الواقعة شمال الصومال (جنوب خليج عدن) .

لم تقسم الأملاك المصرية فى أفريقيا الشرقية بين بريطانيا ، وايطاليـا فحسب ، بل ساهمت فرنسا فى هذا التقسيم ، فقد اسـتولت على ميناء أوبوك ، وتاجورة عام ١٨٨٤ م (٨) . وكونت من هذه المنطقة مستعمرة عرفت باسـم ، منطقة النفوذ الفرنسى ، زيادة على ذلك فان الحبشـة استولت على اقليم هرر فى عام ١٨٨٧ م ، بعد أن هزمت قوات أميرها ،

---

(٧) د . جلال الدين مصطفى يحيى ، مصر الافريقيـة ، المصـدر السابق ص ٦١١ .

(٨) نفس المصدر ، ص ص ٧٥٠ — ٧٥١ .

الذى هرب مع أهله الى اقليم الأوجادين ، وبعد أن دخل الأحباش هرر ، الغوا العملة المصرية الفضية ، وأحلوا العملة النحاسية محها ، بالاضافة الى الغاء كل ما وضعه المصريون من انظمة ، ثم استولت بعد ذلك على مناطق انجالا ، والأوجادين (٩) .

زيادة على ذلك فان المهديين ، كانوا قد استولوا على بلاد السودان ، باستثناء اقليم أعالى النيل (مديرية خط الاستواء) وميناء سواكن ، ووادى حلفا ، بالاضافة الى ذلك فان المانيا أخذت نصيبها من أملاك سلطان زنجبار فى شرق أفريقيا ، وكانت بريطانيا قد استولت على شمال الصومال ، وعلى أوغندا ، وفى هذا الصدد يقول الأستاذ الدكتور جلال الدين مصطفى يحيى فى كتابه التنافس الدولى فى شرق أفريقيا فى صفحة ١١٩ ما نصه :

« وهكذا نجحت انجلترا فى ابعاد المصريين عن المحيط الهندى ، فكانت قد أخذت تنتظر نضوج تلك الثمرة لاقتطافها ، واستمرت تتقدم بمشروعاتها ، وتواصل نشاطها فى تلك المنطقة ، وتحاول عرقلة مجهودات الدول الأخرى ، حتى لاتسبقها أى منها فى تثبيت أقدامها فى شرق أفريقيا » (١٠) .

ويمكن تعليل سحب القوات المصرية من أفريقيا وقبولها للضغوط البريطانية ، الى عدة عوامل منها ، ضعف القوات المصرية ، ومنها سوء الأحوال المالية فى مصر ، بالاضافة الى الاحتلال البريطانى لمصر ، الذى تركزت سياسته على عاملين ، أولهما ، اجبار مصر على تخليها عن أملاكها فى أفريقيا ، وثانيهما اضعاف قواتها العسكرية حتى لا تقف عقبة أمام أطماع بريطانيا الاستعمارية .

وكان من نتيجة انهيار الوجود المصرى فى أفريقيا فى نهاية القرن التاسع عشر ، أن هاجر الى مصر عدد كبيرا من أهل السودان ، أمام هجمات الدراويش ، وبعد وصولهم الى مصر استوطنوا حلفا ، وهناك منح العجزة

---

(٩) نفس المصدر ، ص ص ٧٤٧ ، ٧٤٩ .

(١٠) د . جلال يحيى ، التنافس الدولى فى شرق افريقيا ، ص ١١٩ .

منهم وغير القـــادرين على العمل اعانات مادية مؤقتة . (١١) وقد بلغت جملة هذه الاعانات عام ١٨٨٥م حوالى ٤٠٠٠ جنيه مصرى (١٢) زيادة على ذلك فقد تقرر أن يصرف لهم أيضا مواد غذائية على نفقة الدولة ، والدليل على ذلك أن نائب سردار الجيش المصرى فى حلفا ، طلب من رئيس لجنة المالية ، الموافقة على درج قيمة المواد الغذائية فى الميزانية الحربية ، حتى يتسنى له الصرف على هؤلاء المهـــاجرين (١٣) كما طلب نائب السردار أيضا من رئيس مجلس النظار أن يخصص مساحة من الأرض بجهة حلفا ، لكى يقيم فيها هؤلاء المهاجرون القادمون من السودان ، وقد أختيرت قطعة من الأرض لهذا الغرض بلغت مساحتها نحو ٥٥٦ فدانا (١٤) ويبدو أن السبب فى اختيار هذه المساحة من الأرض يرجع الى وجود المياه فيها ، حيث كان يوجد بها ٣٣ بئرا من المياه معظمها كان صالحا للشرب (١٥) وقد خصص لرى هذه المساحة ٣٠ ساقية وقد بلغ عدد المهاجرين الذين كانوا سيعملون فى هذه المساحة من الأرض ٥٩٥٠ شخصا .

والى جانب اقامة المهجرين السودانيين فى حلفا ، فقد كان هناك عدد منهم يقطنون بعض أحياء القاهرة ، مثل حى المعادى وطره والسيدة زينب ، والبغالة والعباسية والوايلى (١٦) فكان هؤلاء قد سكنوا ، المنازل المهجورة والأماكن الخربة ، ولكن على الرغم من هذا ، الا أن الحكومة المصرية طلبت منهم أن يدفعوا ايجارا عن هذه الأماكن التى يقطنونها ، ولكنهم عجزوا عن دفع أى شىء ، وتقـــدموا بشـــكاوى يطلبون فيها اعفـــاءهم من قيمة هذا الايجار (١٧) ويبدو أن الحكومة المصرية قد استجابت لطلبهم .

---

(١١) محفظة ٩ مجلس الوزراء (سودان) ملف ٩٦ مكاتبة مجلس النظار فى ١٩ نوفمبر عام ١٨٨٥ م .

(١٢) نفس المصدر ، وثيقة ٩٩ مكاتبة مجلس النظار فى ١٩ نوفمبر ١٨٨٥ م

(١٣) نفس المصدر — مكاتبة نائب السردار عام ١٨٨٦ م .

(١٤) محفظة ٣٢ ، المصدر السابق ، وثيقة ٣٥ فى ١١ سبتمبر عام ١٨٨٨ م .

(١٥) محفظة ١٦ — المصدر السابق ، وثيقة ٢١٨ فى ٨ يونيو ١٨٩٠م.

(١٦) محفظة ٩ ، المصدر السابق ، وثيقة ٢٣٤ فى ٢٣ اغســـطس عام ١٨٩١ م .

(١٧) نفس المصدر .

وهكذا يمكن القول بأن مصر قد فقدت وجودها فى أفريقيا نتيجة للتدخل البريطانى فى شئونها الداخلية والخارجية ، ونتيجة لســوء قيادتها ، رغم ما أنفقته من أموال فى سبيل تحقيق هذا الوجود ، بالاضافة الى فقــدانها لعدد كبير من ابنائها نتيجة تعرضهم للأمراض الفتاكة ، وللمخاطر الجسيمة ، ويمكن القول أيضا بأن مصر طوت بهذا العمل صفحة مشرقة من تاريخها الطويل فى أفريقيا ، فقد تحقق للأقاليم الافريقية فى خلال فترة الحكم المصرى، التقدم والازدهار فى كافة المجالات .

ويمكن القول أيضا انه بعد هذه الفترة المشرقة ، بدأت مصر تعيش فى ظل فترة تاريخية مظلمة ، مليئة بالأحداث الجسام ، ولكن هذا الوضع لم يستمر طويلا ، فقد تغير عند ما بدأت مصر فى اعادة نفوذها الى السودان ، وبذلك تكون قد فتحت عهدا جديدا سوف نتابع أحداثه بعد قليل .

امتداد الوجود المصرى الى السودان مرة ثانية :

بعد أن استقرت الأمور لبريطانيا فى مصر ، وبعد أن أحكمت قبضــتها على مقدراتها ، وبعد أن اقتنعت بضرورة اســترداد الســودان ، ليس لمصلحة مصر ، ولكن لمصلحتها فى تحقيق حلمها القديم ، المثل فى بنــاء امبراطورية مترامية الأطراف فى أفريقيا ، تبدأ من مصر فى الشمال وتنتهى حدودها الجنوبية عند رأس الرجاء الصالح ، بعد كل هذا ، قررت بريطانيا ومعها مصر استرداد السودان ، وتخليصه من أيدى المهديين ، وعلى هذا الأساس بدأت الدولتان فى اعداد العدة لتنفيذ هذه المهمة ، فكانتا قد أرسلتا من سواكن عام ١٨٩٠ م حملة عسكرية ، تحت قيادة اللواء / هولد سميث وذلك لمحاربة عثمان دقنه ، زعيم الدراويش فى شرق السودان وكانت هذه الحملة ، قد تمكنت من تخليص توكر من أيدى المهديين ، واشتبكت معهم فى موقعة عفافيت،وشتت شملهم ،وأجبرتهم على التقهقر الى المطبرة (١٨).

وقد تكونت حملة اللواء / هولد سميث من ٤ جى بطارية (مدافع كروب قطر ٦) ، ٤ جى أورطة مصرية ، ١٢ جى أورطة سودانية ، بالاضافة الى تزويدها بوحدة طبية ، وذلك لعلاج المرضى والجرحى من الجنــود ، كما

---

(١٨) Mandour El-Mahdi. op. cit. PP. 108,116-120.

زودت بنحو ٩٥١ حصانا ، وبنحو ١٩٥ جملا ، وبنحو ٣٠ بغلا ، و ٤٦ حمارا ، وقد بلغ عدد أفرادها ٨٥ ضابط ، ١٩١٦ جنديا .

وقد خاضت هذه الحملة معارك ضارية ، ضد الدراويش ، وكان من نتائج هذه المعارك أن قتل من القوات المصرية تسعة من الجنود ، وجرح منهم ٤٥ جنديا ، ٣ من الضباط . (١٩) وقد رسم هولد سميث خريطة توضح خط سير حملته . (٢٠)

لم تكتف مصر بذلك ، بل سيرت فى عام ١٨٩٦ م حملة أخرى ، اتخذت طريقها مع النيل الى الخرطوم ، وكانت هذه الحملة تحت قيادة كتشنر ، وأثناء تقدمها استؤنف العمل فى مد السكة الحديد الى السودان ، لكى تستخدمها القوات الزاحفة فى نقل الأسلحة والذخائر والمواد الغذائية والمهمات ، وقد تمكنت هذه الحملة من هزيمة الدراويش فى معركة فركة ، فى ٨ يونيو عام ١٨٩٠ م ، ثم استولت بعد ذلك على كرمة،ودنقلة والخندق، وكورتى ومروى ، وأبى حمد وبربر ، التى وصلتها عام ١٨٩٧ م ، ثم واصلت المسير الى أن التقت بقوات الدراويش فى العطبرة ، وهناك دارت معركة بين الطرفين فى يوم ١٨ أبريل عام ١٨٩٧م ،كان النصر فيها حليف القوات المصرية ثم تعقبت الحملة قوات الدراويش المنهزمة ، وأنزلت بهم هزيمة أخرى فى موقعة أم درمان ، وتعتبر موقعة أم درمان النهاية الحاسمة للدراويش .

بالاضافة الى التكاليف التى تحملتها مصر فى الأرواح والعتاد ، فانها تحملت أيضا تكاليف مادية ضخمة ، بلغت مبلغا وقدره ٢٫٣٥٤٫٣٥٤ جنيها مصريا ، وقد تحملت الخزانة البريطانية من هذا المبلغ ٨٠٠٫٠٠٠ جنيه مصرى ، بينما تحملت مصر الجزء الباقى والذى تبلغ قيمته ١٫٥٥٤٫٣٥٤ جنيها مصرية . (٢١)

ومن الملاحظ أن مصر تحملت الجزء الأكبر من تكاليف حملة استرداد السودان ، بينما لم تتحمل بريطانيا الا الجزء القليل من هذه النفقات ،

---

(١٩) محفظة ٢٥٢ ، وثيقة ٣٠ فى ١٩ فبراير عام ١٨٩١ م .

(٢٠) أنظر الخريطة الخاصة بحملة هولد سميث بكتاب جهود مصر الكشفية فى أفريقيا للمؤلف .

(٢١) محفظة ٩ ، المصدر السابق — وثيقة بدون رقم .

ويتضح ذلك ، مما ذكره المستر تشرشل فى كتابه حرب النهر فى صفحة ٣٦٢ ، والذى جاء فيه ما نصه :

« ان هذه النفقة ضئيلة بالقياس الى ما كسبته انجلترا ، فلم يرد ، فى تاريخ بريطانيا أن أرضيت العاطفة القومية ، بثمن بخس مثل هـــذا الثمن » .

لم تقف مساهمة مصر المادية عند هذا الحد بل ساهمت أيضا فى سد العجز المالى فى ميزانية السودان ، وخاصة بعد عمليات الاسترداد ، ففى عام ١٨٩٨ م بلغت ايرادات السودان ، ٣٥٠٠٠ر جنيه مصرى ، اذن بلغت قيمة العجز فى ميزانية السودان فى هذه السنة ، حوالى ٢٠٠٠٠٠ر جنيه مصرى ، لذلك قامت مصر بتسديد قيمة هذا العجز ، أى أنها ســـاهمت فى هذه الميزانية بنسبة ٥٧٪ . (٢٢)

وبعد أن استرد السودان حكم حكما مشتركا بين مصر وبريطانيا ، على الرغم من مساهمة بريطانيا الضئيلة فى عمليات الاسترداد ، ويتضح ذلك من مذكرة روميل رود فى ٤ سبتمبر عام ١٨٩٨م والتى جاء فيها مانصه :

« انه بالنظر الى المساعدات المادية التى قدمتها الحكومة البريطانية الى الحكومة المصرية من الناحيتين الحربية والمالية ، فقد قررت الحكومة البريطانية رفع العلم البريطانى، الى جانب العلم المصرى فى الخرطوم». (٢٣)

وقد اقتصر حجم الوجود المصرى فى أفريقيا فى هذه الفترة ، أى بعـــد استرداد السودان ، على الأقاليم السودانية فقط ، ابتداء من خط عرض ٢٢ شمال خط الاستواء ، وحتى بلدة نمولى فى الجنوب . وكانت مصر قد انهت مشاكل الحدود بينها وبين جيرانها من الدول ، فبالنسبة للحدود مع ايطاليا فقد انتهت بسهولة ، فكانت ايطاليا قد انسحبت من كسلا وتركتها للجيش المصرى ، وقد تم تحديد الحدود بين أريتريا والسودان ، وبالنسبة لتحديد الحدود مع الحبشة ، فكان هناك بعض العقبات ، فقد ضـــمت الحبشة منطقة جبل بنى شنقول الغنى بمعدن الذهب ، وأما بالنســـبة لتحديد الحدود بين السودان وبلجيكا ، فكان هناك أيضا بعض المشكلات ، المتمثلة فى أن بلجيكا كانت ترغب فى ضم منطقة بحر الغزال ، ومنطقة اللادو

---

(٢٢) نفس المصدر .

(٢٣) رئاسة مجلس الوزراء ، المصدر السابق ص ٥ .

والرجاف على النيل ، ولكن بعد مفاوضات بين الفريقين ، تم الاتفاق على أن تظل منطقة بحر الغزال بكاملها كجزء من السودان وأن تؤجر منطقة اللادو للكنغو لضرورتها كميناء نهرى ، وتستمر مدة الايجار طوال حيـــاة الملك البلجيكى فقط ، وبعدها تعود لحكومة السودان ، وبالنســـبة للحدود مع أوغندا فقد انتهت دون أدنى مشاكل . (٢٤)

ويمكن أن نستخلص من هذه الدراسة أهم المظاهر الحضارية للوجود المصرى فى أفريقيا ، وهى على النحو التالى : ــ

ــ عملت مصر منذ دخولها الى أفريقيا عام ١٨٢٠ م ، على توحيـــد الأقاليم السودانية فى وحدة سياسية واحدة ، وقد نجحت بالفعل فى تنفيذ ذلك .

ــ عملت مصر أيضا على تنشيط حركة التجارة بين الأقاليم الافريقية من ناحية ، وبين مصر والعالم الخارجى من ناحية أخرى ، وقد نجحت فى ذلك بفضـــل اســـتخدامها لوسائل المواصـــلات المختلفة ، سواء أكان ذلك باستخدامها للقوافل ، أم باستخدامها للسفن والسكة الحديد .

ــ نجحت مصر كذلك فى تدعيـــم الأمن فى أقاليمها الافريقية ، وذلك بالقضاء على التمرد والعصيان فى اى مكان ، بواسطة قواتها العسكرية التى كانت موجودة ، فى كافة البلدان الافريقية التى تخضع للسيادة المصرية .

ــ تمكنت مصر بحق من القضاء على تجارة الرقيق التى كانت منتشرة فى معظم البلدان الافريقية والتى كانت قائمة على استغلال الانســـان الى أخيه الانسان ، فمن المعروف أن هذه التجارة كانت متأصلة فى كيان السكان الاجتماعى وذات جذور عميقة ترجع الى قدم التاريخ .

ــ عملت مصر أيضا على تنظيم الأقاليم الافريقية تنظيما اداريا سليما لم يسبق له أى مثيل من قبل ، بحيث قسمت مناطق نفوذها فى أفريقيا الى مديريات ، وقسمت المديريات الى اقسام ، والأقسام الى قرى ، وجعل على رأس كل مديرية من هذه المديريات ، مدير أو مأمور ، وكانت جميع هـــذه المديريات والأقسام تخضع للحكمدارية التى يرأسها الحكمدار ، والذي يعين من قبل والى مصر ، فكان عليه أن يعمل على النهوض بالبلاد فى كافة المجالات المختلفة،وان ينشر العدل بين الناس وأن يقضى على الفوضى والاضطرابات .

---

(٢٤) د . مكى شبيكة ، السودان فى قرن ، المصدر السابق ص ٣١٠ .

— اهتمت مصر علاوة على ذلك ، بمد سكة حديد السودان ، فكانت قد أرسلت العديد من البعثات الكشفية لدراسة انسب المناطق التى يمكن مد سكة حديد من خلالها ، وقد نجحت فى ذلك رغم ما تكبدته من نفقات من أجل تنفيذ هذا المشروع الاقتصادى ، وتمكنت من مد سكة حديد من حلفا الى الخرطوم ، وأخرى من سواكن الى العطبرة ، ولأول مرة فى تاريخ السودان ، تدخله السكة الحديد فى ظل الادارة المصرية .

الى جانب كل هذه الأعمال الحضارية ، قامت مصر بانشاء العديد من المدن الحديثة ، المبنية بالطوب الأحمر ، مثل مدينة محمد على فى فازوغلى ، ومدينة الخرطوم ، وكسلا ، والاسماعيلية وبربرة التى وصلت اليها المياه من الدوبار بواسطة المواسير ، وقد زودت معظم هذه المدن بالمستشفيات والمدارس وبمراكز الأمن والمحاكم والجمارك .

— اهتمت مصر أيضا بانشاء القلاع والحصون فى معظم البلدان الامريقية التى خضعت لنفوذها فى القرن الماضى وبصفة خاصة فى الخرطوم وسواكن ومصوع وسنهيت ، وكان الغرض منها هو أن يتحصن الجنود بها للدفاع عن حدود الدولة .

— نجحت مصر الى حد كبير كذلك فى كشفها عن منابع النيل ، التى ظلت مجهولة وغير معروفة للعالم مدة طويلة من الزمن ، فقد تمكنت بواسطة جنودها من الكشف عن منابع هذا النهر ، واتاحت بذلك الفرصة للرحالة والمغامرين الأجانب ، من الدخول الى قلب أفريقيا ، بل وفتحت الباب أمام البعثات التبشيرية ، ولولا الوجود المصرى ، ما استطاعت أية بعثة تبشيرية من تأسيس اى مركز دينى فى قلب أفريقيا .

— نجحت مصر أيضا فى ربط البلدان الافريقية التابعة لها ، بشبكة من خطوط التلغراف والتليفونات ، التى كان لها أكبر الأثر فى توصيل المعلومات والأخبار من مصر الى أقاليمها فى افريقيا بصورة سريعة ومرضية .

— نجحت مصر كذلك الى حد كبير فى تطوير شعوب هذه المناطق اجتماعيا وثقافيا وصحيا .

— ونجحت ايضا ، فى نشر التعليم الابتدائى والثانوى والجامعى فى السودان ، الى جانب اهتمامها بالتعليم الدينى .

ويمكن القول بأن الوجود المصرى فى أفريقيا ، كانت له آثار بعيدة المدى على حياة هذه الشعوب ، فلولاه ، لتأخر كشف المناطق الافريقية المجهولة مدة طويلة من الزمن ، ولا ابالغ حينما أقول لظلت مجهوله ربما الى مطلع القرن العشرين ، ولولاه ما حظيت أفريقيا بما حظيت به من أعمال حضارية ، لا زالت اثارها موجودة حتى اليوم ، ولولاه ما استطاع اوربى واحد أن تطأ اقدامه وسط هذه القارة .

تم بحمد الله

الملحق

[illegible]

Rapport en turc du Moawen Raghab Saddik Eff., sur la seconde Expedition d, Abyssinie, sous le commandement du Sirdar Mohamed Rateb Pacha

Le 8 Zilkadeh 1292 à 12 h. 30 de la journée, S.A. Hussein pacha 2éme fils de S.A. le khedive et Ministre de la Guerre, honora de sa presence la gare du Caire. Aprés la cérémonie d, adieux, Rateb Pacha, Commandant-en-Chef, et les officiers de sa suite prirent place dans les wagons et le train se mit en marche à Ih. de la nuit, à destination de Suez.

Le train atteignit Suez à 12h. 30 de la nuit et 1, on procéda sur-le-champ à 1, embarquement sur le «Dakahlieh» des chevaux et bagages de Rateb Pacha et des officiers de sa suite.

Noms des officiers d, Etat-Major et des Aides-de-Camp se trouvant dans la suite de S.A. Rateb Pacha.

Officiers d, Etat-Major.

Général Loring, Chef d, Etat-Major.

Miralai Field.

Miralai Dye.

Miralai Derrick.

Kaimakam Maclean.

Kaimakam Aly Helmy.

Bimbachi Loesh.

Bimbachi Lamson.

Bimbachi Dr. wilson.

Bimbachi Ibrahim Eff.

Youzbachi Porter.

Youzbachi Irgens.

Moulazim Ahmed Raef Eff.

Moulazim Abdel Rahman Magdi Eff.

Moulazim Ahmed Azmy Eff.

Au total 15 officiers.

Aides-de-Camp.

Kaimakam Abdel Al Hilmy Eff.

Bimbachi Tornizine (?)

Bimbachi Khosrew Azmy Eff.

Bimbachi Abdel Latif Eff.

Moawen Mohamed Fouad Eff.

Moawen Mohamed Nessim Eff.

Moawen Ragab Saddik Eff.

Au total 6 officiers.

Ecrivains.

Kaimakam Mahmoud Rifaat Bey, de la Maia.

Kaimkam Hassan Fahmey Bey.

Kaimakam Hassanein Soliman Eff.

Kaimakam Hassan Ahmed Eff.

Au total 4 écrivains.

Comme le 3éme bataillon du Ier régiment d, infanterie de 1, expédition se trouvait déja à Suez, on proceda, à 3 heures de la journée, à son embarquement sur le (Dakahlieh) avec tous objets lui appartenant. D'autre part, on fit embarquer sur ce bateau six cents soldats d, infanterie arrivée hier du Caire et qui devaient se joindre aux quatre bataillons d, infanterie des régiments de le garde précedemment envoyes à Massawa. Les materiaux des compagnies de génie et de sapeurs et les provisions destinées à 1, armée furent embarques sur le «Koufit». Le

Kaimakam d, artillerie, Moustafa Bey kholoussi, nommé en qualité d, Intendant Militaire, s, embarqua sur ce bateau qui leva 1, ancre à 9h. de la journée.

A 10 heures de la journée, les chevaux et bagages de Rateb Pacha et des officiers de sa suite se trouvaient déjà embarquées Son Excellence sollicita alors, de la Maia Sanieh, 1, autorisation d, appareiller. A 10h. 45, il donna 1, ordre au «Dakahlieh» de se mettre en marche.

A part les officiers d, Etat-Major, les aides-de-camp et le bataillon précité, ce bateau transportait de Lewa Rached Rakeb Pacha, le Miralai Osman Ghaleb Bey et Mohamed Gabr Bey, ces officiers ayant été nommés aux regiments de 1, Expedition ainsi que cela sera mentionné par la suite.

Au moment du depart, il Y avait sur le quai Kassem Pacha wakil de la Marine, Aly Ghaleb Pacha, directeur du Bureau Militaire au Ministére de la Guerre, Stone Pacha, Chef de 1, Etat-Major Général, et Hassan Bey, Gouverneur de Suez.

Le 13 Zilkadeh 1292. Le «Dakahlieh» arriva à Massawa à 8h.30 de la journée.Le Lewa Osman Rifky Pacha, précedemment envoyé à Massawa, et Ahmed Nachat Bey, moawen des Ceremonies du Khédive, nommé en qualité de Maamour des travaux de Massawa, monterent à bord et se rencontrerent avec Rateb Pacha.

Rateb Pacha descendit ensuite à terre et se rendit à 1, hopital militaire, en compagnie de Loring Pacha et de Nachàt Bey.

A 9h.5 on procéda aux opérations de debarquement et, à 4 heures de la nuit, tout était terminé.

Qant au bataillon qui se trouvait sur ce bateau, il dressa ses tentes sur la côte de Garrâr, faisant face à 1, ile de Massawa.

Le 14 Zilkadeh 1292. A I heure de la journée, le «Dakahlieh» leva 1, ancre a destination de Suez.

Le bataillon du Bimbachi Aly Raef Eff. et une compagnie du bataillon du feu Bimbachi Ahmed Fawzi Eff. se trouvaient établis au bander de Massawa. D, autre part, il Y avait dans ce bandar deux compagnies d, infanterie et des soldats de divers bataillon, sans compter un grand nombre de soldats malades et qui avaient été blessés lors de la rencontre qui eut lieu, depuis quelque temps, avec les Abyssins.

Quant aux quatre bataillons d, infanterie de la Garde, ils avaient dressé leurs tentes à Hatmalou, à une heure environ du bndar de Massawa. Il Y avait aussi à Hatmalou, deux batteries d, artillerie sous le commandement du Bimbachi Ismail Sabri Effendi.

Rateb Pacha, accompagné du Général Loring et du Lewa Osman Rifky Pacha, visita ce jour-la 1, emplacement de Hatmaluo. A son arriveé, les quatre bataillons de la Garde, les artilleurs et les trois compagnies de «Mouhafizine» qui sont établis dans des casernes, lui rendirent les honneurs, conformément au réglement militaire.

A cette occasion, on joignit les 1er et 2éme bataillons de la Garde au bataillon du Bimbachi Khourchid Basmi Eff. arrivé du Caire et 1, on forma ainsi le 1er régiment de la 1ér brigade d, infanterie de L, Expédition. Osman Rifky Pacha fut nommé Ier Lewa et Osman Ghaleb Bey, Miralai de ce régiment.

Quant aux 3éme et 4éme bataillons de la Garde, en les joignit au bataillon du Bimbachi Mohamed Aly Eff, qui doit arriver du Caire, 1, on forma ainsi le Ier régiment de la seconde brigade de 1, Expédition. Rached Rakeb Pacha fut nommé 2éme Lewa et Mohamed Gabr Bey, Miralai de ce régiment.

On procéda, ce jour-là, au transport à Hatmalou des provisions du bataillon du Bimbachi Khourchid Basmi Eff. qui campait sous des tentes à Garrar. Les chameaux du Gouvernement, affectés à ce transport, étaient faibles et débiles ....L, aspect des troupes établies dans la dite region (sic) refétait une santé florissante et une tenue militaire impeccable.

Trois soldats blesses au cours de rencontre avec les Abyssins arrivérent à Massawa. Des soins particuliers sont réservé aux malades qui entrent à 1, hôpital de Massawa.

Deux officiers d, Etat-Major ont été envoyés à Hatmalou avec un appareil élévatoire destiné à fournir 1, eau requise pour cette région.

Le 15 Zilkadeh 1292. Le «messir», puis le «koufit» on levé l, ancre à destination de Suez.

Les officiers ci-àprés faisaient partie de l, Etat-Major lors de la derniére rencontre avec les Abyssins et il a été decide de les incorporer aux officiers d, Etat-Major mentionnés au commencement de ce rapport :

Bimbachi Omar Rouchdy Eff.

Bimbachi Durholz.

Bimbachi Dennisson.

Moulazim Rifaat Eff.

Ahmed Fahim Eff., traducteur.

Soit au total 5 officiers.

Le 16 Zilkadeh 1292. Le bateau «Gharbieh» est arrivé à Massawa à 2h.30 de la journée. Il avait à bord six compagnies du 3éme bataillon du 2éme régiment de la 2eme brigade d, infanterie de l, Expédition, de méme que deux Bimbachis de ce batai-

llon, Mohamed Aly Eff. et Rached Eff. Ces troupes furent debarquées à terre.

Trois des soldats qui furent blessés au cours de la derniére rencontre avec les Abyssins arriverent à Massawa.

Les soldats établis à Hatmalou entreprirent des exercices de reconnaissance pendant deux heures ; ces exercices étaient appropriés pour les régions montagneuses.

A 6 heures de la journée, le bateau «Hodeida» arriva à Massawa. Il transportait deux compagnies d, infanterie et deux bataillons de cavalerie. Les fantassins furent envoyées à Garrâr et les cavaliers à l, île de Massawa.

Nous avons reçu une dépêche de la Maia Sanieh annonçant que S.A. Hassan Pacha, 3éme fils de S.A. le Khédive, a sollicité l, autorisation de l, Empereur de prusse afin de prendre part à la guerre abyssine, que l, Empereur lui à accordé cette autorisation et que Son Altesse arrivera prochainement à Massawa dans ce but. Cette nouvelle a été communiquée à tous les regiments établis à Massawa.

Au cours de sa visite à l, hôpital militaire de Massawa en compagnie de Nachât Bey, Rateb Pacha s, est rendu compte que cet hôpital était entretenu d, une maniére parfaite à tous points de vue.

Le 17 Zilkadeh 1292. Tous les soldats établis à Hatmalou ont entrepris des exercices d, armes pendant 2 heures.

A I heure de la journée, Osman Rifky Pacha et Rached Rakeb Pacha presiderent au transport, à Omkalou à I heure de marche envirron à l, ouest de Massawa, des cavaliers arrives hier du Caire et à leur établssement dans cette region. On a

procédé, toute la journée, aux travaux de creusement de puits dans la dite region afin d, en extraire de l, eau.

Il y a quelque temps, le Gouvernement avait installé une pompe à Omkalou, afin d, extraire l, eau qui était ensuite amenée à Massawa au moyen de tuyaux et distribuée aux habitants. Cette eau est trés potable et trés propre. Mais comme la quantité d, eau fournie de cette maniére ne suffisait pas aux besoins des habitants, on Y mélangeait une petite quantité d, eau salée.

Il existe entre Massawa, Omkalou et Hatmalou un terrain plat, trés étendu et approprié à tous points de vue pour l, etablissement de plusieurs régiments.

Durant toute la journée on a procédé au transport, à Omkalou des provisions et tous autres objets appartenant aux cavaliers arrivés du Cairs.

Huit des soldats blessés au cours de la derniére rencontre avec les Abyssins sont arrivés à Massawa.

120 chameaux sont arrivés du Senhit pour compte de l, Expédition.

A 12 heures, le «Gharbieh» et le «Hodeida» ont levé l, ancre à destination de Suez.

Le 18 Zilkadeh 1292. Les soldats de l, Expédition, se trouvant à Massawa, ont entrepris des exercices militaires pendant deux heures.

Les troupes se trouvant actuellement à Massawa et destinées à la campagne d, Abyssinie se composent de 7 bataillons d, infanterie, 2 batteries d, artillerie, deux bataillons de cavalerie, une compagnie de génie et une autre de sapeurs.

Rateb Pacha a reçu la visite de certains notables de Massa-wa.

On a arrété quelques espions abyssins et l, on procéde à leur interrogatoire.

المسطر عاليه جزء من تقرير راتب باشا سردار الجيش المصرى ، الذى كان على رأس الحملة العسكرية التى أرسلتها مصر لمحاربة الحبشة عام ١٨٧٦م .

وقد جاء بهذا التقرير جميع التفاصيل الخاصة بالحملة سواء أكان ذلك من ناحية اعداد الجنود والقادة ، من أمثال راتب باشا ولورنج الامريكى الجنسية، أم من ناحية امداد هذه الحملة بما يلزمها من مؤن ومهمات وذخائر، ووضح من التقرير خط سير الحملة ابتداءا من محطة مصر بالقاهرة ، الى السويس ، ثم بلدة مصوع ، مركز تجمع قوات الحملة المصرية . ولكبر حجم هذا التقرير اكتفيت بنشر هذا الجزء للدلالة عليه وكاثبات فعلى لهذه الحملة .

وللاستزادة يمكن للقارىء الكريم أن يراجع بقية هذا التقرير بدار الوثائق التاريخية بالقلعة ، أو يرجع الى تقرير موقعه فياخور بكتاب الوثائق التاريخية للسياسة المصرية فى أفريقيا للمؤلف .

CONVENTION ENTRE LE GOUVERNEMENT DE S.M. BRITANNIQUE ET LE GOUVERNEMENT DE S. A. LE KHEDIVE AU SUJET DE L'ADMINISTRATION FUTURE DU SOUDAN.

— 19 Janvier 1899.

WHEREAS certain provinces in the Soudan which were in rebellion against the authority of His Highness the Khedive have now been reconquered by the joint military and financial efforts of Her Britannic Majesty's Government and the Government of Hes Highness the Khedive.

AND whereas it has become necessary to decide upon a system for the administration of and for the making of laws for the said reconquered provinces, under which due allowance may be made for the backward and unsettled condition of large portions thereof, and for the varying requirements of different localities.

AND whereas it is desired to give effect to the claims which have accrued to Her Britannic Majesty's Government, by right of conquest, to share in the present settlement and future working and development of the said system of administration and legislation.

AND whereas it is conceived that for many purposes Wadi-Halfa and Suakin may be most effectively administered in conjunction with they are respectively adjacent.

NOW it is hereby agreed and declared by and between the Undersigned, duly authorised for that purpose, as follows :

Art. I.

The word «Soudan» in this Agreement means all the territories South of the 22nd parallel of latitude, which :

1. Have never been evacuated by Egyptian troops since the year 1882. or

2. Which, having before the late rebellion in the Soudan been administered by the Government of His Highness the Khedive, were temporarily lost to Egypt, and have been reconquered by Her Majesty's Government and the Egyptian Government, acting in concert ; or

3. Which may hereafter be reconquered by the two Governments acting in concert.

Art. II.

The British and Egyptian flags shall be used together, both on land and water, throughout the Soudan, except in the town of Suakin, in which locality the Egyptian flag alone shall be used.

Art. III.

The supreme military and civil command in the Soudan shall be vested in one officier, termed the «Governer-General of the Soudan». He shall be appointed by Khedivial Decree on the recommendation of Her Britannic Majesty's Government, and shall be removed only by Khedivial Decree, with the consent of Her Britannic Majesty's Government.

Art. IV.

Laws, as also Orders and Regulations with the full force of law, for the good government of the Soudan, and for regulating the holding, disposal, and devolution of property of every kind therein situate, may from time to time be made, altered, or abrogated by Proclamation of the Governor-General. Such Laws, Orders and Regulations may apply to the whole or any named

part of the Soudan, and may, either explicity or by necessary implication, alter or abrogate any existing Law or Regulation.

All such Proclamations shall be forth-with notified to Her Britannic Majesty's Agent and Consul-General in Cairo, and to the President of the Council of Ministers of His Highness the Khedive.

Art. V.

No Egyptian Law, Decree, Ministerial Arrêté, or other enactment hereafter to be made or promulgated shall apply to the Soudan or any part thereof, save in so far as the same shall be applied by Proclamation of the Governor-General in manner hereinbefore provided.

Art. VI.

In the definition by Proclamation of the conditions under which Europeans of whatever nationality, shall be at liberty to trade with or reside in the Soudan, or to hold property within its limits, no special privileges shall be accorded to the subjects of any one or more Power.

Art. VII.

Import duties on entering the Soudan shall not be payable on goods coming from Egyptian territory. Such duties may, however, be levied on goods coming from elsewhere than Egyptian territory, but in the case of goods entering the Soudan at Suakin or any other port on the Red Sea Littoral, they shall not exceed the corresponding duties for the time being leviable on goods entering Egypt from abroad. Duties may be levied on goods leaving the Soudan, at such rates as may from time to time be prescribed by Proclamation.

Art. VIII.

The jurisdiction of the Mixed Tribunals shall not extend, nor be recognised for any purpose whatsoever, in any part of the Soudan, except in the town of Suakin.

Art. IX.

Until, and save so far as it shall be otherwise determined by Proclamation, the Soudan, with the exception of the town of Suakn, shall be and remain under martial law.

Art. X.

No Consuls, Vice-Consuls, or Consular Agents shall be accredited in respect of nor allowed to reside in the Soudan, without the previous consent of Her Britannic Majesty's Government.

Art. XI.

The importation of slaves into the Soudan, as also their exportation, is absolutely prohibited. Provision shall be made by Proclamation for the enforcement of this Regulation.

Art. XII.

It is agreed between te two Governments that special attention shall be paid to the enforcement of the Brussels Act of the 2nd July 1890, in respect to the import, sale, and manufacture of fire-arms and their munitions, and distilled or spirituous liquors.

Done in Cairo, the 19th January, 1899.

Signed : Boutros Ghali — Cromer.

المصـــادر

أولا ــ الوثائق :

(أ) محافظ أبحاث السودان

١ ــ دفتر رقم ٢٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٦ فى ٢٨ شوال ١٢٤٠ هـ الموافق ١٨٢٤ م .

٢ ــ دفتر رقم ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٤٠ فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٣ ــ دفتر رقم ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٢١٩ فى ٢٢ رجب سـنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٤ ــ دفتر رقم ١٠ : معية سنية ، وثيقة ٣١٨ فى ٢٥ شـوال سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٥ ــ دفتر رقم ٢٦ : وثيقة ٦ صادر معية فى ١١ جماد ثان سـنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .

٦ ــ دفتر رقم ٣٩١ : صادر معيـة وثيقة ٤٥٤ فى ١٤ محرم سـنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٧ ــ دفتر ٣٩ وثيقة ١ صادر معية سنية فى ٢٣ صفر عام ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

٨ ــ دفتر ١٦ : معية تركى ، وثيقة ١٥٤ فى ٢٤ جماد أول سنة ١٢٣٩ هـ الموافق ١٨٢٣ م .

٩ ــ دفتر ٢٥ : صادر معية ، وثيقة ٢٤٤ فى آخر محرم سنة ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٦ م .

١٠ ــ دفتر ٤١٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٣٠٨ فى ١٧ ربيع ثان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

١١ ــ دفتر ٧٥٦ : ديوان خديو ، وثيقة ٢٢٢ فى ١٧ محرم سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .

١٢ ــ دفتر ٩ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٥ فى ٢٩ جماد ثان سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

١٣ ــ دفتر ٧٥٧ : ديوان خديو ، وثيقة ٢ فى ٢٩ شوال سنة ١٢٤٥ هـ الموافق ١٨٢٩ م .

١٤ ــ دفتر ٣٩ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٩٢ فى ٩ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

١٥ ــ دفتر ٧٣٣ : ديوان خديو تركى : وثيقة ٧٦٧ فى ١٢ ذى الحجة سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

١٦ ــ دفتر ٣٩٠ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٩٢ فى ٩ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

١٧ ــ دفتر ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٢١٨ فى ٢٢ رجب سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

١٨ ــ دفتر ١٩٧ : معاونة اقاليم ، وثيقة ١٣٩ فى ١٩ محرم سنة ١٢٥٨ هـ الموافق ١٨٤٢ م .

١٩ ــ دفتر ٢٦١ : معاونة ايرادات ، وثيقة ١٣٩ فى ٣ ربيع اول سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٤٢ م .

٢٠ ــ دفتر ٤٤٣ : وارد معية سنية ، وثيقة ١٥٧ فى ١٨ رجب عام ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م ٠

٢١ ــ دفتر ١٠ : عابدين ، وثيقة ١٢١ ص ١٧ فى ٢٥ محرم عام ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م ٠

٢٢ ــ دفتر ٣٩٣ : صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٦ فى ٢٨ رمضان عام ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م ٠

٢٣ ــ دفتر ٢٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٨١ فى ٢١ شوال سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م ٠

٢٤ ــ دفتر بدون رقم : معية تركى ، وثيقة ٤٠٦ فى ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م ٠

٢٥ ــ دفتر ٧١ : معية تركى ، وثيقة ٤٣٦ فى ١٥ ذى الحجة سنة ١٢٥١ هـ الموافق ١٨٣٥ م ٠

٢٦ ــ دفترر ٢٢٠ عابدين : وثيقة ٣٥٥ فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م ٠

٢٧ ــ دفتر ٧٩ : معية تركى ، وثيقة ٧٧٧ فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م ٠

٢٨ ــ دفتر ٨٥ : معية تركى ، وثيقة ١١٠ فى ذى القعدة سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م ٠

٢٩ ــ دفتر ٨٤ : معية تركى ، وثيقة ٣٠٨ فى ١٤ صفر سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م ٠

٣٠ ــ دفتر ٢٨٤ : معاونة ملكية ، وثيقة ٦٤٠ فى ٢٤ جماد ثان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م ٠

٣١ ــ دفتر ٢٢٤ : معاونة جفالق ، وثيقة ٥١٠ فى ١٣ جماد ثان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٣٢ ــ دفتر ٢٠٩ : معاونة اقاليم ، وثيقة ١٤٦ فى ١١ صفر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٣ ــ دفتر ٢٠٩ : معاونة اقاليم وثيقة ٣٢٠ فى ٢٠ ربيع أول سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٤ ــ دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤١٠٨ فى ٢٣ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٥ ــ دفتر ٣٦٩ : معية تركى وثيقة ٤١٦٦ فى ٢٩ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٦ ــ دفتر ٢٨٩ : شورى المعاونة ، وثيقة ٢٧١٩ فى ٥ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٧ ــ دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ١٥١١ فى ٢٥ رمضان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٨ ــ دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية الملكية ، وثيقة ٤٨٦ فى ٢٧ صفر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٣٩ ــ دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٤ فى ٢٠ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٠ ــ دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٥٥٦ فى ٢٤ ذى القعدة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤١ ــ دفتر ٣٩٦ : معية تركى ، وثيقة ٣٨٤ ، فى ٢٣ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٢ ـ دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٥١١ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٣ ـ دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٤٦ فى ١٥ ربيع أول ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٤ ـ دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٥١١ فى ٢٥ القعدة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٥ ـ دفتر ٣٧٦ : صادر ديوان المعية ، وثيقة ٧٤٩ فى ٢٦ صفر سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٦ ـ دفتر ٣٧٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٩ فى ٢١ صفر سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٤٧ ـ دفتر ٣٩٣ : صادر المعية ، وثيقة بدون رقم فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٤٨ ـ دفتر ٧٤٢ ، ديوان خديو ، وثيقة ١٨٥ فى ٢٧ ربيع أول سنة ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .

٤٩ ـ دفتر ٦٠ : صادر معية تركى ، وثيقة ٣٨٦ فى ٣ ربيع أول سنة ١٢٥١ هـ الموافق ١٨٣٥ م .

٥٠ ـ دفتر ٨١ : معية تركى وثيقة ٣٦٦ فى ٢٣ محرم سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

٥١ ـ دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٠٢٢ فى ١٦ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٥٢ ـ دفتر ٤٥٨ : صادر مفية ، وثيقة ٤٢١ فى ١٠ شوال سنة ١٢٦٠هـ الموافق ١٨٤٤م .

٥٣ ــ دفتر ٢٩٠ ديوان كتخدا ، وثيقة ١٥٨٦ فى ٢٧ ربيع ثان سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٥٤ ــ دفتر ١٠ معية تركى ، وثيقة ٢٤ فى ٢٣ صفر سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٥٥ ــ دفتر ٤٣١ : معية تركى ، وثيقة ٣٨٧ ص ٦١ فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٥٦ ــ دفتر ٥٩٠ : ديوان الكتخدا ، وثيقة ٢٠٣١ فى ٣ ربيع ثان سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

٥٧ ــ دفتر ٦٠١ : وارد ديوان الكتخدا ، وثيقة ١١١ فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م .

٥٨ ــ دفتر ١٠ : معية تركى ، وثيقة ٤٨ فى ١٥ ربيع اول سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٥٩ ــ دفتر ٨٩٨ : معية تركى ، وثيقة ٢٦٠ فى ٤ جماد اول سنة ١٢٥٠ هـ الموافق ١٨٣٤ م .

٦٠ ــ دفتر ١٨٩ : معاونة اقاليم ، وثيقة ٣٥٤ فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٦١ ــ دفتر ٢٨٠ : شورى المعاونة ، وثيقة ٤٣٧ فى ٩ جماد اول سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٦٢ ــ دفتر ٢٨٤ : معاونة ملكية ، وثيقة ٢٠٦٤ فى ١٦ شوال سنة ١٢٥٧ هـ الموافق ١٨٤١ م .

٦٣ ــ دفتر ٣٧٦ صادر ديوان المعية ، وثيقة ٢٨٦١ فى ١٦ جماد ثان سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٦٤ ــ دفتر ٥٨٧ : صادر ديوان الكتخدا ، وثيقة ٦٢١ فى ١٣ رمضان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٦٥ ـــ دفتـــر ٥٩٠ : ديوان الكتخـــدا ١٤٩٧ فى ١٨ صفر ســـنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٦٦ ـــ دفتر ٤٣٢ : صـــادر معية ، وثيقة ٥٠٤ فى ٤ صـــفر ســـنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م .

٦٧ ـــ دفتر ١٩ : صادر معية تركى ، وثيقة ٣٦٧ ، ٣٧٠ فى رجب سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٦٨ ـــ دفتر ٢٠ صـــــادر معية تركى : وثيقة ٣٣٨٠ فى ٧ شعبان سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٦٩ ـــ دفتر ٧٦٦ : ديوان خديو ، وثيقة ١٥١ فى ١٩ رمضان ســـنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .

٧٠ ـــ دفتر ٤٤ : معية تركى ، وثيقة ٤٤١ فى ١٩ ربيع ثان ســـنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م .

٧١ ـــ دفتر ٣٠٦ : صادر ديوان معاونة جهادية ، وثيقة ٩١٢ فى ٩ جماد ثان سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

٧٢ ـــ دفتر ٣٩٣ : صادر ديوان المعية السنية ، وثيقة ٦٢ فى ١٤ رمضان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٧٣ ـــ دفتر ١٤ : معية تركى ، وثيقة ٦١٧ فى ١٦ ربيع ثان سنة ١٢٤٠ هـ الموافق ١٨٢٤ م .

٧٤ ـــ دفتر ٢١ : صادر معية ، وثيقة ٢٩٠ فى ١٤ ربيع أول سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٧٥ ـــ دفتر ٨٥٦ : ديوان خديو وثيقة ٣٣٨١ فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م .

٧٦ ـ دفتر ٢٥١ : معاونة ايرادات ، وثيقة ٥٠٩ في ٣ ذى الحجة سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

٧٧ ـ دفتر ٣٧٩ صادر ديوان المعية ، وثيقة ١٨٤٢ فى ٢٥ ربيع ثان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٧٨ ـ دفتر ١٦٩ : ديوان الخديو وثيقة ٣٣٨١ فى ٢١ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٧٩ ـ دفتر ٧٧٩ : صادر ديوان الخديو ، وثيقة ٦٦١ ، فى ٢٧ ربيع اول سنة ١٢٤٨ هـ الموافق ١٨٣٢ م .

٨٠ ـ دفتر ٢٠٩ : معاونة اقاليم ، وثيقة ١٥٣ فى ١٣ صفر سنة ١٢٥٩هـ الموافق ١٨٤٣م .

٨١ ـ دفتر ٢٠٦ : صادر شورى المعاونة وثيقة ٢٣٠ في ٢٥ ربيع آخر سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٢ ـ دفتر ٢٠٩ : معاونة اقاليم وثيقة ٦٧٨ ، فى ٨ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٣ ـ دفتر ٢٠٩ : معاونة اقاليم ، وثيقة ٦٥٣ فى ٢١ جماد ثان سنة ١٢٥٩ هـ ١٨٤٣ م .

٨٤ ـ دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ٦٥١ في ٢١ جماد ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٥ ـ دفتر ٢١٠ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١١٩ في ٢٧ ربيع ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٦ ـ دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٠٠٤ ، فى ١٤ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

٨٧ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى وثيقة ١٦٠١ ، فى ٢١ رجب سـنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٨٨ — دفتر ٣٩٠ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ٢٤٨ فى ١٧ شوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٨٩ — دفتر ٣٩٣ : صادر ديوان المعاونة وثيقة ٤٢٨ فى ٧ محرم سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٠ — دفتر ٣٧٨ : معية تركى وثيقة ١٠٢ فى ١٥ ربيع أول سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩١ — دفتر ٣٧٨ : معيـة تركى ، وثيقة ١٥٦١٧ فى ١٠ رجب سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٢ — دفتر ٣٩٣ : صادر المعية : وثيقة ٥٧ فى ٢٣ رمضان سـنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٣ — دفتر ٢٩٢ : صـادر المعية ، وثيقة ١٩٩ فى ١٠ القعدة سنة ١٢٦١ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٤ — دفتر ٢٩٢ : معية تركى : وثيقة ٢٢٢٢ فى ١١ رمضان سـنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٥ — دفتر ٤٣٢ : صـادر المعية وثيقة ٤١٣ ، فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٩٦ — دفتر ٣٩٣ : ديوان المعية ، وثيقة ٤٥٧ فى ١٢ محرم سـنة ١٢٦٢هـ الموافق ١٨٤٥م .

٩٧ — دفتر ٩٩٤ : صادر الافادات وثيقة ٧٥٥ ، فى ٢٣ جمـاد ثان سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٩٨ ــ دفتر ٤٣٨ : معية تركى ، وثيقة ١٢٨١ فى ٢٨ صفر سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م ٠

٩٩ ــ دفتر ٤٥٨ : صادر المعية ، وثيقة ٥١٧ فى ١١ شوال سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م ٠

١٠٠ ــ دفتر ٥٩٠ : ديوان الكتخدا ، وثيقة ١٨٨٧ وفى ٢٦ ربيع أول سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م ٠

١٠١ ــ دفتر ٣٦٩ : معية تركى ، وثيقة ٤٣٣٠ فى ١٥ شعبان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م ٠

١٠٢ ــ دفتر ٣٦٩ : معاونة ايرادات ، وثيقة بدون رقم فى ٢٧ رجب سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م ٠

١٠٣ ــ دفتر ٣٧٧ : معية تركى ، وثيقة ١٢٦٩ فى ١٠ ربيع ثان سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م ٠

١٠٤ ــ دفتر ٤٣٨ : معية تركى وثيقة ١٥٦٦ فى ٢١ ربيع أول سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٧٤ م ٠

١٠٥ ــ دفتر ٢٠ : معية تركى وثيقة ٢٨٥ ، فى ٢٨ جماد أول سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م ٠

١٠٦ ــ دفتر ٢٠٨ : صادر ديوان معاونة أقاليم ، وثيقة ٧٧٠ فى ٣ جماد ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م ٠

١٠٧ ــ دفتر ٣٠ : معية تركى ، وثيقة ٣٦٩ فى ٨ رمضان سنة ١٢٤١ هـ الموافق ١٨٢٥ م ٠

١٠٨ ــ دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ١١٥٨ فى ١١ شوال سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م ٠

١٠٩ — دفتر ٧٣٤ : ديوان خديو ، وثيقة ١٦٤ فى ٨ شعبان سنة ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .

١١٠ — دفتر ٧٤٥ — ديوان خديو ، وثيقة ٢١٦ فى ٤ صفر سنة ١٢٤٢ هـ الموافق ١٨٢٦ م .

١١١ — دفتر ٧٦٦ : ديوان خديو ، وثيقة ٣٤٣ فى ١٧ شوال سنة ١٢٤٥ هـ الموافق ١٨٢٩ م .

١١٢ — دفتر ٧٨٠ : صادر ديوان خديو ، وثيقة ٣١ فى غرة رمضان سنة ١٢٤٦ هـ الموافق ١٨٣٠ م .

١١٣ — دفتر ٣٧٩ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ٤١٢ فى ٥ جماد أول سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

١١٤ — دفتر ٢٠٩ : معاونة أقاليم ، وثيقة ٦٩٨ فى ١٧ رجب سنة ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٠ م .

١١٥ — دفتر ٢١٠ صادر ديوان المعاونة ١٤١٩ فى ٢٠ جماد أول سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١١٦ — دفتر ٣٢١ : صادر شورى المعاونة ، وثيقة ١٥٤٢ فى ٨ ربيع ثان سنة ١٢٥٩هـ الموافق ١٨٤٣م .

١١٧ — دفتر ٢٠٨٨ : وارد ديوان المدارس ، وثيقة ٩٣٥ فى غرة محرم سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١١٨ — دفتر ٢٨٩ : صادر ديوان المعاونة ، وثيقة ١٦٢٨ فى ٢٨ جماد ثان سنة سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١١٩ — دفتر ٢٠٩ : معاونة إقاليم ، وثيقة ٣٩٤ فى غرة ربيع ثان سنة ١٢٥٩ هـ الموافق ١٨٤٣ م .

١٢٠ — دفتر ٣٠٢ : معاونة الجهادية ، وثيقة ٣١٠ فى ٣ جماد ثان سنة ١٢٥٤ هـ الموافق ١٨٣٨ م .

١٢١ ــ دفتر ٢٧٨ : شورى المعاونة ، وثيقة ١١٣٠ فى جمـــاد ثان سنة ١٢٥٤ هـ الموافق ١٨٣٨ م ٠

١٢٢ ــ دفتر ٣١٠ : صادر شورى المعاونة ، وثيقة ٦٧٧ فى ١٠ جماد أول سنة ١٢٥٦ هـ الموافق ١٨٤٠ م ٠

١٢٣ ــ دفتر ٩٩٧ صادر ديوان المالية ، وثيقة ٧٦١ فى ١٣ شـــوال سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م ٠

١٢٤ ــ دفتر ٩٩٨ : صادر نظارة المالية ، وثيقة ٥٠٤ فى ٢٨ ذى الحجة ســـنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م ٠

١٢٥ ــ دفتر ٩٩٨ : صادر معية ، وثيقة ١٢٢ فى ٢٦ شوال سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م ٠

١٢٦ ــ دفتر ٤١١ : معية تركى ، وثيقة ٣٤٨ ، فى ١٦ صـــفر سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م ٠

١٢٧ ــ دفتر ٤٠٨ : صادر المعية السنية ، وثيقة ١١١٠ فى ٨ ربيع اول سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م ٠

١٢٨ ــ دفتر ٤٥٢ : صادر المعية السنية،وثيقة ٥٧٧ فى ٢٨ رجب سنة ١٢٦٤ هـ الموافق ١٨٤٧ م ٠

١٢٩ ــ دفتر ٥٩٥ : صادر ديوان الكتخدا ، وثيقة ١٦٣٣ ، فى ٢١ شوال سنة ١٢٦٥ هـ الموافق ١٨٤٨ م ٠

١٣٠ ــ دفتر ٢١٣٣ : ديوان المدارس ــ تركى ، وثيقة ١٦٧ فى ٦ رجب سنة ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٩ م ٠

١٣١ ــ دفتر ٢١٣٤ : ديوان المدارس ــ تركى ، وثيقة ٧٩ فى ٢١ رجب سنة ١٢٦٦ هـ الموافق ١٨٤٩ م ٠

١٣٢ — دفتر ٩٦ : وارد معية عربي ، وثيقة ٩ في ٢٠ ذى الحجة سنة ١٢٦٨ هـ الموافق ١٨٥١ م .

١٣٣ — دفتر ٦٥٨ : وارد ديوان الكتخدا — وثيقة ١٨٨٤ في غرة ربيع ثان سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

١٣٤ — دفتر ٢٢٩٨ : وراد المعية ، وثيقة ٦١٢ ، في ١٠ ربيع ثان سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

١٣٥ — دفتر ١٠٤٦ : وارد نظارة المالية ، وثيقة ١٦١٣ في ٥ رجب سنة ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

١٣٦ — دفتر ١٨٨٦ : أوامر عربى ، وثيقة ٣٥ ، في ٢٩ جماد اول سنة ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

١٣٧ — دفتر ١٨٨٦ أوامر عربى وثيقة ١٨ في ٢٥ جمـــاد اول سنة ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

١٣٨ — دفتر ١٨٨٦ : أوامر عربى ، وثيقة ١٣ في ٩ جماد اول سنة ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

١٣٩ — دفتر ١٨٩٠ : أوامر عربى ، وثيقة ٨٨ ، في ٢١ محرم سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

١٤٠ — دفتر ١٨٨٩ : دواوين — وثيقة ١٤ في ٢٨ ربيع أول سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

١٤١ — دفتر ١٨٨٩ : دواوين ، وثيقة ١٣ في ٢٨ ربيع أول سـنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٨ م .

١٤٢ — دفتر ١٦ : عابدين صادر تلغراف — وثيقة ٤٢ في ٢٥ رجب ســـنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٣ — دفتر ٢١ : عابدين — وراد تلغراف ، وثيقة ٩٣ في ٢٧ رجب سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٤ ـــ دفتر ١٦ : عابدين ـــ صادر تلغراف ، وثيقة ٣١٧ فى ١٥ شوال سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٥ ـــ دفتر ١٦ : عابدين صورة التلغراف ، وثيقة ٤٨٠ فى ٢٨ شوال سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٦ ـــ دفتر ١٥ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٤٠١ فى ٢٠ ربيع أول سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٤٧ ـــ دفتر ١٨٧٥ : وثيقـــة ٢ فى ٢٩ جمـــاد أول سنة ١٢٩١ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٤٨ ـــ دفتر ٢٠ : صادر تلغراف ، وثيقة ٥٥٥ فى ٢٤ رمضان سنة ١٢٩١ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٤٩ ـــ دفتر ٢٨ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٣٢٢ فى ٢٧ شوال سنة ١٢٩١ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٥٠ ـــ دفتر ٣٢ : وارد تلغراف ، وثيقة ١١١ فى ١٨ رجب سـنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥١ ـــ دفتر ١٠ : أوامر عربى وثيقة ١٨ ، فى ١٦ رجب سـنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥٢ ـــ دفتر ٢٢ : عابدين ، وثيقة ١٠٧ فى ١٦ صـفر سـنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥٣ ـــ دفتر ٣٩ : وثيقة ٣٣ فى ١٢ شـوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٥٤ ـــ دفتر ١٨ : وثيقة ٢٧ ، فى ١٢ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٥٥ — دفتر ٣١ : وارد معية عربى ، وثيقة ٥ فى ١٧ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٥٦ — دفتر ٤٦ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٤٨ فى ٢٢ ربيع ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٥٧ — دفتر ٣٦ : عابدين صادر تلغراف فى ٢٢ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

١٥٨ — دفتر ٣١ : وارد معية عربى ، وثيقة ١٣ فى ٦ شعبان سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

١٥٩ — دفتر ٥٥٧ : معية تركى ، وثيقة ٦٩ فى ٧ رجب سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٦٠ — دفتر ٥٣٩ : معية تركى — وثيقة ١٦١ فى ٢٨ محرم سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٦١ — دفتر ٥٥٨ : معية تركى ، وثيقة ١ فى ١٩ ربيع ثان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٦٢ — دفتر ٣٩١٥ : معية سنية ، وثيقة ٣ فى جماد أول سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٣ — دفتر ٣٩١١ : معية سنية ، وثيقة ١٥٢ فى ١٣ شعبان سنة ١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٤ — دفتر ٣٩٠٩ : وثيقة ٧٨ ، فى ٢٠ جماد أول سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٥ — دفتر ١٤ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤٩٣ فى ١٤ رمضان سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٦٦ — دفتر ١٩٤٢ أمر عربى ، وثيقة ٢٢١ فى ٥ صفر سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٦٧ — دفتر ١٨٤٩ : معية سنية ، وثيقة ١٣ فى ١٦ ربيع أول سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٦٨ — دفتر ١٨٦٤ : معية عربى ، وثيقة ٢٧ فى ١٧ شوال سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٦٩ — دفتر ١٨٣٩ : اوامر كريمة عربى ، وثيقة ٨ فى غرة محرم سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٧٠ — دفتر ٢٣ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٩ فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٧١ — دفتر ٣٩١٥ : وثيقة ٢٤ بدون تاريخ .

١٧٢ — دفتر ١٨٦٢ : معية عربى ، وثيقة ٤٤ فى ٥ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٧٣ — دفتر ٢٣ : عابدين ، وثيقة ٩ فى ٢٢ ذى الحجة سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٧٤ — دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ١١ فى ٦ شوال سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٥ — دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ١٣ فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٦ — دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ٩ فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٧ — دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ٤ فى ٦ شـوال سـنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٧٨ — دفتر ١٩٣٩ : وثيقة ٥ فى ٥ محرم سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٧٩ — دفتر ١٨٦٠ معية عربى وثيقة ٥٢ فى ١٣ محرم سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٨٠ — دفتر ١٨٧٥ : معية عربى ، وثيقة ١ فى ٥ ذى القعدة سـنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٨١ — دفتر ١٨٦٤ : معية عربى ، وثيقة ٥٣ فى ١ جماد اول سـنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م

١٨٢ — دفتر ٣١٠ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٣٢٠ فى ٢ جمـاد أول سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

١٨٣ — دفتر ١٨٥٩ : معية عربى ، وثيقة ٩ فى غرة شوال سـنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٨٤ — دفتر ٣٩١٥ معية عربى ، وثيقة ٣ فى ٢٩ محرم سـنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

١٨٥ — دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ١٢ فى ١٧ ذى الحجة سـنة ١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٩ م .

١٨٦ — دفتـر ٤٦ : عابدين ، وثيقـة ٢٦٠ فى ٢٥ ربيع ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٨٧ — دفتر ٣٢ : عابدين — وثيقة ٢١٤ فى ٢ ربيـع اول سـنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٨٨ — دفتر ٥٥٨ : وثيقة ٣ فى ٢٣ شـوال سـنة ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٤ م .

١٨٩ — دفتر ١٨٤٧ : معية عربى — وثيقة ٦ فى ١٢ صـفر سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٩٠ — دفتر ٣٩١١ : وثيقة ١٧٠ فى ٨ شعبان سنة ١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧١ م .

١٩١ — دفتر ٥ : معية سنية وثيقة ٤ فى غرة رمضان سـنة ١٢٩١ هـ الموافق ١٨٧٤ م .

١٩٢ — دفتر ٣٧١٥ : معية عربى وثيقة ٥٦ فى ١٤ ذى القعـدة سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

١٩٣ — دفتر ٣٧١٦ : وثيقة ٤٩ فى ١٩ ربيع ثان ، سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

١٩٤ — دفتر ٢٨٣ : وثيقة ٣ ، فى ٩ ربيع ثان سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

١٩٥ — دفتر ٢١ : عابدين تركى ، وثيقة ١٠٢ فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٩٦ — دفتر بدون رقم : وثيقة ١٥ فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٩٧ — دفتر ٢١ : عابدين وثيقة ٢٥ فى ٢٣ جماد اول سـنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

١٩٨ — دفتر ١٥٤٩ معية تركى ، وثيقة ٢٦ فى ١٦ جمـاد ثان سنة ١٢٨١ هـ الموافق ١٨٦٤ م .

١٩٩ — دفتر ٥٤٥ معية تركى : وثيقة ٤ فى ١٦ جماد ثان سـنة ١٢٨١ هـ الموافق ١٨٦٤ م .

٢٠٠ — دفتر ٥٤٥ : وثيقة ٢٧ فى ٢٩ جماد ثان سنة ١٢٨١ ه الموافق ١٨٦٤ م .

٢٠١ — دفتر ٥٦٠ : وثيقة ٨٩ فى ٢٤ صفر سنة ١٢٨٤ ه الموافق ١٨٦٧ م .

٢٠٢ — دفتر ٢٨٧٣ : وثيقة ٤٨٦ فى ١٩ جماد أول سنة ١٢٩٠ ه الموافق ١٨٧٣ م .

٢٠٣ — دفتر ١٤٨ : معية عربى ، وثيقة ١٣ فى ١٩ شعبان سنة ١٢٩٢ ه الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٤ — دفتر ٥ : وثيقة ١٢٨ فى ٣ رجب سنة ١٢٩٢ هالموافق١٨٦٥م.

٢٠٥ — دفتر ٢٣ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٥٠٨ فى ١٦ رجب سنة ١٢٩٢ ه الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٦ — دفتر ٢٢ عابدين : صادر تلغراف ، وثيقة ٣٤٢ فى ٢٢ ربيع اول سنة ١٢٩٢ ه الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٧ — دفتر ٢٢ : عابدين : وثيقة ٢٦٣ ، فى ٧ ربيع أول سنة ١٢٩٢ ه الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٨ — دفتر : بدون رقم — أوامر عربى ، وثيقة ٢٢٦ فى ١٠ شعبان سنة ١٢٩٢ ه الموافق ١٨٧٥ م .

٢٠٩ — دفتر ١٧ : معية عربى ، وثيقة ٩٠ فى ٢٥ محرم سنة ١٢٩٣ ه الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٠ — دفتر ٣٩ : عابدين ، وثيقة ٥٠١ فى ١٦ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ ه الموافق ١٨٧٦ م .

٢١١ ـ دفتر ١٨٤٩ : وارد تلغراف وثيقة ١٤ ، فى ٣ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٢ ـ دفتر بدون رقم : وثيقة ٥١ فى ٨ ذى الحجة سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢١٣ ـ دفتر ٤١ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٠٩ فى ١١ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٤ ـ دفتر ٤١ : عابدين وراد تلغراف ، وثيقة ٣١٦ فى ٢٧ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٥ ـ دفتر ٤٠ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤١١ فى ٤ جماد ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٦ ـ دفتر ٤١ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٤٤٣ فى ١١ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٧ ـ دفتر ٤٠ : عابدين : وثيقة ١٩٩ فى ١٣ جماد أول سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٨ ـ دفتر ٤٠ عابدين : وارد تلغراف ، وثيقة ٤٥٤ فى ٦ جماد ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢١٩ ـ دفتر ٤١ : وارد تلغراف ، وثيقة ٢١٠ فى ١١ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٢٠ ـ دفتر ١٩٢٢ : أوامر ، وثيقة ١ فى ٩ ربيع ثان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٢١ ـ دفتر ١٨٩٠ : أوامر عربى ، وثيقة ٨٨ فى ٢١ محرم سنة ١٢٧٥ هـ الموافق ١٨٥٩ م .

٢٢٢ ـ دفتر ١٨٦٤ : وثيقة ٦٠ في ٢٩ صفر عام ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

٢٢٣ ـ دفتر ٢٥ : عابدين ، وثيقة ١٢١ في ١٢ محرم سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

٢٢٤ ـ دفتر ٣٩١٩ : وثيقة ٧ في ٨ صفر سنة ١٢٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

٢٢٥ ـ دفتر ٣٩١٩ : وثيقة ٧ في ١٠ صفر سنة ١٢٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

٢٢٦ ـ دفتر ٣٤ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٢٢٥ في ٧ شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٢٧ ـ دفتر ٢٥ . عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٤٥٥ في غاية شوال ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٢٨ ـ دفتر ٢٥ . عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٤٢٣ في ٢٧ شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٢٩ ـ دفتر ٤١ عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٩٩ في ٢ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣٠ ـ دفتر ٣٧ ـ وارد تلغراف وثيقة ٤٢٦ في ١٤ صفر سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣١ ـ دفتر ٣٧ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ٤٥٨ في ١٥ صفر سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣٢ ـ دفتر ٢٨ : عابدين صادر تلغراف تركي في ١٧ صفر سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣٣ ــ دفتر ٨ عابدين : وثيقة ١٣٧ فى ٢ ربيع أول سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٣٤ ــ دفتر ٤٦ : عابدين ، وارد تلغراف وثيقة ٣٤ فى ٣١ مارس سنة ١٨٧٧ م .

٢٣٥ ــ دفتر ٥٢ : عابدين وارد تلغراف ، وثيقة ١٨ فى ٦ محرم سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٩ م .

٢٣٦ ــ دفتر ٥٤ : عابدين : وارد تلغراف ، وثيقة ٧١٧ فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٩ م .

٢٣٧ ــ دفتر ٥٩٠ : معية تركى ، وثيقة ٢ فى ٦ جماد أول سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٣٨ ــ دفتر ٥٦٠ : معية تركى ، وثيقة ١٣ فى ٦ جماد أول سنة ١٢٨٤ هالموافق ١٨٦٧ م .

٢٣٩ ــ دفتر ٥٧٣ : معية تركى ، وثيقة ٢ فى أول جماد ثانى بسنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٤٠ ــ دفتر ٥٧٣ : معية تركى ، وثيقة ٢٨ فى ٦ شوال سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٤١ ــ دفتر ٥ : عابدين صادر تلغراف ، وثيقة ٥٢٠ فى ٢٠ شعبان سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٤٢ ــ دفتر ٥٧٣ : صادر المعية ، وثيقة ٤١ فى ٢٥ محرم سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م .

٢٤٣ ــ دفتر ٣١٧ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ٤٤٢ فى ٢١ مارس سنة ١٨٧٦ م .

٢٤٤ ــ دفتر ٢٩ ــ عابدين ، وثيقة ٢٤٣ ، فى ١٥ صفر عام ١٢٩٩ هـ الموافق ١٨٨١ م .

٢٤٥ ــ دفتر : ٥٥ : عابدين ، وارد تلغراف ، وثيقة ١٠١٩ فى ١١ محرم سنة ١٨٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

٢٤٦ ــ دفتر ٥٥٨ : معية تركى ، وثيقة ٣٣ فى ٩ ربيع ثان سنة ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٦ م .

٢٤٧ ــ دفتر ٥٥٨ : معية تركى وثيقة ١ ، فى غرة جماد أول سنة ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٢٤٨ ــ دفتر ٥٥٨ : معية تركى ، وثيقة ٦ عام ١٨٦٥ م .

٢٤٩ ــ دفتر ٥٥٨ : معية تركى ، وثيقة ١٥ فى ٢ جماد ثان سنة ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٢٥٠ ــ دفتر ٣٧١٦ : وثيقة ١٦ فى ٢٢ صفر سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٥١ ــ دفتر ٥٢٦ : وثيقة ٢٢ معية سنية فى ٢٥ ذى القعدة سنة ١٢٧٩ هـ الموافق ١٨٦٢ م .

٢٥٢ ــ دفتر ١٣٩ : وارد معية سنية ، وثيقة ٥ فى ٢٣ ربيع ثان سنة ١٢٧٩ هـ الموافق ١٨٦٢ م .

٢٤٣ ــ دفتر ١٨٥٩ : وثيقة ٤ فى ٢٧ رمضان سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٢٥٤ ــ دفتر ٣٠ : صادر تلغراف ، وثيقة ١٦ فى ٢٥ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٥٥ — دفتر ٥٨٤ : معية تركى ، وثيقة ٢ فى ٢٣ شوال سنة ١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧٠ م .

٢٥٦ — دفتر ٥٧٦ : وثيقة ٤ فى ٥ شعبان سنة ١٢٨٤ هـ الموافق ١٨٦٧ م .

٢٥٧ — دفتر ٥٧٣ : معية تركى ، وثيقة ٦ فى ١٠ محرم سنة ١٢٨٥ هـ الموافق ١٨٦٨ م .

٢٥٨ — دفتر ١٩٤٦ : أوامر عربى ، وثيقة ٦ فى ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٩ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

٢٥٩ — دفتر ١١ : صادر المعية ، وثيقة ٦١ فى ٧ شعبان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٦٠ — دفتر ١٨٥١ : معية عربى وثيقة ٢٩ فى ٢٢ ذى القعدة سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٢٦١ — دفتر ٢٨٥ : وثيقة بدون رقم فى ١٥ رجب سنة ١٢٩٠ هـ الموافق ١٨٧٣ م .

٢٦٢ — دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ٥ فى ٣ جماد اول سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٦٣ — دفتر ٢ ، ١٨ : وثيقة ٤ فى ١٨ رجب سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٢٦٤ — دفتر ٢٤٢٤ : صادر حكمدارية ، وثيقة ١ فى ١٠ جماد اول سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

٢٦٥ — دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ٥٦ فى ١٩ جماد اول سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٦٦ — دفتر ٢١ : معية عربى ، وثيقة ٢٧ فى ٢٢ جماد ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٦٧ — دفتر ٣٧١٥ : وثيقة ٤٧ فى ١٤ شوال سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٦٨ — دفتر ٣٧١٦ : وثيقة ٥ ص ١١ فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٦٩ — دفتر ٢٤ : معية عربى ، وثيقة ٦٦ فى ١٧ جماد ثان سنة ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢٧٠ — دفتر ٣٧١٤ : معية عربى ، وثيقة ١٥ فى ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧١ — دفتر ١١ : وثيقة ٢٦١ : ص ١٨٣ فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧٢ — دفتر ٢٤٢٥ : وثيقة ٢٤ فى ١٤ رجب سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

٢٧٣ — دفتر ٣١ : معية عربى ، وثيقة ٢ فى ١٧ جماد أول سنة ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٨ م .

٢٧٤ — دفتر ٣٧١٤ : معية عربى — وثيقة ١٥ فى ٢٠ رجب سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧٥ — دفتر ٣٧١٥ : معية عربى ، وثيقة ٥٨ فى ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧٦ — دفتر ٣٧١٥ : معية عربى ، وثيقة ٣١ فى ١٧ رمضان سنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٢٧٧ ــ وثيقة ٣٣ فى ١٢ شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٢٧٨ ــ وثيقة ٦ ملف ٢ دوسيه ٥ فى ١٥ مايو سنة ١٨٦٧ م .

٢٧٩ ــ وثيقة ٦٣ مكاتبة ١٨٥٩ فى ١٦ ذى الحجة سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧٢ م .

٢٨٠ ــ وثيقة ٣١/٣٥ فى ٢ جماد ثان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق١٨٦٥م.

٢٨١ ــ وثيقة ١١/٣٤ فى ٢ ربيع أول سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م.

٢٨٢ ــ وثيقة ٣٥/٢٩ فى ١٧ جماد أول سنة ١٢٨٢هالموافق ١٨٦٥م.

٢٨٣ ــ وثيقة ٧٣ / ٣ فى ١٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٢٨٤ ــ وثيقة ٦١ / ٣٧ فى غرة رمضان سنة ١٢٨٢هالموافق١٨٦٥م.

(ب) محافظ أبحاث المعية السنية :

٢٨٥ ــ محفظة ٣ : معية سنية ، وثيقة ٢٣ فى ٣ صفر سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٨٦ ــ محفظة ٣ : معية سنية ، وثيقة ٣٤٠ دفتر ١ معية تركى فى ١٩ ربيع أول سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م . .

٢٨٧ ــ محفظة ١ : معية سنية ، وثيقة ٣٦١ فى ٤ جماد ثان سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٨٨ ــ محفظة ١ : معية سنية ، وثيقة ١٧ فى ١٧ محرم سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٨٩ ـ محفظة ٣ : معية سنية ، وثيقة ١٧٤ فى ٢٥ جماد ثان سنة ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

٢٩٠ ـ محفظة ٢ : معية سنية ، وثيقة ٢٤ فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٩١ ـ محفظة ٥ : قرارات مجلس ملكية وجهادية ، وثيقة ٨ فى ٢٠ ذى القعدة سنة ١٢٤٣ هـ الموافق ١٨٢٧ م .

٢٩٢ ـ محفظة ٤ : ملكية ، وثيقة ٢٦٤ فى ٢٥ ربيع أول سنة ١٢٥٢ هـ الموافق ١٨٣٦ م .

٢٩٣ ـ محفظة ١٠٧ : بحر برا ، وثيقة ٦٦ فى ١٥ شعبان سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٩٤ ـ محفظة ٩ : بحر برا ، وثيقة ٨٧ فى ١٥ ربيع ثان سنة ١٢٦٣ هـ الموافق ١٨٤٦ م .

٢٩٥ ـ محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٤٧ فى ٧ رجب سنة ١٢٦٠ هـ الموافق ١٨٤٤ م .

٢٩٦ ـ محفظة ٢٦٢ : عابدين ، وثيقة بدون رقم فى ٥ ربيع ثان سنة ١٢٥٣ هـ الموافق ١٨٣٧ م .

٢٩٧ ـ محفظة ١٦٢ : عابدين ، وثيقة ٣٦ عام ١٨٧٩ م .

٢٩٨ ـ محفظة ١٩ : بحربرا وثيقة ٧ فى ١٧ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٢٩٩ ـ محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٧٤ فى ٩ صفر سنة ١٢٦٢ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٣٠٠ — محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٧٠ فى ١٩ ذى الحجة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٣٠١ — محفظة ١٩ : بحر برا ، وثيقة ٦٨ فى ٢٣ ذى القعدة سنة ١٢٦١ هـ الموافق ١٨٤٥ م .

٣٠٢ — محفظة ٦ : وثيقة ٦٧٢ دفتر ١٨ ، ملخصات المعية السنية فى ١٢ جماد أول سنة ١٢٤٠ هـ الموافق ١٨٢٤ م .

٣٠٣ — محفظة ٢٦٨ : عابدين وثيقة ٤٠ فى ٢٧ شوال سنة ١٢٥٥ هـ الموافق ١٨٣٩ م .

٣٠٤ — محفظة ٢٦٨ : عابدين ، وثيقة ٧٨ فى ٢٥ شوال سنة ١٢٥٥ الموافق ١٨٣٩ م .

٣٠٥ — محفظة ٣ : آوامر للمالية وثيقة ٣١٢ فى غرة القعدة ١٢٦٤ الموافق ١٨٤٧ م .

٣٠٦ — محفظة ٢٦٢ : عابدين ، ملف السودان ، وثيقة ٨٣ فى ٢٥ ربيع ثان ١٢٥٣ الموافق ١٨٣٧ م .

٣٠٧ — محفظة ٢٦٢ : عابدين ، وثيقة بدون رقم فى ١٢ رمضان ١٢٥٣ الموافق ١٨٣٧ م .

٣٠٨ — محفظة ٣ : معيه سنية ، وثيقة ٥٨ فى ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٣٧ الموافق ١٨٢١ م .

٣٠٩ — محفظة ١٩ بحربرا : وثيقة ٢٢ فى ٨ محرم ١٢٤٢ الموافق ١٨٢٦ م .

٣١٠ — وثيقة بدون تاريخ .

٣١١ — محفظة ٢ : معية تركى ، وثيقة ٣٧٤ فى ٢٥ رجب ١٢٧٠ هـ الموافق ١٨٥٣ م .

٣١٢ — محفظة ٣ : مديريات ، وثيقة ٣٧٩ فى ١١ ربيع أول سنة ١٢٧٣ هـ الموافق ١٨٥٦ م .

٣١٣ — محفظة ١٩ — وثيقة ٧١ : فى ٢٥ ربيع أول ١٢٧٤هـ ، الموافق ١٨٥٧م .

٣١٤ — محفظة ٢٥٢ : وثيقة ٣٠ فى ١٩ فبراير عام ١٨٩١ .

٣١٥ — محفظة ١ : صورة اللائحة التنفيذية الخاصة بمنع الاتجار فى الرقيق فى ٢ محرم ١٢٩٥ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٣١٦ — محفظة ٤٨ : معيه تركى ، وثيقة ١٠٢ فى ٢٧ صفر سنة ١٢٨٨ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٣١٧ — محفظة ١٩ : بحـــربرا ، وثيقة ١٢١ ، فى ٩ شـــعبان سنة ١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٩ م .

٣١٨ — محفظة ١٩ بحربرا ، وثيقة ١٢٢ فى ١٠ شعبان ١٢٨٦ هـ الموافق ١٨٦٩ م .

٣١٩ — محفظة ٥٢ :وثيقة٣٥٩ فى ١٨ القعدة ١٢٩٢ الموافق١٨٧٥م .

٣٢٠ — محفظة ٣٨ : معية تركى ، وثيقة ٩٣ فى ١٩ محرم ١٢٨٣ هـ الموافق ١٨٦١ م .

٣٢١ — محفظة ١٠٩ : وثيقة ٧٢٢ فى غاية شوال سنة ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ .

٣٢٢ — محفظة ١٦٠ : عابدين فى غرة ربيع أول ســـنة ١٢٩٣ هـ الموافق ١٨٧٦ م .

٣٢٣ ـ محفظة ١٦٤ : عابدين ، وثيقة ٢٤٣ فى ١٥ صفر سنة ١٢٩٩هـ الموافق ١٨٨١ م .

٣٢٤ ـ محفظة ٣٦ : معيه تركى ، وثيقة ٢٤٥ ، فى ١٠ شعبان سنة ١٢٨٢ هـ الموافق ١٨٦٥ م .

٣٢٥ ـ محفظة ٤٧ : معية تركى ، وثيقة ٦٥٨ فى ٩ شعبان ١٢٨٧ هـ الموافق ١٨٧١ م .

٣٢٦ ـ محفظة ٤٧ ، معيه تركى : وثيقة ٨٧٤ ، فى غرة الحجة ١٢٨٧ الموافق ١٨٧١ م .

٣٢٧ ـ ملخصات المعيه السنية : وثيقة ٢٢ فى ٣ صفر ١٢٣٧ ـ الموافق ١٨٢١ م .

٣٢٨ ـ ملخصات المعيه السنية : وثيقة ٨١٥ فى ٢٥ الحجة ١٢٣٧ ـ الموافق ١٨٢١ م .

٣٢٩ ـ ملخصات المعيه السنية : محفظة ١ وثيقة ١٠ فى ٢ محرم ١٢٣٧ هـ الموافق ١٨٢١ م .

جـ ـ محافظ ابحاث مجلس الوزراء (سودان) :

٣٣٠ ـ محفظة ٧ : مجلس الوزراء (سودان) مشروع أمر عال خاص بابطال النخاسة ، مجموعة ١٨ فى ٢١ نوفمبر عام ١٨٩٥ م .

٣٣١ ـ محفظة ٩ : مجلس الوزراء (سودان) ملف ٩٦ مكاتبة مجلس النظار الخاصة بمساهمة مصر فى ميزانية السودان فى ١٩ نوفمبر عام ١٨٨٥ م .

٣٣٢ ـ محفظة ١١ : مجلس الوزراء (سودان) ترجمة صورة شروط عقد بين مصر وبريطانيا وبين شركة تلغراف القومبانية الشرقية ، وذلك لمد سلك تلغراف من السويس الى سواكن بدون تاريخ .

٣٣٣ ـــ محفظة ١٥ : مجلس الوزراء (سودان) خطاب من المسيو وايلد الى مجلس النظار ، فى ٣٠ ديسمبر عام ١٨٨٢ .

٣٣٤ ـــ محفظة ١٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٢٥ تقرير مقدم من القائمقام سليم بك الى مساعد جيش الحدود فى ٢٢ اغسطس عام ١٨٩١ م .

٣٣٥ ـــ محفظة ٢٥ : مجلس الوزراء (سودان) مذكرة خاصة بمد خط تلغراف بين جدة وسواكن فى ٢٨ ابريل عام ١٨٨٢ م .

٣٣٦ ـــ محفظة ٢٥ : مجلس الوزراء (سودان) قانون دخول أبناء السودان الخدمة بالجيش المصرى فى السودان ، وثيقة بدون تاريخ .

٣٣٧ ـــ محفظة ٢٦ مجلس الوزراء (سودان) وتتضمن كافة القوانين التى صدرت عام ١٨٩٩ م .

٣٣٨ ـــ محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٥٤ ، تشكيل لجنة لدراسة سكة حديد السودان بناء على أمر مجلس النظار عام ١٨٨١ م .

٣٣٩ محفظة ٣٦ مجلس الوزراء (سودان) ٥٤ مذكرة واردة من المسيو بتييه الى نظارة الاشغال العمومية المصرية ، والخاصة بتشغيل سكة حديد السودان ، بدون تاريخ .

٣٤٠ ـــ محفظة ٣٦ : مجلس الوزراء (سودان) مجموعة ٥٤ افادة من المسيو كاتزنستين الى نظارة الاشغال العمومية ، فى ٢٠ ديسمبر عام ١٨٨١ م .

٣٤١ ـــ محفظة ٣٧ : مجلس الوزراء (سودان) صورة الامر العالى الخاص بفرض ضريبة على المواشى المراد ذبحها بسواكن ، فى عام ١٨٩٢ م .

٣٤٢ ـــ محفظة ٤٠ : مجلس الوزراء (سودان رسالة من السردار الى مجلس النظار فى اكتوبر عام ١٨٨٢ م .

د ـ التقارير غير المنشورة :

٣٤٣ ـ ملخص عن حملة سليم قبودان بالفرنسية فى يوليو عام ١٨٤٠ م .

٣٤٤ ـ خطاب من جمعية محاربة الرق الى محمد على باشا عام ١٨٤٤ م .

٣٤٥ ـ تقرير عن أحداث التاكة عام ١٨٦٥ .

٣٤٦ ـ تقرير عن خطوط التلغراف السودانية باللغة الانجليزية فى ١٦ يناير عام ١٨٦٨ م .

٣٤٧ ـ تقرير المسيو فولر عن سكة حديد السودان عام ١٨٧١ م .

٣٤٨ ـ تقرير موقعة الأوسة عام ١٨٧٥ م .

٣٤٩ ـ تقرير عن موقعة جونديت عام ١٨٧٥ م .

٣٥٠ ـ تقرير عن موقعة مصوع عام ١٨٧٦ م .

٣٥١ ـ تقرير عن كشف الطريق من أسيوط الى دارفور فى ٢٧ محرم ١٢٩٢ هـ الموافق ١٨٧٥ م .

٣٥٢ ـ صورة اللائحة الخاصة بوقف تجارة الرقيق رقم ١٥٥ فى ٢ محرم ١٢٩٦ هـ الموافق ١٨٧٧ م ، والمشتملة على ٣٦ بندا .

٣٥٣ ـ صورة معاهدة الرقيق المنعقدة بين مصر وبريطانيا العظمى فى ٤ اغسطس عام ١٨٧٧ م .

٣٥٤ ـ تقرير وارد من سفارة انجلترا عام ١٨٧٨ م الى نظارة الخارجية المصرية ، والخاص بتحديد نفوذ مصر فى افريقيا الشرقية .

٣٥٥ — تقرير اسماعيل باشا أيوب فى ٢ صفر ١٢٩٧ هـ الموافق ١٨٨٠ م .

٣٥٦ — تقرير المسيو جودنج عن سكة حديد السودان فى ٣١ مارس ١٨٨١ م .

٣٥٧ — تقرير على باشا مبارك عن سكة حديد السودان فى ١٦ رمضان عام ١٣٠٠ هـ الموافق ١٨٨٣ م .

٣٥٨ — تقرير القومسيون المشكل لدراسة سكة حديد السودان فى ١٩ شعبان ١٣٠٠ هـ الموافق ٢٤ يونيو عام ١٨٨٣ م .

٣٥٩ — مذكرة ماسون بك ، عن تسهيل المواصلات مع السودان ، بواسطة مد سكة حديد اليها عام ١٨٨٣ م .

٣٦٠ — تقرير خاص بتقسيم الأقاليم السودانية ، بناء على أمر مجلس النظار الصادر فى ٤ ربيع أول ١٢٩٩ هـ الموافق ٢٢ فبراير ١٨٨٢ م .
وقد اجتمع مجلس حكمدارية السودان لتنفيذ ما أوكل اليه فى مارس من نفس العام .

٣٦١ — Agency and Consulate general of U.S.A. in Egypt.No. 336.Septembre 6. Cairo, 1879.

٣٦٢ — Carton 52. Document 37. Date 1875.

٣٦٣ — Report du Ratip Pacha. Le Caire, 1876.

٣٦٤ — Report de telegraph du Sudan. Sans date.

٣٦٥ — Sudan telegraph deportment. No. 288.

ثانيا المراجع العربية :

١ — ابراهيم فــوزى :

السودان بين يدى غردن وكتشنر . القاهرة ، ١٩١٩ م .

٢ — احمد احمد الحته ، دكتور :

تاريخ مصر الاقتصادى فى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٦٧ م .

٣ — احمد احمد الحته ، دكتور :

تاريخ الزراعة المصرية فى عهد محمد على الكبير . القاهرة ، ١٩٥٠ م .

٤ — أحمد أحمد سيد أحمد ، دكتور :

رفاعة الطهطاوى فى السودان . القاهرة ، ١٩٧٣ م .

٥ — احمد عبد الرحيم مصطفى ، دكتور :

مصر والمسألة المصرية ، ١٨٧٦ — ١٨٨٢ م . القاهرة ، ١٨٦٦ م .

٦ — ادوار جوان :

مصر فى القرن التاسع عشر ، تعريب محمد مسعود . القاهرة ، ١٩٢١ م .

٧ — آلان مورهيـــد :

النيل الأبيض ، ترجمة بدر الدين خليل . القاهرة ، ١٩٦٥ م .

٨ — السيد يوسف نصر ، دكتور :

جهود مصر الكشفية فى أفريقيا فى القرن التاسع عشر ، القـــاهرة ١٩٧٩م .

٩ — الشاطر بوصيلى عبد الجليل :

معالم تاريخ السودان ، ووادى النيل من القرن العـــاشر الى القرن التاسع عشر . القاهرة ، ١٩٥٥ م .

١٠ ــ الباحث محزون :

ضحايا مصر فى السودان ، وخفايا السياسة الانجليزية . القاهرة ، ١٩٣٥ .

١١ ــ الياس الأيوبى :

تاريخ مصر فى عهد الخديو اسماعيل ، الجزء الأول . القاهرة ، ١٩٢٣ .

١٢ ــ الياس الأيوبى :

محمد على ــ سيرته وأعماله . القاهرة ١٩٢٣ م .

١٣ ــ جلال الدين مصطفى يحيى ، دكتور :

التنافس الدولى فى شرق أفريقيا . القاهرة ، ١٩٥٩ م .

١٤ ــ جلال الدين مصطفى يحيى ، دكتور :

مصر الافريقية والاستعمار الأوربى فى القرن التاسع عشر ،
القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٥ ــ جمال الدين الدناصورى ، دكتور :

مشروعات التوسع الزراعى فى السودان . القاهرة ، ١٩٥٩ .

١٦ ــ جميل عبيد ، دكتور :

المديرية الاستوائية . القاهرة ، ١٩٦٧ .

١٧ ــ جومار :

الرحلة الأولى للبحث عن ينابيع البحر الأبيض . القاهرة ١٩٢٢ م

١٨ ــ جورج جندى بك ، وجاك تاجر :

اسماعيل كما تصوره الوثائق . القاهرة ، ١٩٤٧ م .

١٩ ــ زاهر رياض ، دكتور :
كشف القارة الأفريقية . القاهرة ، ١٩٦٩

٢٠ ــ سليم قبوان :
الرحلة الأولى للكشف عن منابع البحر الأبيض . القاهرة ١٩٢٢ .

٢١ ــ شوقى عطا الله الجمل ، دكتور :
تاريخ سوان وادى النيل ، الجزء الثانى . القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢٢ ــ صلاح الدين الشامى ، دكتور :
بور سودان ميناء السودان الحديث . القاهرة ، ١٩٥٨ .

٢٣ ــ صلاح الدين الشامى ، دكتور :
المواصلات والتطور الاقتصادى فى السودان . القاهرة بدون تاريخ .

٢٤ ــ عبد الرحمن الرافعى :
مصر والسودان فى أوائل عهد الاحتلال . القاهرة ، ١٩٤٢ .

٢٥ ــ عبد الرحمن الرافعى :
عصر محمد على ، الطبعة الثالثة . القاهرة ، ١٩٥١ .

٢٦ ــ عبد الرحمن زكى ، دكتور :
التاريخ الحربى لعصر محمد على . القاهرة ، ١٩٥٠ .

٢٧ ــ عبد المجيد عابدين ، دكتور :
الشايقية . القاهرة ، ١٩٤٩ .

٢٨ ــ عبد العزيز أمين ، دكتور :
التربية فى السودان فى القرن السادس عشر وحتى القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٤٩ .

٢٩ ــ عبد الله حسين :

السـودان من التاريخ القديم الى رحلة البعثة المصرية الأولى .
القاهرة ، ١٩٣٥ .

٣٠ ــ على ابراهيم عبده ، دكتور :

المنافسة الدولية فى أعالى النيل . القاهرة ، ١٩٥٨ .

٣١ ــ عمر طوسون :

تاريخ المديرية الاستوائية المصرية من فتحها الى ضياعها ، ١٢٦٩ هـ
١٨٨٩ م . القاهرة ، ١٩٣٧ .

٣٢ ــ فيليب رفله ، دكتور :

الجغرافية السياسية لافريقيا . القاهرة ، ١٩٦٥ .

٣٣ ــ كلوت بك أ . ب :

لمحة عامة الى مصر ، تعريب محمد مسعود .
القاهرة ، بدون تاريخ .

٣٤ ــ محمد فؤاد شكرى ، دكتور :

الحكم المصرى فى السودان . القاهرة ، ١٩٤٧ .

٣٥ ــ محمد فؤاد شكرى ، دكتور :

مصر والسودان . القاهرة ، ١٩٦٣

٣٦ ــ محمد صبرى ، دكتور :

مصر فى افريقيا الشرقية . القاهرة ، ١٩٣٩ .

٣٧ ــ محمد صبرى ، دكتور :

الامبراطورية السودانية فى القرن التاسع عشر . القاهرة ١٩٤٨ .

٣٨ ــ محمد محمود الصياد ، دكتور ،
، محمد عبد الغنى سعودى ، دكتور :

السودان . القاهرة ، ١٩٦٦ .

٣٩ ــ محمد محمود السروجى ، دكتور :

الجيش المصرى فى القرن التاسع عشر . الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

٤٠ ــ محمد السيد رجب حراز ، دكتور :

افريقيا الشرقية والاستعمار الأوربى فى القرن التاسع عشر .
القاهرة ، ١٩٦٨ .

٤١ ــ محمد عبد المنعم يونس :

الصومال وطنا وشعبا . القاهرة ١٩٦٠ .

٤٢ ــ مكى شبيكة ، دكتور :

السودان فى قرن . القاهرة ، بدون تاريخ .

٤٣ ــ مكى شبيكة ، دكتور :

السودان عبر القرون . القاهرة ، ١٩٦٤ .

٤٤ ــ مكى شبيكة ، دكتور :

تاريخ شعوب وادى النيل (مصر والسودان) بيروت ، ١٩٦٥ .

٤٥ ــ مصطفى عامر :

محمد مختار باشا ، ورحلاته الاستكشافية فى شرق أفريقيا . القاهرة
بدون تاريخ .

٤٦ ــ نبيلة عبد الهادى ، :
فؤاد مصطفى محمود :

الانتاج الأفريقى والتجارة الخارجية . القاهرة ١٩٧٠ .

٤٧ ــ **نسيم مقار ، دكتور :**

رحلات البكباشى سليم قبودان فى النيل الأبيض . القاهرة ، ١٩٦٠ .

٤٨ ــ **نعوم شقير :**

تاريخ السودان القديم والحديث وجغرافيته ، ثلاثة أجزاء . القاهرة ، ١٩٠٣ .

٤٩ ــ **نعوم شقير :**

جغرافية السودان . القاهرة ، ١٩٦٧ .

٥٠ ــ **هرست :**

النيل ، ترجمة احمد الشربينى . القاهرة ، ١٩٥٢ .

ثالثـــــــــا : المراجع الأجنبية :

1 — ARTIN. : England in the Sudan. London, 1911.

2 — ASFOUR, M.M. Dr. : The ports of the Red Sea. Vol. XI. Cairo, 1968.

3 — ALLEN, B.M. : Gordon and the Sudan. London 1931.

4 — AUDREY, B. : The Nilotes of Anglo-Egyptian Sudan and Auganda. London, 1952.

5 — BONOLABEY : L'expedition Egyptien en Afrique. Bul. Soc. Kh. Geog. Serie II. No. 8. le Caire, 1886.

6 — BAKER. S. W. : The Albert N'yanza, great basen of the Nile and exploration of the Nile Source. London, 1866.

7 — BURTON, R.F. : First foot steps in East Africa. London, 1866.

8 — BUTLER. : The Compaign of the cataracts. London, 1827.

9 — COLSTON, R.E. : Report Sur le Kordofan. Bul. Soc. kh. Geog. Serie. V-XI. Le Caire, 1921.

10 — COLSTON, R.E. : Le route entre Debbeh et Obyed. Bul. Soc. h. Geog. No. 11. Le Caire, 1875.

11 — COLSTON, R.E. : Journal D'un Voyage du Caire, A Keneh, Berenice et Berber, et retour par le desert de Korosko. No. 11. Le Caire, 1887.

12 — CHURCHEL : The rever war. London, 1951.

13 — CAMERON, D.A. : Egypt in the nineteenth century. London, 1898.

14 — CROMER. : Earl of ABASS II. London, 1915.

15 — DAULDY AND COMPANY INC. Exploring Africa and Asia, the encyclopedia of discovery and exploration. Without date.

16 — EGYPT. : The Nile-Red Sea rail way. London, without date.

17 — FABUNM, L.A. : The Sudan in Anglo-Egyptian relations. London, 1960.

18 — FERGUSON, H.S. : Sugar Cane trails of the flood plains of Bahr El-Geble in Anglo-Egyptian Sudan. Khartoum, 1951.

19 — GORDON, G. : The province of the Equator, summary of letters and reports, Part I. Cairo, 1877.

20 — GOVERNOR, G. : The Anglo-Egyptian Sudan from the within. London, without date.

21 — GLEICHEN. : Repport on the Nile and country between Dongola, Suakin, Kassala and Omdorman, describing the various routes bearing on the country. London, 1898.

22 — HARRISON, C. : West Africa. London, 1961.

23 — HOLT, P.M. : A modern history of the Sudan. London, 1961.

24 — HOLT, P.M. : The Mahdist state in the Sudan, 1881-1898. Oxford, 1958.

25 — HILL, R. : Egypt in the Sudan, 1820-1881 London, 1959.

26 — HILL, R. : Sudan transport. London, 1965.

27 — JEWITT. : Seasonal Variation in Cotton, Yields in the Sudan, Geziera and Soil fertility, Khartoum, 1953.

28 — JACKSON. : Shifting cultivation in the Sudan. khartoum, 1950.

29 — JOHN. : Distribution of the species in the Sudan, in relation to rain fall and soil texture. Khartoum, 1949.

30 — JOHN, H. : Slavery or sacred trust. London, W.D.

31 — JOSEPH, C. : The lost continent. London, 1876.

32 — LEWIS, I.M. : The modern history of Somalia from nation to state. London, 1965.

33 — LORD, E. : General Gorden. London, 1954.

34 — LONG, C. : Decouvertuere de source du Nile. Soc. Kh. Geog. Serie 3, Le Caire, 1891.

35 — MANDOUR, EL MAHDI : A short history of the Sudan. Oxford, 1965.

36 — MOHAMED, S. Dr. : Le Sudan Egyptien 1820-1899. Le Caire, 1947.

37 — MOHAMED, MOKTAR : Dans Le Sudan oriental. Bul. Soc. Kh. Geog. No. II. Le Caire, 1881.

38 — MOHAMED, M. : Une reconnaisance au pays de Gaduboursis. Bul. Soc. Kh. Geog. No. 7. Le Caire, 1880.

39 — NUMEROUS, A. : Agriculture in the Sudan. London, 1948.

40 — OFFICERS of the Sudan Government : The Anglo-Egyptian Sudan Compendium. London, 1905

41 — PIERRE, C. : Ismail The maligned Khedive. London, 1933.

42 — PIERRE, C. : Gordon in the Sudan and slavery. London, 1933.

43 — PIERRE, C. : Americans in the Egyptian army. London, 1938.

44 — PURDY, Pacha. : Une reconnaissance entre Berenice et Berber, Serie II. No. 8. Le Caire, 1886.

45 — PURDY, P. : Les pays Dara et Heufrah en Nahas. Bul. Soc. Kh. Geog. Serie I-V. Le Caire, 1880.

46 — BROUT, M. : General report on the province of Kordofan. Cairo, 1877.

47 — RICHARD, Gray. : A history of the southern Sudan, 1839-1889. Oxford, 1961.

48 — RAMZAY, M. and JEWITT : Agriculture, forests and soils of the Jurironstone country of the Bahr El-Ghazal province. Khartoum, 1953.

49 — ROBERT, O.C. : The southern Sudan. London, 1962.

50 — SUDAN : Report on the Egyptian provinces of the Sudan, Red Sea and Equator. London, 1884.

51 — SLATIN : Fire and Sword in the Sudan. London, 1896.

52 — SHUKRY, M.F. Dr. : The khedive Ismail and slavery in the Sudan. Cairo 1938.

53 — THEOBOLD, A. : The Mahdia of the Anglo-Egyptian Sudan. Khartoum, 1949.

54 — The Governor, G. : Summary of letters and reports of the province of Equator. Cairo, 1877.

55 — THE Ministry of Agriculture Sudan Government, Annual report for the year, 1st July 1952, to 3 June, 1953. W.D.

56 — VIRGINIA, T. and Richard Adolf. : French west Africa. London, 1957.

57 — ZUCCHINETTI, M. : Mes voyages au Bahr El-Gazal et Nobia. Bul. Soc. Kh. Geog. No. II. Le Caire, 1881.

رابعـا : الدوريات :

١ — جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، العـدد الخامس ، الجـزء الخامس ، المجلد الأول ، فى عام ١٢٩٤ هـ الموافق ١٨٧٧ م .

٢ — جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، العدد الأول ، السنة الثالثة ، الجزء الأول ، من المجلد الأول عام ١٨٧٦ م .

٣ — جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، العدد الثانى ، السنة الثالثة ، المجلد الأول ، القاهرة عام ١٨٧٧ م .

٤ — جريدة أركان حرب الجيش المصرى ، العدد التاسع عشر ، السنة الثالثة ، الجزء الثالث عام ١٨٧٧ م .

٥ — مجلة الثقـافة ، العـدد ٢٢٤ ، السـنة الخامسة ، فى ١٣ ابريل عام ١٩٤٣ م .

٦ — رئاسة مجلس الوزراء (السودان من ١٣ فبراير عام ١٨٤١ الى ١٢ فبراير عام ١٨٥٣) مذكرة شريف باشا الى السير افلن بارنج ، فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٨٣ ، القاهرة . بدون تاريخ .

رقم الايداع ١٦٦١ / ١٩٨١

الترقيم الدولى ٧ — ٤٠ — ٧٣٤١ — ٩٧٧

دار التضامن للطباعة

٢٢ شارع سامى — ميدان لاظوغلى

تليفون : ٣٠٥٥٦ — القاهرة

١١٤٧٧/٠٢